

نحو دراسة النوع في العلوم السياسية

”

تحرير وتقديم: د. ميرفت حاتم

ترجمة: د. شهرت العالم

سلسلة ترجمات نسوية
العدد ١

نحو دراسة النوع في العلوم السياسية

تحرير وتقديم: د. ميرفت حاتم
ترجمة: د. شهرت العالم

مؤسسة المرأة والذاكرة
٢٠١٠

الكتاب: سلسلة ترجمات نسوية
العنوان: نحو دراسة النوع في العلوم السياسية
تحرير وتقديم: ميرفت حاتم
ترجمة: شهرت العالم
التدقيق اللغوي: هالة دحروج
تصميم الغلاف: هبة حلمي
الطبعة: الطبعة الأولى ٢٠١٠
الناشر: مؤسسة المرأة والذاكرة
٨٣ شارع شهاب، المهندسين، القاهرة
www.wmf.org.eg

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٠ / ٩١٤٣
الترقيم الدولي: 977-5895-27-8

طباعة: دار إلياس العصرية
حقوق الطبع والنشر محفوظة ©
بدعم من مؤسسة فورد

نحو دراسة النوع في

العلوم السياسية

تحرير وتقديم: د. ميرفت حاتم
ترجمة: د. شهرت العالم

قائمة المحتويات

٧	تصدير
٩	مقدمة المحررة
١٢	كلمة المترجمة
١٥	القسم الأول: وجهات نظر نقدية من العلوم السياسية الأمريكية حول دراسة المرأة والنوع الاجتماعي
١٧	١. التحديات النسوية أمام العلوم السياسية ... سوزان كارول وليندا زيريللي
٥٤	٢. ما بعد المساواة: النوع الاجتماعي، والعدالة، والاختلاف ... جين فلاكس
٧٣	٣. العلوم السياسية القائمة على النوع الاجتماعي: أطروحة غير متواضعة ... ماري هوكسورث
٨٨	٤. كيان المرأة السوداء وسياسة الرفاه الاجتماعي: تأثير صورتها على صنع السياسة ... جوليا جوردان-زراكري
	القسم الثاني: العلوم السياسية في الشرق الأوسط
١٠٧	٥. دراسة المرأة والنوع الاجتماعي في سياقات وطنية ومقارنة ودولية
١٠٩	٥. الكمالية والنساء التركيات ... زهرة كاباسكال آرات
١٢٨	٦. النساء، الدولة والليبرالية السياسية، تجارب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - المقدمة ... لوري براند
١٥٠	٧. في عين العاصفة: المجتمعات الإسلامية والنساء المسلمات في خطابات العولمة ... ميرفت حاتم
١٦٨	٨. المساجد، والهوية الجماعية، والاختلافات بين الجنسين لدى المسلمين العرب-الأمريكيين ... أماني جمال
١٨٩	٩. هل التمييز بين الجنسين يُفسر نزعة السلطوية العربية؟ ... فيكي لانجور
٢٠٣	١٠. إدراك الذكورة: النوع الاجتماعي والوطنية الفلسطينية ... جوزيف مسعد
٢٢٥	١١. هل العمل المأجور هو الإجابة (الوحيدة)؟ الليبرالية الجديدة، رفاه المرأة العربية، والعقد الاجتماعي ... جنيفر أولمستد
٢٤٦	١٢. إعادة الأسرة للمجتمع المدني: دروس من مصر ... ديان سينجرمان
٢٦٩	قائمة شاملة بمراجع الكتاب
٢٩٣	تعريف بالمشاركات والمشاركين
٢٩٧	شكر وعرفان

تصدير

يأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة "ترجمات نسوية" الصادرة عن مؤسسة المرأة والذاكرة، وهي مؤسسة ثقافية نسوية تتبنى رسالة معرفية تركز على منظور النوع (الجندر) سعياً إلى الإسهام الفعال في إنتاج معرفة ونشر ثقافة بديلة حول النساء في المنطقة العربية، كما تعيد قراءة التاريخ الثقافي بهدف تشكيل وعي داعم لأدوار النساء الاجتماعية والثقافية في مواجهة المفاهيم النمطية المغلوطة السائدة. وهكذا تسعى "المرأة والذاكرة" إلى تحقيق هدف رئيسي وهو دعم وتمكين النساء من خلال إنتاج المعرفة ونشرها.

وفي إطار جهود "المرأة والذاكرة" في سبيل دعم مناهج الفكر والتحليل النسوي في العالم العربي، نسعى إلى إتاحة المعرفة الثقافية الصادرة في المؤسسات الأكاديمية الغربية من خلال نقلها إلى اللغة العربية بهدف التعريف بها وتشجيع التفاعل الفكري معها بالفهم والنقد والتطبيق والتفنيد. ونأمل بذلك في المساهمة في إنتاج معرفة بمناهج البحث النسوية ومن منظور النوع (الجندر) تخلق تراكمات علمية معرفية في مجال الدراسات النسوية ودراسات النوع (الجندر) وتطبيقاتها عبر التخصصات المتباينة. ذلك إلى جانب وعينا بأهمية دور عملية الترجمة في حد ذاتها في صياغة المصطلحات والمفاهيم وإنتاج المعرفة باللغة العربية في مجال البحث النسوي ودراسات النوع (الجندر)، على المستويين اللغوي والمعرفي.

ويأتي هذا الكتاب من السلسلة بعنوان "نحو دراسة النوع في العلوم السياسية"، من تحرير وتقديم أ.د. ميرفت حاتم، الأكاديمية المتخصصة في دراسات العلوم السياسية والعالم العربي من منظور النوع، وقامت بترجمته إلى اللغة العربية المترجمة المتمرس د. شهرت العالم.

ونحن إذ نصدر هذا الكتاب ضمن سلسلة ترجمات نسوية، ونرى أهميته بالنسبة للمكتبة العربية عامة والمتخصصة في الدراسات النسوية ومنظور النوع (الجندر)، فإننا نستشرف فيه أيضاً إمكانات استخدامه كمرجع دراسي في برامج الدراسات العليا في المؤسسات الأكاديمية العربية.

مؤسسة المرأة والذاكرة

مارس ٢٠١٠

مقدمة المحررة

آخر الحدود غير المُستكشفة: النوع الاجتماعي والعلوم السياسية بقلم: ميرفت حاتم

أود أن استهل هذه المقدمة ببعض التوضيح الذي يُقدم إلى قراء العلوم السياسية العرب هذا الكتاب، الذي توليت مهمة تحريره، ويضم عددًا من المقالات المهمة في ميدان دراسة النوع الاجتماعي. ونظرًا لأن هذا الكتاب، بما يضمه من مقالات مختارة، يُعد من أطول الكتب التي صدرت باللغة العربية في هذا الميدان، فقد تعمدت عدم الإطالة في مقدمتي بالتركيز على أسباب اختياري لهذه المقالات المهمة. إن عملي كأستاذة علوم سياسية بالولايات المتحدة جعل تركيزي في ميدان النوع الاجتماعي و/أو دراسات المرأة ينصب بوجه خاص على الدراسات الأمريكية. على أنني لا أفترض أن المناهج والمناقشات الأمريكية حول الموضوع تُعد أكثر تطورًا أو أفضل من المناهج المُستخدمة في مناطق أخرى بالعالم، لكن المشهد الأمريكي هو المشهد التحليلي المألوف بالنسبة لي، بالإضافة إلى تاريخه المثير للاهتمام. وبجانب السياق الأمريكي الذي تطرحه بعض المقالات الواردة في القسم الأول من الكتاب، فإن تاريخ وتطور ميادين دراسات النساء والنوع الاجتماعي في الولايات المتحدة كان متأثرًا بوجود حركة نسائية مزدهرة وكبيرة الحجم انتعشت في السبعينيات والثمانينيات وأتاحت سياقًا داعمًا لهذه الدراسات الأكاديمية التي أنتجت في نهاية المطاف أكثر من جيل جاد من الباحثات والباحثين.

ومن زاوية الميدان العلمي ذاته، يمكن القول إن السنوات الأربعين الماضية قد شهدت تحولاً فكريًا دالًا: من التركيز على دراسات المرأة (دراسة قضايا المرأة واهتماماتها) إلى دراسات النوع الاجتماعي (الأبنية الفلسفية والاجتماعية والثقافية والسياسية المعقدة للاختلافات الجنسية بين الرجال والنساء). وبينما من الإنصاف القول إن المجتمع الأكاديمي الأمريكي قد تأثر دون شك بهذا الاهتمام الجديد بالنوع الاجتماعي، فإن ذلك لا يمتد على قدم المساواة بالنسبة لكل الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، أبدت العلوم السياسية - بوصفها أحد أكثر العلوم الاجتماعية محافظة - اهتمامًا محدودًا ومقاومة كبيرة للتصورات والنظريات الجديدة في بُناها للميادين المختلفة، مع استثناء النظرية السياسية والعلوم السياسية الأمريكية من هذه الملاحظة العامة. ونظرًا لأن العلوم السياسية تسعى إلى ترسيخ أسسها العلمية/الإمبيريقية بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائية، فقد تمكن مجال دراسة السياسات الأمريكية من إحراز النجاح في استخدام جمع البيانات لإدماج النوع الاجتماعي كمتغير آخر تجدر دراسته. وفي المقابل، فإن المجال الأكثر تهميشًا في علم السياسة - النظريات السياسية - والذي لم يكن جانبًا على الإطلاق من جوانب انشغال العلوم السياسية المتحمس بجمع البيانات، فقد وجد في دراسات النساء و/أو النوع الاجتماعي أداة تحليلية جديدة يمكن إدماجها في عمليات استكشافه المستمرة للفهم الفلسفي والتحليلي النفسي والنسوي للنظريات الكلاسيكية والحداثية وما بعد الحداثية. ومع الأسف، نجد أن كلاً من ميداني العلاقات الدولية والسياسات المقارنة قد قاوم بشدة، و/أو لا يزال متأرجحًا بقوة، في دراسات النوع الاجتماعي والمرأة، ولا يوجد سوى عدد محدود نسبيًا من الدراسات التي تتناول هذه الأجندة البحثية الجديدة.

لقد قمت بتقسيم الدراسات التي اخترتها لهذا الكتاب إلى قسمين رئيسيين: الأول، يتناول نظرة عامة للنقاشات الدائرة حول النساء والنوع الاجتماعي في العلوم السياسية الأمريكية، وميادين الفرعية المختلفة. إن مقالات كلا من سوزان كارول وليندا زيربيلي، وجين فلاكس، وماري هوكسورث، وجوليا جوردان-زاكري تقدم رؤى مهمة حول ما أدت إليه اهتمامات وأصوات النساء المختلفة، فضلاً عن دراسة النوع الاجتماعي، من تأثير على الأجندات البحثية للعلوم السياسية الأمريكية. كما توضح مقالاتهن أيضاً الطابع والمنهج متعدد الفروع العلمية اللذين أسهما في إلقاء الضوء على تقاطع العلوم السياسية مع دراسة الطبقة والعنصر عند تحليل السياسات بشكل عام والسياسات الأمريكية بوجه خاص.

ويتناول القسم الثاني من هذا الكتاب دراسات العلوم السياسية في الشرق الأوسط والنقاشات الإقليمية والدولية لقضايا واهتمامات النوع الاجتماعي ذات الخصوصية. ونظراً لأنني مصرية، ولدت في مصر، شكلت مصر أحد اهتماماتي البحثية في دراسة النوع الاجتماعي والسياسة في الشرق الأوسط، حيث تركزت معظم أعمالي المنشورة. إنه أيضاً المجال الذي شهدت تطوره وشاركت فيه منذ الثمانينيات. المؤلفات والمؤلفون الذي ضم القسم الثاني مقالاتهم (زهرة أرات، لوري براند، ميرفت حاتم، أماني جمال، فيكي لانجور، جوزيف مسعد، جنيفر أولمسند، ديان سينجرمان) هم جميعاً من الباحثات والباحثين في مجال العلوم السياسية، باستثناء جنيفر أولمسند التي تنتمي إلى فرع الاقتصاد الشقيق. إنهم بعض من أفضل الباحثين المعروفين في دراسات النوع الاجتماعي في العلوم السياسية الشرق أوسطية بالولايات المتحدة، ويقدمون إسهامات مهمة في هذا الميدان. إنهم يتمتعون برؤى مختلفة حول الدور المهم الذي لعبه النوع الاجتماعي في دراسة التحديث، والديمقراطية، والليبرالية، والعولمة، والتحرر الوطني، والليبرالية الجديدة في المنطقة. كما يطرحون أيضاً تقييمات تغطي دولا مهمة في المنطقة - بما فيها تركيا، والأردن، وشمال أفريقيا، ومصر، وفلسطين. ويضيف مقال أماني جمال مناقشات المسلمين في الولايات المتحدة إلى هذا القسم.

وعلى حين تتناول الأغلبية تجارب النساء في مجال النوع الاجتماعي، يركز مقال جوزيف مسعد على الذكورة. يستخدم هؤلاء الكتاب أساليب بحثية مختلفة، تتراوح بين المناهج الكمية إلى الكيفية، التي أتمنى أن تروق لمختلف الاهتمامات الفكرية لدى القراء وتحثهم على إدخال النوع الاجتماعي في مناقشة المشكلات الوطنية والإقليمية والدولية المهمة، والانخراط في ذلك المشروع البحثي أنفسهم. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن مساهمة لوري براند في هذا الكتاب هي مقدمة كتابها عن "النساء والدولة والتحول الليبرالي السياسي" (*Women, the State and Political Liberalization*) الذي يناقش الآثار النظرية لإدخال الشرق الأوسط في المقارنات عبر الإقليمية مع أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

دعوني في النهاية أضيف ملحوظة بشأن تواريخ نشر بعض المقالات والدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب. لقد قمت بجهد واع لتضمين أحدث الدراسات الموجودة في الساحة الأكاديمية الأمريكية، والمناقشات النظرية الدائرة، والعلوم السياسية في منطقة الشرق الأوسط، كلما أمكن لي ذلك. ولكنه من الخطأ للقارئة والقارئ الافتراض بأن المقالات المنشورة في التسعينيات من القرن العشرين هي مقالات قد عفا عليها الزمن ولم تعد مفيدة، وإن مثل هذا المنطق يمثل مقارنة مغلوطة للأعمال الفكرية. فعلى النقيض من بعض أشكال الكتابة الصحفية والعلمية التي يركز العمل فيها على أحدث التغطيات للأحداث الجارية، وأحدث الصيحات في الأفكار و/أو الخطابات الرائجة، فإن نقطة الاهتمام التي يركز عليها هذا الكتاب تتمثل في

السياقات التاريخية/الثقافية والمنهجيات التي تؤثر على فهمنا لمفهوم "النوع". وبالتالي فإن العديد من الدراسات الصادرة في التسعينيات والتي يتضمنها هذا الكتاب تمثل نصوصاً أساسية ومؤسسة لدراسة النوع في العلوم السياسية، كما أنها تثير قضايا نظرية مهمة ما زالت تتعلق بالمناقشات الفكرية الدائرة حالياً. وأخيراً، فإن بعض تلك المقالات، وتحديدًا دراسات جين فلاكس، وجوليا جوردون-زاكاري، وزهرة آرات، اختارتها الباحثات لهذا الكتاب باعتبارها من أفضل النماذج المعبرة عن الاهتمامات والأجندات البحثية الخاصة بهم. وفي ضوء ما سبق ذكره، أدعو القراء إلى تقييم المساهمات القيمة للمقالات المختلفة، لا بناءً على تاريخ نشرها، وإنما على أساس قيمتها النظرية والمنهجية.

كلمة المترجمة د. شهرت العالم

ما أوجنا ونحن في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة إلى ترسيخ فهم ووعي نظري في ميدان دراسات النوع الاجتماعي. ففي الوقت الذي قطعت فيه المجتمعات الغربية أشواطًا في هذا المجال، لا تزال الإسهامات النظرية العربية تحتاج إلى مزيد من الجهد والاجتهاد. فكثير من الموضوعات المتعلقة بالنساء تجري معالجتها بأسلوب نمطي، فضلًا عن التخلف الشديد الذي يشوب النظرة إلى المرأة وما تشهده مجتمعاتنا حاليًا من ردة في تصور وضع المرأة ودورها. ولذا كانت سعادتني غامرة عندما تم اختياري لترجمة هذه المجموعة المتميزة من المقالات التي يضمها هذا الكتاب بعنوان "تحو دراسة النوع في العلوم السياسية"، ضمن سلسلة من الترجمات النسوية لدراسة النوع في عدد من المجالات المهمة في حياتنا من خلال مجموعة من المقالات حول هذا المجال بعينه أو ذلك. واكتملت سعادتني عندما عرفت أن أ.د. ميرفت حاتم هي التي اختارت مقالات هذا المجلد من السلسلة، وهي التي تتولى مراجعة الترجمة. وفي واقع الأمر، لم يجمعني أي لقاء بميرفت حاتم - حتى كتابة هذه السطور - وإن كنت تعرفت عليها من خلال اختياراتها الممتازة للمقالات، وكذا ملاحظاتها القيمة التي أبدتها على الترجمة. وأشكر لها أنها تحملت بصبر تأخيري في العمل.

وعلى الرغم من أن تقديم المترجمة من المفترض أن يتناول رحلتها مع الترجمة ومصاعبها وتحدياتها، وهو ما سوف أتناوله لاحقًا، فإنني أود أن أتوقف قليلاً عند أهمية هذه السلسلة من الكتب وهذا الكتاب تحديدًا، وما أثاره في ذهني من أفكار وتصورات ومقترحات. لا تقتصر أهمية هذا الكتاب على موضوعه، بل تمتد لتشمل كونه جزءًا من سلسلة من الكتب التي يضم كل منها مجموعة من المقالات التي تتناول دراسة النوع في هذا الفرع أو ذلك من فروع المعرفة: السياسة، القانون، ... الخ. ويمكن القول إن هذه السلسلة من الكتب تسهم في الجهود الرامية إلى سد أو تضيق فجوة المعرفة في مجال دراسات النوع الاجتماعي، فالكتابات العربية النظرية في هذا المجال لا تزال محدودة، بينما تتوفر أغلب الإسهامات النظرية بلغات أجنبية.

يحمل هذا الكتاب عنوان "تحو دراسة النوع في العلوم السياسية"، وقد قسمته المحررة إلى قسمين أساسيين، أولهما نظري يتناول وجهات النظر النقدية التي تزخر بها العلوم السياسية الأمريكية حول النوع الاجتماعي. وثانيهما تطبيقي يتناول العلوم السياسية في الشرق الأوسط في سياقات وطنية.

في ما يتعلق بالجزء الأول، قادتنا المحررة في رحلة بدیعة عبر وجهات النظر الأمريكية التي تعرفها جيدًا. وأتاحت لنا بذلك معرفة جوانب عديدة ومهمة في التنظير النسوي بالمجتمع الأمريكي. وفي الجزء الثاني، انتقلت بنا من تركيا والنزعة الكمالية إلى بعض تجارب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذا المجتمعات الإسلامية ودور المساجد في الولايات المتحدة، علاوة على مقال خاص حول فلسطين ودور الذكورة وتغيير مفهومها من خلال النضال الوطني الفلسطيني.

والكتاب بمقالاته عبارة عن جرعة دسمة من الرؤى المتبصرة التي أثارَت في ذهني تساؤلًا وفضولًا. يدور التساؤل حول فترة ما بعد التسعينيات سواء في ما يتعلق بالنظريات النقدية

الأمريكية (القسم الأول)، أو في ما يتعلق ببعض السياقات الوطنية (القسم الثاني)؛ فبعض المقالات يعود تاريخها إلى التسعينيات، وربما حدثت تطورات على الصعيدين النظري والتطبيقي. أما الفضول فيمكن في الرغبة في معرفة النظريات النقدية المماثلة في بقاع أخرى من العالم. وبطبيعة الحال، لا يمكن جمع هذه الموضوعات كلها في كتاب واحد أو حتى كتابين أو أكثر، لكنني أعني بكلامي أن مقالات الكتاب وموضوعاته تشير ضمناً إلى ضرورة البحث في المستجدات التي شهدتها النظرية النقدية الأمريكية، فضلاً عن دراسة النظريات النقدية الأخرى في هذا المجال.

ومن هنا، لا تقتصر أهمية الكتاب على ما يطرحه من أفكار للمعرفة فحسب، وإنما أيضاً في ما يحفزه من رغبة في معرفة المزيد عن بقاع العالم الأخرى حتى تكتمل الصورة. وهي مهمة شاقّة، وأتمنى أن تواصل مؤسسة المرأة والذاكرة تبنّيها لهذا التوجه الذي كان لها فضل الريادة فيه.

أما عن الترجمة، فلم تكن مهمة ترجمة مقالات هذا الكتاب بالمهمة اليسيرة على الإطلاق، لكنها كانت مهمة ممتعة وشاقّة في آن واحد. لقد واجهتني صعوبات عديدة. فهناك، من ناحية، صعوبة المصطلح التي ربما يحتاج الحديث عنها إلى دراسة مستقلة. لكنني سأكتفي هنا بإشارة سريعة إلى ترجمة مصطلح gender، حيث أنه يحتل موقع المركز في الدراسات النسوية. وصعوبة الترجمة هنا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم وضوح هذا المفهوم حتى الآن في العالم العربي. ولذا تلجأ بعض الكاتبات والمترجمات إلى تعريبه وليس ترجمته: بمعنى استخدام كلمة "جندر" في العربية. وفي رأيي أن أفضل ترجمة للمفهوم حتى الآن هي "النوع الاجتماعي"، ولذا استخدمتها في ترجمتي. لكن هذا الاستخدام يثير صعوبة أخرى تتعلق بأشنتاقاته العربية. ولذا، تطلب الأمر أحياناً وضع المصطلح الأجنبي بلغته الأصلية بين قوسين - وعلى سبيل المثال: إضافة (gender difference) عند استخدام المصطلح العربي "الاختلاف النوعي". ولا يفوتني في هذا المقام الإشارة إلى أنني استقدت كثيراً من قوائم المصطلحات التي أعدتها مؤسسة المرأة والذاكرة وأراها خطوة على طريق إعداد معجم للمصطلحات العربية في مجال دراسات النوع الاجتماعي.

وقد واجهت صعوبة أخرى أيضاً ناتجة من عدم معرفتي الجيدة بطبيعة المجتمع الأمريكي، وما يترتب على ذلك من فهم المعنى واستيعابه على نحو يتيح نقله بدقة للفارئ العربي. وكان يلح على ذهني سؤال دائم: كيف يمكن نقل المعنى؟ وأعني هنا النقل من ثقافة مجتمع إلى ثقافة مجتمع آخر، ومقالات الكتاب تدور حول عدد من المجتمعات متباينة الثقافة. ولا يسعني في النهاية إلا أن أتمنى أن أكون قد وفقت في هذه المهمة.

القسم الأول

وجهات نظر نقدية من العلوم السياسية الأمريكية
حول دراسة المرأة والنوع الاجتماعي

التحديات النسوية أمام العلوم السياسية*

سوزان ج. كارول
ليندا م. ج. زيريلي

تقديم المحررة:

لقد اخترت إدراج هذا الفصل في الكتاب لأنه نُشر عام ١٩٩٣ في كتاب مهم عن "الوضع الحالي لتخصص العلوم السياسية" (*Political Science: the State of the Discipline*)، واشتركت في كتابته سوزان كارول وليندا زيريلي - وتدرس كارول السياسات الأمريكية، وتدرس زيريلي النظريات السياسية. ويبدأ الفصل بالإقرار بأن نجاح الحركة النسوية في الولايات المتحدة كان مسؤولاً عن إنشاء لجنة للمرأة في العلوم السياسية - واللجنة عبارة عن قسم صغير انتظم في إطار الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٧١، وقام برعاية عدد من الأوراق البحثية التي تُقدم سنوياً للمؤتمرات التي تتناول دور النساء في الميدان السياسي. وبمرور الوقت، أدى الاهتمام المتواصل بهذا المبحث إلى الارتقاء بدراسة النساء والسياسة كأحد المجالات الفرعية المهمة لدى الرابطة.

بعد تحديد سياقات البحوث في ميدان النساء والسياسة، تقوم المؤلفتان بتوضيح مدى تأثير الفكر النسوي على التطور الفكري لهذا الميدان، وذلك بطرح إشكالية الأسطورة الأساسية حول النساء "اللاسياسيات" وعدم مرئية الجماعة في هذا الميدان. إن إعادة التفكير حول هذه النظريات التقليدية قاد إلى اختبار السلوك السياسي للنساء، ودراسة العلاقات القائمة بينهن وبين الدولة، والمعنى السياسي لمفهوم "الاختلاف النوعي" (gender difference). وقد أسهم ذلك في نقاش شديد الأهمية حول "المساواة في مواجهة الاختلاف" كطريقة للنظر إلى التنشئة الاجتماعية في الأسرة والدور المهم الذي لعبته النساء في الأمومة، وكيف أدى إلى تشكيل معاييرهن الأخلاقية المتميزة للمشاركة السياسية.

* Susan Carroll and Linda Zerilli, "Feminist Challenges to Political Science", in *Political Science: the State of the Discipline II*, ed. Ada W. Finifter (Washington DC: American Political Science Association, 1993), pp. 55-77.

التحديات النسوية أمام العلوم السياسية

سوزان ج. كارول

ليندا م. ج. زيريللي

لقد كانت الحركة النسوية المعاصرة حافزاً لدراسة موضوع النساء والسياسة في إطار العلوم السياسية، كما بدأت هذه الدراسة في الوقت نفسه مع تلك الحركة. فقبل نشأة الحركة النسوية في منتصف ستينيات القرن العشرين، أصدر الباحثون/الباحثات في مجال العلوم السياسية عددًا قليلاً من الكتب أو المقالات المتعلقة بالنساء (وكان الاستثناء الملحوظ يتمثل في كتابات Duverger عام 1955)، ولم تكتمل خلال الفترة 1901-1966 سوى 11 أطروحة فقط من الأطروحات التي ركزت على النساء (Shanley and Schuck 1974). إن "اللجنة النسائية للعلوم السياسية"، والتي تأسست عام 1971، بدأت منذ 1972 في تبني العديد من الأوراق البحثية حول النوع الاجتماعي والمقدمة إلى الاجتماعات السنوية للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية. وخلال الفترة الواقعة بين بداية إلى منتصف السبعينيات، نشرت أول مجموعة من الكتب التي تشق طريق البحث في موضوعات النساء والسياسة (وعلى سبيل المثال: Amundsen 1971; Kirkpatrick 1974; Jaquette 1974; Freeman 1975).

وانطلاقاً من تلك البدايات المتواضعة، بدأ الميدان الفرعي المتعلق بالنساء والسياسة في النمو بخطوات متسارعة. ومع حلول السنوات الأولى من التسعينيات، تعاظمت أعداد الأوراق البحثية ومقالات وكتب الباحثين/الباحثات في مجال العلوم والسياسة، والتي تركز على موضوع النساء والسياسة أو النظرية النسوية. وعلى سبيل المثال، قدمت 60 ورقة بحثية مرتبطة بالنوع الاجتماعي إلى الاجتماع السنوي الذي عقدته الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية عام 1992. وفي عام 1991، قامت مجلة *Women & Politics* - وهي مجلة علمية مكرسة للكتابات الإمبريقية والنظرية حول النساء والسياسة - بنشر 24 مقالا، و 21 عرضاً لكتب تتناول موضوعات النساء والسياسة والنظرية النسوية. إن نمو هذا العدد من البحوث التي تركز على النساء والنوع الاجتماعي داخل الدراسة المتخصصة للعلوم السياسية قد كان موازياً لأنماط مشابهة من النمو (وإن كانت أسرع) في فروع أخرى بمجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (DuBois et al. 1985). وعلاوة على ذلك، خضعت الكتابات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في العلوم السياسية لتأثير التطور السريع الذي شهدته الكتابات متعددة التخصصات في برامج دراسات المرأة.

كما ازدادت مأسسة دراسات النساء والسياسة داخل ميدان العلوم السياسية خلال السبعينيات والثمانينيات. وتتمثل أهم التطورات في أمرين: إصدار مجلة *Women & Politics* عام 1981، وإنشاء قسم حول بحوث النساء والسياسة داخل الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في عام 1986. وعلاوة على ذلك، أصبح قسم العلوم السياسية في جامعة Rutgers عام 1986 أول قسم في الولايات المتحدة يعتبر موضوع "النساء والسياسة" مادة تخصص رئيسية أو فرعية عند الحصول على درجة الدكتوراه. ونجد الآن أن أغلب أقسام العلوم السياسية الكبرى تضم أساتذة واحداً على الأقل بالكلية متخصص في سياسات النوع الاجتماعي، كما تقدم العديد من الأقسام الآن مواداً عديدة لدراسة "النساء والسياسة" كجزء من المنهج الدراسي لطلاب الجامعة. إن التطور الدائم للكتابات في هذا المجال يسفر عن آثار مهمة بالنسبة لجميع باحثي/باحثات العلوم السياسية، وليس فقط المتخصصين في مجال النساء والسياسة. وتطرح

البحوث النسوية مجموعة من الأسئلة التي تتحدى الأساس النظري والإبستمولوجي الذي ينبني عليه هذا الفرع العلمي. كما أن كتابات الباحثات النسويات تثير تساؤلات مهمة - أحياناً ضمناً وأحياناً صراحة - حول ما ندرسه كمتخصصات/مختصين في العلوم السياسية وكيفية دراسته.

إطار العمل

يدرس هذا المقال التساؤلات التي تطرحها بحوث "النساء والسياسة" حول ما ندرسه كمتخصصات/مختصين في العلوم السياسية، وكيفية دراسته في سياق ثلاث فئات بحثية متميزة حول النساء والسياسة. تضم الفئة الأولى انتقادات للطرق التي اتبعتها النظرية السياسية والبحوث الإمبريقية في العلوم السياسية لاستبعاد النساء على نحو تقليدي بوصفهن فاعلات سياسيات، واعتبار وجودهن غير مرئي أو لا سياسي. وتضم الفئة الثانية البحوث التي حاولت إضافة النساء في دائرة السياسة، بحيث يصبح وجودهن مرئياً كفاعلات غير سياسيات، مع قبولهن أطر التحليل السياسي الحالية السائدة. وتضم الفئة الثالثة البحوث التي تثير تساؤلات حول الأطر والفروض الحالية، بما يطرح أن أطر عملنا السائدة لا يمكن أن تتلاءم لتشمل النساء كفاعلات سياسيات، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في مفاهيم كثير من الأطر والفروض والتعريفات التي تمثل أهمية مركزية بالنسبة إلى العلوم السياسية.

ونحن لن نجادل بشأن التمايز الكرونولوجي لهذه الأدوات المتعلقة بالكتابات حول النساء والسياسة، أو أن بحوث أي فئة منها أهم من بحوث أية فئة أخرى. وعلى الرغم من أن العديد من البحوث المبكرة حول المرأة والسياسة يقع داخل الفئتين الأولتين، حيث الفئة الثالثة أحدث عمراً، فإن جميع فئات البحوث الثلاثة تبدو واضحة في عملنا الحالي. وبالمثل، قدمت بحوث الفئات الثلاث إسهامات مهمة لدراسة الطرق التي جعلت من النوع الاجتماعي (Gender) وفروضه موضوعاً يتخلل إلى العلوم السياسية. وعلى الرغم من أننا نتناول هذه الفئات البحثية الثلاث باعتبارها متميزة تحليلياً، تحقيقاً لأغراض هذا المقال، فإننا نعترف بصعوبة تعيين حدود واضحة بينها: فإحدى الفئات قد تميل إلى التدفق نحو فئة أخرى، وأحياناً يقاطع بحث مفرد مع بحوث فئتين أو حتى الفئات الثلاث جميعها.

ونحن لا نستهدف تقديم استعراض شامل للأدبيات الصادرة حول "المرأة والسياسة"، رغم انتشارها خلال السنوات الأخيرة الماضية، ذلك أنها مهمة ضخمة وتخرج - لحسن الحظ - عن نطاق هذا المقال. وفي المقابل، فإننا نركز في الأساس - عند مناقشة الفئات البحثية الثلاث - على الأدبيات الخاصة بالنظرية السياسية وتلك الخاصة بالسياسات الأمريكية؛ ذلك أن تخصصاتنا تقع في إطار هذين المجالين، ولأنهما من مجالات العلوم السياسية التي تضم قدرًا أكبر من الكتابات حول النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإننا نأمل أن يوضح هذا الاستعراض أن كلاً من النظرية النسوية والكتابات إمبريقية التوجه حول النوع الاجتماعي يطرح تساؤلات جديدة - وغالباً متشابهة - حول ما ندرسه في العلوم السياسية وكيفية دراسته.

وجود النساء غير المرئي أو اللاسياسي

في العلوم السياسية، كما هي الحال في الفروع العلمية الأخرى، تمتد أصول البحث النسوي إلى نقد الطرق التي اتبعتها المبادئ الفلسفية للنظرية السياسية والمبادئ الإمبريقية للعلوم السياسية السلوكية لاستبعاد النساء والنشاط النسائي من موضوعاتها الدراسية، وعادة ما تجعل

وجودهن غير مرئي، مع توظيف فروض نمطية حول "الطبيعية" اللاسياسية للنساء وسلوكهن. وعلى الرغم من ظهور عدد من الانتقادات المهمة في السبعينيات (مثل: Bourque and Grossholtz 1974; Shanley and Schuck 1974; Jaquette 1974; Iglitzin 1974; Goot and Reid 1979a; Okin 1979; Elshtain 1979a)، فإن الانتقادات التي ظهرت مؤخرًا تستمر في تعميق فهمنا للطرق التي أدت إلى إخفاق العلوم السياسية ككل، ومجالاتها الجزئية الخاصة، في تناول الموضوعات المتعلقة بالنساء أو معالجتها بأسلوب نمطي (وعلى سبيل المثال: Randall 1991; Ackelsberg and Diamond 1987; Nelson 1989; Sapiro 1989; Grant 1991; Halliday 1991).

وبقدر اهتمام العلوم السياسية بموضوعات المواطنة، وجهت عديد من النسويات انتباههن نحو التقاليد التاريخية للنظرية السياسية الغربية بغية تفسير كل من وجود النساء غير المرئي كفاعلات سياسيات والمواقف الجنسانية (sexist) تجاه النساء اللاتي انضمن إلى ميدان العلوم السياسية. لقد كانت الانتقادات النسوية المبكرة تُعنى بتحطيم حاجز الصمت الذي يحيط بالنساء وتنتصف به، ولا تزال، الأدبيات البحثية حول مبادئ النظرية السياسية. وحتى عندما وجدت النسويات أن أغلب المُنظرين السياسيين في الماضي كانوا يستبعدون النساء من المشاركة في مجال العمل العام، وجدن أيضًا عدم تجاهل هؤلاء المُنظرين ببساطة للنساء في نصوصهم (Okin 1979; Elshtain 1981; Saxonhouse 1985; Eisenstein 1981; Shanley 1982). بل على العكس، كان المنظرون الكلاسيكيون يشعرون بقلق عميق حول ما اعتبروه غالبًا تأثير النساء المضطرب على الشؤون السياسية. لم تكن النساء ببساطة غائبات في النصوص الأساسية، بل تعرضن بالأحرى للطرد من التراث الغربي من جانب باحثي النظرية السياسية (Jones and Jonasdottir 1988).

تولت المُنظرات السياسيات النسويات إذن، فيما يتعلق بالجوانب المهمة، إعداد نقطة البداية اللازمة ليصبح وجود النساء مرئيًا - والذي استطاع زملائهن من الأكاديميين من جعله غير مرئي. وعلى الرغم من اهتمام عدد ليس بقليل من المُنظرين الكلاسيكيين بموضوع النساء، فقد كانت النساء غائبات كفاعلات سياسيات. وبالتالي، استهدفت النسويات توضيح ما يلي: أولاً، كيف بررت التقاليد استبعاد النساء من المشاركة في مجال العمل. ثانيًا، كيف قدم هذا الاستبعاد تعريفًا مهمًا للمواطنة عبر نطاق تاريخي واسع من النظريات السياسية، وصولًا إلى النظرية الديمقراطية الحديثة وبما يتضمنها. ونظرًا لأن النساء لم يُمتلن موضوعات فعلية داخل الأدبيات البحثية في النظرية السياسية، كانت العديد من النسويات معنيات بداية بإعداد تسلسل زمني تاريخي لما طرحه المنظرون السياسيون السابقون حول النساء، وتوضيح كيفية استخدام أطروحاتهم لتبرير استبعاد النساء من الحياة المدنية. وبالتركيز على "المواقف البطيريركية" التي طرحها المنظرون السياسيون، من أفلاطون إلى هيجل، وجدت النسويات أن أغلبهم قدم صورة للمرأة باعتبارها ليست إنسانًا بالكامل، أو عقلانية بالكامل، أو كائنًا سياسيًا بالكامل (Figs 1970; Mahowald 1978; Brennan and Pateman 1979; Clarke and Lange 1979; Pateman 1980a). وسواء تم تعريف النساء من زاوية جنسانيتهن التي تهدد النظام، أو افتقارهن إلى العدالة، أو عجزهن عن التفكير العقلاني، أو كل ذلك وأكثر منه، فقد وضعهن المنظرون الكلاسيكيون في قالب نمطي باعتبارهن قاصرات تمامًا عن امتلاك تلك الصفات التي تُعتبر ضرورية للمشاركة النشطة في المجتمع المدني. لقد كانت "النساء بوصفهن نساء"، بإيجاز، "مستبعدات من المجالات العامة والسياسية والاقتصادية" (Clarke and Lange 1979, viii).

إن النسويات اللاتي ركزن على "العناصر التي تنطوي صراحة على مفارقة تاريخية أو كراهية واضحة للنساء" في النصوص الكلاسيكية (Brown 1988, 11) شجن "جنسانية النظرية السياسية" وصرحن بأن التقاليد الغربية "أفلست تمامًا" كوسيلة لتطوير النظريات النسوية حول المواطنة والمساواة بين الجنسين (Clarke and Lange 1979, xvii; Figs 1970). وحتى النسويات اللاتي لم يؤيدن رفض تلك المبادئ بالكامل، ذهبن إلى أن المنظرين الكلاسيكيين لم يقدموا سوى القليل في طريقة التحليل السياسي للتقسيم الجنسي للعمل داخل الأسرة (Okin 1979; Elshatn 1981; Eisenstein 1981). وتجادل سوزان مولر أوكين (Susan Moller Okin) أن جزءاً من المشكلة يكمن في قيام المنظرين السياسيين بتطبيع الأسرة وموقع النساء داخلها. لقد كانت نظرتهم للنساء من زاوية وظيفية محضة: "إن الفلاسفة الذين طرحوا، عند وضع أساس نظرياتهم السياسية، التساؤلات التالية: 'من هم الرجال؟' و'ما إمكانات الرجل'، قد تكرر تسأولهم، عند تناول الإناث، 'لماذا النساء؟'" (Okin 1979, 10).

لقد كانت سوزان مولر أوكين واحدة من عدد متنام من النسويات اللاتي اعتبرن الصور الكريهة للنساء، والمنتشرة عبر أنحاء التراث الغربي، أكثر من مجرد صور عرضية لتمثيلات السياسي. إن ما قاله واحد من المنظرين حول النساء، كما تجادل النسويات، كان يمثل أهمية مطلقة فيما يتعلق بتصوره عن شروط المواطنة (Pateman 1980b; Eisenstein 1981; Elshatn 1985). ولم يقتصر الأمر على صياغة مفاهيم العدالة والحقوق والإجماع في غياب النساء كفاعلات سياسيات، وإنما تشكل معناها أيضاً من خلال ذلك الغياب. وعلى الرغم من أن الرؤية المركزية لم تتطور بالكامل في الأدبيات النسوية خلال أواخر السبعينيات وبدائيات الثمانينيات، فقد كانت تمثل أهمية للبحوث العلمية التي تتناول النوع الاجتماعي. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب على الأقل: الأول، تمكين النسويات من تنفيذ منهج "أضف النساء ثم قم بالتحليل" تجاه النظرية السياسية. والثاني، قدمت طريقة للتفكير من خلال الوضع المعاصر للنساء بوصفهن مواطنات من الدرجة الثانية. والثالث، الطرح بأن ميراث التقاليد الغربية في العلوم السياسية كان يعتبر النساء خارج السياسة لأن موقعهن المناسب هو الأسرة.

لقد كان صدى الانتقادات الموجهة إلى المبادئ الإمبريقية لبحوث العلوم السياسية السلوكية يردد، في جوانب عديدة، الموضوعات التي كانت تنسم بها الانتقادات الموجهة إلى مبادئ النظرية السياسية. وقد خلصت النسويات، بعد دراسة، إلى وجود إشكاليات في تناول موضوعات المرأة في بعض الأعمال الكلاسيكية مثل:

Angus Campbell et al., *The American Voter*; Robert Lane, *Political Life*; Fred Greenstein, *Children and Politics*; Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture*; Robert Dahl, *Who Governs?*; and Hans Morgenthau, *Politics Among Nations* (Bourque and Grossholtz 1974; Sapiro 1979; Tickner 1991).

وربما يثير الدهشة ملاحظة مدى ندرة الإشارة إلى النساء في الأدبيات التقليدية بمجال العلوم السياسية الذي يركز على السلوك السياسي، ومدى قلة الاهتمام الجديد والمتواصل المكرس لتفسير سلوكهن. وبغض النظر عن وجود النساء الفعلي أو غيابهن بين السكان تحت الدراسة، فقد كان وجودهن غير مرئي في كثير من الأدبيات ما قبل النسوية. وحتى عند وجود النساء في الموضوعات تحت للدراسة، وحتى عندما تتناقض دراسة خبراتهن مع النتائج الأساسية لأي بحث (كما تؤكد، مثلاً، فيرجينيا شابيرو Virginia Sapiro فيما يتعلق بحالة: Robert Dahl's *Who Governs?*)، غالباً ما كان التجاهل من نصيب النساء (Sapiro 1979).

ومع ذلك، تبرز صورة واضحة ومتسقة للنساء وسلوكهن في الكتابات المتعلقة بالمبادئ الإمبريقية، بما في ذلك العديد من الكتب المشار إليها أعلاه، التي تدرس صراحة (حتى وإن كان بإيجاز) سلوك النساء. هذه الصورة تعتبر النساء لاسياسيات، في أسوأ الأحوال، وقاصرات سياسياً في أفضلها. كما تعتبرهن فاقدرات للاهتمام السياسي والمشاركة السياسية (وعلى سبيل المثال: Berelson, Lazarsfeld, and McPhee 1954, 25; Campbell et al. 1960, 489-90). هذا بالإضافة إلى انخفاض كفاءتهن السياسية وافتقار نظم معتقداتهن إلى الثقافة الرفيعة (على سبيل المثال: Campbell et al. 1960, 492-2). كما أن نسبة إدلاء النساء بأصواتهن أقل من نسبة الرجال، وعندما يدلين بأصواتهن يملن إلى الإذعان لأزواجهن والتصويت مثلهم (على سبيل المثال: Campbell et al., 485-6, 492-3). والنساء "يُضفين طابعاً شخصياً" على السياسة، ويهتمن بالشخصيات أكثر من اهتمامهن بالقضايا (على سبيل المثال: Almond and Verba 1963, 535). كما أنهن أكثر محافظة في تفضيلتهن وأصواتهن السياسية (رغم أنهن يدلين بأصواتهن لصالح من يختارهم أزواجهن) (على سبيل المثال: Almond and Verba 1963, 535)، وأقل تسامحاً تجاه مجموعات الجناح اليساري السياسية مثل الشيوعيين والاشتراكيين (على سبيل المثال: Stouffer 1955, 131-55).

وقد أوضحت الباحثات النسويات أن هذه الصورة السياسية للنساء ترتكز على بحوث يشوبها عدم اختبار الفروض، ووجود أخطاء منهجية (انظر/ي بوجه خاص: Jaquette 1974; Bourque and Grossholtz 1974; Goot and Reid 1975). ونظراً لأن تحليل النساء يتم بمشكلات عديدة في كثير من تلك الأدبيات، فمن المستحيل تقديم تأكيد كامل لمدى ما تعكسه البحوث من صورة دقيقة لسلوك السياسي النسائي في الوقت الذي تسفر فيه تحيزات الباحثين المرتبطة بالبنوع الاجتماعي عن صورة للنساء تعتبرهن أقل حنكة وانخراطاً في السياسة من الرجال. ويبدو من العدل، في الحد الأدنى، أن نخلص إلى أن الفروض والتحيزات التي تتعكس في هذا البحث (كما نناقش أدناه) قد أدت إلى صورة مبالغ فيها للاختلافات بين النساء والرجال.

لقد قبل الباحثون الأوائل في مجال العلوم السياسية السلوكية، ودون تشكك، الفصل بين العام والخاص، كما يبدو تعريف النساء بوصفهن موجهات في الأساس نحو الاضطلاع بمسؤوليات المجال الخاص وأنشطته ووضوحاً في كثير من كتابات الفكر السياسي الغربي (Elshstain 1974). وكانت الأسرة تُعتبر وحدة مترابطة (Sapiro 1989; Goot and Reid 1975) يحتل فيها الرجل موقع رأس الأسرة والممثل السياسي المسيطر. ومن المفترض أن تتمثل التزامات المرأة الأساسية في دورها كزوجة وأم. وأصبح المسلك السياسي للرجل بمثابة القاعدة التي يُقاس بناء عليها مسلك المرأة السياسي، ويُعتبر بالتالي ناقصاً (Bourque and Grossholtz 1974). ولم يقتصر الأمر على عدم اختبار هذه الفروض، بل كانت مقبولة أيضاً بوصفها "طبيعية"، مع عدم إدراك - أو عدم الرغبة في - تغيير أدوار الرجال والنساء.

إن هذه السلسلة من الفروض متداخلة الارتباط قد أثرت على تحديد الأسئلة التي وُجّهت (والتي، وهو الأكثر أهمية، لم تُوجه) حول مسلك المرأة السياسي، وكيف درسه الباحثون في مجال العلوم السياسية السلوكية ما قبل النسوية. ونظراً لاعتبار النساء لاسياسيات وموجهات في الأساس نحو المجال المنزلي والأسري الخاص، لم تكن النتائج المتعلقة بانخفاض مستويات مشاركة النساء في السياسة واهتمامهن بها تُعتبر إشكالية. لم يقدّم الباحثون في العلوم السياسية بإجراء بحوث إمبريقية حول أسباب عدم ارتفاع مستويات مشاركة النساء بوجه عام في السياسة؛ بل افترض الباحثون بالأحرى أنهم يعرفون الأسباب. وبالمثل، لم يكن غياب النساء عن مواقع

داخل النخب السياسية، وخاصة في المناصب عامة، يثير أي اهتمام أو يزعج باحثي العلوم السياسية. إن انخفاض تمثيل المرأة بين النخب السياسية لم يصبح مسألة جديرة بالدراسة إلا بعد حلول النزعة النسوية، سواء خارج هذا العلم أو داخله.

إن طرق تأثير فروض باحثي العلوم السياسية السلوكية ما قبل النسوية تبدو أكثر وضوحاً عندما يتعلق الأمر بكيفية دراسة المسلك السياسي للنساء. لقد كرست المناقشات النسويات اهتماماً كبيراً لتوضيح أن تطبيق أساليب البحث الموضوعي المفترض على دراسة المسلك السياسي للنساء في المبادئ الإمبريقية بالكاد ما كان يخلو من القيمة.

كما أشارت النسويات إلى عدد من الطرق التي يمكن من خلالها اتهام باحثي العلوم السياسية بممارسة "علم سيء" لتقصي اتجاهات المرأة ومشاركتها. وقدمت العديد من الباحثات أمثلة توضح مبالغات علماء السياسة - أو حتى سوء بناء نتائجهم - بما يتناسب وأفكارهم المدركة سلفاً حول طبيعة النساء والاختلافات القائمة بين الرجال والنساء (على سبيل المثال: Goot and Reid 1975; Bourque and Grossholtz 1974).

وعندما وجد الباحثون اختلافات مشروعة بين الإناث والذكور، قاموا بتفسيرها على نحو يجعل الإناث لاسياسيات. وعلى سبيل المثال، حين سأل فرد جرينشتاين (Fred Greenstein) الأطفال حول ما يمكنهم القيام به لتغيير العالم، أشار إلى ميل البنات إلى اقتراح "تغييرات لاسياسية متميزة" مثل "التخلص من جميع المجرمين والأشرار" (Greenstein 1965, 116;) إلى أن النتائج التي توضح انخفاض مستوى الكفاءة السياسية لدى النساء مقارنة بالرجال كانت تُفسر كعلامة على كفاءة الرجال السياسية وعدم كفاءة النساء. لكنهما اقترحتا، في المقابل، أن تلك النتائج تعكس فطنة النساء في "تقييم العملية السياسية"، وربما الرجال "يعبرون عن معدلات مرتفعة من الكفاءة، على نحو لا عقلاني، نظراً لمحدودية دورهم كرجال، حيث يتعلمون أنهم يمتلكون براعة وقدرة على التأثير في العملية السياسية" (Bourque and Grossholtz 1974, 231).

وفي بعض الأحيان، كان الباحثون يوجهون أسئلة متحيزة بوضوح على نحو يتيح لها انتزاع إجابات يمكن تفسيرها على أن الذكور سياسيون والإناث لاسياسيات. وعلى سبيل المثال، فحصت لين إيجليتز (Lynne B. Iglitzin) الاستبيانات المستخدمة في ثلاث دراسات تقليدية حول التنشئة السياسية (Greenstein 1965; Hess and Torney 1968; Andrain 1971)، وخلصت إلى أن العديد من الأسئلة كان "يعتبر السياسة عالماً يقتصر على الذكور، وذلك بالاستعانة دوماً بالذكور، في اختيار صور بعينها، وبالاختيارات النمطية والمحدودة للإجابات المقدمة" (Iglitzin, 1974, 33).

وأخيراً، انخرط باحثو العلوم السياسية في الممارسة التي اصطلحت بورك وجروسهولتز على تسميتها "التلاعب بالحواشي" (1974). التي أدت ببعض باحثي العلوم السياسية إلى الاقتباس من بعض المصادر عبارات حول المواقف والسلوكيات السياسية للنساء، والتي عند اختبارها لا تحدد بالفعل ماذا كان يُعزى لهن. وعلى سبيل المثال، أشارت إلى كتاب روبرت لين (Robert Lane) بعنوان "الحياة السياسية" (*Political Life*)، حيث يجادل أن حل الخلافات السياسية بين الزوجين غالباً ما يتحقق عبر إقناع الزوج لزوجته، وهو الأمر الذي يتناقض والدراسة التي يشير أنها تدعم وجهة نظره. ففي مقابل إقناع الزوج لزوجته، تطرح الدراسة وجود تأثير متبادل بين الأزواج والزوجات وميل لدى الأطفال نحو اتباع توجهات الأمهات السياسية في حالات الاختلاف بين تفضيلات الوالدين للحزب السياسي (1974, 234-5). كما تقدم بورك وجروسهولتز أمثلة

أخرى لتوضيح دور الباحثين السلوكيين السابقين أحياناً في "التلاعب بالحواشي" عبر اقتباس بيانات من دراسات ميكرة، دون ذكر مدى صلاحيتها أو سياقها في النص الأصلي، مما يقود بالتالي إلى سوء تمثيل النتائج الأصلية.

وعلى الرغم من إمكانية تصحيح "العلم السيء" - الذي كانت تتسم به دراسة سلوك النساء في بعض الدراسات الكلاسيكية - من خلال القضاء على التحيزات السابقة وممارسة "العلم الجيد" في البحوث المستقبلية، فقد وجهت بعض النسويات انتقادات إلى بحوث العلوم السياسية السلوكية، والتي تُعد أساسية ومن الصعب تناولها ببساطة باعتبارها مجرد اتهامات بالتحيز. وقد طرحت جين إشتين (Jean Bethke Elshtain)، وهي إحدى هؤلاء الناقدات، أن المشكلة تكمن في الإيستمولوجيا التي تفصل بين الحقائق والقيم. وتشرح قائلة:

إن المشكلة أكثر تعقيداً وأساسية عن أي اتهام بالتحيز. فالأمر يكمن في أن كل نظرية تفسيرية للسياسة تدعم مجموعة بعينها من النتائج المعيارية. وللحصول على النظرية، يجب أن يتبنى المطلل إطاراً يرتبط، ضمناً إن لم يكن صراحة، بالأفكار المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والأغراض الإنسانية. ويحدد هذا الإطار حدود الظواهر التي يجب دراستها. فقبل بدء البحث، يجري إدراج بعض عوامل الحياة الاجتماعية إلى الرؤية، وحذف البعض الآخر منها (1979a, 242).

تتمثل وجهة نظر إشتين (وهي وجهة النظر التي تتقاسمها كثير من النسويات الأخريات اللاتي يدرسن العلوم السياسية) في أن العلوم السياسية السلوكية تبنت إطاراً استبعد الكثير مما تفعله النساء من التحليل السياسي، وهبط بهن إلى ميدان الحياة الخاصة خارج السياسة. وقد لاحظت إشتين ما يلي:

في سياق الاتجاه العام للعلوم السياسية، فإن ما كان يوصف، تقليدياً، بأنه سياسة كان يميل إلى استبعاد النساء من النشاط، وقد استبعد لسنوات عديدة التساؤلات التي طرحتها النسويات. لقد أُحيلت هذه التساؤلات إلى مجال خارج النشاط السياسي المنظم، ونبذت باعتبارها "مشكلات" خاصة (1979a, 243).

وقد أشارت أيضاً باربارا نلسون (Barbara Nelson) - مثلها مثل إشتين - إلى المشكلات القائمة مع كل من الإيستمولوجيا ومحتوى العلوم السياسية. وعلى الرغم من إقرارها بأن باحثات العلوم السياسية النسويات قد يرغبن في الإبقاء على الدراسة المنسقة للأحداث، كأحد أنماط البحوث، فإنها تجادل أن الناقدات النسويات يطرحن تساؤلات حول "عالمية النتائج ونزاهة المراقب وعدم ارتباطه" - وهي أمور لا يمكن تصحيحها ببساطة بالإقرار بوجود القيم والتحيزات، أو محاولة إزالتها من البحوث الإمبريقية (1989, 22). وقد أشارت إلى ما يلي:

تُعد دراسة النوع الاجتماعي دراسة ثورية، لأنها تهدد الفرض السائد إن أغلب البحوث القائمة محايدة تجاه النوع الاجتماعي وشاملة. في العلوم السياسية، كما هي الحال في العلوم الاجتماعية بشكل عام، قد لا تتكيف النساء داخل

النظريات الاجتماعية القائمة، مما يطرح أن المعرفة الاجتماعية التي تُعتبر تراكمية - في عديد من الحالات - قد لا تكون تراكمية على الإطلاق (، 1989، 22).

وفيما يتعلق بالمضمون، خلصت نلسون - ارتكازاً على تحليلها لثلاثة كتب تمهيدية ذات شعبية ومجلدين حديثين للتفكير الذاتي حول حالة علم السياسة - إلى أن المبالغة في التشديد على السياسة الانتخابية تُعد إحدى أسباب تكريس العلوم السياسية لقدر قليل من الاهتمام نحو النساء وخبرتهن. كما جادلت أن علينا، من الناحية العلمية:

... أن نضم إلى دراسة السياسة ليس فقط الإقرار باستبعاد النساء مما هو سياسي تقليدياً، وإنما أن نُدرج السياسة أيضاً في ما قامت به النساء تقليدياً. علينا أن نسير درباً طويلاً لخلق خطاب سياسي أكثر شمولاً، إذا وجهنا الاهتمام نحو الأسر، والمجتمعات المحلية، والمجموعات التطوعية، والحركات الاجتماعية، ودولة الرفاه - هذا إن ذكرنا عدد قليل فحسب من الموضوعات. إن علم السياسة يحتاج إلى استراتيجية من شقين: تؤكد ارتكاز جميع الموضوعات السياسية على النوع الاجتماعي، بينما تهتم أيضاً بتلك المجالات التي أنفقت فيها النساء تقليدياً طاقتهن السياسية (1989، 21).

إن الانتقادات النسوية لكل من المبادئ الفلسفية للنظرية السياسية والمبادئ الإمبريقية للعلوم السياسية السلوكية تطرح ضرورة تشكك باحثي العلوم السياسية المعاصرين في كثير من الكتابات التي ظهرت قبل السبعينيات حول النساء. فالأدبيات الإمبريقية ما قبل النسوية متأثرة، إلى حد كبير، بفروض الطبيعة اللاسياسية للنساء، بحيث يصبح من الصعوبة الفصل بين الحقيقة العلمية والخيال. وتسفر النتيجة النهائية عن قلة ما نعرفه نسبياً - قبل تطور البحوث النسوية - عن مسلك النساء السياسي؛ فنادرًا ما ظهرت دراسة جادة أو مستمرة حول النساء، وغالبًا ما تجري تلك الدراسة من خلال عدسة متحيزة.

كما أن الانتقادات النسوية للمبادئ الإمبريقية تقدم دليلاً أيضاً على أن الإيستومولوجيا الوضعية بمقدورها (وربما تفعل ذلك دائماً) أن تحجب مجموعة من الفروض المعيارية حول الطبيعة الإنسانية، وبوجه خاص حول طبيعة النساء. وتشعر عديد من الباحثات النسويات اليوم بقلق شديد تجاه الزعم بموضوعية البحوث وخلوها من القيمة، وشمولية الحقائق. ويبدو أن قلقهن يرجع، جزئياً، إلى اكتشاف وجود تحيزات قوية في البحث العلمي ما قبل النسوية حول مسلك النساء السياسي. كما ينبع قلقهن جزئياً أيضاً من إدراكهن بأن غياب النساء عن موضوعات الكثير من البحوث السلوكية يعني أن الحقائق الشاملة - والتي من المفترض اكتشافها من خلال هذا البحث - تتركز، في واقع الأمر، على النوع الاجتماعي: أي تركز على خبرات الرجال السياسية وليس النساء.

وأخيراً، تثير الانتقادات النسوية للمبادئ الفلسفية للنظرية السياسية، والمبادئ الإمبريقية للعلوم السياسية السلوكية، تساؤلات حول مفهومنا للسياسة وأساسها الذي يتمثل في الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة. وبدلاً من تناول المعنى الظاهري لهذا الفصل، حاولت النسويات

تحليله تاريخياً وتوضيح إمكانية أن يقود تصور أشد انتقاداً إلى تغيير دال في كيفية تفكيرنا حول معنى المواطنة وحول النساء كمواطنات.

كشف زيف أسطورة وجود النساء غير المرئي واللاسياسي

لقد كان الكثير من الكتابات النظرية والإمبيريقية التي قامت بها النساء والباحثات السياسيات خلال السبعينيات والثمانينيات تستهدف إلقاء الضوء على وجود النساء المرئي في النظرية السياسية والبحوث السلوكية وتصحيح تحيزات الماضي. ولا يزال هذا النمط من الكتابة مستمراً في وقتنا الحاضر. وقد استخدمت الباحثات في مجال النساء والسياسة الأطر والمناهج العلمية الحالية (وأحياناً العلوم البيئية غير القائمة على النوع الاجتماعي) لدراسة صورة النساء في كتابات أغلب المُنظرين السياسيين، والسلوك السياسي للنساء على مستوى المواطن ومستوى النخبة. وحاولت الباحثات تبديد فكرة اعتبار النساء كائنات لاسياسية، فضلاً عن الفكرة القائلة إن الطبيعة هي التي تُملي أدوار النساء (والرجال) في المجتمع وبالتالي فهي أدوار ثابتة لا تتغير. إن هذا الكيان من الأدبيات حول النساء والسياسة يتسم بالأهمية، لأنه يوضح أهمية النوع الاجتماعي كأداة للتحليل داخل الاتجاه العام للنظرية السياسية والعلوم السياسية. على أن أهميته ترجع أيضاً إلى سبب آخر. عند إجراء تحليل سياسي للنساء والخبرة النسائية، وعند تطبيق الأطر العلمية والمناهج الحالية على النساء، يشير هذا البحث إلى حدود تلك الأطر والمناهج وجوانب عجزها الممكنة. إن التركيز على النساء وخبرتهن، في محاولة لوضعهن في موقع مناسب داخل الصورة، غالباً ما يكشف عن ضرورة إجراء تعديلات مهمة؛ فالنساء ببساطة لم يتخذن موقفاً مناسباً داخل الصورة القائمة. وتطرح بعض جوانب هذا البحث عدم الالتفات إلى مادة مهمة، وأن الصورة الحالية ليست سوى تمثيل جزئي للواقع السياسي، وأن هناك ضرورة لاستخدام عدسة ذات زاوية أكثر اتساعاً. ومن جوانب أخرى، يطرح هذا البحث أن الصورة نفسها كانت تحتاج إلى إعادة التشكيل لكي تضم خبرة المرأة.

في جهد لتعقيد الصورة المألوفة للرجل في الحياة العامة والمرأة في الحياة الخاصة، قامت عديد من المُنظرات السياسيات النسويات بإعادة التفكير في تطور الميدان العام الحديث من خلال عدسة تاريخية حول مشاركة المرأة وخبرتها السياسية. وعلى سبيل المثال، جادلت جوان لاندس (Joan Landes, 1988) بأن بروز الميدان العام البرجوازي في فرنسا خلال عصر التنوير لا يمكن فهمه على نحو مناسب دون الاهتمام بالتأثير الاجتماعي الضخم لنساء الصالونات في ظل النظام القديم. فلم يكن الصالون محض تزيين للبلاط الملكي، بل كان "ينتمي إلى ثقافة حضرية أوسع"، وكان "يتميز بـ'بعالميته' وطابعه الكوزموبوليتاني" (1988, 25). وبوصفهن لآعبات أساسيات في "نظام التقدم من أجل الجدارة" (1988, 24)، كان دور نساء الصالون مهماً للتغيرات الاجتماعية التي أدت إلى زوال الأرستقراطية المالكة للأرض.

لقد جعلت لاندس النوع الاجتماعي أداة مركزية في تحليلها، مما أدى إلى إثراء فهمنا للنضالات الطبقيّة التي غيرت وجه أوروبا القرن الثامن عشر. كما أوضحت أن أيديولوجية الحياة المنزلية الأنثوية كانت مهمة لتحقيق الصعود الاجتماعي للطبقات الوسطى، وأن الميدان العام الحديث كان مبنياً من الناحية التاريخية من خلال استبعاد النساء. وعند وضع النساء ومصالحهن في الاعتبار، كما تجادل لاندس، "يبدأ التنوير في النظر بتشكك مثل التنوير المضاد، والثورة مثل الثورة المضادة" (1988, 204). إن زعمها بأن مواطن القرن الثامن عشر لم يكن مواطناً عامّاً، بل ينتمي بالأحرى إلى فئة تقوم على النوع الاجتماعي، قد أسفر عن نتائج بعيدة الأثر: "ليس بإمكان

الحركة النسائية [المعاصرة] أن 'تمتلك' الميدان العام لأنه يتعرض دومًا لإعادة البناء عبر خطوط ذكورية" (1988, 202).

إن التوتر الذي حددت لاندس موقعه بين المساواة السياسية وعدم المساواة الجنسية أصبح موضوعًا للدراسة من جانب العديد من المنظرين النسويات الأخرى المهتمات بمعارضة الحكايات التقليدية عن الظهور التاريخي للديمقراطيات الحديثة. وقد اتبعت ماري ليندون شانلي (Mary Lyndon Shanley, 1989) خطأً بحثيًا مماثلًا داخل النقاشات الفيكتورية حول عمومية حق الاقتراع وحياة المرأة في البيت، ووجدت أن النساء السياسيات تحدين ليبرالية القرن التاسع عشر لكي يوفين بوعدهن الحقوق المتساوية للجميع. وعلى حين تعترف شانلي بفشل أغلب النسويات الفيكتوريات في استجواب التقسيم الجنسي للعمل داخل الأسرة والدفاع عن المساواة الاقتصادية للجماهير العاملة، فقد لفتت انتباهنا أيضًا إلى كيفية استغلالهن للمعتقدات الأيديولوجية الليبرالية لخدمة نطاق واسع من الغايات التقدمية. وفيما يتعارض وأطروحة لاندس، اقترحت شانلي إمكانية مواصلة الحركة النسائية المعاصرة في لعب هذا الدور.

ويتمثل واحد من أهم مساهمات النسويات، اللاتي أدرجن النوع الاجتماعي داخل كتاباتهن حول أصول المجتمع الليبرالي، في إلقاء الضوء على التوتر القائم بين النساء كمواطنات يتمتعن بالحقوق والنساء كفئة جنسية مقموعة. وتجادل بعض الباحثات أن هذا التوتر يُعد بمثابة قوة الدفع المحركة للنزعة النسوية الليبرالية، وأن بإمكانها إضفاء طابع راديكالي على الاتجاه العام للحركة النسائية (Eisenstein 1981; Shanley 1989). وكما لاحظت زيللا أيزنشتين (Zilla Eisenstein) ما يلي:

تضم النزعة النسوية الليبرالية أكثر من مجرد تحقيق الحقوق الذكورية البرجوازية التي أنكرت النساء من قبل، على الرغم من أنها تضمنت ذلك. فالنزعة النسوية الليبرالية ليست مجرد نزعة نسوية مضافة إلى الليبرالية. بل هناك بالأحرى اختلافات حقيقية بين الليبرالية والنسوية الليبرالية، حيث تتطلب النسوية اعترافًا... بتحديد الهوية الجنسية للنساء كنساء... هذا التعرف على النساء كطبقة جنسية يفترض الخاصية الهادمة للنسوية تجاه الليبرالية، ذلك أن الليبرالية تركز على استبعاد النساء من الحياة العامة على هذا الأساس. وإذا مضينا بمطالب المساواة الحقيقية للنساء مع الرجال إلى نتائجها المنطقية، نجد أنها تزيح البنية البطريركية الضرورية للمجتمع الليبرالي (1981, 6).

وفي كتابها الذي صدر في فترة تالية بعنوان "النسوية والمساواة الجنسية" (Feminism and Sexual Equality, 1984)، خلصت أيزنشتين إلى أنه كلما زادت راديكالية برامج عمل النسويات الليبراليات الأمريكيات كرد فعل لعدم استجابة الدولة - والتي تسعى، على الأقل منذ ١٩٨٠، إلى زيادة حذف جزء من المطالب السياسية الأساسية التي طرحها الاتجاه العام للحركة النسائية (وعلى سبيل المثال: الإصلاحات الخاصة بالمساواة في الحقوق، وحق الإجهاض) - كلما زاد انكشاف التوتر القائم بين النساء كفئة جنسية والنساء كمواطنات. وبإيجاز، تُجبر النسويات الليبراليات على الاعتراف بحدود النزعة الليبرالية.

وتجادل نسويات أخريات أن مشكلة النسوية الليبرالية تكمن في مناقشتها "الجهاز البيروقراطي للدولة وعالم الشركات لإدماج النساء داخل ميدان العمل العام من خلال برامج

تسعى إلى الفرص المتساوية والفعل الإيجابي (affirmative action programs) ، (Ferguson 1984, 4). ويتناقض هذا الاعتماد على الدولة البيروقراطية لتحقيق الغايات النسوية، مع معادة التراتبية في "رؤية الفرد والحياة الجماعية" (Ferguson 1984, 5; Elshtain 1981; Ruddick 1989; Denhardt) (and Perkins 1976).

وتشعر كثير من النسويات بالقلق تجاه تعزيز سلطة الدولة، والتي تُعد قدراتها الإشرافية - كما يجادلن - سبباً للانزعاج. ووفقاً لما تطرحه كارول باتمان (Carole Pateman)، تدخل النسوية الليبرالية في تحالف غير سهل مع الدولة، عندما تعتمد على فكرة العقد الاجتماعي من أجل تعزيز المساواة الاجتماعية للنساء. في الوقت الذي "يمتد نفوذ مذهب العقد إلى أقصى الأركان والزوايا حميمية في الحياة الاجتماعية"، كما كتبت باتمان، توجد لدى النسويات جميع أسباب القلق حول "تزامن خطاب الحقوق الفردية والزيادة الهائلة في سلطة الدولة" (1988, 232). وترفض باتمان فكرة أن الخطاب الليبرالي حول الحقوق يمكن بمفرده أن يعزز النضالات النسوية الرامية إلى تحقيق المساواة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. إن الفرد المُتعرض استقلاله الذاتي ويملك نفسه ويبرم العقود، كما تجادل، لم ينطبق بالكامل أبداً على النساء. بل على العكس، كانت الذات المالكة بناءً ذكورياً افتراضياً تاريخياً ولا يزال ملكية الرجل للمرأة. أما بالنسبة إلى النساء، فقد كانت حرية التعاقد مقيدة دائماً بخضوعهن الجنسي للرجال، واعتمادهن الاقتصادي عليهم. وبجدها أن "النظام الاجتماعي الحر لا يمكن أن يكون نظاماً تعاقدياً"، فإن باتمان تحث النسويات على تطوير "أشكال أخرى من الاتفاق الحر، يمكن من خلاله تشكيل علاقات سياسية بين النساء والرجال" (1988, 232).

وفي التعارض مع النزعة الشكوكية لدى هؤلاء المُنظرات السياسيات النسويات، اللاتي يؤكدن أن الحركة النسائية لا يمكن أن تحقق أهدافها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال السياسات السائدة، تطرح كثير من الباحثات النسويات في مجال السياسة الإمبريقية ضرورة دخول النساء إلى الساحة السياسية الرسمية من أجل تحقيق المساواة. وبالتالي، ركز جزء مهم من الكتابات الإمبريقية، تحت إشراف النساء والباحثات السياسيات في السبعينيات والثمانينيات، على السياسة الانتخابية. وبوجه خاص، ركزت العديد من أوائل الكتب الصادرة حول النساء والسياسة على النساء اللاتي يتحملن مواقع المسؤولية العامة، والناشطات الحزبيات (مثل: Kirkpatrick 1977; Githens and Prestage 1977; Diamond 1977; 1974, 1976). كما ركزت الكتابات المبكرة الأخرى على جهود النساء الجماعية للتأثير على عملية صنع القرار (وعلى سبيل المثال: Freeman 1975).

وتتمثل إحدى المهام الأولية التي اضطلعت بها البحوث المبكرة حول نساء النخب السياسية في تحدي الوجود غير المرئي للنساء في المبادئ الإمبريقية للعلوم السياسية، وذلك بتوضيح وجود النساء بين أصحاب المناصب والنشطاء. ومن هنا استهلكت جين كيركباتريك (Jean J. Kirkpatrick) خاتمة دراستها المهمة، حول ٥٠ امرأة تعمل في مجال التشريع بالدولة منذ بداية السبعينيات، بقولها: "تكمن أهم نتيجة لهذه الدراسة في وجود النساء السياسيات" (1974, 217). وبمعارضة صورة النساء بوصفهن لاسياسيات، على اعتبار أنهن يختلفن عن الرجال بحكم الطبيعة، استمرت تؤكد التماثل القائم في جوانب عديدة بين النساء السياسيات اللاتي قامت بدراستهن والذكور الساسة، وخاصة من حيث الخلفيات الاجتماعية والصفات السيكولوجية (1974, 220). ومع ذلك، ولإعادة طمأنة من اعتقدوا في ذلك الوقت أن المرأة المشابهة لرجل السياسة ليست "طبيعية"، توضح كيركباتريك ما يلي:

... "المرأة السياسية" لا تختلف كثيرًا عن نظيراتها من الإناث. فهي ليست بالضرورة "ذكورية" في مظهرها أو سلوكها؛ ولا ترفض بالضرورة الأدوار والاهتمامات التقليدية للإناث. بل على العكس تمامًا. فالنساء السياسيات اللاتي يركز عليهن هذا الكتاب هن... (غالبًا جميعهن) زوجات وأمهات... لديهن أزواج جيدين، ويتمتعن بحسن المظهر وبسلوكيات جيدة، ومحتشلمات في كلامهن وأفعالهن، إنهن النساء "الإناث" بالمعنى الجنسي النمطي التقليدي للكلمة (1974, 219).

ومن منظور التسعينيات، يمكن القول إن كتاب كيركباتريك - مثله مثل الكتابات الإمبريقية المبكرة الأخرى حول النساء والسياسة - يبدو حذرًا ومُحافظًا ومُقيّدًا من حيث نطاقه. لكن أهميته تتبع من زاوية سياقه التاريخي المناسب - أي كرد فعل للوجود غير المرئي والصورة اللاسياسية (أو الناقصة سياسيًا) للنساء في بحوث العلوم السياسية السلوكية لذلك الوقت - تبدو واضحة على الفور، فضلًا عن أهمية الطبيعة المتحدية (على الأقل ضمناً) للكتابات المتعلقة بموضوع المرأة السياسية وغيره من الكتابات المشابهة.

لقد حاولت الباحثات في مجال النساء والسياسة جعل وجود النساء السياسيات مرئيًا، ليس فقط كأفراد وإنما أيضًا كقوة سياسية جماعية منظمة. وبالعامل داخل الأطر العلمية التقليدية، قامت الباحثات بتحليل كل من الحركات النسوية والمناهضة للنسوية، فضلًا عن تحليل نجاحاتها وإخفاقاتها في التأثير على نتائج السياسة العامة. وعلى سبيل المثال:

Freeman 1975; Costain 1980, 1982; Gelb and Palley 1982; Gelb 1989; Boles 1979; Mansbridge 1986; Mathews and De Hart 1990; Klatch 1987.

ومثل كيركباتريك وغيرها ممن درسن نساء النخب السياسية، قامت الباحثات في مجال النساء والسياسة - واللاتي درسن السلوك السياسي الجماهيري - بإجراء أبحاث تعارض صورة النساء بوصفهن لاسياسيات أو ناقصات سياسيًا. وعلى حين واصلت بعض الباحثات إيجاد دلائل على الاختلافات الملحوظة بين النساء والرجال في التوجهات السياسية والسلوك السياسي بالولايات المتحدة وغيرها من البلدان (على سبيل المثال: Jennings and Farah 1980; Rapoport 1985, 1982)، وجدت أغلب الباحثات في السبعينيات وبداية الثمانينيات أدلة قليلة على اختلاف النساء في الولايات المتحدة عن الرجال في توجهاتهم السياسية أو سلوكهم السياسي. إن نتائج الاختلافات القليلة بين الجنسين في تلك الدراسات ترجع، جزئيًا، إلى التخلص من قدر كبير من تحيزات النوع الاجتماعي التي أثرت على منهجية وتأييل نتائج البحوث المبكرة بما أدى إلى تقديم صورة للنساء بوصفهن أكثر اختلافًا من الناحية السياسية عن الرجال. ومع ذلك، فإن غياب اختلافات دالة بين الجنسين في أغلب الدراسات التي جرت في السبعينيات والثمانينيات يعكس التغيرات الفعلية التي شهدتها السلوك السياسي في ظل تناقص الاختلافات بين الرجال والنساء في الأدوار الاجتماعية، والتعليم، والعمل.

لقد أوضحت البحوث التي جرت في السبعينيات والثمانينيات أن النساء يماثلن الرجال من حيث المشاركة في الأنشطة السياسية - مثل شن الحملات، وكتابة رسائل إلى المسؤولين، وحضور الاجتماعات السياسية، وتقديم مساهمات مالية إلى المرشحين أو الأحزاب (Hansen, Franz, and Netemeyer-Mays 1976; Welch 1977; Baxter and Lansing 1980; Beckwith

1986). وعلاوة على ذلك، وجدت ساندراباكستر (Sandra Baxter) ومارجوري لانسينج (Marjorie Lansing) أن للنساء في جميع المجموعات العمرية اهتمامات تماثل اهتمامات الرجال فيما يتعلق بمتابعة الحملات الانتخابية - وهي النتيجة التي نلاحظ أنها "تتعارض بحدة مع الأسطورة القائلة إن المرأة لا تهتم بالسياسية" (Baxter and Lansing 1980, 46). كما تطرح البحوث المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية للأطفال، والتي أجريت في السبعينيات، أن الاختلافات المرتبطة بالسياسية بين الأولاد والبنات تبدو قليلة أيضاً من حيث عددها ومحدودة أساساً بالاهتمام والمعرفة السياسيين (Orum et al. 1974; Sapiro 1983, 38).¹ وقد أجملت بيرينيس كارول (Berenice A. Carroll) في عام 1979 البحوث الإمبريقية النسوية حول النساء في السياسة الأمريكية على النحو التالي:

... الصورة التي تبرز هي ... صورة ... نساء ذات اتجاهات سياسية ويشاركن في عمل سياسي، يشبه إلى حد كبير العمل السياسي الذي يقوم به الرجال، على جميع المستويات: من أطفال المدارس إلى الناشطات الحزبיות والنساء في المواقع الرسمية المحلية. وفي جميع مقاييس التصويت والمشاركة والكفاءة والنشاط والأيدولوجية والأداء، نجد اختلافات قليلة بين الرجال والنساء - إن وجدت على الإطلاق (1979, 292).

وفي التعارض مع كل من المبادئ الفلسفية للنظرية السياسية والمبادئ الإمبريقية للعلوم السياسية السلوكية - والتي نظرت للاختلافات بين النساء والرجال على أنها طبيعية - نجد أن كتابات السبعينيات والثمانينيات للباحثات في مجال النساء والسياسة تُرجع هذه الاختلافات بشكل عام إلى دور النوع الاجتماعي و/أو أدوار الجنسين الناضجين من خلال التنشئة الاجتماعية. فقد كانت الاختلافات بين النساء والرجال، سواء في النخبة أو الجماهير الشعبية، تعتبر مبنية اجتماعياً وبالتالي قابلة للتغيير، وليست قائمة على الطبيعة وبالتالي ثابتة. وما أن تغيرت التنشئة الاجتماعية للنساء، وتغيرت آفاق الفرص والأدوار التي أصبحت مفتوحة أمامهن في المجتمع، فإن الشيء نفسه يحدث في سلوكهن السياسي.

وفي هذا الإطار، اختبرت الدراسات المتعلقة بالتوجهات والمشاركة السياسية للنساء الآثار المترتبة على التعليم، ووجدت أن زيادة التعليم ترتبط بزيادة مشاركة النساء، بالإضافة إلى ارتباطها بارتفاع مستويات الاهتمام السياسي والكفاءة السياسية (وعلى سبيل المثال: Sapiro 1983; Hansen, Franz, and Netemeyer-Mays 1976; Welch 1977; Baxter and Lansing 1983; Poole and Zeigler 1985). كما وجدت الدراسات أيضاً أن عمل النساء خارج المنزل يرتبط بانخراطهن في الأشكال التقليدية من المشاركة، حيث تصل مشاركة النساء الموظفات إلى معدلات مشابهة لمعدلات مشاركة الرجال، على حين تنخفض بشكل ملحوظ معدلات مشاركة ربات البيوت (Andersen 1975; Welch 1977, 724-5).² وأخيراً، طرحت الدراسات أن وجود أطفال يؤثر تأثيراً سلبياً على كل من المشاركة السياسية والتوجهات السياسية المختلفة (Sapiro 1983, 296-7; Jennings and Niemi 1981, 177). ويمكن أن تؤثر تلك النتائج في ارتفاع مستويات مشاركة النساء مع ارتفاع تحصيلهن التعليمي، ودخولهن إلى ميدان العمل بأعداد كبيرة، وإففاق وقت أقل من حياتهن في تربية الأطفال، وحصولهن على مزيد من المساعدة لرعاية الطفل. وبالتالي، فإن

اختلافات الجنس القليلة في التوجهات السياسية والمشاركة السياسية يمكن أن تتفصل مع تغيير أدوار النساء وتنشئتهن الاجتماعية داخل تلك الأدوار.

وعلى مستوى النخبة، كرست الباحثات في مجال النساء والسياسة اهتماماً كبيراً لدراسة أسباب تقلد عدد قليل من النساء للمناصب العامة. وهنا أيضاً كانت التفسيرات النسوية المبكرة تركز غالباً على دور النوع الاجتماعي عبر التنشئة الاجتماعية وأدوار النوع الاجتماعي الناضج. كما ركزت دراسات عديدة على المندوبات في اجتماعات الأحزاب الوطنية وغيرها من الأنشطة الحزبية، والتي تُعتبر موقعاً إيجابياً للترشيح للمناصب العامة في المستقبل. على أن تلك الدراسات وجدت أن النساء أقل طموحاً من الرجال فيما يتعلق بتقلد المناصب العامة (Jennings and Thomas 1968; Costantini and Craik 1977; Kirkpatrick 1976; Fowlkes, Perkins, and Rinehart 1979; Sapiro and Farah 1980; Jennings and Farah 1981; Costantini and Bell 1984). وكان تفسير تدني مستويات الطموح السياسي لدى النساء ينظر إلى المسألة دائماً من زاوية الاختلافات بين الجنسين من حيث التنشئة الاجتماعية على المستوى السياسي وأدوار النوع الاجتماعي، على الرغم من أن التفسير كان يرتبط أحياناً بالافتقار إلى الفرص السياسية. وعلى سبيل المثال، لاحظ كل من جينينجس (M. Kent Jennings) وباربارا فرح (Barbara G. Farah) ما يلي: "في الوقت الحاضر... نجد أن الأعراف الثقافية والظروف البنوية - وخاصة ازدواجية مطالب العمل في المنزل وفي الحياة العامة، فضلاً عن التفاوت في بنية الفرص - تتسم بأثر يُخمد الحياة السياسية وتوقعات النساء" (1981, 480).

إن التشديد على التنشئة الاجتماعية حول دور النوع الاجتماعي، فضلاً عن تأثير أدوار النوع الاجتماعي، لتفسير قلة عدد النساء بالمناصب العامة كان سائداً في الأدبيات التي تتناول بالدراسة نساء أخريات ناشطات سياسياً أيضاً. ففي دراسة يجري الاقتباس منها كثيراً، قامت مارسيا مانينج لي (Marcia Manning Lee) باختبار العوامل التي تحول دون دخول النساء النشيطات بمجتمعاتهن المحلية إلى حلبة المنافسة على منصب عام. وبالإضافة إلى الخوف من التمييز على أساس الجنس، كان العاملان اللذان منعا المرأة هما: مسؤوليتها عن رعاية الأطفال الصغار (وهو عامل منع عدد قليل من الرجال)، وتصوراتها عن الأدوار المناسبة وغير المناسبة للنساء - حيث اعتبرت أغلب النساء أن تقلد منصب عام يُعد سلوكاً غير مناسب للمرأة (Lee 1976).

كما أكدت أيضاً البحوث المتعلقة بالنساء في المناصب العامة القيود الناجمة عن أدوار النوع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية لدور النوع الاجتماعي (Diamond 1977; Stoper 1977; Mandel 1981). وتشير كيركباتريك، على سبيل المثال، إلى أن المتطلبات التقليدية للدور القائم على نوع الجنس كانت تمثل القيود الأساسية التي تمنع النساء من المنافسة على المنصب العام. كما لاحظت امتياز النساء اللاتي شملتهن دراستها ويعملن في مجال التشريع، ويرجع ذلك تحديداً إلى نجاحهن في الجمع بين حياتهن السياسية وأدوارهن التقليدية. وقد طرحت التساؤل التالي:

إذا كان بإمكان هؤلاء النساء القيام بذلك، فلماذا ترفض الأخريات؟ ربما لافتقارهن إلى التقدير المرتفع للاحترام الذاتي والهوية العامة، وعادات المشاركة، والرغبة في التأثير على السياسة العامة، والمهارات السياسية اللازمة للقيام بذلك، واستعداد الزوج للتعاون، واعتناق رؤية، والمرونة،

والمعرفة الذاتية، والطاقة الضرورية لحياة الانشغال والتعقيد عندما تتوفر بدائل أخرى (1974, 240).

وكما توضح هذه الفقرة من كتاب كيركباتريك بعنوان *Political Woman*، فإن الأدبيات العديدة التي تؤكد أهمية تنشئة المرأة وأدوار النوع الاجتماعي تقضي ضمناً بأن الأفراد من النساء عليهن تغيير حياتهن في اتجاه زيادة تمثيل المرأة في المناصب العامة. وبملاحظتها هذا الميل في الأدبيات، كتبت بيرينيس كارول في عام ١٩٧٩ نقول: "لا يزال التركيز شديداً على التنشئة الاجتماعية لدور النوع الجنسي، مع نزوع ضمني نحو 'لوم الضحية' (أو والدتها)، وإلقاء عبء تغيير الأدوار الجنسية على عاتق المرأة دون تغيير النظام الذي يتطلب استمرار الأنماط القائمة للدور الجنسي، ويكافئ من يتسوقون معه، ويعاقب من يعارضونه" (306, 1979). وسواء كرد فعل على هذه الملاحظة من جانب كارول وأخريات، أو لأسباب أخرى، فقد شهد هذا التأكيد تغييراً خلال الثمانينيات في الأدبيات التي تناولت النخب السياسية - وخاصة عند المعالجة الفعلية للسؤال المتعلق بأسباب قلة تمثيل النساء عددياً في المناصب العامة. لقد أبعد كثير من الباحثين تركيزهم عن دراسة تنشئة دور النوع الاجتماعي وأدوار الناضجين من الجنسين، وكيف أسهمت في عدم تشابه المرأة مع "الرجل السياسي" الذي يتقلد منصباً عاماً. وفي المقابل، ركز الباحثون بقوة على عملية النظام السياسي نفسه كمتغير تفسيري يساعد على تقديم أسباب سوء تمثيل النساء (مثل: Carroll 1985; Darcy et al. 1987).

وقد أوضحت البحوث المقارنة أن تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية في البلدان التي تتبع نظام التمثيل النسبي، وخاصة تلك البلدان التي تستخدم القوائم الحزبية، أكبر من تمثيلها في بلدان مثل الولايات المتحدة التي تنتخب الممثلين على أساس تصويت التعددية (Randall 1987, 1985). إن تحديد وتنفيذ أنصبة النساء في القائمة الحزبية للانتخاب في بعض الأحزاب السياسية الأوروبية يعزز زيادة تمثيل النساء في تلك البلدان (انظر/ي على سبيل المثال: Dahlerup 1988, 297; Kolinsky 1991; Phillips 1991, 84-5).

وعلى الرغم من أن هذا البحث، الذي يتناول أثر الترتيبات الانتخابية على تمثيل النساء، قد استخدم الأطر والمناهج والتقنيات الخاصة بالاتجاه العام في العلوم السياسية، فإنه يسفر عن نتائج معيارية مهمة بالنسبة لباحثي العلوم السياسية السلوكية. وقد اقتبسنا أعلاه من باربارا نلسون اقتراحها بأن "جميع الموضوعات السياسية تقوم على النوع الاجتماعي". وتقدم البحوث التي تتناول أثر الترتيبات الانتخابية مثلاً جيداً، حيث توضح وجود ملامح بعينها تعتبر محايدة لطريقة عمل النظام السياسي تجاه النوع، ولكنها تتسم بالتمييز ضد المرأة، على الرغم من أن المقترض أنها محايدة تجاه النوع الاجتماعي. إن الترتيبات الانتخابية الموجودة بالولايات المتحدة ليست محايدة بالتأكيد تجاه الجنسين، على الرغم من أن خبرة بعض البلدان الأوروبية الغربية التي تتبع نظام الحصص تطرح إمكانية تغيير النظم الانتخابية لتصبح محايدة. كما أن التحليل السياسي الذي يتناول الإصلاحات المقترحة للنظم الانتخابية أو إجراءاتها (مثل وضع حد لمدة تقلد المنصب، أو تمويل الحملات الانتخابية)، أو التحليل الذي يقبل الترتيبات الانتخابية الحالية دون انتقادها ودون اختبار أثر تلك الإصلاحات أو الترتيبات صراحة على النوع الاجتماعي، يمكن أن تنتهي - وإن كان عن غير عمد - إلى استمرارية استبعاد النساء من المناصب العامة.

وربما تكون جانيكي روس (Janneke Van der Ros 1987) قد مضت قدماً بأطروحة اختلافات السلوك السياسي وصنع القرار لدى الرجال والنساء أبعد من أي شخص آخر. لقد طرحت أن النماذج التفسيرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي تُستخدم عندما تكون ذات صلة في الدراسات السلوكية، كما اتخذت الخطوات الأولى نحو تطوير تلك النماذج. لكن الرغبة في خلق نماذج للسلوك السياسي تركز على النوع الاجتماعي لم تتل موافقة كاملة من النساء والباحثات السياسيات. فبعضهن قد يفضل تطوير نماذج لا تركز على النوع الاجتماعي، بل تضم السلوك البشري برمته. وقد يقترح البعض الآخر ضرورة رفض فكرة النماذج التي تحاول التعميم عبر كل البشرية أو حتى نصفها، والتحرك - في المقابل - في اتجاه خصوصية تاريخية وثقافية وموقفية في بحثنا حول السلوك السياسي. ومع ذلك، فإن الدراسات التي تطرح الاحتياج إلى نماذج للسلوك السياسي تركز على النوع الاجتماعي تتسم بالأهمية، ذلك أنها تثير تساؤلات حول كلية معارفنا الحالية وتكشف أنها تضرب بجذورها في خبرة الرجال. وعلى الرغم من أن الباحثات النسويات قد لا يتفقن مع الكليات المرغوبة، فمن المؤكد أنهن يوافقن على أن المعرفة الإمبريقية الحالية لا تعكس خبرات المرأة بشكل واف.

إعادة التفكير في الأطر والفروض التقليدية

لقد شهدت السنوات الأخيرة كتابات لكثير من النساء والباحثات في مجال السياسة، ومن المنظرات النسويات، تواجه وتعارض صراحة الأطر والفروض المهيمنة لهذا العلم. وقد أثار هؤلاء الباحثات - اللاتي خضعن غالباً لتأثير منظور العلوم البيئية لدراسات المرأة - تساؤلات جديدة، وأدخلن أطراً جديدة إلى دراسة النوع الاجتماعي والسياسة. وتطرح كتاباتهن أننا نحتاج إلى إعادة التفكير وإعادة التصور حول مختلف المناهج والفروض والمفاهيم التي تحتل موقعاً مركزياً في هذا العلم.

على أن النسويات الباحثات في المجال السياسي إمبريقي التوجه عارضن التعريفات التقليدية للسياسة، وتبنت بحوثهن منهجاً يضع منظور المرأة وخبراتها في مركز تحليلاتهن. ومثال على ذلك: بالتعارض مع البحوث المبكرة التي قدمت توثيقاً لتأثير حياة النساء الخاصة على حياتهن العامة ولم تنتسك في الغرض الأساسي للأفكار والممارسات السياسية الغربية حول انقسام الحياة إلى مجالين عام وخاص، أثارت بعض البحوث الحديثة شكوكاً - من خلال تركيزها على خبرات النساء - حول فرضية الانفصال بين الحياة العامة والخاصة. وعلى سبيل المثال، بدراسة قرارات النساء اللاتي يعملن في مجال التشريع بالدولة للترشيح لانتخابات المنصب العام وأوضاع حياتهن الخاصة، لم تجد سوزان كارول أي دليل على الانفصال بين العام والخاص في حياة هؤلاء النساء، وطرحنا أننا نحتاج إلى تصور جديد. ولما وجدت أن خيارات الحياة الشخصية للنساء تؤثر على عملهن وأن خياراتهن في الحياة العامة تؤثر على مواقف حياتهن الخاصة، خلصت كارول إلى أن "المفهوم المزدوج للعام والخاص، بقدر ما يفصل بدرجة كبيرة بين مجالات الوجود ويفترض أنها تساهم في الإقصاء المتبادل، فإنه لا يقدم صورة غير وافية لواقع حياة هؤلاء النساء، بل بالأحرى فإن العام والخاص في حياة النساء المنقلبات لمناصب عامة يشكلان نظاماً كلياً من العلامات الاجتماعية متداخلة الارتباط، حيث تنتج عن أي فعل أو اختيار عواقب تتخلل النظام بأكمله" (1989, 63).

وعلى الرغم من عدم تركيزهن بصورة مباشرة على العلاقة بين العام والخاص، طرحت العديد من الباحثات الأخريات تساؤلات حول التصورات المسيطرة في مجال السياسة -

وذلك باستخدام منظور النساء كنقطة انطلاق لتحليلهن للسياسة. ومن بين الأمثلة، هناك المقابلات التي أجرتها ديان فولكس (Diane Fowlkes) مع ٢٧ من النساء البيض الناشطات، ومن خلفيات سياسية مختلفة. وأقرت فولكس بأن غرضها "ليس اختبار النظرية، وإنما تقديم وتحليل العوالم السياسية للنساء البيض المختلفات في هذه الدراسة"، وأن التعميمات التي استقتها من مقابلاتها كانت "تستهدف شرح المعاني المختلفة التي تضيفها هؤلاء النساء على عوالمهن السياسية، فضلاً عن الديناميات المختلفة التي تشكل أفعالهن السياسية" (1992, 27). وكجزء من دراستها، سمحت فولكس للنساء أن يتحدثن في مقالات مفتوحة حول تصورهن لتعريف "السياسي". وكانت طرق تقديم هؤلاء الناشطات لتعريف السياسة تتسم بالثراء والتنوع. بعضهن نظرن إلى السياسي كما يفعل عادة الباحثون السياسيون - أي بمعنى العمل مع المرشحين للمناصب العامة، تقلد منصب عام، الحكم، أو مناصرة القضايا. ومع ذلك، نظرت أخريات إلى السياسي بطرق تطرح مفهوماً أوسع أو بديلاً للسياسة - أي الربط بين مجالي الخاص والعام، وتطوير السلطة لإحداث التغيير، فضلاً عن تغيير الحياة اليومية للناس. وعلى حين كانت أغلبية مفاهيم النساء الناشطات تمس بشكل أو آخر موضوع السلطة، فقد لاحظت فولكس أن باحثات العلوم السياسية المعاصرات ربما يعتبرن موضوعات التعليم ورفع الوعي جزءاً من السياسة بدرجة أقل وإن تقاطعت مع مفاهيمهن للسياسة (1992, 184-214). وبالسماح للنساء التحدث من منظورهن الخاص وبمصطلحاتهن الخاصة، طرحت كتابات فولكس ضرورة توسيع مفهوم السياسة في إطار العلوم السياسية بحيث يشمل على أساليب تفكير نساء، مثل اللاتي أجرت معهن مقابلات، حول السياسي.

ومثل فولكس، استعانت أيضاً سينثيا إنلو (Cynthia Enloe) في كتابها الصادر بعنوان *Bananas, Beaches, and Bases* منظور النساء كنقطة انطلاق لإعادة التفكير في السياسة - في هذه الحالة: السياسة الدولية. وأشارت إنلو إلى أنها "بدأت هذا الكتاب بالتفكير في بوكاهونتاس (إحدى نساء المستوطنة الأصليين في أمريكا الشمالية)، وأنهته بالتفكير ملياً في حياة كارمن ميراندا (نجمة هوليوود ذات الأصول اللاتينية)" (1990, xi). وقد أقرت، عن طيب النفس، بأن:

*هؤلاء النساء لسن من بين الفاعلين الدوليين الذين قيل لي أن أتناولهم بجدية
كفاعلين في الشؤون العالمية. ولكن كلما زاد تفكيري حول بوكاهونتاس
وكارمن ميراندا، كلما بدأت أشكك في أنني أفقد بُعداً كاملاً للسياسة الدولية -
لقد توصلت إلى لمحة حول العلاقات بين الحكومات وكيف لا يقتصر اعتمادها
على رأس المال والمعدات، بل يمتد ليشمل أيضاً السيطرة على النساء كرموز
ومستهلكات وعاملات ومسؤولات عن الرعاية العاطفية (1989, xi).*

وبشكل ما، قدم كتاب سينثيا إنلو للعلاقات الدولية ما حاول كتاب جين كيركباتريك وغيرها تقديمه للسياسة الأمريكية - أن يصبح وجود النساء مرئياً. على أن كتابات إنلو تختلف اختلافاً كبيراً عن كتابات كيركباتريك وغيرها، والتي ناقشناه أعلاه، من حيث عدم اتباع إنلو للفروض والأطر المسيطرة في العلوم السياسية، بل نحتها جانباً واستعانت بدلاً منها بمنظور الخبرات النسائية، وخاصة خبرات بوكاهونتاس وكارمن ميراندا كنقطة انطلاق لدراسة السياسة الدولية. لقد اختبرت بعض الموضوعات (مثل: القومية، الدبلوماسية، الجيش، الديون الدولية) التي تُعتبر مألوفة لمن يدرسون السياسة الدولية. وقد أجرت إنلو تحليلها من خلال عدسة النوع الاجتماعي ومن منظور خبرات النساء لهم، وخلصت إلى ما يلي:

تتوقف التحليلات التقليدية عند بحث دراسة ميدان من العلاقات الدولية، وهو ميدان كانت النساء رائدات في استكشافه: كيفية اعتماد الدول على بنى بعينها للمجالين المنزلي والخاص. فإذا تناولنا بجديّة سياسة الخادمت المنزليات أو سياسة تسويق الأزياء الحديثة أو شارات الشركات العالمية، فإننا نكتشف أن السياسة العالمية أكثر تعقيداً مما تصورناه من خلال التحليلات غير النسوية. علينا بوجه خاص أن نتناول الثقافة - بما في ذلك الثقافة التجارية الإعلانية - بصورة أكثر جديّة (197, 1989).

ومثل كارول، فولكس وإنلو، فإن الباحثات اللاتي اعتبرن خبرات النساء نقطة انطلاق لتحليلاتهن، مع تبنين منهجاً يغلب عليه الطابع التاريخي، طرحن ضرورة إعادة التفكير والتصور حول طريق تناولنا للسياسة. لقد كان الكثير مما فعلته النساء تاريخياً يُعتبر بمثابة "عمل خيري" أو "خدمة" أو "سلوك مخل بالنظام العام"، ونادراً ما كان يُعتبر عملاً من أعمال السياسة (Lebsock 1990, 35). ويرجع الجزء الأكبر من ذلك إلى انفصال العام/الخاص؛ حيث تُعتبر أنشطة الرجال أنشطة عامة، بينما تُعتبر أنشطة النساء امتداداً لأدوارهن المنزلية. وقد قدمت ميري نورتون (Mary Beth Norton) وصفاً لمرحلة الانتقال التي شهدتها ميدان تاريخ المرأة، حيث وافق الباحثون بدايةً على "تعريف ذكوري للسياسة" - تعريف يرتبط بوضوح بانفصال العام/الخاص. وسرعان ما اكتشفت المؤرخات اللاتي ركزن على خبرات النساء أنه تعريف ضيق على نحو لا يتيح إدراج الأنشطة السياسية للمرأة. وتوضح نورتون: "انطلاق من رؤية الحركة النسوية التي تعتبر 'الشخصي سياسي'، قامت المؤرخات بتوسيع أدوات البحث بحيث تتضمن محاولات النساء للفوز بالسيطرة على حياتهن - سواء داخل الزواج أو خارجه - وأن يمارسن تأثيراً على المجتمع الذي يعشن فيه" (40, 1986). واتساقاً مع هذا التعريف حول "السياسي"، ركزت المؤرخات النسويات على مشاركة المرأة في الجمعيات التطوعية، وحركات الاعتدال وضبط النفس، وحركة نادي المرأة، وحركة الاستقرار الاجتماعي، وحركة النقابات، من بين أنشطة أخرى (Norton 1986; Lebsock 1990). ويمكن للباحثين السياسيين الاستفادة من خبرة الباحثات في التاريخ للحصول على إرشاد حول بناء مفهوم للسياسة يقوم على أساس إدخال النوع الاجتماعي في تحليلاتهن.

وقد تحركت بعض الكتابات الإمبريقية في اتجاه مشابه لاتجاه تاريخ النساء. ومن بين الأمثلة، صدر في عام ١٩٨٨ كتاب عن "النساء وسياسات التمكين" (Women and the Politics of Empowerment)، تحرير آن بوكمان وساندرا مورجن (Ann Bookman and Sandra Morgen). ويضم الكتاب العديد من الدراسات لنشاط نساء الطبقة العاملة، ويدرس أنشطة النساء العاملات بالأسر المعيشية ووكالات الخدمات الاجتماعية، ونقابات عمال المستشفيات، والموظفات في مكتب تأمين. كما يضم الكتاب أيضاً دراسات عن النساء اللاتي نظمن اتحاد عمال المكاتب، وناضلن من أجل إعادة فتح عيادة أمراض النساء ورعاية ما قبل الولادة، وقمن بالتنظيم لتحسين جودة التعليم لأطفالهن، وقدن حملة لتحسين الخدمات بالجوار. وعلى حين يمكن اعتبار هذه الأنشطة خارج نطاق السياسة، حسب تعريفها التقليدي، فقد جادلت المحررتان بأن جميع هذه الموضوعات ترتبط بالسياسة. وأوضحتا أن:

المقالات المتعلقة بتنظيم المجتمع توثق معنى جهود النساء واتساعها السياسي لتغيير الفضاء الحضري والسياسة العامة. وفي التعارض مع الرأي الشعبي الذي يعتبر هذه الأنشطة "روابط تطوعية" أو "جمعيات للمساعدة المتبادلة"، فإن هذه الحالات توضح تحدي النساء لسلطة الدولة ومصالح ملاك الأرض، وغيرها من المؤسسات الخاصة. وهذه بالتأكيد أنشطة سياسية (10-9، 1988).

وبالإضافة إلى معارضة أساليب تفكير الباحثين السياسيين التقليدية حول السياسة، بدأت الكتابات الإمبيريقية الحديثة حول النساء والسياسة تستخدم النوع الاجتماعي كأداة للتحليل عند دراسة البنى والعمليات السياسية. وهو ما يُمثل تطوراً جديداً نسبياً، لأن النوع الاجتماعي - كما أوضحت الأقسام السابقة من هذا المقال - لم يكن يُوظف بشكل عام كأداة تحليل إلا عند دراسة سلوك الأفراد. وربما أفضل مثال على تطبيق التحليل القائم على النوع الاجتماعي على دراسة البنى والعمليات السياسية يتمثل في كتابات التسعينيات حول دولة الرفاه وتشكيلها (على سبيل المثال: Gordon 1990; Sarvasy 1992; Nelson 1990; Diamond 1983). وقد أوضحت هذه البحوث أن دولة الرفاه في الولايات المتحدة تطورت بطرق تركز بوضوح على النوع الاجتماعي (Nelson 1990; Jenson 1990). وعلى سبيل المثال، تطورت في الولايات المتحدة دولة رفاه ذات شقين: ينبع الأول من تطور "معونة الأم" والتي استهدفت ربوات البيوت واللاتي فقدن أزواجهن، وينبع الثاني من تطور "تعويض العمال" والذي استهدف الرجال الذين فقدوا أجورهم بسبب إصابة عمل (Nelson 1990). وأوضحت الكتابات أيضاً أن دولة الرفاه عززت عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي والعنصر والطبقة، في الوقت الذي تقدم فيه المعونة المادية للمحتاجين (Mink 1990). وكثيراً ما يجري تصوير دولة الرفاه باعتبارها أبوية، ووسيلة لممارسة السيطرة الاجتماعية على النساء. لكن البعض يجادل أنها تشكل أيضاً مورداً سياسياً يتيح للنساء الشعور بالأمان، كما يقلص شهورهن بالضعف، على خلاف ذلك (Piven 1990). وبغض النظر عن ذلك، يبدو واضحاً أن البحوث النسوية الجديدة حول دولة الرفاه تحددت الباحثين السياسيين من أجل التفكير بصورة أكثر جدية حول دور النوع الاجتماعي في تشكيل هذه الدولة وعملها...

إن الباحثات السياسيات ذات التوجه الإمبيريقى - اللاتي اختبرن الطرق التي استخدمتها النساء، سواء الناخبات أو المنقلدات لمناصب عامة - قدمن منظوراً إلى السياسة لم يكن جيد التمثيل من قبل، وقد خضعن بقوة لتأثير كتابات من يطلق عليهن مُنظرات "الاختلاف النوعي" في دراسات المرأة (مثل: Gilligan 1982; Chodorow 1978; Ruddick 1989). إن كتابات كارول جيليجان حول الاختلافات بين الجنسين في المنطق الأخلاقي كانت تتسم بأهمية خاصة لكثير من النسويات الباحثات في السياسة. وبدراسة بحوث النظرية الأخلاقية، من سيجموند فرويد إلى لورانس كهولبرج، تحددت جيليجان الزعم بأن النساء يحققن مرحلة واهنة من التطور الأخلاقي حيث "يساوي الخير مساعدة الآخرين وإسعادهم" (18، 1982)، وأن النساء - لهذا - يملكن حساً مبتوراً بالعدالة (أي عدم قدرة إصدار أحكام غير متحيزة وفقاً لمجموعة من القواعد الشاملة). ومما يثير الفضول بدرجة كبيرة، كما تلاحظ، جيليجان، أن "ذات السمات التي قدمت تقليدياً تعريفاً حول 'طبيبة' النساء، ورعايتهن وحساسيتهن تجاه احتياجات الآخرين، هي تلك السمات التي تعتبرهن عاجزات في مجال التطور الأخلاقي" (18، 1982). لقد اعتمدت على كتابات نانسي شودورو (Nancy Chodorow 1978) للجدال بأن الاختلافات بين الجنسين في المنطق الأخلاقي لا

تضرب بجذورها في البيولوجيا وإنما بالأحرى في تطور الطفولة، وبوجه خاص في الاختلاف بين علاقات الأولاد والبنات تجاه من يقدم الرعاية في الأساس - أي الأم. وتذهب جيليجان إلى أن القواعد المجردة التي تحكم منطق الرجال الأخلاقي تعكس تحقيق الهوية الذكورية من خلال الانفصال الراديكالي عن الأم، والحفاظ على حدود صارمة للذات. أما المبادئ المرتكزة على السياق، والتي تحكم منطق النساء الأخلاقي، فتعكس تحقيق الهوية النسائية من خلال شكل أقل راديكالية من أشكال الانفصال عن الأم، فضلاً عن الحفاظ على علاقات حساسة مع الآخرين.

وبقدر ما يتعلق الأمر بأن المقياس الأخلاقي التقليدي لعدم التحيز يُسلم جدلاً بالقيم الذكورية للانفصال والاستقلال الذاتي، كما كتبت جيليجان، فإن "إخفاق النساء في فصلهم يصبح بالتعريف فشلاً في التطور [أخلاقياً]" (9، 1982). وقد دحضت جيليجان فكرة اعتبار "نوعية الانغماس في التفاعل الاجتماعي والعلاقات الشخصية، التي تتسم بها حياة النساء" بمثابة "خسارة تنموية" (9، 1982). كما ذهبت إلى أن هذه النوعية تُعد مناسبة لتقديم نظرية أخلاقية بديلة - نظرية تصفي مشروعية على "الصوت المختلف" للمرأة:

عندما يبدأ المرء بدراسة النساء، ويشق بنى تنموية من حياتهن، فإن خصائص المفهوم الأخلاقي المختلف عن مفهوم فرويد وبياجيه وكهولبرج يبدأ في الظهور ويقدم وصفاً مختلفاً للتنمية. في هذا المفهوم، تبدأ المشكلة الأخلاقية من المسؤوليات المتصارعة وليس الحقوق المتنافسة، ويتطلب حلها نمطاً للتفكير سياقياً وسردياً وليس رسمياً ومجرداً. إن هذا المفهوم للأخلاقية، في اهتمامها بأنشطة الرعاية، يركز التنمية الأخلاقية حول فهم المسؤولية والعلاقات، تماماً كما يعمل مفهوم الأخلاقية كعدالة على ربط التنمية الأخلاقية بفهم الحقوق والقواعد (19، 1982).

إن الحجة القائلة إن النساء يمتلكن إحساساً مختلفاً تجاه الأخلاق، يضرب بجذوره في الإحساس بالحياة اليومية وشبكة العلاقات البشرية (Belenky et al. 1986; Miller 1976; Gilligan 1982)، قد أثرت بعمق على كتابات كثير من المنظرَات النسويات المعنيات بمعارضة مجموعة واسعة من النماذج المجردة في العلوم الاجتماعية. وكما ذهبت سارا روديك (Sara Ruddick) في كتابها بعنوان "التفكير الأمومي" (Maternal Thinking): "بمعرفة قيمة التجريد في الحياة الأكاديمية، يصبح التجسيد شكلاً من أشكال الإصرار المناهض الذي ينظر ويتحدث ويوجه الأسئلة العسيرة" (95، 1989).

وقد أكدت روديك أن "التجريد يُعد مركزياً للتفكير المُشبع بالروح الحربية". ومثل عديد من النسويات الأخريات في مجال دراسات السلام، جادلت أن الواقعية - كما عالجهامثقفو الدفاع - تمتد بجذورها إلى قواعد السلوك البشري العامة، والتي تفترض "سيطرة الناس والأمم - إن تمكنت - واستغلالهم للأضعف" (Ruddick 1989, 179; Elshtain 1987; Cohn 1987; Enloe 1989). وبالمثل، كتبت جين إشتين أن النموذج الواقعي حول "خطاب العلاقات العامة ذات الطابع المهني" يركز حصراً على الكيانات المجردة التي يُطلق عليها الدول، ويتجاهل الحقائق المادية للحياة البشرية: "لم يولد أطفال أبداً، ولم يمت أحد أبداً، في هذا العالم المبني. هناك دول، وتظل هي الأساس" (91، 1987).

لقد جادلت كل من إشتين وروديك أن خبرة النساء، وخاصة خبرة الأمومة، توفر أساس المقاومة السياسية للنظم السلطوية، وأساس النشاط السلمي في البلدان الديمقراطية. وقد أصرت كل منهما على أن دور النساء في الحفاظ علي الحياة يقدم نموذجًا حيويًا للمشاركة المدنية والتي تعتبر "الارتباط بين الذات والآخر" ثمينًا (Ruddick 1989, 255). وعلى سبيل المثال، فإن مقاومة مظاهرات الأمهات الشهيرة في الأرجنتين تتحدانا في إعادة التفكير حول الأفكار التقليدية لسياسة السلام، وحول - وليس آخرها - الأنوثة. وقد لاحظت روديك أن:

هؤلاء النساء يلبين، من خلال احتجاجاتهن، التوقعات التقليدية للأنوثة، مع مخالفتها في الوقت نفسه ... إن النساء اللاتي يعرضن صور أحياءهن في الميادين العامة للدولة البوليسية - مثل النساء اللاتي يضعن أغطية الوسادات، واللعب، وغيرها من الأشياء التي تربط الأفراد ببعضها في مواجهة الأسلاك الشائكة لقواعد الصواريخ - يترجمن رموز الأمومة إلى خطاب سياسي. الحب الحفاظي، المفرد في الارتباط، الوعد بالميلاد، مرونة الأمل، الكنز الثابت للوجود الجسدي المعرض للتأثر - هذه الكليشيهات التي اشتملت عليها الكتابات الأمومية كانت تُطرح علانية ... إنها تتحدث "لغة النساء" حول الولاء والحب والغضب؛ لكنها تتحدث بغضب عام في مكان عام، بطرق لم تعنيها أبدًا (1989, 229).

وبوضوح، ليست جميع النسويات داعيات لنموذج "التفكير الأمومي" أو النسوية الاجتماعية الذي طرحته روديك وإشتين، بل هناك بعض النسويات اللاتي ينتقدن بشدة هذا النموذج. إن النقاش النسوي الحيوي حول ما يسمى "الاختلاف النوعي" يتحول، في جزئه الأكبر، إلى تشكك بعض الناقدات من أي جهد يبذل لإعطاء قيمة للدور التقليدي للمرأة داخل الأسرة. وقد جادلت ميري دييتز (Mary Dietz) أن التفكير الأمومي يغالي في تقييم الأمومة والعلاقات الحميمة للقربة، ويبخس أيضًا تقييم العلاقات بين غرباء بالكامل أو مجرد معارف - وهو ما يُعد أساس الديمقراطيات التمثيلية الكبيرة. إن الأم الجيدة ليست بالضرورة مواطنة جيدة، والعلاقة بين المواطنين ليست مثل الحب بين الأم والطفل" (Ferguson 1984, 31; 1985). ونظرًا لأن "المواطنين لا يرتبطون ببعضهم البعض بحميمية وإنما بشكل سياسي"، كما تطرح دييتز، فإننا نبحث في المكان الخاطئ عن نموذج للمواطنة الديمقراطية، إذا ما نظرنا إلى الأسرة" (1985, 31). ربما تكمن أصعب التوازنات التي قامت بها الباحثات النسويات في كيفية تحديد أسباب وقيمة خبرة المرأة دون إعادة إنتاج أدوار النوع الاجتماعي على أساس قديم. على أن العديد من الباحثات يشعرن بالقلق - ما دامت الاختلافات بين الجنسين تحمل دلالة اجتماعية - خشية أن تقلل النسويات من قيمة هذه الاختلافات، مما يعرضهن للخطر. وقد بينت البحوث النسوية بوضوح أن فكرة "نحن جميعًا بشر" تجري ترجمتها في خطاب العلوم السياسي، ناهيك عن الإشارة إليها في الممارسات الاجتماعية، إلى "نحن جميعًا رجال". وكما جادلت سوزان موللر أوكين (Susan Moller Okin) في أحدث كتبها بعنوان *Justice, Gender, and the Family*، فإن اللغة المحايدة بين الجنسين في النظرية السياسية المعاصرة تطمس الواقع المادي بشأن عدم المساواة الجنسية وتعيد إنتاج "نظريات العدالة [التي]، مثل نظريات الماضي، تدور حول الرجال وزوجاتهم في المنزل" (1989, 13). ومثلها مثل روديك وجيليجان وإشتين، انتقدت أوكين نظريات

العدالة التي تطرح "رؤية تجريدية من اللامكان" (15, 1989). ومع ذلك، فإنها لا تقبل، مثلها مثل ديبينز، الحجة القائلة إن "العدالة" و"الحقوق" هي طرق ذكورية للتفكير حول الأخلاق، ويجب على النسويات تجنبها أو مراجعتها جذرياً للدعوة إلى أخلاقية الرعاية" (15, 1989). وهناك أمران: أولهما أن الدليل على أن للنساء طريقة مختلفة للمنطق الأخلاقي تُعد مسألة قابل للنقاش - في أحسن الأحوال - وثانيهما أن النسويات اللاتي يطرحن هذا الزعم يواجهن خطر "القوالب النمطية التي تبرر المجالات المنفصلة" على نحو مألوف (Okin 1989, 15).

لقد تمكنت إحدى المُنظرات القانونيات، مارتا مينو (Martha Minnow)، بالإمسك بناصية المشكلة على النحو التالي: "كلاهما يركز على، ويتجاهل، الاختلاف الذي يعيد مخاطرة إنتاجه. هذا هو مآزق الاختلاف" (160, 1984). وكان التفاوض حول "مآزق الاختلاف" يتسم بحساسية خاصة في مجال الدراسات القانونية النسوية (Eisenstein 1988; Mackinnon 1987; Bower 1991). وفي مقال حول قضية للتمييز الجنسي رفعها "مجلس الفرص المتساوية في التوظيف" عام 1978 ضد شركة Sears, Roebuck & Company، قدمت المؤرخة جوان سكوت (Joan Scott) تلخيصاً مفيداً للغز "المساواة مقابل الاختلاف" على النحو التالي:

عند وضع الاختلاف والمساواة بشكل ثنائي، تصبح بنيتهما خياراً مستحيلًا. فإذا ما نشد المرء المساواة، يصبح مُجبراً على قبول فكرة أن الاختلاف هو النقيض. وإذا ما رغب المرء في الاختلاف، عليه الإقرار بعدم إمكانية تحقيق المساواة... كيف يمكننا إذن الإقرار بأفكار الاختلاف الجنسي واستخدامها، مع تقديم أطروحات المساواة؟ وتتمثل الإجابة الوحيدة في إجابة مزدوجة: كشف قناع علاقات القوى المبنية من خلال وضع المساواة كموضوع نقىض للاختلاف، ورفض عواقب ما يترتب على ذلك من بنية مزدوجة للخيارات السياسية (172, 1988).

هذا أمر عسير للباحثات النسويات. لكن سكوت أصرت على أن تجنب معاملة الذكورة والأنوثة كجوهر لا يتغير يتطلب من النسويات طرح التساؤل التالي: "كيف يجري بناء الاختلافات" في سياقات اجتماعية وتاريخية وخطابية بعينها؟ (173, 1988). وتكمن الطريقة الوحيدة للخروج من مآزق الاختلاف، كما جادلت هؤلاء الناقدات، في رفض الاختلاف الجنسي (الرجل في مقابل المرأة)، وتأكيد، بدلا من ذلك، ما اصطلحت زيللا أيزنشتاين على تسميته "تعددية الاختلاف بين النساء" (223, 1988). وقد دعت في كتابها بعنوان *The Female Body and the Law* إلى "نظرية تعددية ونسوية راديكالية للمساواة"، نظرية من شأنها "الاعتراف بخصوصية الجسد الأنثوي وتنوع الطرق التي يمكن بها التعبير عن ذلك: من الزاوية الفردية (كما في الاختلافات في الصحة، والسن، والقوة الجسدية، والحجم) ومن زاوية انتماء المرأة من حيث العنصر والطبقة الاقتصادية" (222, 1988). وقد تناولت أيزنشتاين أكثر تمثيلات الجسد الأنثوي تماسكا - الجسد أثناء الحمل - وأعدت استخدامه على نحو راديكالي عبر كتابها للتقاليد من أهمية تعارض التماثل/الاختلاف:

إن جسد امرأة حامل سوداء من الطبقة الوسطى ليس مثل جسد امرأة حامل بيضاء من الطبقة العاملة. كما أن جسد امرأة حامل في منتصف الثلاثينيات

من عمرها ليس مثل جسد امرأة حامل في بداية العشرينيات من عمرها. وجسد امرأة تعيش على معونة الحكومة ليس كجسد امرأة حامل مرفهة، وهذا الأخير قد لا يماثل جسد امرأة حامل تنتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. [وهكذا] (1988, 222-223).

إن ما دعت إليه أيزنشتين كمنهج تجاه النساء والاختلاف الجنسي يُعد أكثر تعقيداً من مقارنة الأدبيات البحثية حول النساء والسياسة. وفي الواقع، لقد طلبت من النسويات أن يتشككن في المصطلحات التي يستخدمنها في كتاباتهن، لأن تلك المصطلحات تميل إلى إعادة إنتاج نفس الشيء الذي ترغب النسويات في انتقاده: أي عدم المساواة الجنسية. فإذا كان الفرد امرأة، فهذا لا يعني بالتأكيد كل شيء؛ فهناك تلك الهويات العنصرية أو الطبقية الأخرى (إن ذكرنا اثنين فقط) التي تُشكل كيفية مرور الإنسان بخبرات كونه امرأة، وكيف - وهو أمر شديد الأهمية - ينظر إليه الآخرون بوصفه امرأة. فالنظرة إلى النساء الأفروأمريكيات لا تعتبرهن (ولم تعتبرهن) "نساء" على شاكلة النظرة إلى النساء البيض (hooks 1981; Spelman 1988). والنظرة إلى نساء الطبقة العاملة لا تعتبرهن (ولم تعتبرهن) "نساء" على شاكلة النظرة إلى النساء ربات البيوت بالطبقة الوسطى (Riley 1988; Zerilli 1993). ويضم القسم الختامي من هذا المقال الكثير الذي نطرحه حول "النساء" كأداة تحليلية.

هناك مشكلة أخرى تواجه الباحثات النسويات اللاتي يرغبن في تقديم منهج للسياسة، يتسم بالحساسية تجاه النوع الاجتماعي، لكنهن يشعرن بالقلق من المزاعم المتماسكة (monolithic) حول "اختلاف النساء" - من زاوية كيفية تنظيف "خبرة النساء". وقد عالجت نانسي هارتسوك (Nancy Hartsock) هذه المشكلة في كتاباتها المهمة حول "نظرية وجهة النظر النسوية" (Feminist Standpoint Theory). كانت هارتسوك ترغب في تطوير ابستمولوجيا ونظرية للسلطة، تضع في حسابها الاختلافات النوعية دون تعميمها. وقد قامت بالتمييز:

... بين ما أسمته سارة روديك الملامح 'الثابتة أو غير المتغيرة تقريباً'، للحياة البشرية، وتلك الملامح - التي على الرغم من كونها 'عامة تقريباً' - فهي 'متغيرة بالتأكيد'. وبالتالي، فإن كون النساء وليس الرجال يحملن أطفالاً ليس خياراً اجتماعياً (حتى الآن)، لكن قيام النساء وليس الرجال بتربية الأطفال ... هو بوضوح خيار اجتماعي (1985, 223).

لقد قرأت هارتسوك خبرة المرأة من خلال عدسة المادية التاريخية الماركسية. وجدالت أنه لا يكفي الحديث حول "وجهة نظر النساء"، وإحساسهن بالارتباط المتبادل مع الآخرين ومع الطبيعة (pace Gillian, Ruddick, or Elshtain)؛ بل يجب بالأحرى دراسة تطور "وجهة النظر النسوية" كما برزت في سياق النشاط السياسي، أي "طابعها المتحقق" و"إمكاناتها التحريرية" (Hartsock 1983, 232).

وتتسم مقارنة هارتسوك بميزة التفكير ليس فقط من خلال كيفية تشكيل خبرات النساء لوعيهن السياسي، وإنما أيضاً من خلال كيفية تشكيل وعيهن السياسي لخبرتهن كنساء. وبالتالي، تحاول الإجابة عن السؤال حول كيفية بناء الهوية الأنثوية اجتماعياً وكيفية تحديها راديكالياً من خلال النشاط السياسي. وبدلاً من تناول "خبرة النساء" كما لو كانت مستقرة وموحدة، دعت

هارتسوك إلى إجراء تحليل سياسي حول كيفية إعطاء معنى لخبرة "أن تكون امرأة" في الممارسات السياسية للنزعة النسوية ومن خلالها.

بعض الأفكار حول التحديات في التسعينيات

لقد جادلنا بوجود مشكلة مستمرة أمام الباحثات النسويات، وهي كيفية تطوير نماذج نظرية وإمبيريقية بديلة تضع بعين الاعتبار خبرات النساء ومنظورهن، على أن تتجنب أيضاً كلا من إعادة إنتاج الاختلافات بين الجنسين والتي تُعزى اجتماعياً، وطمس التنوع الاجتماعي بين النساء. ولهذه الأسباب، أصبحت "النساء" كثفة تحليلية مطروحة للتساؤل في كتابات بعض الباحثات النسويات.

على أن هناك من الأسباب ما يدعو النسويات إلى القلق حول التشكك في نفس الفئة التحليلية التي مكنتهن من المقاومة الجماعية للقمع، كما مكنتهن من إجراء بحوثهن. إن إعطاء صوت للنساء، بوصفهن "نساء"، في الحياة الاجتماعية والممارسة السياسية، كان يتسم بأهمية مطلقة لتفنيذ القول إن وجود النساء غير مرئي وأنهن لاسياسيات أو ببساطة باعتبارهن بمثابة الآخر (الناقص) على خلاف الرجال. وقد كتبت إليزابيث سبيلمان (Elizabeth Spelman) تقول: "ظلت النسويات واعيات لفترة طويلة بالمستويات التي يعمل من خلالها التفوق الذكوري لمحو حياة النساء ومنظورهن من مجال الرؤية" (4, 1988). "ومع ذلك"، كما تضيف، "فإن إبعاد أنفسنا عن أنصار التمييز على أساس الجنس يمنعنا من الإقرار بمدى إمكانية أن نتقاسم في الواقع بعض العناصر في رؤاهم" (5, 1988). وهو ما يعني القول إن النسويات أيضاً غالباً ما توجد بقعة عمياء في أبحاثهن - بقعة تتجاهل الفئات الأخرى للاختلافات الاجتماعية (مثل: الطبقة، العنصر، الميل الجنسي (sexual orientation))، من خلال العمل مع النساء كثفة تحليلية كما لو كانت تضم خبرات جميع النساء. و"هذا" - كما تقول سبيلمان - "يقودنا إلى مفارقة تقع في قلب النسوية":

إن أية محاولة للحديث حول جميع النساء من زاوية شيء مشترك بيننا إنما يقوض أساس محاولات الحديث حول الاختلافات بيننا، والعكس صحيح. هل يمكن إعطاء الأشياء المشتركة بين النساء دلالتها الكاملة، دون أن يستلزم ذلك اعتبار الاختلافات بيننا أقل أهمية؟ كيف يمكننا وصف تلك الأشياء التي تميز بين النساء دون تجاوز ما نتقاسمه بشكل مشترك؟ (3, 1988).

ومن وجهة نظرنا، تصوغ سبيلمان بدقة المأزق الرئيسي الذي يواجه العلوم السياسية النسوية اليوم. فبينما اتخذت الباحثات النسويات خطوات ضخمة، لا يمكن أن يتشكك قليلون في أن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به. هل يمكن إنجاز هذا العمل إذا تناولنا الاختلافات بين النساء كما لو كانت مهمة بمثل دلالة المشترك بينهن؟ كيف يمكن جعل وجود المرأة مرئياً، ناهيك عن تحدي الأطر التي تجعل وجودهن غير مرئي، إذا ما شهد مصطلح "النساء"، الذي يجعل المشروع النسوي ممكناً، تعقيداً صريحاً؟ ومن نافلة القول عدم وجود إجابات يسيرة على هذه الأسئلة، على الرغم من أنها - من وجهة نظرنا - من أهم الأسئلة التي تواجه الباحثات النسويات في العلوم السياسية، وبالطبع الباحثات النسويات في جميع الفروع العلمية، في بداية التسعينيات. على أننا نتناول، في هذا القسم الختامي، الأسباب التي تجعل من الضرورة أن تواصل الباحثات النسويات طرح هذه الأسئلة، وذلك بغية تقديم بعض طرق التفكير الممكنة

للإجابة عليهم، وللإشارة إلى الأسباب التي تجعلنا نعتبر أن هذه التساؤلات تمثل أهمية للعلوم السياسية.

يكن السبب الأول وراء أهمية مواصلة النسويات دراسة الفئة التحليلية (النساء) التي تبدو للوهلة الأولى الأساس النظري لبحوثهن في تحديد معنى المقصود من "ما هو مشترك بين النساء كنساء". وفي كتابها عن "النظرية النسوية: من الهامش إلى المركز" (*Feminist Theory: From Margin to Center*)، طرحت بل هوكس (bell hooks) تصوراً حول تلك العبارة على النحو التالي:

لقد كان الاعتقاد المركزي للفكر النسوي الحديث يتمثل في تأكيد أن 'جميع النساء مقموعات'؛ بما يقضي ضمناً أن النساء يتقاسمن الكثير من الأمور المشتركة، وأن عوامل مثل الطبقة والعنصر والدين والتفضيل الجنسي... الخ لا تخلق تنوعاً للخبرة من شأنه أن يحدد مدى قوة قمع التمييز على أساس الجنس في حياة النساء المنفردات. إن التمييز الجنسي، بوصفه نظاماً للهيمنة، يتسم بطابع مؤسسي، لكنه لم يحدد أبداً بطريقة مطلقة مصير جميع النساء في هذا المجتمع (5، 1984).

وترتكز "أيدولوجية" القمع المشترك 'هذه' (8، 1984)، كما تجادل هوكس، على "منظور أحادي لواقع النساء" - منظور المرأة البيضاء، المتغايرة جنسياً (heterosexual)، وتنتمي إلى الطبقة الوسطى (3، 1984). وعندما تستدعي النساء عبارات مثل قمع المرأة أو خبرات المرأة أو الاختلافات بين النساء، فإنهن "يدمجن ظروف مجموعة واحدة من النساء مع ظروف جميع النساء، و... يتناولن الاختلافات بين النساء البيض من الطبقة الوسطى كما لو لم تكن اختلافات" (3، Spelman 1988). وبعبارة أخرى، يسمح مصطلح "النساء" تنوع المرجعية الاجتماعية المدعاة؛ على حين تتمثل مرجعيتها الحقة في واقع اجتماعي جزئي.

وكما نجادل بمزيد من التفاصيل أدناه، حتى عندما تحاول النسويات وضع تنوع النساء في الاعتبار - بتحليل متغيرات مثل العنصر والطبقة - فإنهن لا يتناولن مشكلة فئة النساء، والتي وصفناها أعلاه، بشكل صحيح. وتاماً كما أوضحت النسويات أنه لا يمكن معاملة النوع الاجتماعي كمجرد متغير، لا يمكن للمرء أن يتناول العنصر والطبقة كمجرد متغيرات. وتاماً كما أوضحت النسويات، فإن اعتبار النوع الاجتماعي فئة تحليلية لبحوثهن يعني إعادة التفكير في أطر العلوم السياسية التقليدية - كما فعلت ناقدات مثل سبيلمان (1988) وهوكس (1984)، وإفلين بروكس هيجينبوتم (1992)، وباتريشيا هيل كولنز (1989)، وجوليان مالفو (1990)، واللاتي أصررن على أن العنصر والطبقة عند تناولهما كفئات تحليلية للنظرية النسوية يجب عندئذ إعادة التفكير في الأطر النسوية القائمة نفسها.

وبالنسبة لبعض المنظرات النسويات السياسيات، استلزمت عملية إعادة التفكير تطوير استراتيجيات جديدة لاستجواب النقوش التاريخية والمعاصرة للاختلاف الجنسي الذي يختبر العلاقة الاجتماعية المعاشة للفاعلين بالتشكلات الاجتماعية-الرمزية للذكورة والأنوثة (Brown 1993; Zerilli 1991; Di Stefano 1991; Lorraine 1990; 1988). وكما كتبت كريستين دي ستيفانو مؤخراً تقول: "يجب مقارنة النوع الاجتماعي بوصفه "حقيقي" و"مزيف" في الوقت نفسه؛ أي بوصفه مجموعة من التمثيلات التي (بالاقتران والتوتر مع تمثيلات أخرى [مثل: العنصر

والطبقة] تخلق عالماً من المعاني والعلاقات والهويات المستقرة وغير المستقرة أيضاً، وتسفر في وقت واحد عن إنتاج وتدمير موضوعات بعينها وبطرق بعينها معها" (1991, xiv). إن التحدي المطروح أمام النسويات، كما تجادل، يتمثل في هز التمثيلات الثقافية لاختلاف جنسي غير قابل للقياس، وينظم "العالم" "كما لو أن" النساء في علاقة اشتقاقية (وإنما أيضاً معارضة) للرجل" (1991, xiv)، ونحن يمكن أن نضيف "كما لو أن" هذه العلاقة لم تكن ثابتة فحسب وإنما أيضاً أكثر دلالة اجتماعياً من علاقات العنصر والطبقة.

إن عدم استقرار الفئة التحليلية "النساء" وتطبيع الاختلاف الجنسي، كما أوضحت كتابات المنظرات النسويات، يسفر عن تداعيات مهمة - ليس بالنسبة للمنظرات السياسيات فحسب، وإنما أيضاً للمزيد من الباحثات السياسيات ذات التوجه الإمبريقي. وعلى الرغم من زيادة وضوح هذه التداعيات مع استمرار النقاش حول فئة "النساء" حتى النهاية، خلال السنوات العديدة القادمة، فإن بإمكاننا أن نطرح عدة ملاحظات أولية قليلة من موقع مناسب في بداية التسعينيات.

وتطرح كتابات المنظرات النسويات ضرورة توخي الباحثات في التسعينيات المزيد من الحذر والتأمل الذاتي بشأن استخدامهن الفئة التحليلية "النساء" عما كانت عليه الحال في الماضي. إن أغلب الكتابات الإمبريكية التي تركز على النساء أو النوع الاجتماعي (أو حتى تتضمن الجنس كمتغير للسيطرة أو التحكم)، افترضت أن فئة "النساء" يلازمها معنى سياسي، أي وجود شيء وثيق الصلة سياسياً تشترك فيه جميع النساء - الافتراض الأكثر شيوعاً هو "المصالح" (انظر/ي Sapiro 1981) للإطلاع على مناقشة للقضايا التي يتضمنها تعريف مصالح المرأة). كما طرحت أغلب الباحثات الإمبريقيات أن بإمكانهن عزل وقياس الآثار الناجمة عن النوع الاجتماعي، من خلال التحكم إحصائياً في متغيرات مثل العنصر والسن والدخل والتعليم. يمكن عزل آثار النوع الاجتماعي. لا يكفي هذا لتناول مشكلة "النساء" كفئة تحليلية كما وضعتها المنظرات النسويات. لكن النسويات اللاتي درسن "النساء" كفئة تحليلية، طرحن تساؤلات حول ما إذا كان تأثير النوع الاجتماعي، خالياً من تأثير متغيرات أخرى مختلفة، موجوداً على الإطلاق - ما إذا كان هناك شيء مشترك، جوهر أو حتى مصالح مشتركة بين جميع النساء، بعد الأخذ في الحسبان للتغيرات في العنصر والسن والتعليم والدخل، وما شابه ذلك. وفي المقابل، يطرحن أن العنصر والطبقة والنوع الاجتماعي - على سبيل المثال - هي عوامل شديدة التداخل على نحو يتيح أن يعمل الجميع معاً من أجل تشكيل الهوية (أو، في هذه الحالة، الهوية السياسية). إن النساء موجودات في سياق تاريخي وثقافي، والتخلص من هذا السياق أو تجاهله يعني التمييه عن اختلافات مهمة بينهن.

ماذا يعني ذلك بالفعل بالنسبة لمن يقومون ببحوث إمبريكية؟ إنه يعني، أولاً، ضرورة تقليص اهتمامنا بمقارنة النساء بالرجال وزيادة اهتمامنا باختبار السلوك السياسي للمجموعات المختلفة من النساء في السياقات المختلفة. إذا أخذنا انتقادات "النساء" كفئة تحليلية بجدية، من المرجح أن تصبح بحوثنا أكثر سياقية وتاريخية. كما سيجعل ذلك وجود النساء مرئياً (مثل: النساء الملونات، والنساء الفقيرات)، حيث غالباً ما تتعرض خبراتهن إلى المسح في سياق التعميمات العلمية التي تنطبق زعمًا على جميع النساء. وإذا أخذنا بجدية انتقادات فئة "النساء"، فإننا سنتحرك في اتجاه تقليص مزاعم معارفنا وسعيننا من أجل الحقائق الشاملة. وهو ما سيقصص تعميماتنا حول النساء (أو الرجال) من مختلف الطبقات والعناصر والثقافات والجنسيات والإثنيات أو الأجيال. على أن التضحية بقدرتنا على التعميم (والذي تطرح المنظرات حول فئة النساء أنها

قادت إلى مجرد تعميمات مزيفة أو مضللة على أية حال) ستكون من أجل تعميق وإثراء تحليلنا وفهمنا.

وبينما يمكن أن تصبح البحوث الإمبريقيات، الحساسات للانتقادات الموجهة إلى فئة "النساء" التحليلية، أكثر تأملاً ووعياً ذاتياً عند استخدامهن للمصطلح وأكثر تحديداً سياقياً وثقافياً في منهجن في البحث، فإن هناك - كما لاحظنا أعلاه - ما يدعو من الأسباب أمام الباحثات لعدم النبذ الكامل للأداة التي ساعدت على تمكين هذا العمل. ومن خلال استخدام مصطلح "النساء"، تمكنت الباحثات السياسيات النسويات من استجواب بعض الفروض والأطر المركزية للعلوم السياسية. إن اتساق تركيز النسويات على النساء وخبرات النساء قد ساعد العلوم السياسية على رؤية التحيزات والعتامة التي كانت تتسم بهما الكتابات ما قبل النسوية، كما ساعد على تحسين قاعدة معرفتنا من خلال تصحيح هذه التحيزات وإزالة تلك العتامة. وبالطريقة نفسها، يمكن أن تقود التساؤلات النسوية الحالية "النساء" إلى دراسات توسع وتحسن قاعدة معارفنا العلمية وترتقي بها من خلال الاهتمام بمزيد من الخصوصية التاريخية والثقافية وتكريس اهتمام أكبر إلى القطاعات المهملة من السكان. إن مهمة رئيسية أمام النساء والباحثات السياسيات في التسعينيات تتمثل في العمل من خلال العديد من الأسئلة التي تحيط بفئة "النساء"، ربما لإيجاد أرضية متوسطة بين القبول غير النقدي والنبذ الكامل لهذا المصطلح. وبذلك، من المرجح أن تواصل الباحثات النسويات طرح تحديات جديدة ومهمة أمام الدراسة المتخصصة للعلوم السياسية.

كلمة شكر من المؤلفتين:

نود أن نتوجه بالشكر إلى كل من أيدا فينيفتر، وفرجينيا شابيرو وباربرا كرو وكاتلين كيسي (Ada Finifter, Virginia Sapiro, Barbara Crow, Kathleen Casy) وإلى مراجع غير معروف، لما قدموه من قراءات متأنية ومقترحات بناءة حول هذا المقال.

الهوامش:

1. اقترحت بحوث أحدث ضرورة عدم التسرع في التقليل من أهمية أثر التنشئة الاجتماعية للطفولة في إنتاج اختلافات سياسية ذات صلة بين البنات والأولاد، انظر/ي على سبيل المثال:
2. تطرح البحوث الأحدث أن العلاقة بين العمل خارج المنزل والمشاركة السياسية ليست مباشرة على نحو ما تصورنا. وعلى سبيل المثال، تجادل ماكдона (MacDonagh 1982) أن متغيرات الوضع الاجتماعي أكثر أهمية من التوظيف في ذاته، وقد أخفقت كل من أندرسون وكوك (1982) في إيجاد تأثير قصير المدى ناتج عن الدخول في العمل المأجور، على الرغم من أن نتائجها تشير إلى إمكانية وجود تأثير على المدى البعيد.
3. في المقابل، نتائج الانتخابات بالنسبة للنساء في المناطق التي يوجد فيها ترشيح مفتوح، لا تخدم مصالح الأفارقة الأمريكيان وذوي الأصول اللاتينية. انظر/انظري Persons

(1991) و(1991) Fraga. للأسف معظم الأبحاث التي تخص نساء الأقليات لا تفحص تأثير النظام الانتخابي على النساء الملونات. هناك استثناءات مثل Karnig & Welch (1979) الذين وجدوا النساء من أصول أفريقية في المناطق الانتخابية المفتوحة، تتمتع بنجاح، مما يجعل تجربتهن مختلفة عن النساء البيض ونساء الأقليات (1992) Rule و(1992) Welch and Herrich.

المراجع:

- Ackelsberg, Marta, and Irene Diamond. "Gender and Political Life: New Direction in Political Science." In *Analyzing Gender: A Handbook of Social Science Research*, ed. Beth B. Hess and Myra Marx Ferree. Newbury, California: Sage.
- Almond, Gabriel, and Sidney Verba. 1963. *The Civic Culture*, Princeton: Princeton University Press.
- Amundsen, Kirsten. 1971. *The Silenced Majority: Women and American Democracy*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall.
- Andersen, Kristi. 1975. "Working Women and Political Participation, 1952-1972." *American Journal of Political Science* 19:439-53.
- Andersen, Kristi, and Stuart J. Thorson. 1984. "Congressional Turnover and the Election of Women." *Western Political Quarterly* 37:143-56.
- Andersen, Kristi, and Elizabeth Cook. 1985. "Women, Work, and Political Attitudes." *American Journal of Political Science* 29:606-25.
- Andrain, Charles F. 1971. *Children and Civic Awareness*. Columbus: Merrill.
- Baxter, Sandra, and Marjorie Lansing. 1980. *Women and Politics: The Invisible Majority*. Ann Arbor: University of Michigan.
- Beckwith, Karen. 1986. *American Women and Political Participation: The Impacts of Work, Generations, and Feminism*. New York: Greenwood.
- Belenky, Mary Field et. Al. 1986. *Women's Ways of Knowing: The Development of Self, Voice, and Mind*. New York: Basic Books.
- Bennett, Linda L. M., and Stephen Earl Bennett. 1989. "Enduring Gender Differences in Political Interest: The Impact of Socialization and Political Disposition." *American Political Quarterly* 17: 105-22
- Berelson, Bernard R., Paul F. Lazarsfeld, and William N. McPhee. 1954. *Voting*. Chicago: University of Chicago Press.
- Blair, Diane Kincaid, and Ann R. Henry. 1981. "The Family Factor in State Legislative Turnover." *Legislative Studies Quarterly* 6:55-68.
- Bledsoe, Timothy, and Mary Herring. 1990. "Victims of Circumstances: Women in Pursuit of Political Office." *American Political Science Review* 84:213-23.
- Boals, Kay. 1975. "Review Essay: Political Science." *Signs* 1:161-74.
- Boles, Janet K. 1979. *The Politics of the Equal Rights Amendment: Conflict and the Decision-Making Process*. New York: Longman.
- Bookman, Ann, and Sandra Morgen. 1988. *Women and the Politics of Empowerment*. Philadelphia: Temple University Press.

- Bourque, Susan C., and Jean Grossholtz. 1974. "Politics an Unnatural Practice: Political Science Looks at Female Participation." *Politics and Society* 4:225-66.
- Bower, Lisa C. 1991. "'Mother in Law': Conceptions of Mother and the Maternal in Feminism and Feminist Legal Theory." *Differences: A Journal of Feminist Cultural Studies* 3:20-38.
- Brennan, Teresa, and Carol Pateman. 1979. "Mere Auxiliaries to the Commonwealth: Women and the Origins of Liberalism." *Political Studies* 27:183-200.
- Brown, Wendy. 1988. *Manhood and Politics: A Feminist Reading in Political Theory*. Totowa, NJ: Rowman & Littlefield.
- Campbell, Angus, Philip Converse, Warren Miller, and Donald Stokes. 1960. *The American Voter*. New York: Wiley .
- Carroll, Berenice A. 1979. "Political Science, Part I: American Politics and Political Behavior." *Signs* 5:289-306.
- Carroll, Susan J. 1985. *Women as Candidates in American Politics*. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1988. "Women's Autonomy and the Gender Gap: 1980 and 1982." In *The Politics of the Gender Gap: The Social Construction of Political Influence*, ed. Carol M. Mueller. Newbury Park, CA: Sage.
- , 1989. "The Personal Is Political: The Intersection of Private Lives and Public Roles Among Women and Men in Elective and Appointive Office." *Women and Politics* 9:51-67.
- Carroll, Susan J., Debra L. Dodson, and Ruth B. Mandel. 1991. *The Impact of Women in Public Office: An Overview*. New Brunswick, NJ: Center for the American Woman and Politics.
- Chodorow, Nancy. 1978. *The Reproduction of Mothering: Psychoanalysis and the Sociology of Gender*. Berkeley: University of California Press.
- Clarke, Lorene M. G., and Lynda Lange. 1979. *The Sexism of Social and Political Theory: Women and Reproduction from Plato to Nietzsche*. Toronto: University of Toronto Press.
- Cohn, Carol. 1987. "Sex and Death in the Rational World of Defense Intellectuals." *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 12:687-718.
- Collins, Patricia Hill. 1989. "The Social Construction of Black Feminist Thought." *Signs* 14:745-73.
- Conover, Pamela Johnston. 1988. "Feminists and the Gender Gap." *Journal of Politics* 50:985-1010.
- Costain, Anne N. 1980. "The Struggle for a National Women's Lobby." *Western Political Quarterly* 33:476-91.
- , 1982. "Representing Women: The Transition from Social Movement to Interest Group." *Women, Power and Policy*, ed. Ellen Boneparth. New York: Pergamon Press.
- Costantini, Edmond, and Kenneth H. Craik. 1977. "Women as Politicians: The Social Background, Personality, and Political Careers of Female Party Leaders." *A Portrait of Marginality*, ed. Marianne Githens and Jewel L. Prestage. New York: McKay.
- Costantini, Edmond, and Julie Davis Bell. 1984. "Women in Political Parties: Gender Differences in Motives Among California Party Activists." *Political Women:*

- Current Roles in State and Local Government*, ed. Janet Flammang. Beverly Hills: Sage.
- Dahl, Robert. 1961. *Who Governs?* New Haven: Yale University Press.
- Dahlerup, Drude. 1988. "From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics." *Scandinavian Political Studies* 11:275-98.
- Darcy, R., Susan Welch, and Janet Clark. 1987. *Women, Elections, and Representation*. New York: Longman.
- De Lauretis, Teresa. 1987. *Technologies of Gender: Essays on Theory, Film, and Fiction*. Bloomington: Indiana University Press.
- Denhardt, Robert B., and Jan Perkins. 1976. "The Coming Death of Administrative Man." *Women in Public Administration* 36:379-84.
- Diamond, Irene. 1977. *Sex Roles in the State House*. New Haven: Yale University Press.
- , ed. 1983. *Families, Politics, and Public Policy: A Feminist Dialogue on Women and the State*. New York: Longman.
- Dietz, Mary G. 1985. "Citizenship with a Feminist Face: The Problem with Maternal Thinking." *Political Theory* 13:19-37.
- Di Stefano, Christine. 1991. *Configuration of Masculinity: A Feminist Reading in Modern Political Theory*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Dodson, Debra L. 1991. *Gender and Policymaking: Studies of Women in Office*. New Brunswick, NJ: Center for the American Woman and Politics.
- Dodson, Debra L., and Susan J. Carroll. 1991. *Reshaping the Agenda: Women in State Legislatures*. New Brunswick, NJ: Center for the American Woman and Politics.
- DuBois, Ellen Carol, Gail Paradise Kelly, Elizabeth Lapovsky Kennedy, Carolyn W. Korsmeyer and Lillian S. Robinson. 1985. *Feminism Scholarship: Kindling in the Groves of Academe*. Urbana: University of Illinois Press.
- Duverger, Maurice. 1955. *The Political Role of Women*. Paris: UNESCO.
- Eisenstein, Zillah. 1981. *Radical Future of Liberal Feminism*. New York: Longman Press.
- , 1984. *Feminism and Sexual Equality: Crisis in Liberal America*. New York: Monthly Review Press.
- , 1988. *The Female Body and The Law*. Berkeley: University of California Press.
- Elshtain, Jean Bethke. 1974. "Moral Woman and Immoral Man: A Consideration of the Public-Private Split and Its Political Ramifications." *Politics and Society* 4:453-73.
- , 1979a. "Methodological Sophistication and Conceptual Confusion: A Critique of Mainstream Political Science." In *The Prism of Sex: Essays in the Sociology of Knowledge*, ed. Julia A. Sherman and Evelyn Tort Beck. Madison: University of Wisconsin Press.
- , 1981. *Public Man, Private Women: Women in Social and Political Thought*. Princeton: Princeton University Press.
- , 1987. *Women and War*. New York: Basic Books.
- Enloe, Cynthia. 1990. *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. Berkeley: University of California Press.
- Ferguson, Kathy E. 1984. *The Feminist Case Against Bureaucracy*. Philadelphia: Temple University Press.
- Figs, Eva. 1970. *Patriarchal Attitudes*. Greenwich: Fawcett.
- Firestone, Shulamith. 1970. *The Dialectic of Sex*. New York: Bantam.

- Fowlkes, Diane, Jerry Perkins, and Sue Tolleson Rinehart. 1979. "Gender Roles and Party Roles." *American Political Science Review* 73:772-80.
- Fowlkes, Diane L. 1992. *White Political Women: Paths from Privilege to Empowerment*. Knoxville: University of Tennessee Press.
- Fraga, Luis Ricardo. 1991. "Latinos in State Elective Office: Progressive Inclusion in Critical Perspective." In *Women, Black, and Hispanic State Elected Leaders*, ed. Susan J. Carroll. New Brunswick, NJ: Eagleton Institute of Politics.
- Frankovic, Kathleen A. 1982. "Sex and Politics – New Alignments, Old Issues." *PS: Political Science & Politics* 15:439-48.
- Freeman, Jo. 1975. *The Politics of Women's Liberation*. New York: Longman.
- Gelb, Joyce, and Marian Lief Palley. 1982. *Women and Public Policies*. Princeton: Princeton University Press.
- Gelb, Joyce. 1989. *Feminism and Politics: A Comparative Perspective*. Berkeley: University of California Press.
- Gilligan, Carol. 1982. *In a Difference Voice: Psychological Theory and Women's Development*. Cambridge: Harvard University Press.
- Githens, Marianne, and Jewel L. Prestage, eds. 1977. *A Portrait of Marginality: The Political Behavior of the American Woman*. New York: McKay.
- Goot, Murray, and Elizabeth Reid. 1975. *Women and Voting Studies: Mindless Matrons or Sexist or Scientism?* Sage Professional Papers in Contemporary Political Sociology, no. 8. London: Sage.
- Gordon, Linda, ed. 1990. *Women, the State, and Welfare*. Madison: University of Wisconsin Press.
- Grant, Rebecca. 1991. "The Sources of Gender Bias in International Relations Theory." In *Gender and International Relations*, ed. Rebecca Grant and Kathleen Newland. Bloomington: Indiana University Press.
- Greenstein, Fred. 1965. *Children and Politics*. New Haven: Yale University Press.
- Halliday, Fred. 1991. "Hidden from International Relations: Women and the International Arena." In *Gender and International Relations*, ed. Rebecca Grant and Kathleen Newland. Bloomington: Indiana University Press.
- Hansen, Susan B., Linda M. Franz, and Margaret Netemeyer-Mays. 1976. "Women's Political Participation and Policy Preferences." *Social Science Quarterly* 56:576-90.
- Hartsock, Nancy C. M. 1985. *Money, Sex, and Power: Towards a Feminist Historical Materialism*. Boston: Northeastern University Press.
- Haavio-Mannila, Elina et al. 1985. *Unfinished Democracy: Women in Nordic Politics*. Oxford: Pergamon Press.
- Hess, Robert D., and Judith V. Torney. 1968. *The Development of Political Attitudes in Children*. Garden City, NY: Doubleday Anchor.
- Higginbotham, Evelyn Brooks. 1992. "African-American Women's History and the Metalanguage of Race." *Signs* 17:251-74.
- hooks, bell. 1981. *Ain't I a Woman: Black Women and Feminism*. Boston: South End Press.
- . 1984. *Feminism Theory: From Margin to Center*. Boston: South End Press.
- Iglitzin, Lynne B. 1974. "The Making of the Apolitical Woman: Femininity and Sex-Stereotyping in Girls." *Women in Politics*, ed. Jane S. Jaquette. New York: Wiley.

- Jaquette, Jane S. 1974. "Introduction." *Women in Politics*, ed. Jane S. Jaquette. New York: Wiley.
- Jennings, M. Kent, and Norman Thomas. 1968. "Men and Women in Party Elites: Social Roles and Political Resources." *Midwest Journal of Political Science* 12:469-92.
- Jennings, M. Kent, and Barbara G. Farah. 1980. "Ideology, Gender and Political Action: A Cross-National Survey." *British Journal of Political Science* 10:219-40.
- Jennings, M. Kent, and Barbara G. Farah. 1981. "Social Roles and Political Resources: An Over-Time Study of Men and Women in Party Elites." *American Journal of Political Science* 25:462-82.
- Jennings, M. Kent, and Richard G. Niemi. 1981. *Generations and Politics: A Panel Study of Young Adults and Their Parents*. Princeton: Princeton University Press.
- Jenson, Jane. 1990. "Representations of Gender: Policies to 'Protect' Women Workers and Infants in France and the United States before 1914." *Women, the State, and Welfare*, ed. Linda Gordon. Madison: University of Wisconsin.
- Jones, Kathleen B., and Anna G. Jonasdottir. 1988. "Introduction: Gender as an Analytical Category in Political Theory." *The Political Interests of Gender*, ed. Kathleen B. Jones and Anna G. Jonasdottir. London: Sage.
- Karnig, Albert, and Susan Welch. 1979. "Sex and Ethnicity in Municipal Representation." *Social Science Quarterly* 60:465-81.
- Kirkpatrick, Jeane J. 1974. *Political Woman*. New York: Basic Books.
- , 1976. *The New Presidential Elite: Men and Women in National Politics*. New York: Russell Sage Foundation.
- Klatch, Rebecca E. 1987. *Women of the New Right*. Philadelphia: Temple University Press.
- Klein, Ethel. 1984. *Gender Politics*. Cambridge: Harvard University Press.
- , 1985. "The Gender Gap: Different Issues, Different Answers." *The Brookings Review* 3:33-7.
- Kolinsky, Eva. 1991. "Women's Quotas in West Germany." *Western European Politics* 14:56-72.
- Landes, Joan B. *Women and the Public Sphere in the Age of the French Revolution*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Lane, Robert. 1959. *Political Life*. New York: The Free Press.
- Lebsack, Suzanne. 1990. "Women and American Politics, 1880-1920." In *Women, Politics, and Change*, ed. Louise A. Tilly and Patricia Gurin. New York: Russell Sage Foundation.
- Lee, Marcia Manning. 1976. "Why Few Women Hold Public Office: Democracy and Sex Roles." *Political Science Quarterly* 91:296-314.
- Lorraine, Tamosin E. 1990. *Gender, Identity, and the Production of Meaning*. Boulder, CO: Westview Press.
- Lovenduski, Joni. 1981. "Towards the Emasculation of Political Science: The Impact of Feminism." In *Men's Studies Modified: The Impact of Feminism on the Academic Disciplines*, ed. Dale Spender. Oxford: Pergamon Press.
- , 1986. *Women and European Politics: Contemporary Feminism and Public Policy*. Amherst: University of Massachusetts Press.
- MacKinnon, Catherine A. 1987. *Feminism Unmodified: Discourses on Life and Law*. Cambridge: Harvard University Press.

- MacManus, Susan A., and Charles S. Bukkock III. 1989. "Women on Southern City Councils: A Decade of Change." *Journal of Political Science* 17:32-49.
- Mahowald, Mary. 1978. *Philosophy of Women: Classical to Current Concepts*. Indianapolis: Hackett.
- Malveaux, Julianne. 1990. "Gender Difference and Beyond: An Economic Perspective on Diversity and Commonality among Women." In *Theoretical Perspectives on Sexual Difference*, ed. Deborah L. Rhode. New Haven: Yale University Press.
- Mandel, Ruth B. 1981. *In the Running*. New York: Ticknor and Fields.
- Mansbridge, Jane J. 1986. *Why We Lost the ERA*. Chicago: University of Chicago Press.
- Mathews, Donald G., and Jane Sherron De Hart. 1990. *Sex, Gender, and the Politics of ERA: A State and the Nation*. New York: Oxford University Press.
- McDonagh, Eileen L. 1982. "To Work or Not to Work: The Differential Impact of Achieved and Derived Status upon the Political Participation of Women, 1956-1976." *American Journal of Political Science* 26:280-97.
- Millr, Jean Baker. 1976. *Towards a New Psychology of Women*. Boston: Beacon.
- Mink, Gwendolyn. 1990. "The Lady and the Tramp: Gender, Race, and the Origins of the American Welfare State." In *Women, the State, and Welfare*, ed. Linda Gordon. Madison: University of Wisconsin.
- Minnow, Martha. 1984. "Learning to Live with the Dilemma of Difference: Bilingual and Special Education." *Law and Contemporary Problems* 48:157-211.
- Morgenthau, Hans J. 1948. *Politics Among Nations*. New York: Knopf.
- Mueller, Carol M., ed. 1988. *The Politics of the Gender Gap: The Social Construction of Political Influence*. Newbury Park, CA: Sage.
- Nelson, Barbara J. 1989. "Women and Knowledge in Political Science: Texts, Histories, and Epistemologies." *Women & Politics* 9:1-25.
- , 1990. "The Gender, Race, and Class Origins of Early Welfare Policy and the Welfare Policy and the Welfare State: A Comparison of Workmen's Compensation and Mother's Aid." In *Women, Politics, and Change*, ed. Louise A. Tilly and Patricia Gurin. New York: Russell Sage Foundation.
- Norris, Pippa. 1985. "The Gender Gap in Britain and America." *Parliamentary Affairs* 38:192-201.
- Norton, Mary Beth. 1986. "Is Clio A Feminist? The New History." *New York Times Book Review*, April 13.
- O'Brien, Mary. 1981. *The Politics of Reproduction*. Boston: Routledge & Kegan Paul.
- Okin, Susan Moller. 1979. *Women in Western Political Thought*. Princeton: Princeton University Press.
- , 1989. *Justice, Gender, and the Family*. New York: Basic Books.
- Orum, Anthony, Roberta Cohen, Sherri Grasmuck, and Amy W. Orum. 1974. "Sex, Socialization and Politics." *American Sociological Review* 39:197-209.
- Owen, Diana, and Jack Dennis. 1988. "Gender Differences in the Politicization of American Children." *Women & Politics* 8:23-43.
- Pateman, Carol. 1980a. "'The Disorder of Women': Women, Love, and the Sense of Justice." *Ethics* 91:20-34.
- , 1980b. "Women and Consent." *Political Theory* 8:149-68.
- , 1988. *The Sexual Contract*. Stanford: Stanford University Press.

- Persons, Georgia A. 1991. "Blacks in State Elective Office: The Continuing Quest for Effective Representations." In *Women, Black, and Hispanic State Elected Leaders*, ed. Susan J. Carroll. New Brunswick, NJ: Eagleton Institute of Politics.
- Phillips, Anne. 1991. *Engendering Democracy*. University Park, PA: Pennsylvania State University.
- Piven, Frances Fox. 1990. "Ideology and the State: Women, Power, and the Welfare State." In *Women, the State, and Welfare*, ed. Linda Gordon. Madison: University of Wisconsin Press.
- Poole, Keith T., and L. Harmon Zeigler. 1985. *Women, Public Opinion, and Politics*. New York: Longman.
- Randall, Vicky. 1987. *Women and Politics: An International Perspective*. 2nd ed. Chicago: University of Chicago.
- , 1991. "Feminism and Political Analysis." *Political Studies* 39:513-32.
- Rapoport, Ronald B. 1982. "Sex Differences in Attitude Expression: A Generational Explanation." *Public Opinion Quarterly* 46:86-96.
- , 1985. "Like Mother, Like Daughter: Intergenerational Transmission of DK Response Rates." *Public Opinion Quarterly* 49:198-208.
- Riley, Denise. 1988. *Am I That Name? Feminism and the Category of 'Women' in History*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Ruddick, Sara. 1989. *Maternal Thinking: Towards a Politics of Peace*. Boston: Beacon Press.
- Rule, Wilma, and Joseph F. Zimmerman, eds. 1992. *United States Electoral Systems: Their Impact on Women and Minorities*. New York: Praeger.
- Rule, Wilma, 1992, "Multimember Legislative Districts: Minority and Anglo Women's and Men's Recruitment Opportunity." In *United States Electoral Systems: Their Impact on Women and Minorities*, ed. Wilma Rule and Joseph F. Zimmerman. New York: Praeger.
- , 1981. "Why Women Don't Run: The Critical Contextual Factors in Women's Legislative Recruitment." *Western Political Quarterly* 34:60-77.
- , 1990. "Why More Women Are State Legislators." *Western Political Quarterly* 43:437-48.
- Saint-Germain, Michelle A. 1989. "Does Their Difference Make a Difference? The Impact of Women on Public Policy in the Arizona Legislature." *Social Science Quarterly* 70:956-68.
- Sapiro, Virginia. 1979. "Women's Studies and Political Conflict." In *The Prism of Sex: Essays in the Sociology of Knowledge*, ed. Julia A. Sherman and Evelyn Tort Beck. Madison: University of Wisconsin Press.
- Sapiro, Virginia, and Barbara G. Farah. 1980. "New Pride and Old Prejudice: Political Ambitions and Role Orientations Among Female Partisan Elites." *Women & Politics* 1:13-36.
- Sapiro, Virginia. 1981. "Research Frontier Essay: When Are Interests Interesting? The Problem of Political Representation of Women." *American Political Science Review* 75:701-16.
- , 1982. "Private Costs of Public Commitments or Public Costs of Private Commitments? Family Roles Versus Political Ambition." *American Journal of Political Science* 26:265-79.

- , 1983. *The Political Integration of Women: Roles, Socialization, and Politics*. Urbana: University of Illinois.
- , 1987. "What Research on the Political Socialization of Women Can Tell Us About the Political Socialization of People." *The Impact of Feminist Research in the Academy*, ed. Christie Farnham. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1989. "Gender Politics, Gendered Politics: The State of the Field." Presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.
- Sarvasy, Wendy. 1992. "Beyond the Difference Versus Equality Policy Debate: Postsuffrage Feminism, Citizenship, and the Quest for a Feminist Welfare State." *Signs* 17:329-62.
- Saxonhouse, Arlene W. 1985. *Women in the History of Political Thought: Ancient Greece to Machiavelli*. New York: Praeger.
- Scott, Joan Wallach. 1988. *Gender and the Politics of History*. New York: Columbia University Press.
- Shanley, Mary L., and Victoria Schuck. 1974. "In Search of Political Women." *Social Science Quarterly* 55:632-44.
- Shanley, Mary L. 1989. *Feminism, Marriage, and the Law in Victorian England, 1850-1895*. Princeton: Princeton University Press.
- , 1982. "Marriage Contract and Social Contract in Seventeenth-Century English Political Thought." *The Family in Political Thought*, ed. Jean Bethke Elshtain. Amherst: University of Massachusetts Press.
- Shapiro, Robert Y., and Harpreet Mahajan. 1986. "Gender Differences in Policy Preferences: A Summary of Trends from the 1960s to the 1980s." *Public Opinion Quarterly* 50:42-61.
- Spelman, Elizabeth V. 1988. *Inessential Woman: Problems of Exclusion in Feminist Thought*. Boston: Beacon Press.
- Stoper, Emily. 1977. "Wife and Politician: Role Strain Among Women in Public Office." In *A Portrait of Marginality*, ed. Marianne Githens and Jewel L. Prestage. New York: McKay.
- Stouffer Samuel A. 1955. *Communism, Conformity and Civil Liberties*. Garden City, NY: Doubleday.
- Studlar, Donley T., Ian McAllister, and Alvaro Ascui. 1988. "Electing Women to the British Commons: Breakout from The Beleaguered Beachhead?" *Legislative Studies Quarterly* 13:515-28.
- Thomas, Sue. 1991. "The Impact of Women on State Legislative Policies." *Journal of Politics* 53:958-76.
- Thomas, Sue, and Susan Welch. 1991. "The Impact of Gender on Activities and Priorities of State Legislators." *Western Political Quarterly* 44:445-56.
- Tickner, J. Ann. 1991. "Hans Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation." *Gender and International Relations*, ed. Rebecca Grant and Kathleen Newland. Bloomington: Indiana University Press.
- Van der Ros, Janneke. 1987. "Class, Gender and Participatory Behavior: Presentation of a New Model." *Political Psychology* 8:95-123.
- Welch, Susan. 1977. "Women as Political Animals: A Test of Some Explanations for Male-Female Political Participation Differences." *American Journal of Political Science* 21:711-30.

- Welch, Susan, and Albert K. Karnig. 1979. "Correlates of Female Office Holding in City Politics." *Journal of Politics* 41:478-91.
- Welch, Susan, and Donley T. Studlar. 1990. "Multi-Member Districts and the Representation of Women: Evidence from Britain and the United States." *Journal of Politics* 52:391-412.
- Welch, Susan, and Rebekah Herrick. 1992. "The Impact of At-Large Elections on the Representation of Minority Women." *United States Electoral Systems: The Impact on Women and Minorities*, ed. Wilma Rule and Joseph F. Zimmerman. New York: Praeger.
- Welch, Susan, and John Hibbing. 1992. "Financial Conditions, Gender, and Voting in American Elections." *Journal of Politics* 54:197-213.
- Zerilli, Linda M. G. 1991. "Machiavelli's Sisters: Women and the 'Conversation' of Political Theory." *Political Theory* 19:252-76.
- , 1993. *Signifying Culture and Chaos: Women in Rousseau, Burke, and Mill*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

ما بعد المساواة:
النوع الاجتماعي، والعدالة، والاختلاف*
جين فلاكس

تقديم المحررة:

اخترت جين فلاكس (Jane Flax) هذا الفصل، من بين مطبوعاتها العديدة، ليُنشر في كتابنا. لقد نشر هذا الفصل في كتاب آخر مهم، وساهم في تطوير النقاش الذي أشار إليه الفصل السابق حول "المساواة في مواجهة الاختلاف". وتناقش فلاكس كيف يمكن أن يسهم "الاختلاف النوعي" في إبراز فهم جديد حول مصطلح "العدالة" كهدف بديل للمساواة، وتأكيدها للتماثل. ونظراً لأن العدالة تركز على مهارات وصفات وأفكار مختلفة حول "الخير"، فإنها تُعد أكثر المفاهيم إفادة بالنسبة للفكر النسوي واهتمامه بالاختلاف ونضاله من أجل إنهاء هيمنة النوع الاجتماعي. وقبل أن توضح طبيعة النظريات النسوية الجديدة حول العدالة، تطرح فلاكس نقاشاً حول استفادة التنظير النسوي من التفكيك ما بعد الحداثي للذات والذاتية، والتي تنتشكك فيها إلى حد ما. وتطرح، في مكانهم، تعريفاً للعدالة كعملية تدمج في تعريف المواطنة النشطة كلا من المصالحة، والتبادلية، والإقرار، والحكم.

* Jane Flax, "Beyond Equality: Gender, Justice and Difference", in *Beyond Equality and Difference, Citizenship, Feminist Politics and Female Subjectivity*, eds. Gisela Bock and Susan James (New York: Routledge, 1992), pp. 193-210.

ما بعد المساواة: النوع الاجتماعي، والعدالة، والاختلاف جين فلاس

يتمثل الاعتقاد المركزي للنظرية النسوية في أن النوع الاجتماعي كان ولا يزال علاقة سيطرة متغيرة تاريخياً وامتيازاً داخلياً. إن مفهوم النوع الاجتماعي يعني لاتماثل علاقات القوى، ويعكس استمرارها، وليس مجرد الاختلافات (البيولوجية/التشريحية) 'الطبيعية'. في الغرب الحديث (بعد القرن السابع عشر)، كان النوع الاجتماعي يتشكل من خلال منطقتي دائري خبيث، حيث يجري تعريف نطاق من 'الاختلافات' (مثال: العقل/الجسد، المنطق/العاطفة، العام/الخاص) باعتبارها اختلافات، وباعتبارها أساسية للنوع الاجتماعي وجزءاً لا يتجزأ منه. كما كان إدراك هذه الاختلافات يعتبرها أيضاً ثنائيات متعارضة ولامتماثلة على مقياس ترانتي وثنائي ومطلق، وليس بوصفها تعددية في عالم غير محدد ولا نهائية له. وكان تعريف 'المرأة' يعتبرها رابطة لعناصر بعينها، وتقع دائماً في الجانب الأدنى من الثنائية. أما الرجل - نقيضها المتفوق - فيدمج 'طبيعياً' الجانب الأعلى من الثنائية ويتشكل منه. وبالتالي، نجد في الغرب المعاصر أن الاعتراف بالاختلافات يبدو جزءاً لا يتجزأ من الثنائيات اللامتماثلة وعلاقات السيطرة. وفي إطار الثقافة الغربية المعاصرة، تتولد الاختلافات وتستخدم بالتأكيد لتبرير التراتيبات وعلاقات السيطرة - بما فيها تلك المرتكزة على النوع الاجتماعي (أو التي تُعزى إليه).

ومن هنا، يمكننا فهم إغراء مفهوم المساواة. لقد وظف الفكر السياسي الغربي الحديث هذا المفهوم بوصفه (كما يبدو) النقيض الثنائي للاختلاف والسيطرة. وكانت النسويات يأملن في أن توسيع المساواة، بحيث تشمل النساء، يمكن أن يوفر علاجاً لعلاقات السيطرة القائمة على النوع الاجتماعي. على أنني أجادل أن المساواة، وبالذقة كما يجري حالياً فهمها وممارستها، مبنية جزئياً داخل - ومن خلال إنكار - الاختلافات وتحديد منزلتها، فإنها تُعد أقل فائدة من العدالة كترتيقات لعلاقات السيطرة.

إن الهيمنة تبرز من العجز عن الاعتراف بالاختلافات وتقديرها واحتضانها، وليس نتيجة الإخفاق في رؤية كل شخص بنفس الطريقة. وبالطبع، فإن الحاجة إلي رؤية كل شخص بنفس الطريقة، لمنحه الكرامة والاحترام، هو تعبير عن المشكلة وليس علاجاً لها. ونظراً لأن مشكلة النوع الاجتماعي الأساسية، كما تشكلت حالياً، تكمن في أنها علاقة سيطرة، إذن على النسويات السعي إلى إنهاء السيطرة - وليس النوع الاجتماعي، وليس الاختلافات، وبالتأكيد ليس المؤنث. إن القضية كما أفهمها ليست المساواة و/أو الاختلافات، وإنما تتمثل بالأحرى في كيف ولماذا يُعد النوع الاجتماعي علاقة سيطرة - وكيف يمكن إنهاء مثل تلك السيطرة.

لقد نشأت النظرية السياسية الليبرالية الحديثة كرد فعل، ورفض، لأسلوب الحياة الميني على الإقرار بالأوضاع والقوى والصفات غير المتساوية (سيطرة ترتكز على الاختلافات) وتعزيزها. إن الزعم بالمساواة، والذي يحتل موقعاً مركزياً في الفكر السياسي الليبرالي الحديث، يضرب بجذوره في رفض السلطة 'الطبيعية' القائمة على الاختلاف وعلى تأكيد وجود تماثل بشري أساسي - وعلى سبيل المثال، امتلاك نفس حزمة الحقوق الطبيعية أو المنطق. ومما يثير السخرية، بالتالي، قبول المنظرين الليبراليين - أو إدراجهم - عقيدة أساسية من أسلافهم

بالعصور الوسطي (الاختلافات، وعدم المساواة، والسيطرة - لا تنفصل عن بعضها البعض)، مع إصرارهم على وجود تماثل جوهري يتجاوز، على الأقل في الميدان العام، مع هذه الاختلافات الطبيعية.

وفي المقابل، تنشأ ضرورة العدالة في النظرية السياسية الكلاسيكية من الاعتزاز بالاختلافات. ومشكلة العدالة تنشأ لأن الأشخاص يمتلكون مهارات وصفات ومزاعم وأفكار مختلفة حول الخير. ومع ذلك، ونظراً لعدم اكتفاء أي منا ذاتياً، يجب التوفيق بين هذه الاختلافات في وحدة كاملة تسعى إلى تحقيق الخير للجميع، بحيث تصبح علاقات السيطرة في حدها الأدنى. على أن النظرية السياسية الكلاسيكية تعتبر الاختلافات مرتبة على مقياس الخير المتأصل، وتطرح أن أفضل امرأة أقل امتيازاً من أفضل رجل. لكن العدالة تترك فضاء لأخذ الاختلافات في الاعتبار، ولذا فإنني أعتقد أن مفهومها أكثر فائدة من مفهوم المساواة. فلا يمكنني أن أتخيل المساواة بعيداً عن مقياس ما للتماثل. ويبدو أن المساواة تتطلب أسلوباً متسقاً للإجابة على السؤال التالي: المساواة فيما يتعلق بماذا؟ ولم يتسم أي مقياس مطروح حتى الآن بالحياد تجاه النوع الاجتماعي، سواء من حيث طبيعته أو آثاره.

وعندما نشأت النسوية الغربية الحديثة في القرن الثامن عشر، ورثت بشكل طبيعي مفردات هذه اللغة السياسية، علاوة على مشكلات سياقاتها الثقافية. وعندما واجهت النسويات الغربيات علاقات السيطرة القائمة على النوع الاجتماعي، وتشكلت على أساسه، لم يعد هناك مفر من قضايا الاختلاف والمساواة. وإذا كانت الاختلافات تمثل الأساس التوالدي للسيطرة، فهل يمكن القضاء على السيطرة دون إيادة الاختلافات - بما في ذلك النوع الاجتماعي؟ وإذا كانت المساواة تتطلب التماثل وتعكسه، يجب عندئذ التشكك في طبيعة هذا التماثل نفسه. هنا لم يكن هناك مفر من الانتباه إلى أن مفاهيم الاختلاف/التماثل قد تشكلت ازدواجياً أيضاً، وتقوم على النوع الاجتماعي. فالأنوثة تُعتبر 'المختلف' بالنسبة إلى 'المتماثل' الذكوري. وبالتالي، يبدو من الضروري لتحقيق المساواة أن تكف النساء عن كونهن إناث، على الأقل في المجال العام. ونظراً لأن أحد الأغراض التعريفية والمتفردة للمجال العام يتمثل في القضاء على السيطرة وكفالة نقيضها وتأمينه - أي الحرية - دون نفاذ إلى السلطة أو فرضها على المجال العام، كيف يمكن إذن إلغاء السيطرة القائمة على النوع الاجتماعي؟ وإذا كان من الضروري أن تكف النساء عن كونهن إناث حتى يندرجن ضمن المواطنين، فإن الحديث عن التحرير السياسي للنساء يصبح بمثابة اجتماع لفظين متناقضين، ما دام علينا أن نمحو 'اختلافنا' قبل الدخول إلى المجال العام.

النسوية وما بعد الحداثة

تلك هي المفارقات التي ورثتها النسويات بوصفهن أشخاصاً (إن لم يكن مواطنات كاملات) في الديمقراطيات الليبرالية الغربية الحديثة. وبينما لا يزال من الضروري أن يعمل المشروع النسوي على إنهاء علاقات السيطرة القائمة على النوع الاجتماعي، فإن الوسيلة المناسبة للقيام بذلك تبدو مراوغة وغير يقينية. ونظراً لأن النظريات النسوية الحديثة توضح تحيزات جوانب الفكر الليبرالي الغربي على أساس النوع الاجتماعي، فإن استخدام تلك النظريات، فضلاً عن صلتها بالمشاريع النسوية، أصبح يثير العديد من الخلافات. ومع الإقرار بأن الفكر الليبرالي الغربي ذاته قد تشكل جزئياً عن طريق اتجاهات 'المثالية الجنسية' - والتي تتقلص خلالها الاختلافات إلى تأكيد تفوق المثل (المذكر)، أو الابتعاد عنه - فقد وجدت المنظرات

النسويات أنفسهن مضطرات على مضيض إلى شغل وتخطيط أرضية تتداخل مع تصورات العديد من فلاسفة ما بعد الحداثة.^٢

وهناك التباس عادة ما يتخلل علاقات التنظير النسوي بمشروعات ما بعد الحداثة المتعلقة بتفكيك الذات-المثل، وتحرير الاختلافات من وضعها باعتبارها الآخر (الأقل) بالنسبة إلى المثل. ويترك عديداً، لم تمر النساء بالكامل بخبرة فوائد التحرير البرجوازي الليبرالي. فخطابات التنوير الليبرالي، مثل خطابات لوك (Locke) أو كانط (Kant)، لم تكن تعني تضمين النساء، بل ارتكز تماسكها جزئياً على استمرار استبعادنا. وهناك مفاهيم - مثل الاستقلال الذاتي للعقل، والحقيقة الموضوعية، والنقد المفيد عالمياً من خلال الاكتشاف العلمي - تنسم بجاذبية كبيرة، وخاصة لمن يعتبرهم التعريف عاجزين أو مجرد أشياء لتلك الأعمال البطولية. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتقاد بأن العقل سينتصر يبعث على الراحة - لأن من يعلنون الموضوعية والحقيقة سيستجيبون للحجج العقلانية. وإن لم توجد أسس موضوعية للتمييز بين المعتقدات الحقيقية والزائفة، إذن تصبح القوة وحدها هي التي تحدد ناتج المزاعم المتنافسة حول الحقيقة. وهو أفق مخيف بالنسبة لكل من يفتقر إلى القوة أو يتعرض لقمع قوة الآخرين.^٣

كما أن النظريات السياسية النسوية تعتمد جزئياً أيضاً على المثل الليبرالية من خلال الأساليب التي تشكلت عبرها مزاعم ورؤى تحرير المرأة. وهناك مفاهيم - مثل الحقوق الطبيعية، والنظام القائم على القانون، والمساواة - ترتبط جميعها بالأفكار المتعلقة بالخصائص البشرية الجوهرية (ما قبل السياسية). ومن المفترض أن تقود هذه الخصائص إلى إجبار الدولة على العمل، ما دام ذلك مطلوباً كجزء من التزامها التعاقدية بحماية الحقوق التي لم تخلقها. فمثل تلك 'الحقوق الطبيعية' الموجودة سلفاً تمثل أيضاً حواجز صد تدخل الدولة - كما هي الحال، على سبيل المثال، عند استخدام مذهب 'الحق في الخصوصية' لإضفاء شرعية على الإجهاض. وعلى الرغم من طرح العديد من الحجج المعقولة حول حدود المفاهيم والممارسات الليبرالية المتعلقة بالمواطنة، فلا يوجد بديل يبعث على الاقتناع. ومع معرفة المخاطر الهائلة المتضمنة، يبدو معقولاً أن تنتشكك النسويات حول نبيذ هذه الممارسات قبل أن تتمتع أغلب النساء تمتعاً كاملاً بفوائدها التي تُعتبر محدودة وملتبسة.^٤

على أن النظريات النسوية ونظريات ما بعد الحداثة تقوض أساس قبول كثير من الفروض التكوينية للنظريات السياسية السابقة. إن الخطابين تفكيكيان؛ فهما يبعدانا عن - ويجعلانا نتشكك في - الأفكار المتعلقة بالحقيقة والقوة والتاريخ والحرية والقانون والذات واللغة. وهي الأفكار التي غالباً ما تُسلم بها جدلاً النظريات الغربية الليبرالية وممارسات السياسة وتضفي عليها شرعية. وفي الخطابات السائدة، ترتبط مزاعم المساواة أو العدالة ارتباطاً لا ينفصم بعقلانية متحررة من الجسد، وتجريدية، ولاشخصية. إن قدرة 'العقل' على التسامي فوق 'المصالح'، بما في ذلك ما يتعلق بالخبرة الإمبريقية والالتزامات الشخصية، تضمن شرعية مزاعمها وإجراءاتها وقوانينها.^٥

إن مشكلات الاختلاف والازدواجية والتراتبية وتجاهل الجسد والعقل اللاتاريخي تُعد مشكلات مركزية لكل من الخطاب النسوي وخطاب ما بعد الحداثة. ولا ينشد ما بعد الحداثيون 'المساواة'، سواء كانت مفهومة باعتبارها 'معاملة متساوية للمتساويين' أو نظاماً قانونياً للجميع. وقد بدأت النسويات في التشكك حول ما إذا كانت 'المساواة' يمكن أن تعني أي شيء غير استيعاب العُرف 'الذكوري' الموجود سلفاً والإشكالي.^٦ ليس بمقدور النسويات أو ما بعد الحداثيات الساعيات إلى العدالة افتراض موقف لا تاريخي متسامي أو إمكانية 'حجاب الجهل'

الذي تتوارى خلفه المواضع الملموسة ذات الخصوصية. وليس بمقدور ما بعد الحدائيات السعي أو تأسيس مزاعم تجاه العدالة في إطار 'قانون طبيعي' أو قواعد مجردة أو إجراءات اتخاذ قرار، حيث يُقال إن الضرورة الحاسمة تربط جميع الأشخاص العقلانيين ويمكنهم الإقرار بها. بل بالأحرى، تنتشك خطابات ما بعد الحدائيات، وخطاب النسويات بمعدل متزايد، في اعتقادنا بأن مثل تلك القوة الترانسندننتالية (transcendental) المتجاوزة أو القانون 'المحايد' ممكن أو مرغوب.^٨

إن المنظرات النسويات، مثلهن مثل ما بعد الحدائيات، يطرحن لامركزية مفاهيم التنوير بشأن الذات الوحدية أو العقلانية جوهرياً. وتُعد هذه الفكرة أساساً ضرورياً حول 'الحقوق' التي طرحها لوك (Locke) أو نظرية 'الرجل العقلاني' لكانط (Kant) حول العدالة. ومع ذلك، ونظراً لأن النسويات لا يساوين الذاتية بالتعبيرات الذكورية الغربية البيضاء النمطية، فإنهن لا يجادلن بالضرورة أن جميع أفكار الذات يجب نبذها. وبالفعل، تبدو نظريات وممارسات العدالة والذاتية مرتبطة على نحو لا ينفصم. ونظراً لوجود أسباب جيدة لعدم إمكانية نبذ هذه المفاهيم، علينا أن نطرح أسباباً أخرى أكثر ملاءمة.

تقوم النسويات بإزاحة الأفكار الوحدية (unitary) والجوهرية (essentialist) واللاجتماعية (asocial) أو اللاتاريخية (ahistorical) للذات عن طريق تحليل أساليب دخول النوع الاجتماعي إلى كل من الذات وأفكارنا حولها، فضلاً عن تشكيلهما جزئياً. وقد أوضحنا أن القصص التي يرويها الفلاسفة وعلماء النفس حول الذات تميل في الأساس إلى أن تعكس خبرات ومشاكل وأفعال القمع الذي تمارسه الذات الذكورية الغربية البيضاء بشكل نمطي. وتعتمد الأفكار حول 'الذات' على وجود مجموعة خاصة من العلاقات الاجتماعية، بما فيها النوع الاجتماعي، وتُقبل من خلالها. وعلى سبيل المثال، يُميز كانط وغيره من الفلاسفة بين ذاتنا الظاهرانية والمجسدة، وبين ذات (أعلى) محضة وعقلانية وترانسندننتالية متجاوزة. والذات المحضة قد تكون حرة، وهو ما يرجع تحديداً إلى إزالتها من احتمالية الوجود الإمبريقي. إن إمكانية مثل هذا التمايز وقبوله ترتكز جزئياً على الوجود المسبق لتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي. في هذا التقسيم للعمل، تضطلع المرأة بمسؤولية، وتمثل، العمليات الجسدية، تاركين الفلاسفة (الذكور) 'أحراراً' في تأمل العالم المحض. وبدوره، نجد أن افتقاد الانخراط الواعي في مثل تلك العمليات، ووجود فئة كاملة من الأشخاص الذين يقاسمون خبرات اجتماعية متشابهة، يخلق انفصلاً بين المقبول كما هو والمقبول كظاهرة.^٩

و فقط عندما يدخل الأشخاص الذين يتمتعون بمجموعات مختلفة من التجارب إلى الخطاب الفلسفي، أو ينتشكون حوله، فإن هذه التمايزات تفقد مقبوليتها 'الحدسية'. وعندئذ تظهر تساؤلات مختلفة. وعلى سبيل المثال، لا تكمن المسألة في تحديد العلاقة بين العقل والجسد، وإنما تكمن بالأحرى في تحديد أسباب افتراض أي شخص بأن هذا التمايز يتسم بالدلالة أو يحتل موقعاً مركزياً بالنسبة للخطاب الفلسفي؟ أو: لماذا يُعتبر الموقف العرضي فحسب مصدراً لعدم الحرية؟ إن هذا التقييم للعرضي والمسيطر، فيما يتعلق بتساؤلات فلسفية بعينها، يعكس جزئياً انتشار علاقات السيطرة التي يرضى من خلالها غير المتحرر فحسب أوضاع وجودنا الطارئة.

وتؤكد أيضاً كثير من المنظرات النسويات الأهمية المركزية للعلاقات الحميمة المستدامة مع أشخاص آخرين، أو قمع تلك العلاقات، في تركيب الذات وبنيتها وخبراتها المستمرة. وفي إطار هذا التصور النسوي، تفقد الذات صفاتها الاجتماعية واللانعزالية ويُعاد تصورهما باعتبارهما 'عالمًا داخلياً' معقداً في ظل نظمها الخاصة للعلاقات الداخلية. إن كل ذات تتشكل جزئياً من خلال شبكات العلاقات والتخييلات والتوقعات بين 'الأشياء الداخلية' وحولها. كما تهتم النسويات

بموضع الأشخاص (والعائلات) داخل سياقات أوسع للعلاقات الاجتماعية أيضًا. ويجري بناء بعض هذه العلاقات عن طريق، ومن خلال، السيطرة، بحيث يتم تصور العائلات - على سبيل المثال - باعتبارها مشكلة أكبر كثيرًا من علاقة شخصين (أو ثلاثة) في عديد من التصورات التحليلية النفسية.^{١٠}

وعلى نحو ما، فإن ما بعد الحداثة تجعل من الصعوبة بمكان مناقشة تساؤلات العدالة على الإطلاق. إن هذا الخطاب تمزق السرديات الأساسية للغرب، وألعاب اللغة التي تتخذ خلالها مصطلحات 'الحرية' و'التحرير' أو 'السيطرة' معنى لها. إن التفكيك ما بعد الحداثي للتمثيل، و'براءة الحقيقة'، تثير أسئلة أساسية حول موقع المتقنين وفهمهم الذاتي، بما في ذلك المنظرات النسويات، وحول العلاقات بين النظرية والممارسة. ومع افتقاد البصيرة 'الممتازة' تجاه 'قوانين' التاريخ أو عمليات العقل، والتي لم تعد أداة محايدة للحقيقة أو أفضل إفصاح لأفضل آمال 'البشرية'، فما الذي يمنح سلطة لحديث المنظرات أو يربطه بخبرات الآخرين؟ هناك الآن تردد في الحديث من أجل الآخرين، أو وصف خيراتنا لهم. أصبح من الصعب فصل الخطاب المعياري عن الممارسة الإمكانية للسلطة أو تصور السلطة كشيء مختلف عن السيطرة. وبالفعل، لا يبدو واضحًا ما إذا كانت ما بعد الحداثة قد منحت، أو يمكن أن تمنح، رؤية/رؤى إيجابية للعدالة. وحتى الآن لم يكن لدى ما بعد الحداثيين سوى القليل لطرحه حول كيف أو لماذا يمكن أن تقود الخطابات كلية الطابع إلى التوقف عن توسعها الإمبريالي. إن اعتبار النوع الاجتماعي علاقة سيطرة يبدو ملحوظًا، وذلك لغيابه حتى لدى أكثر ما بعد الحداثيين الذكور راديكالية. وعلى خلاف كثير من النسويات، يبدو ملحوظًا أن أغلب ما بعد الحداثيين ليس لديهم سوى القليل الذي يمكنهم طرحه حول ممارسات ومعارف محددة يمكن أن تحل محل الممارسات والمعارف الحالية. ويجادل بعض الكتاب، مثل رورتي وليوتارد (Rorty and Lyotard)، أن البرجماتية أكثر تطابقًا مع مشروعات ما بعد الحداثة.^{١١} على أن البرجماتية، كما يعي كل من يعرف تاريخ الفكر السياسي الغربي، بعيدة عن غير الإشكالي إما كتاريخ أو كممارسة. ويتجاهل ما بعد الحداثيون، أو يفشلون في إقرار، كثير من تلك الصعوبات المهمة. إن المشكلات السياسية الملازمة للبرجماتية تضم: كيفية حل النزاع بين الأصوات المتنافسة؛ كيفية ضمان فرصة الحديث لكل صوت ومساواته بالآخرين؛ كيفية تقييم ضرورة المساواة أو المشاركة في جميع حالات أو في حالات بعينها؛ كيفية التأثير في مرحلة الانتقال من الحاضر الذي يضم العديد من الأصوات غير القادرة على الحديث، أو المستبعدة بالضرورة، أو غير المسموعة، إلى حاضر يضم أصواتًا متعددة؛ كيفية تفضيل الحديث عن استخدام القوة وكفالة تفضيله عليها؛ وكيفية التعويض عن التبعات السياسية لعدم عدالة التوزيع والسيطرة على الموارد. وعلاوة على ذلك، تتجاهل 'المحادثات' المتميزة للعلاقات المعقدة بين الكلام والعمل كمثال للنشاط البشري. كما أن نوعا جديدا من 'حجاب الجهل' يخفي تلك الجوانب من الخبرة البشرية التي لا يسهل استيعابها عن طريق، أو من خلال، استعارة 'المحادثة' - مثل تربية الطفل، والفانتازيا، ولائتمائل علاقات القوى. إن غياب خطاب حول تلك التساؤلات يعزز الشك في أن التفكيك قد يكون أكثر جاذبية بالنسبة لمن يعتادون على، ويتقنون في، امتلاك سلطة، والتمتع باحتلال أي فضاء والسيطرة عليه، وبالتالي لا يشعرون بأي قلق خاص حول تلك التفاصيل.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، ليس بمقدور النسويات أو مُنظري ما بعد الحداثة نبذ أي دراسة لمشكلة مطروحة أمام النظرية الليبرالية الحديثة: أي مشكلة السيطرة (على الأقل في المجال العام).

إن مقارنة نسوية- ما بعد حدثية لمشكلة السيطرة تستلزم البحث عن طرق لتحريير لعبة الاختلافات. إن الانخراط ما بعد الحدثي في اللعب والتنشيطي والتمايز وتفضيل تلك العناصر يشتمل على غرض جدي إلى حد كبير، وحتى معياري. إن التحركات الشكوكية، والخطابية غير المحترمة، والمناهضة للتأسيسية وللجوهرية، لدى بعض الكتاب - مثل ليوتار، وفوكو، ودريدا (Lyotard, Foucault, Derrida) - تُعد جزئياً بمثابة أدوات استراتيجية. والمقصود منها أن تبعث الفوضى والتآكل في قوة الخطابات 'التطبيعية' الكبرى التي تُنفذ، وتضفي شرعية على، أنماط السيطرة التي تتسم بها حالات ما بعد التنوير. ويسهم المشروع التفكيكي في إفساح الفضاءات التي تزدهر خلالها عديد من الأشكال المتمردة أو المحلية للحياة.^{١٢}

وكلما اختلفت أشكال الحياة كلما ازداد بروز العدالة. على أن ما بعد الحدثية، كما يبدو واضحاً حالياً، يكبح تطور مفاهيم وممارسات بديلة حول العدالة. إنها مسألة جزئية إلى حد كبير، حيث لا يهتم كثير من المنظرين اهتماماً كافياً بالأعمال المحددة للأشكال المعاصرة للسيطرة (وخاصة النوع الاجتماعي والعنصر). وعلى نفس الدرجة من الأهمية، أضعف كثير من ما بعد الحدثيين جميع أفكار الذاتية بتحويلها إلى شكل واحد معيوب، وبالتالي عجزوا عن تناول مفاهيم الذاتية المناسبة والضرورية لممارسات العدالة. فالعدالة، قيل أي شيء، تُعد مشكلة تتبع من العلاقات بين الأشخاص وتدور حولها. كما أن المشكلات تنشأ نتيجة اختلاف، وغالباً تصارع، الاحتياجات والرغبات والأفكار والأغراض التي يعتقها الناس أو يشعرون بها بقوة. وفي الوقت نفسه، فإن العدالة ممكنة وضرورية نظراً للجوانب متبادلة الاعتماد والاجتماعية لدى الذات الإنسانية. وبالتالي، تنشأ الحاجة إلى العدالة من تعقيدات الذاتية الإنسانية. ولا يمكن نبذ الخطاب حول أحدهما دون نبذ الآخر كلية.

تركز النسويات بشكل مباشر على علاقات السيطرة. ولا يروين التاريخ بوصفه قصة طغيان 'ميتافيزيقا الوجود'، وإنما بالأحرى كاستمرار للقوة اللامتماثلة بين الرجل والمرأة، إنكار الرجال لوجود النساء وحققهن في العدالة، وذلك من خلال علاقات اجتماعية محددة، وفي أحسن الأحوال نضال ناجح جزئياً تمارسه النساء ضد علاقات السيطرة هذه. وتبحث المنظرات النسويات عن تفسير للنوع الاجتماعي، وخبرات النساء، وأسباب النضال ضد السيطرة وأساليبه، وطرق فهم تورطنا فيها، والدليل على أهمية نضالنا ونضال الآخرين ضدها.

وتشعر المنظرات النسويات أيضاً أن عليهن تقديم شيء جديد: مفاهيم السياسة التي لا تقترض سلفاً أو تتطلب علاقات لامتماثلة بين الجنسين تحقيقها. ومع شعور النسويات بأنهن مقموعات الآن، لا يمكنهن عدم المبالاة بالأسئلة المتعلقة بكيفية حدوث التحولات. وبمعرفة النتائج المخيبة للأمال بشأن الممارسات السابقة، والمزعوم أنها راديكالية، لا يوجد سبب أيضاً لدى النسويات للثقة في أن ما سيظهر - حتى في الفضاءات التفكيكية الإمكانية - سيكون من أجل خيرنا.

وهكذا، بينما قد يكون موقف رورتي (Rorty) صحيحاً في أن الكلام عن 'العدالة' بشكل تجريدي لا يساعدنا في القيام بعمل صحيح، هناك أيضاً من الأسباب ما يدعونا إلى عدم التوقف عن القيام به. على أن أية مقارنة برجماتية محضة لاختبار ممارساتنا الحالية لن تبعث على الرضا، لأن العدالة أوضح من خلال غيابها. إن ممارساتنا لا تفرض بالضرورة النقد الذاتي والاجتماعي أو التأمل. وفي واقع الأمر، وكما يشير المنظرون النقاد، تعمل تلك الممارسات على نفي تلك الصفات تحديداً أو نزع سلاحها. وما من سبب يدعونا للافتراض - مثل موقف

رورتي (Rorty) ضمنياً، أن محادثتنا ذاتية التصحيح، وخاصة إذا كانت تلك المحادثات ممكنة نتيجة لإسكات أسئلة وأصوات بعينها.^{١٣}

على أن بإمكاننا التحلي بمزيد من الوضوح فيما يتعلق بالأغراض التي يخدمها الحديث حول العدالة. فالعدالة، بمعن ما، هي مفهوم توقعي. كما أن الحديث حول العدالة يقدم إجابات جزئية على الأسئلة التالية: لماذا تعتبر السيطرة خاطئة؟ لماذا نعتقد في إمكانية وجود أشكال أخرى للعلاقات؟ وما هي الأشكال البديلة التي يمكن أن توجد؟ وبينما تعكس العدالة الطرق الممكنة لارتباط الناس ببعضهم البعض، فإن العدالة تُعد سياقاً تابعاً - مثل أي مفهوم آخر أو ممارسة أخرى. وهناك برجماتيات العدالة التي ليست ذات صلة خارج بيئتها المناسبة. ويتقلص تأثير العدالة على الآخر، خارج سياقها، بخلاف تذكرنا بالإمكانات التي لم يتم التعبير عنها بعد. وعلاوة على ذلك، لا نخبرنا مفاهيم العدالة أو ممارساتها بكيفية التحرك انطلاقاً من سياق غير عادل إلى آخر عادل. إن العدالة والسيطرة ليسا نقيضين ثنائيين، بحيث لا يقود بالضرورة التغلب على علاقات السيطرة إلى تحقيق العدالة. كما أن سياقات الظلم هي تلك السياقات التي تسود خلالها علاقات السيطرة، وترتبط برجماتيات الظلم بالسلطة والقوة أكثر من ارتباطها بالإقرار واللعب بالاختلاف. في برجماتيات الظلم، ينبغي اتخاذ قرارات استراتيجية وتكتيكية. وتُعتبر نداء العدالة بمثابة وسيلة واحدة لمواجهة السيطرة، أو حث الخاضع للسيطرة إلى التمرد. وفي بعض الأحيان يكون معقولاً أن يتصرف الفرد وكان العدو له إحساس بالعدالة من الممكن أن يستنجد به وفي أحيان أخرى يُعتبر ذلك انتحاراً.

وهكذا، لا يوجد نقد لمفاهيم العدالة يجعلنا نقول إن تلك المفاهيم لا تُستخدم في جميع السياقات أو لجميع الأغراض؛ فلا توجد فضيلة أو ممارسة رئيسية في إطار الحياة السياسية. وبالأحرى، يجب أن تكون ظروف وسياقات ازدهار العدالة غير محدودة، كما يجب أن نحدد الصفات أو الأنشطة البشرية التي تجعلنا نعتقد في إمكانية مثل تلك الممارسات. إما عن كيفية خلقنا لتلك الممارسات وتفسير أسباب غيابها، فهذه مسائل مختلفة. ويمكننا أيضاً أن نتخيل نسيج الممارسات المقترحة للعدالة وما يمكن أن يترتب عليها من تبعات. لكن الإمكانيات والمشكلات الجديدة تنشأ عندما تغيب علاقات السيطرة نسبياً، وتزداد قدرتنا الكاملة على تطوير علاقات عادلة. العدالة ليست حالة أو مجموعة من القواعد المنتهية التي تتحدد لمرة واحدة، بل هي عملية مستمرة تتغير خلالها أفكارنا نفسها حول ما نسعى إلى تحقيقه على مدار الزمن.

نحو نظريات نسوية-ما بعد حدثية للعدالة: تمهيد

إن النظريات الليبرالية السياسية التي ورثناها ونعتمد عليها في الغرب المعاصر قد أسفرت عن مفاهيم فقيرة ولا تبعث على الرضا حول العقل، والذاتية، والعدالة. وتجبرنا النظريات النسوية والنفسية-التحليلية وما بعد الحدثية على التشكك في تعريف العقل من زاوية ترانسندنتالية، والزعم بأن التحرر واستقرار المعنى والبصيرة والفهم الذاتي والعدالة تتوقف جميعها، وقبل أي شيء، على أولية العقل والذكاء. وبالفعل، تتشكك هذه النظريات في مدى وجود علاقات ضرورية أو متأصلة بين العقل، بغض النظر عن تعريفه، والعدالة. فهناك عوامل عديدة يتوقف عليها تطور الذاتية، والفهم الذاتي، والعدالة: الممارسات السياسية؛ غياب علاقات السيطرة الاقتصادية، والعنصرية، أو بين الجنسين؛ التقمص الوجداني؛ الفانتازيا؛ المشاعر؛ الخيال؛ والتجسد. وعلى أي أساس يمكننا الزعم بأن العقل يتمتع بامتياز أو أولوية بالنسبة إلى الذات أو العدالة؟ يتعذر الدفاع عن الزعم بأن هذا الامتياز موجود لأن العقل فقط يكون مستقلاً عن أية

احتمالات، كما أنه عامًا ويتوفر لدى كل فرد. على أن كلا من التحليل النفسي والنزعة النسوية يبخس من قدر الاعتقاد بأن العقل مستقل - أو يجب أن يكون مستقلًا - عن احتمالات الذاتية المتبادلة، والتجسد، واللغة، والعلاقات الاجتماعية، أو اللاوعي. وعلى قدم المساواة، يتسم الزعم بأن العقل عامًا بالإشكالية. فلا يمكن تبرير هذا الزعم إلا بافتراض الشيء نفسه الذي نحاول إثباته - وجهة نظر ترانسندننتالية يمكن من خلالها التمييز بين العام وغير العام. ويجب إقناعنا بأن العقل ثابت تاريخيًا وثقافيًا، بحيث يعمل بنفس الطريقة لدى كل شخص، وبالتالي يقدم مقياسًا مستقرًا للعادل وغير العادل. ولكن كيف يمكن أن يزعم الأفراد ذو ثقافة معينة تبرير الإقرار بثبات العقل؟^{١٤}

والأكثر أهمية، أن افتراض وجود العدالة وممارستها يتطلب توفر أساس ترانسندننتالي يبدو غير ضروري، بل خطير. إن تحليل فوكو (Foucault) للعلاقات بين الحقيقة والقوة داخل الوحدة المعرفية يُعد مناسبًا بوجه خاص للتخلص من اشتباك تلك المعتقدات. ونحن نعتقد بوجود روابط بين الحقيقة وأي شكل للقوة، بما في ذلك أشكال العدل، لكنها ليست الحالة المطروحة بالضرورة. وحتى إذا نبذنا فكرة الحقيقة الترانسندننتالية والعقل القادر على استيعابها، فلا يزال بإمكاننا تشكيل طرح النظريات والممارسات الخاصة بالعدالة. إن اختيارنا لا يتمثل بالضرورة في تأسيس العدالة على مزاعم الحقيقة الموضوعية (التي تخضع لحكم العقل) أو على السيطرة. كما أننا لا نحتاج إلى الافتراض أن العقل الترانسندننتالي فقط هو الذي يمكن أن يحث على مزاعم العدالة أو يقر بها. ومن الممكن والضروري تطوير مفاهيم غير مُعقلنة لكل من 'الذات' و'العدالة'.

يجادل ما بعد الحداثيون عن حق أن أكثر نظريات العدالة ملائمة للعدالة لا يمكن أن تعتمد على عقل ترانسندننتالي أو تجريدي يتمتع بعلاقته المتميزة بالحقيقة، والمعرفة، أو قواعد أو مبادئ أو رؤى عامة مُلزِمة حول الخير. ويجب أن تتخلص النظريات النسوية - ما بعد الحداثية للعدالة من اللجوء إلى الصفات والمفاهيم أو الفئات التأسيسية والجوهرية والغائية. ومع ذلك، وبينما يتعذر الدفاع عن النظريات المعتمدة على تلك الأفكار، لا يسفر الأمر عن إمكانية أو ضرورة نبذ كل خطاب حول العدالة والذاتية. ولا يوجد تبرير لموقف ما بعد الحداثيين في إنكار معنى تلك الخطابات أو في الزعم بأنها تحيلنا بالضرورة، مرة أخرى، نحو الأساطير الخطيرة حول الإنسانية (humanism). ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب على الأقل: (أ) لا تتسق نفس خطابات ما بعد الحداثة دون وجود فكرة عن الذات، (ب) ربما ترجع جزئيًا رغبة ما بعد الحداثيين في العمل بدون هذه الأفكار إلى التحيز تجاه النوع الاجتماعي، (ج) تعتمد نظريات العدالة وتعكس معضلات بعينها للذاتية الإنسانية، بما يتضمن اهتمامات ما بعد الحداثيين - مثل مسألة الاختلاف. تضم جميع خطابات ما بعد الحداثة، وتتطلب، فكرة ضمنية للذات. وعلى سبيل المثال، يؤكد فوكو (Foucault) وجود وأهمية 'الخطابات المقموعة' والأشكال المحلية والخاصة من المعرفة.^{١٥} ويصعب إدراك كيفية استمرار تلك الخطابات، رغم الجوانب 'الانضباطية والإشرافية' للقوة، دون وجود شكل ما من أشكال الذات. يجب أن يوجد شيء ما داخل الأشخاص وبينهم لا يقتصر على مجرد تأثير للخطاب المهيم. وعلى خلاف ذلك، كيف يمكن أن يستمر الصراع والنضال ضد السيطرة، حتى في أكثر التشكيلات الخطابية شمولية؟

ويستعيد كل من ليوتار ودريدا (Lyotard & Derrida) شكلًا من أشكال الذاتية، في علاقته تجاه الآخر غير الممثل ومن خلالها. وكما هي الحال في الحداثة العليا، يبرز الكاتب (الكتابة/النص) مرة أخرى كبطل. وفي مواجهة ابتدال الثقافة الجماهيرية، نجده 'يشن حربًا على

الكلية (totality) وينشط الاختلافات^{١٦} التي تمتد أصولها (غير الأصلية) في الآخر غير المُمثل. إن الكتابة تتجاوز حدود اللغة وتستحضر، على الأقل، شيئاً وراء الممارسات الثقافية المعاصرة أو خارجها. ينبغي أن توجد قدرة متماسكة وذاتية تتيح دخول الفنان/الكاتب إلى 'مشهد الكتابة' أو تأثره بهذا المشهد، أو تتيح لأي فرد المرور بخبرة الذروة (subtime) حسب تعريفها عند ليونار أو دريدا. وهذه القدرة ليست مجرد تشابك بين الممارسات التاريخية والاجتماعية التقليدية 'نفسها' التي يُقال إن 'الما وراء' يُنتج فيها ومن خلالها، أو لا يمكن أن يمضي إلى 'ما وراء' المُعطى. إن نقل الاستعارة من الفنان/المؤلف الفرد إلى 'الكتابة' أو 'السامي' لا يمكن أن تخفي بنجاح تطابق هذه الرؤية مع الرؤية الحدائرية بشأن 'الثقافة الرفيعة' لعمل الفن والفنان. وفي هذه الرؤية، لا يرمز الفن 'الحقيقي' أو يشير إلا إلى نفسه. وفي الوقت نفسه، فإنه والفنان يمثلان بُعداً 'أسمى' للواقع والوجود 'خارج كلمات القبيلة'.^{١٧}

في كتابات فوكو يرتبط الجمالي بالذاتية، من حيث فكرته حول إحلال مثال حياة الفرد كعمل فني محل تكنولوجيات الذات.^{١٨} على أن المفارقة تكمن في أن فوكو، رغم انتقاده لتعمية (mystification) الكتابة التي يطرحها دريدا، لا يطرح على نفسه السؤال التالي حول مثله الجمالي: "ما أشكال الحياة التي تجعل هذه الفكرة ممكنة؟". إن إعادة التشكيل المستمرة هذه للذات تقترض مقدماً نظرة معزولة اجتماعياً وفردية للذات. إنها تحول دون إمكانية وجود ارتباطات أو مسؤوليات دائمة لدى الشخص بشخص آخر، حيث يمكن للأخر أن يعتمد على استقراره واستمرارية الوجود. وبالفعل، وعلى الرغم من انتقاد فوكو الموجه نحو 'إنسانية' سارتر (Sartre)، يبدو أن هذه الذات الجمالية تمتلك بعض الصفات الإسقاطية الفارغة للجوهر الفرد لدى سارتر. ويُدفع هذا الجوهر الفرد إلى التخلص من 'قذارة التاريخ' في البحث الدائم عن الحرية. لكنني لا أرى كيف يمكن مصالحة هذا البحث الفردي والذري (atomistic) عن الحياة الجميلة مع العناية بالأطفال الصغار، على سبيل المثال، أو مع المشاركة في مجتمع سياسي. وعلى الرغم من انتقاد فوكو لفكرة 'المتكفف الشامل'، فإن هذا الانتقاد يفشي أملاً رومانسياً في إمكانية أن ينفذنا الجمال من الخطابات الكلية في الثقافة الغربية الحديثة.

وهناك سبب آخر للتشكك في معالجات ما بعد الحدائرية للذات: بينما يرغب بعض ما بعد الحدائريين في الحفاظ على فكرة جمالية للذاتية، فإنهم يثبتون بالكامل تقريباً تجاهل جوانب الذاتيات التي تضرب بجذورها في العلاقات الإنسانية الحميمة. وتُعد هذه الرؤى ما بعد الحدائرية موضوع نقيض بعمق للمفاهيم النسوية حول الذات في علاقتها بالآخرين. لكن إصرار ما بعد الحدائريين على الذات باعتبارها 'موضع في لغة' (دريدا) أو تأثر لخطاب (فوكو أو رورتي) يحل محل تلك العلاقات الاجتماعية. ومما يثير الدهشة، من وجهة نظر نسوية، أن الاستراتيجية الأولية التي تبناها ما بعد الحدائريين لتفكيك المفاهيم الجوهرية للذات تتمثل في التجاور والإصرار على فكرة الذات باعتبارها 'تخليقية'. وتكمن الاستراتيجية البديلة في الجدل بأن 'الذات' تُعد اجتماعية (في بعض الجوانب)، وترتكز بطرق مهمة على النوع الاجتماعي. وبالتالي، يجب تمييز الذات أو أي تصور عنها تمايزاً محلياً وتاريخياً. ويمكن استخدام النوع الاجتماعي كرافعة ضد الأفكار الجوهرية أو اللاتاريخية للذات. على أن التفكيك النسوي للذات يشير إلى تحديد موقعها وخبراتها في علاقات اجتماعية معينة، وليس فقط في اصطلاحات تخيلية أو نصية محضة.

وتصبح الذات الاجتماعية، جزئياً ومن خلال علاقات قوية عاطفية، في علاقة مع أشخاص آخرين. إن هذه العلاقات مع الآخرين، ومشاعرنا وتصوراتنا الخيالية حولهم، فضلاً عن خبرات التجسد التي يجري تسويتها أيضاً عبر تلك العلاقات، يمكن أن تشكل ذاتاً 'داخلية' وليست

مجرد 'تخليية' أو 'طبيعية'. وفي الوقت نفسه، تصبح هذه الذات متجسدة، ومركزة على النوع الاجتماعي، فضلاً عن كونها ذاتاً اجتماعية ومتفردة. كما يصبح بإمكانها سرد القصص وإدراك واختبار نفسها بكل تلك الطرق.

ونجد، في أغلب الثقافات، أن المرأة - الأم أو بديلتها أو علاقاتها - هي أول شخص ترتبط معه في علاقة اجتماعية حميمة. وبالتالي، تنتشكك كثير من النسويات في النظريات التي تتطلب إنكاراً لمركزية الارتباط الإنساني أو تتجنب الطرق التي تصبح هذه العلاقات من خلالها جزءاً من عالم داخلي معقد أو ذاتية متميزة. وتجادل المنظرات النسويات أن القمع، وخاصة من جانب الرجال، لهذه العلاقات الأولية والجوانب العلائقية الأساسية لذاتيتنا يُعد ضرورياً لتكرار الثقافات الذكورية المسيطرة.¹⁹ قد تُخلص المنظرات النسويات إلى أن التفكيكيين ما بعد الحداثيين للذات هم مجرد آخر مجموعة في صف طويل من الاستراتيجيين الفلسفيين الذين تدفعهم الحاجة إلى المراوغة وإنكار أو قمع أهمية الخبرات المبكرة للطفولة، وخاصة العلاقات بين الأم والطفل، في ظل تكوين الذات والثقافة أكثر عمومية. وربما عدم وجود الذات يكون أقل تهديداً من وجود ذات تتخللها ذكريات التطابق المقموع أو الرعب من الأم القوية في الطفولة. ولا يمكن أن تحقق الخطابات حول العدالة نجاحاً دون وجود مفاهيم الذاتية. إن ضرورة العدالة ومشكلاتها تنشأ جزئياً من تعقد الذاتية الإنسانية وعلاقتنا بالآخرين. وكما تجادل هنا بينكين (Hanna Pitkin):

كانت النظرية السياسية معنية دوماً، بطريقة ما، بهذا الانتقال من الخاص إلى العام والعلاقة بين الشخصي والسياسي ... والمشكلة دائماً: كيف يمكننا أن نفهم أنفسنا باعتبارنا كائنات خاصة وعامة في الوقت نفسه؟²⁰

إنها تطرح أن 'الطريق إلى أفضل' تقييم للعدالة يسير على طريق التصورات المتعلقة بتحديد ماهية الإنسان. وتتوفر بداية تلك المفاهيم في نظريات الذاتية حول 'علاقات الأشياء' (object relations) في التحليل النفسي النسوي. تقدم هذه النظريات إمكانية إضفاء تصور على الذاتية والعدالة على نحو يتطابق ومشروعات كل من ما بعد الحداثيين والنسويات. وتتجنب مثل تلك التصورات إغراءات القواعد التجريدية والعقل أو الذات الترانسندنالية. وبالآخرى، تصور كل من العدالة والذات باعتبارهما عمليات معقدة، وبالضرورة غير تامة وغير مكتملة، فضلاً عن كونها بلا نهاية أو مبرر أو أسس خارج أنفسنا.

يمكن فهم العدالة باعتبارها تنتمي إلى 'فضاء انتقالي' حسب وصف وينيكوت (D. W. Winnicott) إنه 'عالم ثالث' غير ذاتي أو موضوعي، وغير داخلي أو خارجي. ويوجد لهذا العالم عملياته ومهامه وطرق العقلنة من خلال الخبرة. وهو فضاء انتقالي، وإنما فحسب من زاوية عبوره الفجوة بين الذات والآخر، والواقع الداخلي والخارجي. إنه جانب ثابت لحياتنا العقلية، كما لا يشكل جزءاً من مرحلة تطور تُدمج بالضرورة في حالة تالية أو أسمي. ومع ذلك، فهو ينمو باستمرار في تعقد وثراء.

هذا أصلاً هو فضاء اللعب وفضاء الارتباط بممتلكات 'لست أنا' الخاصة (بطانية، دمية، ... الخ) التي يجب دائماً أن يتيسر وصول الرضيع إليها. إن قدرة الطفل على اختيار شيء انتقالي واستخدامه يشير أيضاً إلى أنه بدأ في الانخراط في عملية الترميز. إن القدرة على اللعب، وعملية الترميز المقترنة بها، تقضي في نهاية المطاف إلى 'التوسع نحو حياة إبداعية ونحو مجمل

حياة الإنسان الثقافية.^{٢١} وتوجد الثقافة، مثلها مثل اللعب، في الساحة الثالثة - الفضاء الإمكاناني بين حياة الفرد الداخلية والواقع الموضوعي. ودون وجود شيء يمكن الاستفادة منه (التقاليد في الخارج)، لا يمكن تحقيق الإبداع أو الثقافة. إن التحول الإبداعي للفرد لما يوجد بشكل مستقل في الواقع المشترك هو ما يميز الفن عن الأحلام أو الوهم الفردي. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يُحول الفرد بإبداع كل ما هو مُعطى جزئياً، وذلك من خلال نقل شيء من الواقع الداخلي إلى العملية. إن الذات ليست مجرد تعبير عن السلسلة المُعطاة سلفاً، بل يمكنها أيضاً تمزيق تلك السلسلة أو تحويلها.

وعلى خلاف فرويد أو لاكان (Freud & Lacan)، لا تقدم أطروحات وبنيكوت تصوراً مفهوماً للترميز والثقافة ذاتها كشيء غريب عن الفرد، مفروض على الذات الداخلية وضدها. كما أن الثقافة لا تُبنى من خلال قمع وتهذيب النبض الغرائزي، أو من منطق خارجي تماماً بالنسبة للمعرضين له. إن الثقافة تنشأ من ذلك الفضاء الثالث الذي يظل داخلنا، يمنحنا اليهجة والشعور بالحيوية والاستمرارية. على أن وجهة نظر وبنيكوت تطرح أن كل فرد صحي نسبياً يمر بخبرة النزاعات المتوطنة في الذاتية الإنسانية. وكل منا يجب أن يشتبك طوال حياته في عمليات تتعلق بمصالحة الذات والآخر، والواقع الداخلي والخارجي:

من المفترض هنا أن مهمة قبول الواقع لا تكتمل أبداً، وأنه لا يوجد إنسان متحرر من جهد الربط بين الواقع الداخلي والخارجي، وأن التخلص من هذا الجهد يتحقق عبر مساحة متوسطة من الخبرة ... لا تواجه معارضة (الفنون، الدين، ...). وتظل هذه المساحة المتوسطة في استمرارية مباشرة مع مساحة اللعب لدى الطفل الصغير الذي 'تاه' في اللعب.^{٢٢}

إن كلا من قدرتنا على السعي لتحقيق العدالة وحاجتنا إليها تنشأ جزئياً من عملية تمتد طوال الحياة، حسب ووصف وبنيكوت (Wintict). وتُعلمنا العدالة كيفية المصالحة أو التسامح تجاه الاختلافات بين الذات والآخر دون سيطرة، وكيفية الاختلاف مع الآخر دون الشعور بالحاجة إلى تدميرها، ووضع قيود على إنهاء الفانتازيا التي تصيب العالم الداخلي بالجراح. وأفضل فهم للعدالة يعتبرها عملية مستمرة وليست مجموعة ثابتة من الإجراءات أو مقياس مُعطى سلفاً ويجب أن تتسق معه. ومثلها مثل الموضوع الانتقالي، لا يمكن أن تربط العدالة بين الواقع الداخلي والخارجي إذا جرى تصورهما من زوايا محض موضوعية (ترانسندنالية) أو ذاتية (قيم أو رغبات أو قوى تعسفية (arbitrary)):

بيد الإنسان بالموضوعات الانتقالية والظواهر الانتقالية التي تمثل أهمية دائمة بالنسبة له، وتعني مساحة محايدة للخبرة لا تواجه معارضة. ومن الموضوع الانتقالي، يمكن القول إن المسألة تُعد بمثابة اتفاق بيننا وبين الطفل الرضيع أننا لن نطرح أبداً السؤال التالي: 'هل أدركت ذلك بنفسك أم قدم لك من الخارج؟'. وتتمثل النقطة المهمة في غياب توقع حول القرار الخاص بهذه النقطة. والسؤال لن تتم صياغته.^{٢٣}

إن العدالة، بفهمها كعملية، تُعد إحدى الطرق التي يتخذها الفرد للتخلص من جهد كونه - في وقت واحد - عامًا وخاصًا، منفردًا وفي علاقة بالآخرين، راغبًا ومتبادل الاعتماد. وعلى المستوى الجماعي، تُعد العدالة إحدى طرق التي تتجح في تخطي جهد التوسط بين الذاتيات الفردية، التي تتكون منها الجماعات، والموضوعيات مثل الموارد المحدودة والتقاليد القديمة وتبعات القرارات والممارسة الماضية التي لم يخلقها هؤلاء الأفراد وإنما عليهم الاستجابة لها. وتتضمن إدارة تلك التوترات بالضرورة ممارسة مختلف أشكال القوة، كما يجادل فوكو. ومع ذلك، يسفر الاعتماد على كيفية إدارة التوترات عن التمكين والراحة؛ ويمكن أن يظل الفضاء السياسي مفتوحًا أو 'محايدًا' بدلاً من تشيئه من خلال فرض المقاييس الخارجية بشكل مباشر على الذوات الفردية. ولا تمثل علاقات السيطرة نتيجة ضرورية للنزاعات والتوترات المتوطنة لدى الأفراد، سواء على نحو منفرد أو جماعي. وتتوقف هذه النتائج على غياب العدالة النسبي كعملية.

إن العدالة - بوصفها عملية - تدمج أربعة جوانب على الأقل:

١. مصالحة التنوع داخل وحدة مُستردة لكنها جديدة. تتطلب العدالة وحدة الاختلاف، والتبادل، والاندماج، وعدم إبادة المتعارضات والتميزات. ويمكن بناء مزاعم العدالة على أساس الحفاظ على لعبة الاختلاف، وليس الالتزام المتبادل بمقياس متسق أو تماثلية.
٢. التبادلية. المصالحة ليست سلبية - تتطلب العدالة تكاملية نشطة للتبادلية. وتدل التبادلية على مشاركة مستمرة، وإن كان تعريفها للسلطة وتبادلية اتخاذ القرار غير دقيق. وهي لا تتطلب تساوي القوة، لكنها تحول دون السيطرة. وقد توجد السيطرة عند تحويل الفضاء الثالث إلى مرآة لمجموعة واحدة من المقاييس 'الموضوعية' أو الممارسات 'المعيارية'.
٣. الاعتراف - بمعنيين على الأقل: (أ) الاعتراف بشرعية الآخرين، بما يتضمن ضرورة أخذ الآخرين في الحسبان أو منحهم التشريف والاعتبار الواجبين والاعتراف بقبول انفصالهم الأساسي واختلافهم عن ذات الفرد؛ (ب) التطابق مع الآخر، ورؤيته بشكل ما باعتباره مثل ذات الفرد، أو حتى جزءاً منها.
٤. الحكم: عملية من التوازن والتناسب، الدليل والتأمل، النظر للأمام وللخلف. وهو الأمر الذي يتضمن القدرة على رؤية الأشياء من وجهة نظر الآخر، وبالتالي استدعاء صفات مثل: التقمص العاطفي، والتخيل، بالإضافة إلى المنطق والموضوعية. يرتبط الحكم أيضاً بالأفعال. علينا تقييم الآثار المترتبة على القرارات السابقة، ووضع الخيارات الحالية والإمكانية في سياق احتياجات الأفراد والمجموعات. وبالتالي، تدعو العدالة إلى جودة الرعاية التي تنشأ من الشعور بالارتباط والالتزام تجاه الآخرين. يجب أن نتحلى بالقدرة على التخيل المفعم بالحويوية لخبرات الآخرين (الإمكانية)، على أننا نبعد أنفسنا عنهم أحياناً من أجل التفكير في الاحتياجات التجريدية للجماعة ككل.

وعلى الرغم من أن الحاجة إلى العدالة والقدرة على الانخراط فيها تتوقف جزئياً على جوانب 'خاصة' للخبرة الإنسانية، فلا يمكن ممارسة العدالة إلا في الحياة العامة، في الفضاءات

الذاتية ما بين الذوات-البينية. وترتبط العدالة، بالضرورة، بفكرة نشطة حول المواطنة. وبالفعل، تُعتبر المواطنة ممارسة انتقالية أخرى تساعد على إدارة التوتر بين المجالين: 'الذاتي' و'الموضوعي'. كما تضم المواطنة جانبين رئيسيين على الأقل: تحويل الاحتياج الخاص إلى فعل عام، وتحويل الضرورة إلى الحرية. ويتطلب تحويل الاحتياج الخاص إلى فعل عام العمليات الثلاث التالية على الأقل: (أ) النظر إلى الاحتياج بوصفه قابلاً للفعل العام - أي، ليس مجرد البؤس الشخصي للفرد - يُعد جزءاً من الزعم النسوي القائل إن 'الشخصي سياسي'؛ ولا يتطابق أو ينهار الاثنان، وإنما بالأحرى ما كان يُعتبر سابقاً بؤساً شخصياً للفرد أصبح مفهوماً الآن - إلى حد ما، على الأقل - باعتباره ناتجاً عن نمط القرارات والممارسات البشرية والتي يمكن أن تؤدي إلى تحويله. (ب) وعند تحويل الاحتياج الخاص إلى المجال العام، يجب أيضاً تحويل الروح التي يجري من خلالها القيام بذلك. عندئذ، يجب أن تتحول عبارة 'أنا أرغب' إلى عبارة 'أنا والأخرون مثلي، لنا الحق في ...'. (ج) وهذا يضع الفرد بالضرورة عضواً في الميدان العام الذي ينقسمه مع الآخرين. والأخرون، على نحو ما، مثل الذات، وبالتالي ليس كل شخص على شاكلتنا بالدقة - حتى الذين ننقسم معهم هذا الزعم. وعلى سبيل المثال، قد تعاني النساء من انتشار ممارسات ثقافية عنصرية أمريكية (مثل الاغتصاب)، لكن الطرق التي نتناول المزاعم من خلالها على أساس هذه الخبرة تختلف. وقد تتسم النساء الملونات بوعي أكبر من وعي النساء البيض بالاستخدامات العنصرية الماضية لقانون الاغتصاب، وبالتالي يرغبن في وضع إطار مختلف للمعالجة. وبإقرار الاختلاف، علاوة على التبادلية، يُجبر الفرد على التفاوض مع الآخرين ورؤية حدود مزاعم الفرد، فضلاً عن مسؤولية الفرد المتبادلة عن 'نحن' وتبعيته لطابعها.

وفي عملية الاعتراف والتفاوض مع 'نحن'، يبدأ الفرد في رؤية الذات باعتبارها غير مدفوعة كاملاً بالضرورة، وإنما كجزء من مجتمع يمكن أن يعمل بشكل جماعي لتغيير ممارساته المشتركة، وتحمل المسؤولية الاجتماعية التي نغمس فيها فردياً وجماعياً. كما يتطلب تحمل المسؤولية الجماعية الشروط الثلاثة التالية على الأقل: (أ) مجتمع الخطاب المعني بفضاءه الانتقالي؛ (ب) أفراد قادرين على الرغبة في العدالة؛ (ج) علاقات مرئية بين المتحدث، والمداولات، والنقص العاطفي، والنتائج. ولتحقيق مجتمع الخطاب، ينبغي وجود قواعد وأعراف وممارسات تحكم الخطاب والفعل وتغذيها على المستوى الجماعي. وتنتج هي نفسها أمام إعادة التفاوض، ويجب فهمها على أساس أن المجتمع ذاته قام بتوليدها، حيث لا يعتمد على شيء 'خارجي'. ولوجود أفراد قادرين على الرغبة في العدالة، يتطلب الأمر أشخاصاً في حاجة إلى الارتباط بالآخرين، وقادرين وراغبين في رؤية كيفية تأثير أفعالهم على الآخرين، وقادرين على التسامح وأفاق الانخراط في عملية مفتوحة دون نهاية أو نتيجة مضمونة أو موقع متميز داخلها. ويسعى هؤلاء الأفراد أيضاً نحو الاختلاف والوعي به؛ ويقفون عندما يصبح الخطاب صوتاً وحيداً، أو مستقراً، أو واحداً. ولا يوجد معنى للخطاب خارج سياقات الفعل والسلطة. وللوعي بالآثار المترتبة على الأفعال، سواء فردياً أو جماعياً، يجب أن يقدر الفرد على تحمل المسؤولية بطريقة هادفة. وتصبح المسؤولية بلا معنى إن لم توجد قدرة للفعل، وإن لم يوجد أكثر من وهم بأن الفرد هو يُعد بمثابة المؤلف بالنسبة لأفعاله. ومن أجل التمكن من رؤية تبعات أفعال الفرد، يتطلب الأمر أيضاً القضاء على علاقات السيطرة، ذلك أن تلك العلاقات تصبح ممكنة جزئياً بتحويل وجود بعض أفراد المجتمع والآثار المترتبة على الأفعال الفردية أو الجماعية إلى وجود غير مرئي.

ومن أجل وجود عمليات العدالة واستمرارها، يجب أن توجد ذات ترغب في التبادلية، وقادرة على الاعتراف دون خوف بارتباطنا وتبعيةنا المتبادلة، مع قدرتها أيضاً على إضفاء الشرف والعدالة على انفصالنا وتمايزنا وكرامة كل شخص آخر. ويجدر أن تقدر تلك الذات أيضاً على الاعتراف بعدم وجود شيء خارج نسيج ممارساتنا وفضاءاتنا الانتقالية الموجودة تبادلياً، والتي يمكنها مساعدتنا على اتخاذ القرارات والارتباط بكل شخص داخلها بعدالة.

تتمثل إحدى الآثار السلبية الناجمة عن الأفكار الترانسندنتالية حول العدالة والعقل في تحريرها لنا، كأشخاص محددين، من كامل المسؤولية عن أفعالنا. وتُعد مثل تلك الأفكار لحظات مما سماه نيتشه (Nietzsche) 'أطول كذبة' - فكرة وجود شيء (الله، العلم، المعرفة، العقلانية، أو الحقيقة) خارج تجاربنا العشوائية والخطرة يتقدم لإنقاذنا، شريطة أن نُؤدي الطقوس الصحيحة^{٢٤}. ويُمثل الاعتقاد في إمكانية بناء البشر لمجموعة 'موضوعية' من القواعد أو القوانين المحايدة، والتي تحمينا من بعضنا البعض، وجهاً آخر لهذه الكذبة. إن قوة القانون تكمن في التقيد بالاتفاق الجماعي البشري، وتضمين الزملاء البشر في فضاء الحمائي. وبافتقاد مثل هذا الاتفاق، ورفض الممارسات التي تعمل هذه الاتفاقات على ترميزها، لن يأمن بعضنا من عدوانية الآخرين. ونجد أن الناس يقدرن إلى حد كبير على تعريف بعض المجموعات باعتبارها غير بشرية بالكامل، وبالتالي تقع وراء علاقات العدالة أو الحماية التي يوفرها قانون تلك العلاقات. لقد كانت هذه هي خبرة النساء عبر التاريخ، وكذا خبرة الملونين في النظم الكولونيالية وما بعد الكولونيالية، واليهود في ألمانيا النازية. على أن شبكة كاملة معقدة من الممارسات والمعتقدات والمشاعر بإمكانها أن تحول دون هذه العدوانية وتضعها في وضع حرج. إن طاعتنا للقانون واستهداف إدراج الأشخاص في حمايته تُعد من علامات وجود تلك الشبكة. إن القانون وحده - أو صفات الحقوق الطبيعية، أو نظرية للعدالة الترانسندنتالية، أو القانون الطبيعي - لا يمكن أبداً أن يخلق مثل تلك الشبكة أو يعوض عن غيابها.

وعلى الرغم من أن النسويات وما بعد الحدائين ينظرون بطرق مختلفة إلى مصادر ارتباطنا بأطول كذبة، فإن كليهما يحاول تحريرنا منها ومن تبعاتها الضرورية. وتشير النسويات إلى الآثار التي تتخلل العلاقات بين الجنسين، وإلى الانفصال بين التربية أو الرعاية أو العاطفة (nurturance) أو الاستقلال الذاتي وصنع التاريخ.^{٢٥} ويؤدي مثل هذا الانفصال إلى إعاقة تطوير ذاتية يمكنها أن تعيش في راحة داخل الفضاءات الانتقالية والاستفادة منها. ويشير ما بعد الحدائين إلى 'مركزية العقل' في قلب الثقافة الغربية، وإلى مساواة العقل والإنسان، وعدم تقدير اختلاف العقلاني والحقيقي.^{٢٦} إن كل من هذين النوعين من المنظرات/المنظرين يسعى إلى إيقافنا من أحلام الفكر الليبرالي الغربي الحديث. كما يأملان في إقناعنا بأن العدالة، علاوة على الحقيقة، تنتمي إلى هذا العالم، وأن وجودها لا يعتمد سوى على ذواتنا الهشة وغير المستقرة. ونحن كنسويات أمامنا الكثير الذي يمكن أن نكسبه والقليل الذي يمكن أن نخسره في هذه العملية المستمرة من نزع الأوهام.

الهوامش:

١. حول الطبيعة القائمة على النوع الاجتماعي لمفاهيم المساواة، انظر/ي:
M. Thornton, 'Sex equality is not enough for feminism', in C. Pateman and E. Gross (eds), *Feminist Challenges: Social and Political Theory*, Boston, Mass., Northeastern University Press, 1987.
٢. حول الصفات الاقصائية، القائمة على النوع الاجتماعي، للنظرية الليبرالية السياسية، انظر/ي:
J. B. Landes, *Women and the Public Sphere in the Age of the French Revolution*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1988, esp. part 2; C. Pateman, *The Sexual Contract*, Stanford, Calif., Stanford University Press, 1988, ch. 6; and L. J. Nicholson, *Gender and History*, New York: Columbia University Press, 1986, esp. ch. 5.
٣. حول اتجاهات المثلية الجنسية في الفكر الغربي، انظر/ي:
L. Irigaray, 'Women on the Market', in L. Irigaray, *This Sex Which Is Not One*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1985; and H. Cixous and C. Clément, *The Newly Born Woman*, Minneapolis, Minn., University of Minnesota Press, 1986.
حول اتجاهات المثلية الجنسية في الفكر الغربي، انظر/ي:
L. Irigaray, 'Women on the Market', in L. Irigaray, *This Sex Which Is Not One*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1985; and H. Cixous and C. Clément, *The Newly Born Woman*, Minneapolis, Minn., University of Minnesota Press, 1986.
أما العلاقات المركبة بين ما بعد الحداثة والنسوية، فناقشها في مقالي:
'Postmodernism and gender relations in feminist theory', *Signs*, 12 (4), Summer 1987, pp. 621-43; the special issue of *Feminist Studies*, 14 (1), Spring 1988; and N. Fraser and L. Nicholson, 'Social criticism without philosophy: an encounter between feminism and postmodernism', in Andrew Ross, *Universal Abandon?*
٤. انظر/ي:
Sandra Haeding's arguments in S. Harding, *The Science Question in Feminism*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1986, ch. 6.
٥. انظر/ي:
J. Mitchell, 'Women and equality', in A. Phillips (ed.), *Feminism and Equality*, New York, New York University Press, 1987.
٦. أحدث وأكثر التصريحات تأثيراً حول مثل هذا الموقف هي:
J. Rawls, *A Theory of Justice*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1971.
٧. انظر/ي:
L. Irigaray, "'Frenchwomen," stop trying', in Irigaray, *This Sex*; Phillips, 'Introduction' to Phillips, *Feminism and Equality*; and J. B. Elshtain, 'Aristotle, the public-private split and the case of the suffragists', in J. B. Elshtain (ed.), *The Family in Political Thought*, Amherest, Mass., University of Massachusetts Press, 1982.

٨. جميع المقالات في كتاب "التحديات النسوية" (*Feminist Challenges*) تتشكك في تلك الأفكار. انظر/ي أيضاً:
- I. M. Young, 'Impartiality and the civic public', and S. Benhabib, 'The generalized and concrete other', both in S. Benhabib and D. Cornell (eds), *Feminism as Critique*, Minneapolis, Minn., University of Minnesota Press, 1987; the essays in M. Griffiths and M. Whitford (eds), *Feminist Perspectives in Philosophy*, Bloomington, Ind., Indiana University Press, 1988; R. Rorty, *Consequences of Pragmatism*, Minneapolis, Minn., University of Minnesota Press, 1982; J. Derrida, *Writing and Difference*, Chicago, University of Chicago Press, 1978; and M. Foucault, 'Truth and Power', in M. Foucault, *Power/Knowledge*, New York, Pantheon, 1980.
٩. حول الفلسفة، والنوع الاجتماعي، وتقسيم العمل، انظر/ي المقالات الواردة في: E. Kennedy and S. Mendus (eds), *Women and Western Political Philosophy*, New York, St Martin's Press, 1987.
١٠. انظر/ي:
- J. Flax, 'Contemporary American families: decline or transformation?', in I. Diamond (ed.) *Families, Politics and Public Policy*, New York, Longman, 1983.
١١. انظر/ي:
- R. Rorty, 'Postmodernist bourgeois liberalism', in R. Hollinger (ed.), *Hermeneutics and Practice*, Notre Dame, Ind., University of Notre Dame Press, 1985; and J. F. Lyotard and J. L. Thebaud, *Just Gaming*, Minneapolis, Minn., University of Minnesota Press, 1985.
١٢. انظر/ي:
- J. F. Lyotard, 'Answering the question: what is postmodernism?', appendix to J. F. Lyotard, *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge*, Minneapolis, Minn., University of Minnesota Press, 1984; M. Foucault, 'Powers and strategies', in Foucault, *Power/Knowledge*; and J. Derrida, *Positions*, Chicago, University of Chicago Press, 1981.
١٣. انظر/ي:
- R. Rorty, *Philosophy and the Mirror of Nature*, Princeton, NJ, Princeton University Press, 1979, ch. 8.
- وحول حدود رؤية رورتي، انظر/ي:
- C. West, 'The politics of American neo-pragmatism', in J. Rajchman and C. West (eds), *Post-Analytic Philosophy*, New York, Columbia University Press, 1985.
- وحول سياسة ما بعد الحداثة، بشكل أكثر عمومية، انظر/ي المقالات الواردة في:
- Andrew Ross, *Universal Abandon?*; and H. S. Kariel, *The Desperate Politics of Postmodernism*, Amherst, Mass., University of Massachusetts Press, 1989.

١٤. انظر/ي:
N. Scheman, 'Individualism and the objects of psychology', and J. Flax, 'Political philosophy and the patriarchal unconscious', both in S. Harding and M. B. Hintikka (eds), *Discovering Reality: Feminist Perspective on Epistemology, Metaphysics, Methodology and Philosophy of Science*, Dordrecht, Reidel, 1983.
١٥. انظر/ي:
M. Foucault, 'Two lectures', in Foucault, *Power/Knowledge*, and 'The subject and power', in H. L. Dreyfus and P. Rabinow (eds), *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*, Chicago, University of Chicago Press, 1983.
١٦. انظر/ي: Lyotard, *Postmodern Condition*, p. 82.
On 'Writing', see: Derrida, *Writing and Difference*, ch 4, 9.
١٧. انظر/ي:
R. Rorty, 'Habermas and Lyotard on postmodernity', in R. J. Bernstein (ed.), *Habermas and Modernity*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1985;
وانظر/ي أيضًا نقد ميشيل فوكو للكتابة في:
'What is an author?', in M. Foucault, *Language, Counter-Memory, Practice*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1977.
١٨. انظر/ي:
M. Foucault, 'On the genealogy of ethics', in H. L. Dreyfus and P. Rabinow, *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*, Chicago, University of Chicago Press, 1982.
١٩. انظر/ي:
N. J. Chodorow, 'Gender, relation and difference in psychoanalytic perspective', in H. Eisenstein and A. Jardine (eds), *The Future of Difference*, New Brunswick, NJ, Rutgers University Press, 1985; Griffiths and Whitford, *Feminism Perspectives in Philosophy*, chs 5, 7, 8, 9, 11; and J. Benjamin, *The Bonds of Love*, New York, Pantheon, 1988.
٢٠. انظر/ي:
H. F. Pitkin, 'Justice: on relating private and public', *Political Theory*, 9(3) August 1981, p. 348.
٢١. انظر/ي:
D. W. Winnicott, 'The Location of cultural experience', in D. W. Winnicott, *Playing and Reality*, New York, Basic Books, 1971, p. 102.
٢٢. انظر/ي:
D. W. Winnicott, 'Transitional objects and transitional phenomena', in Winnicott, *Playing and Reality*, p. 12.
٢٣. المرجع السابق، ص ١٢.
٢٤. انظر/ي:
R. Rorty, 'Method, social science, social hope', in Rorty, *Consequences of Pragmatism*, p. 208.

٢٥. انظر/ي:

D. Dinnerstein, *The Mermaid and the Minotaur*, New York, Harper & Row, 1976, esp. part 3.

٢٦. انظر/ي:

Derrida, *Writing and Difference*, chs 4, 9, and *Positions*;
وتتقاطع هذه المقاربات في أعمال كُتاب مثل: Cixous and Clément. انظر/ي
أيضاً:

J. Kristeva, 'Women's Time', *Signs*, 7(1), Autumn 1981, pp. 13-35.

العلوم السياسية القائمة على النوع الاجتماعي
أطروحة غير متواضعة
ماري هوكسورث

تقديم المحررة:

تستعرض ماري هوكسورث (Mary Hawkesworth) في هذا المقال، الذي نُشر عام ٢٠٠٥، التعريفات العديدة لمفهوم النوع الاجتماعي التي طرحها مختلف المنظرين في مختلف الفروع العلمية العديدة - بما يرسخ الطابع البيئي متعدد الفروع (interdisciplinary) لهذا المفهوم. وهذا هو السبب الأساسي لاختيار ضم هذا المقال إلى كتابنا، حيث يتيح للقارئ فهمًا شاملاً لهذا المفهوم شديد الأهمية. تدرس المؤلفة بعد ذلك كيف ترك النوع الاجتماعي بصمته على المجالات الفرعية المختلفة داخل ميدان العلوم السياسية. وكما تذهب إلى أن المساهمات العديدة والمهمة التي قدمها علماء السياسة في مختلف ميادين دراسة النوع الاجتماعي تفسر عنوان المقال: "العلوم السياسية القائمة على النوع الاجتماعي: أطروحة غير متواضعة". وتطرح المؤلفة بوضوح نجاح البحوث المتعددة في إضفاء طابع النوع الاجتماعي على العلوم السياسية، وهو الأمر الذي يجعل الكاتبة غير متواضعة في الحديث عن هذا المشروع المهم.

* Mary Hawkesworth, "Engendering Political Science: An Immodest Proposal", in *Politics and Gender*, volume 1, number 1 (March 2005), pp. 141-156.

العلوم السياسية القائمة على النوع الاجتماعي أطروحة غير متواضعة ماري هوكسورث

لقد زعم البحث النسوي، منذ نشأته في سبعينيات القرن العشرين، أنه يقوم بدور التصحيح والتحويل. ومن خلال البحوث الأصلية حول خبرات أغلبية سكان العالم، أي النساء، سعت الباحثات النسويات إلى تصحيح عمليات الحذف والتشويه التي تخللت العلوم السياسية. كما استخدمن النوع الاجتماعي كأداة تحليلية لإلقاء الضوء على العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تجاهلتها التقييمات السائدة، وقدمن تفسيرات بديلة للظواهر السياسية، وأوضحن شوائب الفروض المتنافسة، وفضحن زيف الآراء المعارضة. وعلى الرغم من تلك الإنجازات المثيرة للإعجاب، لم تصبح العلوم السياسية النسوية نموذجاً (paradigm) سائداً. فالقليل من برامج الدكتوراة يتيح للطلاب تطوير مجالات التركيز على المناهج النسوية للدراسات السياسية. وعلى نحو روتيني، هناك القليل من البحوث النسوية في الحلقات الدراسية التي تتناول السياسات الأمريكية، والسياسات المقارنة، والعلاقات الدولية، والنظرية السياسية، والقانون العام، أو السياسة العامة. لكنها لا تتطلب معرفة البحوث النسوية الفائزة كمعيار للكفاءة المهنية.

هل يجب أن يطلع من يزعمون ارتداء عباءة العلوم السياسية على الدراسات النسوية للسياسة؟ هل تمنح الأساليب النسوية نظرة ثابتة لا توفرها الطرق المنهجية الأخرى؟ هل "الحدس والتفكير" النسوي للخطابات المهيمنة جدير بإدراجه جدياً داخل النماذج (paradigms) الدراسية الجامعية والعليا في العلوم السياسية؟ إنني أجادل أن الأمر كذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنني أنتبع أثر ظهور النوع الاجتماعي كأداة تحليلية في البحوث النسوية، مع الإشارة إلى بعض التحديات الناتجة من استخدام النوع الاجتماعي كأداة تحليلية لجوهر المفاهيم العلمية.

النوع الاجتماعي: من تقييم تشكيل الهوية إلى أداة تحليلية

لقد شهدت البحوث النسوية، عبر العقود الثلاثة الماضية، تحولاً في مفهوم النوع الاجتماعي. فعلى الرغم من أن مفهوم النوع الاجتماعي كان في الأساس كأداة لغوية تدل على نظام من التقسيم الفرعي داخل مجموعة نحوية (Corbett 1991)، فقد تبنته الباحثات النسويات بهدف التمييز ثقافياً لصفات بعينها تقترن بالذكورة والأنوثة من زاوية الملامح البيولوجية المرتبطة بنوع الجنس (الكروموزومات والهرمونات الذكورية والأنثوية، فضلاً عن الأعضاء الجنسية والإنجابية الداخلية والخارجية). في الكتابات النسوية المبكرة، كان مفهوم النوع الاجتماعي يُستخدم لإدانة التحديد البيولوجي من خلال توضيح مدى الاختلافات في البني الثقافية لأنوثة والذكورة. وفي الكتابات التي تلت ذلك، كان مفهوم النوع الاجتماعي يُستخدم لتحليل التنظيم الاجتماعي للعلاقات بين الرجال والنساء (Barrett 1980; MacKinnon 1987; Rubin 1975)، ودراسة نشييء الاختلافات البشرية (Hawkesworth 1990; Shanley and Pateman 1991)، وتقديم تصور لسيميوطيقا الجسد والجنس والحياة الجنسية (Doane 1982; Vetterling-Braggin)، وتفسير توزيع الأعباء والفوائد في المجتمع (Boneparth and Stoper 1988; Cornell 1987; Walby 1986)، وتوضيح التقنيات

الجزئية للسلطة (Bartky 1988; de Lauretis 1987; Sawicki 1991)، وإلقاء الضوء على سيكولوجية النفس البشرية (Chodorow 1978)، وتقييم هوية الفرد وطموحاته (Butler 1990; Epperson 1988).

وقد استخدمت الباحثات النسويات في مجال الفروع العلمية البيئية مفهوم النوع الاجتماعي بطرق مختلفة على نحو ملحوظ. فهناك تحليل النوع الاجتماعي كصفة للأفراد (Bem 1983, 1974)، وكعلاقة شخصية بين الأفراد (Spelman 1988)، وكنمط للتنظيم الاجتماعي (Lopata 1970; Firestone 1979; Eisenstein 1979). وهناك تعريف النوع الاجتماعي كوضع اجتماعي (Amundsen 1971; Epstein 1971; Janeway 1971)، والصور الجنسية النمطية (Anderson 1983; Friedan 1963). كما تم إدراك مفهوم النوع الاجتماعي كبنية للوعي (Rowbotham 1973)، وكنفس مثلية (Chodorow 1978)؛ وكإيديولوجية ذات طابع ذاتي (Barrett 1980; Grant 1993). ونوقش كنتاج للصفات المعزولة (Kessler and McKenna 1978)، والتنشئة الاجتماعية (Gilligan 1982; Ruddick 1980)، والممارسات الضبطية (Butler 1990; Singer 1993)، والمواقف المألوفة (Devor 1989). ووصفه كأثر للغة (Daly 1978; Spender 1980)، وكتطابق سلوكي (Amundsen 1971; Epstein 1971)، وكملمح بنيوي للعمل والقوة وتركيز الطاقة النفسية (Connell, 1987)، وكنمط للإدراك (Bem 1993; Kessler and McKenna 1978). كما وُضع النوع الاجتماعي في قالب من زاوية التضاد الثنائي، والمتغير والمتصل المتغير، وتقسيم الشخصية إلى شرائح. ووصف باعتباره اختلافاً (Irigaray 1985a, 1985b)، وعلاقات قوى تتجلى في السيطرة والخضوع (Gordon 1988; MacKinnon, 1987). كما جرى تأويله من خلال النمط السلبي للتسلسل (Young 1994)، ومن خلال النمط النشط باعتباره عملية لخلق الاعتماد المتبادل (Levi-Strauss 1969, 1971; Smith 1992)، أو كأداة للفصل والاستبعاد (Davis 1981; Collins 1990). كما شُجِب النوع الاجتماعي باعتباره سجنًا (Cornell 1980; and Thurschwell 1980)، واحتضانه باعتباره تحريراً من حيث صفاته الملازمة (Irigaray 1985b; Smith 1992). كما جرى تحديده بوصفه ظاهرة عالمية (Lerner 1986)، وبوصفه نتيجة خاصة تاريخياً لزيادة إضفاء الحدائق لطابع جنسي على المرأة (Laqueur 1990; Riley 1988). ونظراً لانتشار المناقشات حول طبيعة النوع الاجتماعي بوصفه خبرة معاشة، قامت العديد من الباحثات النسويات بتطوير طريقة جديدة لفهم النوع الاجتماعي - باعتباره أداة تحليلية (Lakatos 1970). وفي مقال مهم ومؤثر، قدمت جوان سكوت (Joan Scott) تعريفاً للنوع الاجتماعي كمفهوم يضم جزئين متداخلاً الارتباط وإن كانا متميزين تحليلياً: "يُعد النوع الاجتماعي عنصراً تكوينياً للعلاقات الاجتماعية يركز على الاختلافات المدركة بين الجنسين، كما يُعد طريقة أولية للإشارة إلى علاقات القوى" (Scott 1986, 1067). وعند تفسير النوع الاجتماعي كعنصر تكويني للعلاقات الاجتماعية، تؤكد جوان سكوت أن النوع الاجتماعي يعمل من خلال مجالات متعددة، بما فيها الرموز المتاحة ثقافياً وتستحضر تمثيلات عديدة، والمفاهيم المعيارية التي تطرح تفسيرات لمعاني الرموز والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات، والهوية الذاتية (Scott 1986, 1067-68). ووفقاً لما تطرحه سكوت، يُعتبر النوع الاجتماعي أداة مفيدة للتحليل، لأنه "يوفر طريقة لتشفير المعنى وفهم الروابط المعقدة بين مختلف أشكال الفعل البشري المتبادل" (Scott 1986, 1070).

دعت أيضاً ساندرا هاردينج (Sandra Harding) تقييماً للنوع الاجتماعي كأداة تحليلية: "يُعد الاختلاف بين الجنسين، في كل ثقافة عملياً، أسلوباً محورياً يحدد البشر من خلاله أنفسهم

كأشخاص، وينظمون علاقاتهم الاجتماعية، ويعملون على ترميز الأحداث والعمليات الطبيعية والاجتماعية" (Harding 1986, 18). وبالتالي، كما تجادل هاردينج، يجب أن تعمل النسويات على التنظير للنوع الاجتماعي، وإدراكه بوصفه "أداة تحليلية يفكر من خلالها البشر في نشاطهم الاجتماعي وينظمونه، بدلاً من اعتباره نتيجة طبيعية للاختلاف بين الجنسين، أو حتى مجرد متغير اجتماعي ينتسب إلى الأفراد بطرق مختلفة من ثقافة إلى ثقافة" (المصدر السابق، ١٧). وبإدراكها أن النوع الاجتماعي لا يظهر إلا في أشكال خاصة ثقافياً، تؤكد هاردينج - مثلها مثل سكوت - أن النوع الاجتماعي كأداة تحليلية يلقي الضوء على عمليات ثقافية بالغة الأهمية تحتاج إلى مزيد من البحث:

يجري إنتاج الحياة الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال ثلاث عمليات متميزة: نتيجة تحديد استعارات مزدوجة للنوع الاجتماعي تجاه مختلف الثنائيات المدركة، والتي نادراً ما تتعلق باختلاف الجنس (رمزية النوع الاجتماعي)؛ ونتيجة الانجذاب إلى ثنائيات النوع الاجتماعي من أجل تنظيم النشاط الاجتماعي، وتقسيم الأنشطة الاجتماعية الضرورية بين جماعات البشر المختلفة (بنية النوع الاجتماعي)؛ وكشكل من أشكال الهوية الفردية المبنية اجتماعياً، وترتبط على نحو غير مكتمل بواقع أو بإدراك اختلافات الجنس (النوع الاجتماعي الفردي). (المصدر السابق، ١٧-١٨)

ووفقاً لما تطرحه هاردينج، فإن البحوث النسوية - حول رمزية النوع الاجتماعي، وبنية النوع الاجتماعي، والنوع الاجتماعي الفردي - تتحدى الافتراضات الأساسية المسبقة للعلوم الاجتماعية.

النوع الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم السياسية

بعد سكوت وهاردينج، قامت أيضاً الباحثات النسويات في مجال العلوم السياسية بنشر مفهوم النوع الاجتماعي كأداة تحليلية. وفي التعارض مع الفهم الضيق للنوع الاجتماعي، كبنية ثقافية للذكورة والأنوثة، فإن النوع الاجتماعي يعمل كأداة موجهة تلقي الضوء على مجالات للبحث، وتضع إطاراً حول الأسئلة المطلوب بحثها، كما تحدد المعضلات التي تحتاج إلى دراسة، وتوفر المفاهيم والتعاريف والفروض اللازمة لتوجيه البحث (Hawkesworth 1997). وفي إطار العلوم السياسية، درست الباحثات النسويات آثار النوع الاجتماعي على السلوك الانتخابي عند التصويت، والسياسات الانتخابية، وعمل مؤسسات بعينها مثل: الأحزاب السياسية، والهيئات التشريعية، والهيئات البيروقراطية، والمحاكم (Dodson and Carroll 1991; Duerst-Lahti and Kelly 1995; Flammang 1997; Freeman 2000; Rosenthal 2002; Swers 2002; Thomas 1994). كما اختبرت الباحثات النسويات أثر النوع الاجتماعي على صنع السياسة وتنفيذها (Mazur 2002).

وفي إطار مجال النساء والسياسة، على سبيل المثال، أوضحت الباحثات الساعيات إلى اكتشاف مدى وجود اختلاف بين الرجال والنساء في مجال التشريع أن النساء المشرعات يعطين أولوية أكبر من الرجال المشرعين لقضايا مثل حقوق المرأة، والتعليم، والرعاية الصحية، والأسرة والطفل، والبيئة، والرقابة على الأسلحة، كما يرغبن أيضاً في تكريس جهود كبيرة في العمل

باللجان والمجالس بغية كفالة إصدار تشريعات تقدمية في هذه المجالات (انظر/ي مثلاً: Dodson and Carroll 1991; Dodson et al. 1995; Kathlene 1989; Rosenthal 2002; Swers 2002; Thomas 1994). كما قامت أيضاً الباحثات في مجال المرأة والسياسة بدراسة الأساليب التشريعية والقيادية النسائية، وتوصلن إلى أن النساء يثبعن استراتيجيات تشريعية تعاونية، بينما يفضل الرجال التكتيكات التنافسية ذات المجموع الصفري أو الكلي. هذا بالإضافة إلى أن النساء أكثر توجهاً نحو الاتفاق، ويفضeln المقاربات الأقل ترابية والأكثر مشاركة والأكثر تعاوناً عن نظرائهن الرجال (Jewell and Whicker 1994; Rosenthal 2000, Tamerius 1995; Thomas 1994). ودرست العديد من الباحثات التوترات التي تنشأ بين الاستراتيجيات التشريعية والقيادية التي تفضلها النساء، والأعراف المؤسسية التي تدمج التفضيلات السلوكية الذكورية و"النزعة المهنية" و"الفهم السياسي" (Jeydel and Taylor 2003; Kathlene 1994; Kenney 1996; Rosenthal 2000). وقد أوضحت هذه البحوث أن كلا من الأولويات التشريعية والإجراءات القياسية بالمؤسسات التشريعية لا تتضمن النوع الاجتماعي أو حتى محايدة تجاهه.

وبتفنيد الأفكار القائلة إن الاختلافات بين الجنسين - مثل التي سبق ذكرها - تُعد "طبيعية" أو "مُعطاة"، سعت الباحثات النسويات أيضاً إلى الكشف عن كيفية إنتاج هذه الاختلافات، والحفاظ عليها، ومعارضتها، وإعادة إنتاجها. ووفقاً لبصيرة الناقدات المنظرات للعنصر والمنظرات النسويات، سعت النسويات في مجال العلوم السياسية إلى إلقاء الضوء على عمليات إضفاء الطابع العنصري وطابع النوع الاجتماعي - والتي تتبني من خلالها علاقات القوة وأشكال عدم المساواة، بما يُشكل هويات الأفراد وممارسات المؤسسات (Hawkesworth 2003a; Smooth 2001). وبإجراء دراسات تفصيلية للقوانين والأعراف والممارسات التنظيمية التي فرضت الفصل العنصري والفصل بين مجالات الرجال والنساء، توسعت الباحثات النسويات في تنقيحها عن العمليات السياسية التي تسفر عن إنتاج تراتيبات الاختلاف والحفاظ عليها. لقد أوضحن أن المصالح والقدرات "الطبيعية" التي تُعزى للنساء والرجال من مختلف الأعراق هي نتيجة للحدود التي تضعها الدولة في مجالات مثل: التعليم، والعمل، والهجرة، والمواطنة، والمناصب الرسمية (انظر/ي مثلاً: Connell 1987; Flammang 1997; Haney Lopez 1996; Siltanen 1994). لقد أنتجت السياسة العنصر والنوع الاجتماعي، ليس بمجرد عمل تقسيمات ترتكز على العنصر والنوع الاجتماعي، والحفاظ عليها بين السكان، وإنما أيضاً بتعريف صفات العنصر والنوع الاجتماعي، وما يترتب بالتالي على تلك التعاريف من تحديد لتمييز الحقوق (Yanow 2003). وعلى سبيل المثال، أوضحت هانيي لوبيز (Haney Lopez) في كتابها بعنوان *White by Law* أنه من خلال التحكم المباشر في السلوك الإنساني، ومن خلال تشكيل الفهم العام، فإن "القانون يترجم الأفكار المتعلقة بالعنصر إلى شروط مادية ومجتمعية ترسخ تلك الأفكار" (Haney Lopez 1996, 19). وبالتالي، أسفرت قوانين الهجرة ونماذج تزاوج الأجناس إلى إنتاج المظهر البدني لسكان الأمة عن طريق تقييد الخيارات الإنجابية. إن القوانين وقرارات المحاكم وفئات الإحصاء السكاني التي تحدد من "أبيض" ومن "غير أبيض" قد عزت معانٍ عنصرية الطابع إلى الملامح البدنية والنسب (Haney Lopez 1996, 14-15; Yanow 2003). كما أنتج القانون أيضاً سلوكيات ومواقف بعينها تقترن بنساء ينتمين إلى أكثر من عنصر ورجال ملونين، ذلك من خلال الاستبعاد من المواطنة وتولي المناصب العامة، وتشريعات لا تساوي في المعاملة، والتمييز في إمكانات الحصول على المزايا الاجتماعية (Abramovitz 1996; Fraser 1989; Haney Lopez 1996; Mink 1995).

وبتطوير "نظرية للمؤسسات القائمة على النوع الاجتماعي"، بدأت الباحثات النسويات في تحديد الطرق العديدة التي تقود إلى خلق سلطة النوع الاجتماعي وعوائق الحفاظ عليها، ليس عبر القانون فحسب وإنما أيضاً من خلال العمليات المؤسسية والممارسات والصور والأيدولوجيات وآليات التوزيع (Acker 1989, 1992; Kenney 1996; Steinberg 1992). لقد أوضح كيف تلعب الممارسات التنظيمية دوراً مركزياً في إعادة خلق وترسيخ تراتبيات النوع الاجتماعي ورموزه والهويات القائمة عليه (Duerst-Lahti and Kelly 1995). إن نظرية المؤسسات القائمة على النوع الاجتماعي كانت تمثل أهمية في إثارة الانتباه إلى هيكلية الممارسات، والإجراءات القياسية، والقواعد، واللوائح التي تعرقل النساء داخل المنظمات المعاصرة. كما ساعدت أيضاً على تشكيل مفهوم "سلطة النوع الاجتماعي" (gender Power).

لقد ساعدت الباحثات النسويات اللاتي يعملن عبر نطاق من المجالات الفرعية - بما فيها النظرية السياسية، والاقتصاد السياسي، والعلاقات الدولية، والسياسة المقارنة، والسياسة الأمريكية - على صياغة مفهوم سلطة النوع الاجتماعي كقوة من العلاقات اللامتماثلة بين الرجال والنساء، والتي تتخلل النظم الدولية، ونظم الدولة، والعمليات المالية والاقتصادية، وسياسات التنمية، والبنى المؤسسية، والنظم الرمزية، والعلاقات الشخصية البينية (Brooks, forthcoming; Enloe 1990, 1993, 2000; Kabeer 2003; Kelly et al. 2001; Peterson 1992, 2003; Peterson and Runyon 1999; Tickner 2001). وتقود سلطة النوع الاجتماعي إلى توليد ومؤازرة استمرارية ممارسات عدم المساواة التي تمنح للرجال المزايا وتحرم النساء منها. كما أن وجود سلطة النوع الاجتماعي مطبورة داخل القواعد التنظيمية والروتين والسياسات يؤدي إلى تطبيع السيطرة الذكورية، وتجعل وجود النساء غير مرئي - وكذا احتياجاتهن ومصالحهن. وباستقلالها عن الإرادة الفردية أو النية الفردية، تسفر سلطة النوع الاجتماعي عن استمرارية المنع والاستبعاد والتحقيق والعوائق التي تضيق حياة النساء.

إن النوع الاجتماعي كأداة تحليلية يلقي الضوء على سلطة النوع والمؤسسات القائمة عليه، ويحدد أجندة البحث التي لم توجد، بالمعنى الحرفي، منذ ثلاثين سنة. على أن البحوث التي ظهرت بالتزامن مع هذه الأجندة البحثية تطرح العديد من التساؤلات حول الآراء التي المتلقاه في العلوم السياسية. ولتبيان دور البحوث التي تستخدم النوع الاجتماعي كأداة تحليلية في تنفيذ بعض الفروض التأسيسية للعلوم السياسية، وتحديد أسئلة جديدة للبحث، يلقي القسم الأخير من هذا المقال نظرة موجزة حول تناول النسويات لأربعة مفاهيم متنافسة للسلطة (power).

انتقادات المفاهيم القائمة على النوع الاجتماعي حول السلطة

وفقاً لأطروحة جيفري إسحق (Jeffrey Isaac)، "يقع مفهوم السلطة في مركز البحوث السياسية. وبالفعل، ربما يمثل المفهوم المركزي للتحليل الوصفي والتحليل المعياري" (Isaac 2003, 54). ومع ذلك، ومثل جميع المفاهيم المركزية، لا يوجد سوى قليل من الاتفاق حول كيفية تعريف السلطة، ويقبل حتى الاتفاق حول كيفية اتصاف التعريف بطابع عمليتي من أجل البحوث الإمبريقية. إن تصنيف جيفري إسحق للسلطة (1987, 2003) يُعد تصنيفاً مفيداً، حيث يميز بين المفاهيم التطوعية، والهرمنوطيقية، والبنوية، وما بعد البنوية. وباستعارة الإطار المفهومي لجيفري إسحق من أجل وضع خريطة حول مجموعة متنوعة من المقاربات لدراسة مفهوم السلطة في العلوم السياسية، فإنني أوضح كيف أدى تناول النسويات للنوع الاجتماعي كأداة تحليلية إلى إثارة تساؤلات مهمة حول مدى كفاية بعض تصورات السلطة، بينما يستولي بإبداع

على مفاهيم أخرى لإلقاء الضوء على أبعاد للحياة السياسية لا تزال خافية في الخطابات العلمية المهيمنة (paradigms).

إن المفهوم "التطوعي" للسلطة يمكن اعتباره أحد منتجات الحداثة، نظراً لامتداد جذوره إلى نظرية العقد الاجتماعي والفردية المنهاجية التي تُشكل مقاربات الخيار السلوكي والخيارات العقلانية لدراسة السياسة. لقد كان هوبس (Hobbes) أول من أدرك مفهوم التطوعية كمفهوم يربط السلطة بالنوايا والاستراتيجيات التطوعية للأفراد الذين يسعون إلى تعزيز مصالحهم. وفي هذا الإطار، فإن السلطة ليست سوى "الوسيلة الحالية للخير في المستقبل" (Leviathan, Part I, Chap. 10, p. 150). وبوجوده في عالم تصارع الإرادات وندرة الموارد، فإن الفرد لدى هوبس عادة ما يستخدم السلطة للتخلص من العقبات التي تحول دون تلبية الرغبة. ونظراً لأن العقبات التي يتكرر التخلص منها تتضمن إرادة أفراد آخرين، جاء بناء المفهوم التطوعي للسلطة في العلوم السياسية باعتباره القدرة على دفع الآخرين للقيام بما يتعذر عليهم، على خلاف ذلك، القيام به (Dahl 1957; Lasswell 1950). وبالتالي، فإن وسيلة الفرد لتحقيق الغايات المرغوبة تنزلق بسهولة نحو القسر: السلطة كقوة لتحقيق أهداف المرء، أو ربما أقل وحشية باعتبارها قدرة على تأمين الامتثال عبر مناورة الثواب والعقاب.

وعلى الرغم من أساسه الفردي، فإن مفهوم السلطة التطوعية لدى هوبس تعرض أيضاً لتعديلات من جانب "الواقعيين" و"الواقعيين الجدد" في إطار العلاقات الدولية بغية تقييم عمليات النظام الدولي الأساسية. ومع اعتبار وصف هوبس "حرب الجميع ضد الجميع" نموذجاً للعلاقات الدولية، يطرح الواقعيون "الفوضي" كشرط حتمي للعلاقة بين الدول ذات السيادة. وبجدهم أن رد الفعل العقلاني للدول تجاه الفوضي يتمثل في زيادة السلطة، فإن الواقعيين يدمجون بين "المصلحة الوطنية" والسعي نحو السلطة، وتعريف السياسة الدولية بوصفها نضالاً لا يتوقف من أجل السلطة في عالم خال من سيادة مطلقة قادرة على فرض الاتفاقيات.

قامت الباحثات النسويات بتطوير نقد تفصيلي للمفهوم التطوعي للسلطة، وأوضحن أنه يركز على مفهوم معيوب ويتسم بمركزية ذكورية واضحة للطبيعة البشرية، ويضع الأفعال الفردية والشؤون الدولية على قدم المساواة مع نموذج بعينه حول "الذكورة التجريدية"، كما يضيف شرعية على الأفعال اللاأخلاقية من جانب الأفراد والدول، ويظل غافلاً عن العادات الاجتماعية التي تُشكل بنية العلاقات البشرية والعلاقات بين الدول (Di Stefano 1991; Pateman 1988; Steans 1998; Tickner 1991, 1992).

وأشارت الباحثات النسويات أيضاً إلى أن المفهوم التطوعي للسلطة يُقيد تعسفياً الأجندة البحثية للباحثين في مجال العلوم السياسية، بما يحول دون إدراك تساؤلات سياسية بعينها ودراستها إمبريقياً. وعلى سبيل المثال، علي الرغم من أن ٨٥% من مقاعد الهيئات التشريعية الوطنية وأكثر من ٩٩% من مكاتب الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية - وفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني - تقع حالياً في أيدي الرجال، فإن غياب النساء عن صنع القرار الوطني والدولي "غير مطروح للتساؤل" وفقاً للنموذج التطوعي للسلطة. فمن المفترض أن الإجابة معروفة بالفعل: الاختيار الفردي، بتوسط مباراة نزاع الإرادات، هو تفسير توزيع سلطة صنع القرار.

رؤى ناقدة

أثبتت الباحثات النسويات، على مدار الثلاثين سنة الماضية، أن تفسير "الخيار الفردي" لسوء تمثيل النساء في المناصب الانتخابية أو بالتعيين غير كافية على الإطلاق، ولا تخدم سوى إخفاء قوة عمليات سلطة النوع الاجتماعي وبنيته (Mazur 1997; Flammang 1997; Chappell 2002; Peterson and Runyan 1999; Rule and Zimmerman 1994; McDonagh 2002). وتلقي هذه الدراسات التفصيلية الضوء على فشل آخر للتصور التطوعي للسلطة: إذ لا يمكنه تفسير كيف أو لماذا يقدر الفاعلون على ممارسة تلك السلطة التي يمارسونها بالفعل. كما أنه يتغافل عن القوى التي تشكل "تفضيلات" الفرد أو "تحدد" الإرادة. ويتغافل عن السياقات المؤسسية التي من شأنها تمكين الفعل الفردي وتقييده. ويتغافل أيضًا عن القوى البنوية التي تضمن عدم تحرر الأفراد من الأغلال على قدم المساواة. كما يخفي أنماط القيود الراهنة على الخيار الفردي المرتبط بكل من العنصر، والنوع الاجتماعي، والطبقة، والجنسية، والجنسانية.

وبديلاً عن النموذج التطوعي للسلطة، هناك المفهوم "الهرمنيوطيقي" الذي تطور خلال تراث الفينومينولوجيا الألمانية و"يدرك أن السلطة مبنية في المعاني المشتركة لمجتمعات بعينها" (Isaac 2003, 58). وبتساوقه مع البنى الرمزية والمعارية المختلفة التي تشكل العقلانيات العملية للفاعلين الاجتماعيين الموجودين، فإن النموذج الهرمنيوطيقي للسلطة يعي بقوة العادات الذاتية الجماعية البينية التي تجعل الفعل بشكل عام، واستخدام السلطة بوجه خاص، ممكناً وواضحاً.

وقد خصصت بعض الباحثات النسويات المفهوم الهرمنيوطيقي للسلطة للبحث في الآثار السياسية لرمزية النوع الاجتماعي - أي تفسير أشكال بعينها من السلوك الإنساني باعتبارها ذكورية أو أنثوية في الأساس. لقد اقترحن أن رمزية النوع الاجتماعي تقود إلى توليد منطق لسلوك مناسب بصوغ الفهم الذاتي للفرد وطموحاته، وبالتالي يقود إلى هيكل الفرص الاجتماعية والسياسية. وعلى سبيل المثال، عند تفسير العقلانية والكفاءة والقيادة بوصفها صفات ذكورية في الأساس، يجري تطبيع السلطة الذكورية وإضفاء الشرعية عليها. وعندما يُرمز للأمة كامرأة ويجري حث الرجال على المخاطرة بحياتهم للدفاع "عنها" وحمايتها، تصبح أعراف المواطنة والبسالة ذكورية. وعندما تضيء السرديات القومية امتيازاً على أدوار الرجال بوصفهم "الآباء المؤسسين"، تُمحي عندئذ مساهمات النساء في بناء الأمة. وعند اختراع هذا الماضي المُلقق داخل الأساطير التأسيسية، فإن أفكار "الأسرة الوطنية" تُعيد إدراج حكم الآباء وطاعة الأمهات كأمر طبيعي، حتى عند خلق تراتبية جديدة للنوع الاجتماعي وإضفاء الشرعية عليها. وعند تعزيز "الأمن القومي" بزيادة العسكرة، فإن تعاضم عدم الأمان البدني للمرأة في المناطق المتاخمة للقواعد العسكرية وفي مناطق النزاع يصبح أقل بروزاً، ويخلق إسفيناً بين مصالح الدولة ورفاه المرأة البدني (Enloe 1990, 1993, 2000; McClintock 1995; Peterson and Runyan 1999). وبطرح تقييمات مفحمة حول العمليات الدقيقة التي يجري من خلالها تطبيع الهيمنة الذكورية، أوضحت الباحثات النسويات أن سلطة النوع الاجتماعي مطمورة في منظومات القيم الذاتية الجماعية البينية ونظم المعتقدات التي تشكل هويات وطموحات الفاعلين السياسيين على أساس النوع الاجتماعي، وبالتالي تنقيد إمكانات الخيار الفردي والفعل الفردي.

وقد حاولت باحثات نسويات أخريات ربط لا تماثل النوع الاجتماعي بالسلطة في معتقدات وقيم بالملاحم البنوية للحياة الاجتماعية والسياسية. واستخلصت هؤلاء الباحثات من نموذج بنوي للسلطة، يؤكد وجود ممارسات عدم المساواة مطمورة في المؤسسات والهيكل على نحو يؤدي إلى تمكين الميزة الذكورية من العمل بصورة مستقلة عن إرادة فاعلين بعينهم.

وبتطوير مفاهيم بنية النوع الاجتماعي والمؤسسات القائمة على النوع الاجتماعي، سعت الباحثات النسويات إلى توضيح كيفية تحويل السيطرة الذكورية في المؤسسات السياسية للدولة القومية وفي الساحة الدولية إلى قواعد وروتين وممارسات وسياسات تخدم مصالح الرجال وتعززها، كما تعمل على تطبيع الاحتكار الذكوري للسلطة، وخلق أبنية الفرصة السياسية التي تميل نحو تفضيل الرجال.

وقد أوضحت الدراسات التي أجريت حول الأحزاب السياسية في جنوب آسيا وأستراليا وكندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن السيطرة الذكورية على النخب الحزبية كانت واسعة الحيلة بدرجة ملحوظة في تحويل بؤرة السلطة من الآليات الرسمية إلى غير الرسمية عندما تمكنت النساء من الوصول إلى المواقع الرسمية لصنع القرار (Alvarez 1990; Basu 1995; Chappell 2002; Freeman 2000; Jaquette 1989; Jaquette and Wolchik 2001; Kelly et al., 1998). وكانت الأحزاب التي تختلف التزاماتها الأيديولوجية وأهدافها السياسية تتشابه إلى حد كبير في إتاحة الفرصة أمام الذكور لهيكله عمليات اختيار المرشحين، من أجل منع ترشيح النساء للمقاعد المفتوحة والأمنة أو التي يسهل الفوز بها في المنافسات في المجالس التشريعية. كما أوضحت أيضاً ممارسات الرعاية داخل الأحزاب السياسية انتشار التحيز تجاه النوع الاجتماعي.

وقد كشفت الدراسات النسوية للبرلمانات الوطنية والهيئات التشريعية الوطنية عن قوة أعراف النوع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، توضح الإجراءات القياسية للبرلمانات في بريطانيا وكندا وأستراليا سلوكاً زاعماً وعدوانياً ومقاوماً - مثل الصراخ والصياح والسخرية، بما يؤدي إلى موقف "عدم الفوز" بالنسبة للنساء الأعضاء. أما النساء اللاتي يتبنين هذا النمط القتالي، نجدهن معرضات للسخرية وخاضعات لنقد نظرائهن الذكور، بينما تُعتبر النساء اللاتي يخترن نمطاً أكثر رزانة وتشاوراً وتعاوناً "ضعيفات" أو "غير مناسبات" للوظيفة. وبالفعل، قامت شابل (Chappell, 2002) بتوثيق أنماط التحرش بالنوع الاجتماعي في النظم البرلمانية، حيث تواجه النساء اللاتي ينهضن للتحدث مضايقات من خلال التعليقات والمعارضة، وبالسهال، والاستهجان، وإرسال القبلات، والسخرية بأصوات مصطنعة عالية. وفي الولايات المتحدة، نجد أن النساء العاملات في مجال التشريع، ويرفضن تبني استراتيجيات التفاوض القسرية، يصفهن الزملاء الذكور بأنهن فاشلات في فهم قواعد اللعبة (Rosenthal 2000). كما تواجه النساء اللاتي يرأسن اللجان التشريعية أشكالاً مختلفة من المعارضة في جلسات الاستماع، مثل تحدي سلطاتهن ورفض احترام أحكامهن، لا يواجهها الرجال في المواقع نفسها من السلطة (Kathlene 1994). وعادة ما ينظر الرجال المشرعين إلى النساء المشرعات من زاوية صور نمطية ترتكز على العنصر والنوع الاجتماعي، ولا تتسق وتصورات الرجال عن "اللاعبين في ميدان السلطة" (Rosenthal 2000; Smooth 2001; Thomas 1994).

وبتوثيق عملية سلطة النوع الاجتماعي داخل المؤسسات الرسمية للدولة، قدمت الباحثات النسويات أدلة قوية على وجود ديناميات سياسية تتفاعل بتلك المؤسسات ولم تدركها مقاربات المناهج السائدة. وأوضح أيضاً أن الترتيبات القائمة على العنصر والنوع الاجتماعي، والتي جرى تأسيسها والحفاظ عليها وإعادة إنتاجها، تؤثر تأثيراً محسوساً ملموساً على صنع السياسة وعلى السياسات الوطنية والخارجية. وبالتالي، لا يقود تقييم للحياة السياسية يلغي الديناميات القائمة على العنصر والنوع الاجتماعي إلى تعزيز البحث الموضوعي أو المحايد من حيث القيمة.

بل على العكس، عندما يتجاهل باحثو العلوم السياسية عمليات سلطة النوع الاجتماعي التي قامت بالباحثات النسويات بتوثيقها، فإن ما أزالوه يقر ويؤيد التقييمات المشوهة للعالم السياسي. إن علاقة باحثي العلوم السياسية بالعالم السياسي، الذي يسعون إلى وصفه وشرحه، كان موضوعاً لجدال متكرر (Gunnell 1998; Moon 1975). وقد طرح ما بعد البنيويين (poststructuralist) الذين يتفقون ورؤية ميشيل فوكو أن جميع الخطابات العلمية تُعد خطابات مثمرة، وتعود إلى توليد مجموعات من السلطة المعرفية التي تخلق عالماً من وجهة نظرها. أما الباحثات النسويات اللاتي يعملن من داخل نفس الإطار، فقد طرحن أن العلوم السياسية نفسها هي خطاب تكويني (Hawkesworth 2003b). ويسهم الجهاز المفهومي للعلم في إنتاج الفاعل السياسي، ويفهمه بوصفه خاضعاً وفي الوقت نفسه يقاوم الخضوع. إن التقييمات العلمية/الضبطية للسياسة والقانون والتراث والحرب تسفر عن موضوعات سياسية ترتكز على النوع الاجتماعي، وتتسق وتقاوم في آن واحد تقسيم السلطة والفرصة على أساس النوع الاجتماعي. لكن الفشل في إدراك علاقة العلم بعمليات الخضوع والمقاومة المترامنة التي ترتكز على النوع الاجتماعي يمكن أن يترك العلماء السياسيين في حالة عجز عن تفسير بعض التحولات الأعمق للحياة السياسية. وعلى سبيل المثال، نجد أن علماء السياسة المنتمين إلى الاتجاه السائد غير مسلحين بما يتيح لهم تفسير استمرار تعبئة النساء البرازيليات اللاتي يشكلن ٨٠% من مجموع النشطاء الذين نجحوا في طرد الحكم العسكري بالبرازيل (Alvarez 1990)، أو تفسير النضال الجماعي للنساء الكوريات ضد عنف الدولة واستغلالها الاقتصادي بما أسهم في تحطيم الحكم العسكري في كوريا الجنوبية في الثمانينيات. ويمكن القول، في الحد الأدنى، إن تكرار تحيز العلوم السياسية تجاه النوع الاجتماعي يعوق قدرة العلم على تفسير العالم السياسي. وعلينا التحذير بأن تأييد تعاريف السياسة والسلطة، والعلاقات الدولية، والتي تضيء امتيازاً على البحث الفكري للممارسات الذكورية في المواقع ذات الهيمنة الذكورية - مثل حماية الحفاظ على العلوم السياسية - يُعيد إنتاج السلطة الذكورية والظلم القائم على النوع الاجتماعي ويضفي عليهما شرعية.

وعلى الرغم من أن فشل العلوم السياسية في إشراك البحث النسوي يمكن رفضه لمجرد اعتباره مثلاً آخر على النزعة المحافظة في هذا الفرع العلمي، فإنني أود تأكيد زعم أقوى. برفض قراءة وإشراك البحوث النسوية، التي تتحدى الفروض المسبقة الأساسية للفرع العلمي، ينتهك علماء السياسة قواعد الموضوعية والمنهجية التي تدعم اعتبار بحوثهم "علمية". ويرفض رزانة التنفيذ النسوي للآراء التي يجري استقبالها، وعزل فروضهم عن الأدلة المضادة التي تطرحها الباحثات النسويات، ينتهك علماء السياسة منطق العلم الذي طوره كارل بوبر (Karl Popper) وإمري لاكاتوس (Imre Lakatos)، والذي كان يجري تدريسه روتينياً في مواد "المدى والأساليب والمنهج" بغية إثبات الدراسة العلمية للسياسة (Popper 1972a, 1972b). ومع فشلهم في السير وفق معايير البحث العلمي، والذي يناصرونه، يساعد علماء السياسة المنتمين إلى الاتجاه السائد على إعادة إنتاج عالم السيطرة الذكورية - حتى مع استعمالهم لمفاهيم الملاحظة المحايدة، والبحث غير المتحيز، والتحليل الموضوعي بغية حجب وإخفاء أدوارهم الإنتاجية. وإذا رغب علماء السياسة تجنب التكرار غير المقصود للسيطرة الذكورية، عليهم إذن البدء جدياً في إشراك البحوث النسوية وتعلم نشر النوع الاجتماعي كأداة تحليلية في بحوثهم.

المراجع:

- Abramovitz, Mimi. 1996. *Regulating the Lives of Women: Social Welfare from Colonial Times to the Present*. Boston: South End Press.
- Acker, Joan. 1989. "Hierarchies, Job Bodies: A Theory of Gendered Organizations." *Gender and Society* 4 (June): 139-58.
- , 1992. "Gendered Institutions: From Sex Roles to Gendered Institutions." *Contemporary Sociology* 21 (September): 565-69.
- Alvarez, Sonia. 1990. *Engendering Democracy in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Amundsen, Kirsten. 1971. *The Silenced Majority*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Anderson, Margaret. 1983. *Thinking About Women*. New York: Macmillan.
- Barrett, Michele. 1980. *Women's Oppression Today*. London: Verso.
- Bartky, Sandra Lee. 1988. "The Feminine Body" In *Feminism and Foucault: Reflections on Resistance*, ed. Irene Diamond and Lee Quinby. Boston: Northeastern University Press.
- Basu, Amrita, ed. 1995. *The Challenge of Local Feminisms: Women's Movements in Global Perspective*. Boulder, CO: Westview.
- Bem, Sandra. 1974. "The Measurement of Psychological Androgyny." *Journal of Consulting and Clinical Psychology* 42 (2): 155-62.
- , 1983. "Gender Schematic Theory and Its Implications for Child Development." *Signs* 8 (4): 598-616.
- , 1993. *Lenses of Gender*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Boneparth, Ellen, and Emily Stoper, eds. 1988. *Women, Power and Policy: Towards the Year 2000*. New York: Pergamon.
- Brooks, Ethel. forthcoming. *The Empire's New Clothes*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Butler, Judith. 1990. *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York and London: Routledge.
- Chappell, Louise. 2002. *Gendering Government*. Vancouver: University of British Columbia Press.
- Chodorow, Nancy, 1978. *The Reproduction of Mothering*. Berkeley: University of California Press.
- Collins, Patricia Hill. 1990. *Black Feminist Thought*. New York: Harper Collins.
- Connell, R. W. 1987. *Gender and Power*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Corbett, Greville J. 1991. *Gender*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cornell, Drucilla, and Adam Thurschwell. 1986. "Feminism, Negativity, Intersubjectivity." *Praxis International* 5 (4): 484-504.
- Dahl, Robert. 1957. "The Concept of Power." *Behavioral Science* 2 (3): 201-15.
- Daly, Mary. 1978. *GYN/Ecology*. Boston: Beacon.
- Davis, Angela. 1981. *Women, Race, and Class*. New York: Random House.
- de Lauretis, Teresa. 1984. *Alice Doesn't: Feminism, Semiotics, Cinema*. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1987. *Technologies of Gender*. Bloomington: Indiana University Press.
- Devor, Holly. 1989. *Gender Blending: Confronting the Limits of Duality*. Bloomington: Indiana University Press.

- Di Stefano, Christine. 1991. *Configurations of Masculinity*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Doane, Mary Ann. 1987. *The Desire to Desire*. Bloomington: Indiana University Press.
- Dodson, Debra, and Susan Carroll. 1991. *Reshaping the Agenda: Women in State Legislatures*. New Brunswick, NJ: Center for American Women and Politics.
- Dodson, Debra, et al. 1995. *Voices, Views, and Votes: The Impact of Women in the 103rd Congress*. New Brunswick, NJ.: Center for American Women and Politics.
- Duerst-Lahti, Georgia, and Rita Mae Kelly, eds. 1995. *Gender Power, Leadership and Governance*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Eisenstein, Zillah. 1979. *Capitalist Patriarchy and the Case for Socialist Feminism*. New York: Monthly Review Press.
- Enloe, Cynthia. 1990. *Bananas, Beaches, and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. Berkeley: University of California Press.
- , 1993. *The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War*. Berkeley: University of California Press.
- , 2000. *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. Berkeley: University of California Press.
- Epperson, Sharon. 1988. "Studies Link Subtle Sex Bias in Schools with Women's Behavior in the Workplace," *Wall Street Journal*, 16 September, p. 19.
- Epstein, Cynthia Fuchs. 1971. *Woman's Place*. Berkeley: University of California Press.
- Firestone, Shulamith. 1970. *The Dialectic of Sex*. New York: William Morrow
- Flammang, Janet. 1997. *Women's Political Voice*. Philadelphia: Temple University Press
- Fraser, Nancy. 1989. "Women, Welfare, and the Politics of Need Interpretation." In her *Unruly Practices*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Freeman, Jo. 2000. *One Room at a Time*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
- Friedan, Betty. 1963. *The Feminine Mystique*. New York: W. W. Norton.
- Gilligan, Carol. 1982. *In a Different Voice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Gordon, Linda. 1988. *Heroes of Their Own Lives: The Politics and History of Family Violence*. New York: Viking.
- Grant, Judith. 1993. *Fundamental Feminism*. New York: Routledge.
- Gunnell, John. 1998. *The Orders of Discourse: Philosophy, Social Science and Politics*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
- Haney Lopez, Ian. 1996. *White by Law*. New York: New York University Press.
- Harding, Sandra. 1986. *The Science Question in Feminism*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Hawkesworth, Mary. 1990. "The Reification of Difference." In *Beyond Oppression*. New York: Continuum.
- , 1997. "Confounding Gender," *Signs* 22 (3): 649-85.
- , 2003a. "Congressional Enactments of Race-Gender: Toward a Theory of Raced-Gendered Institutions." *American Political Science Review* 97 (4): 529-50.
- , 2003b. "Political Science in a New Millennium: Issues of Knowledge and Power." In *Encyclopedia of Government and Politics*, 2d ed., ed. Mary Hawkesworth and Maurice Kogan. London: Routledge.
- Hobbes, Thomas. [1651] 1971. *Leviathan*. Hamondsworth: Penguin Books.
- Irigaray, Luce. 1985a. *Speculum of the Other Woman*. Trans. Gillian Gill. Ithaca, NY: Cornell University Press.

- , 1985b. *This Sex Which Is Not One*. Trans. Catherine Porter. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Isaac, Jeffrey. 1987. *Power and Marxist Theory: A Realist View*. New York: Cornell University Press.
- , 2003. "Conceptions of Power. In *Encyclopedia of Government and Politics*, 2d ed., ed. Mary Hawkesworth and Maurice Kogan. London: Routledge.
- Janeway, Elizabeth. 1971. *Man's World, Women's Place*. New York: Delta Books.
- Jaquette, Jane, ed. 1989. *The Women's Movement in Latin America: Feminism and the Transition to Democracy*. Boston: Unwin Hyman.
- Jaquette, Jane, and Sharon Wolchick, eds. 1998. *Women and Democracy: Latin America and Central and Eastern Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Jewell, Malcolm E., and Marcia Lynn Whicker. 1994. *Legislative Leadership in the American States*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Jeydel, Alana, and Andrew Taylor. 2003. "Are Women Legislators Less Effective? Evidence from the U.S. House in the 103rd-105th Congress." *Political Research Quarterly* 56 (March): 19-27.
- Kabeer, Naila. 2003. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso.
- Kathlene, Lyn. 1989. "Uncovering the Political Impacts of Gender: An Exploratory Study." *Western Political Quarterly* 42 (November): 397-421.
- , 1994. "Power and Influence in State Legislative Policymaking: The Interaction of Gender and Position in Committee Hearing Debates." *American Political Science Review* 88 (September): 560-76.
- Kelly, Rita, Jane Bayes, Mary Hawkesworth, and Brigitte Young, eds. 2001. *Gender, Globalization and Democratization*. Boulder, CO: Rowman and Littlefield.
- Kenney, Sally. 1996. "New Research on Gendered Political Institutions." *Political Research Quarterly* 49 (June): 445-66.
- Kessler, Suzanne, and Wendy McKenna. 1978. *Gender: An Ethnomethodological Approach*. New York: John Wiley.
- Lakatos, Imre. 1970. "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes." In *Criticism and the Growth of Knowledge*, ed. Imre Lakatos and Alan Musgrave. Cambridge: Cambridge University Press.
- Laqueur, Thomas. 1990. *Making Sex: Body and Gender from the Greeks to Freud*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Lasswell, H. 1950. *Politics: Who Gets What, When, How*. New York: P. Smith.
- Lerner, Gerda. 1986. *The Creation of Patriarchy*. New York: Oxford University Press.
- Levi-Strauss, Claude. 1969. *The Elementary Structures of Kinship*. Boston: Beacon Press.
- , 1971. "The Family." In *Man, Culture and Society*, ed. H. Shapiro. London: Oxford University Press, 340-58.
- Lopata, Helena, and Barrie Thorne. 1978. "On the Term, 'Sex Roles.'" *Signs* 3 (3): 718-21.
- MacKinnon, Catharine. 1987. *Feminism Unmodified*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Mazur, Amy. 2002. *Theorizing Feminist Policy*. Oxford: Oxford University Press.
- McClintock, Anne. 1995. *Imperial Leather*. New York: Routledge.
- McDonagh, Eileen. 2002. "Political Citizenship and Democratization: The Gender Paradox." *American Political Science Review* 96 (30): 535-52.

- Mink, Gwendolyn. 1995. *The Wages of Motherhood: Inequality in the Welfare State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Moon, D. 1975. "The Logic of Political Inquiry: A Synthesis of Opposed Perspectives." In *Handbook of Political Science*, ed. F. Greenstein and N. Polsby, vol. 1. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Pateman, Carole. 1988. *The Sexual Contract*. Cambridge, UK: Polity.
- Peterson, V. Spike. 1992. *Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Peterson, V. Spike. 2003. *A Critical Rewriting of Global Political Economy: Integrating Reproductive, Productive, and Virtual Economies*. New York: Routledge.
- Peterson, V. Spike, and Anne Sisson Runyan. 1999. *Global Gender Issues, 2nd Edition*. Boulder, CO: Westview.
- Popper, Karl. 1972a. *Conjectures and Refutations: The Growth of Scientific Knowledge*, 4th ed. London: Routledge and Kegan Paul.
- , 1972b. *Objective Knowledge: An Evolutionary Approach*. Oxford: Clarendon Press.
- Riley, Denise. 1988. *Am I That Name?: Feminism and the Category of 'Women' in History*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Rosenthal, Cindy Simon. 2000. "Gender Styles in State Legislative Committees: Raising Their Voices and Resolving Conflict." *Women and Politics* 21 (2): 21-45.
- , 2002. *Women Transforming Congress*. Norman: University of Oklahoma Press.
- Rowbotham, Sheila. 1973. *Women's Consciousness, Man's World*. London: Penquin.
- Rubin, Gayle. 1975. "The Traffic in Women: Notes on the Political Economy of Sex." In *Towards an Anthropology of Women*, ed. Rayner Reiter. New York: Monthly Review Press.
- Ruddick, Sara. 1980. "Maternal Thinking." *Feminist Studies* 6 (2): 342-67.
- Rule, Wilma, and Joseph Zimmerman, eds. 1994. *Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities*. Westport, CT.: Greenwood.
- Sawicki, Jana. 1991. "Foucault and Feminism: Towards a Politics of Difference." In *Feminist Interpretations and Political Theory*, ed. Mary Shanley and Carole Pateman. University Park: Pennsylvania State University Press.
- Scott, Joan. 1986. "Gender: A Useful Category for Historical Analysis." *American Historical Review* 91 (5): 1053-75.
- Shanley, Mary, and Carole Pateman, eds. 1991. *Feminist Interpretations and Political Theory*. University Park: Pennsylvania State University Press.
- Siltanen, Janet. 1994. *Locating Gender: Occupational Segregation, Wages and Domestic Responsibilities*. London: UCL.
- Silverman, Kaja. 1988. *The Acoustic Mirror*. Bloomington: Indiana University Press.
- Singer, Linda. 1993. *Erotic Welfare: Sexual Theory and Politics in the Age of Epidemic*. New York: Routledge.
- Smith, Steven G. 1992. *Gender Thinking*. Philadelphia: Temple University Press.
- Smooth, Wendy. 2001. "African American Women State Legislators: The Impact of Gender and Race on Legislative Influence." Ph.D. diss. University of Maryland.
- Spelman, Elizabeth. 1988. *Inessential Woman*. Boston: Beacon.
- Spender, Dale. 1980. *Man Made Language*. London: Routledge and Kegan Paul.
- Stears, Jill. 1998. *Gender and International Relations: An Introduction*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

- Steinberg, Ronnie. 1992. "Gender on the Agenda: Male Advantage in Organizations." *Contemporary Sociology* 21 (September): 576-81.
- Suleiman, Susan Rubin, ed. 1985. *The Female Body and Western Culture*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Swers, Michele. 2002. *The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Tamerius, Karin. 1995. "Sex, Gender, and Leadership in the Representation of Women." In *Gender Power, Leadership and Governance*, ed. Georgia Duerst-Lahti and Rita Mae Kelly. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Thomas, Sue. 1994. *How Women Legislate*. New York: Oxford University Press.
- Tickner, J. Ann. 1991. "Hans Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation." In *Gender and International Relations*, ed. Rebecca Grant and Kathleen Newland. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1992. *Gender and International Relations*, New York: Columbia University Press.
- , 2001. *Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post-Cold War Era*. New York: Columbia University Press.
- Vetterlinge-Braggin, Mary, ed. 1982. "Femininity," "Masculinity," and "Androgyny." Totowa, NJ: Littlefield Adams.
- Walby, Sylvia. 1986. *Patriarchy at Work*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Yanow, Dvora. 2003. *Constructing "Race" and "Ethnicity" in America: Category-Making in Public Policy and Administration*. Armonk, NY: M. E. Sharpe.
- Young, Iris. 1994. "Gender as Seriality: Thinking About Women as a Social Collective." *Signs* 19 (3): 713-38.

كيان المرأة السوداء وسياسة الرفاه الاجتماعي:
تأثير صورتها على صنع السياسة*
جوليا جوردان-زاكري

تقديم المحررة:

اختارت جوليا جوردان-زاكري (Julia Jordan-Zachery) هذا المقال لكتابنا. وقد نُشر هذا المقال في عام ٢٠٠١، طارحاً للنقاش استخدام صناعات السياسة الأمريكية لكل من العنصر والنوع الاجتماعي بهدف شن هجوم على النساء الأفرو-أمريكيات واتهامهن بإساءة استخدام برامج الرفاه الاجتماعي بالولايات المتحدة. لقد تجاهل أغلب هؤلاء الساسة أن التقاطع بين العنصر والنوع الاجتماعي قد أسهم في إنتاج الفقر في هذا القطاع من المجتمع، واختاروا في المقابل إلقاء اللوم على الأفرو-أمريكيتين بشكل عام والنساء الأفرو-أمريكيات بوجه خاص في ما يتعلق بهذه المشكلة. وبالإضافة إلى استعراض تاريخ سياسات الرفاه في الولايات المتحدة، تفحصت المؤلفة بصورة نقدية التمثيلات السلبية للنساء الأفرو-أمريكيات، والتي ترجع إلى عصر العبودية، وتستهدف تعزيز رؤية التدني العنصري وبين الجنسين. وقد أسفرت تلك التمثيلات عن مناقشة مشوهة لمشكلات مهمة موجودة بالفعل في ذلك القطاع، مثل الحمل بدون زواج أو في سن المراهقة.

* Julia S. Jordan-Zachery, "Black Womanhood and Social Welfare Policy: the Influence of Her Image on Policy Making", in *Sage Race Relations Abstracts* (London: Sage Publications Ltd., 2001), pp.5-24.

كيان المرأة السوداء وسياسة الرفاه الاجتماعي: تأثير صورتها على صنع السياسة جوليا جوردان- زاكري

عند انتقاد نظام الرفاه، غالبًا ما يستهدف الساسة النساء الأفرو-أمريكيات سواء صراحة أو ضمناً. لقد بُني الفقر، على مر السنين، كظاهرة سوداء. وكانت النظرة إلى النساء السود تعتبرهن ناقلات للفقر - وخاصة الفقر الناتج عن عجز الشخصية (Katz, 1989; Lemann, 1986; Reed, 1991). وعلى سبيل المثال، تُهيم ثقافة الأمومة المنفردة (single motherhood) - الأمومة السوداء - على الخطاب السياسي والاجتماعي حول عيوب دولة الرفاه الاجتماعي. وتمتد جذور صورة الأمومة السوداء (المنفردة) إلى خيال ورمزية كيان المرأة السوداء الذي نما من مؤسسة العبودية. وقد اكتسبت التخييلات المتعلقة بالأمومة السوداء المنفردة شرعياً في الخمسينيات والستينيات (Moynihan, 1965) ثم ازدادت شعبيتها وأصبحت بعد ذلك اتجاهًا سائدًا خلال الثمانينيات (Murray, 1984). وعلى سبيل المثال، اقترح الجمهوريون في مجلس النواب "قانون المسؤولية الشخصية" (Personal Responsibility Act) عام 1995، في محاولة منهم لإثبات صحة مقترحات سياساتهم، واستخدموا صراحة الإحصاءات المتعلقة بسلوك السود. وقد أشار القانون إلى زيادة معدلات السلوكيات غير الشرعية بين الأمريكيين/الأمريكيات السود. وعلاوة على ذلك، أكد المرسوم أن "تربية الشاب الأسود في ظل عدم وجود أب تؤدي إلى مضاعفة احتمالات انخراطه في أنشطة إجرامية، كما تتضاعف ثلاث مرات إذا عاش في جوار تتركز فيه الأسر ذات الوالد الواحد (single parent family)" (Congressional Digest, 1995). إن هذه العبارة تجعلنا نطرح تساؤلاً حول مدى اقتضار هذه الظاهرة على العنصر الأسود فحسب.

هناك العديد من المكونات للنظرية المتعلقة بثقافة الأمومة (السوداء) المنفردة. وتتمثل المكونات الرئيسية في: الجنسانية المفرطة، والتبعية في مجال الرفاه، والأسرة التي تعولها المرأة. إن هذه النظرية تضع فقر هذه الفئة من الأفراد على قدم المساواة مع جوانب النقص الثقافي للفرد. كما أن النقاش الدائر حول الفقر واستخدام الرفاهية تهيم عليه صور العرابة الجنسية للنساء، والآباء الذين لا يتحملون المسؤولية، والنساء اللاتي يقمن بتربية الأطفال على حساب دافعي الضرائب. إن السياسة التي تنتج من استخدام تلك التصورات المنحيلة تعزز الفلسفة القائلة بضرورة السيطرة على أولئك النساء، لأنهن يعرضن النسيج الاجتماعي للمجتمع إلى تهديد خطير (انظر/ي: Fineman, 1991). وتنتشر هذه الفلسفة عبر أنحاء القانون الفيدرالي الجديد للرفاه.

إن الفقر داخل مجتمع السود مبني رمزيًا حول سلسلة من الصور والأساطير والقوالب النمطية الثقافية، ويجري التعبير عنه من خلال كلمات مُشفرة عنصريًا. على أن هدف القوالب النمطية "لا يتمثل في عكسها أو تمثيلها للواقع، وإنما أداء وظيفة حجب أو إخفاء العلاقات الاجتماعية الموضوعية" (Carby, 1987: 22). فالرموز والصور الثقافية تضم قيمًا تخفي توزيع الفوائد المجتمعية والسلع والخدمات إلى مجموعات الأفراد. وبإمكانها إنجاز هذا العمل البطولي لأن المخيلة ترسخ شرعية مزاعم المجموعات بمنحها عدسة يمكن من خلالها فهم الواقع. وهناك بنية رمزية للنساء الأفرو-أمريكيات اللاتي يجدن أنفسهن "معتمدات" على نظام الرفاه الاجتماعي (وخاصة ما كان في يوم ما "معونة الأسر التي تعول أطفالاً" وأصبحت الآن "المساعدة الانتقالية

للأسر المحتاجة"، تعتبرهن منظمات إلى منظومة قيم غير أمريكية. وعلاوة على ذلك، هناك تعريف رمزي للنساء الأفرو-أمريكيات المجبرات على الاعتماد على نظام الرفاه، يعتبرهن مسؤولات عن استنشاء الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بالمجتمع الأمريكي. وهذه هي الحال بوجه خاص إذا اعتقد المرء أن هؤلاء النساء يتولين تربية اللصوص والمجرمين، وينقلن في تصور البعض قيمهن السلبية إليهم - أي ينقلن ثقافة العنف والفقير. وتتأثر النساء السود من جميع الخلفيات الاجتماعية الاقتصادية بهذه المخيلة. ومع ذلك، تتحمل النساء الأفرو-أمريكيات الفقيرات أغلب التكلفة المقترنة بالأساطير والقوالب النمطية السلبية المستخدمة في بناء كيان المرأة السوداء.

إن استخدام هذه المخيلة، السلبية غالبًا، حول النساء السود يطرح منطوقًا فكريًا لتبرير السياسات التي تؤيد إخضاع هؤلاء السكان. ونستكشف في هذا المقال تأثير الرموز والأساطير والصور المتعلقة بكيان المرأة السوداء على مقترحات سياسة الرفاه في التسعينيات، وخاصة قانون عام 1996. ولا تستهدف هذه الدراسة تحليل منشأ و/أو معنى الرموز والأساطير المستخدمة في النقاش الخاص بإصلاح نظام الرفاه. بل تركز بالأحرى على كيفية استخدامهم والتلاعب بهم لإنجاز أهداف بعينها. وقد قمت، تحقيقًا لهذه الغاية، بتحليل دور الرموز بوصفها وسيلة لنقل معنى/معان بعينها من خلال دمج قضية مخاوف الجمهور، طموحاتهم، ... إلخ في القتال حول الموارد العامة النادرة. كما يختبر التحليل كيفية النظر إلى سياسة الرفاه الاجتماعي باعتبارها تناميًا للتلاعب الرمزي الذي تعمل من خلاله الصور والأساطير والقصص - بهدف التأثير على بعض أنواع المشكلات الاجتماعية، والأشخاص أيضًا - لخلق الهويات والواقع. وعندئذ، تُعتبر هذه الهويات والواقع مبررات أخلاقية لأنماط بعينها من ردود الأفعال العامة ومقترحات السياسة.

ويمكن الشعور بتأثير استخدام الصور المشوهة لكيان المرأة السوداء في مجالين رئيسيين: أولاً، يساعد هذا الاستخدام على تقصير الخطاب العام حول الانصاف والعدالة. ثانيًا، توظيف هذه المخيلة يساعد على وضع أجندة لسياسة الدولة والحكومة القومية. ومن أجل التوصل إلى فهم كامل ووافر حول كيفية إنجاز البنية الرمزية لكيان المرأة السوداء لهذه المهام، علينا أن نضع في الاعتبار عددًا من التساؤلات. أولاً، ماذا يُقال حول المشكلة؟ ثانيًا، كيف يجري البناء الرمزي للمشكلة والسكان المستهدفين؟ وأخيرًا، ما الخطاب المستخدم لإقناع الجمهور العام؟ وسوف أبدأ بتقييم البناء الرمزي التاريخي للنساء السود في سياق الولايات المتحدة. وبعد ذلك، أحدد كيف يشق هذا البناء طريقه داخل بحوث العلوم الاجتماعية، وبالتالي داخل السياسات العامة في التسعينيات. ويلقي هذا القسم الضوء على النقطة المركزية لهذا المقال: أن طريق بناء المجموعات رمزيًا يحدد توزيع الموارد. ويهدف هذا المقال إلى توضيح كيف يمكن أن يسفر البناء الرمزي لكيان المرأة السوداء، بل يسفر بالفعل، عن سياسات عامة عقابية، تعوق بدورها خيارات المجتمع الأسود الحياتية ككل.

إنهاء منظومة الرفاه كما نعرفها: تاريخ موجز

هناك عدد كبير من الكتب الوافية التي تقدم بالتفصيل تاريخ دولة الرفاه بالولايات المتحدة، وخاصة "معونة الأسر التي تعول أطفالاً" (انظر/ي: Katz, 1989; Patterson, 1986; Skocpol, 1992, 1995; Trattner, 1989). وبالتالي، لن أحاول تقديم تاريخ لبرنامج "معونة الأسر

التي تعول أطفالاً" في قالب جديد بالتفصيل. بل يكمن هدفي في توفير خلفية وافية حول هذا التاريخ، بحيث تصبح دراستي شاملة وتوضح دلالة التغيرات التي حدثت منذ بداية البرنامج. إن ما يُطلق عليه "المساعدة الانتقالية للأسر المحتاجة" يُعد امتداداً لما كان يُسمى "مَعونة الأطفال المعالين" (ثم تغير الاسم عام ١٩٦٢ إلى "مَعونة الأسر التي تعول أطفالاً"). لقد نشأ برنامج "مَعونة الأطفال المعالين" من خلال البند الرابع لمرسوم التأمين الاجتماعي لعام ١٩٣٥. وكان هدف هذا البرنامج يتمثل في تخفيف العبء المالي الواقع على كاهل كثير من الأسر الفقيرة. وكان هدفه الأساسي يكمن في السماح للأرامل برعاية أطفالهن.^٢ ومن حيث الجوهر، قدمت الحكومة الفيدرالية تمويلاً فيدرالياً لتشجيع الأمهات على البقاء بالمنزل وتربية أطفالهن. لقد صدر قانون "التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" في ٢٢ أغسطس ١٩٩٦، وأنهى منظومة الرفاه لأعوام الثلاثينيات. وركز قدر كبير من جهود إصلاح الرفاه على قضية: من المؤهل للحصول على المزايا. لقد مضت أيام برنامج الاستحقاق، وأصبح القانون الجديد يفرض حدًا يبلغ سنتين للحصول على الرفاه الممولة فيدرالياً خلال أي فترة استحقاق، وحدًا يستمر مدى الحياة للحصول على المزايا. في ظل القانون الجديد، ينزاح من على كاهل الولايات الشرط الخاص بتقديم المَعونة إلى أية أسرة كانت تستحق سابقًا الحصول على المَعونة. وعلاوة على ذلك، ينص برنامج "المساعدة الانتقالية للأسر المحتاجة" على عدم إمكانية الولايات استخدام الأموال الفيدرالية لتوفير العون إلى أسر بعينها. فالمَعونة لا تُقدم إلى الأسر التي حصلت على مساعدة سابقة لمدة ٦٠ شهرًا (مع السماح للولاية بإعفاء ٢٠% من الحالات من هذا الشرط). ولا تُقدم المساعدة الفيدرالية أيضًا إلى الأسر التي ليس لديها أطفال، والنساء الحوامل المنفردات، والمجرمين، والمهاجرين. ولا يحصل على مساعدة فيدرالية أيضًا الآباء الذين لم يبلغوا سن الرشد - ولا يعيشون في منزل الأسرة أو في مكان توافق عليه الولاية - و/أو غير الملتحقين بالتعليم المدرسي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تحصل الولايات على مكافآت، بناء على وجود "نسبة من الأطفال غير الشرعيين" كمعيار لتقليل معدلات المواليد خارج نطاق الزواج، شريطة عدم زيادة حالات الإجهاض.^٣ وقد شهد مجال التمويل تغييراً رئيسياً آخر. فبدلاً من أن تقدم الحكومة الفيدرالية تمويلاً مفتوحاً إلى الولايات، أصبحت تتولى الآن تمويل برامج الرفاه من خلال "منح بلوك" (Block Grants).^٤

ومن حيث الأساس، كانت الحكومة الفيدرالية تنكر دوماً على السود حقهم في المشاركة في نظام الرفاه (انظر/ي: Gordon, 1994; Quadagno, 1994). ويمكن القول، عملياً، إن حركة "الحقوق المدنية" الحديثة - والتي كانت "حركة حقوق الرفاه" جزءاً منها - قد فتحت نظام الرفاه أمام الأفرو-أمريكيين. ومع فتح كشوف الرفاه أمام الأفرو-أمريكيين، بدأ ينمو بتزايد عداة الأمريكيين من أصول أوروبية (أورو أمريكية) (بشكل عام) تجاه البرنامج (Quadagno, 1994). وبالتالي بدأ الخطاب يتغير، مع اقتران البرنامج تدريجياً بالسود. كما أصبحت مقترحات السياسة تميل إلى العقاب، حيث أصبحت المناقشات مشوبة بصورة الأم السوداء التي تتسم بعدم الشعور بالمسؤولية، والكسل، والخصوبة المفرطة. لقد تزايدت مبادرات السياسة التي تدعو إلى تعديل السلوك - وخاصة خفض معدلات الإنجاب بين هذه المجموعة السكانية، وما يتعلق بمتطلبات العمل (Mink, 1994). وقد تصاعدت الحركة المضادة لفتح كشوف الرفاه أمام الأفرو-أمريكيين حتى وصلت، عملياً، إلى إنهاء منظومة الرفاه "كما نعرفها".

البنية الرمزية لكيان المرأة السوداء

قامت عديد من الباحثات بتأريخ زمني للبناء الرمزي للنساء السود في أمريكا (انظر/ي): (Collins, 1998; Jewell, 1993; King, 1973; Millett, 1970; Mullings, 1992; Palmer, 1983). وي طرح تنامي هذه البحوث أن التجليات الراهنة للمرأة السوداء تضرب بجذورها في صور مرحلة العبيد. إن الاعتقاد في "الدونية" السوداء، والذي ترجع نشأته إلى مؤسسة العبودية، كان يسهم باستمرار في بنية السود بشكل عام والسياسة المتعلقة بهذا القطاع من السكان. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة ثنائية من الأساطير التي تميز بناء المرأة السوداء عن المجموعات الأخرى. تتبع إحدى مجموعتي الأساطير التي تسهم في بناء كيان المرأة السوداء من حقيقة كونها امرأة، أي مختلف الأساطير المستخدمة لتعريف كيان المرأة بشكل عام، وتتبع المجموعة الثانية من كونها تنتمي إلى الزواج. و"من هذه المجموعة الثنائية من الأساطير، ظهرت صورة المرأة السوداء باعتبارها تختلف تمامًا عن الرجل الأسود أو المرأة البيضاء في أمريكا" (Morton, 1991: 2).

هناك عدد من الصور التي تعمل بصورة مستقلة، وتسهم في الوقت نفسه، في بنية المرأة السوداء. إنها تركيب يضم "ممي" (Mammy)، و"الخالة جيمية" (Aunt Jemima)، و"سافير" (Sapphire)، و"الأم رئيسة العائلة" (Matriarch)، و"المرأة الخارقة" (Superwoman)، و"العاهرة الحقيرة الشريرة" (mean and evil bitch)، و"الخاصية" (Castrator) (انظر/ي: Walker, 1983: 237). وعلى مر السنين، حدثت بعض التعديلات في الصور الثقافية التي ترمز إلى كيان المرأة الأفرو-أمريكية، كما وظفته الثقافة المهيمنة. ومع ذلك، ظلت الفرضية الأساسية وراء تلك الأساطير والرموز دون تغيير. ومن هنا، يمكن القول إن هذه الفرضية الأساسية تبنى النساء الأفرو-أمريكيات باعتبارهن "الأخر" وباعتبارهن "الشاذ عن القاعدة".

إن الصور والأساطير والقصص النمطية المقترنة بالنساء الأفرو-أمريكيات، وخاصة الفقيرات، تلتحم معًا لتسفر عن الاعتقاد بأن منظومة "الرفاه" كانت تستخدمها أساسًا النساء الأفرو-أمريكيات. كما يجري أيضًا ترجمة بنية الأفرو-أمريكيات عامة، والأساطير الرمزية المرتبطة بهم، إلى كثير من الأساطير المقترنة ببرامج الرفاه ومستلميهما. وعند تقديم "مشكلات" الرفاه المرتبطة بتلك القضية إلى الجمهور، عادة ما يجري طرح المزاعم التالية فيما يتعلق بمستلمي الرفاه: (١) أن عائلاتهم كبيرة الحجم جدًا؛ (٢) أنهم لا يرغبون في العمل؛ (٣) أنهم يفتقرون إلى الأخلاق؛ و(٤) أنهم ينبذون القيم الأسرية التقليدية. هذه هي أربعة من المزاعم العامة المطروحة. وتضم هذه المزاعم روابط بصور نمطية بعينها للنساء الأفرو-أمريكيات. وتستخدم عندئذ هذه الصور النمطية لتمثيل تركيب يضم الرفاه ومشكلاتها المدركة. وهناك أربعة صور ذائعة الصيت للنساء الأفرو-أمريكيات: "ممي"، "سافير"، "جيزبيل"، "الأم الرئيسة"، وتُستدعى هذه الصور عادة لتبيان جوانب الفشل المشار إليها أعلاه لبرنامج الرفاه ومستلميه.

وينبغي النظر إلى هذه الصور على محور مستمر. وعلى الرغم من تقديمها بأسلوب حذر وخطي، تجدر الإشارة إلى أنها صور ورموز مرنة بما يجعلها متقاطعة في الواقع بطرق مختلفة لخدمة احتياجات الجماعة المهيمنة. وعلى حين أن الصور المستخدمة لتصوير النساء الأفرو-أمريكيات يمكن أن تتغير في فترات تاريخية مختلفة، فقد كان هناك بعض الاتساق من زاوية استدلالاتها/قصصها العامة التي جرت العادة على حكايتها.

"ممي" (Mammy)

"ممي" - هي صورة سائدة في أدب القرن التاسع عشر، ومبنية بوصفها امرأة مستعبدة، ووفية، ومطبعة، وتعمل مربية لدى أسرة أورو-أمريكية. وعلاوة على ذلك، نجدها مبنية أيضاً بوصفها امرأة شديدة الاستقلال والعدوانية والقوة - كل ذلك في حدود. وقد جادل البعض أن المكون الأول لهذه الصورة - المرأة المستعبدة - كان ضرورياً لعقلنة مؤسسة العبودية، كما سمح للعبودية بالدفاع عن ممارساتها (White, 1985). أما المكون الثاني لهذه الصورة - المرأة العدوانية - فيدل على ما يُصنف عادة باعتباره صفات ذكورية، ويخدم في التمييز بين المرأة السوداء والنساء الأخريات. إن هذه العدوانية التي تتصف بها "ممي" تتجلى في علاقتها بالأفرو-أمريكيين الآخرين، وخاصة الذكور.

ويطرح ما سبق أعلاه أن "ممي" شخصية متعددة الأبعاد ومُعقدة. ويجري تصوير "ممي" باعتبارها حسنة التصرف (وهو ما يبدو الحال فقط في علاقاتها بالبيض في السلطة)، حيث تظهر دائماً بابتسامتها الشائنة التي توضح أسنانها البيضاء اللامعة. أما من زاوية صفاتها الجسدية، فيجري تصوير "ممي" باعتبارها بدينة، وسوداء البشرة، وتديبها على درجة مفرطة من الضخامة وكذا رديها. في عصر العبودية، كان الحجم هو مقياس الرفاه للمرأة العبد. وعلى خلاف نظيرتها الأورو-أمريكية، كانت المرأة الأضخم تعني المرأة الأفضل. فالأفخاذ المستديرة، على سبيل المثال، كانت علامة على القدرة الجيدة على حمل الأطفال وبالتالي قدرة تلك المرأة على العمل الشاق. كما أن ابتسامتها العريضة الحاضرة دائماً، فضلاً عن ضخامة جسدها، كان يعني سعادتها كعبد وأيضاً أنها تتال رعاية جيدة.

وهناك، مرة أخرى، ازدواجية حول بنية "ممي" فيما يتعلق بقضية الأمومة وغريزة الأمومة. إنها مربية جيدة للأطفال الأورو-أمريكيين. لكن هذا النموذج الأولي للأمومة يتحلل ما أن تتجاوز "ممي" رعاية الأطفال الأورو-أمريكيين؛ إذ تتوقف فضائل أمومتها عندما يتعلق الأمر برعاية أطفالها.

"الأم الرئيسية" (Matriarch)

ترتبط صورة "الأم الرئيسية" ارتباطاً وثيقاً بصورة "ممي". تطرح باربارا كريستيان (Barbara Christian, 1980: 78)، أن ميثولوجيا النظام الأمومي الأسود "الضار" ليس سوى "تنويعه" أخرى لصورة ممي". إن بناء وإعادة بناء "الأم الرئيسية" لا يمثل ابتعاداً جذرياً من زاوية بنية كيان المرأة السوداء. وبالتالي، يجب اعتبارها تغييراً في درجة التشديد (Christian, 1985).

تُعرى "أسطورة الأمومية السوداء" إلى كتابات دانييل باتريك موينيهان (Daniel Patrick Moynihan). إن ما يُطلق عليه عادة "تقرير موينيهان" (Moynihan Report, 1965) وصدر بعنوان "الأسرة الزنجية: قضية العمل الوطني" (The Negro Family: The Case of National Action) يحدد كثيراً مما نعرف أنه الأمومية السوداء، وتبعات هذا النمط من التشكيل الأسري. يجادل الكتاب أن الأسرة السوداء "ذات البنية الأمومية" تُعتبر شاذة عن القاعدة وتتسبب في كثير من مشكلات المجتمعات السوداء. يقول موينيهان (1965: 76) أن الأسرة الأفرو-أمريكية هي "المصدر الرئيسي للسلوك الضال وغير المناسب أو ضد-الاجتماعي الذي لم تؤسس هذه الجماعة، لكنه يسهم الآن في تأييد دورة الفقر والحرمان". وباستخدام صورة "المرأة" الذكورية المسيطرة، يجري تصوير "الأم الرئيسية" السوداء باعتبارها غير قادرة على رعاية وتربية أطفالهن (Mullings, 1997: 117). وبالتالي، تطرح بنية "الأم الرئيسية" أنها أم سيئة، مسؤولة عن

ضعف التحصيل التعليمي لأطفالها واتجاههم نحو الجريمة وانتهاك القانون، كما تسببت في الصورة السيئة للرجل الأسود من المجتمع (Moynihan, 1965).

"سافير" (Sapphire)

بنية "سافير" الرمزية تعتبرها وقحة، ومضجرة، وثرثارة، وكلية المعرفة – هذا إن ذكرنا القليل فحسب من "صفاتهما". إن بنيتها الرمزية تستند إلى بنية رمزية بعينها للذكر الأفرو-أمريكي. ويجري تصوير نظيرها الذكري باعتباره بلا كرامة، وفساد، ومراوغ، وماكر. وهناك جدال بأن "سافير" تزدهر على أساس هذه الصفات للرجل الأسود، حيث تتيح لها أن تُفقد رجولته. ويجري الاعتماد غالبًا على هذا المُكون لدى "سافير" لتفسير أسباب عدم إمكانية الذكور الأفرو-أمريكيين الاضطلاع بموقعهم "الصحيح" كقادة للأسرة المعيشية. كما يُستخدم هذا المُكون أيضًا كمتغير تفسيري للفقير الأسود.

"جيزبيل" (Jezebel)

تشتهر "جيزبيل" بعدوانيتها الجنسية، حيث تُعتبر امرأة مثيرة، تُملّي شهوتها الجنسية أفعالها. وعلاوة على ذلك، فإن بنية "جيزبيل" تجعلها عادة تغوي الرجال. وتؤكد هذه الصورة التتميط الثقافي للمرأة السوداء الذي يعتبرها مفرطة جنسيًا وغير قادرة على السيطرة الجنسية. ومن زاوية الهوية الجنسية، التعريف السائد للسود يصفهم بـ "الخنوع والخضوع، وأيضًا بالعنف وفقدان السيطرة الذاتية عند استثارة المشاعر" (Bean, 1906: 784). إن توظيف صورة الانحلال الجنسي والعذوانية، كانت ذات أهمية في عصر العبودية، وأكثر أهمية في الفترة التي تلت العبودية مباشرة. إن تأييد وتعزيز صورة الوحش الجنسي قد أتاحت للبيض وسيلة مختلفة للسيطرة على السود. ونظرًا لأن نشاط السود الجنسي كان يُعتبر خطرًا على البيض، فقد أصبح "مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا [مع] قضايا القوة والسيطرة" (Kovel, 1970: 68). وخلال أعوام ١٨٠٠، اعتقد البيض أن ما يطلق عليه الطبيعة البهيمية والشيطانية لدى الرجل الأسود كانت تهديدًا للنساء البيض؛ وبالتالي يجب السيطرة عليه. وتمثلت الآلية الأولية للسيطرة في الشنق دون محاكمة (lynching) (Douglass, 1950).

وكان البيض يميلون إلى الربط بين "اللون والأخلاق"، وبالتالي يعتبرون أن الجلد الأكثر سوادًا يدل على افتقاد – إمكاني أو فعلي – للقيود الجنسية لمن كانت بشرتهم أكثر سوادًا (Kirby, 1972: 5). لقد نمت صورة المرأة السوداء المجنونة بالجنس من صورة العبيد السود الأدنى مرتبة مقارنة بالبيض. ونتيجة لذلك، كان يُطلق على النساء السود، وبسبب لون بشرتهن، الغانيات، اللاتي يقدمن أجسادهن إلى الرجال البيض سعيًا لإيقاعهم في شركهن. "إن العنصر لا يسمى أبدًا فوق أخلاق وفضائل أمهات العنصر" (quoted in Olds, 1989: 186). لقد كان هذا المقياس يُطبق على النساء بغض النظر عن العنصر. على أن النظرة الأيديولوجية التي تعتبر السود أدنى أخلاقياً من البيض تلقي، ولا تزال، المزيد من العبء واللوم على كاهل النساء السود بوصفهن مسؤولات عن تعزيز لاأخلاقية العنصر الذي ينتمين إليه. وتتيح هذه الصورة إمكانية الاعتقاد بأن الأبناء الشهوانيين والبنات غير العفيفات هم نتاج أمهات سود، مما يسبب قلقًا عارمًا تجاه حياة النساء السود الجنسية. كما تُستخدم هذه الأطروحة لتفسير تأييد "الانحطاط الأخلاقي" لهذه الطبقة من الناس.

لقد شهد كيان المرأة السوداء عمليات بناء وإعادة بناء عبر التاريخ. ومع ذلك، استمرت الفرضية الأساسية لكثير من الصور الثقافية المشار إليها أعلاه في تصوير النساء السود خلال التسعينيات. وتتجلى كثير من صور النساء العبيدات في انتقادات العصر الراهن لنظام الرفاه. إن "ممي" و"الأم الرئيسية" وعجزهن عن رعاية أطفالهن، و"سافير" وميولها واستعدادها للإنجاب دون التفكير في العواقب، و"جيزابيل" التي تدفع رجلها بعيداً بسبب مشاعر الاستقلال غير الصحيحة - جميعهن يخلقن معاً أم الرفاه (The welfare mother).

إن مفهوم "ملكة الرفاه" في الثمانينيات ومفهوم "الشابة التي تعيش داخل المدينة والأم المراهقة" في التسعينيات تمثل إعادة بناء لصور كيان المرأة السوداء. وتتقاسم "ملكة الرفاه" في الثمانينيات صفات مشابهة لصور العبيد المتعلقة بالمرأة السوداء. إنها تتقاسم صفات جسدية مشابهة لصفات "ممي" - البدانة. إن تصوير "ملكة الرفاه" كامرأة بدنية يبعث نفس الرسالة التي يبعثها وصف "ممي". تطرح الرسالتان أن هؤلاء النساء يتمتعن برعاية جيدة. وعلى سبيل المثال، يجادل روبرت ركتور (Robert Rector) من مؤسسة التراث (Heritage Foundation)، عند نقده للفقراء ودولة الرفاه، أن "أكبر مشاكل النظام الغذائي للفقراء هي البدانة وليس الجوع" (quoted in Saltus, 1995: A5). وهذا "تقديم عصري" لصور "ممي". فبدلاً من أن يشير حجمها إلى قدرتها على العمل الشاق، أصبحت بنيتها الآن علامة على الكسل - وهو ليس سوى صفة واحدة من صفات ملكة الرفاه. ويُعد مفهوم التسعينيات أيضاً حول "الشباب، المدينة الداخلية، الأم المراهقة" من الأوصاف المسبقة لكيان المرأة السوداء. لقد تحولت "سافير" إلى امرأة سوداء شابة، وخاصة مراهقة. إن هذه المرأة/الطفلة المراهقة تدفعها شهوتها الجنسية، وهي لا ترغب في رعاية أطفالها أو تعجز عن ذلك. وي طرح تصوير هؤلاء النساء أنهم يقمن باغواء المجتمع الأبيض برعايتهن، بينما تنقل مسؤولياتهن تجاه أسرهن. وتقدم الصورتان - ملكة الرفاه والأم المراهقة، النساء السود الفقيرات باعتبارهن أمهات غير صالحات، ويقمن بتربية أبناء شهوانيين وبنات غير عفيفات، ويرتكبن الفقر في المجتمعات السوداء. وعلى مر السنوات، وُظفت هذه الصورة السلبية للنساء السود من أجل دعم ربط عدم المساواة في المجتمع الأسود مع "باتولوجيا الزنوج".

كيان المرأة السوداء وفقرف السود

في عام ١٩٦٧، كتب هربرت جانس (Herbert Gans)، ردًا على تقرير موينيهان، قائلاً:

يمكن أن يستخدم الجناح اليميني والمجموعات العنصرية النتائج المتعلقة بعدم استقرار الأسرة ولاشرعيتها لدعم زعمهم بأن الزنوج لا أخلاقيين بالوراثة، ولذا لا يستحقون المساواة. أما الساسة الذين يستجيبون لرد الفعل المضاد لحركة بيضاء أكثر احتراماً، فيمكنهم الجدل بضرورة أن يعمل الزنوج على تحسين أنفسهم قبل استحقاقهم معونة حكومية أخرى... والأسوأ من ذلك، أن التقرير يمكن استخدامه لتبرير تقليص الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري والحرب ضد الفقر. (Gans, 1967: 450)

ويبدو أن توقعات "جانس" تجلت بعد مرور ثلاثين عاماً، حيث كانت كثير من أدوات وأهداف سياسة "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" تمثل آراءه. لقد كانت السياسات التي تستهدف محاربة النزعات الجنسية لدى السود تهتم خاصة بمزاعم جانس. ففي

السياسات التي تتناول النزعات الجنسية لدى السود، كانت توجد مزاعم حول "اللاأخلاقية المتأصلة، وتحسين الذات والمسؤولية"، ومن أجل "إنهاء" الرفاه. ولفهم منطقتك الأطروحات والتبريرات ومزاعمها، يتناول هذا القسم السياق الموجود سلفاً الذي عزز بناء القضية بهذا الأسلوب. ويكمن هدف القيام بذلك في توضيح منطق إصلاحات الرفاه المصممة على تغيير الطابع الأخلاقي للنساء السود بدلاً من تغيير وضع الفقر الذي يعيش فيه. وتمتد جذور مقارنة هذه السياسة التنظيمية إلى بحوث العلوم الاجتماعية. وهناك نصان يحملان، بوجه خاص، بذور التطور: نص دانييل موينيهان (Daniel P. Moynihan)، ونص شارلز موري (Charles Murray).

إعداد المسرح لمناقشات التسعينيات

يميل "الآباء الزوج" إلى تجاهل أطفالهم والاستياء منهم (Glazer and Moynihan, 1963: 50). وهناك جدال أيضاً أن فشل الآباء الأفرو-أمريكيين في رعاية أبناءهم يسفر عن إصابة مجتمعاتهم المحلية بنفسي الأسر المحطمة، وغير الشرعية، والأمومية، والتابعة اقتصادياً، وانتهاك القانون، والجريمة. ويلقي موينيهان اللوم، فيما يتعلق بكثير من هذه الشرور، على عجز الأفرو-أمريكيين عن اتباع النماذج التقليدية للعلاقات الزوجية والأسرية.

وقد قام موينيهان بتوسيع تحليله ليشمل تدهور الأسرة السوداء، وذلك في دراسته عام ١٩٦٥ بعنوان "الأسرة الزنجية" (*The Negro Family*) والتي أشرنا إليها سابقاً. وبالمقارنة ببنية الأسرة البيضاء، يذهب موينيهان إلى أن الاختلافات في تنظيم الأسرة السوداء تتمثل في عدم تنظيمها واختلالها وظيفياً. وهو ما يُستخدم لتفسير تدهور الأسرة السوداء. وفقاً لأطروحته، يقع هذا التدهور في قلب "تشابك الباثولوجيا" التي تؤيد الفقر بين السود. كما أنه يفسر أيضاً عجز السود عن التوافق مع نظام القيم المهيمن في المجتمع (1965: 76).

وارتكازاً على هذا التقرير، يمكن الشعور بانطباع خاص مفاده أن كلاً من "عدم التنظيم" و"الاختلال الوظيفي" يشير إلى حكم الأمهات السود. ويجادل موينيهان في تحليله أن الأم "الرئيسية" السوداء مسؤولة عن سوء التنظيم الأسري، أي "انهيار" و"باتولوجيا" الأسر السوداء. وبالتالي، تتحمل النساء السود غالبية أعباء إيقاد قدر كبير من باتولوجيا مجتمع السود، إن لم يكن جميعه. وعند تحديد مشكلات الأمهات السود، يركز موينيهان على صور شعبية وتاريخية للمرأة السوداء؛ فنرى، على سبيل المثال، بعض صفات "ممي" - عجزها عن رعاية أطفالها. ونرى أيضاً لمحات من "سافير" - استقلالها الضاري. وفي هذه الحالة، نجد استقلال "سافير" مبنياً في غير موضعه ويضر بمجتمعها. وأخيراً، يمكننا أيضاً اقتفاء آثار صفات "جيزيل" في بناء موينيهان للمرأة السوداء. وهناك، بوجه خاص، استخدام لصورة المرأة السوداء النمطية المنحلة جنسياً، التي تنغمس في الجنس دون التفكير في العواقب. وباستخدام الصور النمطية التاريخية، بنى موينيهان المرأة السوداء باعتبارها ذكورية (لأنها اضطلعت بدور رئيس الأسرة المعيشية) وأن عدم الكفاءة صفة متأصلة في الأم السوداء. وبالتالي، أسس موينيهان أطروحة سياسته على صورة الأم السوداء "السيئة". وهي الصورة التي استمرت في تغذية صنع السياسة الاجتماعية لمدة ثلاثين سنة بعد ذلك.

وفي الثمانينيات، واصل شارلز موري تحليل الفقر في مجتمع السود. إن كتابه الصادر عام ١٩٨٤ بعنوان *Losing Ground* يمثل هجوم النزعة المحافظة الجديدة على دولة الرفاه. وإذا تحدثنا بشكل عام، يمكن القول إن هذا الكتاب يتناول مشكلات "الطبقة المهمشة" والفقراء "غير المستحقين" - وهي طبقة من الأفراد يجري تعريفها الآن من خلال النقص الثقافي وليس عدم

كفاية الموارد. وتتضمن هذه المشكلات - على سبيل المثال - الفقر المستمر، سوء تنظيم الأسرة التقليدية، وانتشار الجريمة بين أفراد هذه المجموعة. وفي هذا السياق، توجد جوانب شبه كبيرة بين هذه الدراسة وكتابات موينيهان المبكرة. ومع ذلك، وبدلاً من دراسة تأثير العاطلين عن العمل (إحدى العوامل التفسيرية التي استخدمها موينيهان)، يعتمد موري على وجود دولة الرفاه لتفسير هذه الظواهر. وفقاً لأطروحة موري، فإن انتشار هذه المشكلات يوازي برامج "المجتمع العظيم" الذي قاد إلى زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية. ويذهب موري إلى أن التوسع في السياسات الاجتماعية المتعلقة بمحاربة الفقر قد أدى إلى هذه الزيادة في عدد الأسر السوداء غير الشرعية، وتنامي الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة سوداء، والتوسع في معدلات الجريمة السوداء، وعدم الاستمرار في التعليم المدرسي، والبطالة. وتكمن المسألة المركزية بأطروحة موري في أن السياسات الاجتماعية، وأساساً في أعوام الستينيات، منحت السود حرية إغراق أنفسهم في الفقر وتتيح لهم العيش على حساب "الكرماء" في المجتمع - أي دافعي الضرائب. وعلاوة على ذلك، تطرح حجة موري أن عيوب الشخصية بين السود تسهم أيضاً في المأزق الذي يجد كثيرون منهم أنهم يعيشونه. إن بنيته الرمزية للأفرو-أمريكيين توجد في نقده للنظرة البنيوية للفقر. ووفقاً لما يطرحه موري، فإن:

ما برز في منتصف الستينيات كان غالباً اتفاقاً فكرياً كاملاً يطرح أن التفسير الفردي للفقر كان رجعيًا برمته وعتيق الطراز. فالفقر لم يكن نتيجة للكسل أو الرذيلة. ولم يكن الناتج العادل لمن لم يبذلوا جهوداً جديّة كافية. بل نتج عن شروط لا علاقة لها بالفضائل أو الجهود الفردية. لم يكن الفقر خطأ الفرد، بل خطأ النظام. (Murray, 1984: 29)

ويدافع موري عن أن الفقر، وقيل كل شيء فقر السود، نتيجة لانعدام أخلاقيات العمل، وقيم المجتمع المهيمن في ظل نظام رأسمالي. ويجري إلقاء اللوم على الأمهات السود المنفردات لفقرهن وفقر السود بشكل عام، بسبب بعض عيوب الشخصية. إن سياق هذا التأكيد ينبع من اعتقاد موري أن المرأة الأفرو-أمريكية تحطم الزواج أو تتجنبه تماماً، وتعتمد الإنجاب بهدف وحيد يتمثل في الحصول على مزايا الرفاه. وعند نقده للأسرة السوداء، يعتمد موري في الأساس على البناء الرمزي الموجود سلفاً لكيان المرأة السوداء. وكان تحليله يشتمل ضمناً على صور الأم السوداء غير الشرعية وغير المسؤولة التي تقرر تحميل المجتمع عبء أولادها. ونظراً لقراراتها الإنجابية والزوجية "غير المسؤولة"، يُوجه الاتهام إلى النساء الأفرو-أمريكيات بالترويج ليس فقط لتقافة الفقر، وإنما أيضاً لتقافة العنف.

الخطاب والسياسة في التسعينيات: الانشغال بعدم الزواج، وحمل المراهقات

نجد أطروحات موينيهان وموري في أساس برامج "المساعدة الانتقالية للأسر المحتاجة". ويمكن تلخيص الإيديولوجية الأساسية لتغيرات الرفاه عام ١٩٩٦ على النحو التالي: يقود الرفاه إلى تآكل الأخلاقيات، بما يدمر نسيج المجتمع، وبالتالي يجب أن يتوقف البرنامج. وهو نفس اقتراح السياسة الذي قدمه موري عام ١٩٨٤. وعلاوة على ذلك، تضمن "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" سياسات تستهدف السيطرة على النشاط الإنجابي والزواجي

للنساء السود. وترتكز هذه السياسات علي فرضيات كتابات موينيهان وموري. ومثل تحليلات هذين الرجلين، تُعد هذه الأيديولوجية امتدادًا لبناء بعينه لكيان المرأة السوداء. إن صورة المرأة السوداء غير الشرعية وغير المناسبة، وبشكل عام المنحرفة، تُشكل أساس "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل". ونقدم أدناه تحليلًا لأدوات بعينها لسياسة "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل"، لتوضيح كيف تتغذى السياسات على الفروض الأساسية حول أولئك النساء.

علاج "الباثولوجيا" الزنجية: تعليم النساء السود القيم

غالبًا ما يظهر نزاع، تال لعملية صنع السياسة، حول التمثيلات الرمزية لتحديد سياسة العملاء التي ستسود، وفي النهاية تحديد المقترحات التي ستقبل (Stone, 1997). ويضم تعريف المشكلة بعض المقولات حول أصولها (Rochefort and Cobb, 1993)، ومن يقترنون بها من أناس/مجموعات. وفي هذه الحالة، يهيمن على الخطاب ذلك التعريف الذي يضع الفقر واستخدام برامج الرفاه على قدم المساواة مع مدى توفر الرفاه. ووفقًا لهذا المنظور السائد، يُعزى أصل الفقر إلى الفرد. وهناك جدال بأن الفقر ينتج عن افتقاد أخلاقيات العمل، وافتقاد القيم الأسرية، وافتقاد قيم الطبقة الوسطى في الأساس. إن توفر الرفاه، كما تطرح الفروض، يتيح لهذه الطبقة من الأفراد التعبير عن صفاتها المنحطة المُدرَكة. ومثل موينيهان ومواري، فإن الفرضيات والحدوس والمقترحات المستخدمة لصياغة "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" تستند إلى صورة بعينها لكيان المرأة السوداء - أي تركيب يضم "ممي" و"سافير" و"جيزيل" و"الأم الرئيسة". وتندمج هذه الصور لإنتاج أم سوداء غير شرعية، ومهووسة جنسيًا، وكسولة، وذكورية، وغير صالحة.

وفي هذا السعي الحديث لعلاج "الباثولوجيا" الزنجية المفترضة، تستمر النزعات الجنسية موضوعًا رئيسيًا في الخطاب حول الفقر. لقد كان الخطاب العام مليئًا بصور "معدلات الإنجاب المرتفعة لدى المراهقات السود، ومعدلات المواليد السود غير الشرعيين، ومعدلات إصابة الإناث السود بمرض الإيدز" (Jackson, 1988:33). ومما لا يثير الدهشة، أن السيطرة على النشاط الجنسي للنساء السود الفقيرات احتلت موقعًا مركزيًا في كثير من المناقشات المتعلقة بإصلاح نظام الرفاه. وسيطرت على النقاش قضايا الإنجاب خارج الزواج، وحمل المراهقات في الحضر. وبناء على ذلك، وفي محاولة لإنهاء نقل الفقر من جيل إلى جيل، أصبح خفض معدلات الإنجاب لدى النساء اللاتي يحصلن على مساعدة عامة هدفًا رئيسيًا أمام مصلي نظام الرفاه. وتحققًا لهذا الهدف، قُبلت عديد من أدوات السياسة المقترحة.

بالنظر أولاً إلى قضية المواليد غير الشرعيين، تطرح إحدى جهات النظر أن "البحث العلمي يؤكد أن مزايا الرفاه للأمهات المنفردات تسهم بشكل مباشر في ارتفاع عدد المواليد غير الشرعيين" (Heritage Foundation, 1994: 6). تجدر الإشارة إلى أن شارلز موري طرح نفس الحجة منذ عشرة أعوام، حيث جادل في عام ١٩٨٤ أن اللاشرعية تمثل أهم مشكلة اجتماعية منفردة في عصرنا. فوفقًا لأطروحة موري، تتفوق اللاشرعية على المشكلات الأخرى - مثل الجريمة، والمخدرات، والفقر، والأمية، أو انعدام المأوى - لأنها تحفز جميع تلك المشكلات. وانطلاقًا من هذا التصور، جادل موري لإنهاء دولة الرفاه. وقد برزت خطوطًا منطقية وسببية مماثلة في النقاش حول إصلاح ١٩٩٦. وعلى سبيل المثال، أعلن السيناتور فيركلوث (Faircloth) أن "الحكومة قدمت الدعم طوال الثلاثين سنة الماضية، وبالتالي دعمت سلوك التدمير الذاتي -

مثل التشريعية والتفكك الأسري" (Congressional Digest, 1995: s13508). وبناء على ذلك، وجه دعوة أيضاً إلى إنهاء الرفاه كوسيلة لإنهاء الإنجاب خارج الزواج.

هل يُعزز توفر المساعدة العامة من الحمل بين الفقراء؟ لقد عارض البعض من الباحثين هذا الزعم. ففي عام ١٩٩٤ (University of Michigan)، قام ٧٦ من الباحثين البارزين بتوقيع بيان يؤكد أن البحث "العلمي" لا يدعم الزعم القائل إن الرفاه تُشكل السبب الرئيسي لارتفاع معدلات الإنجاب بين الإناث المنفردات. ولأن النساء المنفردات يمثلن نسبة مئوية كبيرة من مجموع النساء، فإن مواليد هذه المجموعة تمثل الآن نسبة مئوية أكبر بين إجمالي المواليد (Blank, 1995: 28). وتشير نتائج عدة دراسات إلى أنه بمجرد ما تتحقق السيطرة على المتغيرات الأخرى، تصبح مدفوعات برنامج "معونة الأسر التي تعول أطفالاً" غير متعلقة بخصوصية النساء، أو يصبح تأثيرها ضئيلاً (Moffitt, 1994). وتطرح هذه الحجة وجود عوامل أخرى، مثل النمو في ظل الفقر وقدر ضئيل من التعليم وقلة البدائل، من شأنها تقديم تفسير أفضل لحمل المراهقات ووجود الأسر المعيشية ذات الوالد الواحد (Amott, 1990; Bane, 1986).

وفيما يتعلق بحمل المراهقات، طرحت هذه القضية العامة أيضاً منظورين متنافسين. تقول نائبة نيوجيرسي، مارج روكيما (Marge Roukema)، أنه "لا توجد أمة متحضرة أخرى في العالم تدفع أموالاً للفتيات الشابات كي ينجبن أطفالاً. لكن هذا ما يفعله نظام الرفاه لدينا" (Congressional Digest, 1995: 184). وبناء على ذلك، جرى إعداد السياسة بما يتيح تعليم "هؤلاء الفتيات الصغيرات ... أن يحافظن على أنفسهن حتى يكبرن ويجدن أزواجاً" (Decter, 1984: 23). ووفقاً لهذا الخط من التفكير، برز اقتراح في البداية بعدم تطبيق سياسة الرفاه على الآباء تحت سن ١٨ سنة.

ومع ذلك، تجادل كل من أرلين جيرونيموس وساندرز كورنمان (Arline Geronimus and Sanders Korenman, 1992, 1993) أن توفر المساعدة الحكومية لا يفسر فقر هذه المجموعة. وفي دراستهما المقارنة حول مكتسبات الآباء المراهقين وغير المراهقين، وجدت جيرونيموس وكورنمان (1992) أن مكتسبات الأمهات والآباء المراهقين كانت أقل قليلاً من مكتسبات الآباء غير المراهقين. وفي منتصف العشرينيات من العمر، كما يطرح تحليلهما، يصعب التمييز بين الأم المرافقة دون زواج وغيرها. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفتيات اللاتي قمن بتأجيل الحمل لم يستطعن إنهاء تعليمهن المدرسي أو الزواج أو الإفلات من الفقر، مقارنة إلى "شقيقاتهن" اللاتي أصبحن أمهات في سن المراهقة. وهناك بحوث أخرى تدعم هذه النتائج (انظر/ي: Bane and Ellwood, 1983; Duncan and Hoffman, 1990). وتطرح هذه الأدلة أن مشكلات الأمومة دون زواج، لدى النساء الشابات، أقل ارتباطاً بحملهن من مجموعة كاملة من العوامل التي تحد من فرصهن وتزيد جاذبية الأمومة.

إن تركيباً يضم "ممي" و"سافير" و"جيزيل" و"الأم الرئيسية" كان يغذي الصور المستخدمة في بناء قضية الأمومة دون زواج وحمل المراهقات. وقد استُخدم هذا البناء في تشكيل مقترحات السياسة التي دعت إلى عدم تقديم مساعدة للأمهات المراهقات غير المتزوجات وعدم تقديم مزايا لأفراد آخرين. إن فرض حد للغطاء الأسري، والزواج، والحدود الزمنية على مستلمي "المساعدة الانتقالية للأسر المحتاجة" كشرط للمساعدة كان نتيجة أيضاً لبناء بعينه يعتبر النساء السود مفردات جنسياً وغير مسؤولات وكسولات. ويبدو أن هدف السياسات، وفقاً لكلمات جن لوري

(Glenn Loury)، يتمثل في "أن يصبح الحمل دون زواج خبرة تعيسة، بحيث تختار النساء الشابات عدم خوضها".

إن الغطاء الأسري، الذي لا يمنح أية أموال إضافية للأطفال المولودين بينما تحصل الأم على الرفاه، كان يستهدف السيطرة على حمل الأمهات المراهقات. ويجادل أنصار هذه السياسة أنهم يبعثون برسالة قوية مفادها أن الحمل في طفل إضافي مع حصول الأم على الرفاه ليس سلوكًا مقبولاً. وقد دفع المؤيدون تجاه إدراج الغطاء الأسري، على الرغم من أن دونا شالالا (Donna Shalala)، وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية، أبلغت صناع السياسة - من بين أمور أخرى - بما يلي: "لا نملك الدليل على أن الحد من الغطاء الأسري سوف يردع سلوك الفرد الذي يختار إنجاب طفل ثانٍ" (Federal News Service, 1994). إن الفرضية التي تشكل أساس مفهوم تحديد الغطاء الأسري تتمثل في تحقيق الأمهات للربح من إنجاب أطفال آخرين. وبطرح بناء هؤلاء النسوة أنهن مكررات على نحو يتيح لهن معرفة إمكانية تحقيق "الربح" عند إنجاب طفل إضافي. ففي عام ١٩٩٤، بلغ متوسط زيادة الأجور ٧٢ دولاراً في الشهر لأسرة من ثلاثة أفراد مقارنة بأسرة من فردين (Green Book, 1994: 368-9, tables 10-12). ومن الواضح أن هذه الزيادة الضئيلة لا تكفي لحث أي شخص عقلانيًا بائناً بطفل آخر، مما يوضح سخف هذه الأطروحة. وعلاوة على ذلك، يبدو واضحاً أن كلا من التمييز العنصري والجنسي - بدلاً من القضايا الاقتصادية - يقود خطوات الإصلاح. ويكمن أساس صنع هذه السياسة في عناصر أطروحة شارلز موري، وخاصة زعمه بأن اللاشعورية تمثل أكبر شر اجتماعي.

وقد بذلت جهود أيضاً لتشجيع الزواج بين الفقراء من مستلمي الرفاه، في محاولة لجعلهم أكثر شبهاً بالطبقة الوسطى. إن مبادرات السياسة التي صيغت لمواجهة هذه القضية تذكرنا بمقترحات السياسة التي قدمها موينيهان، والتي دعت إلى تغيير بنية الأسرة السوداء وقيمتها. وبوجه خاص، ركز موينيهان على "إعادة الذكر الأسود" إلى دوره كرئيس للأسرة المعيشية، في محاولة لتخفيف "شور" السود. وبعد أكثر من ٣٠ سنة تقريباً، أثمرت مقترحات موينيهان. ويكفي قراءة النتائج التي ارتكز عليها "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" لتأكيد عمق جذور مقترحات موينيهان خلال التسعينيات. وعلى سبيل المثال، يبدأ "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" بالزعم بأن "الزواج يشكل أساس المجتمع ... حيث يشعر الكونجرس أن كلا من منع الحمل خارج الزواج وخفض معدلات الإنجاب خارج الزواج يمثل أهمية كبيرة ... وأن [هذا القانون] يستهدف مواجهة الأزمة". وتحقيقاً لهذه الغاية، يركز "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" على تعزيز الأبوة والأمومة "المسؤولة"، علاوة على منع وخفض الإنجاب خارج الزواج. ومن الواضح أن "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" يحاول تحقيق تغيير عكسي لتأثير "ممي"، و"جيزيل" ... إلخ - الأم السوداء "السيئة" - التي أفقدت الرجل الأسود رجولته.

ولتشجيع بنية أسرية أكثر تقليدية كالتالي يدافع عنها أفراد مثل موينيهان، يشتمل "قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرص العمل" على تدابير من شأنها تعزيز مدفوعات دعم الطفل وترسيخ الأبوة. وهو الأمر الذي يتضمن الدعوة إلى إنشاء مكاتب تسجيل "الأجور الجديدة"؛ وحق الدولة في الحجز على أجور الآباء المنتهكين للقانون؛ وسحب جوازات السفر من الآباء الذين تزيد ديونهم عن خمسة آلاف دولار؛ وحق الدولة في إلقاء القبض على الجدد. ويكمن هدف هذه السياسة في تشجيع الأبوة التقليدية. والأطروحة، مرة أخرى، تتمثل في أن الأسر المعيشية السوداء التي ترأسها النساء تُعد باثولوجية إلى حد ما. وهناك سعي نحو فرض

الثقافة المهيمنة - الذكور الذي يكسبون الرزق - دون التوقف عن توجيه سؤال حول أسباب فقر وبطالة هؤلاء النساء والرجال.

لقد ذكرنا الكثير حول البرامج الفيدرالية. ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، لا يقتصر تأثير هذا البناء السلبي للمرأة السوداء على الحكومة الفيدرالية، وإنما يُستخدم أيضاً في تشكيل السياسة على مستوى الولاية والمستوى المحلي. وقد انخرطت كثير من الولايات في تكتيكات يُشار إليها عادة باسم رفاه-العروس أو رفاه-الزفاف، تشجيعاً على تكوين أسر تضم والدين، وفي محاولة لغرس القيم. ويُعد "مشروع مبادرات الاكتفاء الذاتي" في كاليفورنيا واحداً من تلك المشروعات. وفي ظل هذا المشروع، تُمنح رعاية الطفل الانتقالية إلى الأفراد الذين يتكونون برامج الرفاه بسبب الزواج (US Department of Health and Human Services, 1996: 15). وقد نُفذت برامج مماثلة في أريزونا (برنامج توظيف الوالدين)؛ وفي نيويورك (الوظيفة هي الاستراتيجية الأولى)؛ وفي ويسكونسين (مبادرة مسؤولية الآباء والأسرة) - على سبيل المثال.

خاتمة

إن الاعتماد على بناء سلبي للنساء السود يتيح لصناع السياسة مساواة فقر المجتمع الأسود بالمرأة السوداء "الأخلاقية". وتحمل النساء الأفرو-أمريكيات الوطأة العظمى لهذا "النقص"، ما دام الجدل الدائر يطرح أن العنصر لا يعلو فوق أخلاقيات الأم وفضائلها. وعلى سبيل المثال، نجد أن كلا من *Moynihan Report* و *Loosing Ground* يفسر الفقر بين السود باعتباره نتيجة للفرد، وخاصة المرأة السوداء. وبالتركيز على التكوين الأمومي للأسرة السوداء، يشير هذان العملان بشكل مباشر وغير مباشر إلى المرأة السوداء. إن الفقر يرتبط ببياتولوجيا بنية الأسرة، وينتج عن عدم اضطلاع الرجل الأسود بموقعه "الصحيح" باعتباره رأس الأسرة - بسبب المرأة السوداء الذكورية والمسيطر. ويتجلى هذا البناء السلبي عادة لكيان المرأة السوداء في تشريع الرفاه في التسعينيات.

إن النقطة المحورية للبناء الرمزي المتواتر لبياتولوجيا الأسرة السوداء يُركز على إلقاء اللوم على هذه الأسر لفقرها، بدلاً من طرح تساؤلات حول أسباب هذا الفقر. وتكمن النقطة المركزية لهذه الأطروحة في بناء بعينه لكيان المرأة السوداء. إن بنية الأسرة السوداء تعتبر خروجاً على القاعدة، بسبب القرارات الإنجابية للمرأة السوداء. وهنا نرى عناصر من "جيزيبل" و"سافير" - وكلاهما مبني باعتباره غير شرعي جنسياً وتسوقه الشهوة دون التفكير في التبعات. وعلاوة على ذلك، هناك عناصر من "ممي" و"الأم الرئيسية"، وأساساً عجزهن عن رعاية أطفالهن وتربيتهم. وأخيراً، هناك أسطورة الرجل الأسود فاقد الذكورة كنتيجة مباشرة للمرأة السوداء. وعلاوة على ذلك، هناك تعريف رمزي للنساء الفقيرات التابعات للرفاه يعتبرهن مغويات، يقمن بغواية الأفراد الذين أطلق عليهم موري (1984) مصطلح "الكرماء" في المجتمع. وهؤلاء الكرماء - كما يطرح موري - يتحلين بالأخلاق القويمة والاستقامة، على خلاف الفقراء السود. ووفقاً لهذا البناء، يعمل السود الفقراء على إغواء هؤلاء "الكرماء" للاضطلاع بمسؤولية أفعال النساء السود الشهوانيات اللاتي يحركهن الجنس.

وتسهم الميثولوجيا العنصرية-الجنسية في تبرير عقاب النساء السود وذريتهن، وبالتالي حجب الخطاب العام حول الانصاف والعدالة. وتصبح مزاعم النساء السود غير شرعية من خلال استخدام لغة مثل "الظلم"، "اللاشرعية"، "عدم العدالة" (على سبيل المثال، خطاب الفعل الإيجابي)، عن طريق استحضار رموز سلبية مثل الكسل، ... الخ. وتسفر النتيجة النهائية لهذا الإطار عن

الحد من حق النساء في نصيب عادل من الموارد السياسية والاقتصادية. إن ميثولوجيا كيان المرأة السوداء، الذي استُخدم لتبرير الخضوع والاعتصاب والاستعباد، استمر يخيم على هذه المجموعة من النساء لسنوات بعد ذلك. ولا يزال بناء "الأخر"، و"الشر"، و"اللاأخلاقي" يؤثر على الاختيارات الحياتية لدى الأفرو-أمريكيين. وهناك جدال بأن من يحصلون على الرفاه يفشلون في احتضان معتقدات المجتمع الأمريكي، وبالتالي يجعلونها الأخر. ويؤثر مثل هذا البناء على خطاب الانصاف والعدالة، حيث ينقل منظومة قيمية للحكم على الأفراد. وتؤسس هذه المنظومة القيمية زعم المجموعة بحصولها على الفوائد والسلع والخدمات المجتمعية. إن اعتبار المرأة السوداء مسؤولة عن شرور المجتمع الأسود - البطالة، وارتفاع معدلات البطالة، والجريمة، ... الخ - يقود إلى سياسة ليست جيدة بالضرورة بالنسبة للمجتمع الأسود. وعلى سبيل المثال، نجد أن السياسة المبنية على الاعتقاد بأن النساء السود كسالى وغير مسؤولات جنسياً، تجبرهن على السعي للعمل خارج البيت. ويطرح الجدال أن أي عمل يُعتبر جيداً؛ مع تجاهل مدى كفايته بالفعل، وماذا سيحدث للطفل/الأطفال عندما يكون أحد الوالدين في العمل أو عاجز عن العمل.

لقد انتشرت تدريجياً الصور السلبية للنساء السود عن طريق العلماء الاجتماعيين، والإعلام، وصناع القانون. ولا يستخدم الخطاب الحديث صراحة مصطلحات مثل "ممي"، "الأم الرئيسية"، "جيزبيل"، "سافير". ومع ذلك، لا تزال صفات هذه الصور واسعة الانتشار. وتسود بوجه خاص في المناقشات المتعلقة بنظام الرفاه، حيث تتداخل العديد من الأساطير والصور والقصص حول النساء السود. إن المخيلة السلبية والمشوهة لكيان المرأة السوداء، التي تشكل أساس البحوث والسياسة العامة، تنتج إلى حد ما من الفروض المتعلقة بأسباب الفقر. والفقر، كما تطرح، ينتج عن غياب المنظومة القيمية (للتقافة السائدة). وهناك جدال، على سبيل المثال، أن هؤلاء النسوة ينتمين إلى نظام قيمى غير أمريكي، مثل الفشل في تكوين أسر من والدين. ومن هنا تطرح السياسة ضرورة السيطرة عليهن. ولا تستهدف هذه السيطرة على الفقراء الملونين من النساء والرجال والأطفال حمايتهم، وإنما حماية باقي المجتمع. ونظراً لأن بنية النساء السود تعتبرهن مختلفات، وأساساً من زاوية الأخلاقيات والنزعات الجنسية، فقد جرى إعداد السياسة لعقابهن وإجبارهن على الاتساق. وبدلاً من مواجهة قضايا البطالة ورعاية الطفل والرعاية الصحية، تستهدف السياسة تحسين/تغيير أخلاقيات أولئك النساء. وتتسق مقترحات السياسة المبنية بتلك الطريقة مع الحجة الرئيسية التي نطرحها: يتوقف رد فعل الحكومة والجمهور على صورتنا عن المشاركين في السياسة - وفي هذه الحالة: النساء السود. إن توظيف معتقدات عميقة الرسوخ، مثل مركزية الأمهات السود يلعب دور في الإبقاء على السود فقراء، يتيح أيضاً السيطرة على الأفرو-أمريكيين.

الهوامش:

١. هناك العديد من البرامج التي تُشكل منظومة دولة الرفاه، مثل: "الرعاية الطبية"، "طوابع الغذاء"، "معاشات كبار السن". وعلى مدار السنين، أصبحت دولة الرفاه مساوية لبرنامج "معونة الأسر التي تعول أطفالاً". وفي المناقشات حول "أزمة" دولة الرفاه الاجتماعي، تحمل تاريخياً برنامج "معونة الأسر التي تعول أطفالاً" الوطأة العظمى من الازدراء العام. ويُعتبر هذا البرنامج مصدر العديد من الشرور بالمجتمع، على الرغم من أنه أكبر برنامج اجتماعي في الولايات المتحدة.
٢. انظر/ي:
- House of Representatives, Compilation of Social Security Laws including the Social Security Act as Amended, and Related Enactments through 31 December 1962 (House Document No. 616, 87th Congress, 2nd session, 1962, p. 132).
٣. باستخدام "نسبة الأطفال غير الشرعيين"، تحصل الولايات على مكافأة قدرها ٥% لكل انخفاض في "نسبة الأطفال غير الشرعيين" يبلغ ١%، مقارنة بعام ١٩٩٥؛ وزيادة قدرها ١٠% لكل انخفاض يبلغ ٢%. وعلاوة على ذلك، تحصل الولايات التي تحقق أكبر انخفاض في "نسبة الأطفال غير الشرعيين" على منحة قدرها ٢٠ مليون دولاراً لمدة أربع سنوات.
٤. يركز حجم المنحة على إنفاق الولاية السابق. وتحصل الولايات على تمويل يعادل أعلى تمويل بالسنة المالية ١٩٩٤، والسنة المالية ١٩٩٥، أو السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٥.

المراجع:

- Amott, Teresa L. (1990) "Black Women and AFDC: Making Entitlement Out of Necessity", pp. 280-98 in Linda Gordon (ed.) *Women, the State and Welfare*. Madison: University of Wisconsin Press.
- Bane, Mary Jo (1986) "Household Composition and Poverty: Which Comes First?", pp. 209-31 in Sheldon H. Danziger and Daniel H. Weinberg (eds) *Fighting Poverty: What Works and What Doesn't*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Bane, Mary Jo and Willwood, D. (1983) *The Dynamics of Dependency: The Routes to Self-sufficiency*. Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government at Harvard University.
- Bean, R. B. (1906) 'The Negro Brain', *Century* 72: 778-84.
- Blank, Rebecca (1995) "What are the Trends in Non-marital Births?", pp. 27-30 in R.K. Weaver and W. Dickens (eds) *Looking Before We Leap: Social Science and Welfare Reform*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Carby, Hazel V. (1987) *Reconstructing Womanhood: The Emergence of the Afro-American Woman Novelist*. New York: Oxford University Press.

- Christian, Barbara (1985) *Black Women Novelists: The Development of a Tradition, 1892-1976*. Westport, CT: Greenwood Press.
- Collins, Patricia Hill (1998) *Fighting Words: Black Women and the Search for Justice*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- Committee on Ways and Means, US/House of Representatives (1994) *Overview of Entitlement Programs, 1994 Green Book*. Washington, DC: Government Printing Office.
- Congressional Digest (1995) June-July. Washington, DC: Government Printing Office.
- Decter, Midge (1984) "Sex and God in American Politics: What Conservatives Really Think", *Policy Review* (29): 12-30.
- Douglass, Fredrick (1950) "The Lesson of the Hour", reprinted under the title "Why is the Negro Lynched?", in Philip S. Foner's, *The Life and Writings of Frederick Douglass*. New York: International Publishers 4.
- Duncan, Greg J. and Hoffman, Saul D. (1990) "Welfare Benefits, Economic Opportunities, and Out-of-Wedlock Births Among Black Teenage Girls", *Demography* 27(4): 519-35.
- Federal News Service (1994) Senate Finance Committee Hearing in the news section, July 13. Washington, DC: Government Printing Office.
- Federal Register (1993) Washington, DC: Government Printing Office.
- Fineman, Martha A. (1991) "Images of Mothers in Poverty Discourses", *Duke Law Journal* (April)(2): 274-95.
- Gans, Herbert J. (1967) "The Negro Family: Reflections on the Moynihan Report", pp. 445-57 in L. Rainwater and W. Yancey (eds) *The Moynihan Report and the Politics of Controversy*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Geronimus, Arline T. and Korenman, Sanders D. (1992) "The Socioeconomics of Teen Childbearing Reconsidered", *Quarterly Journal of Economics* 107: 1187-241.
- Geronimus, Arline T. and Korenman, Sanders D. (1993) "The Socioeconomic Costs of Teenage Childbearing: Evidence and Interpretation", *Demography* 30(2): 1187-241.
- Glazer, Nathan and Moynihan, Daniel P. (1963) *Beyond the Melting Pot: The Negroes, Puerto Ricans, Jews, and Italians of New York City*. Cambridge, MA: Harvard University Press and MIT Press.
- Gordon, Linda (1994) *Pitied but Not Entitled: Single Mothers and the History of Welfare*. New York: Free Press.
- Green Book* (1994) Washington, DC: US Government.
- Heritage Foundation (1994) *Combating Family Disintegration, Crime and Dependence: Welfare Reform and Beyond*. April 8, Washington, DC.
- Jackson, Jacqueline J. (1988) "Aging Black Women and Public Policies", *Black Scholar* 19(3): 31-44.
- Jewell, Sue K. (1993) *From Mammy to Miss America and Beyond: Cultural Images and the Shaping of US Social Policy*. New York: Routledge.
- Katz, Michael B. (1989) *The Undeserving Poor: From the War on Poverty to the War on Welfare*. New York: Pantheon.
- King, Mae (1973) "The Politics of Sexual Stereotypes", *The Black Scholar* 4:12-23.
- Kirby, Jack Temple (1972) *Darkness at the Dawning*. Philadelphia, PA: J.B. Lippincott.
- Kovel, Joel (1970) *White Racism*. New York: Random House.

- Lemann, Nicholas (1986) "The Origins of the Underclass, Part 1", *The Atlantic Monthly* 257(6).
- Loury, Glenn (1996) "Welfare: Where Do We Go from Here? Samaritan's Dilemma", *The New Republic* (August 12): 31-55.
- Millett, Kate (1970) *Sexual Politics: Power Struggle between the Sexes*. New York: Avon Books.
- Mink, Gwendolyn (1994) "Welfare Reform in Historical Perspective", *Connecticut Law Review* 26: 891-2.
- Moffitt, Robert (1994) "Incentive Effects of the US Welfare System: A Review", *Journal of Economic Literature* 30: 1-61.
- Morton, Patricia (1991) *Disfigured Images: The Historical Assault of Afro-American Women*. New York: Praeger.
- Moynihan, Daniel P. (1965) *The Negro Family: The Case for National Action*. Washington, DC: United States Department of Labor, Office of Policy, Research and Planning.
- Mullings, Leith (1992) *Race, Class and Gender: Representation and Reality*. Memphis, TN: Memphis State University.
- (1997) *On Our Own Terms: Race, Class, and Gender in the Lives of African American Women*. New York: Routledge.
- Murray, Charles A. (1984) *Losing Grounds: American Social Policy, 1950-1980*. New York: Basic Books.
- Olds, Madelin Joan (1989) "The Rape Complex in the Postbellum South", pp. 179-205 in Kim Marie Vaz (ed.) *Black Women in America*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Palmer, Phyllis M. (1983) "White Women/Black Women: The Duality of Female Identity and Experience in the United States", *Feminist Studies* 9(1): 151-70.
- Patterson, James T. (1986) *America's Struggle against Poverty, 1900-1985*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Quadagno, Jill (1994) *The Color of Welfare: How Racism Undermined the War on Poverty*. New York: Oxford University Press.
- Reed, Adolph, Jr. (1991) "The Underclass as Myth and Symbols: The Poverty of Discourse about Poverty", *Radical America* 24(1): 21-40.
- Rochefort, David A. and Cobb, Roger W. (1993) *The Politics of Problem Definition: Shaping the Policy Agenda*. Lawrence: University Press of Kansas.
- Saltus, Richard (1995) "Bad Diets Hamper the Poor", *Boston Globe* (March 3): A5.
- Skocpol, Theda (1992) *Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (1995) *Social Policy in the United States*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Stone, Deborah (1997) *Policy Paradox: The Art of Political Decision Making*. New York: W. W. Norton.
- Trattner, Walter I. (1989) *From Poor Law to Welfare State: A History of Social Welfare in America*. New York: The Free Press.
- University of Michigan (1994) School of Social Work, Research and Training Program on Poverty, the Underclass, and the Public Policy, press release, June 23.
- US Congress (1995) The Personal Responsibility and Work Reconciliation Act. Pub. L. 141 [H.R. 15317] (21 December). Washington, DC: Government Printing Office.

- (1996) The Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act. Washington, DC: Government Printing Office, Title III, Pub. L. no. 104-93, 110 stat 2105.
- US Congressional Record (1996) P. S13508. Washington, DC: Government Printing Office.
- US Department of Health and Human Services (1996) Administration for Children and Families, Office of Family Assistance, State Welfare Demonstrations, HHS Fact Sheet, July, p. 15. Washington, DC: Government Printing Office.
- Walker, Alice (1983) *In Search of Our Mothers' Gardens*. New York: Harcourt, Brace & Jovanovich.
- White, Deborah Gray (1985) *Ar'n't I a Woman: Female Slaves in the Plantation South*. New York: W. W. Norton.

القسم الثاني

العلوم السياسية في الشرق الأوسط
ودراسة المرأة والنوع الاجتماعي
في
سياقات وطنية ومقارنة ودولية

الكالمية والنساء التركيات* زهرة كاباسكال أرات

تقديم المحررة:

اختارت زهرة أرات (Zehra Arat)، عالمة السياسة التركية المعروفة، هذا المقال الذي نشر عام ١٩٩٤، لأنه يعكس تقييمها النقدي لما يطلق عليه كثيرون اسم "السياسات الكالمية". يشير مصطلح "الكالمية" إلى التغييرات التي أدخلها مصطفى كمال أتاتورك - مؤسس الجمهورية - في أعوام العشرينيات والثلاثينيات، والتي يزعم كثيرون أنها ارتقت بوضع النساء التركيات. وهناك العديد من الكاتبات التركيات، سواء نسويات أو قوميات، اللاتي يواصلن الافتخار بهذه التغييرات على أساس أنها أدت إلى تقدم وضع المرأة التركية بين نظيراتها في المجتمعات الإسلامية والصناعية. وتقدم المؤلفة نقدًا لهذه التغييرات، حيث تضعها في سياقات اجتماعية وسياسية توضح أن تأثيرها كان محدودًا.

* هذه الدراسة صيغة موجزة ومنقحة من البحث التالي:

Zehra F. Kabascal Arat, "Kemalism and Turkish Women", *Women and Politics* volume 14, number 4 (Fall 1994), pp. 57-80.

الكمالية والنساء التركيات زهرة كاباسكال أرات

تتمتع النساء التركيات بقدر كبير من الحقوق المدنية والسياسية ووجود مرئي بدرجة كبيرة في الحياة العامة مقارنة بنظرائهن في البلدان النامية الأخرى، وخاصة بلدان العالم الإسلامي. وقد حصلت النساء التركيات، في فترة مبكرة من بداية العشرينيات، على حقوقهن القانونية بما في ذلك: الحق في اختيار الزوج، والحق في رفع قضية طلاق، والحق في طلب الوصاية على الطفل. وفي عام ١٩٢٣، أصبح التعليم الابتدائي المجاني إلزاميا للجنسين. وحصلت النساء على الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية عام ١٩٣٠، وفي الانتخابات الوطنية عام ١٩٣٤. وعلى الرغم من أن هذه الحقوق لم تتمتع بها جميع الإناث على قدم المساواة، فقد تمكنت كثير من النساء التركيات من النفاذ إلى التعليم، والمناصب العامة، وفرص العمل - لقد اكتسبن حقوقا يمكن مقارنتها بالحقوق التي اكتسبتها النساء في البلدان الصناعية. وفي واقع الأمر، كانت المؤشرات الإحصائية لتمثيل الإناث بين المهنيين في تركيا أكبر من نظيرتها في كثير من البلدان الغربية. تشير أرقام السبعينيات إلى وجود محامية من كل خمسة محامين وطبيبة من كل ستة أطباء في تركيا.^١ كما احتلت تركيا الموقع الثالث بين جميع الأمم، بعد الولايات المتحدة وكندا، في مجال جذب النساء إلى الأوساط الأكاديمية.^٢

ما دلالة هذه المؤشرات؟ إن البعض يعتبرها دليلا على تحرر المرأة التركية، ويعزوه إلى جهود مصطفى كمال أتاتورك و"الإصلاحات الكمالية" في العشرينيات والثلاثينيات.^٣ ويشير آخرون إلى عدم استخدام هذه الحقوق على قدم المساواة، كما يشيرون إلى الفجوة بين نساء الحضر بالطبقات العليا والوسطى ونساء الريف من الطبقة الدنيا. ويجادل بعض المحللين، دون تشكك في مدى إخلاص المؤسس في السعي لتحرير النساء، أن تأثير الإصلاحات الكمالية كان محدودا بسبب سطوة الجماعات المحافظة والتقاليد الإسلامية، وخاصة في المناطق الريفية. كما أن صوت ممثلي الأيديولوجية التقليدية كان مسموعا في الجمعية الوطنية الكبرى، وهي الكيان التشريعي في عام ١٩٢٠. لقد وجهوا أسئلة إلى الوزراء الذين شرعوا في برامج تقدمية، وفرضوا على بعضهم أحيانا تقديم استقالاتهم. ومع ذلك، لم يتدخل مصطفى كمال أتاتورك في النقاشات البرلمانية. على أن مؤيديه اليوم يفسرون صمته، ليس من زاوية اللامبالاة أو الاتفاق في الرأي، وإنما كاستراتيجية محسوبة نابعة من طبيعته الحذرة. ووفقا لهذا الخط الفكري، قدم أتاتورك أفكارا لكنه لم يدافع عنها في البرلمان عندما واجهت مقاومة. وفي المقابل، كان يفضل تكرارها في الخطب العامة، بما يمكنه من الفوز بدعم الجمهور، الذين يمارسون بدورهم ضغوطا على ممثليهم في البرلمان.^٤

وهناك تفسير آخر لمحدودية تأثير الإصلاحات، يؤكد السياق الاجتماعي-الاقتصادي ويرى أن السبب يرجع إلى أن الإصلاحات كان سابقة على التنمية الاقتصادية. إن تركيا مجتمع زراعي ضخم، يفتقر إلى كل من البرجوازية كبيرة الحجم والطبقة العاملة الصناعية. ولهذا، يصعب أن تستوعب القوى العاملة النسائية الصغيرة واللاسياسية حقوق النساء. وبالتالي، كانت نفس "تسوية الدولة" لدى النزعة الكمالية تقصر عن إحداث تأثير وطني، أو التحرر الكامل.^٥ وتناقش هذه الورقة الحجة الأخيرة، وتوضح أن حفز التنمية الاقتصادية والتحديث على النمط الغربي قادت الإصلاحات الكمالية إلى منح بعض الحقوق وخلق بعض الفرص أمام النساء

التركيبات. إن كلاً من التنمية والتحديث في تركيا كان يعني التغريب، وحاولت الإصلاحات الكمالية إعادة تنظيم الحياة عن طريق إحلال الأبوية الغربية العلمانية محل الأبوية الإسلامية. كما سعت النزعة الكمالية إلى تحسين حياة النساء، ولكن فقط إلى المستوى السائد في الغرب، حيث كان يجري حينذاك إدراك الأنثى باعتبارها "الجنس الثاني".

لم تستهدف الإصلاحات الكمالية تحرير النساء أو تعزيز تطوير الوعي الأنثوي والهوية الأنثوية. لكنها ناضلت من أجل تسليح النساء التركيات بالتعليم والمهارات التي تقود إلى الارتقاء بمساهمتهن في الأبوية الجمهورية بأن يصبحن زوجات وأمّهات أفضل.⁶ ومع استهداف تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، لا يمكن القول إن هذه الإصلاحات نسوية، كما أن إدراكها لدور النساء وتعريف الكيان النسائي لا يؤهلها لأن تمثل "توجهاً نسوياً تحت رعاية الدولة" - كما فعل بعض المحللين.⁷ لقد تجاهلت النزعة الكمالية فكرة هيمنة النوع الاجتماعي، بنفس الطريقة التي أنكرت بها الصراعات الطبقية. وكان النضال الشرعي الوحيد، في دولة الحزب الواحد هذه، نضالاً ضد التهديدات العسكرية والاقتصادية التي تفرضها القوى الخارجية التي احتلت البلد بعد الحرب العالمية الأولى. ولم يعترف توجهها القومي الساعي إلى تمثيل الجميع (corporatist nationalism) بأي مصالح خاصة أو أي صراع للمصالح. فقد كان يجب توحيد السكان حول "الهدف الوطني"، وضرورة استعدادهم للتضحية بكل المطالب الأخرى من أجل "الأمة" و"البلد". وبالتالي، كان كل من تعليم النساء ومشاركتهن يُعتبر بمثابة أدوات للتنمية الوطنية وليس وسيلة لخلق وعي فردي بالوجود "من أجل أنفسهن" أو تطوير وعي جماعي لتشكيل طبقة للنوع الاجتماعي. ونقدم فيما يلي تحليلاً لبنية النظام الكمالي البطريركية⁸ على ثلاثة مستويات: في سياق أطر سياستها الخطابية، والقانونية، والإدارية. وفي داخل هذه الأطر، يمكن ملاحظة أن الكلمات والأفعال لم تكن متناقضة، بل بالأحرى كانت متسقة في عملية إعادة بناء المجتمع التقليدي داخل سياق قومي جديد.

الإطار الخطابي

لقد كانت خطابات مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية وأيديولوجية الدولة، بمثابة أساس لتحليل الإطار الخطابي للإصلاحات الكمالية. وتوضح خطابات أتاتورك أنه وضع النساء في مكانة عالية باعتبارهن قوى إنتاجية وإيجابية. ومع ذلك، لا تضم تلك النصوص أي إقرار بحقوق المرأة، كما لم تُقدم التغييرات المقترحة كفرص يمكن أن تستخدمها النساء، أو يجب أن تستخدمها، لتلبية احتياجاتها الفردية أو إمكاناتها.

كان أتاتورك يعتبر النساء قوة اجتماعية ذات تأثير إيجابي وسلبى. ففي عام ١٩٢٣، بدأ إحدى خطبه بقوله: "يجب أن نؤمن بأن كل شيء على الأرض هو من إنتاج المرأة"، إلا أنه سرعان ما أضاف أن مساهمتهن لم تكن إيجابية دائماً. كما يُحمل النساء مسؤولية بلادة الذكور خلال العصر العثماني: "كانت بعض أفكارنا عن السلاطين خاطئة. كانت نتاجاً للاقتراحات العقيمة التي قدمتها أمهاتنا".⁹ على أن الاعتراف بمساهمة النساء الاجتماعية تقوده إلى الاعتراف بإمكانية استخدامهن من أجل التغيير الاجتماعي. ويستمر قائلاً:

إذا رأينا أن وجود أحد الجنسين كافياً لتشكيل مجتمع مسلح بالاحتياجات المعاصرة، فإن أكثر من نصف ذلك المجتمع سيظل ضعيفاً ... ولهذا، إذا

كانت المعرفة والتكنولوجيا ضرورة لمجتمعنا، يتأتى إذن على رجالنا ونسائنا
اكتسابهما على قدم المساواة.^{١٠}

على أن أتتورك، بعد هذه التصريحات المساواتية، يلقي الضوء على الأمومة باعتبارها
أهم وظيفة وفضيلة لدى النساء. ثم يدافع عن تعليم النساء، ليس بوصفه حقاً لهن، أو هدفاً في
ذاته، أو وسيلة لتحرير النساء، وإنما كوسيلة لتحسين نوعية الأبوية بحيث يلقي الجيل القادم من
الرجال تربية أفضل. ويقول:

الأمومة أهم واجبات المرأة. ويمكن فهم أهمية هذا الواجب بصورة أفضل، إذا
وضعنا في اعتبارنا أن أول تعليم يكون في حضن الأم. لقد قررت أمتنا أن
تصبح أمة قوية. وتتطلب الظروف اليوم تحقيق تقدم المرأة في جمع الجوانب.
ولهذا، يجب أيضاً تنوير نساءنا وتعليمهن مثل الرجال، ودراستهن في جميع
المراحل التعليمية. وبعد ذلك، يسير النساء والرجال جنباً إلى جنب، وكل
منهما يساعد الآخر في الحياة الاجتماعية.^{١١}

إن عبارة "يسير الرجال والنساء جنباً إلى جنب" تقضي ضمناً التعاون، لكنها لا تعني
بالضرورة أن يتحمل الرجال والنساء نفس المسؤوليات. فتقسيم العمل بين الجنسين يُعتبر حتمياً،
إن لم يكن جوهرياً، وتُشكل الأمومة وظيفة النساء الأساسية. ومن المتوقع أن تستخدم "النساء
المتعلمات" معرفتهن في البيت أولاً. وقبل كل شيء، كما يقول في خطبة أخرى، "إن المرأة هي
التي تعطي الرجل أول كلمات النصح والتعلم، وهي التي تمارس عليه أول تأثير للأمومة".^{١٢}
وبالتالي، يمنح أتتورك للرجال أهمية مركزية ويكلف المرأة بدور هامشي، باعتبارها تسهم بشكل
غير مباشر في تيسير عملية التحديث. ومع ذلك، تتطلب الأمومة، في المجتمع الحديث الذي
يتصوره، صفات إضافية أكثر تقدماً للمرأة. ويجادل قائلاً:

إن التعليم الذي يجب أن توفره الأمهات لأطفالهن اليوم ليس بسيطاً، كما كان
الحال في الماضي. يجب أن تكتسب أمهات اليوم العديد من الصفات السامية
من أجل تربية أطفالهن بالصفات الضرورية وتطويرهم كأفراد ناشطين في
الحياة اليوم. ولهذا، فإن نساءنا مجبرات على أن يصبحن أكثر تنويراً، وأكثر
ازدهاراً، وأكثر معرفة من الرجال. هذا هو الطريق، إذا كانت النساء راغبات
بالفعل في الاضطلاع بدور أمهات هذه الأمة.^{١٣}

ويؤكد أتتورك، مثله مثل العديد من القادة القوميين الآخرين، أهمية التعليم بسبب قدرته
التحويلية؛ ويعتبر التعليم أكثر الطرق فاعلية لتغيير العقلية التقليدية إلى عقل حديث وعلماني.
وبالإضافة إلى تأكيد التعليم، يؤكد نهجه التحديثي أيضاً أهمية ارتداء ملابس أقرب إلى
ملابس الغربيين. وقد طرح نمطاً صارماً لملابس الرجال ومقترحات لتغيير ثياب النساء
ومظهرهن. إن عدم رضاه عن نمط الأزياء السائد ورمزيته يبدو واضحاً في خطبة ألقاها في
كاستومونو، في ٣٠ أغسطس ١٩٢٥:

في بعض الأماكن، أرى النساء يخفين وجوههن وعيونهن بقطعة من القماش، إيشارب، أو شيء مماثل لتغطية الرأس. وعندما يمر رجل، يدرن ظهورهن له، أو يجلسن على الأرض. ما معنى هذا السلوك وتفسيره؟ أيها السادة، هل تتخذ الأمهات والفتيات في أمة متحضرة هذا الموقف السخيف والمبتذل؟ إنه موقف يثير السخرية من أمتنا، ويجب تصحيحه على الفور.^{١٤}

وهنا، مرة أخرى، لا يكمن الهدف في تحرير المرأة من السيطرة الاجتماعية، وإنما في تحويل تركيا إلى "أمة متحضرة" يقلبها الغرب. وعلى الرغم من أن أتاتورك نفسه يعي زيف الارتباط بين وجهة النظر والمظهر، فقد كانت العديد من خطبه الأخرى تعكس قلقه من أن يساوي الغرب بين الإفراط في غطاء النساء الأتراك والجهل. وعلى سبيل المثال، يتناول خطابه إلى سكان آزميز، في ٣١ يناير ١٩٢٣، هذه القضية:

يتركز اهتمام الأجانب، في بلداننا ومدننا، على الطريقة التي تستخدمها النساء لتغطية أنفسهن. وتجعلهم تلك الملاحظات يفترضون أن نساءنا لا يشاهدن أي شيء. لكن الغطاء الذي يتطلبه الدين يجب، باختصار، أن يتسم بالبساطة بحيث لا يُشكل عيباً على المرأة ويقلل من احترامها. لا يجب أن يفقد شكل الغطاء إلى عزل المرأة عن حياتها ووجودها.^{١٥} وتبدو حساسية أتاتورك تجاه الإدراك الأوروبي للنساء التركيات أكثر وضوحاً في خطابه الذي ألقاه بالفرع النسائي للهِلال الأحمر، في ٢١ مارس ١٩٢٣:

على الرغم من كل التضحيات والخدمات التي تقدمها نساءنا، وكل ما لديهن من كفاءة لا تقل عن كفاءة الرجال، فإن أعداءنا وملاحظاتهم الضحلة التي تجهل روح النساء التركيات تعزو بعض الصفات لنسائنا. يقول البعض إن نساءنا يعيشون حياة خادمة، وليس لهن صلة بالعلم والمعرفة، ولا ينخرطن في الحياة المتحضرة والحياة العامة، وأنهن محرومات من كل شيء، وأن الرجال الأتراك يبعدون النساء عن الحياة والعالم والإنسانية ومكاسب العمل... السيدات الموقرات، إن هذه الصورة التي تضلل أعداءنا تتبع خاصة من مظهر نساءنا، وطريقة ملبسهن، وإخفائهن لوجوههن.^{١٦}

وعلى الرغم من اقتراح تغيير مظهر النساء والاعتدال في الحجاب، لم يكن مسموحاً للنساء بالعمل أو الارتداء بحرية. ففي ٢١ مارس ١٩٢٣، عندما ألقى خطابه للنساء في آزميز، انتقد أتاتورك بعض النساء لأنهن "يحاكين الأسلوب والسلوك الغربي" ويصلن بنمط ملبسهن إلى الحد الأقصى بارتداء "ملابس غير كافية، لا ترتديها النساء حتى في أكثر المراقص الأوروبية ليبرالية".^{١٧} كما وجه تحذيراً أيضاً إلى المرأة الحديثة الجديدة حول ضرورة عدم المغالاة في مظهرها بعد الإصلاح أو محاكاة النساء الغربيات، بل عليهن المحافظة على احتشامهن. ومن أجل مشاركة النساء مع الرجال في الحياة العامة، فقد حث النساء التركيات على ارتداء "الملابس التي يملئها شرع الله ويفرضها ديننا" وأن يتمسكن بكل "سلوك فاضل".^{١٨} وهذا يعني أن المرأة التركية المثالية يجب أن تكون "لاجنسية"، حيث كانت هناك "نساء رقيقات" في أثناء النضال الوطني ضد الاحتلال الأوروبي، ومن المتوقع منها الآن أن تكون "محايدة جنسياً" في حياة العمل من أجل الحفاظ على شرفها وطهارتها.^{١٩}

وعلى الرغم من هذه الانتقادات لمظهر النساء، وخاصة مظهر الاحتجاب المفرط، لم يتبنى سياسات لتغيير الموقف. لقد كانت قوانين الملابس لعام ١٩٢٥ تحظر الثياب التقليدية للرجال، لكنها لم تمس ثياب المرأة أو حجابها، كأداة للفصل السيكولوجي والبدني بين الجنسين. وفي عام ١٩٣٥، اقترح المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري الشعبي حظر الحجاب، لكن الدولة لم تتخذ أي إجراء قانوني، ولم يُطبق هذا الحظر إلا في عدد قليل من البلديات.^{٢٠}

الإطار القانوني للسياسة

خلال السنوات المبكرة من الجمهورية، كانت الجمعية الوطنية الكبرى، بوصفها الهيئة التمثيلية للشعب ذي السيادة، مشغولة بإعداد القوانين اللازمة لإعادة تنظيم جميع جوانب الحياة عملياً. وقد تناولت تلك القوانين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، العلاقات بين الجنسين، وأشار بعضها إلى دور النساء في المجتمع وتمييزه عن دور الرجال.

وفي عام ١٩٢٦، تبنت الجمعية الوطنية الكبرى القانون المدني السويسري أساساً لقانونها المدني، وكان يتضمن قانون الأسرة. وقد ألغى القانون المدني تعدد الزوجات، ومنع زواج الأطفال بفرض حد أدنى لسن الزواج،^{٢١} واعتبر النساء مساويات قانوناً للرجال في مجالات بعينها (مثل: عند الشهادة بالمحاكم، وفي الميراث، وفي الاحتفاظ بالامتلاكات). كما منح النساء أيضاً حق اختيار الزوج، وحق طلب الطلاق، والاحتفاظ بحق الأمومة حتى بعد الطلاق. كل ذلك كان محدوداً أو غير مقرر في الشريعة الإسلامية، والتي كانت بمثابة المصدر الرئيسي للقوانين العثمانية. ومع ذلك، أخفق القانون المدني في ترسيخ المساواة القانونية الكاملة بين الجنسين، واشتمل على بنود عديدة وضعت الرجال في أول مرتبة بين المتساويين. وهو أمر لا يثير الدهشة، لأن عدم المساواة بين الجنسين تخللت أيضاً جميع النظم القانونية والاجتماعية الغربية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النموذج السويسري لم يخالف قيم الكاثوليك المحافظين في سويسرا، ولم يكن أكثر النماذج تقدمية التي يمكن تبنيها.

كان الإنجاز الرئيسي للقانون المدني يتمثل في ترسيخ سيطرة الدولة على مؤسسة الأسرة. فقبل تبني القانون المدني، كان يجري ترتيب الزواج والأسرة وفقاً للتقاليد الإسلامية التي تعتبر الزواج اتفاقاً ملزماً خاصاً يتم أمام اثنين من الشهود. وعلى الرغم من مباركة أحد الأئمة لهذا الاتحاد الزوجي، لم يتطلب الأمر وجود ممثل قانوني للإشراف على عقد الزواج. وبالمثل، يمكن إنهاء الزواج بتطليق شفاهي. ومن الناحية الأخرى، أدخل القانون المدني مجموعة من البنود التفصيلية التي لا تقتصر على تنظيم الزواج فحسب وإنما تمتد لتشمل أيضاً الخطوبة والطلاق.

لقد حظر القانون تعدد الزوجات واعترف بالأسرة النووية باعتبارها المؤسسة التي يتولى القانون تنظيمها وحمايتها. وعلى الرغم من أن مبادئ القانون العامة وبنوده تعاملت مع الزوج والزوجة باعتبارهما متساويين قانوناً، فإن تقسيم العمل داخل الأسرة ومسؤوليات وحقوق كل طرف منهما، والتي نص عليها القانون صراحة، كان يقدم صورة لا تتسم بالمساواة إلى حد كبير.^{٢٢} ويمكن تلخيص مواد القانون التي ترسخ الهيمنة الذكورية داخل الأسرة على النحو التالي:

الرجل هو رأس اتحاد الزواج (المادة 1/152)

حق ومسؤولية اتخاذ قرار محل السكن هو حق الزوج (المادة II/152).^{٢٣}

يتولى الزوج مسؤولية إعاشة زوجته وأطفاله (المادة II/152).

على الرغم من أن الأب والأم يتقاسمان مسؤوليات الوصاية، فعند حدوث اختلاف، يُمنح حق الوصاية للأب (المادة 263). وبوصفه الوصي، فإن الأب (وليس الأم) يتمتع بحق الاستفادة من دخل أطفاله ويحتفظ بالفائض منه (بعد تلبية احتياجات الأطفال) لنفسه (المواد 280 و 281). الزوج يمثل اتحاد الزواج (المادة 154)

على الرغم من أن الزوجة تتمتع ببعض الحقوق التمثيلية، فإن هذه الحقوق محدودة بالتمثيل العام في الأمور التي تتناول توفير "الاحتياجات المستمرة للمنزل" (المادة 155).

يمكن للزوجة أن تعمل في وظيفة أو حرفة، ولكن فقط بناء على "إذن صريح أو ضمني" من الزوج (المادة I/159).^{٢٤} ومن ناحية أخرى، يمكن أن يطلب الزوج من زوجته المساهمة في ميزانية الأسرة "بقدر معقول" (المادة 190).

عند الزواج، يجب أن تستخدم الزوجة اسم أسرة زوجها (المادة I/153). تتولى الزوجة مسؤولية رعاية المنزل (المادة II/153). ومع ذلك، لم تُمنح أبدًا الدور الأساسي الذي تنص عليه، في واقع الأمر، المادة II/153: "الدرجة التي تقدر عليها، تُعد الزوجة بمثابة المساعد والمستشار للزوج لتحقيق سعادة الأسرة".

لقد أبقى الإطار القانوني على التقسيم الجنسي للعمل، وأسس التبعية الاجتماعية والاقتصادية للنساء على الرجال. وبناء على ذلك، لم يكن المجتمع (منذ ذلك الحين) يتناول "العمل" بوصفه حقًا للنساء، أو كوسيلة لتلبية احتياجاتها الفردية.^{٢٥} وعلاوة على ذلك، كانت المواد التي اشتمل عليها القانون المدني لصالح الرجال تخفف من تأثير المواد المتعلقة بالمساواة. وعلى سبيل المثال، على الرغم من أن القانون يمنح الزوجة الحق في طلب الطلاق، تنظر قضية الطلاق بمحكمة في الموقع السكني للمدعي (مادة 136) - لأن القانون يتطلب أيضًا من الزوجة أن تعتبر مسكن زوجها بمثابة مسكنها القانوني، حتى وإن كانا منفصلين - فقد كانت المحكمة المختصة تقع، في واقع الأمر، دائمًا في موقع سكن الزوج. وللزواج مرة أخرى، كان القانون يفرض قيدًا على النساء فقط. كانت المادة ٩٥ تنص على أن "المرأة التي تصبح أرملة لوفاة زوجها، أو تُطلق، أو عند بطلان زواجها، لا يمكنها أن تتزوج مرة أخرى إلا بعد مرور ٣٠٠ يوم على وفاة الزوج أو طلاقها أو ثبوت بطلان الزواج". ولم ينص القانون على فترة انتظار بالنسبة للرجال.

كما كان هناك تأكيد أيضًا على عذرية المرأة، وكان اكتشاف عدم عذريتها مُدرجًا بين الشروط التي تبيح بطلان الزواج. وتجادل حتى السلطات القانونية المعاصرة أنه "وفقًا للقواعد الأخلاقية والاجتماعية لبلدنا، فإن الاكتشاف المتأخر أن الزوجة التي مفترضا أنها عذراء لم تكن كذلك يشكل خطأ جوهريًا في الصفات"، من جانب الرجل، سواء ذاتيًا أو موضوعيًا.^{٢٦} وبالمثل، يعزز التفسير القضائي للمهام والمسؤوليات التي كلف بها القانون المدني النساء عدم المساواة، ويُمنح الطلاق للأزواج على بعض الأسس - عند اغتصاب الزوجة،^{٢٧} أو فشلها في مهارات التنظيف والطهي^{٢٨} - لأن ذلك يتسبب في مشاجرات وعدم توافق في الزواج.

وعلى الرغم من أن عدم المساواة في المعاملة بين الجنسين في القانون المدني يجري عادة تبريرها على أساس أنها تحمي النساء، تجدر الإشارة إلى غياب ترتيبات دستورية لحماية الزوجة أو الأطفال ضد سوء معاملة الزوج أو الأب لهم. يمكن أن تطلب المرأة الطلاق عند تعرضها للإساءة البدنية والنفسية المستمرة، لكنها لا تقدر على إقامة دعوى جنائية ضده، حيث لا يوجد تعريف لهذه الجريمة في القانون. أما عن الإساءة، فإن العلاقة بين الزوج والزوجة كانت تُعتبر شأنًا خاصًا ولا تتدخل فيه الدولة بدور حمائي.

وعلاوة على بنود القانون المدني، فإننا نجد عدم المساواة بين الجنسين في القانون الجنائي وقانون العمل أيضًا. لقد شهد عام ١٩٢٦ تحيزات صريحة على أساس النوع الاجتماعي، والقيود المفروضة على النساء، في القانون الجنائي - وخاصة حول الزنا والإجهاض. يُعتبر الزنا، والسذي يشكل أساسًا للطلاق وفقًا لقانون الأسرة، تهديدًا أيضًا للأخلاق العامة، كما يُعتبر عملاً إجراميًا (المواد ٤٤٠-٤٤٤). وتبدو عدم المساواة في معاملة الزوج والزوجة في التعريفات المنفصلة للزنا لكل جنس، فضلًا عن العقوبات التي تُفرض على كل منهما. فعلى حين أن حادثة واحدة لعلاقة جنسية تكفي لاتهام المرأة المتزوجة بالزنا (المادة ٤٤٠)، فلا يوجه الاتهام إلى الرجل إلا عند وجود علاقة مستمرة بينه وبين امرأة أخرى تماثل علاقة الزوج والزوجة (المادة ٤٤١). وعلاوة على ذلك، لا يمكن اتهام الزوج بجريمة الزنا من جانب زوجته إذا كانت المتورطة في الموضوع امرأة غير متزوجة. أما إذا كانت امرأة متزوجة، فإن شكوى الزوجة لا تكفي مع ذلك لتوجيه الاتهام. لكن زوج الزوجة الزانية من حقه تقديم شكوى.

وينكر القانون الجنائي أيضًا الحقوق الإيجابية للنساء. فقد حظرت المادتان ٤٦٨ و ٤٦٩ الإجهاض، وتنصان على مقاضاة أي امرأة تُجهض (أو كل من يساعدها في الإجهاض).^{٢٩} كما أن المواد التي نظمت حياة العمل لم تخلو أيضًا من التحيز القائم على النوع الاجتماعي. يضم قانون العمل قيودًا قانونية على مشاركة النساء في قوة العمل والحياة العامة. فالمادة ٦٨٣، على سبيل المثال، تمنع النساء في أي عمر من العمل تحت الأرض أو تحت الماء. كما أنها تقيد أيضًا توظيف النساء، بحظر عملهن في وظائف تتضمن أنشطة بدنية خطيرة وسامة، على أساس أن هذه الأنشطة من شأنها تهديد الوظيفة الإيجابية للمرأة. وبناء على ذلك، لم يكن بإمكان النساء السعي للعمل في وظائف ذات أجور مرتفعة نسبيًا مثل: العمل في مجالات التعدين، والبناء، أو الصناعات الثقيلة والتحويلية.^{٣٠}

ضمت الإدارة العامة مجالًا آخر للتوظيف غير مسموح للنساء العمل به. ارتكازًا على مبدأ الحكومة الواحدة، كانت الحكومة الوطنية التركية تتسم بالمركزية الشديدة. فقد كان تنفيذ القانون وتنفيذ السياسة على مستوى الإقليم أو البلدة تتم إدارته عن طريق محافظين يتولى مجلس الوزراء تعيينهم. وظلت هذه المواقع الحكومية - مثل مكتب الوالي في الأقاليم، والقائمقام في البلدات - مغلقة أمام النساء. وعلى الرغم من أن القانون لا يضم قيودًا صريحة تركز على النوع الاجتماعي بشأن التعيين في تلك المناصب، كانت النساء مستبعدات من البرامج التدريبية التالية للحصول على الليسانس، والمطلوبة للالتحاق بهذه المناصب، وبذلك تحولت الحكومة دون تمتع النساء بحق شغل هذه المناصب.

وهناك تناقض واضح بين استبعاد النساء من مناصب الإدارة العامة وترسيخ حقوق النساء الانتخابية (حيث سُمح للنساء بالترشيح في انتخابات الحكومات البلدية عام ١٩٣٠، وللبرلمان عام ١٩٣٤). ويتمتع التناقض إذا ما قبلنا الحجة الشائعة التي تطرح أن النساء التركيات حصلن على حق الاقتراع في وقت لم يبدين فيه أي وجود سياسي حيوي. وقد كشفت بعض الدراسات الحديثة عن

وجود منظمات وحركات نسائية نشطة حينذاك. ففي بداية العشرينيات، أثارت بعض النساء، أعضاء اتحاد المرأة التركية، مطالب سياسية. ومع ذلك، تمت التضحية بمصالحهن من أجل الوحدة الوطنية. وقد تحدث معهن أتاتورك نفسه عندما حاولن في عام ١٩٢٣ تأسيس حزب سياسي، وأقنعنهن بالتضحية بالفكرة.^{٣١} وبعد ذلك، في عام ١٩٢٧، لم يُشجع محاولة الاتحاد تقديم مرشحاته في الانتخابات البرلمانية.^{٣٢} وبالمثل، رُفضت طلبات النساء لعضوية الحزب السياسي في الثلاثينيات.^{٣٣} وإذا كانت مطالب النساء فُفعت بنجاح، لماذا لم يتم أيضاً تجاهل مطالبهن في حق الانتخاب؟ ويمكن التفسير في حساسية أتاتورك للتصورات الغربية عن النظام التركي الجديد. تجادل تكيلي أن أتاتورك كان مهتماً بانطباعات الغرب عن نظامه كديكتاتور. وقاده موقفه الدفاعي إلى تشجيع "المقرطة" في الثلاثينيات. وهكذا، كان حق المرأة في الانتخاب حركة رمزية، جزءاً من بناء صورة ديمقراطية من شأنها تمييز حكم الحزب الواحد التركي عن النظم المتراسة الأخرى في ذلك الزمن، وخاصة منذ حكم هتلر في ألمانيا.^{٣٤} ومع ذلك، استمر التلاعب بالنساء بعد إدخالهن في العملية الانتخابية، ولم يُسفر حق الاقتراع عن زيادة تسييس النساء أو أفعالهن السياسية المستقلة. وعلى الرغم من أن النساء المرشحات أحرزن ٤,٥% من المقاعد الانتخابية في الانتخابات الوطنية لعام ١٩٣٥، كانت جميع النساء البالغ عددهن ١٧ امرأة، قام أتاتورك باختيارهن، كانت جميع هؤلاء النساء يتصفن بأنهن "مطيعات" و"لا يسببن أية مشكلات في البرلمان، ويقمن بأداء الواجبات المكلفات بها بهدوء، ولا يتحدثن أو يسألن كثيراً، ومكرسات بالكامل لخدمة "مبادئ أتاتورك"، ويضطلعن بحماس بواجباتهن كرموز لتلك المبادئ".^{٣٥}

الإطار الإداري للسياسة

يُعتبر ميدان التعليم أفضل موقع بوضوح تأثير السياسات الإدارية على النساء. فالتعليم ليس مؤسسة مهمة للتتمية فحسب، وإنما يُعد أيضاً فاعلاً رئيسياً للتنشئة السياسية. وعلاوة على ذلك، كما توضح مقتطفات خطب كمال أتاتورك، أضفى النظام الكمالي قيمة كبيرة على تعليم النساء. ومع ذلك، وبغض النظر عن الخطابة، لم تكن سياسة التعليم تتسم بالمساواة؛ فقد عززت في واقع الأمر الأدوار التقليدية للجنسين. ويمكن تحديد التلقين البطريركي في السنوات الأولى من الجمهورية في ثلاثة موضوعات متداخلة الارتباط: عدم الاختلاط بالنظام المدرسي، وعدم الاختلاط داخل المدارس المشتركة، وتوجيه اتهامات صريحة للطالبات.

وعلى الرغم من وجود أنصار للتعليم المشترك، فلم يوجد خلال السنوات الأولى من الجمهورية إلا في المرحلة الابتدائية، وعلى المستوى الجامعي، وظلت المدارس المتوسطة والعليا غير مختلطة. وعلى الرغم من أن المساواة في التعليم للمجموعتين كانت تحظى بتقييم عالٍ، مع زيادة عدد مدارس الإناث بما كان أحياناً علي حساب مدارس الذكور، فإن عدد مدارس الإناث ظل بمثابة جزءاً ضئيلاً بالنسبة لعدد مدارس الذكور. فبينما كانت توجد ٧٢ مدرسة متوسطة للذكور، وعدم وجود أي مدرسة متوسطة للإناث، خلال العام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤، فقد شهد العام الدراسي التالي تقليصاً في عدد مدارس الذكور إلى ٥٦ مدرسة وافتتاح ٨ مدارس متوسطة للطالبات. وفي العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦، تغيرت هذه الأعداد إلى ٥٤ و ١٥ على الترتيب.^{٣٦} وفي العام الدراسي ١٩٢٧-١٩٢٨، بدأ التعليم المختلط في المدارس المتوسطة.^{٣٧} ومع ذلك، استغرق الأمر حوالي عشر سنوات، حتى العام الدراسي ١٩٣٤-١٩٣٥، كي تبدأ المدارس العليا في تطبيق الاختلاط - وحتى عندئذ، كان مسموحاً به فقط في تلك المدن التي تضم مدرسة عليا واحدة فقط.^{٣٨}

ومع ذلك، ومع بداية الإدماج التدريجي للمدارس المتوسطة والعليا ذات التشديد الأكاديمي، احتفظت مدارس المعلمين، والمدارس المهنية والتقنية، وفي تعليم الكبار بالنظام التعليمي غير المختلط. وتجدر الإشارة إلى أن الجمهور كان يُفضل تعليم الفتيات بالمدارس المهنية والتقنية بدرجة كبيرة. وخلال العام الدراسي ١٩٤٢-١٩٤٣، كان ٢٦% فقط من مجموع الإناث الملتحقات بالمدارس الثانوية في المدارس المتوسطة والعليا الأكاديمية، بينما استوعبت المدارس المهنية والتقنية نسبة ٧٤% المتبقية.^{٣٩}

وتوضح المناهج التعليمية بالمدارس المهنية اختلافات صارخة على أساس النوع الاجتماعي. كانت بعض المدارس موجهة نحو تدريب العمال والتقنيين الصناعيين المهرة؛ لكن المدارس المخصصة للفتيات، وخاصة معاهد البنات، كانت تؤكد الاقتصاد المنزلي، ورعاية الطفل، والطهي، والحياسة. ووفقاً للبيانات الرسمية، كانت المناهج الدراسية بمدارس البنات تهدف إلى "إمداد الفتيات بالتعليم النظري والعمل الذي يساهم في تدريبهن على إدارة المنزل صحياً وتنظيمياً واقتصادياً وذوقياً، بما يتيح لهن تأسيس زيجات سعيدة، وبالتالي يساهم في التنمية الاجتماعية للبلد".^{٤٠}

ويقدم الجدول رقم (١) بيانات حول معدلات الالتحاق المبكرة المتاحة، بما يساهم في إجراء تحليلات مقارنة. يوضح الجدول التحاق الإناث فقط بمعاهد البنات، بالإضافة إلى مدارس الرعاية الصحية المتخصصة في التمريض ورعاية الأطفال وتدريب القابلات - بغية تعزيز الأدوار النسائية التقليدية في المجتمع. وعلاوة على ذلك، وحتى بين المدارس الموجهة للإناث، كان التحاق الإناث ضئيلاً بالمدارس التي تمنح التدريب المهني الذي يساعد على الالتحاق بالعمل. لم تكن الإناث ممثلات في ١١ مدرسة مهنية تقدم تدريباً صناعياً يمكن أن يجلب لهن وظائف. ومن الناحية الأخرى، كان حوالي نصف مجموع الطالبات متركزاً في معاهد البنات.^{٤١}

على أن المدارس المهنية التي تخصصت في تدريس "العمل الأنثوي"، الذي لا يؤدي إلى أي تطوير فكري أو إبداعي أو استقلالية، بالكاد ما كان بإمكانه إعداد تلك الفتيات للوظائف. وعلاوة على ذلك، غالباً ما كان العدد المحدود من المدارس الموجهة نحو التوظيف، والمتاحة للفتيات، يقود إلى وظائف واسعة العمالة وقليلة الأجر، ولا تتيح للنساء المشاركة في عمليات صنع القرار داخل العمل.^{٤٢} وبالتالي، أسفر التخصص والانجذاب إلى المدارس المهنية عن نظام تعليمي أدى إلى تأييد الأدوار التقليدية للجنسين. كما كانت المعاملة التفضيلية بين الجنسين واضحة أيضاً في المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الأخرى.

جدول رقم (١): التحاق الفتيات بالمدارس المهنية، ١٩٤٢-٤٣

نوع المدرسة	إجمالي عدد البنات	% للبنات من مجموع الملتحقين	% لمجموع البنات الملتحقات
مدرسة المعلمين			
التعليم الابتدائي			
٦ سنوات	٨٣٧	٨,٦٥	١١,٥٥
٣ سنوات	١٥٧٦	٦٠,٤٧	٢١,٧٥
تعليم مهني	٢٣٦	٥٥,٩٢	٣,٢٦
معاهد البنين للفنون والحرف	-	-	-

البنات	٣٤٧١	١٠٠,٠٠	٤٧,٩٠
البنين	-	-	-
البناء	-	-	-
المدارس التقنية	-	-	-
تسجيل الأراضي	٩	١١,٥٤	٠,١٢
السكك الحديدية	-	-	-
المالية	٤	٢,٦٢	٠,٠٦
التجارة	-	-	-
المدارس المتوسطة	٢٥٤	١٧,٢٠	٣,٥١
المدارس العليا	١٦٧	١٤,٨٧	٢,٣٠
المعاهد الموسيقية	٢٠٠	٥٤,٤٩	٢,٧٦
الفنون الجميلة	٧٨	٢٨,٠٦	١,٠٨
الحياسة	٥٦	٦٠,٢١	٠,٧٧
الشرطة	-	-	-
الرعاية الصحية	-	-	-
مساعدة الطبيب	-	-	-
ممرضة مساعدة بالمعمل	١٤٨	١٠٠,٠٠	٢,٠٤
رعاية الطفل	٣١	١٠٠,٠٠	٠,٤٣
التوليد	١٢٧	١٠٠,٠٠	١,٧٥
الزراعة	-	-	-
المزارع الإقليمية	-	-	-
الصحة البيطرية	-	-	-
الغابات	-	-	-
الميكانيكيات	-	-	-
المعوقون (الصم - البكم - العمى)	٥٢	٣٨,٥٢	٠,٧٢

المصدر:

Mine Tan, Kadın: Ekonomik Yaşamı ve Eğitimi. Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları. (Ankara: TISA Matbaası, 1979), 206-207.

كان قانون ١٩٢٤ حول توحيد التعليم (رقم ٤٣٠) يسعى إلى العلمانية والمركزية والتوحيد القياسي للمناهج التعليمية للمدارس التي تقدم نفس المستوى من التعليم، وتصدر نفس النوع من الدبلومات. وعلى الرغم من أن القانون أنهى الاختلافات الإقليمية أو الموجودة بين المؤسسات، فلم يتمكن من الوفاء بمبدأ "الفصل مع المساواة" بالنسبة للطلاب والطالبات الملتحقين بالمدارس المتوسطة أو العليا المنتظمة.

وكان هناك تحديد لبعض الموضوعات التي تقوم المدارس بتدريسها باعتبارها أثنوية أو ذكورية، ولم تُدرس إلا إلى "المجموعة ذات الصلة". وعند إدخال التربية الوطنية والتربية العسكرية في المناهج الدراسية بالمدارس المتوسطة والعليا، كان تدريسهم قاصراً على البنين فقط. وفي

المقابل، كان تدريس الحياكة والتطريز والاقتصاد المنزلي ورعاية الطفل قاصراً على البنات. وفيما بعد، أضيفت هاتين المادتين إلى المناهج الدراسية للبنات، لكن الفصول لم تكن مختلطة، حتى في المدارس المتكاملة. وعلاوة على ذلك، كانت طبيعة التدريبات والأنشطة مختلفة. وعلى سبيل المثال، كان ضعف الوقت تقريباً مُخصصاً للتدريبات العسكرية للبنين، وتضمنت الحصص التدريب العسكري وليس الدفاع المدني فحسب. وفي فترات مختلفة من تعليمهم، كان البنين يحصلون على وقت أطول في معامل العلوم، أو يأخذهم المدرسة إلى رحلات ميدانية لاستكمال دروسهم في التاريخ أو الجغرافيا. وفي الوقت نفسه، كانت البنات تتعلم التقنيات الحديثة لتدبير المنزل.^{٤٣}

لقد كانت المناهج الدراسية عام ١٩٢٤ بمدارس المعلمين للتعليم الابتدائي غير مختلطة أيضاً. وبينما كانت مدارس البنين ومدارس البنات متطابقة في توزيع الحصص العلمية والمهنية، كان التمايز في المعاملة واضحاً في المواد التطبيقية. فالزراعة كانت قاصرة على مدارس المعلمين للذكور فقط، وكان الطلاب ينفقون ضعف الوقت في الموضوعات الإبداعية مثل الرسم، والحرف، والخط. أما في مدارس البنات، فقد كانت تلك الساعات تُستخدم لدروس الحياكة، والاقتصاد المنزلي (الغسيل، والكي، والتنظيف)، والتطريز، ورعاية الطفل.^{٤٤}

وبينما كانت المدارس متكاملة، فقد خضعت المناهج الدراسية للتغيير أيضاً. فقد شهدت أواخر الثلاثينيات تغييرات في المناهج الأكاديمية، بحيث أصبح الطلاب والطالبات يدرسون أساساً نفس المواد، ويحضرون دروس أغلب المواد في نفس فصول الدراسة. ومع ذلك، كان الانفصال سائداً في الجدول. فقد كان البنين والبنات يحضرون أقسام مختلفة من التربية البدنية، حسب الاختلافات البيولوجية. على أن فصول الفن والحرف كانت تُقسم الطلاب والطالبات على أساس الأدوار التقليدية للجنسين.^{٤٥} وكان البنين يحضرون مرة أسبوعياً فصول الفنون والحرف التي يطلق عليها دائماً "أعمال يدوية". وفي نفس تلك الساعات، كان الطالبات يحضرن فصول "التدبير المنزلي". فعلى حين يحصل البنين على دروس في الحرف مثل تجليد الكتب، والنجارة، والورق، كانت البنات تتدرب على الطهي، والتخليل، والخبز، والحياكة، ورعاية الطفل.

لقد أدخلت هذه المواد لتطوير المهارات البناءة والإبداعية، والاحترام الذاتي، والاستقلال لدى الطلاب، فضلاً عن الكشف عن جدارتهم ومواهبهم. ومع ذلك، كانوا يميلون إلى كبت هذه السمات عملياً. ويميلون، في المقابل، إلى تشجيع الاتساق مع تشكيل وسلوك الهوية القائمة على النوع الاجتماعي. إن هذا النوع من الانفصال والتخصص الذي يحدث خلال فترة المراهقة (عندما يكون الأطفال على درجة كبيرة من الوعي بهويتهم الجنسية وتعريف أدوار الجنسين) يجب أن ينتج عن جهد واع في التلقي (indoctrination).

في المدارس المتوسطة والعليا، حيث يتعلم الجنسين في نفس الفصول، كان البنات والبنين يجلسون عادة متباعدين. كانت البنات تتجمع عادة في أحد جوانب الفصل أو في المقاعد الأمامية. وبالمثل، ويقدر ما يسمح التصميم المعماري للمدرسة، كان يجري توجيه البنين والبنات نحو استخدام بوابات وأبواب مختلفة للدخول أو الخروج من المبنى. إن عدم الاختلاط في الفضاء الاجتماعي داخل بناء المدرسة كان يستهدف السيطرة على النشاط الجنسي للذكور والإناث (على الرغم من تعرض الإناث، بوجه خاص، إلى مزيد من القمع المهين).^{٤٦}

كانت الطالبات تتعرض لتدقيق شديد من جانب المعلمات.^{٤٧} وتتعرض الطالبة للعقاب لأي لمحة للأثوثة، كما كان رد فعل العاملين بالمدرسة يتمثل في سلوك غير رسمي من التوبيخ العنيف، والإهانة، أو العقاب. ولم يكن مسموحاً للفتيات بوضع مستحضرات التجميل، بل كان عليهن اتباع قوانين صارمة فيما يتعلق بالملبس وتصفيف الشعر. فقد كان المطلوب أن يكون شعر الطالبة قصيراً

أو مربوطًا في شكل ضفائر أو ذيل الحصان. كانت جميع أغطية الشعر أو الإكسسوار ممنوعة - ما عدا الدبابيس. وبالمثل، تصميم الزي كان بسيطًا، يضم خطوطًا طويلة، مع جوارب سميكة وداكنة اللون (عادة من اللون البني أو الأسود). وتشير كل هذه الممارسات إلى جهد متسق لتحويل النساء الشابّات إلى مواطنات وعاملات "بلاجنس". إن زيادة نفاذ النساء إلى التعليم، بالإضافة إلى المعاملة غير المتساوية والسيطرة الاجتماعية الصارمة المقترنة به، لم يؤد إلى إنهاء التحيزات البطريركية، بل أسفر عن إعادة إنتاجها في جميع المجالات - سواء القديمة أو الجديدة.

خاتمة

مع إضفاء العلمانية على الزواج، وتعليم النساء، ومشاركتهن في العملية الانتخابية، أبعَد النظام الجمهوري نفسه عن الميراث الإسلامي للإمبراطورية العثمانية، وعزز تطوير أيديولوجية علمانية تضيف شرعية على الدولة الجديدة.^٨ وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، استمرت الدولة الكمالية في توظيف تعريف تقليدي للأدوار النسائية، وأكدت الإنجاب ورعاية الأطفال بوصفها الوظائف الأساسية للمرأة. وبالتعامل مع النساء كرموز وأدوات للتحديث والتغريب، بدلًا من اعتبارهن شركاء متساويات بالكامل مع الرجال، لم تستهدف الإصلاحات الكمالية إنجاز الكثير بالنسبة إلى المرأة. فالمبادئ التي أرستها خطب أتاتورك كانت تتحول إلى سياسات يجري تنفيذها تحت قيادته، بالإضافة إلى السياسات التي صاغتها الحكومات التي تلت. إن تعزيز تعليم الإناث، على سبيل المثال، كان يشوبه قلق حول مدى تأثير النساء على أبناءهم الرجال، لأن الأم هي أول مُعلم للطفل. ومن هنا جاء تطوير منهج "أنثوي" من أجل تحويل "الإناث المتخلفات" إلى أمهات أكفاء وزوجات عمليات.^٩ ومن خلال إصلاح بعض المؤسسات التي ضمت النساء بالفعل (الأسرة، على سبيل المثال)، وتوسيع أدوار النساء في مؤسسات أخرى (المدارس، على سبيل المثال)، أصبح النظام الكمالي قادرًا على إعادة بناء البنى البطريركية وإضفاء الشرعية عليها.

ولا تزال الآثار التقليدية للإصلاحات والعقلية الكمالية مستمرة حتى الوقت الحاضر. وإلى يومنا هذا، لا يزال تعليم النساء وتوظيفهن محدودًا. لقد كان النفاذ إلى التعليم والعمل أيسر بالنسبة لنساء الطبقة العليا بالحضر، لكنهما فشلًا في تحرير حتى ذلك القطاع من السكان. وتشير البحوث إلى أن تعليم النساء في تركيا يواصل تأخره بحيث يقل كثيرًا عن تعليم الرجال، حتى بين النساء المتعلمات، ولا تزال المشاركة النسائية في قوة العمل صغيرة.^{١٠} ويتفق الباحثون على أن التعليم في تركيا لم يسهم في تغيير أدوار الجنسين أو حفز مشاركة النساء في الاقتصاد والحياة العامة، بل ساعد في عملية إعادة إنتاج الأيديولوجية البطريركية،^{١١} أو كوسيلة للحصول على المكانة الاجتماعية.^{١٢} إن النساء اللاتي يعملن خارج المنزل، يفعلن ذلك لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للأسرة ولم يحصلن على "الاستقلال المالي".^{١٣} ومع ذلك، هناك دائمًا إمكانية أن تدرك النساء، مثل جميع المجموعات المقموعة، هذه البنية ويطالبن بالتغيير. إن الحركة/الحركات النسوية التي حققت انتشارًا وحيوية منذ الثمانينيات تُعد دليلًا على هذا الوعي.^{١٤}

وبالتالي، وبصفتي واحدة من هؤلاء النساء، حاولت أن أقدم تحليلًا منطقيًا للجذور التاريخية لهذا البناء. فقط من خلال التفحص الدقيق لحدود ولنوايا الإصلاحات الكمالية يمكننا أن نستوعب البنى التي تنظم أفعال النساء في تركيا المعاصرة. وعندئذ فقط يمكننا التخلص من المظهر الكاذب للمساواة الاجتماعية، والتحرك نحو مجتمع من العدل والتماثل.

الهوامش:

١. انظر/ي:

Ayşe Öncü, "Uzman Mesleklerde Türk Kadiri," (Turkish Women in Professional Occupations), in Nermin Abdan-Unat, ed., *Türk Toplumunda Kadın* (Women in Turkish Society), Socyal Bilimler Araştırmaları Dizisi 1., 2nd. ed. (İstanbul: Araştırma, Eğitim, Ekin Yayınları, and Türk Socyal Bilimler Derneği, 1982), 253-267; 253.

٢. أمم "الكتلة الشرقية" لا تتدرج في هذا التصنيف. انظر/ي:

Fatma Mansur Coşar, "Women in Turkish Society," in Lois Beck and Nikki Keddie, eds., *Women in the Moslem World* (Cambridge: Harvard University Press, 1978), 124-140; 136.

٣. انظر/ي:

A. Afetianan, *Tarih Boyunca Türk Kadınının Hak ve Görevleri* (Turkish Women's Rights and Duties throughout History). Atatürk Kitapları Dizisi: 3 (İstanbul: Milli Eğitim Basımevi, 1982); Emel Doğramacı, *Status of Women in Turkey*, 3rd ed., (Ankara: Meteksan Co., Inc., 1989); Tezel Taşkıran, *Cumhuriyetin 50. Yılında Türk Kadın Hakları* (Women's Rights at the Fiftieth Anniversary of the Republic), (Ankara: Başbakanlık Kültür Müsteşarlığı, Başbakanlık Basımevi, 1973).

٤. انظر/ي:

Nermin Abadan-Unat, "Toplumbilim Açısından Atatürk'ün Kadın Devrimi Üzerine Düşünceleri" (A Sociological Approach to Atatürk's Thoughts on Women's Reforms), Proceedings of the International Conference on Atatürk, paper No: 66, Vol. 3, Boğaziçi Üniversitesi, November 9-13, 1981 (Bebek, İstanbul: Boğaziçi Üniversitesi Matbaası, 1981), 9; Mine Tan, "Atatürk'çü Düşünüş ve Karma Eğitim" (Atatürkist Thinking and Co-education), Proceedings of the International Conference on Atatürk, Paper No: 61, Vol. 3, Boğaziçi Üniversitesi, November 9-13, 1981 (Bebek, İstanbul: Boğaziçi Üniversitesi Matbaası, 1981), 12.

٥. انظر/ي:

Deniz Kandiyoti, "Emancipated but Unliberated? Reflections on the Turkish Case" *Feminist Studies* 13:2 (Summer 1987), 317-338; Şirin Tekeli ed., *Kadınlar ve Siyasal Toplumsal Hayat* (Women and Political and Social Life) (Ankara: Bitikim Yayınları, 1982), 208.

٦. إن خضوع حقوق النساء ومصالحهن إلى "المصلحة الوطنية" ليست متفرداً في تركيا، لكنه ممارسة شائعة في البلدان النامية. وللإطلاع على مزيد من المناقشات والأمثلة،

انظر/ي:

Nilüfer Çağatay and Yasemin Nuhoglu Soysal, "Uluslaşma Süreci ve Feminizm Üzerine Karşımalı Düşünceler" (Comparative Reflections on the Process of Nation-Formation and Feminism), in Şirin Tekeli, ed., *Kadın Bakış Açısından 1980'ler Türkiye'sinde Kadın* (Women in the Turkey of the 1980s from a Women's Perspective) (İstanbul: İletişim Yayınları, 1990), 301-311; K. Jayawardena, *Feminism and Nationalism in the Third World* (London: Zed Press, 1988); Nadia H. Youssef, "Women in the Moslem World," in B. Iglitzin and R. Ross, eds., *Women in the World* (Oxford: Clío Books, 1976).

٧. انظر/ي:

Deniz Kandiyoti, "Ataerkil Örüntüler: Türk Toplumunda Erkek Egemenliđimin Çözölmesine Yönelik Notlar," (Patriarchal Weaves: Notes on Dismantling the Patriarchal Hegemony in Turkish Society) in Tekeli, *Kadın Bakış Açısından*. 1990, 341-351; Deniz Kandiyoti, "End of Empire: Islam, Nationalism and Women in Turkey," in Deniz Kandiyoti, ed., *Women, Islam, and the State* (Philadelphia: Temple University Press, 1991), 22-47; 42; Şirin Tekeli, *Kadınlar İçin* (For Women) (İstanbul: Alay Yayıncılık, 1988), 315.

على الرغم من اتفاقى مع تحليل هؤلاء الباحثين، فإننى أجد اختيارهم لمصطلح "تسوية الدولة" - عند تعريف الإصلاحات الكمالية - غير موفق. فمن أجل إطلاق تسمية "تسوي" على أية حركة أو أعمال، يجب أن تعترف بعدم المساواة بين الجنسين وبالهيمنة الذكورية. وبمعالجتهما كقضايا سياسية، يجب اتخاذ تدابير واعية للقضاء على الهيمنة. ومن ناحية أخرى، يوافق الباحثان على أن الإصلاحات الكمالية لم توضح تلك الجهود أو النوايا. وللإطلاع على عرض وتحليل موجزين للمناقشات والإصلاحات التي تناولت "قضايا المرأة" في تركيا، انظر/ي:

Deniz Kandiyoti, "Women and the Turkish State: Political Actors or Symbolic Pawns?" in Nira Yuval-Davis and Floya Anthias, eds., *Women-Nation-State* (New York: St. Martin's Press, 1989), 126-149.

وأعتقد أن مصطلح "تسوية الدولة" أنسب وصف لما يُسمى "النظم الاشتراكية" التي اعترفت بالسيطرة على النساء في ظل الرأسمالية، وتناولت الموضوع بوصفه قضية سياسية، لكنها لم تتمكن من تحديد جذور البطيركية، وبالتالي فشلت في تحرير النساء. وللقراءة حول نسوية الدول الاشتراكية، انظر/ي:

Maxine Molyneux, "Women in Socialist Societies: Problems of Theory and Practice", in Kate Young, Carol Wolkowitz and Roslyn McCullagh, eds., *Of Marriage and the Market: Women's Subordination Internationally and Its Lessons* (London: Routledge, 1984), 55-90; and Lydia Sargent, ed. *Women and Revolution: A Discussion of the Unhappy Marriage of Marxism and Feminism* (Boston: South End Press, 1981).

٨. السنوات التي تناظر الحكم الكمالى هي موضوع نزاع. فالفترة التي بدأت بتنظيم الجمعية الوطنية الكبرى في عام ١٩٢٠، أو إنشاء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، وتنتهي بوفاة أتاتورك عام ١٩٣٨ تشيع الإشارة إليها باسم الحكم الكمالى أو العصر الكمالى. ومع معرفة أن الكمالية - برغم تعريفها المبهم بدايةً وتكرار إعادة تعريفها - كانت "الأيدولوجية الرسمية" لتركيا (دون أية معارضة ناجحة، على الأقل حتى منتصف الستينيات)، ولم يتغير نهجها تجاه النساء، فإننى أوسع التعريف الكرونولوجي للعصر الكمالى بحيث يشمل أعوام الستينيات.

٩. انظر/ي:

Atatürk'ün Söylev ve Demeçleri (Atatürk's Speeches and Statements) 2 (1989): 89.

١٠. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:89.

١١. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:89-90.

١٢. من المسودات التي كتبها أتاتورك بخط يده في عام ١٩٣٠ ونشرت عن طريق:

Afetinan and quoted in Emel Dođramacı, *Status of Women in Turkey*, 164.

١٣. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:156.

١٤. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:227.

١٥. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:91.

١٦. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:152-153.

١٧. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:153.

١٨. انظر/ي: Atatürk, *Speeches*, 2:154.

١٩. انظر/ي:

Deniz Kandiyoti, "Emancipated but Unliberated? Reflections on the Turkish Case," *Feminist Studies* 13:2 (Summer 1987), 317-338; 328.

٢٠. انظر/ي:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* 2nd ed., (Oxford: Oxford University Press, 1968), 271.

٢١. من حيث الأساس، بلغ الحد الأدنى للسن ١٨ و ١٧ سنة للرجال والنساء على الترتيب. ومع ذلك، ففي ١٦ يونيو ١٩٣٨، تم خفض السن مع القانون الجديد (رقم ٣٤٥٣) إلى ١٧ للرجال و ١٥ للنساء.

٢٢. في كتابها بعنوان *The Patriarchal Paradox: Women and Politics in Turkey* (Fairleigh Dickinson University Press, 1989)، تتناول Yeşim Arat القانون المدني بوصفه الإطار القانوني لـ "البطريكية الجمهورية". انظر/ي ص ٣٣-٣٤.

٢٣. استُخدم هذا البند، في الممارسة العملية، للمحافظة على سيطرة الزوج واستقلاله. وناصرت عديد من قرارات المحاكم أن "الزوجة حتى إذا امتلكت بيتاً وعاشت فيه دون دفع إيجار، بما يخدم مصالح الزوج المادية، فإن ذلك يضعه في موقف تابع. وبالتالي، فمن حق الزوج طبيعياً أن يفضل حريته على مصالحه المادية ويسعى للسلام". انظر/ي:

Feyzi Necmeddin Feyziođlu, *Aile Hukuku* (Family Law), 3rd ed. (İstanbul: Filiz Kitabevi, 1986), 182-183, p. 86.

٢٤. مع ذلك، وفي حالة استخدام الزوج لهذا الحق تعسفاً، يمكن أن تلجأ الزوجة إلى المحكمة للحصول على إذن. وهذه المادة من بين المواد التي تعدلت في الثمانينيات لصالح النساء.

٢٥. يشير بحث مسحي أجري في الستينيات والسبعينيات إلى أن السبب الرئيسي وراء عمل النساء كان الحاجة إلى توفير دخل تكميلي، وغالباً كانت المرأة تسهم بمجمل دخلها في ميزانية الأسرة، وكانت النساء العاملات يملن إلى تسليم مكاسبهن إلى أفراد الأسرة الآخرين، وعادة إلى الزوج. انظر/ي:

Tekeli, *Kadınlar ve Siyasal Toplumsal Hayat*, 225.

٢٦. انظر/ي: Feyziođlu, *Aile Hukuku*, 123.

٢٧. على الرغم من أن النساء كن ضحايا وكانت المرأة بريئة، لأن الموقف كان عاراً على الزوج في المجتمع المحلي، فإن عدم الاتساق في الأسرة -والذي نتج عن الاغتصاب-

كان أساساً مقبولاً لكي يُطلق الزوج زوجته. انظر/ي: Feyzioğlu, *Aile Hukuku*, 321-313

٢٨. لكن قرارات المحاكم العليا رفضت ذلك كسبب شرعي للطلاق في الأيام الأولى من الزواج، حيث لم يكن متوقعا من الزوجة بعد أن تكون "زوجة ذات خبرة". انظر/ي: Feyzioğlu, *Aile Hukuku*, 123

٢٩. في عام ١٩٦٥، كان قانون التخطيط السكاني يبيح الإجهاض ولكن فقط إذا كانت حياة الأم في خطر. أما القانون الجديد للتخطيط السكاني (رقم ٢٩٢٧)، والذي صدر عام ١٩٨٣، فقد أباح الإجهاض خلال الأسابيع العشرة الأولى من الحمل، لكنه أشار بعد ذلك إلى ظرف تهديد الصحة، واقترح سجن المرأة والمتورطين الآخرين لمدد تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالإجهاض القانوني، اشترط القانون موافقة الوصي على الصغار وزوج المرأة المتزوجة. انظر/ي: ٣٠.

Gülten Kazgan, "Türk Ekonomisinde Kadınların İşgücüne Katılması, Mesleki Dağılımı, Eğitim Düzeyi ve Sosyo-Ekonomik Statüsü," (Women's Participation in the Work Force, Occupational Distribution, Educational Level, and Socioeconomic Status in Turkish Economy) in Abadan-Unat, *Türk Toplumunda Kadın*, 137-170; 145.

٣١. انظر/ي:

Zafer Toprak, "Kadınlar Halk Fırkası," (People's Party of Women), *Tarih ve Toplum* 51 (March 1988), 30-31.

٣٢. انظر/ي:

Nükhet Sirmanın "Feminism in Turkey: A Short History," *New Perspectives in Turkey*, 3:1 (Fall, 1989): 1-34, 13.

٣٣. انظر/ي: Tekeli, *Kadınlar ve Siyasal Toplumsal Hayat*, 215

٣٤. انظر/ي:

Tekeli, *Kadınlar ve Siyasal Toplumsal Hayat*, 214-217, Tekeli, *Kadınlar İçin* (İstanbul: Alay Yayıncılık, 1988), 289-294.

٣٥. انظر/ي: Tekeli, *Kadınlar İçin*, 300

٣٦. انظر/ي: Tan, "Atatürk'çü Düşünüş ve Karma Eğitim," 17

٣٧. انظر/ي: Tan, "Atatürk'çü Düşünüş ve Karma Eğitim," 18

٣٨. انظر/ي: Tan, "Atatürk'çü Düşünüş ve Karma Eğitim," 19

٣٩. انظر/ي:

Mine Tan, *Kadınlar: Ekonomik Yaşamı ve Eğitimi* (Woman: Her Economic Life and Education). Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları (Ankara: TISA Matbaası, 1979), 206.

٤٠. من تقييم المنهج الدراسي لوزارة التعليم، كما ورد في: Tan, *Kadın*, 210

٤١. وجدت هيئة تخطيط الدولة أن ٢٤% فقط من خريجات تلك المعاهد بين ١٩٥٨-

١٩٥٩ و ١٩٦٣-١٩٦٤، واصلت التعليم العالي، و ٣٠% حصلن على وظائف في مجالات ترتبط قليلاً أو لا ترتبط على الإطلاق بموضوعات دراستهن بالمدرسة،

وظلت ٤١% بالبيت. انظر/ي: Tan, *Kadın*, 1979, 211

٤٢. انظر/ي:

Fatma Gök, "Türkiye'de Eğitim ve Kadınlar," (Education and Women in Turkey), in Tekeli, *Kadın Bakış Açısından*, 165-182.

٤٣. انظر/ي:

Hasan-Ali Yücel. *Türkiye'de Orta Öğretim* (The Secondary Education in Turkey), (İstanbul: Devlet Basımevi, 1938), 145-236, Tables of Curricula.

٤٤. انظر/ي: Yücel, *Secondary Education in Turkey*, 229-230

٤٥. لا يزال عدم الاختلاط سائدًا في هذه المجالات حتى الآن.

٤٦. تركز المعلومات المتعلقة بالضوابط المدرسية بدرجة كبيرة على القصص الشخصية التي يرويها الآباء والأقارب وأصدقاء الأسرة. وقد خاض جيلي خبرة بعض هذه السياسات في السبعينيات.

٤٧. لا يقتصر انطباق هذه القواعد على المدارس المختلطة فحسب، بل كانت شائعة بالمدارس المهنية أيضًا.

٤٨. انظر/ي:

Tekeli, *Kadınlar ve Siyasal Toplumsal Hayat*; Kandiyotim "Ataerkil Örüntüler," 314-356

٤٩. تمشيًا مع الحركات الإصلاحية الأخرى في الشرق الأوسط، والتي لاحظتها كانديوتي، فإن "أمية المرأة، وعزلتها، وممارسة تعدد الزوجات لم تكن تُدان لأنها تحجب بفجاجة حقوق الإنسان الفردية لنصف السكان فحسب، وإنما لأنها أدت أيضًا إلى وجود أمهات جاهلات يتسمن بالضحالة وشريكات مكررات، واتحادات زوجية غير مستقرة، وأفراد كسولات وغير منتجات في المجتمع." انظر/ي:

"Introduction" in Deniz Kandiyoti, ed., *Women, Islam, and the State* (Philadelphia: Temple University Press, 1991), 1-21, 10.

٥٠. انظر/ي:

Kazgan, "Türk Ekonomisinde Kadınların İşgücüne Katılması"; Ferhunde Özbaym "Türkiye'de Kırsal/Kentsel Kesimde Eğitimin Kadınlar Üzerine Etkisi," (The Impact of Education on Women in Rural and Urban Sectors in Turkey). In *Abadan-Unat*, 171-197; Gök, "Türkiye'de Eğitimi ve Kadınlar," Table 1, 174.

وفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩-١٩٩٠، هناك ٧٥% من النساء الشابات (في الفترة العمرية ١٥-٢٤ سنة) متعلمات، و٤٢% فقط من المجموعة العمرية للتعليم الثانوي ملتحقات به بالفعل. وكان معدل الالتحاق بالتعليم العالي أقل بدرجة كبيرة، بمقدار ١٠%. لكل ١٠٠ من الذكور الملتحقين بالمدارس الثانوية، كانت هناك ٦٤ امرأة فقط. كان التحاق الإناث بالتعليم العالي ومتوسط سنوات تعليمهن المدرسي يبلغ نصف نظيره لدى الذكور في الحاليتين. لقد شكلت النساء ٣٣% من قوة العمل، و٣% من العاملين الإداريين. انظر/ي:

Human Development Report 1993, United Nations (New York: Oxford University Press, 1993).

٥١. انظر/ي: ١٦٩-١٧١، Gök, "Education and Women in Turkey,"

٥٢. انظر/ي:

Özbay, "Türkiye'de Kırsal/Kentsel Kesimde Eğitimin Kadınlar Üzerine Etkisi," *Abadan Unat*, 195-196.

٥٣. تلاحظ تكليفي القمع النفسي وأيضاً الاقتصادي للمرأة "العاملة"، وخاصة للنساء اللاتي يعملن موظفات "بالخدمة الحكومية" ويمثلن "النساء الجدد المتعلّقات" بالنظام: "في واقع الأمر، هذه المرأة مضطهدة أيضاً. الأسر... يمكنها بالكاد أن تعيش بمرتبات الوظيفة الحكومية. وبعد ساعات العمل الطويلة، يقع على عاتقها عبء العمل المنزلي ورعاية الطفل والحيّاة. إن زوجها... لا يفشل فحسب في مشاركتها مسؤوليات الأسرة المعيشية، وإنما يتوقع منها - بوصفه رأس الأسرة - نفس "الاهتمام، الرعاية والطاعة التي يحصل عليها إذا كان متزوجاً من امرأة لا تعمل"... هؤلاء النساء اللاتي ليس بإمكانهن تغيير العلاقات داخل الأسرة، برغم وضعهن ودورهن في الدولة، يقبلن عمل مزدوج وخضوع مزدوج. ومن أجل تبرير اضطهادهن أمام أنفسهن وفي عيون الآخرين، فإنهن ينقلن نفس الدور إلى بناتهن. الجيل التالي من هؤلاء النساء - اللاتي لم يتمتعن أبداً بالمساواة الفعلية أو التحرر، واللاتي لم يكن بإمكانهن حتى اتخاذ قرار حول ماذا يرغبن لأنفسهن، ولم يكن بإمكانهن أن يجدن هويتهم - يعملن في بنوك ومكاتب، بالآلاف، وعندما يشعرن بالإرهاق بين البيت والعمل، يقلن: "إن لم تكن هناك ضرورة اقتصادية، كنت أفضل أن أبقى بالمنزل، وأكون امرأة بيتي". انظر/ي:

Kadınlar İçin, 316-317

٥٤. انظر/ي: Nükhet Sirman, "Feminism in Turkey". في هذه الدراسة لمختلف الحركات النسائية في تركيا، تقدم سيرمان تعريفاً لأحداث الثمانينيات باعتبارها تطويراً لحركة تُعد بدرجة كبيرة استجابة لمحدودية طبيعة "تسوية الدولة" للنظام الكمالي والقيود التي فرضها. ويرغم اقتران تلك الحركات بأيدولوجية أرتوذكسية متعارضة ومختلفة (بما في ذلك المحافظين الدينيين)، فإنها تتناول الحركات النسائية التي انتشرت خلال السنوات العشر الماضية بوصفها "تسوية"، لأن تلك الحركات وضعت النساء في مركز النقاش السياسي.

النساء، الدولة والليبرالية السياسية
تجارب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*
لوري براند

تقديم المحررة:

نُشر هذا الفصل كمقدمة لكتاب لوري براند (Laurie Brand) الذي صدر عام ١٩٩٨ بعنوان "النساء والدولة والتحول الليبرالي السياسي" (*Women, the State and Political Liberalization*). وقد قمت باختياره لكتابنا، لأنه يستعرض الأدبيات القليلة نسبياً حول الجوانب ذات الطابع النوعي الاجتماعي لليبرالية السياسية في العالم العربي، علاوة على استكمالها بأدبيات أكثر توسعاً حول نفس الموضوع في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. والنتيجة هي مناقشة مفيدة وشديدة الأهمية، تقدم رؤى مقارنة بالنسبة إلى هذه العملية كمرحلة انتقالية في تاريخ الأنظمة السياسية.

* Laurie Brand, "Introduction", *Women, the State and Political Liberalization, Middle Eastern and North African Experiences* (New York: Columbia University Press, 1998), pp. 1-26.

النساء، الدولة والليبرالية السياسية تجارب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري براند

في عام ١٩٨٩، كانت عيون العالم مثبتة على أوروبا الشرقية، مع تحطيم سور برلين، وظهور قيادات جديدة - تقدم وعودًا بحريات اقتصادية سياسية أكبر - أخذت زمام السلطة تدريجيًا. لقد كانت أحداث أوروبا الشرقية أكثر أحداث إثارة للدهشة في ما كان يطلق عليه الموجة الثالثة^١ من مراحل الانتقال من النزعة السلطوية، التي بدأت في السبعينيات في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية. وبدأت تتكشف في عام ١٩٨٩ أيضًا تطورات مشابهة في جنوب وشرق البحر المتوسط، لا تقل دلالة وإن قلت إشارة الصحف إليها. تمثلت أولى أحداث سلسلة تلك التطورات^٢ الهائلة في إقالة الرئيس التونسي بورقيبة في نوفمبر ١٩٨٧، وبعد مرور شهر بدأت الانتفاضة الفلسطينية. وبعد ذلك، بدأ عدد من النظم العربية، التي عجزت عن التأقلم مع مشكلات تعاضم الديون فضلًا عن البطالة والفساد، في إفساح الطريق أمام نظم (أو قيادات) أخرى وعدت بالإصلاحات الاقتصادية ومزيد من الحرية السياسية.

وعلى الرغم من أن عدد الكتابات التي تناولت حالات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت قليلة إلى حد ما، فقد ظهرت وفرة من الأدبيات حول مراحل الانتقال في أماكن أخرى. إن قضايا مثل توقيت التغييرات وتتابعها، والعلاقات بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية خلال مراحل الانتقال، والبناء المناسب للمؤسسات الجديدة لتدعيم أو تعزيز الناتج الديمقراطي المرغوب كانت كلها محل دراسة. وبينما درست هذه الأدبيات المخاطر والمشكلات، هناك بعض الكتابات القليلة التي وقعت خارج إطار يفترض ضمناً وجود ناتج سياسي إيجابي، إن لم يكن على قدم المساواة، نسبيًا للجميع مع إمكانية استثناء الظالمين بالنظم السابقة.

لكن التاريخ أوضح أن فترات تغيير النظم تكون محفوفة بالمخاطر، حتى عندما يكون التغيير في اتجاه نظم أكثر ليبرالية سياسيًا. إن خطاب النظم الجديدة، أو التي خضعت إلى "الإصلاح"، وكثير من أفعالها تقدم وعودًا تجاه زيادة احترام الحقوق الإنسانية والمدنية. ومع ذلك، يجب فهم عمليات الليبرالية السياسية، مثل أشكال التغيير الأخرى للنظم أو التغييرات السياسية، باعتبارها تمتلك إمكانات إنتاج ليس للفائزين فحسب وإنما للخاسرين أيضًا: أي القطاعات التي أصيبت بالضرر، على نحو ما، بسبب التحول. وإذا انتقلنا من الدراسات العامة للتحولات السياسية إلى الدراسات التي تركز على النساء، أو على الأقل تضعهن في اعتبارها، فإن هذه الدراسات تشبه الأدبيات المتعلقة بالتحولات الاقتصادية حيث توثق تلك التحولات نطاقًا من الطرق التي تفرض من خلالها التحولات السياسية المخاطر. إن ظواهر مثل انخفاض عدد النساء المشتغلات بالتشريع في الجمعيات المحلية والقومية، أو تغيير قوانين العمل أو تنفيذها على حساب النساء، أو محاولة تقييد الحقوق الإنجابية للنساء - قد كانت تصاحب أغلب مراحل الانتقال "الديمقراطية" التي تكشفت في أوروبا الشرقية. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد كانت التطورات التي شهدتها البلدان التي بدأت في مسارات الليبرالية تشكل أيضًا تهديدًا لوضع المرأة، وفي بعض الحالات لحياتهن - كما في الجزائر.

وهناك دلائل كثيرة على التهديدات الإمكانية أو الحقيقية، الملازمة لعملية تغيير النظم، التي تواجه النساء. فإذا أخذنا الثورات، وهي أكثر أشكال تغييرات النظم تطرفاً، يمكننا أن نجد، على سبيل المثال، أن الثورة الفرنسية التي أنتجت "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" المشهور في أغسطس ١٧٨٩ ألغت أي إشارة لحقوق النساء. وبالفعل، قاد النشاط الثوري النسائي رجال الثورة إلى الوصول لنتيجة مفادها أن الجماهير النسائية كانت قوة قادرة على إيقاع الاضطراب في الدولة، وفي النهاية إلى تحديد "خط فاصل بين المجالين العام والخاص لم يكن مسموحاً للنساء عبوره". لكن القانون المدني النابليوني أدرج في النهاية وضع النساء الأدنى مرتبة داخل القانون.^٣ وفي فترة أحدث، كان للثورة الإيرانية تأثير سلبي على مختلف جوانب وضع المرأة، وخاصة أثناء سنوات الخميني ومناقشاته واسعة النطاق،^٤ بينما أفضت نجاحات طالبان في أفغانستان إلى حظر تعليم النساء والبنات، وطردهن النساء من جميع الوظائف ما عدا عدد قليل جداً منها. وقد منحت نضالات التحرر الوطني دروساً مشابهة. فقد شاركت النساء في القتال وحمل القنابل وتوزيع المنشورات، لكنهن عدن إلى منازلهن بعد استقرار الأوضاع، ليواجهن قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين الأشد قمعاً من القوانين التي خضعن لها في ظل النظام الكولونيالي.

إن تعريف عمليات الليبرالية السياسية، على الرغم من أنها أقل تطرفاً من أشكال التغيير الأخرى في النظم، بما في ذلك التحولات الديمقراطية الكاملة، يعني أنها تفتح المسرح السياسي أمام النشاط الحر لمجموعة غير مسبقة من الفاعلين السياسيين. وكما جادل بوزورسكي (Przeworski)، نقلت "هذه العمليات التكلفة - الفعلية أو المتوقعة - للتعبير الفردي والعمل الجماعي".^٦ على أن تلك العمليات لا تنتهك بأي قانون من قوانين الطبيعة أو السياسة لإنتاج مجموعات ليبرالية من الفاعلين فقط. وبالفعل، تؤدي الأزمات التي تحت إصدارة قرارات على الليبرالية (أو التي تقوض النظم، في حالات أكثر تطرفاً) إلى إطلاق العنان لمجموعات من الفاعلين، يعتقد بعضهم أيديولوجيات تسعى إلى استعادة بعض المجد أو الأمن (عادة المفترض) الماضي. إن التغييرات في أسس النظم أو في النظم السياسي كثيراً ما تنتشكك على نطاق واسع، أو تهدد، بعض البنى الأساسية للنظم السياسي. ويتمثل بعض رد الفعل الشائع بين الفاعلين السياسيين الوطنيين تجاه تلك التهديدات في السعي إلى تأمين جبهة البيت، الأسرة. وعادة ما تُبنى برامجهم من زاوية حماية الأمة وقيمها وشبابها، وتسعى إلى تعزيز الدور التقليدي للمرأة عبر وسائل مثل: تشجيع الانسحاب من قوة العمل، وتنفيذ سياسات سكانية مناصرة للإنجاب، وحتى شن حملات أخلاقية مختلفة تسعى إلى الحد من "وجود" النساء في مجال العمل العام خارج المنزل.

وفي الوقت نفسه، في جميع عمليات الليبرالية السياسية، ما عدا أكثرها حرصاً من حيث الإدارة (التي بدأت قبل أن تؤدي الضغوط من أسفل إلى إحداث تغييرات أكثر درامية)، تنمو في مناخ من عدم يقينية النظام فيما يتعلق بقوته في مواجهة الفاعلين السياسيين الآخرين. يجب أن تحدد القيادة توازن القوى الاقتصادية السياسية، وأفضل طرق الاستجابة من أجل تعزيز موقفها. كما أن البحث عن حلفاء جدد، والذي يترتب على ذلك، يضم عملية تفاوض أو مساومة بين القيادة/النظام ومختلف الفاعلين السياسيين حول البرامج والأهداف.^٧ وفي أثناء تلك الفترة، يمكن إعادة فتح مجموعة من السياسات، وفقاً للخريطة السياسية وطبيعة الفاعلين الذين يمكن أن تسعى السلطة إلى التحالف معهم.

إن شرح النتيجة^٤ للقيادة وللقطاعات المجتمعية المختلفة يتطلب تحديد الحلفاء الطبيعيين للقيادة/النظام أولاً، مع معرفة التوازن المحلي للقوى الاجتماعية-السياسية والقوى الاقتصادية. كما يتضمن أيضاً تحديد القضايا التي ترغب السلطة على أساسها في المساومة، فضلاً عن القضايا التي تعتبرها القيادة فوق التفاوض. ومع معرفة تفوق موقف وسلطة رجال الدولة/النظام، وأن المراحل الانتقالية عادة ما تؤدي إلى ظهور الأحزاب التي تعتقد سياسات دفاعية رجعية، فلا يثير الدهشة أن "قضايا المرأة" - وهو التعريف الذي تقدمه النساء أو الدولة - قد تكون من بين أول القضايا التي تسعى أطراف التوازن السياسي الجديد إلى استخدامها/ استغلالها في المساومة السياسية.^٥

توضيح المصطلحات

إنني أستخدم في هذه الدراسة عدداً من المصطلحات الأساسية. يشير مصطلح "الليبرالية السياسية" إلى انفتاح النظام السياسي بحيث: يتيح مزيداً من الحرية للتعبير الشخصي والإعلامي، ويسمح لأعداد أكبر وأكثر تنوعاً من الفاعلين غير الحكوميين بالعمل مع توسيع مجالات نشاط الفاعلين الموجودين بالفعل، ويكبح القهر الذي تمارسه الدولة على شكل اعتقالات تعسفية وحالات اختفاء وتعذيب وتبني خطاب جديد حول احترام حقوق الإنسان، ويعقد الانتخابات البرلمانية في مناخ يسمح بمنافسة أكثر حرية (إن لم تكن حرية بالكامل) من خلال مجموعة متنوعة من الفاعلين الذين يمثلون مختلف جوانب النطاق السياسي. وسواء كان للأفضل أو للأسوأ، فإن هذا المفهوم معني بالحقوق المدنية والسياسية، ولا يعنى بشكل عام بحقوق التوزيع (أي الحقوق الاقتصادية).

يُعد مفهوم "وضع المرأة" أكثر إشكالية، إذ يُستخدم بطرق مختلفة وعن طريق كُتاب مختلفين، وله معانٍ مختلفة وفقاً للسياق.^٦ ونظراً لأنني قررت أن أركز في هذه الدراسة على المستوى القومي، فإن التغييرات في حق المرأة في التنظيم، فضلاً عن وضعها القانوني الرسمي، تُمثل مؤشرات أساسية ملحوظة. وقد اهتمت بوجه خاص بقضايا مثل: الحق في وسائل منع الحمل والإجهاض وتيسير الوصول إليها؛ الحق في التعليم وتيسير الوصول إليه؛ المساواة في العمل والمعاش والتشريعات الجنائية؛ الحماية ضد التحرش والعنف؛ الاضطلاع بدور في ما يسمى مجال العمل العام، سواء في سوق العمل أو في الحياة السياسية. كما تناولت أيضاً دراسة الحقوق، ليس كما توجد وفقاً للقانون فحسب، وإنما أيضاً كما يجري تنفيذها؛ فهناك عادة فجوات واسعة بين النص والممارسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما اعتبره تغييرات تُشكل تقدماً للنساء، يمكن أن ينظر إليها البعض على نحو مختلف تماماً - وخاصة بعض المجموعات المحافظة سياسياً ودينيًا و/أو اجتماعياً، بغض النظر عن المنطقة. فبالنسبة لهذه المجموعات، على سبيل المثال، يمكن القول إن توسيع الحقوق الإنجابية للمرأة من خلال زيادة تيسير الوصول إلى تنظيم الأسرة، ومساواة نفاذ المرأة إلى الطلاق، أو ما يعتبره هذا التحليل توسيعاً لحقوق المرأة في المشاركة في المجال العام، قد يعتبره البعض مؤشراً على التدهور الأخلاقي. ويصعب مصالحة هاتين الرؤيتين. لكنني على استعداد للاعتراف بتحيز معياري في اختياري لمؤشرات التحسين أو التدهور في وضع المرأة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جميع المؤشرات الواردة أعلاه تناقشها منظمات مهمة للحركات النسائية في البلدان تحت الدراسة. ولهذا، فإنني لا أشعر أن المنهج المستخدم هنا يمكن تسميته ببساطة "غريباً" ونبذه باعتباره غير أصيل.

على أن المسألة ليست مجرد سؤال حول ما يسمى تحيزاً علمانياً أو غير ديني في مواجهة تلك القضايا. يتضمن المنهج أيضاً تحيزاً نحوياً بعينه. وبهذا، فإنني أعني أن ميدان بحثي على مدى سنوات، فضلاً عن الأدبيات التي أنتجها غيري من الباحثين، يوضح أن الطبقة والمنطقة يحققان اختلافاً في كيفية بناء النساء لأولياتهن ويرتبونها فيما يتعلق بالحاجة إلى تغيير وضعهن. تذهب كثيرات من النساء إلى أن كفاءة النفاذ إلى الخدمات الأساسية، أو الارتقاء بنوعيتها، يسهم بشكل أساسي في وضعهن. ومن بين جوانب القلق الأساسية لدى أغلبية النساء: توفر المياه الجارية النقية داخل المنزل أو بالقرب منه، وجود خدمات طبية جديرة بالثقة قريبة من المنزل، توفر تسهيلات تعليمية أفضل، توفر ظروف أفضل للعمل والأجور (يختلف الأمر فيما يتعلق بقلقهن على المساواة على الرجال والنساء)، وزيادة فرص العمل بما يتيح تحسين الظروف الاقتصادية الأسرية الكلية وإمكانية استمرار الفتيات بالمدرسة لفترة أطول.

هناك أيضاً جوانب القلق التي أشارت إليها ماكسين مولينو (Maxine Molyneux) عندما حددت التمايز بين المصالح العملية والاستراتيجية القائمة على النوع الاجتماعي. إن المصالح العملية هي تلك المصالح التي تبدو واضحة من الظروف الموضوعية لعمل المرأة والأدوار التي تتولاها في تقسيم العمل بين الجنسين. وعادة ما تنشأ هذه المصالح كرد فعل لاحتياجات فورية مثل: تيسير النفاذ إلى المياه النظيفة، والخدمات الطبية، والإسكان والتغذية المناسبين. ومن الناحية الأخرى، فإن المصالح الاستراتيجية القائمة على النوع الاجتماعي هي تلك التي عادة ما يُطلق عليها نسوية. إنها مشتقة "من تحليل خضوع المرأة، ومن تشكيل مجموعة بديلة من الترتيبات أفضل من الموجودة بالفعل". وتتضمن تلك المصالح "القضاء على الأشكال المؤسسية للتمييز، وتحقيق المساواة السياسية، وترسيخ حرية الاختيار بشأن الحمل، وتبني تدابير مناسبة ضد العنف الذكوري والسيطرة على النساء".^{٢١}

وقد يكون من المفيد التفكير في المصالح العملية الاستراتيجية القائمة على النوع الاجتماعي من زاوية أقل ثنائية. وعلى سبيل المثال، يمكن القول إن مطالب النساء العاملات بزيادة تيسير حصولهن على تسهيلات رعاية الطفل أو إجازة أطول لرعاية الطفل، برغم أنها تساعد على تخفيف بعض جوانب عدم المساواة، فإنها لا تعارض بالضرورة البنى القائمة التي تقمع المرأة. وقد تفهم العديد من النساء هذه الخدمات باعتبارها تخفيفاً جزئياً للعبء الذي يعتقدن أن عليهن أساساً تحمله. وبالمثل، بينما لا تعتبر كثير من النساء العنف المنزلي بنية للقهر، فإن مواجهة هذا العنف وغيره من أشكال الإساءة يشكل أهمية للنساء اللاتي لا يعتبرن أنفسهن نسويات. ومن المهم الاحتفاظ بالتمايز الذي قدمته مولينو مع عدم المبالغة فيه. وبقولنا ذلك، يبدو واضحاً أن جزءاً من النخبة، والتي يمتد تعريفها على نطاق واسع - من نساء من الطبقة الوسطى إلى العليا، اللاتي يعشن بشكل عام في المناطق الحضرية - يخرط في مواجهة الاهتمامات الإستراتيجية للنوع الاجتماعي، وهي القضية التي اخترت التأكيد عليها.

إن دراسة مصير تلك الاهتمامات أثناء عملية الليبرالية السياسية يتطلب التركيز على المستوى القومي. وعلى الرغم من السلبات الواضحة التي تشوب هذا المنهج، فإن منطقته يبدو واضحاً من خلال تعديل القوانين القائمة وإصدار قوانين. وكما يجادل جوزيف (Joseph): "الدولة القومية... تظل موقفاً يتسم بأهمية إستراتيجية للنساء، فضلاً عن جماعات الأقلية. وفي هذا الموقع، تفوز تلك الجماعات أو تخسر الحماية القانونية والسياسية الحيوية في مواجهة المجتمعات السياسية الأخرى، والبطيريكيات، وأيضاً القوى الدينية والعلمانية غير الديمقراطية. وعادة لا

يوجد للنساء أي موقع آخر غير الدولة تلجأ إليه سعيًا للحماية من العنف المنزلي والقهر الأسري والممارسات التمييزية".^{١٢}

المصطلح التالي هو "الدولة". يُستخدم هذا المصطلح هنا للإشارة إلى شبكة من المؤسسات والعلاقات التي تُمارس سلطة الحكم على أرض بعينها. ونحن نفهم الدولة باعتبارها فاعلاً مُعقداً، وليس فاعلاً موحداً، بل تتنافس داخله المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتأثير في ميدان غير مستوي. وارتكازاً على العوامل البيئية، تعمل عناصر الإثنية والدين والطبقة والنوع الاجتماعي لصالح أو ضد فاعلين بعينهم أو اهتمامات بعينها. ونظراً لأن الدولة هي موقع التنافس، فإن قدرتها على الاستمرار تعتمد على التأقلم وإعادة التعريف. وبالفعل، كما توضح دراسات الحالة، فإن مهمة وصف دولة (أو قيادة بعينها) بأنها "ودودة تجاه المرأة"، على سبيل المثال، ليست بسيطة بأيّة حال. إن الدولة أو القيادة التي تفتح الطريق أمام مشاركة النساء في قوة العمل الرسمية، أو تكفل حقوق النساء في الحصول على موانع الحمل، تضم نفس مجموعة الشخصيات والعلاقات والمؤسسات التي تعتبر الحارس النهائي للبنى التي تقهر النساء أو تعرقل الإصلاح في مجالات أخرى.^{١٣}

وأخيراً، لقد بذلت جهداً لتجنب استخدام مصطلحي "حديث" و"غربي"، بينما فضلت - من الناحية الأخرى من الثنائية الضمنية (والتي أدخل دوماً في معارك بشأنها، وإن لم أنجح دائماً فيها) - استخدام مصطلح "المحافظ" بدلاً من "التقليدي". إن مصطلح "المحافظ" محمل بقدر قيمى أقل، في الخطاب السياسي العام على الأقل. ومع ذلك، فإن مصطلح "التقليدي" يقدم العديد من المشكلات. ففي المجتمعات التي تمر بتغييرات سريعة ومربكة، قد تبني الدولة أو مجموعات المعارضة مفهوم "التقاليد" ليتضمن تلك الممارسات والقيم الضرورية لمواجهة الضغوط التي تؤدي إلى التشوش. وبالتالي، فإن ما يوضع قانوناً تحت اسم "تقليدي" يُعد إلى حد كبير نتيجة لاختيار سياسي/اجتماعي بقدر كونه تطوراً طبيعياً. وبالفعل، يسفر التشديد على جوانب بعينها من "التقليدي" وتجاهل جوانب أخرى يمكن أن تؤدي إلى تمهيد الطريق نحو "عودة" إلى مستقبل راديكالي - أي: برنامج تحويلي تتشابه نتيجته قليلاً مع الماضي الذي تستحضره مكوناته. ولهذا، حاولت تجنب هذا المصطلح بهدف تجنب إضفاء الشرعية على محاولات جماعات بعينها لتعريف "التقليدي".^{١٤}

طبيعة الليبرالية السياسية

تتراوح أسباب التحرك نحو الليبرالية بين أزمة اقتصادية قصوى وضغوط قوية من أسفل (الجزائر)، إلى رغبة القيادة في الحفاظ على السلطة بإدخال الإصلاحات كوسيلة لتفادي تطور مطالب أكبر للتغيير المهمة (الأردن). وعلاوة على ذلك، تمارس القوى الخارجية ضغوطاً، مثل الهزيمة في حرب كما في حالة الأرجنتين، تشكل مع الاعتبارات المحلية الداخلية حافزاً إضافياً لليبرالية السياسية التي يمكن أن تتضمن تغييراً في النظام (أي تغيير رئيس الدولة والمجموعة الحاكمة)، أو التخلي ببساطة عن بعض السلطة مع احتفاظ المجموعة الحاكمة بالكلمة الأخيرة - وهي النتيجة التي يُطلق عليها عامة اسم الليبرالية الطيبة. وقد تتمثل في عمليات تدريجية وتطورية، أو تحفزها صدمة واحدة. يمكن اعتبار الليبرالية واقعة عبر متصل يمتد من انفتاح محدود ("تقليل الضغط" كما حدث في بداية التحول في البرازيل) إلى تحول مفاجئ نحو المقرطة، بما يتضمن تغييرات حقيقية في الدولة، كما كان الحال في عديد من بلدان أوروبا الشرقية. إن الليبرالية السياسية لا تساوي الديمقراطية، كما لا تقود إليها بالضرورة، بغض النظر

عن محتوى خطاب الدولة أو وعود المجموعة الحاكمة. وتشير العديد من الأمثلة في العالم النامي، بالإضافة إلى أوروبا الشرقية، إلى أن مراحل الانتقال يمكن أن تصل إلى حد الركود (رومانيا، حتى انتخابات 1996)، أو حتى تتقلب للعكس (تونس).

ويختلف أيضاً مدى امتداد الليبرالية السياسية، بمعنى مرور القطاعات المختلفة بخبرة الانفتاح بدرجات مختلفة. وبالتأكيد، كلما استمرت الليبرالية وتغلغت، كلما اقتربت من الانتقال الديمقراطي، وكلما كان شعور قطاعات عريضة من السكان بها أكثر ترجيحاً. ومع ذلك، وكما أشرنا أعلاه، توجد أيضاً عمليات ليبرالية محدودة أو طيعة. وفي مثل تلك الحالات، لا يوجد شك في أن السكان المتعلمين في الحضر أكثر تأثراً بالإصلاحات بشكل مباشر؛ ونجد السكان الريفيين و/أو الأميين أقل شعوراً بالتغيير، على سبيل المثال، مع زيادة حرية الصحافة.

وربما تتضمن عمليات الليبرالية السياسية، على المستوى الأساسي، تحركاً عبر نطاق الرعية-المواطن: أي بعيداً عن موقف استبعاد الرجال والنساء من المشاركة الفعالة دون امتلاك وسيلة لمساءلة الحكومة (الرعية) ونحو نظام مشاركة فعال وأكثر شفافية أو مساهمة للحكومة (المواطنة). ويمكن القول إن درجة تبادل الحقوق والمسؤوليات بين الحاكم والمحكوم في النظم السلطوية تكون محدودة في أحسن الأحوال. وعلى الرغم من أن الإنسان يتمتع بجنسية بعينها والحق في التصويت، فإن العلاقة بالحكومة هي علاقة الرعية أكثر منها علاقة المواطنة.¹⁵ وفي هذا الإطار، تتأثر درجة المواطنة والرعي بمجموعة من العوامل المختلفة. فبغض النظر عن موقع الحكومة عبر نطاق الرعية-المواطن في معاملتها لأفرادها، هناك أيضاً تمييز قانوني واجتماعي يركز على الإثنية والنوع الاجتماعي والطبقة أو منطقة المنشأ.¹⁶ وعلاوة على ذلك، كما أشار العديد من المحللين، يركز مفهوم المواطن نفسه على النوع الاجتماعي، ومبني بطريقة تحول عملياً دون تمتع النساء في جميع المجتمعات بالمواطنة الكاملة مثل الرجال. (ظلت الخدمة العسكرية لفترة طويلة وسيلة لتمييز المواطنة النسبية في كثير من المجتمعات).¹⁷ لكن كثيراً من التنظير حول المواطنة ظهر في السياق الغربي، والذي يتسم بنزعة فردية لا توجد في مناطق أخرى من العالم. وتطرح جوزيف أن هذا الفهم يفشل في سياق الشرق الأوسط، على سبيل المثال، في أن يضع بحسبانه عديد من الدول التي تُشكل فيها هويات المجموعات القومية الفرعية والإثنيات المواطنة.¹⁸ وبالتالي، فإنني استخدم مصطلح المواطنة هنا بناء على فهمي بأن أسس بنائه وتطبيقه تختلف بدرجة كبيرة.

النساء والليبرالية السياسية

هناك ثروة من الكتابات على المستوى الجزئي، أي دراسة البلد الواحد والكتابات النظرية الواسعة حول طبيعة الدولة وسياساتها على أساس النوع الاجتماعي. ومن ذلك، فمن المفيد أن نعرف أن المرأة بوصفها ذاتاً كانت غائبة من الأدبيات العامة التي تدور حول مراحل الانتقال الديمقراطي.¹⁹ ومن المرجح أن ذلك يرجع إلى استمرار نفور العلوم السياسية السائدة تجاه النوع الاجتماعي، إذ يبدو أنها لا تجد مشكلة موازية لمناقشة العمالة، ومجتمع الأعمال، والجيش، والجماعات الإثنية، والقطاعات الأخرى. وحتى الأدبيات التي درست مصير النساء خلال مراحل الانتقال كانت تدور في الأساس حول تأثير الانتقال الاقتصادي والتركيز بشكل ساحق على النساء في أوروبا الشرقية.²⁰ إن الأدبيات التي تسعى إلى تحديد موقع النساء في إطار التحولات السياسية تتسم بطابع وصفي إلى حد كبير، أو تهتم، كما في حالة أمريكا اللاتينية،

بتوضيح الدور الذي لعبته النساء بالفعل في مرحلة الانتقال و/أو في التتظير حول المكونات النسوية المتغيرة في الحركات النسائية أثناء عمليات الليبرالية أو بعدها.^{٢١} وفي الأدبيات التي تتناول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت كثير من الكتابات تدور حول النساء وعلاقتهم بالقضايا المرتبطة بالقومية، والنضالات الوطنية، والمواطنة، والبطيركية، وطبيعة الدولة على أساس النوع الاجتماعي، فضلاً عن نطاق من القضايا الاجتماعية-الاقتصادية. على أن كتابات ميرفت حاتم هي فقط التي تناولت بشكل مباشر اهتمامنا المركزي في هذا البحث - أي النساء والليبرالية السياسية - وإن كان من منظور مختلف. وقبل دراسة النتائج التي خلصت إليها، من المفيد مراجعة رؤى بعض الأدبيات حول هذه الموضوعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هناك عدد من الكتابات التي تتناول علاقة النساء بالدولة أثناء فترات الأزمة أو تغيير النظام (إن لم يكن الليبرالية). وعلى سبيل المثال، توضح عفاف مارسو في دراستها حول مصر في أواخر القرن الثامن عشر أن الحكومة اللامركزية والفضوية في مصر أدت إلى خلق "فضاء" اجتماعي-اقتصادي أتاح لنساء النخبة حرية النشاط التي يمكن أن نقرنها بشكل عام بالقرن العشرين.^{٢٢} كما توضح أن التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية أتاحت للنساء اكتساب ممتلكات بشكل مستقل عن الذكور، وأن ما ترتب على ذلك من قوة وثروة أدى إلى توليد دعم لهن بين السلطات الدينية للدولة (العلماء). وباستخدام مصر كحالة، قدمت مارجو بدران أيضاً تصوراً حول دور النساء (وأغلبهن من النخبة) في الحركة النسوية المصرية أثناء فترة النضال الوطني ضد البريطانيين في النصف الأول من القرن العشرين. وأوضحت كيف كانت النساء تطرح القضية الوطنية بينما ينشطن داخل نطاق الإسلام.^{٢٣} ومرة أخرى، توضح هذه الدراسة لانتشطة النساء ومصائرهن أثناء فترة التحدي وعدم اليقين (إن لم يكن التغيير الحقيقي في النظام) الإمكانات المتاحة للنساء لاقتناص فرص فتح الفضاءات أمام المشاركة الهادفة والدفع من أجل زيادتها.

وقد ركزت جولي بيتيت (Julie Peteet) على حالة ترتبط بنزوح وانفصال أكبر: وهي حالة الفلسطينيات.^{٢٤} وتوضح كتاباتها حول النساء في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كيفية إعادة بناء العلاقات بين الجنسين وإعادة التفاوض بشأنها، ليس خلال فترة تغيير النظام وإنما في خضم نضال التحرر الوطني خارج أرض الوطن وعبر فترة زمنية ممتدة. وهي تدرس التغييرات في وعي النوع الاجتماعي والوعي الوطني، وتزايد إمكانات النشاط النسائي خارج الوطن، بما في ذلك المشاركة في المقاومة ذاتها، فضلاً عن بنية علاقات القوى داخل منظمات المقاومة. وتلقي كتاباتها الضوء على إمكانات تغيير العلاقات بين الجنسين، علاوة على استمرار وضع حدود عليها، خلال أقصى فترات التقلب السياسي وفي ظل غياب سلطة دولة مركزية. ويوجد موضوع آخر ذو صلة في كثير من الكتابات التي تدور حول النساء في الشرق الأوسط، وهو قيام نظم ما بعد الاستقلال باستخدام ما يسمى قضية المرأة كجزء من برنامجهم لإعادة هيكلة أسس العلاقات السياسية، ووضع الأساس لمجتمعات "حديثّة" عبر تحطيم قوة مجموعات تقليدية بعينها.^{٢٥} ويمكننا ملاحظة أشكال مختلفة مما كان يُطلق عليه "تسوية الدولة"^{٢٦} - من تركيا وتونس، أقصى محاولات علمنة المجتمع، إلى برامج تغيير أقل "ثورية" وإن كانت مهمة في ما يسمى النظم الجمهورية في مصر والعراق وسوريا، وأخيراً إلى البرامج الاشتراكية التي يدافع عنها الماركسيون في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية.

تتضمن نسوية الدولة سياسيات موجهة من قيادة الدولة (ومُصاغة بشكل عام أيضاً) على مستواها، وتهدف إلى توجيه القدرات الإنتاجية/الإنجابية للنساء لدعم الدولة من خلال برامج مثل: رفع مستويات معرفة التعليم، وزيادة النفاذ إلى سوق العمل، وإقامة منظمات نسائية تحت رعاية الدولة، وبشكل عام عبر خطوط نموذج الحزب الواحد، وما يشبه ذلك. في حالتي تركيا وتونس، كانت هذه المحاولات يصاحبها حظر ممارسات يعينها يجيزها الدين: مثل تعدد الزوجات. إن استفادة نساء كثيرات من هذه البرامج ليس محل شك. ويبدو واضحاً أيضاً أن نساء كثيرات شعرن بالضغط بين مطالب نسوية الدولة واستمرار الممارسة المجتمعية المحافظة. على أن هناك ضرورة لفهم إلى أي مدى لم تكن برامج نسوية الدولة غاية في حد ذاتها، بل كانت بالأحرى جزءاً من بناء أوسع للدولة و/أو عمليات تعزيز النظام. لقد كانت النساء أدوات، وكان "تحررهن" جزءاً من مشروع أكبر لتعزيز السيطرة داخل سلسلة من الدول التي استمرت خاضعة لهيمنة ما يُطلق إليه بشكل عام البنى البطريركية.^{٢٧}

نتنقل الآن إلى كتابات ميرفت حاتم. في دراسة حالة عن مصر، قامت بدراسة ما أسمته "النظام الليبرالي الجديد بعد ١٩٧٦" وتأثيره على النساء. وقد اعتبرت تلك المرحلة فترة ليبرالية موجهة، جاءت كرد فعل لأزمات اقتصادية وسياسية خطيرة. وبينما تقر بمحدودية الليبرالية السياسية إلى حد كبير - ولذلك لم تكن محل بحث في هذه الدراسة - نظراً لاستبعاد الإسلاميين، فإنها تشير إلى أن "أغلب المحللين لم يتشككوا في الإنجازات التي حققها هذا النظام العلماني الليبرالي على أساس النوع الاجتماعي، لمحاباتة للمرأة".^{٢٨} تنتقل مرقت حاتم بعد ذلك إلى دراسة خطاب الدولة العلماني ومقارنته بخطاب الإسلاميين في تلك الفترة. وهي تخلص إلى أنه على الرغم من التغييرات التي حدثت لصالح المرأة في عديد من القوانين (بما يتيح للمرأة مقاعد إضافية في البرلمان، وإدخال بعض الإصلاحات في قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالطلاق)، فإن المضمون العملي للتغييرات كان في حده الأدنى وأن خطاب الدولة وخطاب الإسلاميين كان التقيا، في الواقع، حول عدد من النقاط، بما يترك تعريف وضع المرأة مرتكزاً على أفكار محافظة حول العمل المنزلي والاختلاف بين الجنسين. وتكمن النتيجة الأوسع نطاقاً لدراستها في عدم وجود اختلاف جوهري بين الإسلاميين والليبراليين في فهمهم الأساسي للنساء ودورهن، رغم اختلافاتهم حول بعض السياسات، ولا تُعتبر النظم الليبرالية "ودودة تجاه المرأة". وفي نص مقارن يدرس خبرات النساء في مصر والسودان وتونس، تتحرك مرقت حاتم بالأطروحة خطوة للأمام وتقول صراحة في البداية: "كانت الليبرالية السياسية في العالم العربي تتسم بتأرجح الدولة تجاه النساء".^{٢٩} وعلى الرغم من إمكانية التساؤل، على أسس إمبيريقية، حول جدالها بأن مصر "بدأت التحرك الإقليمي نحو الليبرالية" في عام ١٩٧٦، فإن أطروحة تأرجح الدولة تتسم بالأهمية. وهي تُعد المسرح لمعالجة حالاتها الثلاث بتذكير القارئ بالنقاش النسوي حول كيفية توفير المجتمعات "الليبرالية"، في الغرب، لأسس جديدة لعدم المساواة بين الجنسين، بدلاً من تعزيز حقوق النساء بالكامل. ومن خلال دراسة موجزة لحالات البلدان الثلاثة، تخلص ميرفت حاتم إلى أن كلا من الدول السلطوية والليبرالية يسعى إلى استخدام النوع الاجتماعي لتحقيق أهدافها. وتجادل قائلة إن "تخفيف قبضة الدولة على أجندة النوع الاجتماعي" في مصر والسودان، وإعادة تأكيد النظام التونسي لنسوية الدولة، قد أسفر عن بركة مختلطة. في مصر والسودان، حل الاعتماد على قوى خارجية محل الاعتماد على الدولة، بينما أدى استخدام الدولة في تونس للنساء في النزاع مع الإسلاميين إلى إعداد النساء لإمكانية حركة استرجاعية في المستقبل.

لقد كانت دراسة ميرفت حاتم أول عمل يشير إلى أن ما يسمى بالنظم الليبرالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يمنح بالضرورة أفاق مأمولة للنساء. فعلى الرغم من أن عمليات الليبرالية الخاضعة لسيطرة حريضة ومحدودة، والتي قامت بدراساتها، وخاصة في مصر والسودان، لا يمكن اعتبارها انتقالية أو تُشكل تغييرات في النظم، فإنها تتسق مع الحجة المطروحة أعلاه من أن فترات التغيير السياسي المضطرب، وحتى في اتجاه يبدو أكثر انفتاحًا، قد لا تأتي للنساء بالفرص التي تتبادر للذهن بشكل عام عند ذكر مصطلح الليبرالية.

وتتسم وجهة نظر ميرفت حاتم، فيما يتعلق بالفرص الملتبسة التي تمنحها عمليات الليبرالية للنساء، بأهمية مركزية بالنسبة لدراستنا. على أن دراستنا هذه تبتعد بطرق عديدة عن كتابات ميرفت حاتم وغيرها من المؤلفين المشار إليهم أعلاه. فهذه الدراسة تُعد، في المقام الأول، دراسة لمراحل الانتقال السياسي، وما يحفزها، وبخاصة كيف تتكشف. وفي هذا السياق، تهتم دراستنا بطريقة تناول النساء وقضايا النساء ودورهن في مراحل الانتقال. ونقبل أطروحة ميرفت حاتم حول سعي الدولة إلى سياسات ذات طبيعة متناقضة، لكننا نسعى إلى تفسير أسباب اختيارات القيادة والنتائج. إن تحليلنا لا يختلف مع القول بأن الدول تقوم على النوع الاجتماعي بأسلوب من شأنه تعزيز مصالح الرجال (التي لا تمثل مجموعة منفردة أو متسقة من السياسات)، وبالتالي يُعتبر نقطة انطلاق مهمة، لكنها لا تُفسر في ذاتها اختلاف تأثير الانتقال السياسي على النساء. ويبدو واضحًا أن هناك مجموعة واسعة من العوامل تشكل وضع المرأة في أي وقت بعينه. ومن الناحية النظرية، هناك عدد من المناهج المختلفة التي يمكن اختيارها لدراسة تأثير مراحل الانتقال على النساء. وقد استخدمنا في هذه الدراسة تحليلًا تفصيليًا لثلاث حالات دراسة، بهدف اختبار التفاعلات بين مختلف الفاعلين السياسيين: الدولة، الأحزاب السياسية، المنظمات النسائية وما يماثلهم، في محاولة لتفسير النتائج التي تسفر عنها فترات التحول الليبرالي.

وبمعرفة الحجم المحدود من الأدبيات التي تتناول عمليات الليبرالية، وموقع النساء فيها، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ننقل بالمناقشة الآن إلى بحث موجز لبعض الدروس التي برزت في الأدبيات الموسعة حول عمليات الليبرالية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. ونحن نستهدف اشتقاق نتائج من خبرات هذه المناطق، بحيث تمثل إرشادات نحو دراسة معمقة لحالات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دروس من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية

إن أكثر العناصر إثارة للدهشة في أوروبا الشرقية، بما يجعل بعض المحللين يذهبون إلى عدم إمكانية مقارنتها بمناطق أخرى، يتمثل في نطاق التحولات السياسية والاقتصادية. فحالات الاضطراب والنزوح التي صاحبت التحولات في أوروبا الشرقية لا نجد لها موازيًا حقيقيًا، حيث تحركت هذه الدول بعيدًا عن البنى السلطوية الشيوعية على الجبهة السياسية وعن ترتيبات الاقتصاد الموجه على الجبهة الاقتصادية في نفس الوقت عمليًا. لقد كانت كثير من الكتابات التي تدور حول مراحل الانتقال تركز على الأزمات الناتجة عن التحولات الاقتصادية.^{٣٠} وعلى سبيل المثال، قدمت الدراسات توثيقًا يوضح ارتفاع بطالة الإناث نتيجة لتفكيك قطاع الدولة، حيث ضم تقليديًا عددًا كبيرًا من النساء. وتفاقت هذه المشكلة نتيجة العادات المجتمعية التي تُفضل عمالة الذكور، وخاصة في أوقات الأزمة الاقتصادية. وبالإضافة إلى الارتفاع الشديد في البطالة، انهارت بعض برامج الرفاه الاجتماعي بالدول الشيوعية السابقة - وخاصة في مجالات

رعاية الطفل والصحة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الأسعار، وكان نقص السلع يعني إنفاق وقت أكبر لتأمين الإمدادات اليومية - وهي المشكلات التي تتحملها أو "تستوعبها" النساء. إن الكتابات التي تناولت مصير النساء السياسي في تلك البلدان كانت، بشكل عام، بمثابة إعادة تقييم للسجل الاشتراكي.^{٣١} وكان أحد أكثر الموضوعات شيوعاً يتمثل في "العبء الثلاثي" الواقع على كاهل المرأة في ظل النظام الشيوعي: العمل خارج المنزل، العمل داخل المنزل، وتربية الأطفال. وبينما ينظر الغرب إلى حق المرأة في العمل باعتباره أساسياً، فإن عددًا كبيراً من النساء اللاتي يعيش في ظل نظم شيوعية في أوروبا الشرقية بالكاد ما اعتبرن العمل يسهم في تحريرهن. فالعمل خارج المنزل يجري في سياق خطاب رسمي يقلل من قيمة المهام الجسيمة التي تقع على كاهل المرأة في المنزل، وبالتالي فإن التحرر الذي يضم تعريفه الحق في العمل خارج المنزل ليس جذاباً لكثير من النساء في مجتمعات ما بعد الشيوعية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، أن كثيراً من النساء يتصورن أن مشكلات العمل لم تكن ناتجة عن الرؤساء الذكور، بل بالأحرى من الدولة التي كانت بمثابة صاحب العمل.^{٣٢} وبالتالي، لم تكن نساء أوروبا الشرقية تميل إلى اعتبار استغلالهن يركز على عدم المساواة بين الجنسين. بل يعتبرن قضية المساواة بين الجنسين قضية ثانوية، تسبقها ببساطة قضايا الإسكان والتعليم والنفاد إلى سوق العمل ... الخ (أي ليس من زاوية النوع الاجتماعي).

في ظل الأنظمة الشيوعية، كانت جميع أشكال النشاط السياسي تجري بالضرورة من خلال منظمات التي تُعد امتداداً للدولة.^{٣٣} ونظراً لأن المنظمات النسائية الرسمية كانت تستهدف توجيه النشاط النسائي أو السيطرة عليه، وليس التعبير عن مصالح القواعد الشعبية، فلم تثر إلا القليل من الاهتمام بين النساء العاديات. ومع معرفة ما حققته سياسات الدول الشيوعية من سيطرة رسمية وعدم تسييس للنساء، لم تشترك النساء بشكل منظم كنساء في الأحداث التي أسقطت تلك النظم. وعلاوة على ذلك، عندما انهارت تلك النظم، انهارت معها شرعية المنظمات النسائية الرسمية. وفي أعقاب سقوط النظم الشيوعية مباشرة، أي قبل الموجة الأحدث من الحنين لشبكة الأمام الاجتماعي ونظام ما قبل فترة ١٩٨٩، كانت الغالبية تعتبر أي نشاط حول القضايا التي كان يدعمها الشيوعيون غير مقبولة. ونتيجة لذلك، كانت المنظمات النسائية المستقلة قليلة، وبدا سبب وجودها مثيراً للشكوك - بقايا مخزية من عصر سابق.

وبالمثل، قاد التمثيل الرمزي للنساء (في مقابل التمثيل الفعال أو القوي) في ظل النظم الشيوعية إلى زيادة إنكار شرعية مشاركتهن بعد ١٩٨٩ في السياسات القومية أو المحلية. وبالنظر إليهن باعتبارهن مجرد أدوات للدولة، لم تقدم النساء اللاتي شغلن مواقع بارزة في الحياة العامة في ظل الشيوعيين الكثير لبناء ثقة مجتمعية في قدرتهن على الاضطلاع بأدوار سياسية هادفة. وقد أثرت عدم شرعية الدول الشيوعية أيضاً على طريقة النظر إلى التشريعات الاجتماعية للدولة وبنود الرفاه الاجتماعي، بما في ذلك الإعلانات حول الالتزام بتحرير المرأة ومساواتها. وفي البداية، على الأقل، كانت جميع السياسات الاشتراكية تُعتبر عملياً غير شرعية، بغض النظر عن عناصرها الإيجابية.^{٣٤} وأخيراً، هناك بالطبع مواصلة عدم تعبئة النساء، نتيجة لخوفهن من "السياسة" بسبب خبراتهن في ظل النظم السابقة. وبالتالي، لا يثير الدهشة أن اهتمام النساء بعد ١٩٨٩ بالسياسة أو بالحركة النسائية، وكلاهما مقترن بخبرات الماضي المريرة، كان محدوداً بدرجة كبيرة.

وعلى الرغم من أوجه الشبه الدالة بين حالات دول أوروبا الشرقية، فإن الخبرات تتباعد بصورة ملحوظة عندما تنتقل إلى عالم الإجهاض والحقوق الإنجابية. ومع أنها قضية واحدة فقط،

فإنها تتسم بأهمية مركزية في النضال حول السيطرة على النساء، وبالتالي تُعد مؤشراً على اتجاه أوسع فيما يتعلق بحقوق المرأة ووضعها. ويمكن الاستعانة برد الفعل المجتمعي ورد فعل النظام تجاه قضية الإجهاض بوجه خاص لإلقاء الضوء على أهمية الاختلاف في تشكيلات السلطة أو علاقاتها خلال الأنظمة الانتقالية.

في رومانيا، على سبيل المثال، بدأ نقص العمالة الماهرة في الستينيات نتيجة لخفض التحديث أو التصنيع، مؤدياً إلى زيادة التركيز على دور المرأة الإنجابي. وفي عام ١٩٦٦، صدر قانون ضد الإجهاض، ثم زادت القيود مع حلول عام ١٩٨٦ عندما أعلن شاوشيسكو أن الجنين هو "الملكية الاشتراكية للمجتمع ككل"، وأن النساء اللاتي سعين إلى تجنب الحمل يتم اعتبارهن "هاربات من واجب وطني". كان السجن عقوبة الإجهاض الإرادي، وكان الترقّي الوظيفي يرتبط بطاعة النساء السياسية، بحيث يمكن أن تتوقع النساء غير المتزوجات أو المطلقات عدم ترفيتهن. وفي الثمانينيات، تم خفض السن القانوني للزواج إلى ١٥ سنة، وعلى المرأة التي لم تتزوج حتى سن ٢٥ أن تدفع ضريبة تبلغ ٥%. وبالمثل، يخضع الزوجان لمعدل ضريبي أعلى إن لم ينجبا.^{٣٥}

وعند مقارنة مراحل الانتقال، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن سقوط نظام شاوشيسكو كان سريعاً ودموياً، على خلاف ما حدث في أماكن أخرى، حيث بدأت عملية تراجع تدريجية للنظام وتفاوض مع المتنافسين على السلطة. وفي تيموسوارا، حيث بدأت الثورة، بدأ الأطباء في إجراء عمليات الإجهاض مجاناً بمجرد إعلان المدينة منطقة حرة. وبعد مرور أسبوع، كانت حرية الإجهاض المطلقة واحدة من أوائل القوانين التي أصدرتها الحكومة المؤقتة الجديدة - جبهة الخلاص الوطني. وهذا بالتحديد ما منح الجبهة شعبية هائلة أثناء سعيها لملء الفراغ الذي تركه خروج شاوشيسكو.^{٣٦} إن تدخل ووحشية سياسة النظام السابق السكانية كانت كبيرة جداً بحيث لم تجرؤ أية قوة على السعي في أعقاب الثورة للحفاظ على الحظر المفروض على الإجهاض. لقد كان مثيراً للاشمئزاز والعار، وكذا من يطلبه ومن ينفذه. وعملياً لم تُفكر الكنيسة أو أية مجموعة أخرى في إعادة فرض الحظر في الفترة التالية لشاوشيسكو مباشرة.

أما بولندا فهي حالة معاكسة، حيث يبدو أن العلاقة بين أكبر قوتين فاعلتين بالمجتمع المدني قبل وأثناء مرحلة الانتقال - منظمة التضامن والكنيسة الكاثوليكية - والتي ساعدت على تحطيم الحكومة الشيوعية، هي التي تفسر الناتج إلى حد كبير.

وكانت انتخابات يونيو ١٩٨٩ في بولندا بمثابة أول انتخابات حرة في أوروبا الشرقية، وفي ذلك الوقت، كان قانون الإجهاض في بولندا يتسم بالليبرالية نسبياً. ولتعزيز موقفها وسداد دينها للكنيسة لدعمها عبر السنوات، تبنت منظمة التضامن موقف الكنيسة المناهض للإجهاض في انتخابات عام ١٩٨٩ دون استشارة الأعضاء الإناث. لم يكن برنامج التضامن عام ١٩٨١ يدعو إلى حظر الإجهاض. لقد أعرب فحسب عن الأمل في أن يقود تحسين الظروف الاقتصادية إلى القضاء على الحاجة إلى إنهاء الحمل. ومع ذلك، تبنت المنظمة في مارس ١٩٩٠ حظراً كاملاً للإجهاض، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية أو الصحية، على الرغم من معارضة القسم النسائي بالثقافة/المنظمة. وفي ربيع ١٩٩١، تم حل القسم النسائي، كما لم تستشر القيادة الذكورية النساء قبل الموافقة على مشروع قانون لمجلس الشيوخ يحظر الإجهاض.^{٣٧} ولم يكن موقف التضامن راجعاً فحسب إلى تحالفه مع الكنيسة الكاثوليكية، والتمييز الجنسي لدى أعضاء الاتحاد الذكور، وإنما يرجع أيضاً إلى أن النساء لم يشغلن مواقع قيادية بالاتحاد بينما شكلن ٥٠% من عضوية الاتحاد. وبالفعل، وعلى الرغم المشاركة الجماهيرية للنساء في لجان الإضراب في

جدانسك عام ١٩٨٠ وفي إنشاء خلايا التضامن الذي كان حديث النشأة حينذاك، فقد انخفض بعد ذلك تمثيل النساء بين النشطاء والتنفيذيين.^{٣٨}

لقد أشارت المسوح إلى دعم السكان البولنديين لتيسير نفاذ المرأة إلى الإجهاض، وإن كان مع بعض الشروط، لكن السلطة الأخلاقية للكنيسة، التي تعززت بمقاومتها الطويلة للحكم الشيوعي، جعلت من الصعوبة الشديدة بالنسبة للساسة والصحفيين اتخاذ موقف صريح مؤيد لحق الاختيار (أي ضد رأي الكنيسة).^{٣٩} وربما كان دفاع الكنيسة وأنصارها عن موقف مضاد تمامًا لموقف النظام السابق، على نفس الدرجة من الأهمية. وقد اجتذب هذا الموقف بعض الدعم الذي يرتبط قليلاً بالمعتقدات حول الإجهاض في ذاته، ويرتبط بدرجة أكبر بالرفض الواسع للشيوعيين. وكان الناتج إصدار قانون للإجهاض في ١٩٩١ يتسم بالتقييد الشديد.

وفي مارس ١٩٩٣، بدأ تنفيذ قانون جديد أكثر تقييداً. على أن المد كان على وشك التحول، حيث أبعدت انتخابات سبتمبر ١٩٩٣ من السلطة الأحزاب المرتبطة بالصدمة الاقتصادية التي صاحبت تحولات السوق، وجلبت مكانها الائتلاف الذي ضم تحالف اليسار الديمقراطي وحزب الفلاحين، وكلاهما يرتبط بوضوح بالنظام الشيوعي السابق. وظهر أن البولنديين يرغبون ببساطة في تقديم وجه أكثر إنسانية، وأكثر بظاً لخطوات التحول الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، جادل بعض المحللين أن الناخبين سعوا من خلال الانتخابات إلى دور أكثر تواضعاً للكنيسة التي كانت "خطواتها نحو تعزيز سلطتها - بإدخال التعاليم الدينية إلى المدارس، وحظر الإجهاض - معادية لعدد متزايد من الناس، وخاصة النساء البولنديات". ولم ينجح أي حزب من الأحزاب الثلاثة المرتبطة صراحة بسياسة الكنيسة في تحقيق انتخاب مرشحيه عام ١٩٩٣. إن صلف المؤسسة وروابطها الوثيقة مع التضامن، الذي اقترن قاداته السابقين والجدد بالإصلاحات المكروهة إلى موقف رافض جزئياً للكنيسة. ومع حلول عام ١٩٩٦، حدث تصيف للقوى في سيجم أدى إلى إصدار قانون جديد للإجهاض أقل قيوداً.^{٤٠}

وإذا انتقلنا إلى أمريكا اللاتينية، نجد الوضع مثيراً للدهشة مقارنة بحالات أوروبا الشرقية - من زاوية المكاسب الواضحة التي تمكنت النساء من تحقيقها في عديد من البلدان، على الأقل خلال الفترة المبكرة من إعادة تعزيز الديمقراطية. إن تعاضم المشكلات الاقتصادية وتزايد مقاومة السكان للوحشية المستمرة من جانب الجيش أو الدولة قد لعب دوراً رئيسياً لفرض هذه التحولات. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، أسفرت التحولات عن تغييرات واضحة في القمة - طرد المجموعة الموجودة ووضع إدارات جديدة تمثل برنامج سياسي مختلف وتحدد شكل الحكم. وبالتالي، أصبحت توجد نظم جديدة تشكلت في المعارضة لخلفائها وليس كوسيلة لدعمهم. ونتيجة لذلك، كان الابتعاد عن مسؤولي السلطة السابقين وتعريف برنامج سياسي معارض يتسم بأهمية قصوى. وبتناول أدناه هذه النقطة وعلاقتها المباشرة بمصير النساء.

ومثل خبرات أوروبا الشرقية، كان دور الكنيسة في أمريكا اللاتينية مهماً لفهم النتائج. في حالة البرازيل، في الستينيات والسبعينيات، ابتعدت الكنيسة الكاثوليكية تدريجياً عن الجيش وتوجهت نحو الفقراء، وكانت القطاعات التقدمية من المؤسسة بمثابة "مظلة تنظيمية للمعارضة". وقد أدى الاقتتان بالكنيسة إلى منح المعارضة نوعاً من الشرعية المعنوية وشكلاً من الحماية تمكنت أعداد من المنظمات الأخرى بما فيها تنظيمات النساء من الاستفادة به. وعلى الرغم من أن التراتبية الدينية وبعض المساواة ظلوا معادين للمطالب النسوية، فإن "تسييس النوع الاجتماعي داخل المجموعات النسائية المرتبطة بالكنيسة أمد النزعة النسوية البرازيلية الوليدة بقاعدة جماهيرية واسعة ليس لها نظير في أغلب بلدان أمريكا اللاتينية".^{٤١}

وفي حالة شيلي، وفرت الكنيسة أيضاً نوعاً من قاعدة الدعم لبدء معارضة النظام، وإن لم يكن بنفس درجة ما حدث في البرازيل. فقد اتخذت المساعدة شكل تقديم العون إلى المجموعات التي جاهدت لتحديد أماكن أحيائهم المختفين. كما قامت الكنيسة أيضاً بإنشاء منظمة تعمل بمثابة مظلة (أكاديمية الإنسانية المسيحية) لتوفير أماكن آمنة لمراكز البحث البديلة، وللتعبير السياسي، وتحديد أوجه المعارضة.^{٤٢} وكان ذلك مهماً بوجه خاص في شيلي، لأنه أضفى شرعية على اهتمامات نشطاء حقوق الإنسان في مناخ يزعم فيه النظام العسكري أنه يحمي المجتمع الشيلي من التدمير ويدافع عن القيم "المسيحية والغربية". إن دعم الكنيسة لنشطاء حقوق الإنسان جعل من الصعوبة الشديدة للجيش ممارسة القمع الذي كان يمكنه القيام به على خلاف ذلك.^{٤٣}

وبالانتقال إلى دور المنظمات النسائية في شيلي، على سبيل المثال، يمكن القول إن المنظمات النسائية الرئيسية لم تكن مقترنة بالدولة، مع استثناء المجموعات التي أسسها أوجوستو بينوشيه ووضعها تحت قيادة زوجته. بالعكس، لقد برزت تلك المنظمات النسائية الرئيسية كشكل من أشكال الاحتجاج ضد سياسات الدولة ودفاعاً عن أسرهم، على الأقل بدايةً. إن مشاركة النساء في الأنشطة الاحتجاجية المختلفة وضعت المنظمات النسائية بوضوح على الخريطة السياسية للنشاط المعادي للنظام في الدول الثلاث. وكانت بعض هذه المجموعات (وأكثرها بروزاً "المحتجات في الميادين" 'Madres de la Plaza' في الأرجنتين) تستهدف بدايةً مسألة الدولة عن أفراد عائلاتهم "المختفين". وركزت مجموعات أخرى على انخفاض مستويات المعيشة الناجم عن الأزمات الاقتصادية. بينما قامت مجموعات أخرى، وخاصة في مرحلة الانتقال البرازيلي التدريجي، بدفع إحداث تغييرات في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة لصالح النساء. إن قيام تلك المجموعات بهذا الدور الهام والتعبوي كان يعني أن النظم التي جاءت بعد ذلك لم تتمكن من نبذ تلك المجموعات بسرعة أو بسهولة.

إن العامل الأخير الذي أعطى مطالب المجموعات النسائية وزناً أكبر دون شك، في فترة التحول، يتمثل في أن الصورة التقليدية للمرأة - كأم، وزوجة، وراعية للمنزل، ومستودع القيم الاجتماعية - كان جزءاً من خطاب النظم السلطوية العسكرية. ولهذا النوع من التمييز الجنسي أثران رئيسيان بالنسبة للنساء وللتحولات القادمة. أولاً، أعمت القيادات السياسية للنظم السلطوية عن الطابع السياسي (في مقابل الإنساني أو الاجتماعي) للتنظيمات النسائية؛ مما أتاح للنساء، دون شك، هامشاً من الحرية لم تتمتع به المجموعات الأخرى. ثانياً، الاقتران الوثيق بين هذا الخطاب والنظم العسكرية كان يعني رفض نهجهم عند إجبارهم ترك السلطة. هذا التوازي حدث في أوروبا الشرقية. ولكن، مع معرفة سياسات النظم المطرودة، أسفرت النتائج للنساء في البلدان الشيوعية السابقة عن تأكيد الحقوق، وليس تحقيق انفتاح جديد. على أن الأمر كان يعني، في أمريكا اللاتينية، انفتاح فضاء سياسي جديد لمشاركة المرأة وللتعبير عن تلك المطالب التي تتحدى البنى القائمة.

إن هذه العوامل - مشاركة النساء البارزة في إسقاط النظم، والدعم الذي حصلن عليه من الكنيسة (في البرازيل، وبدرجة أقل في شيلي)، ورفض الخطاب الاجتماعي المحافظ لاقترانه الوثيق بالنظم السابقة - كانت تتسم بأهمية كبيرة لتفسير النتائج. أولاً، كانت تعني أن الأحزاب السياسية التي يقودها الرجال أساساً تحتاج أو تسعى بشكل طبيعي إلى جذب إلى قطاع النساء الذي أصبح موجوداً بوضوح ومعيباً. ثانياً، كان للنساء حلفاء (حتى عندما افترقن عنهن حين طُرحت بعض القضايا مثل الإجهاض) بين أهم حصون النزعة الاجتماعية المحافظة خارج الدولة - أي المؤسسة الدينية. ثالثاً، الخطاب الذي ناصر إبطال حقوقهن كان ينتمي إلى برنامج النظم

المرفوضة. على أن تفسير النتائج باعتباره مستمداً فحسب من دور النساء البارز خلال عملية الانتقال لا يُعد كافياً، وخاصة مع معرفة خبرات النساء التاريخية السابقة في حركات التحرر الوطني. ومن الأرجح أن التعبئة التي أظهرتها المنظمات النسائية، ومنحتها بالتالي للفاعلين السياسيين في وقت تعزيز النظام، كانت من الأهمية بحيث كان تجاهلها صعباً نظراً للمعارك السياسية الدائرة للفوز بالميزة الانتخابية.

وكانت النتيجة بداية عدد التطورات المهمة الإيجابية للنساء، في البرازيل مثلاً، عندما تولى خوسيه سارني الحكم في ١٩٨٥ كأول رئيس مدني خلال ٢١ سنة. ومن بين هذه التطورات إنشاء "مجلس وطني لحقوق المرأة" بوزارة العدل، وحصول عدد من النساء الناشطات والنسويات وغيرهن على أغلبية المقاعد فيه. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨، تدخل المجلس لصالح حقوق المرأة في مجالات تتراوح من الإصلاح الزراعي والتعليمي إلى الإعلام. وبالتعاون مع نساء أخريات، أدت الضغوط التي مارسها المجلس إلى إدراج بنود مهمة من الأجندة النسائية إلى الدستور الجديد.^{٤٤}

في حالة شيلي، وبعد مرور فترة قصيرة من الاستفتاء العام الذي قال "لا" لبينوشيه، تشكل الائتلاف الوطني للنساء من أجل الديمقراطية بغية تعبئة النساء وتقديم أجندتهن إلى الساحة السياسية الوطنية من أجل انتخابات ١٩٨٩. ونتيجة لذلك، اعتبر المرشح الناجح، باتريشيو إيلوين، أن النساء يُشكلن مجموعة انتخابية مهمة ووجه نداءه الرئاسي إليهن. وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات لم تؤد إلى مكاسب فورية، فقد اقترح الرئيس إيلوين في مايو ١٩٩٦ تشريعاً يقضي بإنشاء "الخدمة النسائية الوطنية"، والتي بدأت بمجرد تأسيسها في إقامة العديد من شبكات العمل، والمبادرات الإعلامية والتشريعية التي تستهدف تحسين وضع النساء. وبينما تعرضت الهيئة لانتقادات عديدة، ولم تحافظ على ديناميتها المبكرة، فقد كانت تمثل إنجازاً مهماً. كما شهدت شيلي أيضاً تغييرات تشريعية لإصلاح قوانين الطلاق والعمل التي تنطبق على النساء، من أجل إعادة إدخال الإجهاض العلاجي (الذي كان محظوراً في ظل حكم بينوشيه)، ومواجهة العنف الأسري.^{٤٥} ...

ويمكن القول بإيجاز إن نساء هذه البلدان في أمريكا اللاتينية قمن بأدوار بارزة لإسقاط النظم السلطوية. وبمعرفة طبيعة مرحلة الانتقال (تغيير النظام الذي أسقط شرعية المحافظين)، ومجموعات القوي السياسية، تمكنت النساء من الاستفادة من مرحلة الانتقال للدفع من أجل مزيد من الاهتمام بمطالبهن. وعلى الرغم من أن الانتصارات لم تكن كبيرة كما كانت تأمل النساء، بالإضافة إلى فقدان بعض المؤسسات لديناميتها أو اختيارها ذلك على مر الزمن، فقد حققت النساء بعض المكاسب المهمة، وإن كانت داخل إطار دولة بطريركية.

مسألة المقارنة عبر المناطق المختلفة

إن وضع خبرات نساء المناطق الثلاث الرئيسية في العالم بجانب بعض قد يضيق البعض دون شك. فأنصار التفسيرات الثقافية، الذين يجادلون بأن الثقافة هي القوة الدافعة في التاريخ، قد تبدو لهم فكرة مقارنة نساء ثلاث مناطق مختلفة، وبالتالي أكثر من ثلاث ثقافات، فكرة غير سليمة على أقل تقدير. وبالفعل، فإن التفسيرات التي يمكن اشتقاقها من إحدى المناطق ودراسة مدى اتساقها من عدمه بمنطقة أخرى قد تبدو هرطقية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالنساء، إذ تختلف علاقتهم بعالم الثقافة. إنه شكل آخر من التعبير عن طابع النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من اعتقادي القوي بأهمية الدراسة المعمقة لتاريخ المجتمعات ولغاتها ودياناتها لفهم تلك المجتمعات، فإنني لا أزال غير مقتنعة بأن التفسير الذي ينجح في مجتمع ما لا ينجح أيضاً بالضرورة في أماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، لا توجد هنا فرضيات ضمنية. إن رغبتني في استكشاف ما إذا كانت الدروس الواضحة المستمدة من حالات أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية (والتي بناها وبحثها المتخصصون فيها ومنها) يمكن أن تتكرر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تتبع من اعتقاد بعدم أهمية الثقافة أو أن النساء أو الدول لا يختلفون بين مكان وغيره. وبالأحرى، تبدأ المسألة من فضول حول ما يبدو على السطح أنه نماذج شائعة - وهي النتيجة التي تخالف التفسيرات الثقافية. لقد انتهجت هذه الدراسة انطلاقة من فكرة أن مقارنة خبرات المناطق المختلفة تُعد مسألة إمبريقية، وهو ما افتراض من وضع متشكك. ومع ذلك، فإنني أعتزف بنفوري من فكرة ما يُسمى الاستثنائية الشرق أوسطية،^{٤٦} ووجدت أنه مما يثير الإحباط وخيبة الأمل أن الدراسات المقارنة في موضوع النساء والليبرالية، أو قضايا التنمية الاقتصادية والسياسية على نطاق أوسع، عادة ما توضع حالات أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، أو حالات أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، متجاوزة. هل يدل ذلك على أنهم أكثر قابلية للمقارنة؟ لا أزال غير مقتنعة بذلك.

الاعتراض الثاني الذي يمكن إثارته يتمثل في أن جرأة المقارنة عبر المناطق تعني إضفاء طابع جوهري على النساء، مفترضة ضرورة وجود شيء غير متغير وثابت حولهن تعززه إمكانية اختبارهن عبر السياقات (مما يسفر عن أن مقارنة النساء داخل المناطق لا يشكل، على الأقل بالضرورة، ممارسة تضيف طابعاً جوهرياً مماثلاً). ويجب مواجهة هذا الجدل بناء على عديد من الأسس. أولاً وقبل كل شيء، مناطق العالم كما نعرفها هي كيانات مبنية. وعلى سبيل المثال، عند كتابة دراسة تتناول بعض جوانب المناطق الموجودة بالمقارنة في تركيا وبلغاريا، أو المغرب وأسبانيا، وفقاً للتقسيمات الإقليمية الحالية، تُعتبر الدراسة عندئذٍ عبر إقليمية؛ على أنها ليست عبر إقليمية إذا كانت المقارنة بين المغرب وتركيا. هذا سخف، بكل صراحة، إذ لا يجب الإفراط في تأكيد أهمية ما يمثل بالفعل موقعاً جغرافياً. ثانياً، إذا أردنا الرد على اتهام الجوهريّة، المرتكزة على أسس المقارنة العريضة، إلى أقصاها المنطقي، فإنه يفترض أن أي اقتراح للمقارنة، داخل المناطق أو عبرها، يصبح عرضة لإضفاء طابع جوهري على شيء أو آخر - الدولة، النساء، الاقتصاد، الجيش.. الخ. وفي الوقت نفسه، قد يبدو أن الميل نحو إضفاء طابع جوهري موجود بين من يرفضون دفع البحث الفكري إلى ما يتجاوز حدود مناطقنا الموروثة والمبنية؛ فتلك المقاربة تعني ضمناً وجود شيء فطري (وغير متغير، ضمناً) يوحدهم. إن المشروع البحثي المقارن، مثله مثل الأشكال البحثية الأخرى، يُعد مشروعاً أساسياً يستهدف زيادة فهمنا. وهو لا يعني أن الباحث، بمقارنته خبرات النساء عبر المناطق في لحظة زمنية، يفترض عمومية النتائج في جميع الأزمان والأماكن. وإذا وجدت جوانب تشابه، فإنها لا تقضي ضمناً بالنتكرار الدقيق أو إدراج جوهر غير متغير. وإن لم نتمكن من الاشتراك في تلك المقابلات الفكرية بشكل شرعي، علينا ببساطة إذن رفض جميع المحاولات الرامية إلى التنظير والاكتفاء بمجرد وصف صارم للأحداث الفردية. إن هذه الدراسة تمثل نهجاً يختلف عن الاتجاه السائد، وإن لم يشعرني بالراحة. لقد بدأت قراءتي لإعداد هذا المشروع دون أن أعرف إلى أين يقودني. لقد وجدت في حالات أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية عددًا من العوامل المتشابهة. وقادني فضولي إلى التساؤل عما إذا كانت تلك القوى والعمليات المقارنة يمكن إيجادها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كلمات ختامية

إن اختيار موضوع العرض وشكله لا يعني أن فترات الليبرالية السياسية تقود فجأة إلى اعتراف الدولة بأهمية النساء. فالحجم الهائل من الأدبيات التي تدور حول الدولة يوضح اهتمامها بالنساء منذ فترة طويلة، من زاوية والسيطرة عليهن، على الرغم من الافتقار إلى سياسة صريحة أو بنية مؤسسية. وبالفعل، يُعد افتقاد سياسة واضحة في واقع الأمر سياسة. ولهذا، وجود النساء غير المرئي في العملية السياسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (على الأقل على المستوى القومي، وعادة مستوى البلديات والمجتمع المحلي)، لا يجب بأية حال اعتباره ناتجاً عن الافتقار إلى اهتمام الدولة. ويمكن القول بالفعل إن فترة غياب النساء الطويلة عن السياسة العامة الرسمية في بعض البلدان، فضلاً عن زيادة بروزهن نسبياً في بلدان أخرى، يمكن إرجاع جزء كبير منه إلى في سياسات متعمدة للدولة والمجموعات أو المؤسسات المتحالفة معها. ففي بعض الدول، ولأسباب تتعلق بالبنى الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية الداخلية وأيديولوجية الزمرة الحاكمة و/أو شرعية الدولة، كانت النساء مستبعدات باستمرار وواجهت محاولاتهن للاضطلاع بدور أكبر معارضة (ينطبق هذا النموذج بدرجات مختلفة على كل من الكويت، والعربية السعودية). وفي بلدان أخرى، قادت نفس مجموعة العوامل إلى تبني نسوية الدولة، أي السياسات التي منحت النساء مزيداً من الحقوق وتبنت في الواقع جوانب من "أهدافهن" بوصفها جزءاً من برنامج النظام (مثل: تونس، وسوريا، ومصر، والعراق في عهد صدام حسين). وتجدر الإشارة إلى أنه في الحالتين، وعلى الرغم من محاولات المنظمات النسائية في فترات تاريخية معينة لإعادة تعريف الحدود أو إثارة قضايا جديدة، فإن الدولة نجحت، بشكل عام، في تهميش أو استبعاد تلك المطالب التي تحددت مصالحها.

هناك نقطة أخرى أيضاً تحتاج إلى توضيح. ونحن لا نزعم هنا تقديم أو حتى محاولة تقديم واقع جميع النساء ... بل ينصب تركيزنا على ميدان المعركة السياسية القومية. فعلى هذا المستوى يُتخذ قرار الليبرالية وينجح. وعلى هذا المستوى أيضاً يتيسر تحديد أغراض الدولة (وغيرها من الفاعلين السياسيين).

إن التركيز على المستوى القومي كان يعني، بالضرورة، التركيز على نساء الحضر من الطبقة الوسطى إلى الشرائح العليا منها، واللاتي بفضل التعليم والموارد وغيرها من العوامل تيسر نفاذهن المباشر إلى السياسات الوطنية، أو تأثرت غالبيةن بها تأثيراً مباشراً. ولا نعني بذلك أن السياسات الخاصة المتعلقة بالنساء تكون محدودة بهذا المستوى. بل على العكس، تتخلل علاقات القوة هذا المستوى وتؤثر على جميع مستويات وجوانب الحياة: من دائرة مستشاري الرئاسة أو الملكية خلال مختلف المستويات والتراتيبات داخل البيروقراطية، إلى السوق، وإلى مستوى الأسرة. ويمكن تحقيق التغيير، الذي يؤثر أو يتأثر بالنساء على أي من هذه المستويات، وتعتبر العملية تفاعلية.

وقد يجادل البعض أيضاً أن المطالبة بتغيير القوانين والممارسات التي تؤثر في الحقوق الإنسانية والسياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للنساء لا تحظى سوى بقليل من الاهتمام العملي لعدد من النساء لا يتجاوز قدر محدود من النخبة الحضرية. وهذه النقطة لا بد من الاعتراف بها. والمرأة في ريف المغرب ينصب اهتمامها على أنها تسير خمسة كيلومترات ثلاث مرات يومياً لجلب المياه أكثر من اهتمامها بالمناقشات الدائرة على المستوى القومي حول حق المرأة في إبرام عقد عمل دون إذن زوجها. ومع ذلك، فإن البنى والعمليات السياسية غير الديمقراطية، والتي يصعب النفاذ إليها، والتي فشلت في ضمان حقوق النساء في عالم الأعمال

التجارية، عادة ما تماثل تلك البنى التي تترك النساء الريفيات أميات ومحرومات من الخدمات الأساسية. وبالتالي، وعلى الرغم من التأثير غير المباشر، وخاصة في عمليات الليبرالية المحدودة، وغير الملموس بالنسبة للقطاعات الفقيرة أو الريفية من المجتمع، فإن زيادة مساءلة النظام السياسي تؤثر في جميع المواطنين بطريقة أو أخرى، سواء في الريف أو الحضر، الأغنياء أو الفقراء، الذكور أو الإناث.

الهوامش:

١. انظر/ي: From Samuel J. Huntington's title, *The Third Wave: Democracy in the Late 20th Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991)
٢. يجب التشديد على كلمة "هائلة"، فكما توضح دراسات الحالة شهدت كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت الدراسة، فضلاً عن البلدان الأخرى التي لم نتناولها بالدراسة تفصيلاً - وخاصة مصر - فترات من التخفيف الضئيل في السيطرة السياسية، أو الانفتاح، قبل الموجة التي حدثت في أواخر الثمانينيات.
٣. انظر/ي: Christine Fauré, *Democracy Without Women: Feminism and the Rise of Liberal Individualism in France* (Bloomington: Indiana University Press, 1991), p. 120.
٤. انظر/ي، على سبيل المثال: Valentine Moghadam (ed.), *Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East* (Boulder: Lynne Rienner, 1993), chapter 6.
٥. تُعد الجزائر واحدة من أسوأ الحالات. انظر/ي، على سبيل المثال: Boutheina Cheriet, "Gender, Civil Society and Citizenship in Algeria," *Middle East Report*, no. 198 (Jan.-March 1996): 22-26; Marnia Lazreg, *The Eloquence of Silence: Algerian Women in Question* (New York: Routledge, 1994); and Djamiila Amrane, *Les Femmes Algériennes dans la guerre* (Paris: Plon, 1991). وللاطلاع على مناقشة حول اهتمامات النساء الفلسطينيات بهذه القضية، انظر/ي: Rita Giacaman, Islah Jad, and Penny Johnson, "For the Common Good? Gender and Social Citizenship in Palestine," *Middle East Report*, no. 198 (Jan.-March 1996): 11-16.
٦. انظر/ي: O'Donnell and Schmitter, *Transitions*, p. 7.
٧. نوقشت هذه العملية بشكل عام في إطار "الأحلاف"، المرجع السابق ص ٣٧-٤٧. انظر/ي أيضاً:
٨. Michael G. Burton and John Higley, "Elite Settlements," *American Sociological Review* 52 (3): 299-301. توجد مشكلة بالطبع عند الحديث حول "النتائج" في مثل هذه المواقف، حيث إن حالة الليبرالية التي نتحدث عنها هي بوضوح عملية، أي بمثابة قطار متحرك. وكان اهتمام هذه الدراسة منصباً على المرحلة المبكرة من الليبرالية، حيث برزت أخطر مشكلات

- تعزيز النظام وإضفاء المشروعية عليه. ونحن نعرف أن تحديد تلك المراحل لا يتيسر دائماً.
٩. للإطلاع على مناقشة حول التقارب بين البرنامجين الإسلامي والعلماني بالنسبة للنساء في مصر، انظر/ي:
- Mervat Hatem, "Egyptian Discourses on Gender and Political Liberalization: Do Secularists and Islamists Views Really Differ?" *Middle East Journal* 48 (4) (Autumn 1994): 661-676.
١٠. تناقش ماكسين مولينو (Maxine Molyneux) المصاعب المتضمنة في تعريف وتعميم ما يُشكل "اهتمامات المرأة" في:
- "Mobilization without Emancipation? Women's Interests, the State and Revolution in Nicaragua," *Feminist Studies* 11 (2) (Summer 1995): 231-232.
١١. المرجع السابق، ص ٢٣٢-٢٣٣
١٢. انظر/ي:
- Su'ad Joseph, "Gender and Citizenship in Middle Eastern States," *Middle East Report*, no. 198 (January-March 1996), p. 4.
١٣. تتجلى بوضوح الآراء المتعارضة حول دور الدولة في مختلف المدارس الفكرية التي تتناول التنمية الاقتصادية. ومن الناحية التقليدية، تذهب المدارس البنيوية إلى وجود دور واضح وإيجابي بالضرورة لتدخل الدولة لتحقيق التنمية الصناعية وأهداف الرفاه الاجتماعي. وعلى الطرف الآخر، يعتبر الليبراليون الجدد أن انخراط الدولة يُعد مصدرًا لعدم الكفاءة وسلوكًا يسعى للانشقاق. انظر/ي، على سبيل المثال:
- John Brohman, "Economism and Critical Silences in Development Studies: A Theoretical Critique of Neoliberalism," *Third World Quarterly* 16 (2) (June 1995): 297-318.
١٤. إنني ممتنة لجريج وايت (Greg White) لتشجيعي على توضيح هذه النقطة.
١٥. انظر/ي:
- Hicham Ben Abdallah al-Araoui, "Etre Citoyen dans le Monde Arabe," *Le Monde Diplomatique*, July 1995, p. 11.
١٦. انظر/ي:
- Carol Pateman, *The Sexual Contract* (Stanford: Stanford University Press, 1988).
لقد طبقت تحليل باتمان على الأردن في:
- "Women and the State in Jordan: Inclusion or Exclusion" in John Esposito and Yvonne Haddad (eds.), *Islam, Gender and Social Change* (New York: Oxford University Press, 1998), pp. 100-123.
١٧. انظر/ي:
- Pateman, *The Sexual Contract* and Joseph, "Gender and Citizenship", pp. 7-9.
١٨. انظر/ي:
- Floya Anthias and Nira Yuval-Davis, "Introduction," in Anthias and Yuval-Davis (eds.), *Women-Nation-State* (London: Macmillan, 1989), pp. 6-7.

١٩. انظر/ي O'Donnell and Schmitter, *Transitions*، حيث يورد المؤلف في ص ٥٧ قائمة بالقطاعات أو المجموعات التي لعبت دورًا في مراحل الانتقال ولا تضم أي نساء على الإطلاق.

٢٠. الأكثر بروزًا:

Valentine M. Moghadam (ed.), *Democratic Reform and the Position of Women in Transitional Economies* (Oxford: Clarendon Press, 1993); Nanette Funk and Magda Mueller (eds.), *Gender Politics and Post-Communism* (New York: Routledge, 1993); and Shirin Rai, Hilary Pilkington, and Annie Phizacklea (eds.), *Women in the Face of Change: The Soviet Union, Eastern Europe and China* (New York: Routledge, 1992).

ويقدم الكتابان الأخيران تغطية للجوانب السياسية لمرحلة الانتقال.

٢١. انظر/ي:

Jane S. Jaquette (ed.), *The Women's Movement in Latin America: Participation and Democracy*, 2nd ed. (Boulder: Westview, 1994); Sarah A. Radcliff and Sallie Westwood (eds.), *Viva: Women and Popular Protest in Latin America* (New York: Routledge, 1993).

انظر/ي أيضًا:

Georgina Waylen, "Women and Democratization: Conceptualizing Gender Relations in Transition Politics," *World Politics* 46, (3) (April 1994): 327-354.

٢٢. انظر/ي:

Afaf Marsot, *Women and Men in Late Eighteenth-Century Egypt* (Austin: University of Texas Press, 1995).

٢٣. انظر/ي:

Margot Badran, *Feminists, Islam and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

٢٤. انظر/ي:

Julie M. Peteet, *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement* (New York: Columbia University Press, 1991).

٢٥. انظر/ي المساهمات في:

Deniz Kandiyoti (ed.), *Women, Islam and the State* (Philadelphia: Temple University Press, 1991)

٢٦. قدمت ميرفت حاتم تعريفًا لنسوية الدولة (في ظل نظام جمال عبد الناصر في مصر) باعتبارها "البرامج الطموحة لدى الدولة التي تتولى إدخال تغييرات مهمة لأدوار المرأة الإيجابية والإنتاجية"، كما ورد الاقتباس في:

As'ad AbuKhalil, "Toward the Study of Women and Politics in the Arab World: The Debate and the Reality," *Feminist Issues* 13 (1) (spring 1993): 17

٢٧. تقول دينيز كانديوتي: "من بين جميع المفاهيم التي تولدت من النظرية النسوية المعاصرة، ربما يُعد استخدام البطيريركية مفرطًا، وفي بعض الجوانب أقل تنظيرًا" (ص ٢٧٤). وتلاحظ أن النسويات الراديكاليات طبقن ذلك على جميع أشكال أو لحظات الهيمنة الذكورية، بينما ركزت النسويات الاشتراكيات على العلاقات بين البطيريركية

والطبقة في ظل الرأسمالية. وتستخدم كانديوتي مقارنة تطرح أن النساء "يقمن بإعداد الإستراتيجية في ظل مجموعة من القيود الملموسة التي تكشف وتحدد المخطط" الذي تسميه "المساومات البطريركية" في مجتمع بعينه. وتختلف "المساومات" باختلاف الطبقة والطائفة والإثنية. "وتؤثر على الإمكانيات والأشكال الخاصة لمقاومة النساء النشطة أو السلبية في مواجهة قمعهن" (ص ٢٧٥). انظر/ي:

D. Kandiyoti, "Bargaining with Patriarchy," *Gender & Society* 2 (3) (September 1988): 274-290.

.٢٨ انظر/ي:

Mervat Hatem, "Egyptian Discourses on Gender and Political Liberalization: Do Secularists and Islamist Views Really Differ?" *Middle East Journal* 48 (4) (Autumn 1994): 661.

.٢٩ انظر/ي:

Mervat Hatem, "Political Liberalization, Gender, and the State," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble (eds.), *Political Liberalization and Democratization in the Arab World I* (Boulder: Lynne Rienner, 1995), p. 187.

.٣٠ انظر/ي، على سبيل المثال:

Moghadam (ed.), *Democratic Reform*; Funk and Mueller (eds.), *Gender Politics*; Rai, Pilkington and Phizacklea (eds.), *Women in the Face of Change*; Nahid Aslanbeigui, Steven Pressman, and Gale Summerfield, *Women in the Age of Economic Transformation: Gender Impact of Reforms in Post-Socialist and Developing Countries* (New York: Routledge, 1994); Chris Corrin (ed.), *Superwoman and the Double Burden: Women's Experience of Change in Central and Eastern Europe and the Former Soviet Union* (Toronto: Second Story Press, 1992).

.٣١ انظر/ي:

Funk and Mueller (eds.), *Gender Politics*; Jane Jaquette, *The Women's Movement*; Barbara Einhorn, *Cinderella Goes to Market: Citizenship, Gender and Women's Movements in East Central Europe* (London: Verso, 1993); Marilyn Rueschmeyer (ed.), *Women in the Politics of Postcommunist Eastern Europe* (London: M. E. Sharp, 1994); "Women and Political Transitions in South America and Eastern and Central Europe: The Prospects for Democracy," (Los Angeles: The International and Public Affairs Center, Occidental College, working paper, 1992).

.٣٢ انظر/ي:

Renata Siemienska, "Women and Social Movements in Poland," *Women & Politics* 6 (4) (winter 1986): 24.

.٣٣ المرجع السابق، ص ١٦

.٣٤ انظر/ي:

Barbara Einhorn, "Democratization and Women's Movements in Central and Eastern Europe: Concepts of Women's Rights," in Moghadam (ed.), *Democratic Reform*, p. 48

.٣٥ انظر/ي:

- Doina Pasca Harsanyi, "Women in Romania," in Funk and Mueller (eds.), *Gender Politics*, pp. 48
٣٦. المرجع السابق، ص ٤٩
٣٧. انظر/ي:
- Siemienska, "Women and Social Movements in Poland," pp. 29, 30 and 32
٣٨. انظر/ي:
- Ewa Hause, Barbara Heyns, and Jane Mansbridge, "Feminism in the Interstices of Politics and Culture: Poland in Transition," in Funk and Mueller (eds.), pp. 262-63.
٣٩. انظر/ي:
- Malorzata Fuszara, "Abortion and the Formation of the Public Sphere in Poland," in Funk and Mueller (eds.), p. 243.
٤٠. وفي النهاية، تمت لبرلة القانون مرة أخرى في أغسطس ١٩٩٦. *LA Times*, August 31. للإطلاع على خلفية حول التحولات، انظر:
- Daniel Singer, "Of Lobsters and Poles," *The Nation*, December 20, 1993, p. 765.
٤١. انظر/ي:
- Sonia Alvarez, "The (Trans)formation of Feminism(s) and Gender Politics in Democratizing Brazil, in Jaquette (ed.), *The Women's Movement*, pp. 15-16.
٤٢. انظر/ي:
- Patricia M. Churchryk, "From Dictatorship to Democracy: The Women's Movement in Chile," in Jaquette (ed.), *The Women's Movement*, p. 77
٤٣. انظر/ي: O'Donnell and Schmitter, *Transitions*, p. 52
٤٤. انظر/ي: Alvarez, "Democratizing Brazil," pp. 41-43
٤٥. انظر/ي: Churchryk, "The Women's Movement in Chile," pp. 79, 86, 88-89
٤٦. للإطلاع على مناقشة لمسألة الاستثنائية شرق الأوسطية أو العربية، انظر/ي:
- Ghassan Salameh, "Introduction: Where are the Democrats?," and John Waterbury, "Democracy Without Democrats," in Ghassan Salameh (ed.), *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World* (New York: I. B. Tauris, 1994).
- انظر/ي أيضاً:
- Fred Halliday, *Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in the Middle East* (New York: I. B. Tauris, 1996) and Olivier Roy, *The Failure of Political Islam* (Cambridge: Harvard University Press, 1994).

في عين العاصفة:
المجتمعات الإسلامية والنساء المسلمات
في خطابات العولمة*
ميرفت حاتم

تقديم المحررة:

اخترت هذا المقال، المنشور عام ٢٠٠٦، للكتاب لأنه يتناول موضوع خطابات العولمة وكيف تستخدم هذه الخطابات النوع الاجتماعي لتمثيل النساء المسلمات تمثيلاً سلبياً. يطرح المقال تقييماً نقدياً لبعض الأدبيات الخاصة بالعولمة، وتحديداً تلك الكتابات التي تضيء امتيازاً على وجهات نظر "الشمال" لهذه المنطقة وتتجاهل وجهات نظرها وفهمها لهذه الظاهرة. وقد قدمت مصر مثلاً، لتوضيح كيفية استخدام الدولة وبعض المثقفين لخطابات العولمة، وطريقة مناقشتهم للنوع الاجتماعي بما يخدم أغراضهم الخاصة. كما يعرض المقال أيضاً أصوات النساء العلمانيات والإسلاميات اللاتي استجبن على نحو إبداعي للعولمة وخطاباتها حول النوع الاجتماعي.

* Mervat Hatem, "In the Eye of the Storm: Islamic Societies and Muslim Women in Globalization Discourses", *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, Volume 26, number 1 (2006), pp.22-35.

**في عين العاصفة:
المجتمعات الإسلامية والنساء المسلمات
في خطابات العولمة
ميرفت حاتم**

إن الفهم النظري لاقتصادات العولمة يسبق الجهد الرامي إلى تنظير دينامياتها السياسية والثقافية. لقد ركزت تفسيرات العولمة، إلى حد كبير، على تطور الرأسمالية العالمية التي تشكلت نتيجة التقسيم الدولي الجديد للعمل، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات التي أسهمت في تعاضم الاتصالات والتكامل بين مختلف الاقتصادات الإقليمية الوطنية وعجلت من تدفق رأس المال والسلع والبشر.¹ ويبدو كل هذا واضحاً وراسخاً إلى حد كبير. إن نقل قدر ضخم من الخطابات والممارسات السياسية والثقافية من الشمال إلى الجنوب قد ترك بصمته على دول الجنوب، لكننا لم نشهد أية محاولات لتحليل كيف استخدمت دول الجنوب والأصوات غير الحكومية داخلها نقل هذه الرؤى الخطابية في الاستجابة للديناميات السياسية والثقافية للتغيير العالمي.

لقد اعتبرت الخطابات العالمية حول العولمة في التسعينيات أن المجتمعات الإسلامية والنساء المسلمات بمثابة عقبة وتهديد أو استثناء بالنسبة لهذا العالم الجديد، مما عرضها إلى هجمات فكرية وفعالية عاتية. وقد استعرضت، في النصف الأول من هذه الدراسة، بعضاً من تلك الخطابات التي ظهرت في الولايات المتحدة، وتعد مثلاً قوياً لعدم قبول التعددية الثقافية والتوجه نحو التجانس. ولا ينصب اهتمامي هنا على الدفاع عن الثقافات الإسلامية أو الهجوم عليها، حيث يشغل النقاش حول هذه المجتمعات. إن الثقافات الإسلامية، مثلها مثل الثقافات المركبة الأخرى، لديها مناطق عمياء - علاقات وممارسات إشكالية- يجب انتقادها حتى تتمكن هذه الثقافات من مواصلة التطور. وفي النصف الثاني من البحث، أوضحت كيف أثارت هذه الخطابات ردود أفعال غير متوقعة من الدولة والمنظمات غير الحكومية. لقد استخدمتها الدولة المصرية بنجاح لتعزيز قبضتها السلطوية على الإسلاميين والمنظمات غير الحكومية التي تمثل المجموعات النسائية ومجموعات حقوق الإنسان باسم حماية مصالحهم، ومصالحها، ومصالح حلفائها الغربيين. وأخيراً، لقد درست الأصوات المتعددة للنساء اللاتي استخدمن السياق العالمي الجديد لإعادة البحث في تقاليدهن الثقافية من الداخل، وإعادة تعريف العلاقات بين الغرب والثقافات الأخرى، وتقديم حلول هادفة للمشكلات التي تواجههن.

**الخطابات السياسية والنسوية في الشمال حول العولمة والإسلام والنساء المسلمات
صراع الحضارات**

لقد قدم صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington) إحدى المحاولات المبكرة لتناول الديناميات الثقافية والسياسية للعولمة. في عرضه الأولي لموضوع "صراع الحضارات"، جادل هنتنجتون أن الدول القومية لم تعد أدوات مناسبة للتحليل في عالم العولمة فيما بعد الحرب الباردة. لقد ظهرت الحضارات بوصفها أكبر الكيانات السياسية-الثقافية وأهمها من حيث الإسهام بمصدر جديد للصراع. لم يطرح هنتنجتون أن الصراع رد فعل لشكل جديد لسيطرة الرأسمالية التي يسرتها مرحلة الانتقال العالمية إلى أسواق جديدة وانتشار تلك الأسواق بما يزيد من انفتاحها

أمام الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، فضلاً عن الوجبات السريعة، والأفلام والموسيقى، واللغة، وتكنولوجيا المعلومات، والأزياء - وكلها أمريكية. وفي المقابل، ركز هنتجتون على قواعد النزاع الثقافية في هذا العالم المعولم: "تتبنى شعوب الحضارات المختلفة آراء مختلفة حول العلاقات بين الله والإنسان، والفرد والجماعة، والمواطن والدولة، والآباء والأطفال، والزوج والزوجة، فضلاً عن تبيينهم لآراء مختلفة حول الأهمية النسبية للحقوق والمسؤوليات، للحرية والسلطة، والتراتبية. وهذه الاختلافات نتاج قرون، ولن تزول بسرعة. إنها اختلافات أساسية أكبر من الاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية والنظم السياسية."²

إن النقاش حول الاختلافات الحضارية بوصفها مصادر للصراع العالمي قد افترض وجود اختلافات وجوهية قديمة بين تلك التجمعات الثقافية الكبيرة. ويشير الاقتباس إلي التعارض الثنائي المألوف بين الغرب والشرق، حتى على الرغم من أن هنتجتون لم يستخدم هذه التصنيفات بعينها. وفي رد الفعل لنقد إدوارد سعيد للاستشراق، أعلن هنتجتون أن التشعب الثقافي للعالم إلى غرب وشرق ليس مفيداً؛ فبينما كان الغرب كياناً متماسكاً، لم يكن الشرق كذلك. وطرح، في المقابل، أن "المناسب أكثر هو الحديث عن 'الغرب والباقي'، بما يقضي ضمناً على الأقل وجود العديد من المجتمعات غير الغربية."³ إن فكرة 'الغرب والباقي'، وتصنيفات 'غير الغرب' أو 'المجتمعات غير الغربية' تؤكد استمرار إضفاء امتياز على "الغرب" في تعريف "الأخر". وبينما كانت سمات المجتمعات الغربية/الحديثة تتحدد بوجه خاص من خلال التشديد على الحقوق والحرية الفردية، والمجتمعات العلمانية والعلاقات الأقل تراتبية بين الله والإنسان، والفرد والجماعة، والمواطن والدولة، والآباء والأطفال، والزوج وزوجته، فقد كان الباقي يتجمع تحليلاً باعتبارها يمثل العكس على نحو سلبي، بما يعزز بدوره تفوق الغرب.

وأخيراً، يجادل هنتجتون أن الحضارة الغربية استمدت امتيازاً إضافياً من وضعها بوصفها الحضارة العالمية الوحيدة، على أن يعمل الباقي على القبول بهذا الواقع باعتبارهم يتسمون بطبيعة خاصة. "إن العالمية هي إيديولوجية الغرب لمواجهة الثقافات غير الغربية" (66)، وخاصة التهديدات من جانب حضارات المسلمين والكونفوشيوسيين والهندوس والبوذيين. وقد كان التعارض بين الحضارتين الغربية والإسلامية مصدر أخطر التحديات، وتحقق عبر خطوط حضارية قديمة. وما يلي يُفسر مصادر صراعهم الحالية:

لا تكمن مشكلة الغرب الأساسية في الأصولية الإسلامية. بل في الإسلام - حضارة مختلفة، يؤمن إناسها بتفوق ثقافتهم ويملكهم شعور بتدني قواهم. المشكلة بالنسبة للإسلام ليست المخابرات المركزية الأمريكية أو وزارة الدفاع الأمريكية. بل الغرب - حضارة مختلفة، يؤمن إناسها بعالمية ثقافتهم وأن تفوق قواهم، وإن كانت في انحدار، يفرض عليهم الالتزام بتوسيع تلك الثقافة عبر أنحاء العالم كافة. هذه هي المكونات الرئيسية التي تغذي الصراع بين الإسلام والغرب (217-218).

لقد كانت مشكلة الغرب مع الحضارة الإسلامية أكثر أساسية من نهوض الإسلام السياسي المعادي مؤخراً. لقد أرسى في اعتقاد الحضارة الإسلامية عالميتها وتفوقها. بينما أسهم تدني قوة الحضارة الإسلامية الحديث بدون الالتزام في اتخاذها موقفاً دفاعياً في مواجهة الغرب، واستسلامها لوجود حضارة غربية تمتلك القدرة على السيطرة العالمية بالتكيف معها. ومما أدى

إلى زيادة سوء الوضع أن الانبعاث الإسلامي سعى إلى منح هذه المجتمعات الحديثة مضمون اجتماعي ثقافي إسلامي: أي "الرموز، والمعتقدات، والممارسات، والمؤسسات، والسياسات، والمنظمات" (111). لقد نجح برنامج الإسلاميين في اجتذاب قطاعات كبيرة داخل الطبقة الوسطى وبين النساء المسلمات، وهي الدوائر التي كانت تاريخياً حليفة للغرب في النصف الأول من القرن العشرين (113).

وإذا لم تكن نزعة التعددية الثقافية مقبولة كمثال عالمي، فلم يكن ممكناً أيضاً التسامح معها على الصعيد الوطني. لقد انتقد هنتجتون، بوجه خاص، سياسات الهوية في الولايات المتحدة، وكيف أسهمت في نقد المركزية الأوربية التي برزت كتهديد لهيمنة الولايات المتحدة والحضارة الغربية. إن إثبات التعددية الثقافية للتنوع على أساس العنصر والإثنية والنوع الاجتماعي والنوع والجنس كان يمثل خطورة؛ إذ كانت مطابقته لمفهوم الأمم المتحدة المتدني، والذي تسامح مع تحدي الغرب (305-307). وتؤكد هذه المناقشة ملمحاً مفارقاً مهماً لعالم العولمة الجديد - أي تزايد ارتكاز تبادل الاعتماد الاقتصادي على هيمنة الحضارة الغربية والقوة العظمى الواحدة، الولايات المتحدة. أما في الساحة السياسية العالمية، هيمنت الحضارة الغربية على الباقي كله، وهيمنت الولايات المتحدة على الغرب، وأخضع الأورو-أمريكيين أفراد الجماعات الإثنية والعنصرية الأخرى داخل حدودهم الوطنية. وعلى الرغم من الانحدار المفترض للدولة القومية، كانت الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة المركزية للحضارة الغربية، مكلفة بوظيفة مهمة: تقويض معارضيها الحضاريين وطنياً وعالمياً (انظر/ي الفصل السابع).

'الجهاد' في مواجهة عالم ماك*

قدم بنيامين باربر (Benjamin Barber) تمثيلاً أقل قطبية لعولمة العالم، وصورة أكثر اضطراباً لدينامياته القومية والعالمية. إن انتشار رأس المال العالمي - ممثلاً في ماكدونالد، وماكينتوش، وقناة الموسيقى بالتلفزيون - كان تصاحبه قوى البلقنة/التجزئة المقترنة بـ 'الجهاد'. وكان الديالكتيك الناتج حول "الجهاد" في مواجهة عالم ماك" يُفسر مفارقة الاعتماد المتبادل والصراع المقترنين بعولمة العالم، بالإضافة إلى ازدواجية بروز قوى التجانس/العالمية/الكوزموبوليتانية ومعارضيتها أنصار القبيلة/التجزئة/الإبراشية/المحلية.⁴ وبينما تتعدم مساواة السلطة بين القوى العالمية ومعارضيتها الوطنيين، فإن كلا منهما مقيد بالآخر على نحو وثيق، ويسهم في إضعاف الدولة الحديثة ومبادئها الديمقراطية.

وعند استعارة مفهوم "الجهاد" من الإسلام المناضل، بهدف الإشارة إلى "التجزئة الدوجمائية العنيفة" المتأصلة لدى المسيحيين والمسلمين على السواء، يتجنب باربر تطوير صيغة أخرى تقدم الغرب المسيحي الخيري ضد الشرق المسلم الشرير (9). كما طرح باربر أيضاً أن قوى الجهاد المنشطية والديناميات المتكاملة لعالم ماك قد تجلت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وبنافس، على سبيل المثال، ما يعتبره "الجهاد الأمريكي" الذي شنّه اليمين الراديكالي الديني ضد قوى العولمة في الولايات المتحدة (9)، وأشار إلى وجود قوى قومية أخرى في المجتمعات الغربية تعارض العولمة أيضاً (الفصل 11). وبهذه الطريقة، كان الجهاد يعمل من داخل عالم ماك ومن خلاله أيضاً (155-157).

* عالم ماك يشير إلى هيمنة الشركات الأمريكية العابرة للحدود القومية مثل ماكدونالد وماكينتوش.

ونظرًا لاقتران الجهاد بسياسات الهوية، التي قوضت دور الدولة القومية التكاملي، أدان باربر هذا النمط من السياسات حيث "يُتدافع بالتنوع، [و] تتحول التعددية الثقافية إلى سرطانية" (11). وقد لاحظ أن القوى الوطنية المقترنة بالجهاد والتنوع، على الرغم من أنها يمكن أن تهيمن على المدى القصير، فمن المستحيل وقف القوى العالمية لحضارة عالم ماك/الحضارة الغربية (19-20). ومرة أخرى، لم تتسامح العولمة مع الاختلاف الثقافي، واعتمدت على سيطرة الدولة من أجل تقليص الآثار التدميرية لأي نوع من الخصوصية.

وتتمثل إحدى فوائد صياغة باربر في عدم اعتبار المجتمعات الإسلامية المصدر الوحيد للنزعة المحافظة على المستويين الوطني والعالمي. لقد أكد وجود معارضي العولمة في جميع المجتمعات، وتطابقهم مع ممثلي الأصولية المسيحية والمسلمة واليهودية الذين يتقاسمون السياق العالمي الحديث، والاستيلاء على تكنولوجياه لتلبية احتياجات قاعدتهم الاجتماعية، والاستجابة للنشطي والفوضوية واتجاهات التجانس التي أطلقته (الفصل 10).

وبعد بذل جهود عظيمة للإعلان عن الجهاد صفة لجميع الأصوليات، كان تصنيف باربر للأصولية الإسلامية باعتبارها مثالاً عن "الجهاد الجوهري" غريباً، وأعلن أن الإسلام والمجتمعات الإسلامية بوجه خاص لا ترحب بالديمقراطية والحدثة، في ظل تلك الاتجاهات التي تلعب "دوراً سياسياً قيادياً [في تاريخ المجتمعات الإسلامية] منذ القرن الثامن عشر" (206). كما أعلن أنها تتعامل بقسوة مع النساء (294). وبالتالي، بعد بذل جهد كبير للتعامل مع الأصولية الإسلامية باعتبارها إحدى القوى الاجتماعية المحافظة العديدة التي تعارض العولمة، خلص باربر إلى الصياغة الاستشراقية المألوفة التي فصلت الأصولية الإسلامية عن جميع الأصوليات الأخرى.

خطاب الأمم المتحدة النسوي العالمي

بينما رفض هنتجتون الأمم المتحدة بوصفها تمثل المثل الغربي متدني القيمة للتعددية الثقافية، فقد تغاضى عن كونها مؤسسة من صنع الغرب. لقد تأسست هيئة الأمم المتحدة عام 1945 لخدمة مصالح المنتصرين في الحرب العالمية الثانية. وكانت الأمم المتحدة تعتمد مالياً وسياسياً على دعم الولايات المتحدة، مما قاد البعض إلى الجدل عن حق بأنها آلية مؤسسية أخرى لهيمنة الولايات المتحدة. وقد أوضحت الأمم المتحدة بُعداً آخر للهيمنة الغربية: انتصار المبادئ والمناهج السياسية الغربية التي هيمنت على الخطابات الدولية التي تطورت خلال النصف الأول من القرن العشرين، عندما كانت أغلب بلدان العالم ترزح تحت نير الحكم الكولونيالي الغربي. ومما يثير المفارقة، أن البعض اعتبر هذه الخطابات تمثل جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، من حيث وجهات نظرهم حول أهمية قضايا مثل حل النزاعات الدولية والتنمية، ومؤخراً حقوق المرأة.

وعلى حين كانت أول ثلاثة مؤتمرات للأمم المتحدة حول المرأة - في المكسيك 1975، وكوبنهاجن 1980، ونيروبي 1985 - تعكس المفاهيم الخاصة للعالم الأول والثاني والثالث حول حقوق المرأة وتأكيد على المساواة والسلام والتنمية، فقد كان مؤتمر بيجين 1995 وبرنامج عمله يوضح انتصار خطاب عالمي دولي يُضفي امتيازاً على التصورات الليبرالية حول حقوق المرأة في عالم معولم. وقد وفر بيان مهمة برنامج عمل بيجين ملخصاً جيداً للمبادئ الليبرالية المستخدمة في تأطير تحليل عدم المساواة بين الجنسين على المستوى العالمي.

١. يُعد برنامج العمل بمثابة أجنحة لتمكين المرأة. إنه يهدف إلى تعجيل تنفيذ استراتيجيات نيروبي الرامية إلى تحقيق تقدم النساء والقضاء على العقبات التي تحول دون مشاركتهن النشطة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة من خلال منحهن حصة متساوية وكاملة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.... وتتعلق المساواة بين النساء والرجال بحقوق الإنسان وتُعد شرطاً من شروط العدالة الاجتماعية، كما تُمثل أيضاً ضرورة وشرطاً أساسياً لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. وتُعد المشاركة المرنكة على المساواة بين النساء والرجال شرطاً للتنمية المستدامة التي تتخذ من الناس مركزاً لها.
٢. يؤكد برنامج العمل المبادئ الأساسية التي طرحها إعلان فيينا وبرنامج العمل الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وتتمثل هذه المبادئ في حقوق الإنسان للنساء والطفلة لا يمكن التصرف فيها، وهي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية. وبوصفه أجنحة عمل، يسعى برنامج العمل إلى تعزيز وحماية التوظيف الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء طوال فترة حياتهن.^٦

وعلى حين أصبحت المثل العالمية للمساواة والحرية جزءاً من التاريخ الحديث للإنسانية، لا ينكر أحد أنها مشتقة إلى حد كبير من تاريخ الغرب الفكري والسياسي. وعلى الرغم من أن الإعلانات العالمية لحقوق الفرد تثير الإعجاب، فإنها لا تطبق دائماً على الجميع أو يتمتع بها جميع المواطنين في المجتمعات الغربية بالفعل. وفي واقع الأمر، يحجب مفهوم الحريات الفردية علاقات السيطرة والخضوع في تلك المجتمعات، وذلك عن طريق اعتبار كل شخص "فرداً" وعن طريق تشظيهم كذوات ذرية مُحرضة ضد بعضها البعض. وأسفر ذلك عن إطار يضم المزايا التي تتمتع بها بعض الطبقات والأنواع الاجتماعية والإثنيات، وتستبعد الآخرين. وعندما استخدمت الطبقات العاملة والمجموعات القائمة على النوع الاجتماعي والعنصرية والجنسية المساواة والحرية في النضال من أجل الاندماج، كان عليها دوماً تحويلها من حقوق فردية إلى حقوق مجموعات.

إن التجربة المبكرة التي خاضتها الشعوب المستعمرة مع الليبرالية تعكس خبرات الطبقات العاملة، والنساء، والأقليات العنصرية في الشمال. ولم يقتصر الأمر على إنكار النفاذ العالمي إلى الحق في الحرية والمساواة والأخوة، بل كانت تلك الحقوق تُعتبر أوروبية على وجه الحصر داخل الوطن وخارجه. وعندما استخدمتها الطبقة الوسطى المستعمرة لتوجيه نضال التحرر الوطني، كان ذلك جزءاً من الوعد بتوفير تلك الحقوق للجميع في مجتمع ما بعد الكولونيالية. على أن دول ما بعد الكولونيالية لم تفي بهذا الوعد إلى حد كبير، لكن الحرية والمساواة كانت جزءاً من جهاز تلك الدول الأيديولوجي،^٧ بما يعكس فشلها وأيضاً استمرار خضوعها للمثل الغربية.

إن وثائق الأمم المتحدة التي تناقش حرية النساء ومساواتهن تتجاهل هذا التاريخ الإنشائي للمجتمعات والدول الليبرالية الغربية وما بعد الكولونيالية. وفي المقابل، اختار المعلقون التركيز على الأمل بأن تستخدم النساء ومنظماتهن غير الحكومية هذه الوثائق التي أقرتها مختلف الدول للتأثير على سياسات الدولة. وفي حالة النظم الديمقراطية الليبرالية، تتمكن بعض المنظمات غير الحكومية جيدة التمويل، من الطبقتين الوسطى والعليا، على أداء ذلك الدور. وعند الافتقار

إلى هذه النظم في كثير من دول الجنوب، نجد صمماً حول كيفية الاستعانة بهذه البرامج لتحسين الأوضاع.

وبإضافة حقوق الإنسان إلى الخليط، نحصل على تعريف غربي آخر للحقوق الفردية يستهدف توجيه النضال الوطني والدولي نحو حقوق النساء بدلاً من فتحه أمام مفاهيم ومبادئ أخرى للتعديدية الثقافية، والتي يمكن أن يسفر عنها العمل من خلال التاريخ الوطني/المحلي والتقاليد الثقافية الأصلية لإعادة تعريف موقع النساء والأدوار التي يرغبن في القيام بها. على أن هذه الاستراتيجية الأخيرة لم تؤخذ أبداً في الحسبان. وفي المقابل، كانت طاقات الدول والمنظمات غير الحكومية في الجنوب،^٨ والتمويل المقدم من الهيئات المانحة في الشمال/أو منظماتها غير الحكومية، في خدمة تأطير مبادئ برامج العمل الدولية لنساء الحضر والريف في كل مكان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قامت في عام ١٩٩٤ بتحويل ١٠% من تمويل التنمية العام و ٢٥% من مساعداتها من خلال منظماتها غير الحكومية، والتي كان متوقعاً أن تعمل بدورها مع المنظمات غير الحكومية في الجنوب الشامل.^٩ وفي هذا السيناريو، قامت المنظمات غير الحكومية في الشمال بحشد طاقات نساء الطبقة الوسطى في الشمال والجنوب لدعم مصالح وأجندات الولايات المتحدة في تنظيم الأسرة والتنمية الموجهة نحو السوق. إن من احتقى بظهور المنظمات غير الحكومية، باعتبارها وسيطاً شرعياً بين سياسات الدولة والنساء على مستوى القاعدة،^{١٠} ظل صامئاً حول كيف أدت هذه الاستراتيجية المؤسسية إلى تحويل حقوق النساء والمنظمات النسائية غير الحكومية إلى ملحق غير رسمي للدولة. وبينما كان عدد قليل من "مغتربين" العالم الثالث، والذين طرحوا تقييماً لبرنامج عمل مؤتمر بيجين، على وعي بالتفاوتات الضخمة في السلطة، والتي شكلها الموقع الاجتماعي والثقافة،^{١١} وكيف حددت تلك التفاوتات المجتمعية على أجندة النساء العالمية وخطاب حقوق النساء،^{١٢} فقد تمثل موقف الأغلبية في الاقتناع أو الأمل في أن تسفر نتائج هذه المقاربة الدولية، من القمة إلى القاعدة، من الشمال إلى الجنوب عن تحسين حصة النساء في الجنوب.

ولتأكيد مكن مصدر وقوة هذا الخطاب النسوي بالأمم المتحدة، سرعان ما عقدت "مؤسسة الأخوات عالميات" (Sisterhood Is Global Institution) مؤتمراً في الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، ضم متخصصين من الشرق الأوسط - غربيين، ومغربيين، ومن المنطقة - لمناقشة أثر برنامج عمل بيجين على تطوير حقوق النساء في المجتمعات الإسلامية/الشرق أوسطية. وقد وافقت أغلب المشاركات بالمؤتمر على زعم العالمية ببرنامج عمل بيجين، فيما يتعلق بتعريف حقوق النساء باعتبارها من حقوق الإنسان، وما يشكله ذلك من تقدم رئيسي في النقاش السياسي الدائر حول حقوق النساء في المنطقة،^{١٣} وتأكيد أهمية التحالفات بين الشمال والجنوب، وهي التحالفات التي تجاهلت معادلة تساوي الفردية والليبرالية مع الغرب. واعتبر الحاضرون "مؤسسة الأخوات عالميات" مثلاً على كيان الأخوات الاستراتيجي، وأنفق المؤتمر وقتاً محدوداً لمناقشة الاختلافات بين نساء الشمال والشرق الأوسط. وفي المقابل، رحّب بتشكيل تحالف سياسي بين نساء الشمال والنساء المغتربات والنساء المسلمات في الشرق الأوسط من أجل صد هجمات معارضي حقوق النساء الأصوليين، وبوجه خاص تحالف بعض الحكومات الإسلامية مع الفاتيكان، واعتبروا ذلك التحالف نقطة الضوء الوحيدة في صورة إقليمية شديدة القتامة.

لقد رفضت المشاركات الأطروحات التي ترى في التراث المحلي موضوع حوار، كما رفضن الزعم القائل إن للإسلام مثله القانونية والأخلاقية العالمية بدعوى أن ذلك يطرح النسبية الثقافية.^{١٤} وقد توحدت المشاركات في رفضهن الاستخدامات السياسية للإسلام من أجل تقييد

حقوق النساء. وبينما اقترحت البعض "احتياج النساء المسلمات إلى استعادة النساء للإسلام والإصلاح الإسلامي من أجل مكافحة الأصولية"، رفضت الغالبية هذا المشروع باعتباره شاقاً على المستويات الفكرية والعاطفية والسياسية (xiii) ومن الأفضل تركه للباحثين الدينيين. وأخيراً، وجه الجميع تأييدهم للضغوط التي تبذلها الأمم المتحدة على دول الشرق الأوسط المختلفة باسم النساء، كاستراتيجية أكثر فاعلية تسهم في الإسراع بالتحسينات (xiv). ولم تهتم الغالبية بكيفية إسهام الضغط والخطاب الدوليين في "اضطراب التقاليد": في ظل تأييد بعض المسلمين لذلك، ونظرة البعض الآخر إليه بعداء.^{١٥} وهو الأمر الذي يُمثل تطوراً إيجابياً أضعف القوى المحافظة التي تقبع خلف تقاليد محافظة ودول سلطوية. وأتاح ذلك للفاعلين الخارجيين الفرصة من أجل إدخال التغييرات المرغوبة.

الدولة، والإسلاميين، والخطابات المسلمة الأخرى من الجنوب حول العولمة والإسلام والنساء
إنني أحول اهتمامي في هذا القسم إلى مناقشة تفاعل هذه الخطابات العالمية مع البيئات المحلية/الوطنية للحصول على مستخدمين جدد ونتائج غير متوقعة من النساء الناشطات في مصر بوصفها جزءاً من الجنوب الشامل. وأبدأ بدراسة كيفية توظيف الدولة المصرية لمقولة صراع الحضارات لتعزيز قواها السياسية في الحرب ضد الإسلاميين والسيطرة على أجندة النوع الاجتماعي المحلية، وتضييق مجال العمل العام المتاح للنساء الإسلاميات والنساء المستقلات. وقد سعت، من خلال تدويل هذا الخطاب العالمي، إلى تعزيز حلفها مع الولايات المتحدة ووضع معارضتها في موقع الدفاع.

الدولة المصرية، وصراع الحضارات والسيطرة السلطوية

لقد شهدت الثلاثين سنة الأخيرة تغييرات هائلة في العلاقة بين الدولة المصرية والقوى الإسلامية. ففي بداية السبعينيات، شجع الرئيس أنور السادات الإسلاميين والمجموعات الإسلامية كحلفاء سياسيين وثقافيين رئيسيين من أجل تميز نظامه عن نظام سلفه ومؤيديه اليساريين. وعندما تنامت قوة الإسلاميين، تصاعدت حينذاك محاولة السادات للتحوّل ضدهم وصولاً إلى اغتياله عام ١٩٨١. وحاول خليفته، الرئيس حسني مبارك، التعاون مع الاتجاه الإسلامي خلال سنوات نظامه الأولى بالسماح للإخوان المسلمين - أقدم وأكبر مجموعة إسلامية معتدلة - التمثيل السياسي غير المباشر من خلال التحالفات الانتخابية: أولاً مع الوفد، ثم مع حزب العمل. وفي مواجهة تصاعد العنف من جانب الجماعات الإسلامية الراديكالية في أواخر الثمانينيات، قام النظام بتغيير تكتيكاته، وأعلن حرباً شاملة ضد جميع الإسلاميين، والذين كان يعتبرهم تهديداً مهماً للأمن القومي.^{١٦}

وفي المعارك الدموية، التي قام بها الآلاف من رجال الشرطة ضد معاقل الإسلاميين في أجزاء مختلفة من البلاد من بداية إلى منتصف التسعينيات،^{١٧} استعار المثقفون المصريون موضوع صراع الحضارات من هنتجتون، لإضفاء معنى حضاري على النضال السياسي بين الدولة المصرية ومعارضها الإسلاميين. لقد كان نضال الدولة ضد التوجه الإسلامي يُمثل بوصفه نضالاً بين الإسلام المعتدل القادر على التكيف مع تحديات العالم الحديث، وبين التطرف الديني والتعصب والإرهاب والتقليدية. وهو الأمر الذي أدى، من زاوية الخطاب، إلى تحويل الدولة - التي حكمت بقانون الطوارئ، منذ أواخر السبعينيات، وحافظت على السيطرة السياسية السلطوية على مؤسسات المجتمع المدني^{١٨} - إلى ممثل مؤسسي للعقلانية الحديثة وحتى

التنوير.^{١٩} وقد اكتسبت هذه المؤهلات من معارضتها للقوى الدينية المحافظة، والتي كانت تستهدف تشكيل دولة ثيوقراطية تحكم بالدين على حساب حرية الفرد والمجتمع. ويوضح ما سبق أعلاه وضع صراع الحضارات العالمي - الذي طرحه هنتجتون - في خدمة النضال الداخلي بالمجتمعات الإسلامية المنقسمة. وعلى حين كان هنتجتون يفرق بين الإسلام المعتدل والإسلام المناضل، فإنه لم يستبعد الإسلام المعتدل من الصدام مع الحضارة الغربية. على أن النخبة غربية الطابع في الدولة المصرية عارضت هذا الزعم، وذلك بتقديم نفسها كنتاج لتحالف بين الإسلام المعتدل والتنوير الغربي. وفي مقابل الصدام العالمي للحضارات، ارتبطت تلك النخبة بفكرة اليونسكو حول "حوار الحضارات". فقد جادلت بأن فترات التحولات الدولية الكبرى، مثل الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت أيضاً ظهور نظام عالمي شامل، أفضى الحوار بين الحضارات فيه إلى توفير وسيلة للتفاوض حول ملامح النظام العالمي الجديد.^{٢٠} وبوصفهم ممثلين للإسلام المعتدل والدولة العربية الحديثة، فقد اعتبروا أنفسهم شركاء شرعيين في ذلك الحوار. وفي عالم كوكبي، يتسم بزيادة التداخل والارتباط بين ثقافته المختلفة، لم يكن النزاع سوى نتيجة واحدة فقط من نتائج عديدة ممكنة.^{٢١} وعلى نحو خاص، استخدم الدبلوماسيون المصريون العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر كمثال على قدرة واستعداد دولة كبيرة وأخرى صغيرة على تجاوز الانقسام الحضاري والعمل لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ومن أجل المصالح المشتركة.^{٢٢}

في النضال الوطني ضد معارضيها الإسلاميين، وجدت الدولة المصرية من الصعوبة تطوير موقف متماسك حول حقوق المرأة. أولاً، أصدر نظام السادات مراسيم رئاسية عام ١٩٧٩ كفلت للمرأة عدداً محدداً من المقاعد في البرلمان، مع منحهن الحق في الطلاق إذا تزوج زوجها بامرأة أخرى. وبعد ذلك، ألغت المحكمة الدستورية العليا هذه القوانين في حكمين منفصلين لأنهما لم يصدرا عبر البرلمان، ولأن الحصص الممنوحة للنساء كانت تنتهك الحق الدستوري في المساواة الرسمية بين الرجال والنساء.^{٢٣} وفي غضون ذلك، أفضى المناخ الاجتماعي المحافظ في مصر خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى اندفاع نساء الطبقة الوسطى نحو الحركة الإسلامية وتبني قوانينها الأخلاقية، كوسيلة لكفالة الاحترام بين الرجال المسلمين العاديين تجاههن. وأصبح انتشار الزي الإسلامي رمزاً واضحاً للنزعة المحافظة الاجتماعية الجديدة، التي كفلت للنساء وجوداً محترماً في الساحة العامة، حيث كانت النساء تواجه قبل ذلك تحرشات جنسية وعدوانية.

وفي مواجهة ارتداد نساء الطبقة الوسطى على نطاق واسع نحو التوجه الإسلامي الاجتماعي والسياسي، بدأت الدولة في منافسة الإسلاميين في مجال تقديم تفسيرات محافظة للحقوق الدستورية للنساء في مجالي العمل العام والتمثيل السياسي. وفي أواخر الثمانينيات وخلال التسعينيات، برز تأييد الدولة لعودة المرأة العاملة إلى البيت، ومنحها حوافز للتقاعد المبكر. لقد جاء هذا التفسير المحافظ للتعريف الإسلامي لأدوار النساء في نفس الوقت الذي حاول فيه الإخوان المسلمون تكييف مصالح المرأة في العمل العام بتقديم تفسيرات ليبرالية. وأخيراً، أجرى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم تقليص كبير في عدد النساء اللاتي رشحن لانتخابات البلديات والبرلمان، معلناً أن النساء المرشحات أقل تنافساً ويعرقلن الأفاق الانتخابية للحزب!^{٢٤}

ونظراً لانسحاب الدولة عن دعم حقوق المرأة، بدأت أقلية نشطة ومرئية من نساء الطبقة الوسطى، اللاتي شكلن المنظمات غير الحكومية، في تطوير أجدات مستقلة وأصوات عامة للنساء. كما قمن بشن حملات عامة لدعم تغيير شكل عقد الزواج بما يجعل النساء واعيات بحقوقهن في ظل الشريعة الإسلامية، ومنح أطفال النساء المصريات المتزوجات من غير

المصريين نفس حقوق المواطنة التي يتمتع بها أطفال الرجال المصريين المتزوجين من نساء غير مصريات، وتعيين النساء في مناصب القضاء.

ونظراً لرغبة الدولة في الحفاظ على سيطرتها على أجندة النوع الاجتماعي، كدليل رسمي عن محتواها الاجتماعي التقدمي، تبنت الدولة موقفاً عدائياً وقمعياً بوجه خاص تجاه المنظمات النسائية غير الحكومية. ففي عام ١٩٩١، استخدمت الدولة القانون رقم ٣٢ الذي يحكم عمل المنظمات غير الحكومية، لإغلاق "رابطة تضامن المرأة العربية" التي ترأسها نوال السعداوي، مع توجيه الاتهام إليها بأنها تتخذ مواقف سياسية يحظرها القانون. كما أصدرت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ قوانين أكثر تقييداً لتحل محل ذلك القانون، وهو الأمر الذي واجهه معارضة واسعة الانتشار من دوائر المنظمات غير الحكومية. وقد وصفت "مراقبة حقوق الإنسان" (Human Rights Watch) في تقريرها العالمي لعام ٢٠٠٠ أول هذين القانونين بأنه يقدم "مثالاً لتدخل الحكومة في جزئيات عمل المنظمات غير الحكومية". وقد واجه هذا القانون ضربة قضائية علي أساس شكلي إلى حد كبير.^{٢٥} والثاني هو القانون ٨٤/٢٠٠٠، الذي يضم أغلب القواعد التقييدية بالقانون الأول ويضيف إليها اشتراك الجهاز الأمني في عملية التسجيل. وعلى سبيل المثال، كان القانون يطالب جميع المنظمات غير الحكومية الموجودة أن تقوم بتسجيل نفسها حتى تتمكن من ممارسة عملها على نحو قانوني، مع الاحتفاظ بحق حظر المنظمات التي تعتبرها "تهديداً للوحدة الوطنية [إشارة غير مباشرة للإسلاميين]، وتنتهك النظام العام أو الأخلاقيات، أو تشترك في أنشطة سياسية أو نقابية" (المادة ١١).^{٢٦} كما نص القانون أيضاً على "ضرورة موافقة الهيئات الأمنية على المرشحين إلى مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية، مع احتفاظ وزارة الشؤون الاجتماعية بحق حل أي منظمة غير حكومية، فضلاً عن تجميد أرصدها ومصادرة ممتلكاتها دون أمر قضائي".^{٢٧} وعلاوة على استبعاد الإسلاميين من المشاركة في هذا القطاع، استخدم القانون أيضاً لرفض الاعتراف القانوني لمنظمات حقوق الإنسان (بما فيها أولاد الأرض، والرابطة المصرية لمناهضة التعذيب) والمنظمات النسائية النشطة مثل "مركز دراسات المرأة الجديدة" والمجلة النسوية المحترمة "نور".^{٢٨}

وعلى الرغم من أن الدولة استخدمت موضوع "صدام الحضارات" لإضفاء شرعية على صراعها الدموي ضد معارضيها الإسلاميين، يبدو واضحاً أن سلطويتها السياسية تمتد إلى مؤسسات المجتمع المدني الشرعية. ومع أن هذه المؤسسات تمثل أجندة اجتماعية وسياسية مختلفة تقود المُنظرين لوضعهم في معسكرات سياسية منفصلة، فإن سياسات الاستبعاد التي تمارسها الدولة تستبعد حلفائها الممكّنين للنضال السلمي من أجل المقرطة.

الخطابات الإسلامية حول حقوق المرأة في الإسلام، في عالم كوكبي

اختلفت ردود أفعال النساء الإسلاميات والمسلمات في مصر تجاه العولمة والخطابات النسوية العالمية. فقد أسهمت شعبية الحركة الإسلامية المصرية في الاهتمام العام بالأمة الإسلامية، والتي تتجاوز حدود الدول القومية. وفي التسعينيات، تابع الرجال والنساء المسلمين أخبار محنة مسلمي البوسنة، وحظر غطاء الرأس للبنات المسلمات في المدارس بتركيا وفرنسا، وانتخاب امرأة لموقع نائب الرئيس في جمهورية إيران الإسلامية، ونجاح الحزب الإسلامي في الانتخابات ووصوله إلى السلطة في تركيا، والصدامات بين المسلمين والهندوس في الهند. وكانت النساء الأعضاء في الأحزاب الإسلامية المعارضة مهتمات بمخاطبة الجمهور الإسلامي في مصر والجمهور الإسلامي الأكبر خارج مصر. وقد وافقت زينب الغزالي، وهي

أبرز نساء جماعة الأخوان المسلمين في مصر، والوحيدة التي احتلت منصباً قيادياً بينهم، على ترجمة أعمالها المنشورة إلى اللغات الفارسية والتركية والأردية، بهدف واضح يتمثل في مشاركة المجموعات اللغوية الأخرى، داخل الأمة الإسلامية الأكبر، لخبرات الإسلاميات المصريات، فضلاً عن خبراتها الشخصية. وفي الثمانينيات، انشغلت زينب الغزالي بمعارضة الكتابات النسوية الغربية والعلمانية حول الإسلام والنساء المسلمات.

وقد ركزت أحدث تعليقات لزينب الغزالي على النقاشات الداخلية بدوائر الإسلاميين في مصر، وهي النقاشات التي كانت أحياناً تعيد إنتاج الأطروحات العلمانية فيما يتعلق بوضع خضوع المرأة. واعتبرت زينب الغزالي هذا التطور إشكالياً؛ حيث أوضح مدى تأثر الآراء الإسلامية بالمنظور العالمي المهيمن.

وفي رد الفعل، استعملت الغزالي الأحاديث النبوية لإنكار، مرة أخرى، تفوق الرجال على النساء في الإسلام. فإذا كانت "النساء شقيقات الرجال"، كما تقول الأحاديث الشريفة، يصبح إذن الانشغال الإسلامي بمسألة الاختلاف والزعيم النسوي بارتكاز اهتمامات النساء المسلمات على النوع الاجتماعي يمثل فهماً خاطئاً لنقطة مهمة. إن محاولة الرجال الإسلاميين اقتراح أنهم أفضل من النساء لأن جميع الأنبياء من الرجال فقط يتجاهل أن الله منح النساء موقعاً كريماً على قدم المساواة - أي كونهم أمهات هؤلاء الأنبياء.

لقد خدم هذا النقاش العقيم، كما تقول الغزالي، مصالح أعداء الإسلام التاريخيين، وخاصة اليهود.²⁹ كما حُرف الانتباه عن اهتمام المسلمين الأساسي، وهو تخلف الأمة تنموياً. وفي النضال من أجل استعادة مجد المجتمع الإسلامي، يتمثل دور المرأة الأساسي في بناء أسرة صحية. وإذا كان بمقدور المرأة أن تضطلع أيضاً بهذه المسؤولية مع مسؤوليات عامة أخرى، عليها إذن أن تخدم احتياجات مجتمعها.³⁰

وفي المقابل، برزت مؤخراً هبة رؤوف عزت، وهي باحثة شابة في العلوم السياسية، كصوت عام مهم للنساء الإسلاميات في حزب العمل الذي لم يعد له وجود الآن. لقد قدمت تصوراً مختلفاً حول العولمة وتأثيرها على الأجندة الإسلامية. ولا يقتصر جمهورها المستهدف على الجمهور الوطني، فهي تكتب باللغتين العربية والإنجليزية لمواجهة قطاعات كبيرة من المجتمع الإسلامي.

لقد استلهمت مشروعها، حسب وصفها، من الرغبة في "بناء الحدائث [الإسلامية] الخاصة بنا، بعد أن رأينا كيف سارت الأشياء على نحو خاطئ [في الغرب]".³¹ وكان نقاشها حول تاريخ الغرب يركز على بناء المعارضة الثنائية بين الغرب والإسلام. وعلى نحو نمطي، تبدأ بتمثيل "الغرب" من خلال النصوص الوصفية للمؤلفين الغربيين الذين طرحوا وجهات نظر تتسق ورؤيتها، وفي رؤيتها للغرب كانت تساوي بين العلمانية وعدم التدين؛ فالعلمانية مادية ومتفسخة ومتساهلة جنسياً، وفردية، وتتسم بالنسبية الأخلاقية وهشاشة البنية الأسرية.³² لقد ألقت اللوم على العلمانية الغربية والدولة الحديثة فيما يتعلق بأزمة القيم الاجتماعية وأزمات المؤسسات المهمة مثل الأسرة والدين.³³ وقادها تأكيدها على أهمية الأسرة والدين إلى إدانة المثلية الجنسية بقوة، واعتبرتها مقياساً لتدهور الغرب الأخلاقي والأزمات الأسرية. وكانت تخشى من أن تُفضي الرغبة واسعة الانتشار في محاكاة الغرب وقيمة إلى أن تصبح المثلية الجنسية تهديداً للمجتمع الإسلامي.³⁴

لقد أدت النزعة النسوية، كما تجادل، إلى تفويض الأسرة وإن كان بطريقة أخرى؛ إذ تؤكد الحقوق الفردية للنساء وانتقاد البطريركية، متعافلة أن الثقافات البطريركية تلزم الرجال

بالأسرة وتفرض التزامات مهمة عليهم (134-135). إن هبة رؤوف، مثلها مثل زينب الغزالي، تعتبر النسوية بنية علمانية غربية، غريبة عن التقاليد الإسلامية (134-135). ومع ذلك، بينما زعمت هبة رؤوف أنها تستخدم منهاجية إسلامية لتفسير القرآن والأحاديث النبوية، فقد قدمت آراء جديدة تُطبق المبادئ السياسية للشورى على العلاقات الأسرية، وترفض كلا من الانقسامات الإسلامية والحديثة بين العام والخاص. كما تجادل أن النساء يتمتعن بحق اختيار ورفض الزوج، مثل حقهن كأفراد في مجتمع إسلامي أن يدعمن أو لا يدعمن الخليفة/الحاكم.^{٣٥}

في هذه الرؤية الإسلامية، حول الإسلام في مواجهة الغرب، قدمت هبة رؤوف تصورًا عكسيًا لعلاقات القوى بين هاتين الحضارتين. وعلى حين كان الغرب يستخدم الاستشراق لافتراض تفوق الغرب ودونية الشرق، فإننا نجد في تقييم هبة رؤوف الاستغراب الذي سعى إلى تمثيل تفسخ/فساد الغرب ويطرح التفوق الأخلاقي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية. وبينما كان الاستغراب يفتقر إلى السلطة الاقتصادية والسياسية التي استخدمها الاستشراق لفرض قبول رؤيته للعالم، ناشدت هبة رؤوف أصحاب العقليات الدينية في كل مكان و/أو المهتمين بالقيم الأخلاقية دعم منظورها الفكري والسياسي.

النساء المسلمات يأخذن من العالمي لإعادة تفسير التراث الإسلامي والتاريخ الإسلامي

شاركت أميمة أبو بكر (وهي مُحجبة) وهدي الصدة (وهي غير مُحجبة) في النقاش حول تفسير النساء للتراث والتاريخ الديني الإسلامي، وقدمتا وجهتي نظر مختلفتين. أميمة أبو بكر وهدي الصدة هما عضوتان ناشطتان في إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي "ملتقى المرأة والذاكرة"، والتي تهتم بإعادة قراءة التاريخ الإسلامي والتاريخ الوطني من منظور نسائي. ونظرًا لكونهما أكاديميات خبيرات في الأدب الإنجليزي والمقارن، فقد قدمتًا منظورًا جديدًا حول العلاقة بين الغرب والمجتمعات الإسلامية من خلال عدسة دراسات وخطابات ما بعد الكولونيالية.^{٣٦}

ومثلهما مثل هبة رؤوف، كانتا تكتبان باللغتين العربية والإنجليزية، ولا يقتصر توجههما إلى القطاعات المختلفة من المجتمع الإسلامي والعربي، بل يمتد ليشمل أيضًا المجتمعات الأكاديمية والنسوية في الغرب. وعلى خلاف زينب الغزالي وهبة رؤوف، لم ترفض أيًا منهما النزعة النسوية أو رؤى النوع الاجتماعي في فهمهما للتراث الإسلامي والتاريخ الإسلامي.

لقد قدمت أميمة أبو بكر مساهمة تتسم بأهمية خاصة في مناقشة "النسوية الإسلامية" الموجودة في الغرب وفي الشرق الأوسط. وكانت تفرق بين النسوية الإسلامية التي تُعتبر جزءًا من التعريف الذاتي للمسلم، والمفهوم الغربي الجديد المهيمن الذي يستهدف احتواء "الأخر". كما فرقت بين الاستخدامات المختلفة للنسوية الإسلامية: كعبارة فضفاضة تشير بطرق مختلفة إلى الأعمال الفكرية التي قدمتها النساء المسلمات من مختلف الأجيال والتوجهات؛ كأداة تحليلية/منهج؛ كإشارة إلى النساء المُحجبات؛ كوزن مضاد في مواجهة النسوية العلمانية؛ وكبناء تكتيكي تستخدمه الناقدات النسويات العربيات. وحتى يكون للمفهوم معنى، كما تطرح أميمة أبو بكر، يتطلب الأمر تطبيقه بطريقة تميز بين من ينتقدون التراث الإسلامي، ومن يعملون على تطوير بدائل وحلول إسلامية نابغة من القيم الإسلامية،^{٣٧} إن إشكالية عدم المساواة بين الجنسين في سياق الرؤية الإسلامية للعالم، تتبع من أنها تقدم "العدالة الإلهية، والتعاطف، والمساواة، والتحرر من العبودية أو الخضوع لغير الله" (3). كان المعنى الثاني للنسوية الإسلامية يعتبر الدفاع عن حقوق المرأة جزءًا من دفاع الإسلام في مواجهة فساد مثله. هناك صفة أخرى لهذا المشروع

الجديد تتمثل في ما أسمته "قلب المنضدة" على الرجال المسلمين، وتحميلهم مهمة الفشل في الامتثال إلى المبادئ والتعاليم الإسلامية (7).

إن التعريف الذي تطرحه أميمة أبو بكر للنسوية الإسلامية يلقي ضوءاً جديداً على كتابات نوال السعداوي وفاطمة مرنيسي - وهما من الكاتبات القياديات النسويات العربيات، اللاتي توقفت كتاباتهن عند نقد الإسلام. ونظراً لعدم اعتقادهن في أهمية الحلول المشتقة من المشروع الإسلامي، لم تكن أيّاً منهما جزءاً من المشروع النسوي الإسلامي.

وفي المقابل، بدأت أميمة أبو بكر نمطياً في كتاباتها المختلفة انطلاقاً من التقاليد الإسلامية، في محاولة للربط بين الجانب الروحي وتنظير النوع الاجتماعي. لقد قامت بفصل المظالم العامة والأسرية والاجتماعية والفردية في الثقافات الذكورية عن التفكير والفهم العقلاني الموجود في الدين. وهل يمكن استخدام هذا المنهج للتساؤل حول علاقة منظور النوع الاجتماعي ومقاربتة بفهم النصوص الدينية، فضلاً عن إمكانية دراسة النوع الاجتماعي من منظور المرأة المسلمة. وهي ترد على السؤالين بالإيجاب، مشيرة إلى ثلاثة أحداث موقّعة في الأحاديث النبوية وترتبط بالنساء عندما سألن الرسول عليه الصلاة والسلام عن دورهن في المجتمع. قي واقعتين منها، كانت القضايا المثارة ذات دلالة كافية لكي تصبح "مناسبات للإلهام". وهو ما يقودها إلى الجدل بأن "الله نفسه والرسول عليه الصلاة والسلام يستمعان إلى تساؤلات النساء المسلمات، فلماذا لا نعيد إنتاج نفس الموقف عندما نحتاج إليه في لحظة أخرى من تاريخنا؟"³⁸

لقد كانت كتابات أميمة أبو بكر المبكرة تفتقد الدفاعية التي اتصفت بها العديد من نصوص الإسلاميات اللاتي رفضن جدلاً كل شيء غربي و/أو استخدمن المعارضة المفترضة بين المفاهيم والمقاربات الغربية والتقاليد الدينية الإسلامية، بغية إحراز نقاط ضد معارضيهن العلمانيين/السياسيين. كما أوضحت أيضاً أن ردود الأفعال الثقافية تجاه العولمة لا يجب أن تتأرجح بين رفض الغرب والخضوع له. ففي الولايات المتحدة توجد أصوات مسلمة - مثل رفعت حسن (باكستانية)، وأمينة ودود (أفرو-أمريكية)، وعزيزة الحبري (لبنانية) - وقد دعمت كتاباتهن هذا المشروع وأضفت عليه ثقة. وقد سعت هذه المجموعة، بما فيها أميمة أبو بكر، إلى خلق فضاء مستقل، حيث تزداد إمكانات الوصول إلى البنى الفكرية ونقدها البناء، والتي تطورت في الولايات المتحدة (مثل "النوع الاجتماعي")، ويصبح بالإمكان وضعها في خدمة فهم الرسالة الإسلامية وإعادة تفسيرها من وجه نظر النساء المسلمات. وفي قراءة أميمة أبو بكر، إذا استجاب الله لاهتمامات النساء من خلال الوحي والإلهام، فإن استخدام منظور النوع الاجتماعي لا يمكن أن يكون غريباً عن التقاليد الإسلامية. والهدف هنا لم يكن معالجة النظريات التي تطورت في الغرب، باعتبارها عالمية الانتطابق، وإنما تطوير تحليل خاص بالتقاليد الإسلامية.

وفي مقاربة مشابهة، وإن كانت متميزة، تناولت كتابات هدى الصدة تمثيلات النساء العربيات المسلمات اللاتي شغلن موقعاً مركزياً في النقاشات الوطنية والعالمية الساخنة حول الخصوصية الثقافية.³⁹ لقد اهتمت هدى الصدة بكيفية تأثير الخطاب على إنتاج هويات وطنية/ثقافية كتجليات لعلاقات القوى. لقد أنتجت القوى القومية الليبرالية والإسلامية تمثيلات محلية نمطية للنساء العربيات بهدف السيطرة عليهن، وفي الوقت نفسه أنتجت قوى الغرب الخارجية تمثيلات مماثلة بهدف تبرير التدخل في المجتمعات العربية غير الديمقراطية والتي تميز بين الجنسين (39).

وكمثال على ذلك، اختبرت هدى الصدة الخطابات الغربية والمحلية المستخدمة لبناء سيرة عائشة بنت أبو بكر، زوجة الرسول المفضلة وابنة أول خليفة، أبو بكر، كما أنها أهم من

نقل الأحاديث النبوية، فضلاً عن مشاركتها السياسية الرئيسية في معركة الجمل في أول حرب أهلية في المجتمع الإسلامي المبكر. وهناك نادبة أبوت، وبنيتها النسوية الاستشراقية التي طرحت تساؤلات حول الصورة الاستشراقية للمرأة المسلمة الضعيفة، وإن كان مع إضفاء امتياز على الرؤية الاستشراقية التي أكدت الطبيعة السياسية للدين والرسول وعائشة. وفي المقابل، طرحت زاهية قدورة بنية قومية معادية للاستشراق وتؤكد الصفات الإيجابية لعائشة، وإن ظلت صامتة تجاه الانتقادات التي أثارها أنصار شيعة علي، الخليفة الرابع، لعائشة. وقد قدم عباس محمود العقاد خطاباً اعتذارياً حديثاً، مستخدماً تفاصيل حياة عائشة للدفاع عن التراث الإسلامي في مواجهة الانتقادات الكولونيالية والحداثية. وفي الوقت نفسه، أكد خطاب عائشة عبد الرحمن، وهو خطاب حدائي لبيبرالي، مكانة عائشة بنت أبي بكر الخاصة لدى الرسول، لكنها قللت من أهمية دورها العام كناقلة للأحاديث النبوية. وأخيراً، قدمت كل من فاطمة مرنيسي وغانان عشا قراءات ما بعد حداثية لحياة عائشة. وعلى حين ناقشت فاطمة مرنيسي الأدوار المتعددة التي لعبتها السيدة عائشة، فإن أطروحة غسان عشا تؤكد وجود عدد كبير من القراءات المختلفة لحياة السيدة عائشة وجميعها قراءات غير دقيقة.

بالنسبة إلى هدى الصدة، كان استعراض مختلف الخطابات المستخدمة في تمثيل سيرة هذه الشخصية الإسلامية البارزة يُمثل جزءاً من مناقشات تاريخية ساخنة حول الأدوار المناسبة للنساء. وبالنسبة إلى النسويات، فقد كانت حياة عائشة جزءاً من عملية تفكيك التمثيلات الحالية ثم بناء تعريفات بديلة للأدوار التي لعبتها النساء العربيات في التاريخ الإسلامي والوطني. لقد أتاح هذا استعراض شكلاً من أشكال التأمل الذاتي الثقافي الذي أثر على النضالات الحالية (58). إن أهمية هذه النقاشات لا يمكن أن تحل محلها وثائق الأمم المتحدة كأساس للتعريفات العالمية/المحايدة لأدوار النساء وحقوقهن. وفي واقع الأمر، ازدادت شدة النقاشات حول الهوية الثقافية عندما فشلت، بوجه خاص، مزاعم الحقوق العالمية في تقديم وعودها إلى ثقافات بعينها و/أو إدراكها كتعبيرات عن أشكال جديدة من الهيمنة (58-59).

وقد طرحت هدى الصدة، نظراً لوعيتها بالتأثير الإسلامي على النقاشات الدائرة حول النوع الاجتماعي، ضرورة توسيع مناقشة الأدوار التاريخية للنساء بما يتجاوز العصر الذهبي للإسلام، وبالتالي إدراج عدد كبير من النساء اللاتي ينتمين إلى مختلف الطبقات والجماعات الإثنية والفترات التاريخية (58-59). وكجزء من هذا الجهد، درست هدى الصدة التمثيل القومي الليبرالي الإشكالي لكتابات ملك حفني ناصف، وهي شخصية نسوية بارزة نالها سوء الفهم على نطاق واسع. فمع بداية القرن العشرين، اختلفت ملك حفني ناصف مع وجهات نظر عمالقة الرجال في التنوير المصري - مثل قاسم أمين ولطفي السيد. ونتيجة لذلك، اعتبرها كثيرون شخصية نسوية مساومة. لكن هدى الصدة اختلفت مع هذا التمثيل القومي الليبرالي لملك حفني ناصف؛ حيث كانت معارضتها للإلغاء الفوري للحجاب ترجع إلى عدم استعداد المجتمع و/أو الرجال العاديين لهذه الخطوة بعد، كما وضح ذلك من تحرش الذكور بالنساء في الشارع. لقد انتقدت بوجه خاص رجال النخبة الذين دافعوا عن إلغاء الحجاب وتوقعوا بصلف أن توافق النساء، دون أخذ آرائهن في الحسبان. لقد أدركت ملك حفني ناصف إشكالية رؤية هؤلاء الرجال الذين زعموا أنهم يدعمون تحرير المرأة.

يجب أن يترك لنا الرجل تقييم آرائه، بحيث نختار ما نراه عقلاً من بينها.
ولا يجب أن يقوم بتحريرنا على نحو استبدادي، بمثل ما يستعبدنا على نحو

استبدادي. لقد تعبنا من استبداده. نحن لا نخشى الهواء أو الشمس، لكننا نخشى من عينيه ولسانه. فإذا وعد بغض البصر، كما أمره دينه، وصون لسانه كما تتطلب السلوكيات القويمة، عندئذ يمكننا دراسة قضايانا وقضاياه.^{٤٠}

وعلى حين ألقى أغلب المحللين اللوم على الإسلام و/أو الثقافة الإسلامية، فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه النساء، طرحت ملك حفني ناصف أن الحداثة جلبت أشكالها الخاصة من هيمنة الخطاب الذكوري. وهو ما جعل ملك حفني ناصف ناقدة للحداثة منذ فترة مبكرة، في وقت لم يجرؤ فيه أحد على التشكك في الحداثة. وقد استخدمت هدى الصدة هذه القراءة الخاصة لملك حفني ناصف للإشارة إلى أن العالم الكوكبي الجديد يضم أكثر من منظور وخطاب يجب انتقادهم في وقت واحد. إننا نحتاج إلى نقد المنظور المحلي والمنظور الدولي، وكذا المنظورين الإسلامي والقومي، والتي تتنافس في زعمها تمثيل حقوق المرأة بصورة أفضل. وتستهدف هذه الانتقادات المتعددة تحسين شروط الجدل من أجل حقوق المرأة داخل هذه الخطابات المختلفة.

خاتمة

إن ديناميات النوع الاجتماعي الثقافية والسياسية في مجال العولمة، وأنتجها الشمال، قامت بتوظيف استراتيجيتين خطابيتين مختلفتين للتعامل مع الجنوب بوصفه "الأخر" في العالم الكوكبي الجديد. هاجمت الاستراتيجية الأولى صراحة الحضارات والثقافات غير الأوروبية وأساعت إليها باعتبارها أدنى و/أو تمثل تهديدًا للحضارة الغربية التي تُعتبر أنسب إطار ثقافي للعولمة. وأضفت الاستراتيجية الثانية امتيازًا على القيم والخطابات الغربية باعتبارها متفوقة وتمثل أساسًا عالميًا صحيحًا لحقوق النساء في كل مكان. إن أصوات الجنوب التي انسجمت مع هذه الصفات الغربية للجنوب والآخر أعطت مكانًا متميزًا في نقاشها لأصوات الإسلاميين الذين يدافعون عن العنف ضد الغرب، أو ضد النساء المسلمات. أما الرؤى المسلمة والإسلامية، فقد لعبت أدوارًا ثانوية في الخطابات المهيمنة التي تثبت تفوق الغرب ورغباته الثقافية كإطار للعولمة.

إن الاهتمام بأصوات الجنوب قليل، وخاصة أصوات النساء الإسلاميات والمسلمات اللاتي يتناقضن مع تمثيلات الطرفين المهيمنة. لقد استخدمت بعض كتابات الإسلاميات التعارضات الثنائية، المُستخدمة في الكتابات الاستشراقية، من أجل قلب علاقات القوي بين الإسلام والغرب فيما يمكن وصفه بالاستغراب. وأسفرت النتيجة عن آراء دفاعية واستيعادية للعولمة. وهناك نساء مسلمات أخريات قمن بتطوير كتابات أكثر انتقادًا حول التقاليد/التاريخ الإسلامي والغرب، كجزء من الجهد الرامي إلى تطوير صوت ثقافي خاص بهن. وبتوسيع النقد بحيث يتضمن العلماني والديني، فضلًا عن الوطني والدولي، قدمن إطارًا فكريًا مركبًا يمثل اهتماماتهن الخاصة ويواجه في الوقت نفسه الهيمينات المترابطة، وإن كانت متفرقة، للعالم الكوكبي الجديد.

الهوامش:

١. انظر/ي:
James Mittelman, ed., *Globalization: Critical Reflection* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1997); Rita Mae Kelley, Jane H. Bayes, Mary E. Hawkesworth, and Brigitte Young, *Gender, Globalization and Democratization* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2001); Manfred B. Steger, *Globalism* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2002).
٢. انظر/ي:
Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Agenda 1994: Critical Issues in Foreign Policy* (New York: Council on Foreign Relations, 1994), 123.
٣. انظر/ي:
Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Touchstone, 1996), 33.
٤. انظر/ي:
Benjamin Barber, "introduction" to, *Jihad vs. McWorld* (New York: Ballantine, 1996).
٥. انظر/ي:
Robert Cox with Timothy Sinclair, *Approaches to World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), chaps. 8, 21; Robert Gregg, *About Face? The United States and the United Nations* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993).
٦. مقتبس في:
Mahnaz Afkhami and Erika Friedl, "Introduction," in *Muslim Women and the Politics of Participation: Implementing the Beijing Platform*, ed. Mahnaz Afkhami and Erika Friedl (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1997), ix-x.
٧. إن التحليل الذي قدمه فرانز فانون حول طبيعة مجتمعات ما بعد الكولونيالية بعد التحرر مباشرة من الكولونيالية لا يزال مهمًا اليوم. انظر/ي:
Frantz Fanon, "Pitfalls of National Consciousness," in *The Wretched of the Earth* (New York: Grove, 1963), 148-205.
٨. حديث مع د. عفاف محفوظ، نائب الرئيس سابقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة الاستشارية، ومشاركة ومدافعة نشطة عن حقوق المرأة خلال التسعينيات.
انظر/ي:
٩. انظر/ي:
Leon Gordenker and Thomas G. Weiss, "Pluralizing Global Governance: Analytical Approaches and Dimensions," in *NGO's, the UN, and Global Governance*, ed. Thomas G. Weiss and Leon Gordenker (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996), 25.
١٠. انظر/ي:
Charlotte Bunch and Susana Fried, "Beijing'95: Moving Women's Human Rights from Margin to Center," *Signs* 22 (1996): 200; Esther Ngan-Ling Chow, "Making Waves, Moving Mountains: Reflections on Beijing'95 and Beyond," *Signs* 22 (1996): 185.
١١. المرجع السابق.

١٢. انظر/ي: 201, "Beijing'95," Bunch and Friedl.
١٣. في Afkhani and Friedl, *Muslim Women and the Politics of Participation*. انظر/ي: Afkhani and Friedl, "Introduction," xiv; Deniz Kandiyoti, "Beyond Beijing: Obstacles and Prospects for the Middle East," 4; and Elizabeth Ann Mayer, "Aberrant 'Islams' and Errant Daughters: The Turbulent Legacy of Beijing," 29.
١٤. انظر/ي: Afkhani and Friedl, "Introduction," xi, xii.
١٥. انظر/ي: Mayer, "Aberrant 'Islams' and Errant Daughters," 30.
١٦. "اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٩٢"، في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢.
١٧. مركز الدراسات الحضارية، الأمة في عام: تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية والإسلامية.
١٨. "اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٩٢"، ٣٠١، ٣٠٤.
١٩. جابر عصفور، ضد التعصب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
٢٠. السيد ياسين، "حوار الحضارات في عالم متغير"، في التقرير الاستراتيجي العربي، ١٠-١٩.
٢١. السيد ياسين، "قراءات استشرافية لخريطة المجتمع الكوني"، في التقرير الاستراتيجي العربي، ١٢.
٢٢. حديث مع السفير حمدي صالح، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٥.
٢٣. انظر/ي:
- Mervat F. Hatem, "Egyptian Discourses on Gender and Political Liberalization: Do the Secularist and Islamist Views Really Differ?" *Middle East Journal* 48 (1994): 667-68.
٢٤. المرجع السابق، ص ٦٦٩.
٢٥. انظر/ي:
- Human Rights Watch, *World Report 2000* (New York: Human Rights Watch, 1999), 347.
٢٦. المرجع السابق.
٢٧. انظر/ي: Human Rights Watch press release, New York, 21 June 2003.
٢٨. المرجع السابق.
٢٩. الهاشمي، هموم المرأة، ٦٠، ٦٢.
٣٠. المرجع السابق، ص ٥٧-٥٨.
٣١. انظر/ي:
- Heba Raouf Ezzat, "Secularism, the State, and the Social Bond: The Withering Away of the Family," in *Islam and Secularism in the Middle East*, ed., John L. Esposito and Azzam Tamimi (New York: New York University Press, 2000), 136.
٣٢. هبة رؤوف عزت، "المرأة والدين والأخلاق: من هنا نبدأ"، في *المرأة والدين والأخلاق*، نوال السعداوي وهبة رؤوف عزت (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠) ص ١٤٣-٢٠٤.
٣٣. المرجع السابق، ١٣٤.

٣٤. انظر/ي: Azza Karam, *Women, Islamism, and the State* (New York: St. Martin's, 1998), 222
٣٥. انظر/ي: Heba Raouf Ezzat, "It Is Time to Launch a New Women's Liberation Movement – an Islamic One," *Middle East Report*, November-December 1994, 26-27.
٣٦. أستاذتان وزميلتان في قسم اللغة الإنجليزية بجامعة القاهرة.
٣٧. انظر/ي: Omaima Abou Bakr, "Islamic Feminism: What's in a Name? Preliminary Reflections," *Middle East Women's Studies Review* 15-16 (2001): 1-2.
٣٨. المرجع السابق، ١-٢
٣٩. انظر/ي: Hoda Elsadda, "Discourses on Women's Biographies and Cultural Identity: Twentieth Century Representations of the Life of 'A'isha Bint Abi Bakr," *Feminist Studies* 27 (2001): 37.
٤٠. هدى الصدة، "مقدمة"، في كتاب *النسائيات*، تحرير: ملك حفني ناصف (القاهرة: المرأة والذاكرة، ١٩٨٨)، ص ٢٨.

المساجد والهوية الجماعية
والاختلافات بين الجنسين لدى المسلمين
العرب-الأمريكيين*
أماني جمال

تقديم المحررة:

يقدم مقال أماني جمال، الذي نشر عام ٢٠٠٥، دراسة إمبريقية للرجال والنساء من المسلمين العرب الذين ينشطون في المساجد في منطقة ديترويت مترو. وتستخدم المؤلفة أنشطتهم في المساجد لتوضيح كيف تتخذ مشاركة النساء السياسية شكلا ومحتوى يختلف عن مشاركة الرجال. وقد اخترت هذا المقال لكتابنا لأنه يطرح تحليلاً لممارسة النساء المسلمات للأنشطة في الولايات المتحدة بطريقة تعتبر المساجد ساحة للمشاركة المدنية والسياسية. وهذا التحليل يبعد عن الأدبيات التي تُنشر في العالم العربي، والتي لا تؤكد سوى طابع المعارضة لهذا النشاط.

* Amaney Jamal, "Mosques, Collective Identity and Gender Differences Among Arab-American Muslims" *Journal of Middle East Women's Studies*, volume 1, number 1 (Winter 2005), pp. 53-73.

المساجد والهوية الجماعية والاختلافات بين الجنسين لدى المسلمين العرب-الأمريكيين أماتي جمال

لقد وجدت نظريات النوع الاجتماعي والانخراط والمشاركة السياسية أن النساء، بشكل عام، أقل انخراطاً سياسياً من الرجال.¹ ويعزو الباحثون ارتفاع مستويات مشاركة الرجال إلى توفر الموارد السياسية مثل: المستويات التعليمية، والدخل، وفرص العمل (Dalton 1988; Scholzman, Burns and Verba 1984, Rosenstone and Hansen). وهناك قليل من الدراسات التي اختبرت كيفية تأثير نساء الأقليات العرقية، أو بوجه خاص النساء المهاجرات، بدينامية النوع الاجتماعي هذه.² تواجه النساء المهاجرات مجموعة من العقبات التي تفرض صعوبات جديّة على المشاركة السياسية العامة في الولايات المتحدة. إن تعلم السياسة في بيئة جديدة يُعتبر بمثابة عملية امتداد معرفي وكفاءة سلوكية، حيث يتضمن مواجهة العديد من الحواجز والتغلب عليها: اكتساب اللغة، التفاعل مع الثقافة الأمريكية وداخلها، ومصالحه الهويتين القومية والأمريكية في الحياة اليومية. وتجد بعض المهاجرات أنفسهن في شبكات أو مجتمعات محلية تتيح لهن إعادة إنتاج الكثير من جوانب حياتهن بأوطانهم. وتجد أخريات أنفسهن في بيئات منفصلة عن العرقيات المماثلة. ومع احتياجهن للتكيف مع شكل الحياة الجديد، تواجه المهاجرات تحديات كبيرة يزيدنها طريقة استقبالهن والترحيب بهن في أوطانهم الجديدة. إن الخوف من الآخرين القادمين من خلفيات مختلفة، والحد من أولئك الذين يتحدثون لغة مختلفة، والقلق من تأثير المهاجرين على مدى توفر الوظائف - كل هذه العوامل تلعب دوراً متوسطياً في فهم المهاجرين لأنفسهم كأعضاء في مجتمع سياسي جديد. إذن، بالنسبة للمهاجرين، تتضمن السبل المعرفية والسلوكية حول المواطنة المثالية تحديات خاصة لا يواجهها من يستفيدون من مولدهم في الولايات المتحدة، ويقدمون أنفسهم بشكل مختلف للرجال والنساء.

وعلى الرغم من هذه الوفرة من الأدبيات حول النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية، فإننا لا نعرف سوى القليل حول العوامل التي تعزز أو تثبط المهاجرات فيما يتعلق بأنماط المشاركة السياسية والانخراط السياسي. وبوجه خاص، هناك القليل المعروف حول العوامل التي تشجع أو تحبط أنماط المشاركة السياسية للمهاجرين العرب المسلمين. متى تزداد احتمالات تعبير النساء العربيات المسلمات عن أصواتهن السياسية؟ وما العوامل التي تلعب دوراً متوسطياً في اتخاذهن القرارات المتعلقة بالانخراط النشط في العملية السياسية الدائرة حولهن؟

إنني أجادل في هذه الورقة أن الاختلاف في درجة الانخراط السياسي بين العرب المسلمين من الرجال والنساء لا يركز فحسب على عوامل خاصة ترتبط بالنوع الاجتماعي في ذاته، بل هناك بالأحرى عوامل توسطية تُشكل أنماط المشاركة والانخراط المدني في الولايات المتحدة. وبوجه خاص، ونظراً لأن عيني البحثية تضم نساء مسلمات من المهاجرين العرب بمنطقة ديترويت مترو (Detroit Metro)، فإن احتمالات مشاركتهن في أنشطة المساجد والمنظمات الإثنية أكبر من احتمالات مشاركة الرجال، كما أن مستويات وعيهم الجماعي أعلى من مستويات وعي نظرائهم الرجال. تعتبر النساء أن موقعهن في الولايات المتحدة يرتبط

بمصالح المجتمعات العربية والمسلمة الأوسع، بينما يميل الرجال إلى وضع أنفسهم في مواجهة النجاح الاقتصادي الشخصي. وعلاوة على ذلك، ونظرًا لأن النساء المسلمات العربيات يعتبرن مصالحن مرتبطة بأولويات مجتمعية أكبر، فإن رغبتهن في التعبير عن أصواتهن السياسية أكبر عندما يدركن، أكثر من نظرائهن الرجال، أن مجتمعاتهن المحلية مستهدفة.

النساء المسلمات والمشاركة في أنشطة المساجد

استحسنت أمينة ودود مؤخرًا المكاسب التي حققتها النساء المسلمات على مستوى القواعد الشعبية في الولايات المتحدة. "يُعد تنامي المنظمات والشبكات الجماهيرية للنساء المسلمات مجالًا مثيرًا من مجالات تطور تشكيل هوية النساء المسلمات".^٣ لقد أصبحت المساجد بالنسبة إلى المسلمين الأمريكيين - الرجال والنساء - مواقع لظهور التأثيرات السياقية الخارجية، وقضايا مثل التمييز والتنميط، على المواعظ الدينية والمبادرات البرنامجية. فالمسجد - كمكان يضم مجموعة أعضاء - يشير إلى ما يتجاوز الارتباط الآلي بالمجتمع المحلي، حيث تتأصل فيه دينامية روحية تنتج في حد ذاتها عن إحساس بالمجتمع المحلي.^٤

يتراوح عدد السكان المسلمين-الأمريكيين بين ٦ و ٧ ملايين نسمة، وبالتالي فإنهم أحد أسرع الأقليات الدينية نموًا في البلد. واليوم، يقرب عدد المساجد الأمريكية من ١,٢٠٠ مسجدًا - أي زيادة قدرها ٦٢% منذ الثمانينيات. وخلال فترة ٤ سنوات، شهدت مدينة نيويورك نفسها زيادة مضاعفة في عدد المساجد.^٥ إن أكثر من ٢٠% من مساجد الولايات المتحدة تضم مدارس إسلامية، وزاد ارتياد المسجد بنسبة ٧٥% خلال السنوات الخمس الأخيرة، بما يعني ارتباط ١,٦٢٥ تقريبًا من المسلمين بكل مسجد.^٦ إن المجتمع الأمريكي-المسلم يتكون من الجيل الأول من المهاجرين، وأساسًا من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ومن الجيل الثاني والثالث والرابع من الأمريكيين.^٧ وتجمع مساجد الولايات المتحدة المسلمين من كل الطوائف والأجيال، وتخلق فضاءات للتجمع والعبادة. فحوالي ٩٠% من المساجد المعاصرة في الولايات المتحدة تحشد جماعة من المصلين الذين ينتمون إلى خلفيات عرقية مختلطة، بما فيها الأفرو-أمريكيين، والعرب-الأمريكيين، والآسيويين. وتعزز هذه المساجد الإحساس بالهوية الإسلامية العرقية الشاملة. وعلى الرغم من وجود بعض الاحتكاكات التي تحدث بين المجموعات الإثنية المختلفة في مساجد تقع بأماكن معينة، فإن المساجد الأمريكية ترضى نوعًا جديدًا من إسلام الجماعة.

وعلى الرغم من أن الحضور النسائي في المساجد أقل من الحضور النسائي في الكنائس، فإن المسجد يُعد بمثابة موقع مهم لمشاركة النساء المدنية. فالنساء المسلمات من جميع الخلفيات يتجمعن في المساجد لحضور الحلقات الدينية، وأداء صلاة الجمعة، والقيام بالأعمال الخيرية، كما يلتحق أطفالهن بالمدارس الإسلامية، ... إلى جانب مجموعة أخرى من الأنشطة المتنوعة. وعلى حين تُعد المشاركة في أنشطة المساجد، في كثير من أنحاء العالم العربي، جزءًا من مجالات أنشطة الرجال المسلمين، فإن النساء في الولايات المتحدة يلعبن دورًا أكثر بروزًا في المساجد (Leonard, 1993; Hermansen, 1991). وفي واقع الأمر، تكشف مقارنة بيانات مسح من الشرق الأوسط وآخر من ديترويت ميتشيجان عن أن النساء أكثر انخراطًا في أنشطة المساجد بمنطقة ديترويت مترو عن نظرائهن في العالم العربي. وقد أفادت ١٠% من جميع النساء في الأردن و ٢٠% من النساء في المغرب بأنهن يذهبن إلى المسجد مرة واحدة في الأسبوع على الأقل، بينما أفادت ٣٧% من النساء العربيات المسلمات في منطقة ديترويت مترو بالمستوى نفسه من النشاط.^٨

إنني أجادل، في الجزء الأول من هذه الورقة، أن تطور الانخراط السياسي للمهاجرين يجري عبر بنى مثل المؤسسات الدينية وجماعات المناصرة العرقية، بما يسهم في تطوير الهويات المجتمعية التي تمنح المهاجرين صوتاً وقدرة على الفعل. أما في الجزء الثاني من هذه الورقة، ومن خلال مقارنة ردود أفعال الذكور والإناث من العرب المسلمين، فإنني ألقى الضوء على الأساليب التي تتبعها المؤسسات العرقية لدعم مستويات مشاركة النساء السياسية. ونظراً لأرجحية انتماء نساء عينتي البحثية إلى جماعات المناصرة العرقية ومشاركتهن في المؤسسات الدينية، فإن مشاركتهن السياسية أكبر أيضاً من الرجال في العينة البحثية. وأتناول في هذه الورقة بالدراسة جانباً مهماً من جوانب الانخراط السياسي: وأعني العملية التي يتعلم المهاجرون من خلالها التعبير عن جوانب همومهم، والاحتجاج عند تعرضهم إلى سوء المعاملة. وتتسم هذه العملية بالأهمية لكل من النساء والرجال. ويختبر هذا الفصل علاقة هذا البعد من أبعاد الانخراط السياسي، أي حق الشكوى عند التعرض لإساءة مدنية، ومشاركة العرب الأمريكيين المسلمين في أنشطة المساجد. إن أغلب الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الدينية والحياة المدنية الأمريكية تركز على دور الكنائس، وخاصة الكنائس الأفرو-أمريكية. لكن عدد الدراسات التي تناولت دور المساجد قليل جداً. وعلى خلاف الكنائس، تواجه المساجد تأثيرات سياقية خارجية تؤثر بنية الانخراط السياسي على نحو مختلف. ومن حيث الأساس، يقول المسلمون الأمريكيون الذين يرتبطون بمجتمع المسجد أنهم يشعرون أن وسائل الإعلام والسينما الأمريكية تصورهم وتستهدهم على نحو غير عادل.

البيئة والأساليب

يرتكز هذا الفصل على مقابلات كيفية معمقة مع ٥٣ من المهاجرين العرب، نصفهم ذكور ونصفهم إناث، من منطقة ديترويت الكبرى - وهي الموطن الذي يضم أكبر وأوضح تركيز مرئي للتجمعات العربية في الولايات المتحدة.^١ لقد هاجر جميع المشاركين إلى الولايات المتحدة في سن المراهقة أو النضج، واستمر وجودهم فيها لمدد تتراوح بين خمس سنوات على الأقل إلى خمسين سنة على الأكثر. ويعيشون في ظل ظروف اقتصادية مختلفة (من نساء يعشن على برامج الرفاه، إلى أصحاب دكاكين، إلى صغار رجال الأعمال، إلى أسر ثرية تسكن الضواحي)، وفي أحياء مختلفة (من شوارع في ديربورن، حيث يشكل العرب أغلبية ساكنيها إلى أترياء يسكنون الضواحي). ومن بين المشاركين، كانت نسبة المسيحيين تبلغ ٢٥% (أرثوذكس أو كاثوليك)، ونسبة المسلمين ٧٥% (سنة أو شيعة أو دروز). وينتمون إلى سبع جنسيات من حيث أصولهم (فلسطينيين، سوريين، لبنانيين، عراقيين، جزائريين، أردنيين، مصريين)، من ١٠ مناطق تضم البلدان سالفة الذكر بالإضافة إلى المغرب والعربية السعودية وكندا. ويتمتع ٦٧% منهم بالمواطنة الأمريكية. كما يتمتع جميعهم، ما عدا اثنين من النسبة الباقية، بالإقامة الدائمة.

وجاء اختيار المبحوثين/المبحوثات من خلال مجموعة من الوسائل: الشبكات الشخصية بالمساجد والكنائس، وإعلانات الإذاعة، وإحالات من معارف مختلفين. وعلاوة على ذلك، أمكن الوصول إلى الموظفين والعملاء في غرفة الانتظار بهيئة خدمات اجتماعية تُعنى أساساً بالعرب-الأمريكيين. كما قدمت الباحثات أنفسهن إلى عملاء المطاعم والمتاجر التي يملكها العرب. على أن العينة التي نتجت عن ذلك ليست عينة تمثيلية إحصائياً للتجمع العربي في منطقة ديترويت مترو. ومع ذلك، جرت محاولة متعددة لزيادة تنوع المبحوثين/المبحوثات، بهدف التعرف على تجارب المهاجرين داخل وخارج المناطق العرقية والدوائر الاجتماعية العرقية في الأساس.

ولفهم ما إذا كانت المشاركة في أنشطة المساجد تُشكل بنية لانخراط الرجال السياسي تختلف عن التي تشكلها للنساء، فقد استبعدت المبحوثين المسيحيين من هذه العينة وقمت بتقسيم المسلمين (عددهم: n=38) إلى مجموعتين: مجموعة تضم من يكثر ترددهم على المساجد (n=18)، ومجموعة تضم من لا يكثر ترددهم على المساجد (n=20). وقد وجدت أن العرب المسلمين بالعينة، ممن لا يترددون على المساجد، يقبلون التمييز ثمناً لتحويلهم إلى أمريكيين، ويوجهون غضبهم نحو مجتمعاتهم العرقية بدلاً من توجيهه إلى من ينتقصون من قدرهم. وفي المقابل، نجد أن العرب المسلمين الذين يترددون على المساجد ويشاركون في أنشطتها يتبعون نهجاً مختلفاً يتحدى القوالب النمطية والتحرش بوصفها ممارسات غير عادلة وغير أمريكية. كما يعتبرون أن هويتهم كمسلمين وكعرب تُكمل، ولا تتنافس، تعريفهم كأمركيين. على أن التمايز بين المترددات/عدم المترددات¹¹ على المساجد كان أقل أهمية من نظيره لدى رجال العينة. وأناقش أدناه هذه النتيجة، وأعزوها إلى اشتراك النساء غير المترددات على المساجد في جماعات المناصرة العرقية، والتي توازي تأثير المسجد على خلق الشعور بالجماعة.

إن البيانات التي استعنت بها في مقارنتي لأشكال انخراط المهاجرين السياسي، والتي تقدم هذه الورقية البحثية تعريفاً ضيقاً لها يتمثل في رغبتهم في استخدام مؤسسات الدولة للتعبير عن صوتهم السياسي وتغيير سلوك مؤسسات الدولة، تركز أساساً على مجموعة من الأسئلة الافتراضية. ولمعرفة مدى شعورهم بالتمكين نتيجة لإمكانية الشكوى من سوء الإدارة الحكومية، وجهت سؤالاً حول النصيحة التي يمكنهم تقديمها إلى صديق عربي تعرض للتحرش من الشرطي الذي يحرر له غرامة لتجاوز سرعة القيادة المقررة.¹¹ وقد وضعت إجاباتهم حول القلق من تحرشات الشرطة في فئتين. قال البعض دون تردد أنه يشجع صديقه على تقديم شكوى ضد الشرطي. على أن المجموعة الثانية شعرت أنه ربما يجب تحرير غرامة على المُسرّع، لكنهم تشككوا حول حقه في الشكوى.¹²

جدول (1): إجابات المهاجرين، المترددين أو غير المترددين على المسجد، تجاه تحرشات الشرطة

لا يترددون على المسجد	يترددون على المسجد	
44% n=8/18	60% n=9/15	تحرش الشرطة: تقديم شكوى
56% n=11/18	40% n=6/15	تحرش الشرطة: المُسرّع يستحق

من بين ٣٨ مسلماً أجريت مقابلات معهم، وجدت أن من يُرجح استخدام أصواتهم كرد فعل لتحرش الشرطة هم من يُرجح أيضاً ترددهم على المسجد (انظر/ي جدول ١). لقد كانوا يشعرون بالراحة لاكتسابهم هذا الصوت ومعرفتهم بالطرق المتاحة لمشاركتهم. كما كانوا على ثقة أيضاً أنهم يتمتعون بحق الحصول على تعهد بالحماية. وفي المقابل، من كانوا يعتبرون أفعال الشرطي تمييزية، لم يفتقدوا بالضرورة الإحساس بالمعرفة أو الرغبة في الفعل. لكنهم كانوا يخشون من أن تسفر الشكوى عن تفاقم التمييز بدلاً من تبيده. ومن هنا، كان لديهم اعتقاد استراتيجي في فوائد عدم المشاركة. ويمكن إيجاد هذه المشاعر في عبارات نانسي روزنبلوم (Nancy Rosenblum) التالية:

نحن لا نرغب في الاعتراض، لأننا لا نريد أن نتسبب في وقوع مشهد. لماذا؟
... لأننا نفتقد الإيمان في أن الآخرين يشاركوننا السخط. فنحن نتصور أننا إذا
وجهنا اللوم إلى الموظف الذي يتعامل مع عملاء المصرف/البنك بصورة غير
عادلة، فإننا سنواجه لا مبالاة أو عداً من المنتظرين في الصف. إننا لا نتوقع
أي تشجيع واتفق. كما أن انعدام الثقة المستتر يستمر إلى الأبد.^{١٣}

ما سبب هذا الاختلاف بين المبحوثين المترددين على المساجد والمبحوثين غير
المترددين على المساجد؟ وما مدى اختلاف الإجابات عند تقسيم العينة عبر خطوات النوع
الاجتماعي؟

وساطة المسجد في المشاركة السياسية

إن المسلمين الأمريكيين الذين يسرون على "طريق الأمركة" يعربون عن قلق عميق من
تعاضم التتميط المقترن بـ "كونهم مسلمين". فالصور النمطية التي ترد عبر وسائل الإعلام العام
وصناعة السينما في هوليوود تصبغ تجمعاتهم ودوائرهم بصيغة الارتباط الوثيق بالإرهاب، والتي
حد ما بالبربرية والرؤى غير الإنسانية للعالم والتي تتصف بقلة اهتمامها بالحياة البشرية. يقول
أغلب المسلمين أن كلا من هوليوود (٧٧%) ووسائل الإعلام (٦٨%) يقدم تصور غير عادل
للمسلمين والإسلام.^{١٤} وتناقش إيفون حداد (Yvonne Haddad)، وهي باحثة قيادية في موضوع
المسلمين الأمريكيين، نتائج اقتراع الثمانينيات قائلة:

لقد سألتنا الناس عما إذا كانوا يعتقدون أن أمريكا تميز ضد المسلمين. ومن
عينة تضم ٣٦٥ شخصاً، قال ١٠٠% نعم. وعندما سألناهم عن تعرض أي
منهم لتجربة شخصية مع التمييز، وجدنا أنهم جميعاً لم يتعرضوا للمرور بهذه
التجربة. إذن المسألة توجد في المناخ العام السائد. إن الصحافة تسهم في هذا
الشعور بالاضطهاد، ولا يمكننا تجاهل ذلك. ... إنهم [المسلمين] يستيقظون في
الصباح ويقرأون التقارير الصحفية حول الإرهابيين ويشعرون بالذعر. هناك
خوف من ظهور غوغاء، في أية لحظة، يسرون ويحاولون إلقاء قنبلة على
المسجد. لقد حدث هذا بالفعل.^{١٥}

في الأيام والأسابيع والشهور التي تلت ١١ سبتمبر، تزايدت الهجمات على جميع من
لهم خلفيات إسلامية. كما اعتاد المسلمون-الأمريكيون الاستماع إلى التقارير المتعلقة بالهجمات
على المسلمين والجوامع، وفي بعض الحالات حتى مشاهدة المقابلات التي لا تنتهي من جانب
أفراد مكتب المباحث الفيدرالية (FBI) مع أفراد المجتمعات المحلية الإسلامية.^{١٦} وقد أصبحت
جرائم الكراهية، التي لا تُرتكب إلا بسبب "إثم الانتماء العرقي"، أمراً واقعاً يتكيف معه
المسلمون-الأمريكيون تدريجياً.^{١٧} ونظراً لاستمرار سوء الفهم تجاه الإسلام إلى حد كبير في
الولايات المتحدة، لا تزال الصور الإسلامية التي يولدها الإعلام الأمريكي وأجهزة الإعلام
والتسليية تسيطر على البنى التقليدية للمعرفة الثقافية. بل أدت هذه المعرفة التقليدية إلى تلوين
النقاش السياسي بمصطلحات شديدة الالتباس. ويبدو أن ساسة الولايات المتحدة يعتبرون
المسلمين-الأمريكيين مصدرًا متعاضماً للسلطة السياسية في الولايات المتحدة، ويعمل بعضهم على

توسيع جهوده لاكتساب أصوات المسلمين. وعلى سبيل المثال، يقول بونيور (Bonior)، عضو الكونجرس الذي يمثل الديمقراطيين من ميتشيجان: "لقد كان الانخراط مع تلك الدوائر [المسلمة]، في يوم ما، بمثابة قبلة الموت. أما الآن، يسعى كثيرون إلى الحصول على دعمهم".^{١٨} ومع ذلك، هناك سياسيون آخرون أقل استعدادًا لقبول الدعم السياسي من دوائر المسلمين. فأتساءل سخونة المنافسات خلال انتخابات مجلس الشيوخ بمدينة نيويورك، وجه ريك لازيو (Rick Lazio) اتهامًا إلى هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) يفيد قبولها "أموال الدينة"، عندما تبرع أحد أعضاء مجلس الشؤون العامة الإسلامية بمبلغ \$ ٥٠,٠٠٠ لحملتها الانتخابية. وقد تركت القادة المسلمين في حالة سخط وعجز عن الكلام عندما أعادت النقود إلى المتبرع الكريم.

ومن هنا يمكن القول إن المشاركين في أنشطة المساجد يحتلون موقعًا متفردًا متعدد الوظائف، يخدم احتياجاتهم المجتمعية والاجتماعية والتعليمية. وبالمثل، يربطهم هذا الموقع بالمتعاطفين في الطوائف الدينية الأخرى، ويصل بينهم وبين المؤسسات المحلية الحاكمة، ويجعلهم على دراية بكافة التطورات السياسية الجديدة والمهمة. ويقوم المسجد أيضًا بدور مهم آخر، حيث يخلق فضاء يتيح للمسلمين الحديث عن خبراتهم المتعلقة بالتمييز والتميط. ويعمل المشاركون في أنشطة المسجد على تطوير روابطهم مع الزملاء بالمسجد، والذين يعرفون بالمثل أن المسلمين، كوحدة مجتمعية، يعانون من العالم الخارجي الذي يحكم عليهم بشكل غير عادل. وبالتالي يعملون، من خلال طرق مختلفة، كمجموعات مناصرة عرقية. إن المساجد في الولايات المتحدة تعمل كمنشآت تجميعية تلقي الضوء على نضالات المسلمين المشتركة في المجتمع الأمريكي بوجه عام. وتُقضي مواقف "المصير المشترك" وروابطه إلى توحيد المسلمين-الأمريكيين في تجمعات المساجد، حيث تصبح المظالم التي تصيب أحد المسلمين بمثابة مظالم تصيب المجتمع المسلم برمته.^{١٩}

وبالإضافة إلى تصورات المصير المشترك بين مجتمع المسلمين بالمساجد، فإن العلامات المرئية للاختلاف الديني تؤدي إلى تقاوم الإحساس بأن هذا المجتمع يقع تحت عدسة ميكروسكوب اجتماعي. فأغلب النساء المسلمات اللاتي يترددن على المساجد يمكن تحديدهن وتمييزهن عن الجمهور العام بارتدائهن الحجاب الإسلامي. وفي عيني البحثية، كانت النساء المسلمات اللاتي يترددن على المساجد يتحدثن حول احتياجاتهن لإثبات معرفتهن باللغة الإنجليزية، وأنهن لسن غيبات، وأن بإمكانهن استيعاب مناقشات بعينها. ومع اقتران هذه المشاعر بكونهن مختلفات، وهو ما يوضحه المظهر، فمن الأرجح أن هذه المشاعر تُناقش في المساجد. ويستمتع الأزواج أيضًا إلى قصص زوجاتهم ويشعرون عادة بالتعاطف مع تجاربهن.

إن شعور المشاركين بأنشطة المساجد، باعتبارهم يُشكلون مجموعة مركزة من المسلمين الحريصين على التقيد بالدين، بغصة التتميط أكثر حدة من شعور المسلمين غير المترددين على المساجد؛ ذلك أن هوياتهم الدينية الأساسية تميزهم بوضوح عن الاتجاه السائد في المجتمع. وتؤدي المساجد إلى زيادة صقل اتجاهات المصير المشترك بين المسلمين. ومن خلال اختبار سياق المشاركة في المساجد بالولايات المتحدة، تسعى هذه الورقة البحثية إلى وضع تصور حول العلاقة بين الانخراط الديني ومستويات المشاركة السياسية بين المسلمين المترددين على المساجد، وأن المشاركة بالمسجد تُترجم بالفعل إلى وعي أكبر بأضرار التتميط، وزيادة استعدادهم للفعل فيما يتعلق بهذه المعرفة. ونظرًا لأن مجموعة المسجد أكثر دراية ووعيًا بآثار التتميط والتمييز، فإن ذلك يمنحها فرصة متفردة لدراسة أثر التأثيرات السياقية الخارجية على مستويات المشاركة السياسية بين المسلمين-الأمريكيين - وفي حالتنا هذه: أنماط التتميط المُدرّكة.

ويمكننا اشتقاق افتراض أولي من نتائج الجدول ١ يطرح أن المسلمين المترددين على المساجد يتسمون، من الناحية السياسية، بأنهم أكثر فاعلية أو معرفة بحقوقهم. ومن الأكثر ترجيحاً أن المترددين على المساجد هم الذين يتقدمون بشكاوى في حالات تحرش الشرطة، بينما من الأكثر ترجيحاً أن المسلمين غير المترددين على المساجد يلقون اللوم على المُسرّع في قيادة السيارة. كما يبدو أقل استعداداً للربط بين التمييز والتحرش. وقد لا يمتلكون معلومات صحيحة عن حقوقهم، أو قد لا يرغبون، نتيجة شعورهم بالخوف، في مواجهة الشرطة في أفعال قابلة للتشكك. ومع ذلك، الأمر غير صحيح في الحالتين.

أولاً، وجدت أن مشاركي المساجد أكثر استعداداً للاعتقاد بأن ضابط الشرطة يسبئون استعمال سلطاتهم عن عمد بموقفهم المتحيز. ومقارنة بالمسلمين غير المشاركين في المساجد، نجد أن المشاركين بالمساجد - في العينة البحثية - أكثر ترجيحاً في الاعتقاد بأن تمييز مجتمعاتهم المحلية ضار بالفعل (٤٤% إلى ١٥%). وعلاوة على ذلك، ومن بين عينة العرب-الأمريكيين المسلمين، لم يطرح أي من المترددين/المترددات على المساجد أنه عانى من التمييز. على أن ٤٠% من أفراد عينة المترددين على المساجد أشاروا إلى خيرة عسيرة، شعروا خلالها أن دينهم (بما في ذلك رموز ذلك الدين، مثل الحجاب)، أو انتماءهم العرقي، كان مصدراً أساسياً لسوء المعاملة. ومن الأكثر ترجيحاً أن تشهد هذه الدوائر من الأفراد ممارسات تمييزية تغذيها الصور النمطية غير العادلة، ومن الأكثر ترجيحاً أن يواجهون المشكلة بالسعي لرفع وعي غير المسلمين من خلال التعليم. وهناك تلك المرأة المسلمة التي تحدثت عن أنواع من التمييز في الولايات المتحدة، وأشارت بوضوح إلى أنها شعرت أن بحث النساء المحجبات عن وظيفة أكثر صعوبة:

*هناك نوع من التمييز ... التمييز المستتر ...
[كيف يكون مستتراً؟] إذا أرادت مثلاً المرأة المسلمة الملتزمة بدينها أن تتقدم
إلى وظيفة، فلن يكون العثور على وظيفة يسيراً بمثل سهولته في حالة عدم
اختلاف مظهرها عن الأخريات. إذن إذا كنتِ مختلفة، لن يكون الأمر يسيراً.*

وقد أفادت هذه المرأة أيضاً باستعدادها تقديم شكوى في حالة تحرش الشرطة:

*لكنني أخذت [الشرطي] إلى المحكمة وأشجع الناس على القيام بالشيء نفسه،
فلا ينبغي أن نترك الناس يفلتون بهذا السلوك. من الخطأ أن نترك هذه المسألة
تمر. يجب أن يعرف الناس أنه أمر مؤلم. ونظرًا لأن البعض جاهل بمشاعر
الأخرين، فإنهم يتصورون أنه لا مانع من الأذى، ربما لأنك بدون مشاعر، أو
ربما لأنك لست مثلهم. ولكنهم عندما يسمعون صوتك، فإنهم يعرفون عنك
المزيد.*

لقد شعرت هذه المرأة بالمعاناة من التحرش على نحو سيء لأنها ترتدي الحجاب. رغبتها في الذهاب إلى المحكمة جزء من الرغبة في التأكد أنها لن تتعرض لسوء المعاملة بسبب هويتها الدينية. وتعتقد أنه من خلال التعليم المناسب، يمكن مواجهة الإضرار والتحييزات. وقد أخبرتنا نساء مسلمات أخريات بالعينة، من المشاركات في أنشطة المساجد، عن خبراتهن العصبية

مع الشرطة. وأوضح أن رجال الشرطة كانوا يتسمون بالوقاحة، وقاموا بتحرير غرامات لهن دون ضرورة. قالت المرأة:

وأوقفني. ثم سألتني [لو كنت أعرف] لماذا أوقفني؟ وقلت كذا وكذا. فقال، هل تعرفين أن ما فعلته ليس صحيحاً؟ قلت نعم، لكنها [المرأة التي تقود السيارة الأخرى] كانت تسير ببطء شديد ولم أكن أرغب في تعطيل المرور خلفي. لقد كان شديد الوقاحة والحقارة... يتصرف الشرطي أحياناً، كما تعرفين، بهذه الطريقة السخيفة.

لقد اعتبرت هي وزوجها أن تصرف الشرطي الموجز تمليه عدسته المنحازة. وأضاف زوجها:

يجب أن أجهز بحقوقتي. وحتى إذا خسرت، يجب أن أحارب من أجل حقوقي لكي أشعر بالراحة... لو كانت زوجتي لا ترتدي ذلك الشيء [الحجاب]، ربما سمحوا لها أن تذهب.

وهناك أحد الرجال المترددين على المسجد، ويشعر أيضاً أن المجتمع يعاني من الصور النمطية الظالمة، يشجع السائق المُسرع على تقديم شكوى. كما يحثه على "كتابة رسالة إلي رئيس الشرطة، أو عمدة المدينة، أو مجلس المدينة". ويواصل قائلاً "لا تترك الأمر إطلاقاً". وبالمثل، يضيف هذا الرجل الذي يتردد على المسجد:

أن تأخذه إلى المحكمة. وهذا ما حدث بالدقة لرجل أوقفه الشرطي وقال له: أنت تسير بسرعة شديدة - كلا. وقد وقع له حادث بالفعل، ولم يكن الخطأ من جانبه، وقال له الشرطي: "يبدو أنك أجنبي. لماذا أتيت إلى هنا، إلى هذا البلد؟" قلت للشرطي: "ماذا تقول له؟"، أجاب: "لا شيء". قلت للرجل: "إن كنت مكانك، لأخذت رقم بطاقته واسمه وتقدمت بشكوى إلى المحكمة. إنها ليست بلده، فهذا البلد يرتكز أساساً على الأجانب. وحتى إن لم يكن الوضع كذلك، فيقدر ما تسير وفق القانون في هذا البلد، ويقدر ما تؤدي وظيفتك، ويقدر من أنت - فإن هذا لا يعنيه!" ولذا، فإنني كنت آخذه إلى المحكمة.

وتوضح هذه النتائج أن المسلمين العرب-الأمريكيين الذين يمرون بتجارب مشابهة، وهي في حالتنا هذه خبرة المسجد الجماعية ورموزه الدينية، أكثر إدراكاً لظواهر مثل تحرشات الشرطة التي تُملئها دوافع مؤذية؛ ومن الأقل ترجيحاً أن يتجاهلونها برمتها، كما يفعل غير المترددين على المسجد من أفراد العينة البحثية. وهو الأمر الذي يلقي الضوء على اختلاف طريقة تفكير هاتين المجموعتين المختلفتين من المسلمين العرب-الأمريكيين تجاه المؤسسات السياسية المحيطة وانخراطهم فيها. ومن الأكثر ترجيحاً أن يعتبر رواد المسجد الأفراد أن موقف الشرطي يرتكز على الأذى، ويسعون إلى القنوات المناسبة لبذل جهود من أجل تغيير التصورات الخاطئة الموجودة سلفاً حول مجتمعات المسلمين المحلية، والتأكد من مساهلة ضباط الشرطة عن

ممارساتهم التمييزية. على أن الأفراد غير المترددين على المسجد يرفضون اعتبار موقف الشرطي مؤدياً. وفي محاولة لتبرئة ممثلي الدولة من أفعالهم الخاطئة، يلقي هؤلاء الأفراد اللوم على عائق السائق المسرع، دون أية اعتبارات أخرى.

وكان الذكور من غير المترددين على المسجد يلقون اللوم على المجتمع المحلي، مُشيرين إلى وجود عديد من العرب في ديربورن ميتشيجان الذين يقودون سياراتهم بتهور. ويقول أحدهم: "حسناً، يوجد هنا شيء. فالجيل الحديدي، ولنقل المراهقين - ١٨ أو ٢٠ أو ٢١ سنة - أي الشباب في ديربورن هنا ... يقودون سياراتهم بجنون، العرب ... أعني بالفعل، بالفعل، لم أسمع أبداً من تعرض لسوء معاملة الشرطة." فرد آخر من غير المترددين على المسجد كان يفرق بين "الغرامة" و"التحرش". ويُشير إلى أن الشرطي الأمريكي "لا يتحرش، بل يعطيك فحسب ورقة صغيرة يحرر فيها الغرامة ... هذا كل شيء؛ إنهم لا يفعلون ذلك [أي التحرش] هنا".

توضح الإجابتان أعلاه أن غير المترددين على المسجد ليسوا غير راغبين في اعتبار أفعال الشرطي خاطئة، بل يرفضون بالأحرى اعتبار التمييز دافعاً وراء سلوكه. كما أنهم يديرون عدساتهم إلى المجتمع المحلي، كلما أمكن، بحثاً عن أنماط السلوك الذي يمكن إلقاء اللوم عليه. إن غياب خبرة المسجد الجماعية تجعل تصوراتهم لا تتطابق وتصورات المصير المشترك المشابهة حول التمييز والتمييط التي ينقاسمها نظرائهم من المترددين على المسجد (Tate 1994; Stokes 1996; Miller et al. 1991; Calhoun-Brown 2003).

المصير المشترك في مواجهة المصالح الفردية

بالإضافة إلى المشاركة في أنشطة المساجد، هناك عوامل أخرى تؤثر على التقويم الفردي لدرجة الممارسات التمييزية وردود الأفعال المناسبة تجاهها. إن جميع المهاجرين العرب المسلمين بالعينة البحثية يتحدثون عن الفرص المتاحة لهم في الولايات المتحدة. وتُقدّم الغالبية العظمى هذه الفرص الجديدة بافتقارها في الشرق الأوسط. فعندما سألت المبحوثين/المبجوثات التحدث عن التمييز في الولايات المتحدة، وجدت أنهم يعترفون دائماً بوجود تمييز وقدر كبير من الصور النمطية السلبية حول العرب؛ على أن تأثير هذه البيئة الضارة على إنجازاتهم الشخصية كان قليلاً. وبالتالي، كان من الأكثر ترجيحاً أن الأفراد الذين لا يترددون على المساجد، التي تعتقد اتجاهات المصير المشترك، لا يعززون أفعال الشرطة إلى إلحاق الأذى. وكان من الأكثر ترجيحاً أن الأفراد المترددين على المسجد (أو جماعات المناصرة العرقية المشابهة) يعتبرونها أفعالاً تمييزية، ويعربون عن استعدادهم للشكوى. إن تقييم التمييز لدى المترددين على المساجد، باعتبارهم أفراداً متدينين في مجتمع محلي بعينه معرض للتمييز، لم يركزوا على أنفسهم ومستوياتهم الشخصية من التحصيل فحسب، وإنما المجتمع المسلم الأكبر. أما غير المترددين على المساجد، فقد كانوا أقل رغبة في إلقاء اللوم على الشرطي، وأقل رغبة في الشكوى، وأكثر استعداداً لإلقاء اللوم على السائق.

وفي فئة الأفراد الذين قالوا إن السائق المسرع يُستحق التحرش، وجدت فئتين جزئيتين. امتدح الجميع الولايات المتحدة لكرمها معهم، حيث أتاحت لهم تحقيق إمكاناتهم من زاوية المكاسب والفوائد الاقتصادية. وتضم هذه المجموعة: المهنيين، وأصحاب المتاجر، ورجال الأعمال. ونظراً لنجاحهم في الولايات المتحدة، نجدهم يحرصون على حماية هذا النجاح. وهم ينقسمون إلى فئتين. الأولى، تضم الأفراد الذين لا يعترفون بأن التمييز موجود بالفعل في الولايات المتحدة؛ ويذهبون إلى أن تقدمهم الاقتصادي لم تعرقله أية حواجز تمييزية. إن الولايات

المتحدة ترتبط بثروتهم وازدهارهم؛ وبالتالي فإن إقرارهم بالتمييز وإدراكه يتطلب الاعتراف بأن الأفراد المسؤولين عن نظام تنفيذ القانون الأمريكي لا يُفسدون الارتباط بين "أمريكا" والازدهار الشخصي". وقد يُفضي إدخال التمييز إلى خطاب الحلم الأمريكي إلى تقويض هذا الحلم برمته، بحيث يتركهم يعانون من المضاعفات الاقتصادية. وقد أوضح أحد المسلمين المترددين على المسجد هذه العلاقة تفصيلاً على النحو التالي:

أنا أعني أن الولايات المتحدة بلد عظيمة، والله يبارك أمريكا. ليس لدي شك في ذلك. فهناك إطعام الصغار والفقراء وعلاجهم مجاناً، ومنح كبار السن الحق في الحياة بقدر قليل من المال. أعني أنهم يمدونهم بالنقود والرعاية الطبية، وهذه بركة. لا يمكن لأحد أن ينكر ذلك إلا إذا كان غيبياً أو دنياً أو لا يفهم ما يقول. أتقهمون ما أعني؟

قد أراد هذا الرجل غير المتردد على المسجد أن يؤكد أن الولايات المتحدة مكاناً جيداً من حيث الأساس؛ فهي كريمة تجاه مواطنيها، وتوفر الفرص لجميع الأعمار والقطاعات. ويُخطئ من يقول، كما يطرح، إن الولايات المتحدة مكاناً يمارس التمييز ويمنح الفرص للبعض ولا يمنحها للبعض الآخر. وكان هذا النوع من الإجابات مشتركاً بين غير المترددين على المسجد، حيث كانوا يشعرون أنهم مدينون للولايات المتحدة لكرمها وثروة الفرص المتوفرة لديها. وعادةً يقارنون خبراتهم فيها بما يوجد في أوطانهم الأصلية، ومن الأقل ترجيحاً أن يتبنون مواقفاً سلبية حول الولايات المتحدة. وعند الإجابة على أحد أسئلة المسح التي تدور حول تحرشات الشرطة، أعرب هذا الرجل غير المتردد على المسجد عن "عدم اعتقاده في ذلك".

أولاً، وقبل كل شيء، أنا لا أصدق. وأعتقد أن الشرطة هنا شديدة الاحترام. فقد أوقفتني الشرطة أكثر من مرة وكان أفرادها على درجة كبيرة من الاحترام والود.

وفي مرحلة تالية بالمقابلة، شرح كيف أنه مدين للنظام الأمريكي لمنحه فرص لم يكن يقدر أن يحصل عليها في بلده الأصلي. "في سوريا"، كما يجادل، "كان يجب أن أتلقى بالقدر على أن أطلب من رئيسي" المساعدة. وبطبيعة الحال، تطرح بنية تحليله فكرة عدم تمثيل الموظفين الحكوميين في سوريا لمصالح المواطنين.

وعلى خلاف هذه المجموعة، يقر العرب المسلمون الآخرون غير المترددين على المسجد بوجود الصور النمطية بالفعل؛ ومع ذلك يتوخون الحذر الشديد فيما يتعلق بالشكوى من الشرطة أو من الولايات المتحدة بشكل عام. وينبع هذا الخوف من مصدرين أساسيين: فمن ناحية يخشون من معاناة مجتمعاتهم المحلية من تبعات اقتصادية إذا تم اعتبارهم غير ممتنين أو شديدي الانتقاد للنظام الذي منحهم حياة جديدة. ومن الناحية الأخرى، نجدهم قلقون أيضاً من أن يؤدي وصف تحرش الشرطة بالتمييز إلى تغذية الصور النمطية المضرة الموجودة سلفاً حول مجتمعهم المحلي. ونظراً لأن المسلمين والعرب يعتبرون أن الخطاب العام يصفهم بشكل ظالم، تخشى هذه المجموعة من أن يحاول أفراد التجمع العربي الإفلات من مخالفة القانون واللجوء إلى الحديث عن التمييز عند مساءلتهم. وهو الأمر الذي يؤدي، كما يجادلون، إلى تغذية ومفاغمة الصور

النمطية السلبية حول مجتمعهم المحلي. ولنختبر عبارة هذا الرجل غير المتردد على المسجد، والذي قال إن السائق العربي يستحق التحرش به:

أنني أطلب من المجتمع العربي محاربة أي شخص داخله يضر به. إن من يمارس عملاً غير قانوني يجب أن يعاقبه مجتمعه قبل أن تعاقبه الولايات المتحدة. فعندما يقترب شخص عملاً خاطئاً، ينعكس الأمر على جميع العرب. ومع الأسف، سيقول الإعلام هنا إنهم "العرب"، مع أن من أخطأ ليس كل العرب. إنهم لا يقولون إن فرداً/شخصاً أخطأ وقام بممارسة عملاً خاطئاً، بل يصنفوننا جميعاً، كل العرب، بأننا مارسنا شيئاً خاطئاً. هذا، على الرغم من أن 95% فقط يقتربون أخطاءً، و 95% يفعلون الصواب.

وفي نفس الاتجاه، شعر رجل آخر من المترددين على المسجد بأن من يُسرّع في القيادة يستحق اللوم، ولا يجب اعتبار تحرشات الشرطة نموذجاً عاماً في المجتمع:

يجب أن لا تلقي باللوم على المجتمع الأمريكي عند حدوث ذلك. ففي بعض الأحيان يأتي أمريكي سكير ويوجه لك الشتائم لمجرد أنهم يحاربون صدام حسين أو لأي شيء آخر لا علاقة لك به، وليس لديهم ما يفعلونه حيال ذلك. لكنك تجدهم أحياناً، على المستوى الفردي، لا يحبونك على النحو الذي تبدو عليه. مهما كنت! لكنني لا اعتبر ذلك عقبة أمام النجاح أو أي شيء. إذا اعتبر الناس [العرب] ذلك عقبة في طريقهم، تصبح المشكلة إذن مشكلتهم وليس مشكلة الآخرين.

لقد كان المبحوث الوارد أعلاه واحداً من خمسة من المترددين على المسجد وقالوا إن المُسرّع في القيادة يستحق التحرش، أو أن الحادثة لم تكن بدافع إيقاع الضرر من جانب الشرطة. وعلى الرغم من إقراره بأن الصور النمطية قد تُمثل قوة معوقة لتقدم العرب والمسلمين، فقد أشار إلى أنه يتمتع أيضاً بنمط مريح للحياة في الولايات المتحدة. إن غير المترددين على المسجد، الذين يتحدثون عن الصور النمطية السلبية ضد مجتمعهم، بينما يمتدحون مستوى الفرص المتاحة، يحاولون تحقيق المصالحة بين رؤيتين مختلفتين للعالم في إجاباتهم. فمن ناحية، نجدهم يرغبون في مساعدة المجتمع المحلي، عن طريق التأكد من إثارة حالات التمييز "الحقيقية" فقط، وأن أفراد المجتمع المحلي الذين يزعمون وجود تمييز لديهم ما يبرر ذلك. ومن الناحية الأخرى، نجدهم يرغبون أيضاً في ضمان مواصلة الولايات المتحدة منح فرص الحراك إلى أعلى. إن الفرد الذي يرغب في إلقاء اللوم على المُسرّع في القيادة يستحضر بالمثل المعرفة بنظام تنفيذ القانون كمعيار لتقديم الشكوى:

عليك فقط أن تعرف النظام، ويمكنك هنا الحصول على مزايا عديدة... وهناك الكثير من الأشياء التي عليك قولها للوافدين الجدد: إذا كنت ستقود سيارتك بسرعة، فإليك ستدفع غرامة. ومرة أخرى، هذا درس عليهم أن يتعلموه. لا تسيء إلى النظام. هنا يعطونك المزيد من الحرية، فلا تتجاوزها.

ويشير هذا الرجل الذي لا يتردد على المسجد إلى تمايز مثير للاهتمام بينه وبين "الأخرين" الذين قد يرغبون في اعتبار التمييز بمثابة مصدر معاملة الشرطة. و"الأخرون" هنا هم الوافدون الجدد الذين قد يعرضون للخطر مكاسب وإنجازات الأجيال السابقة من المهاجرين المسلمين. وعلى الرغم من أن المبحوثين أعلاه يطرحون أسبابًا مختلفة لعدم إلقاء اللوم على الشرطة، أو اعتبار أفعالها تحرشًا، فإن منطق إجاباتهم متشابه. إنهم يرغبون في ضمان مستوى الفرص الممنوحة لهم في المجتمع الأمريكي والحفاظ عليها، ويشعرون أنهم مجبرون على إظهار قبولهم للمعايير القانونية التي تشكل أساس مواطنهم الأمريكية وإخلاصهم لأمريكا. وعلى خلاف الأفراد غير المترددين على المسجد ويتحدثون عن المكاسب الاقتصادية في أمريكا (أغلبهم من الذكور في العينة)، ويعبرون عن قلقهم تجاه الصور النمطية، هناك مجموعة الأفراد المترددين على المسجد الذين قالوا على الفور أنهم قد يتقدمون بشكاوى حول سلوك الشرطة. واعتبر الراغبون في تقديم الشكاوى أن موقفهم يُعد إنقاذًا للحقوق المدنية، ويتمتعون بالحق في حماية أنفسهم. ومن الأكثر ترجيحًا أن من يلقون اللوم على عاتق القائد المسرع ينتمون إلى الفئة التي حاولت تحقيق التوازن بين جانبي القلق الذي يشعرون به: حراكهم الاقتصادي الفردي في المجتمع الأمريكي، وتصورات المصير المشترك المرتبطة بتأثيرات الصور النمطية. ويجب على المسلمين المهاجرين المصالحة بين الرؤيتين تجاه العالم: الرؤية التي تركز على إيجاد الفرصة والحظ في الولايات المتحدة، والرؤية التي تركز على الإقرار بأن المسلمين والعرب هم أهداف غير عادلة للصور المشوهة - وذلك بهدف تحديد تأثير الممارسات التمييزية، فضلًا عن رغبتهم في الانخراط في المؤسسات السياسية الموجودة حولهم. وفي هذا الإطار الفكري، من الأرجح أن يفكر هؤلاء الأفراد من زاوية واجباتهم المدنية تجاه النظام: ما أفضل الطرق لخدمة النظام الذي منحهم الفرص، وكفالة عدم تعرضه على نحو ظالم للهجوم من الأعراق الأخرى علي أرضية الممارسات التمييزية من جانب موظفي الدولة. إن جوانب القلق هذه، كما تجسدت في إجابات بعينها على السؤال المتعلق بتحرش الشرطة، تعكس تسوية ذهنية خضعت للتفاوض، وتتسم بتقييم المزايا الشخصية والاجتماعية. وهم يؤمنون بأن رغبتهم في عدم ربط سلوك الشرطي بالتمييز، فضلًا عن عدم رغبتهم في إشراك الدولة على هذه الأسس، لا تخدم في الواقع مصلحة المجتمع المسلم الأوسع نطاقًا فحسب، وإنما تمتد لتشمل أيضًا مصلحة استقرارهم الاقتصادي.

تأثير النوع الاجتماعي

إن تقسيم العينة على أساس النوع الاجتماعي يلقي الضوء على تلك النقاط بصورة أكثر وضوحًا (انظر/ي جدول ٢). من المرجح أن النساء في هذه العينة يعتبرن إيقاع الأذى والأضرار بمثابة الدافع وراء أفعال الشرطة. ولهذا، تزداد احتمالات تقديمهن للشكاوى. وتتقاسم النساء العربيات غير المترددات على المسجد خبرات عديدة مع نظيراتهن اللاتي يترددن عليه. ونجد أن جميع النساء غير المترددات على المسجد، وأذن بأنهن سيتقدمن بشكاوى، مشاركات أيضًا في المجموعات العربية-الأمريكية للمناصرة العرقية، والتي تؤدي وظائف مشابهة للوظائف التي يؤديها المسجد لخلق هوية جمعية واعية بالتمييز المضر. أما نساء العينة اللاتي ينتقن من قيمة أفعال ضابط الشرطة، فيتناسمن الملامح مع الذكور غير المترددين على المساجد. ومن الأرجح عدم ارتباطهن بالمجموعات العرقية الرئيسية للمناصرة.

الجدول (٢): الإجابات إزاء تحرشات الشرطة، مقسمة على أساس النوع الاجتماعي

الذكور		الإناث		
لا يترددن على المسجد	يترددن على المسجد	لا يترددن على المسجد	يترددن على المسجد	
١١% N=1/9	٤٤% N=4/9	٧٨% N=7/9	٨٣% N=5/6	تحرشات الشرطة: تقديم شكوى
٨٩% N=8/9	٥٦% N=5/9	٢٢% N=2/9	٢٧% N=1/6	تحرشات الشرطة: المسرع يستحق

عندما قمت بتقسيم البيانات عبر خطوط النوع الاجتماعي، كانت أكثر النتائج إثارة للدهشة تكمن في تأثير النوع الاجتماعي على تقييم قائد السيارة المُسرع. وكان من الأرجح أن يطرح الرجال، أكثر من النساء، أن المُسرع يستحق الغرامة (٦٤% إلى ٢٥%). فمن ناحية، نجد أن فئة الرجال العرب المسلمين غير المترددين على المسجد تضم أكبر نسبة مئوية من الأفراد الذين يُبرؤون الشرطة. ومن الناحية الأخرى، كان من الأرجح أن يتقدم الرجال المترددين على المسجد بشكوى ضد تحرش الشرطة. وفي المقابلات، كان من الأرجح أيضاً أن يتحدث هؤلاء الرجال، مثلهم مثل النساء المترددات على المسجد، عن الحوادث الشخصية في مجال التمييز، ومن الأرجح تبيان نيرة المصير المشترك فيما يتعلق بالمعاملة الظالمة المقترنة بالمشاركة في المسجد. ولهذا، فإن احتمالات أن ينبذ الرجال المترددين على المسجد، علاوة على النساء، سلوك رجل الشرطة تقل عن نفس الاحتمالات لدى الرجال غير المترددين على المسجد.

وقد طرح الذكور غير المترددين على المسجد بالعينة رواية ثرية حول العمليات المقترنة بتقييم التمييز وإشراك السلطات المحلية كعلاج. وهم يخبرون، في واقع الأمر، في النظام السياسي الأمريكي. وقد أفادت نسبة ٥٠% من الناشطين سياسياً بأنهم يدلون بأصواتهم، ويقدمون العرائض و/أو يشاركون في المظاهرات العامة. كما أنهم من المهنيين الناجحين، والطلاب، ورجال الأعمال الذين يتفاعلون بصورة دالة مع الاتجاه العام في أمريكا. إن خيبة أملهم في موقف المُسرع وليس الشرطة مبني على الافتقار إلى خبرات المصير المشترك، والتي تربط بشكل مباشر بين الصور النمطية والخبرات الفردية والشخصية للتمييز. وبدراسة التبادل بين الشرطي-المُسرع المخالف من خلال عدسة موجهة نحو الداخل، نجدهم لا يعتبرون أن الصور النمطية ضد العرب والمسلمين تعوق جهودهم الشخصية في النجاح. ونظراً لعدم تعرضهم للتمييز، كما يقولون، نجدهم غير قادرين على ربط الصور النمطية بالحوادث التي تعوق تقدم المجتمع المحلي. لقد كانوا قادرين على التحرك خلال المجتمع بصورة غير مشتبته نسبياً نتيجة تأثيرات التمييز، كما أنهم يذهبون أيضاً إلى أن اتهامات بالتمييز يمكن أن تبدو زائفة وغير ناضجة أو غير مبررة، ولا تفعل شيء أكثر من إدانة البلد الذي كان كريماً معهم. بل يمكن حتى أن يؤدي الاتهام بالتمييز إلى خلق تمييز "حقيقي" أو يعرقل التقدم الذي بمقدورهم تحقيقه في ذلك المجتمع.

وقد يبدو أن النوع الاجتماعي فحسب يلقي الضوء على الاختلافات في العينة، لكننا أوضحنا أن هناك أيضاً الشريحة الاقتصادية التي تبني علاقة العرب المسلمين بين تصورات المصير المشترك (أو افتقاده) والأنماط التمييزية الظاهرة (الجدول ٣). ويؤثر هذا التقسيم الاقتصادي تأثيراً مباشراً على شكل ومضمون الانخراط السياسي الذي تعتقه هذه المجموعة من العرب المسلمين. وكان أغلب الذكور غير المترددين على المسجد بالعينة من الموظفين،

والمهنيين، أو أصحاب الأعمال التجارية الخاصة. وتقل أرجحية مشاركتهم في مجموعات المناصرة العربية: المجموعات التي يمكن أن تقود إلى توليد تصورات المصير المشترك تجاه تأثير الصور النمطية السلبية. وهناك ثلاثة ذكور فقط، من تسعة ذكور لا يترددون على المسجد، يشاركون في جماعة مناصرة عربية. وبالمثل، كان الرجال الذين يترددون على المسجد في وظائف مماثلة، وينقسمون على قدم المساواة تقريباً حول رد الفعل تجاه الشرطة. ومن يقولون إن المُسرّع يستحق ذلك، إنما يوازنون امتنانهم بالفرص الاقتصادية في الولايات المتحدة مع التصورات حول تأثير التمييز. إنهم يخشون أن تُفضي زيادة المواجهات مع الدولة إلى سوء الأمور بالنسبة للعرب-الأمريكيين. على أن الرجال الذين يترددون على المسجد، ويقولون أنهم قد يتقدمون بشكاوى، يعتبرون إمكانية التمييز قوة تمييزية. ومثلهم مثل أفراد النساء المترددات على المسجد بالعينة، أو غير المترددات على المسجد لكنهن ناشطات سياسياً، يشعرون بأن عليهم التزاماً بالتعبير عن قلقهم إلى السلطات المناسبة.

جدول (٣): إجابات المسلمين غير المترددين على المسجد، وفقاً للمشاركة في جماعات المناصرة العربية أو المسلمة

الذكور		الإناث		
لا ينتمون إلى مجموعة مناصرة عرقية	ينتمون إلى مجموعة مناصرة عرقية	لا ينتمون إلى مجموعة مناصرة عرقية	ينتمون إلى مجموعة مناصرة عرقية	
%٠ N=0/6	%٣٣ N=1/3	%٥٠ N=1/2	%٨٦ N=6/7	تحرشات الشرطة: تقديم شكوي
%١٠٠ N=6/6	%٦٧ N=2/3	%٥٠ N=1/2	%١٤ N=1/7	تحرشات الشرطة: المُسرّع يستحق

في هذه العينة، تتقاسم النساء غير المترددات على المسجد العديد من الملامح المتشابهة مع نظيراتهن المترددات على المسجد. إن سبعة من تسعة نساء غير مترددات على المسجد ينتمين إلى عضوية جماعات المناصرة العربية العرقية، والتي تساعد على خلق الإحساس بالصور النمطية، والتمييز، وتصورات المصير المشترك - والتي تماثل تصورات النساء اللاتي يترددن على المسجد. وبوصفهم طالبات أو موظفات بالأعمال التجارية المملوكة للعرب، فمن الأقل ترجيحاً أن يعملن في وظائف مهنية بالشركات السائدة. ومن الناحية الأخرى، نجد أن النساء غير المترددات على المسجد، ويعتبرن أن المُسرّع يستحق الغرامة، لا يشاركن في أعمال المناصرة ويطرحون تقييمات مرتفعة لمستويات الفرص المتاحة في الولايات المتحدة. ولهذا، لا يترحن اتجاهات المصير المشترك التي تطرحها النساء الأخريات بالعينة ومشاركات في جماعات. إن إحدى أفراد هذه الفئة، وتقوم بإلقاء اللوم على المُسرّع وتشارك في الوقت نفسه في مجموعة مناصرة عربية، توضح منطقاً مماثلاً للرجال الذين يترددون على المسجد ويلقون اللوم على المُسرّع. إنها تخشي من أن يجلب المجتمع المحلي على نفسه مستويات متزايدة من التمييز:

وعليه أن يعترف أنه كان يقود سيارته بسرعة. فأنا لا أحب أيضاً أن يتحدث الناس عن التمييز عندما يقترفون أخطاء! لكن هذا يحدث! ... إننا ١٠٠% مواطنين أمريكيين من أصل عربي. وعلينا أن نحارب التمييز ضد العرب،

والصور النمطية التي تجعل العرب إرهابيين مخيفين. هذا ما يجب الوقوف
ضده، لأن كل إنسان جدير بالاحترام.

وعلى الرغم من إقرارها بوجود التمييز والتميط، فإنها - وهي ناجحة في عملها وكيلة
عقارات - معنية أيضًا بالعواقب التي يمكن أن تترتب عن الحديث بتهور عن التمييز، أو إحاطة
مؤسسات الدولة بهذه الأنواع من المخاوف.

الخاتمة

تتيح لنا هذه البيانات تقييمًا مثيرًا للاهتمام لتأثير الصور النمطية والتمييز على المشاركة
السياسية. ولن يتخذ الأفراد سبيل رد الفعل لتلك المواقف إلا عندما يعتقدون أن فوائدهم الشكوى
أكبر وزنًا من الآثار المعقولة. ونجد أن التقدم بالشكوى لمصلحة رفاه المجتمع المحلي يفوق
الاهتمامات الأخرى لدى النساء المشاركات في الجوامع والروابط العرقية. ونظرًا لمشاركتهم في
المنظمات الدينية وغيرها من المنظمات المدنية، فإن الأفراد المترددون على المسجد يعززون
الروابط التي تقوم على الرؤية العامة حول المصير المشترك، وبالتالي أكثر استعدادًا للرد على
أفعال التحرش، على اعتبار أن ذلك يُمثل وسيلة لحماية حقوقهم المدنية وحقوق مجتمعهم المحلي
بشكل عام. ومن الأكثر ترجيحًا أن تشارك نساء العينة المسلمات العربيات-الأمريكيات في
جماعات المناصرة العرقية العربية. وبالتالي، يوضح اتجاهات مماثلة لاتجاهات نظيراتها
اللاتي يترددن على المسجد. ومن الأكثر ترجيحًا أن يعتبرن أفعال الشرطة تمييزية ويقمن باتخاذ
موقف.

تلعب المؤسسات العرقية أدوارًا متعددة الأوجه في الحياة اليومية للنساء العربيات
المسلمات. ولا يقتصر الأمر على ما تتيحه المشاركة في المؤسسة ذات الطابع العرقي، مثل
المساجد، من فرصة للنساء لممارسة العقيدة والحفاظ على العناصر الأساسية لهوياتهن ووضع
أنفسهن في خطابات مجتمعية أوسع، وإنما يمتد ليشمل أيضًا ارتفاع مستوى كفاءتهم السياسية
ورغبتهم في ممارسة التصويت الانتخابي وليس الصمت. ولهذا، وبالنسبة للنساء المسلمات
العربيات، تعمل المؤسسات العرقية بمثابة أدوات للحفاظ على الثقافة والهوية، بينما تزيد في
الوقت نفسه من مستويات رأس المال السياسي النسائي على نحو يُبشر بالمشاركة السياسية في
الاتجاه العام السائد. وكما جادلنا، تضع النساء العربيات والمسلمات مصالح مجتمعاتهن المحلية
أعلى من مصالحهن الشخصية وبما يتجاوزها. على أن هذه الورقة البحثية توضح أن تعزيز
الإناث لمصالح المجتمع المحلي لا يجب أن يأتي على حساب رفاه الأفراد. ومن خلال المشاركة
في جمعيات وروابط المجتمع العرقي، تبنت النساء المسلمات العربيات خطابات الحقوق
والمسؤوليات الفردية، بينما يضطلعن في الوقت نفسه بأدوارهن كحارسات للمجتمع المحلي.

كلمات شكر:

أود التوجه بالشكر إلى كل من:

Sondra Hale, Frances Hasso, Ann Lin, Ellen Lust-Okar, John Mollenkoph, Andrew Shryock, Sherifa Zuhur

وإلى محررات مجلة *Journal of Middle East Women's Studies* لما قدموه جميعاً من تعليقات مفيدة وبناءة.

الهوامش:

١. انظر/ي:

Pei, Te, Lien. "Does the Gender Gap in Political Attitudes and Behavior Vary Across Racial Groups?" *Political Science Research*. December 1998. (Vol 51, Issue 4, pg 869-895).

٢. انظر/ي:

Verba, Sydney, Burns, Nancy, and Kay Lehman Schlozman, "Knowing and Caring About Politics: Gender and Political Engagement," *The Journal of Politics*, November, 1997; Burns, Nancy, Schlozman, Kay Lehman, and Sidney Verba. *The Private Roots of Public Action: Gender, Equality and Political Participation*. Cambridge: Harvard University Press, 2001.

٣. انظر/ي:

Wadud, Amina. "The Role of Women in the American-Muslim Community and Their Impact on Perceptions of Muslim Women Worldwide," *Muslims in the United States*. Eds Philippa Strum and Danielle Tarantolo. : Washington DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars. 2003.

٤. انظر/ي:

Ihsan Bagby, Paul Perl, and Bryan Froehle, *The Mosque in America a National Portrait: A Report from the Mosque Study Project*. (Washington D.C.: Council of American Islamic Relations. 2001).

٥. انظر/ي:

Jamal, Amaney. "The Political Participation and engagement of Muslim Americans: Mosque Involvement and Groups Consciousness," *American Politics Research*. Forthcoming, Abraham, Nabeel. "Arab Detroit's "American" Mosque," in *Arab Detroit* (eds) Shryock, Andrew and Nabeel Abraham. Detroit: Wayne State University, 2000;

انظر/ي:

Bagby, Ihsan, Perl, Paul and Bryan Froehle. *The Mosque in America a National Portrait: A Report from the Mosque Study Project*. Council of American Islamic Relations. 2001; and a Bagby, Ihsan. *A Portrait of Detroit Mosques: Muslim Views on Policy, Politics and Religion*. Michigan: Institute for Social Policy and Understanding, 2004.

٦. في عام ١٩٨٠، كانت الأقسام الإدارية الخمسة بمدينة نيويورك تضم ٨ أو ٩ مساجد فقط. ويقول مارك فيريس (Mark Ferris) إن هذا العدد تزايد إلى حوالي ٣٧ في عام ١٩٩١. ومع حلول عام ١٩٩٤، تضاعف عدد المساجد إلى ٧٠ مسجدًا خلال ثلاث سنوات. انظر/ي:

Jerrilynn Dodds. *The Mosques of New York City*. (New York: PowerHouse Books 2002).

٧. يُشكل المجتمع الأفرو-أمريكي ٣٠% من المسلمين-الأمريكيين في الولايات المتحدة.
٨. تركز النتائج على الموجة الرابعة من المسح العالمي للقيم ودراسة العرب-الأمريكيين في ديترويت.

٩. تولت أماني جمال وأن تشيه لين (Ann Chih Lin) إجراء المقابلات بدعم من "معهد بحوث المرأة والنوع الاجتماعي" وكلية Rackham بجامعة ميتشيجان (١٩٩٧-٢٠٠٢). ولحماية خصوصية المبحوثين/المبחות، قمنا بوضع أسماء مستعارة، بالإضافة إلى تغيير بعض التفاصيل. وقد قامت أماني جمال وأن تشيه لين بإجراء جميع المقابلات، باستخدام اللغة العربية أو الإنجليزية حسب رغبة المبحوث/المبochrome. كما جرت المقابلات في خصوصية، شخصيًا، في المواقع التي اختارها المبحوثون/المبחות. واستمرت كل مقابلة من ساعة إلى ساعتين، وتلاها استبيان بنوي مفتوح.

١٠. برجا ملاحظة أنني استخدمت هذا التصنيف تحقيقًا لأغراض هذه الورقة البحثية.
١١. سؤال حول تحرش الشرطة: "تخيل أن صديق عربي أخبرك بأن الشرطة أوقفتك لأنه كان يقود سيارته بسرعة، وكان مسرعًا بالفعل، لكن رجال الشرطة تحرشوا به عند تحرير غرامة السرعة، وكانوا وقحاء ووجهوا إليه إهانة. شعر صديقك بالضيق بالفعل، وطلب منك النصح. بماذا تنصحه؟"

١٢. قال خمسة مبحوثين آخرين أنهم لا يردون على التحرشات إطلاقًا، حيث من الأفضل البقاء بعيدًا عن الشرطة. لكن ورقتنا البحثية لا تشتمل على تحليل لهذه الفئة من الإجابات، لأننا نعتقد أن التصورات حول الشرطة ككيان لا ينبغي إشراكه تخضع بدرجة كبيرة لتأثير خبرات المبحوثين في الوطن الأم مقارنة بخبراتهم في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإننا لا نعتقد أن إلغاء هذا الجانب من الدراسة يجعل نتائجها متحيزة. ومن بين المبحوثين الخمسة الذين لا نناقشهم هنا، يتردد ثلاثة منهم على المسجد ولا يتردد اثنان عليه. ونظرًا لأن توزيعهم بين الفئتين متساو تقريبًا، فإننا على ثقة أن تصنيفنا (التردد أو عدم التردد على المسجد) لا يُشكل ما يفسر هذه الإجابات.

١٣. انظر/ي:

Nancy Rosenblum. "Navigating Pluralism: The Democracy of Everyday Life (and where it is learned)," in Stephen Elkin and Koral Edward Soltan, eds. *Citizen Competence and Democratic Institutions*. (University Park: Pennsylvania University Press, 1999) pg. 81.

١٤. انظر/ي: MAPS poll, 2001.

١٥. انظر/ي:

Islam in America – A Tentative Ascent: A Conversation with Yvonne Haddad.
Islam for Today: <http://www.islamfortoday.com/usahaddad.htm>.

١٦. انظر/ي: Mistreating Muslim-Americans, *Islamic Horizons*, May/June, 2002.

١٧. انظر/ي:

William Haddad, "Report on the Governmental War Measures affecting Arabs and Muslims in the United States," Submission to State Advisory Committee. The United States Commission on Civil Rights. March 29, 2002. Available at <http://www.arabbar.org/govrep.htm>.

١٨. كما اقتبسها سام أفريدي، انظر/ي:

Sam Afridi, "The Carnegie Challenge 2001, Muslims in America: Identity, Diversity and the Challenge of Understanding Islam." 2001. (Carnegie Research Newsletter: <http://www.carnegie.org/pdf/muslims.pdf>).

١٩. تركز دراسات الأنماط الأفرو-أمريكية للسلوك السياسي على مفهوم المصير المشترك كعامل مُحدّد في تشكيل مواقف السود في الولايات المتحدة. انظر/ي:

Bobo, Lawrence and Franklin Gilliam, "Race, Sociopolitical Participation and Black Empowerment." *American Political Science Review*, 1990; Miller, Arthur, Gurin Patricia, Gurin, Gerald, Oksana Malanchuk. "Group Consciousness and Political Participation," *American Journal of Political Science*. Volume 25, Issue 3, 1981.

المراجع:

- Abraham, Nabeel. 2000. *Arab Detroit's "American" Mosque. In Arab Detroit: From Margin to Mainstream.* Andrew Shryock and Nabeel Abraham, eds. 279-312. Detroit: Wayne State University.
- Bagby, Ihsan. 2004. *A Portrait of Detroit Mosques: Muslim Views on Policy, Politics and Religion.* Michigan: Institute for Social Policy and Understanding.
- Bagy, Ihsan, Raul Perl, and Bryan Froehle. 2001. *The Mosque in America: A National Portrait, A Report from the Mosque Study Project.* Washington, DC: Council on American-Islamic Relations.
- Burns, Nancy, Kay Lehman Schlozman, and Sidney Verba. 2001. *The Private Roots of Public Action: Gender, Equality and Political Participation.* Cambridge: Harvard University Press.
- Calhoun-Brown, Allison. 1996. "African American Churches and Political Mobilization: The Psychological Impact of Organizational Resources". *The Journal of Politics* 58(4):935-53
- Dalton, Russell. 1998. *Citizen Politics in Western Democracies: Public Opinion and Political Parties in the United States, Great Britain, West Germany, and France.* 5th edition. Chatham: Chatham House.
- Djupe, Paul and Tobin Grant. 2001. "Religious Institutions and Political Participation in America". *Journal of the Scientific Study of Religion* 40(2): 303-14.

- Greenberg, Anna. 2000. "The Church and the Revitalization of Politics and Community". *Political Science Quarterly* 115(3):377-94.
- Haddad Yvonne, and Jane Smith. 1996. "Islamic Values Among American Muslims". In *Family and Gender Among American Muslims*. Barbara Aswad and Barbara Bilge, eds. 19-40. Philadelphia: Temple University Press.
- Harris, Frederick. 1994. "Something Within: Religion as a Mobilizer of American Political Activism". *The Journal of Politics* 56(1):42-68.
- Hermansen, Marcia. 1991. "Two-Way Acculturation: Muslim Women in America Between Individual Choice (Liminality) and Community Affiliation (Communitas)". In *The Muslims of America*. Yvonne Haddad, ed. 188-201. New York: Oxford University Press.
- Jamal, Amaney. In press (July 2005). "The Political Participation and Engagement of Muslim Americans: Mosque Involvement and Groups Consciousness". *American Politics Research*.
- Jones-Correa, Michael and David Leal. 2001. "Political Participation: Does Religion Matter?" *Political Research Quarterly* 54(4):751-70.
- Leighley, Jan. 1996. "Group Membership and Mobilization of Political Participation". *The Journal of Politics* 58(2):447-63.
- Leighley, Jan and Arnold Vedlitz. 1999. "Race, Ethnicity, and Political Participation: Competing Models and Contrasting Explanations". *The Journal of Politics* 56(1):42-68.
- Leonard, Karen. 2003. *Muslim in the United States: The State of Research*. New York: Russell Sage Foundation.
- Lien, Pei-te. 1998. "Does the Gender Gap in Political Attitudes and Behavior Vary Across Racial Groups? Comparing Asians to Whites, Blacks, and Latinos". *Political Research Quarterly* 51(4):869-94.
- Lien, Pei-te, Christian Collet, Janelle Wong, and Karthick Ramakrishnan. 2001. "Asian Pacific American Public Opinion and Political Participation". *Political Science and Politics* 34(3):625-30.
- Peterson, Steven. 1992. "Church Participation and Political Participation: The Spillover Effect". *American Politics Quarterly* 20(1):123-39.
- Rosenstone, Steven and John Mark Hansen. 1993. *Mobilization, Participation and Democracy in America*. New York: Macmillan.
- Schlozman, Kay, Nancy Burns, and Sidney Verba. 1994. "Gender and the Pathways to Participation: The Role of Resources". *The Journal of Politics* 56(4):963-90.
- Seikaly, May. 1999. "Attachment and Identity: The Palestinian Community of Detroit". In *Arabs in America: Building a New Future*. Michael Suleiman, ed. 25-38. Philadelphia: Temple University Press.
- Smidt, Corwin. 1999. "Religion and Civic Engagement: A Comparative Analysis". *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 565(1): 176-92.
- Stokes, Atiya Kai. 2003. "Latino Group Consciousness and Political Participation". *American Politics Research* 31(4):361-78.
- Suleiman, Michael, ed. 1999. "The Arab Immigrant Experience". In *Arabs in America: Building a New Future*. 1-21. Philadelphia: Temple University Press.
- Tate, Katherine. 1993. *From Protest to Politics*. Cambridge: Sage.

- Verba, Sidney, Kay Schlozman, Henry Brady, and Norman Nie. 1993. "Citizen Activity: Who Participates? What Do They Say?" *American Political Science Review* 87(2):303-18.
- Verba, Sidney, Nancy Burns and Kay Lehman Schlozman. 1997. "Knowing and Caring About Politics: Gender and Political Engagement". *The Journal of Politics* 59(4):1051-1072.
- Wadud, Amina. 2003. "The Role of Women in the American-Muslim Community and Their Impact on Perceptions of Muslim Women Worldwide". In *Muslims in the United States*. Philippa Strum and Danielle Tarantolo, eds. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars.
- Wuthnow, Robert. 1999. "Mobilizing Civic Engagement: The Changing Impact of Religious Involvement". In *Civic Engagement in American Democracy*. Theda Skocpol and Morris Fiorina, eds. 331-363. New York: Russell Sage.

هل التمييز بين الجنسين يُفسر نزعة السلطوية العربية؟* فيكي لانجور

تقديم المحررة:

قدمت فيكي لانجور (Vicki Langohr) هذه الورقة البحثية في مؤتمر رابطة دراسات الشرق الأوسط الذي عقد في واشنطن العاصمة عام ٢٠٠٥؛ ولم يسبق نشرها لأنها تشكل جزءاً من مشروع أكبر لكتاب. وقد اخترتها للنشر في كتابنا لأنها تختبر الأدبيات السائدة المنتجة في الولايات المتحدة، والتي ترى وجود علاقة بين عدم المساواة/التمييز في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي في العالم العربي الإسلامي، والطابع السلطوي لدولهم. وتعرض المؤلفة هذا الكم من الأدبيات، والذي قد لا يكون معروفاً لعلماء السياسة الذين يقرأون بالعربية، وتستخدم أسلوب التحليل الارتدادي لاختبار مدى صحة هذه العلاقة عن طريق دراسة مقارنة للنظم السياسية للدول الإسلامية غير العربية.

* هذه الورقة البحثية هي صيغة مُنقحة للورقة التي قُدمت أساساً في اجتماع رابطة دراسات الشرق الأوسط (MESA)، الذي عُقد عام ٢٠٠٥ في واشنطن العاصمة:

Vickie Langohr, "Does Gender Discrimination Explain Arab Authoritarianism?".

هل التمييز بين الجنسين يُفسر نزعة السلطوية العربية؟ فيكي لانجور

إن افتقاد ديمقراطية واحدة في العالم العربي مقارنة بمناطق العالم النامي التي تحولت إلى الديمقراطية على نطاق واسع، مثل أمريكا اللاتينية، أو التي ضمت بعض الديمقراطيات على الأقل، مثل أفريقيا وجنوب شرق آسيا، يقود الكثيرين إلى الاعتقاد بوجود شيء متفرد يقاوم المقرطة في العالم العربي. ووفقاً لأطروحة مارينا أوتاواي (Marina Ottaway) وتوماس كاروترز (Thomas Carothers) في العدد الأخير من مجلة "السياسة الخارجية" (*Foreign Policy*)، فإن العالم العربي ليس المنطقة الجغرافية الوحيدة التي تنسم غالباً برمتها بالنزعة السلطوية: "آسيا الوسطى ليست أفضل كثيراً من العالم العربي من زاوية الديمقراطية. وهناك أيضاً رقعة كبيرة من شرق وجنوب شرق آسيا - من كوريا الشمالية والصين، نزولاً إلى فيتنام ولاوس وبورما، إلى ماليزيا وسنغافورة - خالية من الديمقراطية، وتُظهر القليل من علامات التغيير".¹ لكننا إذا انتقلنا من تحليل يرتكز على المنطقة إلى تحليل ينظر إلى تراث البلدان الديني، فإننا نلاحظ على الفور أن عالم البلدان التي تضم أغلبية أو كثرة من المسلمين غالباً ما تكون "خالية من الديمقراطية" تماماً. هناك منطقتان بالعالم تضمان كلية أغلبية من البلدان المسلمة - العالم العربي وآسيا الوسطى - ولا توجد بهما ديمقراطيات على الإطلاق. فمن بين ٤٧ بلداً في العالم يضم أغلبية أو كثرة مسلمة، توجد ثلاثة بلدان - إندونيسيا، ومالي، والسنغال - تُعتبر "حرة"، كما ورد في طبعة كتاب "الحرية في العالم" (*Freedom in the World*) التي أصدرها "بيت الحرية" (Freedom House) عام ٢٠٠٦.

هناك حجة معروفة تطرح أن "الإسلام" غير ديمقراطي إلى حد ما لأنه لا يقر بالتمايز بين الكنيسة والدولة، لكن السنوات العديدة الماضية شهدت بروز تفسير جديد حول "عجز المسلمين الديمقراطي": أن المجتمعات المسلمة تتصف بمستويات مرتفعة من التمييز بين الجنسين، وأن هذه المستويات المرتفعة تؤدي في حد ذاتها إلى عرقلة الديمقراطية. وقد زادت قوة هذه الحجة بنشر مقالين مؤخرًا، أحدهما في مجلة "السياسة الخارجية" (*Foreign Policy*) في أبريل ٢٠٠٣، والثانية في مجلة "السياسة العالمية" (*World Politics*) في عام ٢٠٠٢. كان المقال الأول بقلم رونالد إنجلهارت (Ronald Inglehart) وببينا نوريس (Pippa Norris)، ويرتكز على بيانات مستمدة من "مسوح القيم العالمية" (World Values Survey). لم يطرح المقال أن ارتفاع مستويات المساواة الفعلية بين الجنسين ضروري لتحقيق الديمقراطية، بل أن الضروري يتمثل فحسب في ارتفاع مستويات الدعم الشعبي للمساواة بين الجنسين. وطرح المقال أيضاً أن التسامح الشعبي تجاه السلوك المتعلق بالأنواع الاجتماعي أو السلوك الجنسي، والذي لا يقبله المجتمع على نطاق واسع (مثل الإجهاض والمثلية الجنسية)، يُعد أيضاً من متطلبات الديمقراطية. لكننا لن نناقش هذا المقال في ورقتنا البحثية. وقد جادل أيضاً ستيفن فيش (Steven Fish)، في مقاله المنشور في *World Politics*، أن عدم المساواة بين الجنسين يمثل عقبة أمام الديمقراطية. لكن مقياس عدم المساواة الذي طرحه لم يكن إجابات المسح، وإنما بيانات تقيس مؤشرات مثل: الفجوات في التعليم بين الرجال والنساء، والفجوات بين عدد الرجال وعدد النساء بين السكان، والنسب المئوية

للنساء اللاتي يشغلن مواقع قيادية بالحكومة.^٢ ويستخدم فيش تحليل ارتدادي للجدال بأن أداء ٤٧ بلدًا في العالم تضم أغلبية من المسلمين يُعد سببًا قياسيًّا بمؤشرات النوع الاجتماعي السابقة عند مقارنته بأداء البلدان غير المسلمة، حتى مع السيطرة على الناتج المحلي الإجمالي. كما أن ضعف الأداء وفقًا لهذه المؤشرات يقترن إحصائيًّا بسوء الأداء الديمقراطي، كقياس حدده "بيت الحرية". ويضم الجزء الأكبر من ورقتي البحثية نقدًا لمقال فيش، ارتكازًا على نتائج تحليل إحصائي مشابه لتحليله جزئيًّا، لكنه أسفر عن نتائج مختلفة. لقد جمعت قدرًا كبيرًا من نفس مؤشرات المساواة بين الجنسين، فضلًا عن مؤشرات أخرى مختلفة، تزيد عما وظفه فيش لقياس العلاقة بين الإسلام والمساواة بين الجنسين ونتائج "بيت الحرية" في أفريقيا جنوب الصحراء (نشير إليها فيما بعد هنا باسم "أفريقيا"). يستخدم فيش مجموعة بيانات من ١٥٧ بلدًا، بما فيها ٤٧ بلدًا في العالم تضم أغلبية أو كثرة من المسلمين. لكنني استخدمت مجموعة بيانات أصغر وأكثر اشتمالًا، بوصفها وسيلة تمهيدية لاختبار مدى تكرارية نتائجه. وكان استخدامي لبيانات أفريقيا جنوب الصحراء، وليس أفريقيا كلها، بهدف حذف البلدان الغربية التي تشكل أغلبية في شمال أفريقيا. ويرجع ذلك، كما أطرح في نهاية ورقتي البحثية، إلى أنني أعتقد أن اتجاهات النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تختلف على نحو متميز عن تلك الاتجاهات في البلدان الإسلامية بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. تضم أفريقيا اختلافات ذات دلالة في المتغير التابع (مقياس "بيت الحرية") وفي الانتماء الديني - حيث يضم ثلث القارة تقريبًا أغلبية أو كثرة من المسلمين، ويشكل المسيحيون الثلث الثاني تقريبًا. وعلى حين نجد مؤشرات فيش تتراوح من حيث الزمن (حيث تُقاس الديمقراطية بمتوسط علامات بيت الحرية خلال فترة عشر سنوات من ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتُقاس بيانات فجوة التعليم من ١٩٩٠، وبيانات فجوة نسبة نوع الجنس من ٢٠٠٠)، فقد شكلت مجموعة بيانات تتقارب مؤشراتهما زمنيًّا، وتعتمد إلى حد كبير على البيانات المنشورة عام ٢٠٠٥. وقامت لورين كاس (Loren Cass)، زميلتي بكلية الصليب المقدس، بإعداد علاقة ارتباط تمهيدية باستخدام هذه البيانات لكي أتمكن من اتخاذ أول خطوة نحو تحديد مدى تأييد تلك المجموعة من البيانات لنتائج فيش. وعلى الرغم من أن تحليلي مستمد من مجموعة بيانات أصغر وأقل تعقيدًا إحصائيًّا، حيث تعتمد على علاقات جزئية وليس ارتدادات متعددة، فقد توصلت إلى علاقات بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين والإسلام تختلف بدرجة كبيرة عن نتائج فيش. وعلى سبيل المثال، بينما يجد فيش أن أداء البلدان المسلمة في مجال فجوة التعليم ونسبة نوع الجنس أكثر سوءًا من البلدان غير الإسلامية، فإن هذه النتائج لا تتكرر في بيانات أفريقيا، حيث لا توضح بيانات أفريقيا أن فجوة التعليم تقترن بمقاييس "بيت الحرية".

وبعد تقديم هذه النتائج البديلة، سأطرح تصورات حول بعض الأسباب الممكنة للتباين بين نتائج فيش ونتائج فيش، بما في ذلك إمكانية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيًّا بين الإسلام وأداء النوع الاجتماعي والديمقراطية، أو إمكانية وجود مثل هذه العلاقة في بعض أجزاء العالم الإسلامي وليس في أجزاء أخرى مثل أفريقيا، بما يطرح أن كلا من متغير "الإسلام" أو "الأمم الإسلامية" يحتاج إلى تعديل دال.

أطروحة فيش حول النوع الاجتماعي والديمقراطية

يطرح ستيفن فيش وجود علاقة سببية بين المساواة بين الجنسين والديمقراطية. ومن الناحية الفكرية، هناك جزءان متميزان في أطروحته: أن أداء البلدان الإسلامية أكثر سوءًا من

أداء البلدان غير الإسلامية فيما يتعلق بمؤشرات خاصة حول المساواة بين الجنسين، وأن هناك علاقة دالة إحصائية بين ضعف الأداء على مستوى هذه المؤشرات الخاصة حول النوع الاجتماعي وضعف الأداء في مجال الديمقراطية. ولا يزعم فيش أن التمييز بين الجنسين يُعد السبب الوحيد للعجز الديمقراطي في البلدان الإسلامية.

إن عالم حالات فيش أكبر: يحدد فيش ٤٧ دولة في العالم تضم أغلبية أو كثرة واضحة من السكان المسلمين، من بين ١٥٧ بلداً تقريباً يستخدم بياناتها في تحليله.^٣ إنه يستخدم علامات "بيت الحرية" مقياساً للديمقراطية (المتغير التابع)، باستخدام متوسط العلامات التي أحرزها البلد على مدار فترة عشر سنوات من ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١. وباستخدام الارتدادات متعددة المتغيرات، وجد فيش من قائمة تضم مؤشرات إمكانية حول عرقلة الديمقراطية، أن الإسلام والتنمية الاقتصادية (بمقياس بيانات لوغاريتم القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي (log GDPpc عام ١٩٩٠)) وعضوية منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" تقترن جميعها إحصائياً بصورة دالة بضعف الأداء على الصعيد الديمقراطي. وبينما تقترن التنمية الاقتصادية بالديمقراطية بوضوح، كانت تقديرات البلدان الإسلامية أكثر سوءاً من البلدان غير الإسلامية على الصعيد الديمقراطي، حتى مع السيطرة على التنمية الاقتصادية. وعلى حين تقلص العضوية في "أوبك" من فرص تحول الدولة نحو ديمقراطية، فإن "المتغير بالنسبة إلى "أوبك" ... لا يتسبب بوضوح في جميع آثار الإسلام؛ فإيجارات النفط وحدها ربما لا تفسر العجز الديمقراطي".^٤ (على حين لا تقدر إيجارات النفط وحدها، فقد كان يمكن الاستفادة بإدخال مؤشر عن الدول المستأجرة من جميع الأنواع). وبالتالي، يبدو أن كون البلد إسلامياً يرتبط سلباً بالديمقراطية، حتى مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي واستقلاله عن عضوية "أوبك". وبعد ذلك، ينبذ فيش ثلاث أطروحات أخرى يمكنها تفسير أسباب تقلص الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية أكثر من غيرها، مجادلاً أن: (أ) المجتمعات الإسلامية لا تمر بخبرة العنف السياسي بصورة أكبر من البلدان الأخرى، (ب) المجتمعات الإسلامية ليس لديها درجات أقل في الثقة الشخصية المتبادلة (عند مقارنتها بالمجتمعات الكاثوليكية، حيث تجري المقارنة باستخدام عينة صغيرة جداً من مسوح القيم العالمية في التسعينيات: سبعة بلدان إسلامية، و ٢٩ بلداً كاثوليكياً)، (ج) البلدان الإسلامية ليست أكثر تدنياً (أو "أقل علمانية") من مجتمعات أخرى. وهي الحجة التي لم يكن دحضها مبنياً على إيراد أدلة حول علمانية المجتمعات الإسلامية بشكل أو آخر، وإنما بحجة عامة تعارض الدمج بين العلمانية والديمقراطية، وبالإشارة إلى أن العديد من المجتمعات غير الغربية التي تتسم بأطول تاريخ في مجال الديمقراطية تُعد في الواقع مجتمعات شديدة التدين.

ينقل فيش بعد ذلك إلى عامل يعتقد أنه يفرق بين البلدان التي تضم أغلبية مسلمة وبين باقي البلدان، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية: إخضاع النساء والفتيات. يستخدم فيش أربعة قياسات إحصائية لخضوع المرأة: نسبة نوع الجنس، وفجوة التعليم، والنسبة المئوية للمواقع العليا التي تشغلها النساء في الهيئات الفرعية التنفيذية، ومقاييس تمكين النوع الاجتماعي (GEM) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تشير نسبة نوع الجنس إلى أنه على الرغم من أن عدد الذكور المولودين أكبر من عدد الإناث، على الصعيد العالمي، فإن البنات والنساء اللاتي يحصلن على الرعاية الطبية والغذاء وغيرها من الموارد التي تسهم في الحياة، يعشن فترة أطول من الرجال. وبالتالي، يفوق عدد النساء عدد الرجال في البلدان التي يتماثل فيها نفاذ النساء والرجال إلى الغذاء والرعاية الصحية. في كثير من البلدان غير الغربية - بالإضافة إلى الصين وبعض الولايات في الهند باعتبارها من بين أكثر الحالات سوءاً - يفوق عدد الرجال عدد النساء بدرجة كبيرة. ونظراً

لعدم إمكانية تفسير الأمر بيولوجياً، وبمعرفة الممارسات الموثقة في كثير من تلك المجتمعات التي ينتشر فيها إجهاض الأجنة الإناث، والقضاء على الإناث، والمعاملة التفضيلية للأطفال الذكور، فمن المفترض أن المجتمعات التي يزيد فيها عدد الرجال بدرجة جوهرية على عدد النساء هي تلك المجتمعات التي تقع البنات والنساء فيها ضحايا العنف المنهجي الناتج عن احتجاز الموارد الجوهرية اللازمة للحياة. وتشير فجوة التعليم إلى الفجوة بين النسبة المئوية للرجال المتعلمين والنساء المتعلمات في المجتمع. وعند وجود فجوات كبيرة، من المتوقع أن تُفضل الأسر عادة تعليم الأولاد وليس البنات، مما يؤدي بمرور الزمن إلى مجتمعات يتمتع رجالها، على نحو غير متناسب، بجميع الفرص التي يوفرها التعليم. إن النسبة المئوية للمواقع العليا في الهيئات الفرعية التنفيذية تفسر ذاتها، بينما يُعد تقدير مقياس تمكين النوع الاجتماعي قياساً يتكون من أربعة مؤشرات أخرى: حصة الإناث والذكور من المقاعد البرلمانية، حصة الإناث والذكور من مواقع التشريع والوظائف العليا والإدارة، وحصة الإناث والذكور من المواقع المهنية والتقنية، وتقديرات الدخل المكتسب للإناث والذكور.^٦

وإذا أخذنا هذه المؤشرات الأربعة معاً، نجد أنها تمس تقريباً جميع العوامل التي يمكن اعتبارها تؤثر بشكل مشترك على فرص حياة النساء: التعرض لعنف يؤدي للموت (رغم أنه ليس عنفاً أسرياً لا يسفر عن الوفاة، فإنه يُعد مؤشراً يرتبط بوضوح بمستوى المساواة بين الجنسين في المجتمع)، النفاذ إلى التعليم ومواقع صنع القرار في المجتمع، والنفاذ إلى الدخل. وفي كل حالة، توضح مقارنات فيش للمجتمعات الإسلامية بغير الإسلامية، وفقاً لتلك المؤشرات، أن وضع النساء أكثر سوءاً عادة في البلدان الإسلامية. وعلى حين يخضع دخل الفرد للسيطرة، كانت فجوة التعليم في المجتمعات الإسلامية أكثر سوءاً عادة عن نظيرتها في المجتمعات غير الإسلامية. على أن نسب نوع الجنس أكبر في البلدان الإسلامية، حتى مع استبعاد قطر والإمارات العربية المتحدة التي يمكن أن يُعزى ارتفاع نسبة نوع الجنس فيهما إلى وجود أعداد كبيرة من العاملين قادمين من الخارج. ولا يبدو واضحاً استخدام دخل الفرد، كنوع من السيطرة، في هذا القياس. ويبدو أيضاً أن استبعاد البلدان التي يضم سكانها أغلبية من العاملين الذكور غير المقيمين يعني إمكانية استبعاد بعض بلدان الخليج الأخرى أيضاً، مثل الكويت. وحتى عند السيطرة على الناتج المحلي الإجمالي، يوجد اختلاف كبير بين الأمم الإسلامية وغير الإسلامية في عدد النساء اللاتي يشغلن مواقع تنفيذية عليا. وأخيراً، تتخفف تقديرات مقياس تمكين النوع الاجتماعي في البلدان الإسلامية.

ويجادل فيش أيضاً أن ضعف الأداء وفقاً لهذه المؤشرات المختلفة للنوع الاجتماعي يقترن بانخفاض مستويات الديمقراطية. أما عن فجوة التعليم، توضح الارتدادات التي تسيطر على التنمية الاقتصادية والإسلام أن "كل نقطة مئوية في فجوة التعليم تقترن بتغيير قدره ٠,٠٤ نقطة في علامات بيت الحرية".^٧ وترتبط اختلافات نسب نوع الجنس ارتباطاً إحصائياً دالاً بعلامات بيت الحرية، حتى عند السيطرة على الدول الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي. وترتبط علامات بيت الحرية بالنسبة المئوية للنساء بالهيئات التنفيذية: "كل ١% إضافي من الوظائف الرسمية التي تشغلها النساء تقترن بتحسين مقداره ٠,٠٨ في علامات بيت الحرية. وبالتالي، فإن الاختلاف بين حكومة تضم ٥% من النساء وحكومة تضم ٢٥% من النساء يقترن باختلاف قدرة ١,٦ نقطة، أي حوالي رُبع النطاق الإمبريقي، في المتغير التابع".^٨

بيانات أفريقيا

من أجل إثبات حجة سببية تطرح أن ضعف الأداء في مجال النوع الاجتماعي يعرقل الديمقراطية إلى حد كبير، يبدو من الأفضل أن ترتبط بيانات مؤشرات النوع الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بعلامات بيت الحرية للبلد في نفس الفترة الزمنية. وبعبارة أخرى، قياس علامات بيت الحرية ومؤشرات النوع الاجتماعي في نفس السنة أو في فترة قريبة زمنياً بقدر الإمكان. على أن بيانات فيش لا تتطرق جميعها من نفس النقطة الزمنية: بيانات معدل التعليم مستقاة من عام ١٩٩٠، وبيانات نسبة نوع الجنس من عام ٢٠٠٠، وشغل النساء لمواقع في الحكومة وعلامات مقياس تمكين النوع الاجتماعي من عام ١٩٩٨، وعلامات بيت الحرية (مقياس المقرطة) وهي عبارة عن متوسط العلامات التي أحرزها البلد خلال فترة عشر سنوات تمتد من ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١.^٩ وبالنسبة إلى بلد تحول إلى الديمقراطية منذ ١٩٩٠، يختلف متوسط علامات بيت الحرية للفترة من ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١ اختلافاً جوهرياً عن نظيره في أية سنة خلال تلك الفترة. وعلى سبيل المثال، كانت غانا "غير حرة" في السنة الأولى من تلك الفترة أي ١٩٩١-١٩٩٢، بينما كانت "حرة" في السنة الأخيرة ٢٠٠٠-٢٠٠١. على أن فيش لم يذكر كيفية تحديد متوسطات العلامات، حيث لا توجد علامة واحدة لكل سنة، وإنما توجد علامة لإنجازات الحقوق السياسية وعلامة لإنجازات الحريات المدنية المنفصلة. إذا افترضنا أن متوسط علامات إنجاز الحقوق السياسية في غانا بلغ ٣,٩ خلال تلك الفترة ووضعناه بشكل مناسب داخل علامات بيت الحرية لمتوسط المعدلات مجتمعة (الحقوق السياسية بالإضافة إلى الحريات المدنية)، يمكن عندئذ اعتبار غانا حرة جزئياً (حيث إن بيت الحرية يعتبر البلد حراً جزئياً عندما يتراوح متوسط مجموع العلامات بين ٣ و ٥). إذن يمكن إدخال غانا إلى تحليل فيش، وفقاً لعلامات بيت الحرية، في نطاق بلد حر جزئياً وارتدادي في مواجهة بيانات التعليم لديه عام ١٩٩٠. هذا، بينما كانت غانا غير حرة بالفعل في عام ١٩٩١-١٩٩٢، وهي أقرب سنة لعام ١٩٩٠ دخلت في تحليل فيش. وبالمثل، يمكن افتراضاً أيضاً قياس غانا بوصفها حرة جزئياً وفقاً لمتوسط بيت الحرية في مواجهة بيانات نسبة نوع الجنس لعام ٢٠٠٠. لكن غانا كانت حرة بالفعل في ٢٠٠٠، عند قياس بيانات نسبة نوع الجنس.

تُعد حالة غانا استثناء. هناك عدد كبير من البلدان لم تتغير علاماتها جذرياً وفقاً لبيت الحرية خلال التسعينيات، وبالتالي لن يختلف كثيراً متوسط يبلغ عشر سنوات عن العلامات التي أحرزتها البلد في أية سنة منفردة من هذه السنوات. وعلى الرغم من ذلك، يبدو من الأدق قياس علامات بيت الحرية لإنجازات بلد بعينه في سنة بعينها وفقاً لأقرب سنة تتوفر فيها بيانات التعليم، وعلامات بيت الحرية، ومعدلات شغل النساء لمواقع في الحكومة، وبيانات نسب نوع الجنس وعلامات مقياس تمكين النوع الاجتماعي لهذا البلد. وقد قمت بذلك بقدر استطاعتي، على الرغم من وجود نطاق لتواريخ البيانات المستخدمة - كما يصف السرد الحالي. لقد استخدمت المؤشرات التالي ذكرها. لقد قيس الديمقراطية بمجمل متوسط علامات بيت الحرية لعام ٢٠٠٥ (كما ورد في تقرير *Freedom in the World 2005* الصادر عن بيت الحرية)، وليس بمتوسط سنوات متعددة. وكانت بيانات نسبة نوع الجنس وفجوة التعليم مستمدة من *CIA World Factbook 2005*.^{١٠} ولم أتمكن من إيجاد المكافئ، في تقرير التنمية البشرية الحالي، للنسب المئوية التي قدمها فيش للمواقع العليا بالهيئات التنفيذية في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨. واستخدمت بالتالي مؤشرين آخرين: المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان (من تقدير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥؛ بيانات الأول من مارس ٢٠٠٥)، والنساء في مواقع المستوى الوزاري (تقرير التنمية البشرية لعام

٢٠٠٥؛ بيانات الأول من يناير ٢٠٠٥). ويمكنني أن أتوقع أن مؤشرات المقاعد في البرلمان، في النظم الديمقراطية الكاملة، تختلف بدرجة كبيرة عن نظيرتها في الهيئات التنفيذية، حيث تعكس المقاعد في البرلمان الاستعداد الشعبي العام لانتخاب النساء، بينما قد لا يعكس تعيين النساء في الفروع التنفيذية الرأي العام حول النوع الاجتماعي بنفس الوضوح. وبالتالي، فإن "التناسب" بين أية فئات على هذا المؤشر العام وبين فئات فيشر يفتقر إلى الدقة.

لم استخدم علامات مقياس تمكين النوع الاجتماعي، وهو عبارة عن تركيب يضم "أنصبة الإناث والذكور من المقاعد البرلمانية، وأنصبة الإناث والذكور من المواقع التشريعية ومواقع كبار المديرين والمسؤولين، وأنصبة الإناث والذكور من المواقع المهنية والتقنية، وتقديرات الدخل المكتسب للإناث والذكور".^{١١} لكنني استخدمت مؤشرات مختلفة قليلاً، يمكن أن تؤدي معاً إلى تقريب الكثير من نتائج مقياس تمكين النوع الاجتماعي وتكون أقل تحيزاً تجاه النتائج المتعلقة بنساء النخبة. لقد استخدمت نسبة الإناث إلى الذكور فيما يتعلق بتقدير الدخل المكتسب، حيث تُعتبر من مكونات مقياس تمكين النوع الاجتماعي (على الرغم من أنني غير متأكدة من قياسها كنسبة من مقياس تمكين النوع الاجتماعي). إن هذه النسبة مستمدة من تقرير *التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥*، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما بالنسبة إلى البلدان المنفردة، فترتكز التقديرات على بيانات أحدث سنة متاحة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣.^{١٢} كما استخدمت أيضاً مؤشراً يُطلق عليه "عدم المساواة بين الجنسين" - معدل النشاط الاقتصادي الأنثوي للنساء اللاتي تبلغ أعمارهن ١٥ سنة فأكثر، باعتباره نسبة مئوية من المعدل المناظر لدى الرجال. وهذه البيانات مستمدة من تقرير *التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤*، وترتكز على بيانات عام ٢٠٠٢. وقد يتسم معدل النشاط الاقتصادي النسائي بتحيز أقل نحو نساء النخبة أقل مما يرد في مقياس تمكين النوع الاجتماعي. ومن بين أربعة مؤشرات في مقياس تمكين النوع الاجتماعي، يوجد مؤشران على الأقل يمكن اعتبارهما يقيسان حصة النساء من فرص العمل - أي حصصهن من المواقع التشريعية، ومواقع الإدارة والمسؤولية العليا، وحصص المواقع المهنية والتقنية التي تميل بوضوح نحو زيادة الوظائف المتاحة أمام النساء المتعلقات، بل الحاصلات على تعليم عال. وفي المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات أمية النساء، وتزيد معدلات أمية النساء على معدلات أمية الرجال، فإن مقياس "حصة السكان الإناث من سن ١٥ سنة فأكثر، واللاتي يوفرن أو يمكنهن توفير العمالة لإنتاج السلع والخدمات"^{١٣} يمكن أن يُعد مؤشراً أكثر قابلية للتطبيق على نطاق أوسع.

أود اتخاذ خطوة أولية تجاه دراسة مدى تكرارية نتائج فيشر عند استخدام هذه المؤشرات (وفي بعض الحالات مؤشرات مختلفة قليلاً). وبالتالي، قمت بجمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات من ٤٤ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء كأول حالة اختبار. هناك اختلاف كبير بين هذه البلدان على مستوى المتغير التابع، حيث تسير علامات بيت الحرية على الطريق كله من ١ (أعلى علامة على الحرية) إلى ٧ (أقل علامة على الحرية). يوجد بلد واحد فقط عند العلامة ١ (موريشيوس) وبلد واحد فقط عند العلامة ٧ (السودان). لكن المدى الفعال لا يزال متسعاً إلى حد كبير، حيث توجد بلدان عديدة عند العلامة ٢ (حررة)، وبلدان عديدة عند العلامة ٦,٥ (ليست حررة)، ويوجد بلد واحد على الأقل على كل علامة بينهما. هناك أيضاً نطاق واسع من الأديان في أفريقيا جنوب الصحراء: وجدت ١٥ بلداً يضم أغلبية أو كثرة مسلمة، و١٥ بلداً آخر يضم أغلبية مسيحية واضحة، وتلعب الأديان الأصلية أيضاً دوراً رئيسياً في البلدان الأخرى. وباستخدام اختبار ٠,٥ للدلالة الإحصائية، قامت زميلتي لورن كاس، من كلية الصليب المقدس، ببناء

علاقات جزئية لكل مؤشر في مواجهة كل مؤشر آخر بكل حالة بها ثابت لقواها الشرائية للنتائج المحلي الإجمالي (تفاوت في القوة الشرائية). وعلى الرغم من جمع البيانات من ٤٤ بلدًا، يبدو واضحًا أن ٣٧ بلدًا فقط تتوفر لديها بيانات كاملة. كما أن حسابات الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) التي قامت بها لورن استبعدت أي بلد لا تتوفر لديه بيانات كاملة على مثل هذا المؤشر من التحليل في أية فئة. وبالتالي، بُنيت العلاقات الجزئية بالنسبة إلى ٣٧ بلدًا فقط. إن ثلاثة من البلدان التي استبعدتها التحليل لافتقارها إلى البيانات كانت من البلدان الإسلامية (الصومال، والسودان، وجيبوتي) وثلاثة من بلدان غير الإسلامية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية، وليبيريا).

وحتى يصبح تقديم نتائج أفريقيا أكثر بديهية، فقد قسمت النتائج إلى فئتين من الأطروحات: هل يقترن الأداء وفقًا لمؤشرات النوع الاجتماعي، بغض النظر عن الدين، وعلى مستويات دالة إحصائية، بعلامات بيت الحرية؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يبدو أداء البلدان الإسلامية أكثر سوءًا وفقًا للمؤشرات الخاصة المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟ وبدءًا بالروابط القائمة بين مؤشرات النوع الاجتماعي وعلامات بيت الحرية، هناك ثلاث روابط دالة إحصائية. وكما توقع فيش، توجد علاقة دالة إحصائية بين علامات بيت الحرية ونسبة نوع الجنس، بحيث تقترن محدودية الديمقراطية بزيادة الفجوة بين عدد الرجال والنساء في المجتمع. أما ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي للإناث، كنسبة مئوية معدلات الذكور، فقد كان مقترنًا بارتفاع علامات الإنجاز في مجال الديمقراطية (أي انخفاض علامات بيت الحرية، نظرًا لأن العلامة ١ تعني الأكثر حرية والعلامة ٧ تعني الأقل حرية)، وارتفاع نسب تقديرات دخول الإناث بالنسبة إلى تقديرات دخول الذكور كان يقترن بارتفاع علامات الإنجاز في مجال الديمقراطية.

ولم نجد ارتباطًا بين فجوة التعليم وعلامات بيت الحرية، بما يتناقض وأطروحة فيش. ولم يوجد ارتباط بين علامات بيت الحرية ومقاعد النساء في البرلمان. على أننا وجدنا ارتباطًا قدره ٠.٦٢. فحسب حول النساء في المواقع الوزارية، بما لا يفي باختبار ٠.٥. للدلالة الإحصائية المستخدمة هنا.

وبالتالي كانت الرابطة الوحيدة الدالة إحصائية بين مؤشرات النوع الاجتماعي وعلامات بيت الحرية، في تحليلنا، تتعلق بنسبة نوع الجنس والمؤشرين الاقتصاديين: معدلات النشاط الاقتصادي للإناث، ونسبة تقدير دخل الإناث المكتسب بالنسبة إلى تقدير دخل الذكور المكتسب. لكن مؤشرًا واحدًا فقط من هذه المؤشرات الثلاثة حول النوع الاجتماعي كان يرتبط، بدوره، عند مستويات دالة إحصائية بوجود أغلبية مسلمة بالبلد - وهذا إذا ما قمنا فحسب بخفض محدود لمقياس الدلالة الإحصائية. وعند مستويات ٠.٠٥، من الدلالة، تقترن البلدان الأفريقية غير الإسلامية اقترانًا إيجابيًا بارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي للإناث. وبالتالي، فمن بين مؤشرات النوع الاجتماعي الستة المقاسة، يوجد مؤشر واحد فقط يقترن بالديمقراطية، حيث يكون أداء البلدان الإسلامية سيئًا. ومن هنا يمكن القول إن النتائج الكلية التي قدمها فيش حول ارتباط فجوة التعليم ونسبة نوع الجنس بعلامات بيت الحرية، وأنها أكثر سوءًا بدرجة كبيرة في البلدان الإسلامية، لا يؤيدها تحليلنا: لم تكن فجوة التعليم مرتبطة بالديمقراطية، ولا يكون أداء البلدان الإسلامية حول فجوة التعليم، عند سيطرتهم على الناتج المحلي الإجمالي، أكثر سوءًا من أداء البلدان غير الإسلامية. كما يوجد ارتباط بين نسبة نوع الجنس والديمقراطية، لكن أداء البلدان الإسلامية ليس أكثر سوءًا في مجال نسبة نوع الجنس. ومما يثير الاهتمام، أننا وضعنا أيضًا نظامًا لتشفير البلدان - ليس الإسلامية وغير الإسلامية فحسب، وإنما أيضًا المسيحية وغير

المسيحية. وبينما لا يقترن البلد إسلامي بقلة عدد النساء في البرلمان، فإن البلد المسيحي يقترن بوجود عدد أكبر من النساء في البرلمان (البلد المسيحي يقترن إيجابياً بوجود النساء في البرلمان، بينما لا يقترن البلد إسلامي بذلك سلباً، لأن العكس في عينة المسيحيين ليس المسلمين وإنما غير المسيحيين، فالبلدان غير المسيحية تشتمل أيضاً على كثير من البلدان التي تضم أغلبية أو كثرة من غير المسلمين، وإنما (pagan) أو الأديان الأفريقية للسكان الأصليين).

لماذا تختلف النتائج؟

هناك عديد من الأسباب الممكنة لعدم تكرار بيانات أفريقيا المطروحة أعلاه لأغلب نتائج فيش. قد يتمثل السبب الأول في أن تحليلي خاطئ. إنني جديدة في المجال الإحصائي، وربما فسرت النتائج التي توصلت إليها زميلتي حول العلاقات الجزئية تفسيراً غير صحيح. وحتى إذا كان التفسير صحيحاً، فإنني أرغب - قبل المضي بالمشروع قدماً - في التأكد من عدم وجود اختلاف بين الطريقة التي استخدمها فيش لتفسير بياناته والطريقة التي استخدمناها، فضلاً عن ضرورة عمل ارتدادات متعددة التنوع مثل التي قام بها فيش، لمعرفة ما إذا كان التباعد بين نتائجنا ونتائج فيش لا يزال موجوداً.

وفي حالة عدم وجود أخطاء في التحليل، وكانت الارتدادات متعددة المتغيرات لبيانات أفريقيا لاتزال توضح نتائج مختلفة عن نتائج فيش، فإن ذلك يعني أحد أشياء ثلاثة. أولاً: يعتمد أسلوب في جمع علامات بيت الحرية لسنة بعينها، وليس على متوسط عشر سنوات، وربطه بأقرب سنة ممكنة من علامات مؤشر النوع الاجتماعي؛ وهذا أكثر دقة من مقارنة فيش للبيانات المستقاة من نقاط زمنية مختلفة واستخدام متوسط ١٠ سنوات من علامات بيت الحرية. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن إعادة حساب البيانات بهذه الطريقة لمجمل مجموعة بيانات فيش يسفر عن نتائج مختلفة عن النتائج التي توصل إليها. ومن الممكن أن يسفر قياس المؤشرات نفسها في فترات زمنية وثيقة الارتباط عن وجود اختلاف. وعلى سبيل المثال، عندما يقارن فيش متوسط ١٠ سنوات من علامات بيت الحرية خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١ بتقديرات التعليم في عام ١٩٩٠، فإنه يجد علاقة ذات دلالة إحصائية. لكنني لم أجد مثل تلك العلاقة عندما قمت بمقارنة علامات بيت الحرية حول أفريقيا عام ٢٠٠٥ بعلامات التعليم التي جرى تقديرها في أغلب الحالات عام ٢٠٠٣. وقد يكون هذا عاملاً، لكنني أشك في أنه يتسم بدلالة كبيرة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اعتقادي بأن علامات بيت الحرية لم تتغير جذرياً بالنسبة لأغلب البلدان خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبالتالي فإن متوسط العدد خلال عشر سنوات هو على الأغلب نفس العدد لعلامات بيت الحرية بالنسبة لبلد بعينه في سنة بعينها خلال السنوات العشر نفسها. ومع ذلك، قد لا يكون الأمر صحيحاً بالنسبة إلى البلدان التي انتقلت من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي خلال فترة السنوات العشر - مثل غانا. وقد يبدو أنه عند وجود علاقة سببية بين ضعف مؤشرات النوع الاجتماعي والنزعة السلطوية، فإنها بالدقة حالات تلك البلدان التي تتغير علامات بيت الحرية بالنسبة لها تغيراً جوهرياً بحيث ينبغي الاهتمام بها أكثر من غيرها. كما أن علامات بيت الحرية لهذه البلدان، في سنوات بعينها، يجب أن ترتبط بمؤشرات النوع الاجتماعي في تلك السنوات نفسها، أو في سنوات قريبة بقدر الإمكان، حيث يجب أن تتحسن علامات إنجاز التحول الديمقراطي مع تحسن مؤشرات النوع الاجتماعي.

إن إذا قيس توقيت المؤشرات كما فعلت، وليس كما فعل فيش، بالنسبة لجميع مجموعة بيانات فيش، من الممكن أن توجد رابطة أضعف إلى حد كبير على النطاق العالمي بين الأمم الإسلامية وضعف الأداء وفقاً لمؤشرات النوع الاجتماعي، والتي أوضحنا أنها ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بالديمقراطية. على أننا إذا قمنا بتقسيم الأمم ذات الأغلبية أو الكثرة المسلمة إلى مناطق إقليمية، أعتقد من الممكن على قدم المساواة أن نجد علاقات مختلفة في المناطق المختلفة، وأن نتائج فيش - أو إحدى صيغها - قد تكون صحيحة في العالم العربي، على سبيل المثال، ولكن ليس في أفريقيا. فإفريقيا جنوب الصحراء تبعد بطرق عديدة تُضعف الرابطة بين وضع الأمة الإسلامية والديمقراطية. إن القارة تتمتع بوضع استثنائي جيد فيما يتعلق بمؤشرين على الأقل من مؤشرات النوع الاجتماعي: نسبة النساء في البرلمان ونسبة نوع الجنس. وبمناسبة انتخاب إيلين جونسون سيرليف (Ellen Johnson Sirleaf) لرئاسة ليبيريا في نوفمبر ٢٠٠٥، أشار مقال في صحيفة "نيويورك تايمز" (*New York Times*) إلى أن "إفريقيا تتقدم العالم النامي فيما يتعلق بنسبة النساء المثوية في المواقع التشريعية، حيث تبلغ حوالي ١٦% وفقاً لبيانات اتحاد البرلمانيين".^{١٤} وبالمثل، نجد أن أمارتيا سن (Amartya Sen)، وهو واحد من أوائل المؤلفين الذين ركزوا الانتباه على نسبة نوع الجنس كمؤشر للتمييز بين الجنسين، قد أشار في مقاله الشهير عام ١٩٩٠ "أكثر من ١٠٠ مليون امرأة مفقودة" ("More Than 100 Million Women Are Missing") أن أفريقيا، على الرغم من فقرها المدقع، ليس لديها مشكلات فيما يتعلق بنسبة نوع الجنس، بينما توجد مناطق أخرى غير-غربية أكثر ثراء ولديها فجوات أكبر بين نسب الرجال والنساء المثوية بين سكانها.^{١٥} ويجادل سن (Sen)، بشكل عام، أن مشكلات نسبة نوع الجنس ليست نتيجة مباشرة للفقر، وإنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنفاذ النساء إلى الدخل: عندما تكسب النساء المال من عملهن خارج المنزل، ويمتلكن موارد اقتصادية، وتعتبرهن الأسرة منتجات اقتصادياً، تقل احتمالات إجهاض الأجنة الإناث، كما تقل احتمالات منع نفاذ البنات والنساء على قدم المساواة إلى الغذاء والدواء. وقد ظهر مؤخراً عامل، يندب بالسوء، يمكنه الحيلولة دون زيادة عدد الرجال عن عدد النساء في أفريقيا. فقد نشرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كتاب الحقائق العالمية بعنوان *CIA World Factbook*، وهو مصدر بيانات نسبة نوع الجنس المستخدمة هنا، والذي يشير صراحة إلى أن التقديرات السكانية للعديد من البلدان في أفريقيا تأخذ في حساباتها تأثير مرض الإيدز، حيث يؤدي هذا المرض إلى تشويه نسب النوع الاجتماعي والسن. فإذا لقي الرجال الأفارقة حتفهم، على نحو غير متناسبي، نتيجة الإصابة بمرض الإيدز، فإن ذلك يسفر عن منع زيادة عدد الرجال عن عدد النساء في أفريقيا.

إن أفريقيا تتباعد، وقد تكون علاقات فيش بين النوع الاجتماعي والديمقراطية ووضعية الأغلبية أو الكثرة الإسلامية صحيحة عند إعادة تشكيل التحليل بحيث يستبعد أفريقيا (المسلمة وغير المسلمة). وأعتقد أن العالم العربي يمكن أن يبتعد على قدم المساواة، على الأقل، وإن كان في الاتجاه الآخر: سوء معاملة النساء وفقاً لبعض مؤشرات النوع الاجتماعي على الأقل. وعند إعادة حسابات فيش مع استبعاد العالم العربي، لن تتمتع علاقاته بين النوع الاجتماعي والديمقراطية والأمة المسلمة بالقوة. وعلى سبيل المثال، وعند قيام كل من دانييلا دونو (Daniela Donno) وبروس روسيت (Bruce Russett) بإعادة إجراء التحليل الإحصائي لفيش، مع إضافة متغيرات جديدة، وجدنا أن "البلدان الإسلامية بشكل عام تقمع بعض حقوق النساء أكثر من البلدان الأخرى. لكن التأثير أقوى وأكثر اتساقاً في البلدان العربية بوجه خاص".^{١٦} وفي تحليل أفريقيا، وجدنا أن العلاقات بين علامات بيت الحرية والديمقراطية تتم من خلال نسبة نوع الجنس

والنشاط الاقتصادي، حيث يرتبط النشاط الاقتصادي في حد ذاته، كما يجادل أمارتيا سن، ارتباطًا وثيقًا بنسبة نوع الجنس. إن عدد النساء يفوق عدد الرجال في أغلب البلدان الأفريقية. أما في أغلب البلدان العربية، حتى في البلدان التي تقع خارج منطقة الخليج حيث أدى وجود العمال الذكور من بلدان أخرى إلى تغيير النسب - توضح بيانات نسبة نوع الجنس أن عدد الرجال يفوق عدد النساء (مع لبنان والمغرب كاستثناءات واضحة؛ ولكن حتى في بعض البلدان التي تحرز علامات جيدة على بعض مؤشرات النوع الاجتماعي، مثل تونس والأردن، فإن عدد الرجال يفوق عدد النساء). وفي عام ٢٠٠٣، نجد أن معدل النشاط الاقتصادي للإناث في البلدان الأفريقية، كنسبة مئوية من المعدل النظير لدى الرجال، لم يقل غالبًا عن ٥٠%؛ ولم يرتفع أبدًا في العالم العربي عن ٥٠%. ويرجع ذلك إلى مشكلة معروفة في العالم العربي، كما تشير زافيريس تزاناتوس (Zafiris Tzannatos) وإقبال كاور (Iqbal Kaur): "تعد معدلات مشاركة القوى العاملة النسائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أقل المعدلات في العالم، رغم أن ذلك قد يمثل جزءًا من انعكاس اختلاف التقاليد والممارسات الإحصائية".^{١٧} تشير تزاناتوس وكاور أيضًا إلى أن مشاركة العمالة النسائية "تتزايد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسرع مما عليه الحال في مناطق نامية أخرى، وهو ما يرجع جزئيًا إلى أن انخفاض تلك المعدلات من البداية". ومع ذلك، يبدو واضحًا الآن أن أداء البلدان العربية أكثر سوءًا وفقًا لهذا المؤشر المهم أكثر مما عليه الحال في العديد من البلدان الإسلامية الأخرى غير العربية.^{١٨}

وعلى حين نجد أن أداء العالم العربي أكثر سوءًا وفقًا لمؤشرات النوع الاجتماعي عما عليه الحال في كثير من الأمم الإسلامية الأخرى، فإن أداءه أكثر سوءًا بوضوح في مجال الديمقراطية عما عليه الحال في باقي أنحاء العالم الإسلامي. وهناك سبب يدعون للاعتقاد بأن الديمقراطية في العالم العربي أقل كثيرًا عما عليه الحال في العالم الإسلامي غير العربي، سواء اليوم أو خلال الثلاثين سنة الماضية. وبينما لم يُدرج بيت الحرية أي بلد عربي في عام ٢٠٠٥ تحت تصنيف بلد حر، وأدرج بلدين فقط من بلدان العالم التي تضم أغلبية أو كثرة من المسلمين تحت هذا التصنيف، فإن خمسة بلدان من ١٦ بلدًا عربيًا - أو ٣١% - تعتبر حرة جزئيًا في مقابل ١١ بلدًا غير حر (٦٨,٧%). وفي عام ٢٠٠٥، كان بلدان من ٣١ بلدًا غير عربي ويضم أغلبية/كثرة إسلامية يندرج تحت تصنيف بلد حر، و١٤ بلدًا تحت تصنيف بلد حر جزئيًا (٤٥%)، و١٥ بلدًا تحت تصنيف بلد غير حر (٥١,٧%). وبالتالي، تبلغ نسبة البلدان الحرة جزئيًا ٣١% في العالم العربي، و٤٥% في البلدان المسلمة غير العربية. وبدراسة الحالات نفسها خلال الثلاثين سنة الماضية، توصل كل من ألفريد ستيبان (Alfred Stepan) وجرايم روبرتسون (Graeme Robertson) إلى نتيجة مشابهة. قام ستيبان وروبرتسون بدراسة عالم يضم إجمالاً ٤٧ بلدًا يشتمل على أغلبية مسلمة، بغية تحديد عدد البلدان التي تمتعت بثلاث سنوات متتالية على الأقل، وعدد البلدان التي تمتعت على الأقل بخمس سنوات متعاقبة أو أكثر، من التنافس الانتخابي (وتوصف على النحو التالي: "تبعث الحكومة من انتخابات عادلة بقدر معقول؛ وكانت الحكومة المنتخبة قادرة على شغل أغلب أهم المكاتب السياسية")^{١٩} خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٢-١٩٧٣ و ٢٠٠١-٢٠٠٢. إن هذا المعيار للمنافسة الانتخابية أقل من معيار بيت الحرية للبلد "الحر"، حيث لا يشتمل على الأحكام الكثيرة غير الانتخابية التي يقيسها بيت الحرية لمنح توصيف "حر"، كما يستخدمه المؤلفون كأحد مقاييس التنافس الانتخابي الذي يقدره بيت الحرية بالرقم ٣ أو أقل (تحدد العلامة ١ الأكثر حرية، وتحدد العلامة ٧ الأقل حرية)، بينما يعتبر بيت الحرية أن البلدان التي أحرزت ترتيبًا مركبًا يساوي ٣ هي بلدان "حرة جزئيًا" فحسب. وباستخدام قياسات ستيبان

وروبرتسون، هناك بلد عربي واحد فقط (لبنان)، من بين ١٦ بلدًا عربيًا، اتبع نظام التنافس الانتخابي لثلاث سنوات متعاقبة على الأقل. بينما يصدق الشيء نفسه على ١١ بلدًا من بين ٢٩ بلدًا مسلمًا غير عربي وفقًا لعلامات Polity IV. كما أدرج بيت الحرية ١٢ بلدًا من بين ٣١ بلدًا تحت التصنيف نفسه. ولفترة امتدت لخمس سنوات متعاقبة أو أكثر، لم يشهد أي بلد عربي نظام التنافس الانتخابي؛ ويصدق الشيء نفسه على ٨ من بين ٢٩ بلدًا مسلمًا غير عربي وفقًا لعلامات Polity IV، و٨ من ٣١ بلدًا وفقًا لعلامات بيت الحرية.

ويوضح تحليل ستيبان وروبرتسون تباعد أوضح حتى بين البلدان العربية والبلدان الإسلامية غير العربية، رغم تحليل الناتج المحلي الإجمالي إلى عوامل في المعادلة. وارتكازًا على تقدير من المتوقع على أساسه أن البلدان التي تقل قواها الشرائية للناتج المحلي الإجمالي عن ٣,٥٠٠ دولارًا أن تكون غير تنافسية، وبالتالي تعتبر "مفرطة الإنجاز" إذا كانت تنافسية، والبلدان التي تبلغ قواها الشرائية للناتج المحلي الإجمالي ٥,٥٠٠ دولارًا من المتوقع أن تكون تنافسية انتخابيًا وتعتبر "أقل إنجازًا" على خلاف ذلك،^{٢١} يمكن القول إن العالم العربي لا يضم بلدًا مفرط الإنجاز ويضم ٧ بلدان (أغلبهم من منتجي النفط) متدنية الإنجاز؛ بينما العالم الإسلامي غير العربي يضم ٧ بلدان مفرطة الإنجاز ولا يضم أي من البلدان متدنية الإنجاز. ويخلص المؤلفان إلى وجود "١٦ بلدًا عربيًا من أكبر المجموعات المنفردة التي تم بالفعل تحديدها بين كل تلك الدول "متدنية الإنجاز" (بالنسبة إلى ما يمكن توقعه من مستوياتها من ... القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي)، عندما يتعلق الأمر بالتنافس الانتخابي. وفي تعارض حاد مع ذلك، هناك وضع نادرًا ما يثير دهشة أقل، وإن كان غير ملحوظ، بين ٣١ بلدًا في العالم أغلبيتها مسلمة ولكنها ليست من البلدان العربية، وتشكل في الواقع أكبر كتلة منفردة من كل تلك البلدان التي تُعد "مفرطة الإنجاز إلى حد كبير" بالنسبة إلى مستويات القوة الشرائية لنواتجها المحلي الإجمالي، عندما تكون الانتخابات التنافسية محل تشكك^{٢١} وعلى ضوء تزايد الدلائل التي تطرح أن العالم العربي متباعدًا داخل العالم الإسلامي الأكبر، بطرق عديدة، وأن وضع النساء المسلمات الأفارقة ليس أكثر سوءًا بشكل واضح من نظيرتهن في البلدان غير الإسلامية، فإن تقسيم البيانات حول "العالم الإسلامي" إلى مكوناتها الإقليمية من شأنه أن يوضح وجود اختلافات مهمة حول النوع الاجتماعي والديمقراطية.

الهوامش:

١. انظر: Marina Ottaway and Thomas Carothers, "Think Again: Middle East Democracy," *Foreign Policy*, November/December 2004.
٢. انظر/ي: Steven Fish, "Islam and Authoritarianism," *World Politics* 55, October 2002.
٣. يتغير أحيانًا العدد الإجمالي للبلدان الإسلامية وإجمالي البلدان في تحليل فيش (Fish) تغيرًا بسيطًا من ارتداد إلى آخر، حيث لم تكن البيانات متاحة على كل مؤشر بالنسبة لجميع البلدان.
٤. انظر/ي: Fish, 16.
٥. انظر/ي، على سبيل المثال: Amartya Sen, "More Than 100 Million Women Are Missing," *The New York Review of Books*, Vol. 37, No. 20, December 20, 1990.
٦. انظر/ي: Technical Note 1, *Human Development Report 2004*, United Nations Development Program, accessed online 11/11/05.
٧. انظر/ي: Fish, 26.
٨. انظر/ي: Fish, 28.
٩. أخذت هذه السنوات من الجدول (٨)، ص ٢٥. ونظرًا لأن المقال لا يشير إلى أية سنة أخرى بالنسبة إلي البيانات، فقد افترضت أن هذه هي السنوات التي تُشتق منها البيانات في جميع التحليلات، وليست فقط الموجودة في الجدول (٨).
١٠. البيانات الواردة في *Factbook* عادة ما تكون تقديرية ولا تؤخذ دائمًا من عام ٢٠٠٥. وعلى سبيل المثال، نجد أن بيانات فجوة التعليم غالبًا تقديرات مستمدة من عام ٢٠٠٣. ويوجد لدى ثلاثة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مؤشر واحد على الأقل كتقدير من عام ١٩٩٥، وتقدير آخر من عام ١٩٩٨. أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تفاوت القوة الشرائية)، فمأخوذ من *Factbook 2005*، وهو في أغلب الحالات تقدير مستمد من ٢٠٠٤.
١١. انظر/ي: Daniela Donno & Bruce Russett, "Islam, Authoritarianism and Female Empowerment: What are the Linkages?" *World Politics* 56, July 2004, p.583.
١٢. انظر/ي: Technical Note 1, *Human Development Report 2004*, United Nations Development Program, accessed online 11/11/05.
١٣. انظر/ي: <http://hdr.undp.org/statistics/data/indicators.cfm?x=242&y=1&z=1>, accessed September 27, 3005.
١٤. انظر/ي: http://hdr.undp.org/statistics/data/indic_246_1_1.html, accessed August 10, 2005.

١٥. انظر/ي: Lydia Polgreen, "In First for Africa, Woman Wins Elections as President of Liberia," *New York Times*, November, 12, 2005.
١٦. انظر/ي: Sen, "More Than 100 Million Women Are Missing"
١٧. انظر/ي: Daniela Donno and Bruce Russett, "Islam, Authoritarianism, and Female Empowerment: What Are The Linkages?" *World Politics* 56, July 2004, p. 583.
١٨. انظر/ي: Zafiris Tzannatos and Iqbal Kaur, "Women in the MENA Labor Market," in *Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy, and Society*, eds. Eleanor Abdella Doumato and Marsha Pripstein Posusney, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2003), 70.
١٩. انظر/ي: Tzannatos and Kaur, 70
٢٠. انظر/ي: Alfred Stepan and Graeme B. Robertson, "An 'Arab' More Than 'Muslim' Electoral Gap," *Journal of Democracy*, Vol. 14, No. 3, July 2003, p. 32.
٢١. تحقيقاً لأغراض تبسيط السرد، أسقطت بعض فئات ستيبان (Stepan) وروبرتسون (Robertson) وهي: (١) بلدان مفرطة الإنجاز انتخابياً (بلدان تتبع نظام التنافس الانتخابي، تقل قواها الشرائية عن \$1,500 للنواتج المحلي الإجمالي)، (٢) بلدان مفرطة الإنجاز (بلدان تتبع نظام التنافس الانتخابي، تتراوح قواها الشرائية للنواتج المحلي الإجمالي بين \$1,500 و\$3,500)، (٣) بلدان لا تتبع نظام التنافس الانتخابي كما هو متوقع (أقل من \$3,500)، (٤) بلدان غير مُحددة نظرياً، حيث تتراوح قواها الشرائية للنواتج المحلي الإجمالي بين \$3,500 و\$5,000، بما يقود إلى توقع واضح لتطبيق نظام التنافس الانتخابي، (٥) تدني الإنجاز الانتخابي (بلدان لا تتبع نظام التنافس الانتخابي، وتزيد قواها الشرائية للنواتج المحلي الإجمالي عن \$5,500).
٢٢. انظر/ي: Stepan and Robertson, p. 30

إدراك الذُكُورة*
النَّوع الاجتماعي والوطنية الفلسطينية^١
جوزيف مسعد

تقديم المحررة:

قام جوزيف مسعد بنشر هذا المقال عام ١٩٩٥، ثم أعاد نشره في كتابه الذي صدر عام ٢٠٠٦ بعنوان *The Persistence of the Palestinian Question*. وقد اخترت هذا المقال للكتاب نظراً لأنه يتناول قضية نادرًا ما يتطرق إليه النقاش حول النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط، وأعني الدور الذي تلعبه الذكورة في بعض الخطابات السياسية والقومية. ولا يزال البعض يفترض أن النوع الاجتماعي هو ملكيه أنثوية، مع التغافل عن النوع الاجتماعي للرجال. ويتتبع المؤلف بنجاح أثر الذكورة على الخطاب القومي الفلسطيني، ووثائقه السياسية المهمة.

* Joseph Massad, "Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism", *The Middle East Journal*, volume 49, number 3 (Summer 1995). Reprinted in *The Persistence of the Palestinian Question; Essays on Zionism and the Palestinians* (New York: Routledge, 2006), pp. 41-54.

إدراك الذكورة النوع الاجتماعي والوطنية الفلسطينية^١ جوزيف مسعد

يخضع الفكر الوطني الفلسطيني، كغيره من فكر الحركات الوطنية الأخرى، لتأثير عصر التنوير والفكر الرومانسي لما بعد التنوير. وقد شكّلت فلسفة التنوير أساساً لمجموعة متنوعة من القوميات في أوروبا وكذلك في بقية أنحاء العالم من خلال الكولونيالية الأوروبية. في سياق الحصار الكولونيالي، يرى المستعمرون أنّ الفكر التنويري الأوروبي هو الخطاب الوحيد المتوقع (لا سيما في ظل القيود الزمنية لمعركة المقاومة ضد الاستعمار) لتعبئة الناس ضدّ العدوانية والهجوم الكولونيالي. إلا أنّ امتداد الفكر القومي للعالم المستعمر كان مشروعاً حافلاً بالتناقضات. فمن أهمّ مكونات الفكر القومي المناوئ للاستعمار مزج ما بين التحديث والتراث. فبينما يكون إنجاز التحديث التكنولوجي أحد أهداف القومية والوطنية المناوئة للاستعمار، فإنّ هدفها الثاني هو التأكيد على ثقافة وطنية تراثية. أمّا على صعيد الفضاءات السياسية الأوروبية، فتجد النزعات القومية والوطنية تعبيراً لها من خلال سرديات ترتكز على النوع الاجتماعي (Gender). وعلى الرغم من أنّ فاعلية القومية المعادية للكولونيالية تُعرّف نفسها في سياق يتعارض مع النزعة القومية الأوروبية، فإنّها مع ذلك لا تفلح بالتحرّر من تلبّسها بدواخل السردية نفسها.^٢ ففي سياق ردّ القوميين المناوئين للاستعمار على خطاب الكولونيالية الغربية، والذي ينفي إمكانية وجود فعالية قومية في المستعمرات، اضطرّ هؤلاء القوميون إلى التفكير في مكانة التحديث الغربي في مشروعهم الهوياتي (identitarian) يُعتبر المشروع القومي، والمبني على خلق هوية وطنية وقومية، هذه الهوية ذاتها كمرکز التفاوض على ما بين التراثي والحداثي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ استخدام الاستعارة للدعاء بأنّ الوطن هو أرض الأجداد، وعملية الدفاع عنه، وإدارته من خلال مؤسسات اجتماعية متماثلة كالجيش والبيروقراطية، وإعداد استراتيجيات النوع الاجتماعي، والتي لا تقتصر على إعادة إنتاج الوطن والفاعلين الوطنيين فيه، بل تمتدّ لتشمل ذلك الثقافة الوطنية ذاتها التي تقدّم تعريفاً للثقافة الوطنية، كانت تُعدّ في مجملها مكونات أساسية للخطاب الوطني والقومي.^٣ وطبقاً لتعريف كوماري جاياواردينا (Kumari Jayawardena). تتمثل أهداف النوع الاجتماعي للمصلحين القوميين عبر آسيا في ناحيتين:

تأسيس نظام الأسر النووية المستقرّة أحادية الزواج في بلدانهم، في ظلّ تعليم النساء وخروجهنّ للعمل، كما حدث خلال التطور الرأسمالي والأيدولوجي البرجوازي؛ وفي الوقت نفسه ضمان بقاء هؤلاء النساء في موقع الخضوع التقليدي داخل الأسرة.^٤

عندما وُضع هذا المشروع موضع التنفيذ، لم يُسفر دمج القوميين بين الأعراف الأوروبية التي تقوم حول النوع الاجتماعي عن توفيقية ثقافية، وإنّما أصبحت بالأحرى عملية يتمّ بمقتضاها استدخال الأعراف الأوروبية لتلك الأعراف التراثية وتجاوزها (sublation). تُعدّ أعراف النوع الاجتماعي الجديدة ابتكارات حداثيّة ترندي زياً تقليدياً بغية إرضاء الادعاء الوطني

والقومي بأنهما يمثلان الثقافة الوطنية. ويمكن القول بأنّ هذه المُثل الجديدة ليست تراثية بقدر ما أصبحت متأثرة (traditionalized).

في الشرق العربي، كما هو الحال في باقي أنحاء آسيا،^٦ كانت الهوية الوطنية والفاعلية الوطنية والقومية محلاً للتفاوض — ليس حول الشرق والغرب فحسب كقنات لمرتكزات مفهومية، وإنما كانت كذلك وبالقدر نفسه من الأهمية تدور حول أسس خدعة المواطنة القائمة على النوع الاجتماعي. لقد برزت المسؤوليات المترتبة على الرجال والنساء تجاه الأمة بوصفها حجر الزاوية المعرفي الطامح لبناء الأمة. وسأخذ من الحجّة القائلة بأنّ الذكورة كانت دائماً بمثابة ركن الهوية لدى الفكر القومي الأوروبي نقطة انطلاق كي أتناول بالدراسة والبحث كيفية إدراك الوطنية الفلسطينية للذكوري عند تعريف الفاعلية الوطنية الفلسطينية. وعلى هذا النحو، سوف نوضح بأنّ فئة الذكورة تتسم بصفات مميزة مُضمّنة داخل تصوّر زمني يرتبط بحدّات ما بعد التنوير، وتصورٍ طبعي يتعلّق بأصحاب المشاريع البرجوازية، وتصورٍ جغرافي ثقافي يرتبط بالثقافة الكولونيالية الأوروبية بوصفها نسفاً يجري من خلاله (إعادة) تفسير التراث. ولا يقتصر هدفي هنا على مجرد وصف تكشف ارتكاز النزعة الوطنية والقومية على الذكوري، بقدر ما يتمثل في توضيح العملية التي تمكّنت الذكورة من خلالها من العيش في إطار الشكل الوطني والقومي، وبالقطع كيفية إضفاء الطابع الوطني والقومي عليها. أودّ هنا التأكيد على أنّ الاستعارات التي تستخدمها الحركات القومية في عمليات الحشد والتعبئة ليست مجرد استعارات فقط؛ وإنما بيان كونها تعكس فرضيات الفكر الوطني والقومي الأساسية — الفكر الذي يؤسّس لتكوين النوع الاجتماعي، والأدوار الاجتماعية للفاعلية الوطنية والقومية مستقبلاً. ويوضح لنا التاريخ فشل ثورات أخرى بُنيت على استراتيجيّة «الأمة أولاً، والنساء لاحقاً». وبالتالي لا يُعتبر من السابق لأوانه هنا أن نطرح السؤال المتعلّق بالفكر الوطني الفلسطيني وخطه لمستقبل ما بعد كولونيالي.

لقد بقي الشعب الفلسطيني دون قيادة وطنية لفترة تصل إلى عقد من الزمن عقب إنشاء دولة إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨. وقد ترتّب على ذلك طرد وتشريد حوالي مليون فلسطيني. وبناءً على ذلك سعت الغالبية العظمى من الفلسطينيين إلى الطلب من الحكومات العربية في المنطقة ومناشدتها لمساعدتهم على استعادة فلسطين من الصهاينة، وإعادتهم إلى ديارهم. وعندما لم يتحقق هذا الأمر، بدأت المجموعات الفدائية تظهر إلى العلن أواخر الخمسينيات بين معسكرات اللاجئين، وطلاب الجامعات الفلسطينيين. إلا أنّ هذا التطوّر كان بمثابة تهديد للأنظمة العربية التي توصلت، في ذلك الوقت، إلى وضعيّة مؤقتة مع الدولة الإسرائيلية التي بلغت عشر سنوات من العمر.

واستجابة لامتداد تصاعد الغليان الوطني الفلسطيني، وفي سياق محاولة السيطرة على الشعب الفلسطيني ومقاومته، قامت العديد من الحكومات العربية^٧ بإنشاء منظمّة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤. وفي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ لباقي فلسطين (وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين)، كتفت المجموعات الفدائية الفلسطينية من هجماتها العسكرية على إسرائيل، وصعدت من حملتها الأيديولوجية على الحكومات العربية. وقد تصاعدت هذه المواقف ووصلت إلى نوع من الانقلاب في عام ١٩٦٩. وقد جرّد هذا الانقلاب أحمد الشقيري من منصبه كرئيس لمنظمّة التحرير الفلسطينية ونصّب ياسر عرفات بدلاً عنه، وفي هذا السياق، أصبح عرفات — الذي كان يشغل منصب قائد حركة التحرير الوطني الفلسطيني المستقلة (فتح) — ومن

معه من قادة المجموعات الفدائية الرئيسية الأخرى، أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تزامن هذا التطور مع حدوث تحولات وتغيرات أخرى في طبيعة الثروات الاجتماعية والاقتصادية للبرجوازية الفلسطينية في الشتات. ففي لبنان، برز تحالف ضم عناصر مختلفة من البرجوازية اللبنانية المعارضة لتراكم ثروات البرجوازية الفلسطينية. وقد أفضى هذا التحالف إلى محاولة نجحت عام ١٩٦٥ بتدمير بنك إنترا الذي يملكه فلسطيني — أكبر بنك عربي في الشرق الأوسط في ذلك الوقت.^٨ ومع قرب نهاية حقبة الستينيات، أصبحت البلدان العربية في الخليج — والتي فتحت حدودها من قبل أمام الأنتلجنسيا الفلسطينية وأصحاب الأعمال الفلسطينيين — تضع قيوداً على دخولهم إليها، وذلك بهدف اتخاذ تدابير مسبقة لإحباط المنافسة المستقبلية بين الفلسطينيين والسكان الوطنيين الذين بدؤوا بتحصيل درجات التعليم العالي في تلك البلدان.^٩ وقد شهد عام ١٩٧٠ اندلاع الحرب الأهلية في الأردن بين الجيش الأردني والفدائيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتصاعدت حدة المواجهات، والتي أفضت إلى طرد منظمة التحرير من الأردن بعد مرور سنة على المذابح التي قام بها الجيش الأردني ضد آلاف الفدائيين الفلسطينيين.^{١٠} وتساعد هذه التطورات على تفسير الحماسة الوطنية المفاجئة لدى البرجوازيين الفلسطينيين في الشتات، والذين استمرّ صمتهم حتى الستينيات.^{١١} ومع حلول عام ١٩٧٤، نجحت البرجوازية الفلسطينية، التي ساندت حركة فتح بقيادة عرفات، مستعينة بدعم الجامعة العربية للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي العام نفسه، ألقى عرفات خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة باسم الشعب الفلسطيني، وهو تطور انتزع اعتراف العالم (باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل) بشرعية النضال الفلسطيني.^{١٢} في الحالة الفلسطينية، كما هي الحال في جميع الحركات الوطنية والقومية، بدأ مشروع إضفاء طابع النوع الاجتماعي على النزعة الوطنية في لحظة إنشاء الحركة الوطنية. ويجادل أندرو باركر وآخرون (Andrew Parker et al.)، في كتابهم الرائد *Nationalisms and Sexualities*، أنه «بنفس طريقة تحديد (الرجل) و (المرأة) لأنفسهم تبادلياً (وإن كان ليس تماثلياً على الإطلاق)، لا يجري تحديد الهوية الوطنية على أساس صفاتها العضوية، وإنما بناء على ما هو (افتراضاً) ليس من صفاتها».^{١٣} وبالتالي لا تقتصر المهمة الأساسية المطروحة أمام القوميّين المناهضين للكولونيالية على مجرد تحديد أدوار الجنسين في علاقتهما ببعضهما البعض، وإنما تشمل أيضاً تحديد دور كل منهما في علاقته بالمشروع الوطني والقومي، وبذلك يفصل ارتباط الهوية الوطنية عن أيّ تلوين كولونيالي.

الأرض مقابل الأبوة: تحديد الهوية الفلسطينية

لقد كان «الميثاق الوطني الفلسطيني» و«الميثاق القومي الفلسطيني» أول وثيقتين تصدرهما منظمة التحرير الفلسطينية؛ وكانتا بمثابة الدستور الذي يقدّم تعريفاً للأهداف السياسية الفلسطينية، والحقوق الفلسطينية، والوطنية الفلسطينية ذاتها بطبيعة الحال. كما أنّهما وثيقتان تأسيسيتان لحيل الوطنيين الفلسطينيين الجديد. إنّ تحليل هذين النصين يعطينا مؤشراً حول كيفية تمفصل الوطنية الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨ عن طريق مهندسيها.

تعتبر مقدّمة الميثاق القومي الفلسطيني أنّ الغزو الصهيوني لفلسطين يُعدّ بمثابة اغتصاب للأرض.^{١٤} وتعتبر الفلسطينيين أبناء فلسطين، والتي يتمّ تصويرها باعتبارها الأمّ.

ويتناول العدو الصهيوني بوضوح باعتباره مذكراً، ويستخدم الميثاق الاستعارة لوصف الأذى الذي اقترفه هذا العدو ضدّ الفلسطينيين بأنه يّسم بطبيعة جنسيّة عنيفة.^{١٥}

وتتسجم هذه الرؤية بالكامل مع الخطاب الصهيوني المبكر، والذي اعتبر دور الصهاينة متمثلاً في تخصيص الأرض البكر. لقد كانت فلسطين بالنسبة إلى الصهاينة بمثابة الأرض – الأمّ التي يحتاج اليهود إلى العودة إليها، والأرض – البكر التي يحتاج الصهاينة إلى افتضاضها وتخصيبها وتلقيحها. وكما بيّنت دراسة إللا شوحط (Ella Shohat)، فقد كانت وجهة النظر الصهيونيّة مستعارة بدورها من الخطاب الكولونيالي الأوروبي، وخاصة تلك المتعلقة بـ «العالم الجديد». إن «صبرا» الإسرائيلي – مثله مثل آدم الأميركي، ولكن على خلاف يهود الشتات «المؤنّثين»^{١٦} – كان ذكراً رائداً جديداً يُلقح الأرض البكر/الأمّ ببذرة حياة جديدة. ومن المفترض أن ينتج «يهودي جديد» عن هذا الحمل.^{١٧} ويردّد الخطاب الصهيوني القائم على النوع الاجتماعي الخطاب الاستشراقي – فقد وصف المستشرقون الشرق «باعتباره مؤنثاً، ووصفوا ثرواته بالخصوبة، واعتبروا رموزه الرئيسيّة: المرأة الحسيّة، والحريم، والحاكم الاستبدادي – وإن كان جدّياً».^{١٨}

لقد كانت هذه المُسلّمات الخطابية ذكورية المركز، هي التي شكّلت النزعة القوميّة الأوروبية منذ بدايتها. ويجادل كلّ من بنديكت أندرسون^{١٩} (Benedict Anderson) وجورج موسي^{٢٠} (George Mosse) بأنّ النزعة القوميّة تُفضّل شكلاً اجتماعياً متجانساً اجتماعياً على نحو متميّز للرابطة الذكورية (homosocial)، وي طرح موسي حجّة أنّ «النزعة القوميّة [الأوروبية] ترتبط بالمجتمع الذكوري ارتباطاً خاصاً، كما ترتبط بمفهوم الاحترام الذي يضيف شرعية على هيمنة الرجال على النساء».^{٢١} ويذهب أندرسون إلى أنّ «الأمّة يجري إدراكها دوماً بوصفها رفقة أقيّة عميقة، وفي نهاية المطاف، فإنّ هذه الأخوة (fraternity) الذكورية (التشديد من عندي) هي التي أتاحت – عبر القرنين الماضيين – لعدّة ملايين من الناس، ليس إمكانية قتل الكثيرين بقدر ما كانوا هم على استعداد للموت من أجل هذه التخيّلات المحدودة».^{٢٢} وفي كتابه عن «المجمعات المتخيلة» *Imagined Communities*، يشير أندرسون إلى أنّ «كلّ فرد في العالم الحديث يمكن – يجب – أن تكون (لديه) جنسيّة، تماماً كما (لديه) نوع اجتماعي».^{٢٣} ويُعدّ هذا التطور جزءاً لا يتجزأ من دخول الحداثة، وبوجه خاصّ الطرق الحديثة لتصنيف الناس. على أنّ هناك تاريخاً لهذا التطبيع للهويّة الوطنيّة – مثل تطبيع النوع الاجتماعي والهويّات الجنسيّة التي تتزامن معه – وسوف أحاول تقديم تصوّر له في حالة فلسطين.

تقدّم المادة ٤ من الميثاق الوطني الفلسطيني تعريفاً للشخصيّة الفلسطينية باعتبارها «صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء».^{٢٤} وتنصّ المادة ٥ على ما يلي: «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، ... وكلّ من وُلد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ – داخل فلسطين أو خارجها – هو فلسطيني [التشديد من عندي]».^{٢٥} ومما يثير الاهتمام أنّ هذا التعريف للهويّة الفلسطينية يختلف باختلاف المرحلة التاريخية. فبينما كان تعريف الفلسطينيين حتى عام ١٩٤٧ – أي حتى «الاعتصاب» (الذي يُعتبر شرعياً بموجب قرار الأمم المتّحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧) – يعتبرهم من كانوا يقيمون في فلسطين، أي الذين أقاموا على الأرض – الأمّ، فإنّ الأمر لم يعدّ كذلك بعد ١٩٤٧. وفي فترة ما بعد ١٩٤٧، لم يعدّ الفلسطينيون – سواء الذين ما يزالون يعيشون داخل فلسطين التاريخية أو خارج حدودها – يندرجون في ذلك التعريف السابق. لقد أصبح هذا الشرط المكاني – الزماني للهويّة الفلسطينية، وتأكيداً المجازي على الأمومة، يرتبط ارتباطاً

مباشراً — بعد «الاعتصاب» — بقضية إعادة إنتاج الأمة. ويُطبّق الخطاب القومي ذلك من خلال أبوة جسدية ومجازية؛ بحيث يصبح مولد الفلسطيني من أب فلسطيني شرطاً أساسياً لاكتساب الهوية الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ هذا الأب تتبع فلسطينيته من خلال إقامته على الأرض — الأمّ قبل «الاعتصاب». ويكشف هذا التعريف عن أهمية تحسين النسل في المنطق الوطني والقومي، بحيث يمكن القول بأنّ هذا التعريف يمدّ نفسه إلى الأجيال المستقبلية، حيث بمقتضاه يواصل أبناء هؤلاء الأباء إنجاب الشعب الفلسطيني. وفي المجمل، بينما كانت الأرض كأمّ مسؤولة عن إنجاب الفلسطينيين حتى ١٩٤٧، فقد سلب منها الاعتصاب هذا الدور، وأصبح الأباء الآن مسؤولين عن إعادة إنتاج الأمة. لقد حلت الأبوة محلّ الأرض.

إنّ عجز الأرض كأمّ عن أداء دورها الإنجابي الوطني — في الميثاق — لا ينكر أنّه بإمكانها كأمّ أن تنتج أطفالاً، وإنّما بالأحرى لم يعد ممكناً الاعتماد عليها — منذ الاعتصاب — في إنجاب أطفال فلسطينيين شرعيين. وفي إطار هذا التصوّر المجازي، لا يمكن بوضوح أن تصبح النساء قوة فاعلة للجنسية. وبالتالي يصبح دورهنّ ثانوياً ومسانداً في سرديّة النزعة القومية.^{٢٦} كما أنّ فكر القومية المناوئة للكولونيالية مشتقّ من فكر عصر التتوير الأوروبي، فإنّ القوانين التي تحدّد الجنسية في الدول التي استقلت عن الاستعمار هي بدورها أيضاً مشتقة من قوانين الدول الأوروبية. وفي هذا السياق، فإنّ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ليس استثناءً. فإنّ إقامة الأبوة كمصدر للوطنية كان قد كُرس مسبقاً في حالة بريطانيا النموذجية في قانون الجنسية البريطاني منذ القرن التاسع عشر.

استخدم ياسر عرفات — رئيس منظمة التحرير الفلسطينية — في خطابه عام ١٩٧٤ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرّة أخرى الاستعارات الخاصة بالعنف الجنسي لوصف استخدام الصهاينة للأساليب الكولونيالية من أجل «اعتصاب الوطن الفلسطيني واضطهاد شعبه ومن ثمّ تشريده».^{٢٧} ويؤكد عرفات أنّ تحالف إسرائيل الدولي مع القوى الكولونيالية والولايات المتحدة ضدّ تحرر العالم الثالث واستقلاله يقدّم صورة أوضح لعدوّنا «الذي اغتصب بلادنا»، كما يوضح «شرف» النضال الذي نشأه ضدّه.^{٢٨} ويتمّ استحضار صورة الاعتصاب مرّة أخرى في البيان السياسي الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. إذ يطرح البيان، من خلال إعادة تأكيد استمرار تصوير الاحتلال الصهيوني الرمزية الجنسية على النحو التالي: «ظهرت إسرائيل على حقيقتها، دولة فاشية عنصرية استيطانية، تقوم على اغتصاب الأرض الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني».^{٢٩} وبالتالي، يُطرح التحرر بوصفه صفقة بين الرجال على شرف امرأة — أمّ، تنتقل ملكيتها من خلال الأبوة.

يتضمّن هذا الخطاب زخماً خاصاً به. ولتفسير رفض الشعب الفلسطيني قبول قرار الأمم المتحدة للتقسيم في عام ١٩٤٧ — حيث «قسّمت ما لا يجوز لها أن تُقسّم — أرض الوطن الواحد» — يقارن عرفات في خطابه في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بين الشعب الفلسطيني والأمّ الحقيقية في قصة الملك سليمان: «وحيث رفضنا ذلك القرار، فلأننا مثل أمّ الطفل الحقيقية التي رفضت أن يُقسّم سليمان طفلها حين نازعتها عليه امرأة أخرى».^{٣٠} ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى هذا النوع من قلب الأدوار؛ ففي حالة فلسطين، كان أبناء فلسطين الحقيقيون — الرجال والنساء الذين يعيشون في فلسطين — هم من رفضوا قرار تقسيم الأمم المتحدة لأهمّهم، ممّا يشير إلى مدى انخراط الرجال والنساء الفلسطينيين في الدفاع عن أمّهم ضدّ ما أصبح يُشار إليه فيما بعد باعتباره اغتصاباً. لاحظ كيف نقل عرفات فاعلية الأمّ في قصة سليمان إلى الأبناء، مع احتفاظ فلسطين كأمّ بموقع الضحية فحسب. يرى عرفات أنّ الفاعلية الوطنية الفلسطينية عام

١٩٤٧ كانت تشتم بدفاع الأبناء عن أمهم، ولكن على خلاف الأم في قصة سليمان التي أُنقذت موقفها بإعادة طفلها إليها، فشل أبناء فلسطين الحقيقيون في الدفاع عن أمهم؛ فقد وقع الاغتصاب.

الأمومة والحمل بالمذكر

عقب مرور عشرين سنة على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة، ثار الفلسطينيون ضد الكولونيالية للمرة الثانية خلال نصف قرن. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في عام ١٩٨٧ أكثر شدة من الثورة الأولى التي استمرت من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩. واستمرت الانتفاضة الفلسطينية حتى أنها عرفات - من خلال اتفاقيات أوسلو - في عام ١٩٩٣، لكنها أفضت إلى ظهور قيادة فلسطينية جديدة، بدأت بتنظيم المظاهرات والإضرابات وغيرها من نشاطات مقاومة الاحتلال. وبعد ذلك انضمت منظمة التحرير الفلسطينية - التي كان مقرها في الشتات - إلى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وأمدت السكان الذين يقاومون الاحتلال بالقيادة والدعم المالي. وكانت البيانات المشتركة التي تصدرها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلا عن إعلان استقلال فلسطين الذي أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ من مقرها في تونس، بمثابة الوسيلة الأساسية لتعبئة السكان وحشدتهم.

وفي خطابه أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وصف ياسر عرفات الشعب الفلسطيني باعتباره «حارساً أميناً» للأماكن المقدسة في وطنه.^{٣١} لقد اعتبر إعلان الاستقلال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، المرأة الفلسطينية، والذي أضفى صفة «الشجاعة» عليها، «حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة».^{٣٢} ونجد أن بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة أيضاً تدرك المرأة الفلسطينية باعتبارها حارسة البقاء الفلسطيني والحياة الفلسطينية.^{٣٣}

تحت عنوان «نداء عرس الدولة الفلسطينية المستقلة»، يحتفل البيان رقم ٢٩ بإعلان الاستقلال، ويتقدم بالتهنئة إلى النساء لدورهن كأمهات. كما يوجه البيان التحية إلى «أم الشهيد وزرودتها، فهي لم تزغرد إلا مرتين، يوم مضى ابنها، ويوم أعلنت الدولة [التشديد من عندي]».

ويتحدث البيان رقم ٥ عن «أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا» الفلسطينيات بوصفهن «منابت»، أو التربة التي نما عليها «العزّة والكرامة والرجولة». ويُشير البيان إلى النساء بمصطلحات ترتبط ببولوجياً واجتماعياً بالرجال. كما يدعو البيان النساء «للعمل معاً إلى جانب أزواجهن وأبنائهن وإخوانهن...». بينما يعتبر بيان آخر الأمهات والشقيقات والبنات بمثابة التربة التي تنتج الرجولة والعزّ والكرامة.^{٣٤} ويصدر بيان بعد ذلك يعتبر الشعب الفلسطيني - بوصفه مذكراً - بمثابة «صانع المجد والعزّ والكرامة». ويحتلّ التناقض هنا موقعاً مركزياً فيما يتعلق بإدراك الفاعلين الوطنيين الفلسطينيين باعتبارهم ذكوراً. فعلى حين يحقق الرجال بفعالية المجد والعزّ والكرامة، فإنّ النساء لسن سوى التربة التي تنمو هذه الصفات، إلى جانب الرجولة، عليها. المرأة إذن تماثل التربة من حيث كونها «حارسة» الحياة الفلسطينية والبقاء الفلسطيني.^{٣٥}

وتبدو القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة - والتي أصدرت بيانات الانتفاضة - ملتبسة في بعض الأحيان، بينما تبدو في أحيان أخرى متورطة بالكامل في استمرار التراث التقليدي المبكر بشأن إدراك الذكورة. فتشير بعض البيانات^{٣٦} إلى النساء مع المجموعات المهنية مثل التجار، والفلاحين، والطلاب، والعمال؛ ممّا يعطي انطباعاً بأنّ هذه المجموعات المهنية تضمّ الرجال فقط، أو أنّ النساء - على خلاف الرجال - يشكلن مجموعة مهنية، مع التسليم جدلاً

بأدوارهنّ كزوجات دون منح هذا الدور كرامة المهنة. وتشير بيانات أخرى^{٣٧} إلى النساء في إطار قطاعات السكان المعرضة للتأثر،^{٣٨} وتحديدًا الأطفال وكبار السن، مما يضعهنّ في سياق دورة الحياة. ولا يأتي ذكر النساء مع الرجال إلا في سياق المقاومة والنضال، وبالتالي تقرّ البيانات بفاعليّة الرجال بوصفها الصفة التعريفية الوحيدة لهم، واعتبار أنّ النساء (اللاتي لسن أمّهات) يمتلكن فاعليّة محدودة.^{٣٩}

وتتسم خصوصيّة أجساد النساء الفلسطينيات بالدلالة في هذه النصوص، وذلك عند أخذ الإنجاب في الحسبان فقط. وي طرح هذا الإدراك للجسد تعريفًا للفلسطيني الموجود في ذهن القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة عند إعلانها أنّ الانتفاضة تتكوّن من «أطفال وشباب الحجارة والمولوتوف، هي آلاف النساء اللواتي أجهضن بالقنابل الغازية والسامة واللواتي ألقى بأبنائهنّ وأزواجهنّ في السجون النازية».^{٤٠} يُشار إذن للنساء الفلسطينيات من حيث قدرتهنّ الإنجابية (عندما يُجهضن)، أو من حيث أدوارهنّ الاجتماعيّة (عند اعتقال أبنائهنّ).

وتتجلّى بوضوح الأدوار الإنجابية للمرأة في مواضع عديدة في بيانات السنة الأولى للانتفاضة. وتتمثل معاناة النساء على أيدي المحتلّ في الإجهاض – أي فشلهنّ في إنجاب الفاعلين الوطنيين.^{٤١} ومع ذلك، تُمدح النساء بوصفهنّ أمّهات عبر البيانات. فمن حيث الاعتراف بقدرتهنّ الإنجابية، تتوجّه القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة إلى النساء بالمحبّة،^{٤٢} والتحيّة،^{٤٣} وتخطبهنّ بوصفهنّ أمّهات «الشهداء، والمعتقلين، والجرحى [كلهم ذكور]»،^{٤٤} وتتوجّه إليهنّ بالتهنئة عند استشهاد أبنائهنّ،^{٤٥} وتتعاطف معهنّ بوصفهنّ «أرامل وتكالي».^{٤٦}

وتتظر تلك البيانات إلى النساء أيضًا خارج سياق أدوارهنّ الإنجابية؛ حيث توجّه إليهنّ التحيّة كمعتقلات لدى سلطات الاحتلال،^{٤٧} وتعلن الحداد عند قتلهنّ – وقتل الأطفال والشيوخ – من جانب الإسرائيليين،^{٤٨} وعندما يُشار إلى دور المرأة الشهيديّة، يُشار إليها كابنة، وهنا تُذكر جنبًا إلى جنب مع الأبناء الذكور.^{٤٩} كما يُشار إلى النساء أيضًا – بالإضافة إلى الأطفال والشباب وكبار السن – بوصفهنّ صنّاع الانتفاضة،^{٥٠} ويجري اختيارهنّ لأداء الأنشطة التي ترى القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة أنّها مسؤوليتهنّ.^{٥١} وتضمّ هذه «المسؤوليات» الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، في ٨ آذار/مارس، بالخروج في تظاهرات ضدّ الاحتلال. وتتل النساء المديح لإخضاعهنّ قضايا النوع الاجتماعي إلى القضايا الوطنيّة، ويطلب منهنّ ضمناً نقل شرعيّة هدفهنّ ضدّ القمع الجنسي إلى النضال الوطني.^{٥٢} وعلى الرّغم من أنّ بيان ٨ آذار/مارس الصادر عن اللجان النسائيّة (الملحقه بمختلف فروع الحركة الوطنيّة) تناول بشكل مباشر الأوجه المختلفة لأنشطة النساء أثناء الانتفاضة، فإنّ اللجان لم تقدّم أجندة واضحة في مجال النوع الاجتماعي. إنّ أنشطة النساء كما عالجتها اللجان النسائيّة، «ظلت امتدادًا للأدوار التقليديّة [للنساء] في مجالات مثل التعليم والخدمات الاجتماعيّة».^{٥٣}

وفي مقابل نغمة البيانات السابقة، وجّهت القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة التحيّة إلى المرأة الفلسطينيّة – في عام ١٩٨٩ – وأعلنت «إعجابها ببطولتها في الكفاح الوطني».^{٥٤} وفي عام ١٩٩٠، وضعت القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة عنوان «نداء المرأة» على أحد بياناتها، حيث ضمّ قسمًا خاصًا مكرّسًا للنساء وإن كان عبر تقديمهنّ مرّة أخرى من زاوية علائقيّة بالرجال.

«تحتفل الأمم التقدّميّة باليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار/مارس، باعتباره يوم النضال لجماهير النساء في العالم. وفي إطار الاحتفال بهذا اليوم العظيم، فإننا

نتقدّم بالتحية، باسم جميع أبناء شعبنا، إلى الجماهير النسائية في العالم وجماهير الحركة النسائية الفلسطينية ومنظماتها الطليعية، ونوجّه التحية إلى كلّ امرأة عاملة ومناضلة وزوجة، وخاصةً مناضلاتنا المعتقلات. إنّنا نُعرب أيضًا عن إجلالنا لدور الحركة النسائية النضالي في الانتفاضة الفلسطينية، ولكلّ أمّ فقدت ابناً، بنتاً، زوجاً، أو شقيقاً، وإلى كلّ امرأة تلقي بابنة مناضلة أو ابن بطل خلف سجن باستيل العدو الصهيوني».

ويواصل البيان توجيه الثناء إلى الشعب الفلسطيني لصنعه التاريخ «عبر دماء أبنائه».^{٥٥} وتشتمل بيانات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة على تناظر ضمني بين الانتفاضة والحمل، إذ حين تشير البيانات إلى دخول الانتفاضة إلى شهرها الثامن أو التاسع أو الثاني عشر،^{٥٦} فإنّها تشير دوماً إلى محاولة العدو قهرها باعتبارها محاولته لإجهاضها.^{٥٧} ويُعتبر الاستقلال الفلسطيني بوضوح المولود الأخير لحمل الانتفاضة (انظر/ي إعلان الاستقلال). كما توصف الانتفاضة أيضًا بأنّها «العرس الفلسطيني»، ذروة الحبّ بين الجنسين.^{٥٨} ويبدو أنّ ناتج حمل الانتفاضة يتمثّل في مولود وعرس، من زاوية أنّ العرس يفتتح دورة إنجابية جديدة – إنجاب الجيل القادم. وهو الأمر الذي يضع إنجاب الأسرة من الجنسين في موقع المركز في المشروع الوطني. أمّا أطراف العرس، فهم ليسوا سوى الفلسطينيين كفاعلين وطنيين وقوميين، ودائمًا ذكور، وفلسطين، وأمّ/المرأة/الأرض. ولكن ما إن يتحقّق الاستقلال، لا يبدو واضحًا ما إذا كانت فلسطين – الأمّ – جديرة بالثقة مرّة أخرى في حمل/إنجاب الشعب الفلسطيني. حتى ذلك الحين، سيبقى الرجل الفلسطيني يُعدّ بمثابة المسؤول عن حمل/إنجاب الأمّة. وفي هذا السياق، يعتبر ياسر عرفات نفسه (ويشار إليه في بعض المناسبات بكلمة «الأخ») «الأب الرمزي» للأمّة.^{٥٩}

تحديد خريطة مفهوم الذكورة الفلسطينية

إنّ إنشاء نموذج جديد للذكورة المناهضة للكولونيالية كان محاولة أكثر تعقيدًا من محاولة النظير الكولونيالي. ففي الخطابات القومية الأوروبية، كما تجادل شاندراموهانتي (Chandra Mohanty)، كانت الذكورة الأوروبية البيضاء هي دوماً بمثابة تعريف للفاعلية القومية في الوطن. وفي المستعمرات، كانت تلك الذكورة البيضاء الكولونيالية نفسها – التي جعلتها الكولونيالية الأوروبية معيارًا – هي التي سادت عند التعامل مع الأهالي.^{٦٠} وعند تكييف الفكر القومي الأوروبي ليتوافق والظروف المحليّة، واجه القوميون المناهضون للكولونيالية مهمّة تعريف، لا تقتصر على أدوار الرجال والنساء في المشروع القومي فقط، وإنّما تمتدّ لتشمل أيضًا ما يمكن أن تبدو عليه الذكورة القومية غير الأوروبية، ونوع الأدوار الأدائية التي تضمن تحقيقها. وفي سياق هذا المجرى، وضعت الوطنية الفلسطينية لنفسها مهامّ مماثلة – مثلها مثل القوميّات الأخرى المناهضة للكولونيالية.

تشير المادّة ٧ من الميثاق الوطني الفلسطيني إلى «الفرد» الفلسطيني بأسلوب نظريّة التعاقد النمطي، وبالتالي نقلَ خصوصيّته من حيث النوع الاجتماعي عن باقي الجوانب بالميثاق. تنصّ المادّة ٧ على أنّ «الواجب القومي» الفلسطيني يتمثّل في تنشئة هذا «الفرد تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتنقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه». وتحدّد هذه المادّة الواجب القومي للفرد الفلسطيني – بعد تنشئته وفقًا لتوصيات المادّة ٧، والتي تنصّ على «تأهيله للنضال

والكفاح المسلح» — بأن يعمل على «التضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير».^{٦١} ولا يقتصر هذا النداء للفلسطينيين على القدرة الذكورية على الكفاح المسلح فحسب، وإنما يضم أيضاً التمتع بوضع اقتصادي برجوازي. كما يأتي هذا النداء في سياق الشتات الفلسطيني، حيث تعيش الآن أغلب البرجوازية الفلسطينية.

إن مسار الاستعارات الواردة في هذا الخطاب يُسهم في إنتاج ذهنية من الفاعلية تتسم بطابع النوع الاجتماعي، ولها قوة دفع خاصة بها. ففي خطابه عام ١٩٧٤ أمام الأمم المتحدة حول الفلسطينيين في الشتات، أعلن عرفات أن الأبناء الفلسطينيين الذين تعلموا في الشتات — حيث يعملون ويُسهمون في بناء وتطوير البلدان المجاورة — قد حققوا دخلاً استخدموه لمساعدة أقاربهم الأصغر والأكبر الذين لم يتمكنوا من مغادرة مخيمات اللاجئين. كما أكد عرفات:

"علم الأخ أخاه وأخته وحافظ على والديه وربى أولاده، ولكنه ظل يحلم في قلب ذاته بالعودة إلى فلسطين... ظلّ فلسطينياً متمسكاً بوطنه لا يهتزّ ولاؤهُ لها ولا تهن عزيمته ولا يفتر حماسه".^{٦٢}

وكجميع الأيديولوجيات السياسية الأخرى، تُشتق النزعة الوطنية والقومية من بنائهما الاجتماعي. وفي سياق هذا المجرى، من الأهمية بمكان ملاحظة الجانب الأدائي للفاعلية الوطنية في نصّ عرفات — والذي بمقتضاه يسدّد الشقيق مصروفات تعليم شقيقه وشقيقته، و يتولى رعاية والديه، وتنشئة أبنائه، ويحلم قلبه بالعودة إلى فلسطين، وهو ما يميّز قوة الفاعلية الوطنية الفلسطينية. ووفقاً لأطروحة جوديث بتلر (Judith Butler)، يبدو واضحاً أن الأثر الجوهري للفاعلية القومية — مثل الهوية الجنسية وهوية النوع الاجتماعي — يُنتج من خلال الأداء، ويخضع للممارسات الناظمة لانساق فئة الفاعلية القومية ذاتها.^{٦٣} وبما أن الوطنية — مثلها مثل جميع المواقف السياسية الأخرى — تُعدّ أدائية بحكم الظروف، فإنّ الفاعلية الوطنية تُثبت أنها تتشكل أدائياً من خلال التعبيرات نفسها التي يُقال إنّها من نتائجها. وكما يوضح الاقتباس السابق، تتشكل الفاعلية الوطنية من خلال أداءات ذات خصوصية تتعلق بالنوع الاجتماعي، حيث تقترن معانيها دائماً بالوطنية. وقد يبدو الأداء الوطني عندئذ متداخلاً مع الأداءات الذكورية التي تكفل انساقه التعريفي، والتي بدونها يصبح مستحيلاً. ومما يثير الاهتمام هنا، ذلك التباين بين أدائية الفاعلية الوطنية والهوية الفلسطينية ذاتها، والتي تشكلت من خلال المناداة بالمعنى الألتوسيري (interpellation). ويتأكد هذا التكوين المنادائي للهوية الفلسطينية عن طريق الأمر التعريفي الوارد في الميثاق الوطني، والذي ينادي الفلسطينيين بوصفهم «فلسطينيين».^{٦٤} وبينما تتمّ مناداة الرجال والنساء كفلسطينيين، بمعنى أنهم يتمتعون بالهوية الفلسطينية بمعنى الكلمة، فإنّ الأدائية الذكورية هي وحدها التي تمثل تعريف الفاعلية الوطنية الفلسطينية.

ويبدو جلياً، عند الإشارة إلى الفلسطينيين، وجود زلة لسانية في نصّ خطاب عرفات. ففي بعض الأحيان تعني كلمة «الفلسطينيين» الرجال والنساء، وفي أحيان أخرى تشير إلى الرجال فقط. إلا أن ما يهمنا هنا يتمثل في سياق حدوث هذه الزلة. فعند تعريف الفاعلين الوطنيين الفلسطينيين والتزامهم بفلسطين، نجد انتقال الفاعلية من طابعها العام الذي لا يميّز ظاهرياً بين الجنسين نحو العالم الذكوري الواضح. لكنّها زلة ليست غير مميزة. بل هي بالأحرى، وكما سنوضح فيما بعد، انعكاس لكيفية إدراك المذكر والمؤنث داخل الفكر الوطني الفلسطيني.

وفي حين أنّ دعوة الميثاق للبرجوازية الفلسطينية للتضحية بمالها كانت في منتصف الستينيات، فإنّ وجهة نظر عرفات بشأن الفاعلين الوطنيين الفلسطينيين تكمن في تحسين حياة كثير من الفلسطينيين اقتصادياً، داخل الأراضي المحتلة وفي الشتات، على مدار العقد القادم. ويرى عرفات أنّ الفاعل الوطني الفلسطيني يعمل باجتهد ويحصل على المال لدعم أسرته وتعليم أشقائه وشقيقاته. و[هو] يقدر على القيام بذلك نتيجة لتوفر فرص اقتصادية في الخليج. وتمدّ هذه التطورات الاقتصادية عرفات بالسياق اللازم لتصوير الفاعل الوطني الفلسطيني ليس فقط بوصفه ذكراً، وإنّما أيضاً باعتباره ينتمي إلى برجوازية في طور التكوين. وبهذا الصدد، من المهمّ الإشارة إلى أنّه على الرّغم من أنّ الوضع الوطني المستقبلي للشقيق الثاني يُعتبر مكفولاً من خلال اتباعه لخطى (أي ممارسة الأداء نفسه) الشقيق الأول الأكبر الذي تولّى تعليمه، فإنّ عرفات لم يفكر في الوضع الوطني المستقبلي للشقيقة، التي سدّد الفاعل الوطني الفلسطيني مصاريف تعليمها. ونجد هنا أنّ ليلي خالد – وهي من أشهر الفدائيات المقاتلات في الستينيات والسبعينيات – تتفق في سيرتها الذاتية مع عرفات في نقطة واحدة: إنّها كعرفات، تتوقع من الرجال الفلسطينيين اتباع مدونة سلوك بعينها. فهي لم تشكّ في شقيقها الثوري محمد عندما تأخّر وصول المال الذي وعدّها بإرساله لها من أجل التسجيل للدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت: إنّ «في بوعوده، مثل جميع الرجال العرب الصالحين».^{٦٥} إنّ ليلي خالد، مثلها مثل أية امرأة عربية «صالحة»، تقبل اعتمادها على شقيقها.

وفي مواجهة الاحتلال، في سياق الانتفاضة، يصبح جسد الفاعل الوطني بمثابة الأداة الحاسمة. إذ يتوجّه أحد البيانات، على سبيل المثال، إلى الطلاب (الذكور) على النحو التالي: «أنتم الجسد الأقوى، أنتم الشريان النابض دائماً بين جماهير شعبنا».^{٦٦} إنّ الصفة المقارنة «أقوى» تطرح تبايناً ضمنياً بين جسد الفاعل الوطني الفلسطيني وجسد عدوّه المذكور. ومع ذلك، فإنّ ذراع/يد الفاعل الوطني هي التي يجري استحضارها دوماً عند وصف جسد الفاعل. ومن المفترض أنّ النساء، على سبيل المثال، يقفن جنباً إلى جنب مع الرجال، «في صفّ واحد وبيد قويّة واحدة».^{٦٧} وتقول القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة إنّ «سواعدكم القويّة التي تدكّ أسس الاحتلال الصهيوني هي السواعد ذاتها التي سوف تبني الدولة الفلسطينية المستقلة».^{٦٨} إنّ الآلاف من «أبناء غزة»، كما تقول القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، خرجوا «من العرين يتصدّون بأجسادهم لأليات المحتلّين».^{٦٩}

على أنّ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة تدرك الشعب الفلسطيني باعتباره جسداً واحداً، جسد رجل. وتصف جسد هذا الشعب باعتباره جسد مارد «انتصب ... ولن ينحني [التشديد من عندي]».^{٧٠} والنداءات الموجهة إلى الشعب الفلسطيني للنهوض بطريقة موحّدة تجد تعبيراً عنها في نداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة للشعب الفلسطيني «بالوقوف وقفة رجل واحد» في مواجهة الحصار، ويدافع عن حقّ الشعب في النضال.^{٧١} وفي هذا السياق، فإنّ المعارك ضدّ العدو – والتي يُقتل خلالها الأطفال الفلسطينيين – ليست سوى «معارك الشرف، والبطولة، والفداء».^{٧٢} إنّ الفاعل الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى أنّه مذكّر، وينتمي إلى برجوازية في طور التكوين، نجده شاباً ويتمتع بجسد قوي – خال من العوائق البدنية لسنّ الشيخوخة. إنّ يدرك نفسه من زاوية هويّة جماعية توحّده مع الشبيبة (الذكور) الذين يناضل معهم ضدّ الاحتلال. إنّ القناع الذي يضعه كثير من الشباب الرجال الفلسطينيين (وبعض النساء)، عند مواجهة محتليهم (خوفاً من تعرّف الإسرائيليين عليهم ومعاقبتهم)، يسهم في محور هويّاتهم الفردية وظهور هويّة جماعية قويّة. وغالباً ما يكون القناع نفسه عبارة عن الحطة الفلسطينية

(غطاء الرأس الذكوري أو الكوفيّة)، أي رمز الهوية الفلسطينية. وبالتالي، لا يقتصر النضال ضدّ المحتلّين والمستعمرين الإسرائيليين على تأكيد الفاعليّة الوطنيّة الفلسطينيّة فحسب، وإّما يمثّل أيضًا عملاً لإضفاء الطابع الذكوري من أجل تمكين الاقتران الفعلي بين الفاعليّة الوطنيّة والذكورة (حيث يقترنان دائماً بالفعل على مستوى المفهوم)، وعدم انفصالهما المنطقي داخل خطاب الوطنيّة. وبالتالي، يمكن استخدام مقاومة الاحتلال لأداء أفعال ذكوريّة في خضمّ أداء أفعال وطنيّة. وهكذا من خلال هذه المقاومة الوطنيّة المناهضة للكولونياليّة، تتشكّل صورة جديدة للأجساد الذكوريّة على أرضيّة النضال الوطني، وهي صورة تصبح نموذجاً للفاعليّة الوطنيّة الفلسطينيّة ذاتها.^{٧٣}

نحو مستقبل «ما بعد كولونيالي»^{٧٤}

بعد أن حللنا أسس النوع الاجتماعي التي يركز عليها الفكر الوطني الفلسطيني، سنتناول بالبحث كيفيّة تأثير هذه الأسس على تجربة النساء الفلسطينيات في الانتفاضة، وإمكانية تحرّرهنّ في ظلّ الدولة الفلسطينيّة المستقلّة مستقبلاً. تتوقّف هذه الدراسة عند توقيع معاهدة أوسلو، ولكنّ التطوّرات اللاحقة للمعاهدة لم تقدّم تغييرات مفهوميّة ملموسة في الفكر الوطني فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي.

لقد أصبحت حرّيّة حركة النساء الفلسطينيات وأسلوب ملبسهنّ وسلوكهنّ مقيّداً بدرجة كبيرة في غزّة، منذ أوائل التسعينيات، نتيجة للتعاون بين الموقفين العلماني والديني للفكر الوطني الفلسطيني. وقد أكّد الوطنيّون العلمانيّون للنساء بأنّ هذا ترتيب مؤقت، وأنّ النساء سيتحررنّ أيضًا بعد التحرير الوطني. ولم يكن هذا الموقف بمثابة خطأ تكتيكي ندمت القيادة العلمانيّة، فيما بعد، على استخدامه.^{٧٥} بل كان بالأحرى تحركاً سياسياً لم يساوم إلا على القليل من الأيديولوجية الوطنيّة. لقد نبع مباشرة، في واقع الأمر، من كيفيّة إدراك الفكر الوطني دائماً للمؤنث والمذكّر. وفي إطار هذا السياق من الفكر الوطني، القائم دوماً بالفعل على أساس النوع الاجتماعي، تؤكد أن ماكلينتوك (Ann McIntock) أنّ «النزعة القوميّة، إن لم تعتمد بعمق على تحليل سلطة النوع الاجتماعي، فإنّ الدولة الوطنيّة ستبقى مستودعاً للأمال الذكوريّة، والطموحات الذكوريّة، والامتياز الذكوري».^{٧٦}

انطلاقاً من تجربة النساء الفلسطينيات في الانتفاضة الأولى، يمكن القول بأنّ هذه الرؤية تتقاسمها الكثير من المفكرات والمناضلات الفلسطينيات.^{٧٧} نقول إحدى الناشطات في اتحاد لجان النساء الفلسطينيات العاملات:

"ما يزال الرجال يصنعون القرارات... وسيستغرق الأمر زمناً طويلاً من النضال لتحقيق المساواة، ونحن لن نحصل تلقائياً على حقوقنا كنساء عندما نحصل على دولتنا".^{٧٨}

وتؤكد ناشطة أخرى:

"نحن ندرك أنّنا إن لم نثر القضايا الآن، فلن نتمكن من دفعها قدماً فيما بعد، وسوف تُسيء الحركة الوطنيّة معاملتنا. إنّنا نناضل من أجل الاستقلال، لكننا لا نريد المساومة على دورنا كنساء. لقد أثّرت القضية الآن لأننا أدركنا من

خلال عملنا في الانتفاضة [الأولى] مدى أهميّة دورنا بالفعل. وقد منحنا ذلك الثقة".^{٧٩}

لقد خلقت الانتفاضة فضاء خطابياً جديداً، حيث يمكن أن تتحدّى النساء الفلسطينيات من خلاله المفهوم السائد للفاعل الوطني الفلسطيني. ومع ذلك، لا تزال شدة ومرونة المُسلمات الذكورية التي تدعم الفكر الوطني الفلسطيني، مع الأسف، قويّة ومحصنة وبمنأى عن أيّ تهديد.^{٨٠}

وعلى الرّغم من المنطق الذكوري للفكر الوطني الفلسطيني، فإنّ النسوية الفلسطينية حنان ميخائيل عشراوي أعربت — مع بعض التشكك — عن اقتناعها بقدرة النساء الفلسطينيات على تحرير أنفسهنّ في إطار الوطنية الفلسطينية.^{٨١} وهي تلمح إلى ذلك بتأكيد أنها النسويات الفلسطينيات يتحرّكن «على المسار الصحيح».^{٨٢} وعلى أمل تجنّب تكرار الهزيمة التي مُنبت بها النساء الجزائريات بعد الثورة، تشير حنان عشراوي إلى أنّ النسويات الفلسطينيات «يحاولن إيجاد مكان لأنفسهنّ، والمشاركة في عملية صنع القرار».^{٨٣} وهو هدف يتنافى مع واقع المُسلمات الخطابية للوطنية الفلسطينية. لقد رفعت الانتفاضة من وعي كثير من النساء فيما يتعلّق بأجندة النوع الاجتماعي، كما أوضحت المطبوعات النسائية التي صدرت أثناء الانتفاضة. ولكن لم يُترجم أيّ من ذلك على أرض الواقع بعد مأسسة أو سلو. على أنّ زعم عشراوي القائل إنّ «العمل القاعدي والدلالة التنظيمية للجان النسائية في مجال التحول الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ... قد أضفى على الحركة النسائية مصداقية ومشروعية، بحيث لم يقتصر الأمر على قبول تفصيل النظرية النسوية وإثما أيضاً جعله مرغوباً»،^{٨٤} كان شديد المبالغة. وبينما عشراوي على حقّ في زعمها أنّ مساهمات النساء في الانتفاضة أدت إلى تفصيل القضايا النسوية ومعالجتها من جانب كثير من النساء الفلسطينيات، فإنّ زعمها بأنّ هذه المساهمة جعلت تفصيل النظرية النسوية «مرغوباً» — ظاهرياً من قبل الحركة الوطنية و/أو المجتمع الفلسطيني — لم يكن يبعث على الاقتناع لا قبل أو سلو ولا بعدها.^{٨٥}

لقد أدت الانتفاضة الأولى بالفعل إلى زيادة وعي النساء بموقعهنّ داخل الفكر الوطني والحركة الوطنية. وعلى سبيل المثال، جاء ردّ فعل عشراوي على الرطانة الوطنية الذكورية التي تعتبر المرأة «موقعاً للتفريخ» بقولها إنّ «التعريف الذكوري للقيمة الذاتية يرتكز على ذريتهم — الفخر في (النسب الذكوري) ... والإبقاء على دور المرأة في الحمل، وخضوعها في المنزل — أي بدور يتحدّد بيولوجياً وفقاً للرجال».^{٨٦} على أنّه في سياق الانتفاضة، وكما أكدت عشراوي نفسها — حيث كان الرجال الفلسطينيون مهتمين بزيادة عدد السكان الفلسطينيين، وكان المحتلون الإسرائيليون مهتمين بالحدّ من هذه الزيادة — أصبحت أجساد النساء ميدان المعركة، مع القليل من القدرة المتروكة لهنّ على أجسادهنّ. أمّا نضال المرأة الفلسطينية من أجل استمرار الحمل، فهو نضال يقع في سياق من حالات الإجهاد الناجمة عن الغازات المسيلة للدموع والغازات السامة الإسرائيلية — وهو نضال تدعمه القيادة الذكورية ارتكازاً على أجندتها الخاصة بها. وفي مقابل التصورات السابقة عن النساء الفلسطينيات اللاتي اغتصبنّ العدو، أحدثت الانتفاضة بعض التغيّرات في المفاهيم المتعلقة بالنساء الفلسطينيات اللاتي اغتصبنّ اليهود الإسرائيليون. وتشير عشراوي إلى ما يلي:

«لم تكن النساء السجينات قبل [الانتفاضة] «سليماً للزواج» لكونهن «سليماً فاسدة». وقد حدث تغيير مفاجئ مع الانتفاضة: فقد أصبحت السجينات مرغوبات بعد إطلاق سراحهن، حيث أصبحن مصدرًا للشرف – دخولهن السجن، ونضالهن – ولم تعد التساؤلات الأسطورية بشأن البكارة أو السلع الفاسدة مطروحة. وحصل ذلك بوجه خاص نتيجة الدعم على المستوى النسوي – من اللجان النسائية، وأخيرًا من المجتمع بجممله»^{٨٧}.

مع الأسف، فإن هذا التغيير التقدمي لم يبتسر بمزيد من التغييرات الجذرية، ولم يؤدِّ إلى مساءلة الأساس الذكوري للفاعلية الوطنية الفلسطينية. وفي واقع الأمر، تشير عشراوي نفسها إلى أنّ هذا التغيير كان مصاحبًا بحركة ارتجاعية، حيث «بدأت الأسر في حماية بناتها بإعادتهن إلى الأسرة عن طريق الزواج، وأحيانًا عن طريق الزواج المبكر»^{٨٨}. وعلى الرغم من أنّ الحركة الوطنية الفلسطينية، ومشاركة النساء النشطة في الانتفاضة الأولى، ضغطت على القيادة العلمانية لتغيير جزء من إطارها المفهومي، فإنّ الذكورية لا تزال تسود في الفكر الوطني الفلسطيني.^{٨٩} لقد دأب النضال الفلسطيني المناهض للاستعمار، منذ بدايته، على تغيير حياة النساء الفلسطينيات وتصوّراتهنّ عن أدوارهنّ المجتمعية، ومع ذلك لم تُترجم هذه التغييرات إلى تغيير جوهري في طريقة إدراك الفكر الوطني الفلسطيني للنساء الفلسطينيات. فلا تزال النظرة إلى النساء تعتبرهنّ أفرادًا خاضعين للوطن. لقد غير الفكر الوطني الفلسطيني من مفاهيمه، عبر عقود، فيما يتعلق بأدوار النساء وواجباتهنّ تجاه الوطن. لكن هذه التغييرات كانت دومًا ردّ فعل لتغيير المفهوم الوطني الفلسطيني لأدوار الرجال في النضال الوطني، ولمقتضيات النضال الوطني ذاته. وعلى هذا النحو، ظلّت الفجوة قائمة بين أدوار الرجال والنساء، واستمرّ وضع المرأة الخاضع، على الرغم من التغييرات التي شهدتها خصوصيات تلك الأدوار فيما يتعلق بالنضال الوطني.^{٩٠} هنا يجب الإشارة إلى أنّ مفهوم الذكورة في الفكر الوطني الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨ يختلف بطريقة ملحوظة عن نظيره في الفترة التي تسبق النكبة، حيث إنّ الذكورة الوطنية الفلسطينية في حينها لم تشتمل على كون الفلسطيني بوجازيًا وحاصلاً على درجات عالية من التعليم بل اشتملت على كونه فلاحًا أو صاحب أرض يرفض بيعها للصهاينة ومناضلاً ضدّ المستوطنين في فلسطين.

وقد تتمتع النساء الفلسطينيات، في المستقبل القريب، بزيادة فرص التعبير عن رأيهنّ في السياسات الفلسطينية. ولكن مع معرفة البنية الخطابية للفكر الوطني حول المرأة، يمكن القول بأنّ النساء الفلسطينيات سيستطعن تحقيق ذلك، ليس بوصفهنّ نساء فلسطينيات يناضلن من أجل حقوق المرأة الفلسطينية، وإتّما بوصفهنّ نساء فلسطينيات يناضلن من أجل الحقوق الفلسطينية المبنية خطابيًا، حيث الفلسطيني مُدرك دومًا بالفعل في إطار الذكورة. ويوضح الأداء الأخير للسلطة الوطنية الفلسطينية التزام القيادة الفلسطينية بالمسار الذكوري السائد نفسه.^{٩١} وباستخدام لغة التحرر الوطني، يمكننا أن نضيف أنّه لا توجد أمة حرة يُعتبر نصف أفرادها ثانويين وخاضعين. إنّ اعتبار ذلك حجة مقبولة ظاهريًا يُعدّ في حدّ ذاته جزءًا من أعراض المشكلة. وإذا لم يتمكّن النضال الفلسطيني من تطوير هذا النقد الذاتي المستمرّ في ظلّ ظروف المعركة، فإنّ دروس التاريخ المنسية ستجعل ثمن انتزاع النصر باهظًا.

الهوامش:

١. قدمت صيغة مبكرة من هذه الورقة البحثية إلى المؤتمر السنوي لرابطة دراسات الشرق الأوسط ، الذي انعقد في بورتلاند، أوريجون، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وأود أن أتوجه بالشكر إلى كل من رباب عبد الهادي، وميرفت حاتم، ونفيل هود، ومارك لينش، وعفاف محفوظ، وإدوار سعيد، وجياتري سبيفاك لما بذلوه من جهد لقراءة النسخ الأولى من هذه الورقة والتعليق عليها، وقد نُشرت هذه الدراسة لأول مرة عام ١٩٩٥.
٢. انظر/ي:
Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World, A Derivative Discourse*, London, Zed Press, 1986
٣. تشير الفاعلية الوطنية إلى القدرة والإرادة لأداء مجموعة من الأفعال والممارسات التي تستهدف تحقيق الأغراض الوطنية، كما يُعرّف الخطاب الوطني هذه القدرات والأفعال والممارسات والأغراض. والفاعل الوطني هو الشخص الذي يعتبر نفسه – ويعتبره الخطاب الوطني – جزءاً من الأمة، والشخص الذي يعتبره الخطاب الوطني مالكا لتلك القدرة والإرادة وفقاً للمعايير التي حددها الخطاب الوطني نفسه.
٤. انظر/ي:
Kumari Jayawardena, *Feminism and Nationalism in the Third World*, London, Zed Press, 1986, p. 15.
٥. حول التآثر (Traditionalization)، انظر/ي:
Abdullah Laroui, *The Crisis of the Arab Intellectual, Traditionalism or Historicism?*, Berkeley, University of California Press, 1976.
٦. تواجه النزعة القومية الأفريقية المناهضة للكولونيالية خطاباً أوروبياً كولونياً يختلف عن الخطاب الذي تواجهه النزعة القومية الآسيوية. بينما بنى الاستشراق فكرة احتياج الشرق للحضارة الغربية، فقد بنى الخطاب الكولونيالي إفريقيا في الخيال الأوروبي بوصفها «القارة المظلمة» التي تحتاج إلى التنوير الأوروبي الكولونيالي.
٧. حول تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، انظر/ي:
Alain Gresh, *The PLO: The Struggle Within, Towards an Independent Palestinian State*, London, Zed, 1985, and Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization, People, Power and Politics*, New York, Cambridge University Press, 1984.
٨. حول الفلسطينيين في لبنان وتحطيم بنك إنترا، انظر/ي:
Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987.
٩. حول الفلسطينيين في الخليج، انظر/ي:
Laurie Brand, *The Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for a State*, New York, Columbia University Press, 1988.
١٠. حول الأحداث التي وقعت في الأردن، انظر/ي:
David Hirst, *The Gun and the Olive Branch, the Roots of Conflict in the Middle East*, London, Faber and Faber, 1984.

١١. حول البرجوازية الفلسطينية في الشتات، انظر/ي:
Pamela Ann Smith, 1948. *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*, London, Croomhelm, 1984.
١٢. حول تمثيل الفلسطينيين في الغرب، انظر/ي:
Edward Said's, *The Question of Palestine*, New York, Vintage, 1979.
١٣. انظر/ي:
Andrew Parker, Mary Russo, Doris Sommer, and Patricia Yaeger, eds., *Nationalisms and Sexualities*, New York, Routledge, 1992, p. 5
١٤. منظمة التحرير الفلسطينية، «الميثاق القومي الفلسطيني»، في: فيصل حوراني، *الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤*، دراسات للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٢٢٨.
١٥. هذه آراء شائعة لدى أغلب النزعات القومية المناهضة للكولونيالية. فقد تحدّث فرانز فانون (Frantz Fanon)، على سبيل المثال، عن «الاختراق الغربي للفضاء الوطني»، بينما تحدّث إيمي سيزار (Aimé Césaire) عن «تعرية» إفريقيا و«اغتصابها». وتطرح الوطنية الفلسطينية نفسها بوضوح في إطار الخطاب الذكوري نفسه. انظر/ي:
Frantz Fanon, *A Dying Colonialism*, New York, Grove Weidenfeld, 1965, p. 42, and Aimé Césaire, "Introduction", in Victor Schoelcher, *Esclavage et Colonisation*, Paris, Presses Universitaires de France, 1948, p. 7.
١٦. حول صورة يهود الشتات المؤنثين، انظر/ي:
Paul Breines, *Tough Jews, Political Fantasies and the Moral Dilemma of American Jewry*, Basic Books, 1991, and Sander Gilman, *The Jew's Body*, Routledge, New York, 1991.
١٧. حول أهميّة إضفاء الذكوريّة على رجال الشتات اليهودي عند وصولهم إلى فلسطين/إسرائيل، انظر/ي:
Joseph Massad, "The 'Post-Colonial' Colony: Time, Space and Bodies in Palestine/Israel," forthcoming in Fawzia Afzal-Khan and Kaplana Seshadri-Crooks, eds., *The Pre-Occupation of Post-Colonial Studies* Durham, Duke University Press, 2000.
- وحول الفاعليّة الصهيونيّة القائمة على النوع الاجتماعي في/وعلاقتها بفلسطين، انظر/ي:
Ella Shohat, "Eurocentrism, Exile and Zionist Discourse," Paper presented at Middle East Studies Association Annual Conference, Washington, D.C. 1991, and Shohat's *Israeli Cinema, East/West and the Politics of Representations*, Austin, University of Texas Press, 1989.
- انظر/ي أيضاً:
Simon Sharoni, "Military Masculinity in Context: Cultural Politics and Social Constructions of Gender in Israel," Paper presented at the Middle East Studies Association Annual Conference, Portland, Oregon, 1992.
١٨. انظر/ي:
Edward Said, "Orientalism Reconsidered," *Cultural Critique*, 1, Fall 1985, p. 103.
١٩. انظر/ي:
Benedict Anderson, *Imagined Communities*, London, Verso, 1991

٢٠. انظر/ي: George Mosse, *Nationalism and Sexuality, Respectability and Abnormal Sexuality in Modern Europe*, New York, Howard Fertig, 1985
٢١. انظر/ي: Mosse, *Nationalism*, p. 67
٢٢. انظر/ي: Anderson, *Imagined*, p. 7
٢٣. انظر/ي: Anderson, *Imagined*, p. 5
٢٤. منظمة التحرير الفلسطينية، «الميثاق الوطني الفلسطيني»، في حوراني، الفكر ، ص ٢٣٦.
٢٥. المرجع السابق، ص ٢٣٦. اتخذت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين دون التشاور مع الشعب الفلسطيني. وبعد ذلك مباشرة (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧)، بدأت القوى الصهيونية في طرد السكان الفلسطينيين.
٢٦. توضح فرانسيسكا كلج (Francesca Klug) في حالة بريطانيا كمثال، أن «إنتاج الأمة البريطانية كان مسموحاً للنساء على أساس جنسية الأب فحسب، فلم يكن مسموحاً لهنّ التمتع بحقّ نقل جنسيّاتهنّ إلى أطفالهنّ». وفي واقع الأمر، «كانت النساء البريطانيّات اللاتي يتزوّجن من رجال يحملن جنسيّات أخرى يفقدن جنسيّاتهنّ، كما يفقد أطفالهنّ الجنسيّة البريطانيّة أيضاً». ومن الناحية الأخرى، كان أطفال الرجل البريطاني من زوجة غير بريطانيّة يحصلون تلقائيّاً على الجنسيّة البريطانيّة. ويصدق الشيء نفسه على الزوجات غير البريطانيّات. وقد تغيّرت بعض تلك القوانين في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥، حيث فازت النساء البريطانيّات بحقّ تمّتع أطفالهنّ المولودين خارج بريطانيا بالجنسيّة البريطانيّة. انظر/ي:
- Francesca Klug, "Oh to be in England": the British Case Study," in Nira Yuval-Davis and Floya Anthias, eds., *Women-Nation-State*, London, Macmillan, 1989, p. 21.
- إنّ هذا النموذج البريطاني هو الذي نُقل إلى المستعمرات. وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الأطفال الذين وُلدوا داخل الإمبراطوريّة البريطانيّة منذ ١٩٧١ يجري اعتبارهم بريطانيّين، بغضّ النظر عن النسب الأبوي.
٢٧. ياسر عرفات، «الحرب تندلع من فلسطين، والسلام يبدأ من فلسطين»، (خطاب عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة)، ص ٨. يمكن الإطلاع على النصّ في مجلّة «شؤون فلسطينية» (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤)، ص ٥ - ١٩. وتجدر الإشارة إلى أنّ كلمة «اغتصاب» أحياناً تُترجم إلى usurpation (استيلاء). إنّ الجذر الإيتيمولوجي لكلمة «اغتصاب» هو «غصب»، أي أجبر شخصاً على القيام بشيء ضدّ رغبته/رغبتها. وعلى الرّغم من أنّ كلمة «اغتصاب» يمكن استخدامها في سياق الاستيلاء، كما في «اغتصاب الحقوق» - بمعنى «الاستيلاء على الحقوق» - فإنّها تحتفظ دوماً بمعناها المزدوج ورمزيّتها الجنسيّة.
٢٨. عرفات، ص ١٢.
٢٩. منظمة التحرير الفلسطينية، «البيان السياسي»، ويمكن الإطلاع على النصّ الرسمي في «مجلّة شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ص ٨.
٣٠. عرفات، الحرب، ص ١٠.

٣١. عرفات، ص ١١.
٣٢. منظمة التحرير الفلسطينية، «إعلان الاستقلال». ويمكن الإطلاع على النصّ الرسمي في «مجلة شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ص ٥.
٣٣. القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة، الانتفاضة من خلال بيانات القيادة الوطنيّة الموحّدة، تونس، مجلة «الحرية». وقد اقتصر على دراسة البيانات الثلاثين الأولى التي صدرت في السنة الأولى للانتفاضة.
٣٤. البيان رقم ١٠.
٣٥. حول الدور الأيديولوجي للنساء الإسرائيليّات في إنجاب صبرا الإسرائيلي، والموقع المركزي لهذا الدور في الخطاب الكولونيالي الصهيوني، انظر/ي:
Nira Yuval-Davis, National Reproduction and 'the Demographic Race' in Israel, in Davis et al., Woman , pp. 92 - 109
٣٦. انظر/ي البيان رقم ٢ والبيان رقم ٣، من بين بيانات أخرى.
٣٧. البيانات رقم: ١٢، و١٤، ٢١، ٢٤.
٣٨. من المثير للاهتمام أنّ البيان رقم ٥ يذكر القطاعات المهنيّة، مثل الطلاب والعمّال... الخ، والقطاعات المعرّضة للتأثر، مثل الأطفال وكبار السنّ، مع وضع النساء بوضوح ضمن القطاعات المعرّضة للتأثر وليس القطاعات المهنيّة: «يا تجارنا، يا عمّالنا، يا فلاحينا، يا طلابنا، يا أطفالنا، يا نساءنا، يا شيوخنا، يا أهلنا، يا كلّ الأهل، يا كلّ فئات شعبنا البطل...». ويدعو البيان نفسه الرجال والنساء والشباب والشيوخ لمقاومة الاحتلال. ويرد ذكر النساء، في نهاية البيان نفسه، ضمن الفلاحين والطلاب والعمّال.
٣٩. البيانات رقم ١٢، و١٤، ٢١، و٢٤. ويتحدّث البيان رقم ١٢ عن «أطفال ورجال الانتفاضة» كفتيتين تتعرّضان للاحتجاز من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيليّة.
٤٠. البيان رقم ١٢
٤١. البيان رقم ٨ وبيان رقم ١٢
٤٢. البيان رقم ٨
٤٣. البيان رقم ١٠
٤٤. البيان رقم ١٢
٤٥. البيان رقم ٢٩
٤٦. البيان رقم ٣٠
٤٧. البيان رقم ١٧ والبيان رقم ٢٢
٤٨. البيان رقم ٢١
٤٩. البيان رقم ٦
٥٠. البيان رقم ١٢
٥١. البيانات رقم ٩، و١٢، و٢٣
٥٢. حول المأزق الذي يواجه جهود النساء الفلسطينيّات لتطوير أجندة نسويّة في سياق النضال الوطني، انظر/ي:
- Rita Giacaman and Penny Johnson, "Palestinian Women: Building Barricades and Breaking Barriers," in Zachary Lochman and Joel Beinin, eds., *Intifada, The*

Palestinian Uprising Against Israeli Occupation. Boston, South End Press, 1989, pp. 155-169.

٥٣. انظر/ي:

Islah Abdul-Jawwad, "The Evolution of the Political Role of the Palestinian Women's Movement in the Uprising," in *The Palestinians: New Directions*, ed., Michael Hudson, Washington D.C., Center for Contemporary Arab Studies, 1990, p. 71

٥٤. البيان رقم ٣٥. انظر/ي:

Joost Hiltermann, *Behind the Intifada, Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*, Princeton, Princeton University Press, 1991, pp. 201.

٥٥. البيان رقم ٣٥، ٦ آذار/مارس ١٩٩٠، اقتبس هيلترمان (Hiltermann)، ص ٢٠١. جميع الإشارات المرجعية إلى البيانات الصادرة عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ مأخوذة من:

Joost Hiltermann, *Behind the Intifada*, pp. 200-201

٥٦. انظر/ي البيانات رقم ٢١، ٢٣، و ٢٨. إن الفعل «يدخل» – مثل نظيره في الإنجليزية (enter) – يمكن استخدامه للإشارة إلى بداية فترة أو مرحلة، مثل: العاصفة «دخلت يومها الثاني»، أو الثورة «دخلت عامها الثالث»... الخ. على أن علاقته بالحمل مباشرة، في هذا السياق، نظرًا لاستخدام الفعل «يُجهض» للإشارة إلى محاولات المحتل الإسرائيلي المستمرة لإنهاء الانتفاضة بالقوة المسلحة.

٥٧. البيانات رقم: ١٥، و ١٦، و ١٨، و ١٩، و ٢٨.

٥٨. البيان رقم ٢٩

٥٩. البيان رقم ٢٨

٦٠. انظر/ي:

Chandra Talpade Mohanty, "Introduction, Cartographies of Struggle, Third World Women and the Politics of Feminism," in Chandra Talpade Mohanty, Ann Russo, and Lourdes Torres, eds. *Third World Women and the Politics of Feminism*, Bloomington, Indiana University Press, 1991, pp. 1-49

٦١. الميثاق الوطني الفلسطيني، في حوراني، الفكر، ص ٢٣٦. باقي البيان مكتوب بصيغة الفرد «العام»، انظر/ي المادتين ١٧ و ٣٠. وحول «العام» الذي يتمتع دومًا بطابع النوع الاجتماعي، واستخدامه في نظرية العقد، انظر/ي:

Carole Pateman, *The Sexual Contract*, Stanford, Stanford University Press, 1988.

٦٢. عرفات، الحرب، ص ١٦.

٦٣. انظر/ي:

Judith Butler, *Gender Trouble, Feminism and the Subversion of Identity*, New York, Routledge, 1990.

٦٤. حول المنادة، انظر/ي:

Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses," in *Lenin and Philosophy and Other Essays*, New York, Monthly Review Press, 1971.

٦٥. انظر/ي:

Leila Khaled, *My People Shall Live: The Autobiography of a Revolutionary*, edited by George Hajjar, London, Hodder and Stoughton, 1973, p. 59.

٦٦. البيان رقم ٤

٦٧. البيان رقم ٥
 ٦٨. البيان رقم ١٧
 ٦٩. البيان رقم ٢٤، والتشديد مُضاف
 ٧٠. البيان رقم ٨
 ٧١. البيان رقم ٢٢
 ٧٢. البيان رقم ٢٨

٧٣. ومع ذلك، من المهمّ التأكيد على أنّ البناء الخطابي للذكورة الفلسطينية وتابعها الخاضع، الأنوثة، يتخلل جميع أنماط الإنتاج الأدبي والثقافي الفلسطيني بطريقة نفاذ البناء الأوروبي القومي نفسها (وبالطبع العالمي) للجنسانية (sexuality) إلى الإنتاج الثقافي الأوروبي، وكذا نفاذه أيضاً إلى السياسات الأوروبية تجاه سكان أوروبا ذاتهم، وتجاه الشعوب التي استعمرتها أوروبا عبر تداخله والخطابات حول العرق والطبقة. حول تجربة النساء الفلسطينيات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، يمكن الإطلاع على الدراسة الرائدة التي أعدتها خديجة أبو علي حول النقد الذاتي تحت عنوان «مقدمة حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية»، بيروت: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١٩٧٥. وحول تمثيل الأدوار التقليديّة للنساء الفلسطينيات من خلال الشعر، انظر/ي دراسة إلهام أبو غزالة:

Ilham Abu-Ghazaleh, The Portrayal of Women in Intifada Poetry, paper presented at the Alif Gallery, Washington D.C. 1992.

وحول تمثيل النساء في الأدب الشعبي الفلسطيني، انظر/ي: عابد عبيد الزريعي، «المرأة في الأدب الشعبي الفلسطيني»، منشورات الهدف، بيروت، ١٩٨٦ (طبعة ثانية منقحة). وحول صورة النساء في الصحافة الفلسطينية، انظر/ي: عريب نجار، «التغطية الإعلامية للنساء في صحف الضفة الغربية». في «شؤون المرأة»، العدد ٣، حزيران/يونيو ١٩٩٢، ص ١٤٢ - ١٥٨.

٧٤. حول الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، انظر/ي:

Joseph Massad, Repentant Terrorists or Settler-Colonialism Revisited: The PLO-Israeli Agreement in Perspective, Found Object , 3, 1994, pp. 81 - 90.

انظر/ي أيضاً:

Joseph Massad, "Palestinians and the Limits of Racialized Discourse," *Social Text*, 34, 1993, pp. 94-114

٧٥. انظر/ي:

Rema Hammami, "Women, the Hijab and the Intifada," *Middle East Report*, 164-165, 1990, pp. 24-28.

٧٦. انظر/ي:

Ann McClintock, "No Longer in a Future Heaven, Women and Nationalism in South Africa," *Transitions*, 51, 1991, p. 122.

٧٧. للإطلاع على مزيد من المعلومات حول النساء والانتفاضة، انظر/ي:

Orayb Nayef Najjar, *Portraits of Palestinian Women*, Saltlake City, University of Utah Press, 1992.

٧٨. مقابلة مع ناشطة في اتحاد لجان النساء الفلسطينيات العاملات، نابلس، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٨٩، مقتبسة في:

Hiltermann, p. 200

٧٩. مقابلة مع ناشطة في اتحاد لجان النساء الفلسطينيات العاملات، القدس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٨٩، مُقتبسة في: Hiltermann, p. 203. وفي سياق الانتفاضة، تجادل ريتا جقمان (Rita Giacaman) وبنى جونسون (Penny Johnson) أن النساء الفلسطينيات «وسعن من أدوارهن التقليدية بدلاً من تبني دور جديد بالكامل. فقد كان العديد من أشكال مشاركة النساء السياسية يركز على جوانب من هذا الدور، وخاصة الدفاع عن الأسرة، وتغذية أفراد الأسرة ومساعدتهم، والتعاون المتبادل مع الأقارب. وأصبحت هذه الجوانب لدور المرأة مصدرًا للمقاومة، لأن النساء جعلن مسؤولياتهن الأسرية تشمل المجتمع ككل». انظر/ي:

Giacaman, et al., *Palestinian Women*, p. 161

٨٠. على أية حال، كانت النساء الفلسطينيات قادرات على إجبار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على تبني بعض قضاياهن. فبعد شهور من النضال، وافقت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على إصدار البيان رقم ٤٥، حيث عارضت سيطرة حماس على الحياة اليومية لنساء غزة. انظر/ي: Hammami, *Women*

٨١. انظر/ي:

Hanan Mikhail Ashrawi, "The Feminist Behind the Spokeswomen – A Candid Talk with Hanan Ashrawi." Interview by Rabab Hadi. *Ms.*, March/April, 14-17, 1992.

٨٢. انظر/ي: Ashrawi, p. 14

٨٣. المرجع السابق

٨٤. انظر/ي:

Hanan Mikhail Ashrawi, "The Politics of Cultural Revival," in *The Palestinians: New Directions*. Ed., Michael Hudson. Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1990, pp. 81.

٨٥. على الرغم من نزعة الشك المُقتبسة أعلاه، فإن الافتراض الذي يطرح أن النساء الفلسطينيات سوف يحصلن على حقوقهن القانونية مع تحقيق الاستقلال لا يزال مستمرًا في الانتشار بين كثير من النساء الفلسطينيات. لكن إصلاح جاد تجادل قائلة: «إن أية دراسة للحركة الوطنية الفلسطينية لن تقدم سوى القليل لتبرير هذا الافتراض». وتضيف: «إن غياب النقد الاجتماعي في الحركة الوطنية، وخاصة من جانب فتح التي = تُعتبر عمودها الفقري، إنما يضيف إلى الخطر الذي يواجه الحركة النسائية». انظر/ي:

Islah Jad, "From Salons to the Popular Committees, Palestinian Women, 1919-1989", in *Intifada, Palestine at the Crossroads*, eds. Jamal Nassar and Roger Heacock, New York, Praeger, 1990, p. 138.

٨٦. انظر/ي: Ashrawi, "The Feminist", p. 16

٨٧. انظر/ي: Ashrawi, "The Feminist", p. 15

٨٨. المرجع السابق.

٨٩. حول الافتقار إلى أيّ تغيير أساسي في نظرة الحركة الوطنية إلى النساء، انظر/ي: سهير التّل، «المسألة الاجتماعيّة، انتفاضة في الانتفاضة»، «صوت الوطن»، قبرص، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ص ١٥ - ١٨.

٩٠. حول آراء الفدائيّين الفلسطينيّين الذكور بشأن العلاقات بين الجنسين فيما يتعلّق بالنضال الوطني، انظر/ي: غازي الخليلي، *المرأة الفلسطينيّة والثورة*، بيروت، مركز الأبحاث، منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ١٩٧٧.

٩١. انظر/ي، على سبيل المثال، الانتقاد الذي وجهته عشراوي نفسها ضدّ سجلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة حول المرأة، وذلك في سيرتها الذاتيّة التي نشرتها بعنوان: *This Side of the Peace, A Personal Account*, New York, Simon and Schuster, 1995, pp. 293 - 294.

لم يسعفني الوقت، مع الأسف، لتناول كتاب عشراوي الأخير في هذه الدراسة، حيث كنت قد انتهيت من أغلبها قبل صدور الكتاب. يمكن الإطلاع أيضاً على الأوراق البحثيّة المُقدّمة إلى مؤتمر السكان وتنظيم الأسرة في فلسطين، والذي عُقد في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في القاهرة. الكثير من هذه الأوراق (وإن لم تكن جميعها) يؤيّد النسليّة ويعتبر جسد المرأة وقدرتها الإنجابيّة جزءاً لا يتجزأ من النضال الوطني. انظر/ي، بوجه خاصّ، ورقة دياب عيوش:

Dhiyab 'Ayyush, "Towards a National Population Policy in Palestine"

حيث يطرح أنّ الزيادة أو النقص في عدد السكان الفلسطينيّين يجب أن يخضعاً لمقتضيات النضال الوطني. وتجدر الإشارة إلى أنّ عيوش يحتلّ منصب نائب وزير الرفاه الاجتماعي بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

هل العمل المأجور هو الإجابة (الوحيدة)؟
الليبرالية الجديدة، رفاه المرأة العربية، والعقد الاجتماعي*
جينيفر أولمستد

تقديم المحررة:

جينيفر أولمستد (Jennifer C. Olmsted) هي أستاذة الاقتصاد الوحيدة بين المؤلفات والمؤلفين المتضمنة أعمالهم في هذا الكتاب. إن مقالها، المنشور عام ٢٠٠٥، يتحدى أحد الفروض التي ظلت في أذهاننا لفترة طويلة حول تحرير المرأة في كل مكان، بما في ذلك الشرق الأوسط، وهو أهمية العمل المأجور. تناقش المؤلفة الليبرالية الجديدة ونظريات العقد الاجتماعي بوصفها سياقات تؤدي إلى تغيير معنى العمل المأجور على نحو يُعقد فهمنا للتحديات التي تواجه النساء العربيات اليوم.

*Jennifer C. Olmsted, "Is Paid Work the (Only) Answer? Neoliberalism, Arab Women's Well-Being, and the Social Contract", *Journal of Middle East Women Studies*, volume 1, number 2 (Spring 2005), pp. 112-139.

هل العمل المأجور هو الإجابة (الوحيدة)؟ الليبرالية الجديدة، رفاه المرأة العربية، والعقد الاجتماعي جينيفر أولمستد

مقدمة

تُمثل العوامل التي تحدد الظروف الاقتصادية للمرأة قلقاً لدى المهتمين برفاه النساء. وفي سياق منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، تركز الانتباه حول انخفاض معدلات العمل المأجور بين النساء (Olmsted 1999, World Bank 2004a)، في ظل الحجة المطروحة دائماً أن ذلك يُعد مؤشراً على 'نقص' استخدام النساء وقابليتهن للتأثر. وعلى الرغم من اتفاقنا على أن النفاذ إلى العمل المأجور يمكن أن يخلق المزيد من الخيارات أمام النساء، كما ورد في أعمال الاقتصاديات النسويات الأخريات، فإنني أجادل أن التوصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة عمل المرأة المأجور وربطه بالضرورة بتحسُّن الوضع الاقتصادي للمرأة يُعد أمراً إشكالياً، وخاصة مع معرفة توقعات أدوار الجنسين، مما يقود بدوره إلى توزيع لامتثال للعمل الإنتاجي. ويشير قدر متعاضم من الأدبيات إلى أن عمل المرأة المأجور ليس العلاج الشافي الشامل، سواء بالنسبة إلى النساء أنفسهن أو بالنسبة للمجتمع عموماً. وحتى عندما تدخل المرأة إلى ميدان العمل المأجور، فإنها تظل معرضة للتأثر اقتصادياً، ليس لأنها تواجه التمييز والاستغلال في ظروف العمل فحسب، وإنما أيضاً لأن المجتمعات تواصل تكليفها بالدور الاقتصادي الإيجابي وهو عادة بلا مقابل.

ويتطلب الأمر دراسة "العقد الاجتماعي" من أجل فهم الوضع الكلي للمرأة. وفي سياق منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، فإنني أجادل أن النساء بوجه عام كان عليهن الاعتماد على الأسرة البطيركية للحصول على الدعم الاقتصادي الأساسي. ونادراً ما تستهدف البرامج الحكومية تحسين رفاه المرأة مباشرة، لكنها تلعب بالتأكيد دوراً في تحسين حياة المرأة في بعض الحالات، بينما تحد في الوقت نفسه من اختياراتها الاقتصادية¹. وعلى حين يبعد الأمر عن المثالية، فإنني أجادل أيضاً أن الأسرة البطيركية قصرت قابلية المرأة للتأثر على الفقر. ومع ذلك، تطرح التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية أن هذا العقد الاجتماعي يخضع لعملية تغيير. ولا تزال تأثيرات هذه التغييرات على النساء غير واضحة. وقد تُعتبر زيادة العمل المأجور إحدى تجليات التحول في طريقة فهم العقد الاجتماعي، لكننا لا يمكن أن نفترض أنها علامة على أن حياة النساء في تحسن. وبدراسة مختلف الإحصاءات الإمبريقية، بما يتقاطع مع سياسات الدولة في مختلف بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، فإنني أأمل أن أفتح نقاشاً حول كيفية فهم العقد الاجتماعي في الماضي، علاوة على إثارة تساؤلات حول طرق تغيير هذا الفهم في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أقدم بعض التصورات حول ما يمكن أن يحمله المستقبل، كما أدعو إلى مزيد من البحث.

قياس رفاه [المرأة]

يجري تعريف رفاه السكان غالباً من زاوية المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية، مثل دخل الفرد، والتحصيّل التعليمي، ووضع الصحة، ومعدل الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تركز

القياسات الكلية، مثل دليل التنمية البشرية، على النجاح الكلي الذي حققه أي بلد في مجال زيادة التعليم وفترة الحياة المتوقعة ودخل الفرد. وتضم قياسات النوع الاجتماعي، التي قامت الأمم المتحدة بتطويرها كلاً من: دليل تنمية النوع الاجتماعي، الذي يعمل على تكييف دليل التنمية البشرية وفقاً للاختلافات القائمة على نوع الجنس؛ ومقياس تمكين النوع الاجتماعي، الذي يضم نفاذ النساء إلى الدخل والوظائف الإدارية والمهنية، فضلاً عن تمثيلهن في المستويات الحكومية العليا.

وتلقت هذه الأرقام الانتباه إلى الفجوات بين مختلف النتائج الاجتماعية-الاقتصادية وفقاً لنوع الجنس، وتوفر علامات للتفكير حول المساواة بين الجنسين وقياسها. ويُعد استخدامها، في الوقت نفسه، محدوداً في امتلاك ناصية مختلف جوانب الرفاه، وتباين وضع النساء وفقاً للطبقة وغيرها من العوامل. وعلى سبيل المثال، يؤدي دخول عدد من النساء إلى عضوية البرلمان (في مقياس تمكين النوع الاجتماعي) إلى تركيز الانتباه على نساء النخبة واستبعاد مؤشرات أخرى تدرك الجوانب الأخرى للسلطة (power). كما تجدر الإشارة إلى مدى الأهمية التي يتمتع بها نفاذ المرأة إلى العمل المأجور، بحيث أُدرجت بعض قياساته في المؤشرين^٢.

ويُعد قياس الترفيه واحداً من العوامل التي لم تُدرج في قياسات الرفاه. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ناقشت في تقريرها لعام ١٩٩٥ أهمية تناول ساعات العمل، سواء بأجر أو بدون أجر، كعامل مُحدد للرفاه والسلطة النسبية، فإن كلاً من دليل تنمية النوع الاجتماعي أو مقياس تمكين النوع الاجتماعي لم يتضمن هذا القياس. ومن الناحية التاريخية، كانت أعباء العمل للذكور والإناث متساوية إلى حد كبير في أجزاء عديدة من العالم، حيث يعمل الرجال أغلب العمل المأجور، بينما تسهم النساء في أغلب العمل غير المأجور في الاقتصاد-الإنجابي غالباً. على أن زيادة مشاركة المرأة في العمل المأجور لم يصاحبها انخفاض مماثل في عبء عملهن غير المأجور، وذلك بسبب أعراف النوع الاجتماعي (Floro 1999). وهذا هو سبب الالتباس الذي شعرت به بعض التسويات تجاه الأطروحة التي تقول إن نفاذ النساء إلى الدخل من خلال العمل المأجور يقود بالضرورة إلى زيادة رفاه المرأة. وعلى حين يقود العمل المأجور غالباً إلى زيادة الاستقلال الاقتصادي للمرأة، فضلاً عن زيادة سلطتها داخل الأسرة المعيشية، فإن زيادة توظيف النساء يرتبط أيضاً بزيادة العبء الكلي الملقى على عاتقهن، والمعروف باسم العبء المزدوج. وبالإضافة إلى ذلك، تطرح البحوث أن النساء يدخلن العمل المأجور لأسباب عديدة مختلفة، وأن زيادة التوظيف تُعد في بعض الأحيان علامة على زيادة المصاعب الاقتصادية للمرأة أو زيادة استغلالها.

وبالتالي، يمكن الاستفادة من اختبار بيانات استخدام الوقت لقياس كل من الرفاه والتمكين، وخاصة بالتزامن مع تحليل نفاذ النساء إلى الموارد الاقتصادية، ليس فقط تلك الموارد المكتسبة نتيجة العمل المأجور، وإنما أيضاً الموارد المكتسبة بطرق أخرى. وهو الأمر الذي يتطلب بدوره اختبار كيفية تشكيل العقد الاجتماعي، ودور الدولة والأسرة في تأكيد مختلف جوانب الرفاه الاقتصادي للأفراد. وأطرح هنا رؤية أولية حول كيف يُشكل العقد الاجتماعي الراهن في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا اختيارات النساء الاقتصادية (أو افتقادهما). كما أشير أيضاً إلى أن معارفنا لا تزال قليلة حول العديد من التساؤلات التي أثيرها. وبوجه خاص: على الرغم من استحسان ارتفاع معدلات توظيف المرأة، لم نشهد حتى اليوم سوى قدر ضئيل من البحوث التي تدرس مدى وأسباب اعتبار ذلك علامة على زيادة التمكين و/أو زيادة المصاعب.

ومع معرفة التغيرات التي يشهدها العقد الاجتماعي في المنطقة، تزداد أهمية دراسة تلك القضايا بأسرع وقت ممكن.

تعريف العقد الاجتماعي

يشير مصطلح العقد الاجتماعي بشكل عام إلى توقعات المواطنين وعلاقتهم بالدولة عندما يتعلق الأمر ببنية الاقتصاد، ومستوى إشراف الحكومة على قضايا توزيع الدخل، والفقير، والتصنيع، ... الخ. وقد استخدمت الدول الحديثة نطاقاً من الأدوات الاقتصادية لتنظيم الاقتصاد والتدخل فيه. ويكمن أساس فهم كيفية تنفيذ العقد الاجتماعي في دولة/منطقة بعينها في دراسة كل من إدارة القطاع العام وبنية شبكة الأمان الرسمية. ويشير مصطلح شبكة الأمان، بوجه عام، إلى أنماط الدعم الاقتصادي المتاح من أجل "حماية الناس من أكثر جوانب ... الفقر سوءاً (World Bank nd b)". وبينما يجري التركيز بشكل عام على سياسات الدولة، فإن القرابة (kin) والمجتمعات المحلية والعالمية (مثل المنظمات الدينية و/أو الدولية) يمكن أن تلعب أيضاً أدواراً مهمة بالمساهمة في شبكة الأمان.

وتتضمن جوانب شبكة الأمان الرسمية تحويلات نقدية أو عينية، ودعم سلع مختلفة مثل الغذاء، فضلاً عن الإنفاق الحكومي في مجالات التعليم والصحة، وتشبيد البنية الأساسية والإدارة. ويُشكل فهم العقد الاجتماعي ودور الدولة الشرعي أنماط البرامج التي تقرر البلد تنفيذها (في مقابل البرامج التي تُعتبر اهتمامات "خاصة")، ومعايير الأهلية المقترنة بتلك البرامج. ويُقدم إسبينج-أندرسون (Esping-Anderson) (وفق اقتباس: King, 2001) تصنيفاً لمختلف الأمم الصناعية وفقاً لأنماط البرامج التي تقدمها. تقع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تحت تصنيف "ديمقراطيات ليبرالية"، حيث نظم الدعم محدود. وتقع بلدان مثل فرنسا وإيطاليا تحت تصنيف "محافظة"، وهو تصنيف متوسط. ويجري تعريف السويد وغيرها من البلدان الأوروبية الشمالية بوصفها "ديمقراطيات اجتماعية"، حيث تحملت الدولة على عاتقها المسؤولية الأكبر عن مواطنيها. وتثير كينج (King, 2001) سؤالاً يتعلق بمدى اندراج بلدان جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا في التصنيفات التي طورها إسبينج-أندرسون، أو وجود نموذج رابع "أسري" أو "بحر-متوسطي" أكثر ملاءمة. وكان اقتراح هذا النموذج الرابع، من جانب بيتيو (Bettio) وفيللا (Villa) (حسب اقتباس كينج)، يطرح أن الأسرة في كثير من بلدان البحر المتوسط تستمر في توفير العديد من الخدمات التي تتولاها الدولة في الديمقراطيات الاجتماعية.

إضفاء طابع النوع الاجتماعي على العقد الاجتماعي-الجنسي

وكما يشير فولبر (Folbre, 1994)، يفترض تحليل إسبينج-أندرسون إلى مكون النوع الاجتماعي، وبالتالي يُغالي من الدور الذي تلعبه الدولة في رعاية مواطنيها. وفي الاتجاه نفسه، تشير كارول باتمان (Carole Pateman, 1988:1) إلى عدم إمكانية دراسة العقد الاجتماعي دون الإقرار بأن "العقد الأصلي هو حلف جنسي-اجتماعي". وتواصل قائلة أنه رغم الزعم بتعريف العلاقة بين المواطنين والدولة، فإن التراث الفلسفي الأنجلو-أمريكي كان من الناحية التاريخية يعتبر الذكور (البيض) فقط مواطنين، وبالتالي اعتبر النساء خارج العقد. وفي المقابل، كانت النساء موضوعاً للعقد الجنسي، على نحو يعتبرهن مسؤوليات الرجال/الأفراد الخاصة. ونتيجة لذلك، كان نفاذ النساء إلى الدعم الاقتصادي يجري أساساً من خلال الزواج. وقد أدى هذا الترتيب

إلى وجود غير مرئي لاحتياجات النساء وحقوقهن، وأتاح للرجال الاستمرار في السيطرة على المرأة واعتبارها تابعة.

وقد أشارت النسويات إلى أن هذه الترتيب يُعد، بطرق عديدة، إشكاليًا. إن بناء الرجل بوصفه مستقلاً والمرأة بوصفها تابعًا يخفي التبعية المزدوجة بين الرجل والمرأة، والتي بمقتضاها يعتمد الرجال (والأطفال) على عمل المرأة المنزلي والإنجابي، بينما تعتمد المرأة (والأطفال) على الرجل لتوفير الدخل (Himmelweit, 1999). وبشكل عام تضم المساهمات الاقتصادية للنساء: الإنجاب، ورعاية الأطفال وكبار السن والمعاقين، وإعداد الطعام والملابس، وغيرها من مهام عديدة. وفي الوقت نفسه، ومع سعي النسويات إلى لفت الانتباه إلى مساهمات النساء الاقتصادية، يشرن أيضًا إلى أن النساء معرضات للتأثر بوجه خاص في ظل هذه الترتيبات، حيث يمكن بسهولة في ظل إلغاء "العقد الجنسي" أن يستبدل الرجال عمل المرأة الإنجابي (بالزواج مرة أخرى أو بدفع المال للحصول على هذه الخدمات)، بينما تواجه النساء صعوبة أكبر في إيجاد ما يحل محل الدخل الذي يوفره الرجل تاريخيًا، إذ يصعب إعادة الزواج /أو الدخول إلى ميدان العمل المأجور على النساء اللاتي كرسن أنفسهن سابقًا لتوفير الرعاية الإنجابية غير مدفوعة الأجر. ومع معرفة قابلية المرأة للتأثر، ناصرت بعض النسويات فكرة إعادة صياغة العقد الاجتماعي، وطرحن أن النساء يحتجن إلى تعويض عن مساهمتهن الإنجابية (Himmelweit, 1999)، أو أن المجتمع يحتاج إلى إيجاد طريقة أخرى لمواجهة متطلبات العمل الإنجابي لضمان رفاه المرأة ورفاه المجتمع.

التنظير للعقد الاجتماعي-الجنسي في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا

وتطرح فولبر (Folbre, 1994) أن المؤسسات الدينية لعبت دورًا مهمًا في تعريف الخطاب المهيم حول أدوار الجنسين والعقد الاجتماعي. ولا تشكل منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا استثناء لهذه النتيجة، وخاصة في البلدان التي ظل فيها قانون الأسرة في نطاق المؤسسات الدينية. ووفقًا لأطروحة بدوي (Badawi, 1994)، تطرح الشريعة تصورًا للعقد الاجتماعي يختلف إلى حد ما عن التصور الموجود في التقاليد المسيحية (التي تركز عليها فولبر). فمن ناحية، تنص الشريعة بوضوح على مسؤوليات الرجال الاقتصادية تجاه النساء. ومن الناحية الأخرى، نجد أن مسؤوليات النساء في مواجهة توفير العمل المنزلي أقل وضوحًا. وبعبارة أخرى، يجادل بعض مُفسري الشريعة أن تعريف الرجال يؤكد مسؤوليتهم اقتصاديًا عن النساء، وليس مطلوبًا من النساء تقديم عمل غير مدفوع الأجر في مقابل هذا الدعم الاقتصادي. وهذا بدوره فسره البعض بأن المرأة تستحق تعويضًا ماليًا عن عملها غير مدفوع الأجر.

وعلى حين تطرح تفسيرات بعض النسويات للشريعة وجود مساحة لتناول عدم المساواة بين الجنسين، فلا يعني ذلك أن الحياة الواقعية في ظل الشريعة الإسلامية كانت الداء الشامل الشافي من كل العلل التي تواجه النساء؛ إذ تجدر الإشارة إلى أن الزعم بأن الشريعة تنص على أن مسؤولية الرجال لدعم النساء اقتصاديًا لم تمر دون معارضة. تشير ميرفت حاتم (Hatem, 2001) إلى أن بعض الشخصيات العامة في أثناء الفترة الكولونيالية، مثل الشيخ عبد الله الفيومي عارض الأطروحة الإسلامية القائلة إن الأزواج مسؤولين عن تقديم الدعم الاقتصادي لزوجاتهم. وتوضح ميرفت حاتم أيضًا كيف أدت الكولونيالية إلى تشكيل خطاب العقد الجنسي/الاجتماعي على نحو مختلف في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. وبينما كانت المجتمعات الأنجلو-أمريكية تركز في سنوات ١٨٠٠ على العقد الاجتماعي، نجد أن الكولونيالية

منعت أي نقاش جدي للحقوق والمسؤوليات السياسية. وبالتالي، في مصر على الأقل، كان النقاش العام يركز على العقد الجنسي خلال فترة الكولونيالية البريطانية. وبالإضافة إلى الكولونيالية والمؤسسات الدينية، قامت الأفكار المتعلقة بالذات بدور مهم في تشكيل طريقة تفصيل العقد الاجتماعي. وفي مقابل الخطاب في الولايات المتحدة، حيث تهيمن الفردية (Pateman, 1988)، تشير أطروحة جوزيف (Joseph, 1999) إلى أن تعيين الحدود بين الذات والآخر كان أقل وضوحاً في حالة منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا؛ حيث تجري تنشئة الرجال والنساء اجتماعياً بمفهوم الذات الأكثر مرونة وعلائقية. وبدورها، قامت فكرة الارتباط البطريركي (patriarchal connectivity) بتشكيل العقد الاجتماعي. فمن ناحية، أدت إلى تيسير سيطرة الرجال على النساء؛ وكانت تعني، في الوقت نفسه، تنشئة الرجال اجتماعياً على نحو يجعلهم يعتبرون رفاه النساء الاقتصادي مسؤوليتهم.

بنية العقد الاجتماعي في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا

تجادل موجدادام (Moghadam, 2003: 126-7) أن "العقد البطريركي يتحقق داخل الأسرة، وثقته الدولة" في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. إن دراسة أنماط السياسات والقوانين التي ظهرت في فترة ما بعد الكولونيالية يمكن أن تمد برؤية حول التوقعات المختلفة للمجتمع في مواجهة العقد الاجتماعي وكيف أصبحت رسمية خلال الستينيات والسبعينيات. وكما يشير البنك الدولي (World Bank, 2004b)، أدخلت أغلبية بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا في دساتيرها قوانين حق العمل، بما يطرح أن بعض أفكار كفاءة العمل كانت مطمورة في التصور السائد للعقد الاجتماعي. وقد اشتملت السياسات الاقتصادية الأخرى على الإصلاح الزراعي والتحكم في الأسعار. ويبدو أن إدخال مثل هذه السياسات يشير إلى القلق حول عدم المساواة، والرغبة في أن تضمن الأسر التمتع بالمستوى الأساسي من الدعم الاقتصادي. لكن غياب البرامج الموسعة لمساعدة النساء وكبار السن على الدخل كان ملحوظاً إلى حد كبير. فباستثناء برامج الدعم المالي الضئيل للأرامل، تطرح القوانين الصادرة أن النقاش ركز أساساً على القضايا المتعلقة بالطبقة، وحقوق الرجال من أجل دعم أسرهم، في سياق تعريف الرجال بوصفهم يتحملون مسؤولية النساء وكبار السن الاقتصادية.

كما كان العقد يتسم أيضاً بالتناقض إلى حد ما. فمن ناحية، يُعتبر الحق في العمل حقاً عالمياً وفردياً من حيث تعريفه، ولهذا فإن النساء غير مستبعدات من المشاركة في العمل المأجور. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت العديد من البلدان سياسات تقدمية مناسبة حول إجازة الوضع.³ إن تعريف الحق في العمل بوصفه حقاً فردياً، وإصدار سياسات إجازة الوضع، يعني الإقرار بحق المرأة في النفاذ المباشر إلى الدخل، والحاجة إلى تيسير قدرة النساء على القيام بكل من العمل المأجور والإنجابي. لكن قانون الأسرة في عدد من البلدان لا يزال يعتبر الرجال ممتلكين لسلطة تحديد تحركات المرأة، حيث يجب في بعض الحالات أن تحصل المرأة على إذن الرجل قبل البحث عن العمل المأجور أو السفر بمفردها (Moghadam 2003, World Bank, 2004a). وبالتالي كانت هذه القوانين متناقضة وأوضحت أن بلدان منطقة جنوب آسيا وشمال أفريقيا، كما في التقاليد الأنجلو-أمريكية، اعتبرت حقوقاً اقتصادية بعينها ذكورية، وأن تلبية احتياجات النساء الاقتصادية تتم داخل سياق الأسرة.

إن نظرة عن كثب إلى بنية شبكة الأمان الرسمية توضح بتفصيل أكبر كيفية اعتبارها جزءاً من منظومة دعم للأسر، وليس منظومة تمد النساء ببديل للعقد البطريركي. وهذا لا يحول

دون استفادة النساء منها، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى أفراد الأسرة، لكنه يطرح أن خيارات النساء ظلت محدودة إلى حد ما في ظل شبكة الأمان التاريخية بعيد من بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا.

كانت السيطرة على الأسعار وعمالة القطاع العام أهم دعامتين لشبكة الأمان في الفترة المبكرة من مرحلة ما بعد الكولونيالية في بلدان جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. كما كانت أسعار الإسكان (الإيجارات)، ووقود التدفئة، بالإضافة إلى مختلف البنود الغذائية، تخضع للسيطرة أو مدعومة في بلدان مثل الجزائر، ومصر، وإيران، والأردن، والمغرب، وتونس، واليمن (World Bank, 2002). واعتبر أغلب سكان المنطقة أن السيطرة على الأسعار جزءاً لا غنى عنه من العقد الاجتماعي، كما دلت على ذلك المظاهرات والمواجهات الشعبية التي وقعت عندما حاولت الحكومات تفكيك أجزاء من هذه البرامج (Richards and Waterbury, 1996).

وعلى الرغم من عدم استهداف النساء، فقد استفدن بالتأكيد من عمومية السيطرة على الأسعار. ويمكننا الجدال، في واقع الأمر، أن السيطرة على الأسعار قد تفيد النساء والفتيات بوجه خاص في الحالات التي يُفضي فيها الفقر إلى تحيز الإنفاق لصالح احتياجات الذكور من أفراد الأسرة المعيشية. وفي مثل تلك الحالات، ونظراً لأن دعم الغذاء يؤدي بوجه عام إلى ارتفاع المستوى الكلي لاستهلاك الطعام داخل الأسرة المعيشية، يمكن أن تستفيد الإناث من أفراد الأسرة المعيشية من هذا الارتفاع.

يتمثل المكون الرئيسي الثاني للعقد الاجتماعي في بلدان جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا في خلق قطاع عام كبير وإعمال فكرة ضمان الوظائف للمواطنين، وهو ما كان أيضاً جزءاً من الخطاب حول الأسرة القائمة على العقد الاجتماعي القائم على أساس الأسرة. وعلى الرغم من أن الحق في العمل يُعتبر، من زاوية ما، حقاً عالمياً، فقد استفادت في الواقع الفعلي قطاعات بعينها في المجتمع أكثر من غيرها بالبرنامج. وعلى سبيل المثال، أصدرت مصر في عام ١٩٦١ قانوناً يضمن توفير وظائف حكومية لجميع خريجي الجامعات. واتسع هذا الضمان بعد ذلك ليشمل خريجي المدارس العليا والعسكرية (World Bank 2004b: 35). وعلى الرغم من أن النساء والطبقات الفقيرة استفادت إلى حد ما بالفعل من هذه السياسات، فقد كانت البنية تتسم بوضوح بالتحيز الطبقي والتحيز لنوع الجنس؛ فالنساء لم يُجندن في الخدمة العسكرية، والطبقات الوسطى والعليا كانت أكثر قدرة على الحصول على التعليم.

مؤشرات اجتماعية اقتصادية من منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا

كانت نساء بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا من بين أدنى مستويات التعليم في العالم خلال الستينيات والسبعينيات. لكن إحصاءات الجدول (١) تطرح أن معدلات تعليم الإناث ارتفعت بسرعة خلال فترة العشرين إلى الثلاثين سنة الأخيرة في أغلب البلدان، مع سد فجوة التعليم أسرع مما عليه الحال في البلدان المقارنة خارج المنطقة. كما حققت أيضاً النساء في بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا مكاسب كبيرة في مجال الصحة، حيث بلغ متوسط عمر النساء ٦٩ سنة عام ٢٠٠٠ مقارنة بمتوسط العمر البالغ ٥٨ سنة عام ١٩٨٠ (World Bank, 2004a). ولم تبتعد كثيراً إحصاءات دليل النوع الاجتماعي بالمنطقة عن خط دليل التنمية البشرية، على الرغم من أن الفجوة بين دليل التنمية البشرية ودليل تنمية النوع الاجتماعي كانت تحذيرية في عدد قليل من البلدان - وخاصة في بعض أغنى البلدان (العربية السعودية وعمان) وأفقرها (السودان واليمن). وكانت أقل المؤشرات تشجيعاً في المنطقة أرقام مقياس تمكين النوع

الاجتماعي، حيث لم تكن التقديرات متاحة سوى لعدد قليل فقط من البلدان. وفي البلدان التي كانت بياناتها متاحة، كان مقياس تمكين النوع الاجتماعي يميل إلى الانخفاض إلى حد كبير، مع انخفاض معدلات مشاركة النساء في البرلمان بوجه خاص في أغلب البلدان.

جدول (١)
الإحصاءات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة

البلد	النتائج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار) ^١	معرفة الإناث ^ب للقراءة والكتابة ^ب		فترة العمر المتوقع للإناث ^٢		مشاركة الإناث في قوة العمل ^٣		دليل التنمية البشرية ^١	دليل التنمية البشرية - النوع الاجتماعي ^١
		٢٠٠٢	١٩٨٠	٢٠٠٢	١٩٨٠	٢٠٠٢	١٩٨٠		
السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٢	١٩٨٠	٢٠٠٢	١٩٨٠	٢٠٠٢	١٩٨٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢
الجزائر	١٧٨٥	٢٤	٦٠	٥٩	٧١	٢٨	٢٠	٠,٦٩	-٢
البحرين	١١٠٠٧	٥٩	٨٤	٦٨	٧٣	٢١	١١	٠,٨٣	-٢
مصر	١٣٥٤	٢٥	٤٦	٥٦	٦٩	٣٢	٢٦	٠,٦٣	-١
العراق	٣٤١٣	١٦	٢٤	٦٢	٦٣	٢٠	١٦		
الأردن	١٧٩٩	٥٥	٨٦	--	٧٢	٢٤	١٥	٠,٧٣	-٢
الكويت	١٥١٩٣	٥٩	٨١	٧١	٧٧	٢٤	١٣	٠,٨٣	-١
لبنان	٣٨٩٤	٦٣	٨٢	٦٥	٧١	٣٠	٢٣	٠,٧٦	٢
ليبيا	٣٥١٢	٣٠	٧١	٦٠	٧٢	٢٤	١٨	البيانات غير متاحة	
المغرب	١٢١٨	١٦	٣٨	٥٨	٦٨	٣٥	٣٢	٠,٦	٠
عمان	٨٠٠٢	١٦	٦٥	٦٠	٧٤	١٣	٧	٠,٧٥	-٧
قطر	٢٨٦٣٤	٦٥	٨٤	٦٧	٧٥	١٧	٧	البيانات غير متاحة	
العربية السعودية	٨٦١٢	٣٢	٦٩	٦١	٧٣	١٨	٨	٠,٧٤	-٩
السودان	٤١٢							٠,٤٨	-٤
سوريا	١٢٢٤	٣٤	٦٣	٦٢	٧٠	٢٧	٢٢	٠,٥٩	-٣
تونس	٢١٤٩	٣١	٦٣	٦٢	٧٣	٣٢	٢٩	٠,٧٣	-٢
الإمارات العربية المتحدة	٢٢٠٥١	٥٩	٨١	٦٨	٧٥	١٤	٥	البيانات غير متاحة	
غزة والضفة الغربية	١٠٥١	البيانات غير متاحة	البيانات غير متاحة	البيانات غير متاحة	٧٣	١١	٩	البيانات غير متاحة	
اليمن	٥٣٧	٦	٢٩	٤٩	٥٧	٢٧	٢٦	٠,٤٤	-٥

المنطقة									
		٢٨	٢٢	٦٩	٥٨	٥٥	٢٧	٢٤٦٢	جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا
		٤٥	٤٣	٦٩	٦٤	٨٢	٥٨	١٣٥١	شرق آسيا والباسيفيك
		٤٣	٤٢	٦٩	٦٨	٩٦	٩٣	٢٣٩٦	أوروبا آسيا الوسطى
		٣٣	٣٣	٧١	٦٥	٨٩	٧٧	٣١٨٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
		٣٥	٢٨	٦٣	٥٤	٤٤	٢٥	٥١٦	جنوب آسيا
		٤٣	٤٠	٤٦	٤٨	٥٥	٢٨	٤٦٩	أفريقيا جنوب الصحراء

مصادر البيانات:

- a. UNDP 2004
b. World Bank 2004b
c. World Bank nd b

وهناك ملاحظة إيجابية أخرى تتمثل في زيادة فاعلية المنطقة في مجال الاحتفاظ بمعدلات الفقر منخفضة (World Bank 1995, El-Ghonemy 1998).^٤ ويطرح التحليل الإحصائي الذي أجراه أدامز وبيج (Adams and Page, 2003) أن برامج التوظيف بالقطاع العام لعبت دوراً رئيسياً في الوصول إلى هذه النتيجة. وعلى الرغم من إمكانية الجدل بشكل عام أن النساء، بوصفهن أفراداً في الأسرة المعيشية، استفدن من حقيقة أن البرامج الحكومية أبقّت على معدلات الفقر منخفضة، فإن عدداً قليلاً من البحوث درست مدى تمايز تأثير البرامج الحكومية على معدلات فقر الرجال والنساء. وتجادل الغنيمي (El-Ghonemy, 1998) أن القيود المفروضة على البيانات تعوق تحليل الفقر وفقاً للنوع الاجتماعي. وتطرح الإحصاءات القليلة المتاحة، التي يضمها الجدول (٢)، تطرح أن تأنيث الفقر، رغم حدوثه في أجزاء أخرى من العالم، فإن الوضع ليس كذلك في بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (باستثناء فلسطين، حيث تجدر الإشارة إلى ارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من الضعف منذ جمع هذه البيانات).^٥ وفي الولايات المتحدة، حيث تأنيث الفقر يتسم بالحدة بوجه خاص، نجد أن احتمالات فقر النساء اللاتي يتولين بمفردهن تربية الأطفال تزيد بمقدار ١,٤ ضعفاً عن الأسر المعيشية التي تضم رجلاً أو زوجين (Casper et al. 1994). ومع ذلك، لا تختلف كثيراً معدلات الفقر في مصر بين نوعي الأسر المعيشية (el Laithy nd and Datt et al. 2001)؛ وفي المغرب، تزيد احتمالات فقر الأسر المعيشية التي تخضع لقيادة الرجل أو الزوجين. ولا يزال يندر نسبياً في المنطقة أيضاً وجود الأسر التي

تضم أحد الوالدين فقط. وتطرح نتائج الجدول (٣) أن منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا تضم في المتوسط حوالي ١٠-١١% فقط من الأسر المعيشية التي تعولها نساء.

جدول (٢) معدلات ونسب فقر الذكور/الإناث لدى البلدان المختارة

البلد	الإناث	الذكور/ثنائي	نسبة الإناث/الذكور
الولايات المتحدة	١٨,٢	١٢,٩	١,٤١
أستراليا	١٢,٧	٩,٥	١,٣٤
ألمانيا الغربية	٦,٧	٥,٢	١,٢٩
كندا	١٢,٩	١٠,١	١,٢٨
المملكة المتحدة	١٠,١	٨,٥	١,١٩
إيطاليا	١٠,٥	١٠,٣	١,٠٢
هولندا	٤,٩	٤,٨	١,٠٢
السويد	٨,٦	٩,٦	٠,٩
الضفة الغربية/غزة	٢٦	٢٠	١,٣
ريف مصر ^b	٢١,٨٥	٢٠,٩٨	١,٠٤
حضر مصر ^b	١٨,٦٩	١٨,٢	١,٠٣
المغرب ^c	١٤	١٩	٠,٧٤

مصادر البيانات:

Casper et al., 1994

باستثناء الآتي:

a. PNA 1998

b. El-Laithy nd

c. World Bank 2001

جدول (٣) المؤشرات الاقتصادية المختلفة

البلد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد ^a	المرأة المعيلة للأسرة المعيشية ^b	فوائد الناجين ^c	معدل البطالة ^d
الجزائر	١٧٨٥	١١	٠,٧٥ - ٠,٥٠	٢٧
البحرين	١١٠٠٧		٠,٣٧٥	*١٢
مصر	١٣٥٤	١٣		٩
الأردن	١٧٩٩	١٠		*١٣
الكويت	١٥١٩٣	٥	٠,٥	*٣
لبنان	٣٨٩٤		١,٠٠ - ٠,٣٣	*٧
ليبيا	٣٥١٢		٠,٢٥	
المغرب	١٢١٨	١٥	٠,٧٥ - ٠,٣٠	*٢٢ أو ١٢
عمان	٨٠٠٢		٠,٥	*١٠
قطر	٢٨٦٣٤		١,٠٠ - ٠,٢٥	*١٢
العربية السعودية	٨٦١٢			*٨

السودان	٤١٢	١٣	٠,٥
سوريا	١٢٢٤		٠,٥
تونس	٢١٤٩	١١	٠,٣٧٥
الإمارات العربية المتحدة	٢٢٠٥١		*٣
الضفة الغربية وغزة	١٠٥١	٧,٧	٢٦
اليمن	٥٣٧		١٢

مصادر البيانات:

a. UNDP 2004

b. UN nd a (most data are 10-15 out of date)

c. SSA 1999

d. UN nd a

World Bank 2004c مصدرها * باستثناء

e. PCBS 1998

هل يطرح انخفاض معدلات الأسر المعيشية التي تعولها نساء أنهن سعيدات بالترتيب الحالي بأسرهن المعيشية، أم يمكن تفسير تلك المعدلات من زاوية محدودة فرص العمل المتاحة أمام النساء؟ بالتأكيد؛ فعلى الرغم من ارتفاع مشاركة النساء الكلية في العمالة،^٦ نجد أنها لا تزال منخفضة نسبياً في بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. كما توجد أيضاً اختلافات كبيرة في مشاركة النساء في العمل عبر أنحاء المنطقة، حيث تقع النساء الفلسطينيات بين أقل المعدلات، بينما تقترب معدلات المشاركة في تركيا وبعض بلدان شمال أفريقيا من المتوسطات العالمية. وفي المتوسط، تشارك حوالي ٢٨% من نساء بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا في سوق العمل (World Bank, 2004a)، بينما تشير تزاناتوس (Tzannatos, 1999) إلى أن المتوسط بالنسبة للعالم كله أقرب إلى ٥٠%. ولا توجد مع الأسف سوى القليل من الدراسات التفصيلية المتاحة التي تقدم رؤية حول مدى ارتباط انخفاض معدلات قيادة النساء للأسرة وتوظيفهن، وكيفية تفسير هذه النتائج.

وعلى الرغم من فاعلية المنطقة إلى حد ما عند الاحتفاظ بمعدلات الفقر منخفضة، فلا يبدو واضحاً ما إذا كانت معدلات الفقر المنخفضة تعني بدورها نفاذ النساء على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية داخل الأسر المعيشية. وبالتأكيد لا تزال خيارات النساء الاقتصادية محدودة، في ظل محدودية نفاذهن إلى العمل المأجور وشكل شبكة الأمان التي ترعاها الدولة.

الربط بين وضع النساء وبرامج الدولة

تشير أنماط الإنفاق إلى أن حكومات بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا تلتزم بتحسين نتائج الصحة والتعليم. فبينما تنفق جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء في المتوسط ٣,٥% و ٥,٩% من ميزانياتها الحكومية على الصحة والتعليم، يبلغ متوسط إنفاق بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ٨,٢% - وهي النسبة المئوية المماثلة للقدر الذي يتم إنفاقه في أوروبا وآسيا الوسطى (٨,٤%).^٧ كما تطرح البيانات أيضاً استفادة النساء من الإنفاق على الصحة والتعليم، على الرغم من جدال يونت (Yount, 2001) أن نفاذ الإناث إلى الرعاية الصحية لا يزال محدوداً، وأن هناك إمكانية لتحسين البرامج الحكومية بدرجة كبيرة من أجل تيسير استمرار تضيق الفجوة بين الجنسين.

لقد استفادت النساء أيضاً من القطاعات الحكومية الكبرى، سواء بوصفهن مثقفات للوظائف بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر بوصفهن أفراداً في أسر العاملين الحكوميين. وتطرح تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ أن وظائف القطاع العام في التسعينيات كانت تتراوح بين ١١% (المغرب) و ٢٨% (مصر) من إجمالي الوظائف. ويوضح وضع النساء في الجزائر ومصر والخليج^٨ وبدرجة أقل وإن كانت جوهرياً، إيران والأردن، تفضيلاً لوظائف القطاع الحكومي (World Bank, 2004b).

الليبرالية الجديدة وإصلاحاتها

لقد بدأت بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا في إصلاح سياساتها الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات. وكانت بعض البلدان مُجبرة على ذلك من جانب فاعلين من الخارج، مثل صندوق النقد الدولي، بينما كانت بلدان أخرى (وخاصة بلدان الخليج) أقل تعرضاً للضغط الخارجية. وقد كان اصطلاحيو الليبرالية الجديدة يدعون إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي ويطالبون البلدان بتقليص إنفاقها الحكومي، وهو ما يعني بشكل عام تقليص جدول الرواتب الحكومية، وإلغاء برامج الدعم على مراحل. ونظراً لإلغاء السيطرة على الأسعار والتقليص التدريجي للقطاعات الكبرى بالحكومة، فقد حلت محلها التمويلات الاجتماعية وبرامج القروض الصغيرة. وأثرت التغييرات التي نالت جميع جوانب شبكة الأمان على النساء، لكن تحليل هذه المسألة ظل محدوداً. فالتغيرات التي تجذب أغلب انتباه المحللين حتى الآن تتمثل في تزايد الانفتاح، وتقليص حجم القطاع الحكومي. وفيما يتعلق بتزايد الانفتاح، حيث عادت البلدان إلى زيادة الاستراتيجيات الموجهة إلى التصدير، فإن النساء اللاتي يوفرن بشكل عام شكلاً من العمالة الرخيصة أصبحن مرغوبات في القطاع الموجه نحو التصدير (مثل النسيج) وقطاع الخدمات. وكما تشير موجدام (Moghadam, 2005)، لا تُعد بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا استثناء لهذا الاتجاه.

وقد يعني تزايد الانفتاح مزيداً من الوظائف للنساء، كما تشير حاتم وآخرون (Hatem, 1994)، نظراً لتعاظم تمثيل النساء في الحكومة في عدد من البلدان، في الأغلب هناك زيادة احتمالات تأثرهن بتقليص حجم القطاع العام، على الرغم من أن ذلك لا يحدث دوماً بطرق متوقعة. لقد توقعت ميرفت حاتم أن يسفر تقليص الإنفاق الحكومي عن تقليص عدد الوظائف، لكن مصر قامت بتقليص الإنفاق على وظائف القطاع العام دون فصل العاملين أو تجميد التوظيف، وإنما بتجميد الأجور. وفي واقع الأمر، استمر عدد موظفي الحكومة المصرية في الارتفاع (ربما يشير ذلك إلى عدم رغبة الحكومة المصرية في الإقلاع تماماً فكرة وظائف القطاع العام كجزء من العقد الاجتماعي)، بينما انخفضت إلى حد كبير الأجور الفعلية في القطاع الحكومي (Assaad, 1997). وقد ظلت النساء في الوظائف الحكومية، إما لتعرضهن للتمييز في القطاع الخاص أو لتفضيلهن وظائف القطاع العام لأسباب مختلفة، بينما حصل الرجال على وظائف مرتفعة الأجر في القطاع الخاص، مما أدى إلى تفاقم التباين الحالي في الأجور.

وقد حل محل الميزانيات الضخمة للوظائف الحكومية التمويل الاجتماعي، أي البرامج التي تضم بوجه عام بناء البنية الأساسية وبرامج التمويل الجزئي، بينما تسيطر في الوقت نفسه على التمويل القادم من الحكومات المركزية. ويكمن الفارق بين التمويل الاجتماعي والإنفاق الحكومي التقليدي في أن الأول يتسم باللامركزية نظرياً - أي يركز على مشروعات

بالمجتمعات المحلية، وبالتالي تعتبر تشاركية (مع تمويل، على الأقل في حالة منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، يأتي غالبا من الهيئات الأجنبية المانحة).

ولا يزال تأثير هذه البرامج غير واضح. وعلى الرغم من أن تقارير البنك الدولي تشير إلى تحقق بعض النجاح في مصر، حيث كان إنفاق التمويل الاجتماعي "سبباً في توفير ما يصل تقديره إلى ٢٥% من الوظائف الدائمة غير الزراعية ... (World Bank 2002: 78)", فإن هذه التقارير تعترف أيضاً بعدم معرفة مدى قدرة هذه البرامج على الوصول إلى الفقراء وقد تكون قدرتها محدودة. بل هناك القليل المعروف حول مدى تأثير هذه البرامج على النساء. ويمكن الأمل في تحقيق المساواة وبناء القدرة في ظل الإدارة المحلية، وهو ما يعني استمرارية تأثير هذه البرامج. على أن مدى قدرة هذه البرامج على الوصول إلى النساء يعتمد على أنواع البرامج الممولة، فضلاً عن كيفية تعريف المساواة وبناء القدرة، ومدى انخراط النساء بشكل مباشر في عملية صنع القرار. وهنا، يمكن القول بوضوح إن هناك حاجة متزايدة إلى مزيد من البحوث قبل فهم تأثير هذه البرامج بشكل كامل.

إن برامج التمويل الصغيرة، التي تُدار غالباً من خلال التمويل الاجتماعي، كانت تعتبر في الأساس برامج مثالية للوصول إلى النساء الفقيرات اللاتي ترتبط معيشتهم بقطاع العمل غير الرسمي. على أن هذه البرامج يمكنها الوصول فقط إلى نسبة ضئيلة من السكان المحتاجين. وتطرح تقديرات البنك الدولي أنه "من بين ٧,٥ مليون أسرة فقيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من أكثر من ٦٠ مليون نسمة من الفقراء)، يتمكن أقل من ٢% فقط من الوصول إلى الخدمات المالية (67: 2002)". أو يمكن القول، إذا وضعنا الأمر بطريقة أخرى، إن هناك من ٢ إلى ٤ مليون أسرة معنية بالحصول على الخدمات المالية، ومع ذلك لا يوجد سوى ١١٢,٠٠٠ فقط من المقترضين النشطين. وعلى الرغم من أن ٣٦% من هؤلاء المقترضين من النساء، فقد خلص البنك الدولي (World Bank, 2004b) إلى ضرورة إعداد برامج الإقراض للنساء بغية تحقيق النجاح. على أن التمويل المتاح للنساء حصراً أصغر إلى حد كبير من التمويلات الأخرى بشكل عام.

وبالإضافة إلى مشكلة التمويل، هناك انتقاد أكثر خطورة لهذه القروض يركز على أن هذه البرامج تفترض أن التوظيف الذاتي يصبح استراتيجية حيوية طويلة المدى للفقراء بمجرد رفع القيود المفروضة على القروض. ومرة أخرى، ترتبط هذه النتيجة بخطاب الليبرالية الجديدة الذي يطرح أن المبادرة الفردية والمشاركة في الأسواق تُعد الحل بالنسبة للفقير. على أن هناك حجة تطرح أن التوظيف الذاتي يُعد إشكالياً بوجه خاص كحل للفقراء، حيث يطالبهم بتحمل المخاطر الملازمة لدورات العمل التجاري وتمويل المتقاعدين على المستوى الفردي. وفي ظل محدودية الدخل المتاح للفقراء، فإنهم من بين أولئك الأقل قدرة على تحمل أعباء تقلبات دورة العمل التجاري أو وضع خطط لكبار السن. إن وظائف القطاع الرسمي تُقلص هاتين المشكلتين؛ إذ تقع الشركات، وخاصة الكبرى، في موقع أفضل لاستيعاب المخاطر الاقتصادية المختلفة، وتحتمل على الأقل عبء تكلفة بعض مساهمات المعاش.

وعلى الرغم من تركيز البنك الدولي على احتياج النساء للعمل، فإن تحليله يطرح وجود عدد قليل من البرامج في بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا توفر فرص الكسب أمام النساء، سواء بخلق وظائف بشكل مباشر، أو بتوفير فرص للإقراض لمساعدتهن التوظيف الذاتي. وبالتأكيد، يُمثل ضمان فرص توظيف المرأة أحد الأهداف التي يمكن أن يسهم البنك الدولي في تيسيرها. لكنني أطرح سؤالاً آخر على درجة كبيرة من الأهمية، مع معرفة أن أغلبية

النساء في المنطقة لا يزلن خارج قطاع العمل المأجور: كيف يتحقق العدل بالنسبة للنساء اللاتي لا ينفذن إلى العمل المأجور، وما البرامج التي تصل إليهم؟ إن التمويل المكرس لبرامج التحويلات النقدية، والتي غالبًا ما تستهدف النساء بوجه خاص، يبدو محدودًا في أغلب بلدان المنطقة. يبلغ الإنفاق على التحويلات النقدية في المتوسط نصف الإنفاق على الدعم الغذائي، على الرغم من وجود متغيرات كبيرة بين البلدان التي تتوفر بياناتها، حيث تُفضل لبنان والأردن البرامج النقدية، بينما كرست المغرب ومصر تاريخيًا قدر أكبر من المال في الدعم الغذائي (World Bank, 2002). وبالتالي، فإن الآليات الرسمية لاستهداف النساء الأكثر عُرضة للتأثر اقتصاديًا بوجه خاص لا تزال محدودة في عدد من البلدان. هذا، بالإضافة إلى عدم وضوح مدى فاعلية هذه البرامج.

أما البحوث المكرسة للسؤال المتعلق بإلغاء السيطرة على الأسعار، أي أكثر جوانب شبكة الأمان شمولًا من الناحية التاريخية، وأرجحية تأثيره على النساء، فلا يبدو أن تنفيذها قد بدأ أيضًا. لقد تفككت برامج الدعم الغذائي في الجزائر والأردن في التسعينيات (World Bank, 2002) وتقلصت بقدر كبير في اليمن ومصر. ويؤيد البنك الدولي (٢٠٠٢) إلغاء ما تبقى من سيطرة على الأسعار؛ لكن السؤال المتعلق بكيفية تأثير التغيرات السابقة والمقترحة للبرامج الغذائية على النساء لم يُدرس بعمق. أما عن أرجحية تحسن أحوال النساء في ظل برامج موجهة، لكنها ليست عامة، فتعتمد بدرجة كبيرة على مدى استهدافها الوصول بشكل مناسب إلى النساء الفقيرات، ومدى إنفاق التمويل الحكومي على البرامج التي تقيد النساء بعد أن كان يُنفق سابقًا على دعم الغذاء، ومدى أرجحية أن تكتسب البرامج المستهدفة تأييد الجمهور على المدى البعيد.

وأخيرًا، على حين تزداد خطط المعاشات في المنطقة، نجدتها مبنية على نظم "الدفع خلال سنوات العمل"، وحتى هذه تقتصر بشكل عام على وظائف القطاع الرسمي. وبالتالي، تصبح إمكانات نفاذ النساء المباشر إلى خطط المعاش محدودة، ما دامت مشاركة النساء في العمل المأجور منخفضة، ومشاركتهن في وظائف القطاع الرسمي أقل (Olmsted, 2005). وتعزز أيضًا خطط المعاش الحالية أعراف النوع الاجتماعي الموجودة، حيث ترتبط تلك الخطط بالعمل المأجور، وبالتالي تصبح النساء المنتفعات مثلهن مثل التابعات. ويضم الجدول (٣) إحصاءات حول النسبة المئوية للفوائد التي تحصل عليها عادة الأرمال، بمعدلات تتقلص وفقًا للنسبة المئوية للمستفيدين الآخرين المشار إليهم جهة اليسار. وتوضح هذه النسب المئوية أن القدر الذي يمكن أن تحصل عليه الأرملة نادرًا ما يتساوى لما يحصل عليه زوجها، وغالبًا ما يمثل دالة تضم عددًا من الأفراد الآخرين (بما في ذلك الزوجة الثانية، الأطفال... الخ). إن الافتقار إلى غطاء شامل، بالإضافة إلى بنية البرامج الحالية، يوفر دليلًا آخر على استمرار صناعات السياسة في افتراض وجود شبكة أمان ترتكز على الأسرة وتؤدي دورها على نحو غير رسمي في بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأن النساء لا يحتجن (لا يتمتعن بالحق) إلى نظام دعم اقتصادي ترعاه الدولة في سن الشيخوخة؛ ويرجع ذلك تحديدًا إلى أن بإمكانهن دائمًا الاعتماد على أقاربهن الذكور. ولا يبدو أن مناقشات السياسة تضم التساؤلات المتعلقة بمدى أفضلية هذه البنية للنساء، أو مدى صحة الفروض التي ترتكز عليها هذه البنية. على أنني أعتقد أن تلك التساؤلات تحتاج إلى دراسة، مع معرفة مختلف التغيرات التي تحدث في المنطقة.

بعض التصورات حول المستقبل (والدعوة إلى مزيد من البيانات/البحوث) هل العقد الاجتماعي يتغير؟

تطرح اتجاهات بعض البيانات أن العقد الاجتماعي يتغير في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. فعلى الرغم من انخفاض معدلات المشاركة النسائية في العمالة، فقد بدأت في الارتفاع بمعدلات متزايدة (Tzannatos, 1999). وعلاوة على ذلك، بدأت المنطقة تشهد انخفاضاً سريعاً في معدلات الخصوبة (World Bank, 2004a). وكما يشير بوش (Bush, 2004)، ترتفع أيضاً معدلات الفقر في بعض بقاع المنطقة. وأخيراً، تعاني المنطقة من معدلات بطالة شديدة الارتفاع (World Bank, 2004b). وترتبط هذه الاتجاهات الأربعة ببعضها البعض، فضلاً عن ارتباطها بالتغيرات الاقتصادية العالمية المقترنة بإصلاحات الليبرالية الجديدة، وتثير عددًا من التساؤلات. هل التغيرات في أنماط الخصوبة والعمل تُعد مؤشرات على تغيرات في العقد الاجتماعي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما تأثيرها على النساء؟ وهل الزيادة الأخيرة في مشاركة النساء في العمل الأجر تُعد علامة على أنهن أصبحن أكثر تمكينًا و/أو أكثر عرضه للتأثر اقتصادياً؟

تناول التساؤلات التي لم تجب عليها البحوث

تساعد البيانات المتعلقة بتشكيل الأسرة المعيشية وبنيتها على إلقاء الضوء على بعض هذه التساؤلات، وإن كان بدرجة محدودة. وهناك أدلة على أن الأسرة النووية تحل محل الأسرة الممتدة (Moghadam, 2003)، لكن مدى تحلل الأسرة النووية أيضاً في بلدان جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا لا يزال خاضعاً للتوقعات. أما الإحصاءات المتعلقة بمعدلات وجود الأسر التي تعولها نساء فهي ليست حديثة، حيث ترجع البيانات الواردة في الجدول (٣) إلى ١٠-١٥ سنة. ففي كثير من البلدان، كان ارتفاع معدلات عمل الإناث يرتبط بزيادة عدد الأسر التي تعولها نساء، لكن وجود تلك الأنماط في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا لا يبدو واضحاً بعد. والرابطة القائمة بين نوعي الإحصاء يمكن أن تشمل في الاتجاهين: إذا لم يكن أفراد الأسرة الذكور قادرين أو راغبين في إعالتهم، فإن وحدة الأسرة تتحلل وينتهي الأمر بالنساء إلى البحث عن العمل المأجور. ومن الناحية الأخرى، وكما يؤدي دخول المرأة إلى سوق العمل إلى زيادة استقلالها الاقتصادي، فقد يُفضي أيضاً إلى عدم رغبتها في الزواج.

وعلى الرغم من أن دراسة لاقتصاد بأكمله يمكن أن تساعد على إجابة السؤال المتعلق بأسباب تزايد فرص العمل أمام النساء (Moghadam, 2004)، فإن علينا أن نسال أيضاً عن دوافع النساء الفردية للدخول إلى ميدان العمل المأجور. لقد كنت (Olmsted, 1996) بالتأكيد من بين من يعتبرن أن دوافع دخول المرأة إلى ميدان العمل المأجور قد ترجع إلى رغبتها في السيطرة على دخلها وزيادة استقلالها الاقتصادي. كما يمكن أيضاً أن تذهب النساء بتزايد إلى أن العمل المأجور كنهاية منطقية للتعليم (Kawar, 2000). على أن هناك نساء أخريات يسعين إلى العمل المأجور تلبية لاحتياجات اقتصادية، وخاصة في حالات عدم استطاعة الرجال أو عدم استعدادهم على الاستمرار في دعم الأسرة اقتصادياً. إن ارتفاع معدلات الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، يمكن أن يقود إلى زيادة عدم استقرار العقد البطيركي، وزيادة احتياج المرأة إلى السعي للعمل المأجور.^{١١}

إن التغيرات في المواقف الاجتماعية تجاه عمالة النساء، (بالإضافة إلى حجم الأسرة المرغوب)، قد ترتبط أيضاً بالتغيرات في توقعات الاستهلاك. ونتوقع حتى بين الأسر غير

المُعرضة لخطر الفقر أن ترتفع معدلات دخول النساء إلى ميدان العمل المأجور تعزيرًا لدخل الأسرة. وقد يقرر الآباء أيضًا تقليص عدد الأطفال الذين يرغبون في إنجابهم مع تغيير توقعات الاستهلاك. وتقودنا الأسر الأصغر حجمًا إلى تفسير لدخول النساء إلى ميدان العمل المأجور، لكنها تزيد أيضًا من قابلية النساء للتأثر اقتصاديًا، وخاصة مع غياب التأمين الذي ترعاه الحكومة لكبار السن (Olmsted, 2003).

ومما لا يثير الدهشة، أن البنك الدولي كان يتحدث بوجه خاص عن حاجة النساء إلى الدخل لميدان العمل المأجور؛ حيث تتفق هذه الاستراتيجية وأطروحة الليبرالية الجديدة القائلة إن العمل المأجور يجب أن يمثل الوسيلة الأساسية التي يؤكد الإنسان من خلالها رفاهه الاقتصادي. وفي واقع الأمر، يخلص البنك الدولي (2004a) إلى أن افتقاد النساء للمشاركة في ميدان العمل المأجور ببلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا يُعد إهدارًا ضخمًا للموارد الاقتصادية. فالنساء يُعتبرن "موردًا غير متاح ومستعمل (2) (untapped)"، وأن انخفاض مشاركتهن في العمالة تُعد بمثابة "تكلفة مرتفعة للاقتصاد والأسرة (4)". إن مثل هذه العبارات ليست إشكالية فحسب لأنها تتجاهل المساهمات الكبيرة التي تقدمها النساء حاليًا خارج السوق، وإنما أيضًا لأنها تعطي ميزة للعمل مدفوع الأجر أكبر من المساهمات المجانية في الاقتصاد.

هناك حاجة أيضًا إلى توجيه أسئلة حول نوع الاستقبال الذي تحصل عليه النساء، مع دخولهن إلى سوق العمل بتزايد. وكما أشارت تزاناتوس (Tzannatos, 1999)، يبدو أن الانفصال بين المهن في بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا يتزايد مع زيادة عمل المرأة، وهو اتجاه لا نراه في أماكن أخرى في الوقت الحاضر (على الرغم من أنه ليس من غير المتوقع تمامًا، لأن النساء يدخلن بدايةً إلى القطاعات التي تُعد تقليديًا قطاعات نسائية). إن زيادة نفاذ النساء إلى العمل، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، قابل للقيود نتيجة الصور النمطية حول مسؤولية النساء اللامتناهية في الإنجاب.

وقد بذلت بعض البلدان جهودًا لحماية النساء بإمدادهن بضمان اجتماعي للأمومة (maternity benefits)، بهدف تيسير مشكلة البحث عن عمل مأجور والقيام بالإنجاب في آن واحد. لكن الأنماط الموجودة في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا تطرح، في الوقت نفسه، أن أصحاب الأعمال، فضلًا عن المجتمع، يعتبرون المسؤولية الأساسية للنساء تتمثل في رعاية الأطفال؛ وهو الأمر الذي لا يسهم فحسب في الفصل الوظيفي والتفاوت في الأجور، وإنما يقود أيضًا إلى تحمل النساء مسؤوليات العبء المزدوج.

وفي واقع الأمر، نحن لا نعرف سوى القليل حول السؤال المتعلق بكيفية تأثير دخول المرأة إلى ميدان العمل المأجور على العبء الكلي لعملمهن، داخل سياق بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. إن البيانات المتعلقة بالاستفادة من الوقت يمكن أن تسهم في الإجابة على هذا السؤال، لكنها مستمدة من المغرب والأراضي الفلسطينية وعمان فقط (UN nd c). وفي حدود معرفتي، لم يتم تحليل هذه المجموعات من البيانات لتحديد مدى العبء الثقيل والاستثنائي الذي تتحمله النساء في ميدان العمل المأجور. ففي بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، تتمثل إحدى الاتجاهات الملحوظة في زيادة لجوء الأسر إلى تشغيل خادمتين ومربيات من غير مواطني البلد، لأداء أعمال النظافة والطهي ورعاية الأطفال. وقد درس راي جوريديني ونايلا موكاربل (Ray Jureidini and Nayla Moukarbel, 2000) هذا السؤال في سياق لبنان، وأثرن الانتباه نحو أنماط الإساءة إلى حقوق الإنسان التي تعانيتها الكثير من هؤلاء الشغالات. وتوضح كتابات الباحثين، بالإضافة إلى كتابات باحثات أخريات درسن موضوع الخادمتين المنزليات، ضرورة

تحليل العبء المزدوج داخل إطار يضع في حسبانته أيضاً الاختلافات في رفاه النساء وفقاً للطبقة والعنصر والهوية الوطنية. وبوضوح، هناك احتياج إلى مزيد من الكتابات لكشف اللثام عن تأثير الطبقة والعنصر على كيفية نجاح بعض نساء بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأيضاً في غيرها، في "حل" مشكلة العبء المزدوج.

خاتمة

إن النساء في منطقة جنوب غرب آسيا يغلقن فجوة التعليم، ويعشن فترة أطول، ومن المفترض أيضاً أنهن يتمتعن بصحة أفضل، لكن خياراتهن الاقتصادية لا تزال محدودة، حيث تعتمد غالبيةهن على أفراد الأسرة من الذكور لإعالتهم اقتصادياً. وبينما تطرح البيانات المتعلقة بالفقر وتشكيل الأسر المعيشية أن العقد البطريركي يظل نسبياً دون مساس، تظل أيضاً التساؤلات مثارة حول مدى أفضلية هذا الترتيب بالنسبة إلى النساء، ومدى حدوث مختلف التغيرات لتقليص فاعلية هذا النظام غير المثالي بالفعل. فلا يبدو واضحاً، على سبيل المثال، ما إذا كان استقرار بنية الأسرة المعيشية قد استمر في التسعينيات وما بعدها، مع معرفة أن الإحصاءات المتعلقة بقيادة المرأة للأسرة أصبحت قديمة إلى حد كبير.

وعلى نحو أكثر عمومية، وبمعرفة أن منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا تشهد تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، هناك ضرورة لتناول عدد من الأسئلة البحثية. وعلاوة على تناول الأسئلة الرئيسية في مجال السياسة، مثل مدى اختلاف تأثير الإلغاء المرحلي لدعم الغذاء على الرجال والنساء، من الضروري أيضاً تناول الأسئلة المتعلقة بمدى إمكانية ربط تغير معدلات مشاركة المرأة في العمل في بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا بانتهاء العقد البطريركي، وفهمه تقليدياً. كما هناك ضرورة أيضاً لإجراء مزيد من البحوث حول أثر أفكار الذات على تشكيل العقد البطريركي، ومدى تغيرها أيضاً.

وهناك بيانات وبحوث إضافية تنسم بأهمية خاصة، مع معرفة الضغوط التي تتعرض لها هذه المنطقة كي تتبع نموذج الليبرالية الجديدة. وقد أشارت النسويات إلى عيوب العقد البطريركي الأساسية بالنسبة إلى النساء، لكنهن طرحن أيضاً إشكالية النموذج البديل الذي يدفعه مصلحو الليبرالية، حيث يشجعون النساء على الدخول إلى سوق العمل دون إجراء الدراسة الواجبة لتناول الأسئلة المتعلقة بكيفية مواجهة المجتمع/النساء لقضايا العمل الإنجابي في المستقبل. إن تأكيد تمتع النساء بالنفوذ إلى الدخل مع تحملهن، في الوقت نفسه، بالواجبات الإنجابية بصورة غير مناسبة، يُعد واحداً من أصعب المشكلات التي تحاول النسويات حلها. ومع معرفة أن أفكار الذات تشدد على الارتباط بالآخرين في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأن الإسلام يعترف بمساهمات النساء الاقتصادية من خلال وظيفتهن الإنجابية، تتوفر بالفعل إمكانات تشكيل عقد اجتماعي يتجنب عيوب العقد البطريركي السابق ورؤية الليبرالية الجديدة للمستقبل.

كلمات شكر :

قُدمت نسخة سابقة من هذه الورقة البحثية إلى الاجتماع الثاني للبحوث الاجتماعية والسياسية لمنطقة البحر المتوسط، فلورنسا، إيطاليا، مارس ٢٠٠١. وأود أن أتوجه بالشكر إلى المراجعين المجهولين والمشاركين في ورشة العمل هذه على مقترحاتهم.

الهوامش :

١. توجد اختلافات بين بلدان منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، سواء من زاوية الموارد المتاحة للحكومات، وأنماط والبرامج المقدمة، والاحتياجات الاقتصادية للسكان. ومع الإقرار بهذه الحقيقة، فإنني أجادل أن هناك بعض جوانب التشابه التي يمكن ملاحظتها عبر أنحاء بلدان المنطقة.
٢. تركز جودة هذه المؤشرات أيضاً على جودة البيانات التي تعتمد عليها، ولا تتناول الجوانب الملموسة من الرفاه والتمكين.
٣. تنص سياسات الأمومة في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا على أن النساء يحصلن على أجازة مدفوعة الأجر (تتراوح بين ٤٥ يوماً و٦ شهور)، وضمانات وظيفية بعد الحمل (للإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر UN nd b). ومع ذلك، توجد نساء كثيرات غير قادرات على الاستفادة من هذه الحماية القانونية لأنهن يعملن في القطاع غير الرسمي.
٤. كما تشير بوش (Bush, 2004)، يُعد قياس الفقر أمراً عسيراً، ويجب دائماً النظر إلى تلك الإحصاءات بحرص.
٥. أسهمت السياسات الإسرائيلية التي تحد من حركة الفلسطينيين في تضاعف معدلات الفقر (UNESCO, 2002). والأرقام الأخيرة غير مُقسمة، مع الأسف، على أساس نوع الجنس.
٦. لا يزال قياس مشاركة العمالة النسائية خلافاً، وتختلف التقديرات وفقاً للتعريف المستخدم. وقد أثّرت تساؤلات مدى ضرورة تضمين المساهمة في إنتاج الأسرة المعيشية في هذا المقياس. يبدو واضحاً من دراسة أنكر وأنكر (Anker and Anker, 1995) كيفية اختلاف معدلات مشاركة النساء بالنسبة إلى مصر، حيث يتغير تعريف العمل. ونظراً لاهتمامي في الأساس بدراسة نفاذ النساء إلى الدخل، فإن المقاييس التقليدية ربما تكون أكثر فائدة.
٧. بينما كان الإنفاق على الصحة والتعليم وفرص الوظائف مرتفعاً، نجد أن سجل الإنفاق العسكري لدى أغلب هذه البلدان مؤثر، مع الأسف، على قدم المساواة (World Bank, 1995).
٨. يعمل أغلب الرعايا الذكور والإناث في الخليج بالقطاع العام (World Bank, 2004b).
٩. يجري تعديل الأجور الحقيقية وفقاً للتضخم. ومن خلال عدم تعديل الأجور وفقاً للتضخم، تخلق الحكومة وضعاً يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للمرتبات الحكومية.

١٠. ترتبط الفوائد ارتباطا وثيقا بالمساهمات، ويجب أن يستمر الموظفون في السداد المالي في ظل هذه النظم لعدد من السنوات حتى يمكنهم التملك.
١١. أثير سؤال حول دخول النساء إلى العمل المأجور وما إذا كان يؤدي إلى بطالة الرجال، لكن الأدلة الإمبريقية تطرح أن الأمر ليس كذلك (World Bank, 2004b).

المراجع:

- Adams, Richard and John Page. 2003. "Poverty, Inequality and Growth in Selected Middle East and North Africa Countries, 1980-2000". *World Development* (4) 4:2027-2048.
- Anker, Richard and Martha Anker. 1995. "Measuring Female Labour Force with Emphasis on Egypt". *Gender and Development in the Arab World: Women's Economic Participation: Patterns and Policies*. Nabil Khoury and Valentine Moghadam Eds. Pp. 148-176. London: Zed Press.
- Assaad, Ragui. 1997. "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market". *The World Bank Economic Review*, 11(1): 85-118.
- Badawi, Leila. 1994. "Islam". *Women in Religion*. Jean Holm, with John Bowker, eds. 84-112. London: Pinter.
- Bush, Raymond. 2004. "Poverty and Neo-Liberal Bias in the Middle East and North Africa". *Development and Change*, 35(4): 673-695.
- Casper, Lynne, Sara McLanahan and Irwin Garfinkel. 1994. "The Gender-Poverty Gap: What Can We Learn From Other Countries". *American Sociological Review*, 59(4): 594-605
- Datt, Gaurav, Dean Jolliffe and Manohar Sharma. 2001. "A Profile of Poverty in Egypt". *African Development Review*, 13(2): 202-237
- El-Ghonemy, Riad. 1998. *Affluence and Poverty in the Middle East*. London: Routledge
- El-Laithy, Heba. Nd. "The Gender Dimension of Poverty in Egypt." Available on-line at: http://www.erf.org.eg/html/Heba_ElLaithy.pdf
- Folbre, Nancy. 1994. *Who Pays for the Kids? Gender and the Structures of Constraint*. London: Routledge.
- Floro, Maria. 1999. "Double Day/Second Shift". *The Elgar Companion to Feminist Economics*. Janice Peterson and Margaret Lewis, eds. 136-141. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- Hatem, Mervat. 1994. "Privatization and the Demise of State Feminism in Egypt". *Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment*. Pamela Sparr, ed. London: Zed Books
- , 2001. "The Nineteenth Century Discursive Roots of the Social-Sexual Contract in Today's Egypt". Paper presented at the Second Mediterranean Social and Political Research Meeting, European University Institute, Florence, Italy.
- Himmelweit, Susan. 1999. "Domestic Labour". *The Elgar Companion to Feminist Economics*. Janice Peterson and Margaret Lewis, ed. Pp. 126-135. Cheltenham, UK: Edward Elgar

- Joseph, Suad. 1999. "Introduction: Theories and Dynamics of Gender, Self, and Identity in Arab Families." *Intimate Selving in Arab Families: Gender, Self, and Identity*. Suad Joseph (ed.), 1-24. Syracuse: Syracuse University Press.
- Jureidini, Ray and Layla Moukarbel. 2000. "Brief on Foreign Female Domestic Maids in Lebanon". Available on-line: <http://www.Inf.org.lb/migrationnetwork/mig6a.html>
- Kawar, Mary. 2000. *Gender, Employment and the Life Course: The Cast of Working Daughters in Amman, Jordan*. Jordan Studies Series.
- King, Mary. 2001. "Familial Economies or Patriarchal Economic Regimes? MENA in Comparative Perspective," paper presented at the Second Mediterranean Social and Political Research Meeting, Florence, March.
- Moghadam, Valentine. 2003. *Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East*, 2nd edition, Boulder Colorado: Lynne Rienner.
- , 2004. "Women's Economic Participation in the Middle East: What Difference has the Neoliberal Policy Turn Made?" *Journal of Middle East Women's Studies* (1)1: 110-46.
- Olmsted, Jennifer. 1996. "Women 'Manufacture' Economic Spaces in Bethlehm". *World Development*, 24(12): 1829-1840
- , 1999. "Economic History: Middle East and North Africa". *The Elgar Companion to Feminist Economics*. Janice Peterson and Margaret Lewis, (eds.), 219-226. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- , 2003. "Reexamining the Fertility Puzzle in the Middle East and North Africa". *Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy and Society*. Eleanor Doumato and Marsha Pripstein-Posusney (eds.), Boulder, CO: Lynne Rienner.
- , 2005. "Gender, Aging and the Evolving Arab Patriarchal Contract". *Feminist Economics*, 11(2): 53-78.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). 1998. *Women and Men in Palestine: Trends & Statistics*. Ramallah, Palestine.
- Palestinian National Authority (PNA). 1998. *Palestine Poverty Report*, (Alternative title: *Poverty in Palestine*), National Commission on Poverty Alleviation
- Pateman, Carol. 1988. *The Sexual Contract*. Stanford: Stanford U. Press.
- Richards, Alan and John Waterbury. 1996. *A Political Economy of the Middle East*. Second Edition, Boulder, Co.: Westview Press
- Tzannatos, Zafiris. 1999. "Women and Labor Market Changes in the Global Economy: Growth Helps, Inequality Hurt and Public Policy Matters". *World Development* 27(3): 551-569
- United Nations. Nd. a. "Statistics Division, Demographic and Social Statistics". <http://unstats.un.org/unsd/demographic/default.htm>
- , Nd b. "Statistics Division, Statistics and Indicators on Women and Men". <http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/table5clx.htm>
- , Nd c. "Time Use Surveys". <http://unstats.un.org/unsd/methods/timeuse/tusresource.htm>
- United Nations Development Program (UNDP). 1995. *Human Development Report. Gender and Human Development*. Available on-line at: <http://hdr.undp.org/reports/global/1995/en/>

- . 2004. *Human Development Report. Cultural Liberty in Today's Diverse World*. Available on-line at: <http://hdr.undp.org/reports/global/2004/>
- United Nations Office of the UN Special Co-ordinator (UNSCO). 2002. *The Impact of Closure and Other Mobility Restrictions on Palestinian Productive Activities*. October
- United States Social Security Administration (SSA). 1999. *Social Security Programs Throughout the World*. Available on-line at: <http://www.ssa.gov/policy/docs/progdesc/ssptw/1999/#toc>
- World Bank. Nd. "GenderStats: database on Gender Statistics", at: <http://devdata.worldbank.org/genderstats/home.asp>
- . 1995. *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*. Washington DC: World Bank.
- . 2001. *Moroccan Poverty Report*. Washington DC: World Bank
- . 2002. *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: A Survey for Social Protection in Middle East and North Africa*. Washington DC: World Bank.
- . 2004a. *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere*. Washington DC: World Bank.
- . 2004b. *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward A New Social Contract*. Washington, DC: World Bank.
- Yount, Kathryn. 2001. "Excess Mortality of Girls in the Middle East in the 1070s and 1980s: Patterns, Correlates and Gaps in Research". *Population Studies*, 55(3): 291-308.

إعادة الأسرة للمجتمع المدني دروس من مصر* دايان سينجرمان

تقديم المحررة:

اختارت دايان سينجرمان (Diane Singerman) هذا المقال، المنشور في عام ١٩٩٦، لكتابنا. يواصل المقال دراساتها الإمبريقية المهمة حول الأدوار المعقدة التي تلعبها الأسرة في الأحياء الشعبية بالقاهرة. وهو ما يقودها إلى الجدل بضرورة تضمين دراسة الأسرة في النقاش الأوسع الدائر حول المجتمع المدني. فالمؤلفة توضح في هذا الفصل كيف تضطلع هذه المؤسسة الاجتماعية المهمة بأدوار عامة وسياسية عديدة في محاولة لخدمة مصالح هذه المجتمعات. إنها تربط علاقات أفرادها بمؤسسات الحكومة وتتفاوض مع تلك المؤسسات، كما تراقب اتباع العادات/الأعراف الجنسية في الأحياء، فضلاً عن أنها توفر وظائف وخدمات اجتماعية مهمة. ومع معرفة كل هذه الأنشطة، تجادل المؤلفة أنه من غير المعقول مواصلة التعامل مع الأسرة كمؤسسة خاصة، في حين أنها تعمل بوضوح كمؤسسة عامة. إن استبعاد الأسرة من مناقشة المجتمع المدني يتجاهل كيف يستخدمها قطاع مهم من السكان كموقع سياسي.

*Diane Singerman. "The Family and Community as Politics: The Popular Sector in Egypt", *The Family and Community as Politics: the Popular Sector in Egypt*, Diane Singerman and Homa Hoodfar, eds. (Bloomington: Indiana University Press, 1996).

إعادة الأسرة للمجتمع المدني دروس من مصر دايان سينجرمان

مقدمة

إن أفكار المجتمع المدني التي تركز على الروابط التطوعية وجماعات المصلحة وعالم الاتصالات العامة تقود إلى تكهنات كثيفة حول الاستقلال السياسي والديمقراطية في الشرق الأوسط وفي مصر، بما يُمثل خلفية إمبريقية لهذا البحث. يشير المحللون والناشطون إلى عجز المواطنين عن اختيار قادتهم، وعن مساءلة الحكومة، وعن مناقشة الأفكار على مستوى النطاق العام، وعن حق إقامة الروابط المشمول بحماية الحقوق المدنية. وعلى حين لا يُخطئ هذا التقييم حول الدول الموبوءة بالسلطوية والأمن العسكري، وكذا الحكم الملكي والاستثنائي في المنطقة، فإن فهمه الضيق للمجتمع المدني لا يحقق العدل للاتجاهات المعارضة وجماهير المنطقة، كما لا يُمسك بناصية التضاريس الأولية للنضالات التي لاتزال مستمرة من أجل السلطة والحكم والنفوذ (Schwedler 1995; Norton 1995, 1996).¹ وهنا، فإنني أجادل أن الابتكارات الأخيرة في تصورات المجتمع المدني، والتي تعتبر الأسرة والشبكات غير الرسمية جزءاً من المجتمع المدني وتدعمها الرؤى النسوية والجرامشية، تطرح فهمًا أكثر شمولاً ودقة للحياة السياسية في مصر. ما أسباب تقديمي لأطروحة حول إدخال الأسرة والشبكات غير الرسمية إلى المجتمع المدني وفي تحليل السياسة في مصر؟ يرجع ذلك ببساطة إلى أن مجال العمل الإثنوجرافي يكشف عن أهمية الأسر والشبكات في القاهرة، حيث تتولى نظم وتوزيع الموارد النادرة وتيسر تنسيق العمل، وتعزيز الخطاب العام. ويبدو تبني نغمة الاكتشاف المُلهم هنا غريباً؛ إذ أن مدى التضامن الأسري القائم على القرابة وسلطته واضحين للجميع، حتى لمن كانت معرفتهم بالمجتمع المصري عابرة (رغم جدال البعض أن قوة التضامن القائم على القرابة لم تُعد كما كانت سابقاً). لقد كان بحثي في القاهرة في منتصف الثمانينيات والتسعينيات يتناول سياسات المجتمعات الشعبية منخفضة الدخل، أو القطاع الشعبي، ويؤكد طرق انخراط الأسر بحميمية وشمول في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية مثل: تعليم الأطفال، وتربيتهم، وتأمين الوظيفة، والتفاوض مع البيروقراطية، وتعزيز الأخلاق والمكانة، وتوزيع الموارد والمعلومات، وتأمين القروض والمدخرات، وتنظيم الهجرة، ومراقبة الحياة الجنسية... إلخ (انظر/ي: Singerman 1995).

إن التعارض بين التعريفات النظرية وممارسات المجتمع المدني في مصر، كما أجادل أدناه، يقع على عتبة ميادين العلوم السياسية والنظرية السياسية الغربية، والتي فشلت مفاهيمها التعريفية، بما فيها من آثار لنظريتي التحديث والاستشراق، في إدراك المؤسسات الموجودة خارج عالم الحياة السياسية الرسمي مثل: الأحزاب السياسية، والهيئات التشريعية، والهيئات البيروقراطية، والقانون، والروابط، والنقابات، أو الجيش. وبالتالي، تغيب الشبكات غير الرسمية والأسرة بشكل عام في النقاشات الحديثة حول المجتمع المدني، والنشاط السياسي، وحقوق المرأة، والإصلاح الاقتصادي، وحقوق الإنسان، والسلطوية الدائمة، والدول العسكرية، والرأسمالية الودودة، والأزمات المتعاقبة. إن مفارقة هذه المسافة الهائلة بين الأسرة كأداة تحليلية والتحليل

"السياسي" ترجع إلى أصول تاريخية وفكرية لا يسعنا إلا المرور عليها سريعاً، حيث تحاول ورقتنا البحثية إجراء مصالحة بتقديم حالة إمبيريقية وأيضاً نظرية. وبعد مناقشة المجادلات النظرية حول المجتمع المدني والشبكات، فإنني انتقل إلى دراسة إمبيريقية لقوة الأسرة، وخطابها الشرعي الذي أسمته "الروح الأسرية"، فضلاً عن الأنشطة غير الرسمية في بعديها السياسي والاقتصادي (أي تلك الأنشطة غير المرخصة، وغير المنظومة، وغير التابعة للدولة). وبقرار قوة هذه المؤسسات السياسية، تستكشف الخاتمة الطرق التي حشدها واستخدمها الناس وغيرهم من الفاعلين المؤسسين للانخراط في الحياة السياسية الجماعية في مصر.

إن أفكار المجتمع المدني التي تستعد الأسرة لم تؤد فحسب إلى تشويه استخدام المصطلح تحليلياً، وإنما أفسدت أيضاً طابع النضال السياسي ومعناه في هذه المنطقة التي تعني فيها الأسرة الكثير. على أنني أود أولاً الإشارة إلى توضيح مهم: الأطروحة التي تعتبر الأسرة والشبكات غير الرسمية جزءاً من المجتمع المدني لا تقضي ضمناً بالالتزام معياري بالأشكال الملكية لحكم القرابة (kin rule)، وسياسات العشيرة، والبطيركية، أو تبني الأعراف والقيم التي تعززها الروح الأسرية. بل لا تعني بالأحرى سوى الاعتراف بكيفيات السلطة التي تبني المجتمع ونظام الحكم. وكما أوضحت الحركة النسوية، يُعد إدراك لاتماثل السلطة وكشفه، وطريقة الحفاظ عليها هذه الفترة الطويلة، بمثابة الخطوة الأولى نحو تغييرها.

التعرف على ما هو سياسي: الأسرة، والشبكات، والمجتمع المدني

تجادل البحوث الحديثة النسوية وما بعد الحداثية بشدة لإدخال الأسرة في المجتمع المدني والإقرار بطابعها السياسي. فمن ناحية، تنتقد النسويات النظام الليبرالي باعتباره نظاماً بطيريكياً وتسعى إلى تسييس الأسرة والنساء والحياة المنزلية، وتجادل بارتباطهم بعالم الحياة العامة. إن "إعادة الأهلية" النظرية التي يطرحونها للأسرة تعترف بها كموقع قوة، حيث يجري النزاع على السلطة، وتُصاغ المثل العليا، وتتشكل الهوية. ومن الناحية الأخرى، يوضح منظور ما بعد الحداثة أساليب تطبيع السلطة داخل الأسرة وعالم المنزل بحيث يقتزن الدور الخاضع، والعمل غير مدفوع الأجر، ووضع المرأة التابع، المقترن سواء بوعي أو بلا وعي، بصفات الزوجة أو الأم الجيدة.

وهناك العديد من الأسباب لاستبعاد الأسرة من الفهم السائد للمجتمع المدني في الخطاب السياسي الغربي. ويمكن فهم هذه الأسباب أساساً من منظورين: الليبرالي والماركسي. على حساب التبسيط الكامل، كانت الأسرة في التقاليد التاريخية للفكر الليبرالي جزءاً من القطاع الخاص؛ فهي مجال النساء والأطفال والأسرة المعيشية، حيث لا تنشط السلطة بوضوح وبالتالي تبدو العلاقات طبيعية. وعلاوة على ذلك، وكجزء من الحياة الخاصة، تُعتبر الأسرة مجالاً متحرراً من تدخل الدولة. وتجادل أوكين (Okin) ضد هذا الموقف بقولها إن "الفكرة الليبرالية حول عدم تدخل الدولة في العالم الأسري، لا تعني الاحتفاظ بالحياد، بل تعزز في واقع الأمر جوانب عدم المساواة في هذا المجال" (١٩٩١، انظر/ي أيضاً: Brown 1992, 1995). كما أوضح جيل جديد من الباحثين والناشطين أن "إرادة الدولة" لا تخرج من باب منزل الأسرة، ما دامت الدولة تنظم الحياة الشخصية والأسرية سياسياً (Pateman 1983, 297; Mackinnon 1983)، وتطبع البنى الإيديولوجية المهيمنة (انظر/ي أيضاً: Joseph 1993).

من المهم أن ندرك أن كلمة عام لها معان عديدة في النظرية الليبرالية. قد تعني الدولة فقط، أو الدول والمجال السياسي، أو الدولة والمجالين السياسي والاقتصادي ... وبغض النظر عن كيفية تعريف "العام"، فلم يتضمن أبداً النساء ومجال المنزل أو الأسرة ... وتتوقف طبيعة البنى الحديثة لكل من العام، والمواطنة، والفردية، على مثل ذلك الاستبعاد (Bounds 1991, 113).

إن الانتقاد النسوي للفهم الطبيعي للأسرة أقر بعدم المساواة وعلاقات القوى اللذين ينظمان عالم المنزل، ويشير إلى كيفية تناولهما رغم عدم وجودهما بالفعل في سجل التاريخ. وتجادل سيليا بن حبيب (Seyla Benhabib) قائلة: "يبدأ كل نضال ضد القهر في العالم الحديث بإعادة تعريف ما كان يُعتبر في السابق قضايا خاصة، وغير عامة، وغير سياسية، إلى شؤون عامة مثل قضايا تتعلق بالعدالة، ومواقع للسلطة (84, 1992)". وقد قامت الناشطات بتحويل ما يُعتبر ضمن الشؤون الخاصة للحياة الجيدة (العاطفة، تربية الأطفال، تقسيم العمل) "إلى قضايا عامة حول العدالة، وذلك بتحديد موضوعات لعلاقات القوى اللامتأثلة، والتي ارتكز عليها التقسيم الجنسي للعمل بين الجنسين" (92, 1992, Benhabib). كما استخدمت الحركات السياسية الأخرى (السلام، البيئة، حركات الحقوق المدنية) منطقاً مشابهاً لتسييس القضايا، وكسب المتعاطفين، وإعادة تشكيل السياسة (84, 1992, Benhabib).

وعلى حين ركزت أفكار التنوير التوكيفيلية (de Tocquevillian) والاسكتلندية المبكرة حول المجتمع المدني على إيجاد صوت للمرء ومدنيته وحقوقه في بناء حياة تتميز بالجمعيات، أخضع الماركسيون المجتمع المدني لعالم العلاقات الاقتصادية والطبقية. وفي داخل الخطاب الماركسي الجديد، كان موقع الأسرة والثقافة السياسية على مستوى المجتمع المدني يُعد ابتعاداً حاسماً لجرامشي عن هيجل وماركس (143, 1992, Cohen and Arato). يذهب جرامشي إلى أن "المجتمع المدني ... يضم الأسر وجميع المؤسسات الخاصة، سواء الدينية أو الثقافية أو الاقتصادية، كما يضم أيضاً الأحزاب السياسية واتحادات العمال، وجميع أشكال التنظيم والمقاومة التي تمارسها الطبقات المستغلة. إن النضال الرامي إلى القضاء على الهيمنة البرجوازية يجب حوضه داخل المجتمع المدني، عن طريق تطوير الهيمنة المضادة للطبقات الخاضعة للاستغلال والسيطرة" (8, 1992, Farsoun and Fort).

وبالكتابة عن المجتمع الإيطالي، أدرك جرامشي أن الأسرة والكنيسة مؤسستان من مؤسسات السلطة، تمتد جذورهما بعمق في الحياة اليومية؛ وهو الأمر الذي أضعف قدرة الرأسمالية على أن تحقق الهيمنة، أو تحكم عبر الإجماع. وكانت الإجابة عند جرامشي تتمثل في ثقافة ماركسية جديدة يجب تحقيقها من خلال رسائل ثقافية ثورية، ومؤسسات ومنظمات وروابط مضادة، على أرضية المجتمع المدني (640, 1992, Cohen and Arato).

وترى النزعة الاقتصادية الماركسية الصارمة أن الاقتصاد كان بمثابة البنية، وأن الدولة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية كانت جزءاً من البنية الفوقية. وعلى سبيل المثال، كان المجتمع المدني في النظام الرأسمالي يتكون من العلاقات الإيديولوجية-الثقافية للحكم البرجوازي، ولا يتمتع بوضع مستقل. لقد كان جرامشي مبتكراً في قدرته على البقاء ماركسياً، بينما يتجاوز الجهاز المفهومي للبنية والبنية الفوقية. لم يكن المجتمع المدني لدى جرامشي مجرد وظيفة للشروط الاقتصادية، وإنما كان يتمتع بشكل ودينامية خاصتين. يمكن فالكنائس والأسر والاتحادات والروابط المدنية، وما على شاكلتهم، يمكنها العمل خارج ضرورات البنى

الاقتصادية، مع توليد طرق بديلة لتنظيم الحياة اليومية. وهناك طبقة بعينها كان تفوز بذلك لقدرتها على جعل مصالحها عامة (الهيمنة)، مع إمكانية الإبقاء على أنفسهم خارجها كانت متوفرة. لقد نجح جرامشي في تمييز المجتمع المدني عن الاقتصاد، ثم أقام وضعاً أنطولوجياً مستقلاً، وإن كان مرتبطاً، للمجتمع المدني في علاقته بالاقتصاد.^٢

ينظم الناس أنفسهم داخل المجتمع المدني لتقديم رؤية بعينها للعالم أو للعمل داخله. وقد يقترن هذا البعد الاستراتيجي بفهم جرامشي حول انفتاح مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني أمام عديد من الفاعلين السياسيين. ويضم البعد الاستراتيجي نوعاً من السياسة الاجتماعية-الثقافية التي يصوغ بموجبها الأفراد والجماعات غرضاً مشتركاً، ويوجهون جهودهم نحو المؤسسات والمنظمات التي لا تتبع الدولة بغية تكييفها أو إعادة تأسيسها لتقديم مصالح بعينها. وتحاول الجماعات التي تنشأ داخل المجمع المدني تسييس الجماعات النظرية من خلال "حرب الموقع" غير العنيفة التي يطرحها جرامشي.

وعلى مستوى أقل تعمدًا، يعمل المجتمع المدني بوصفه شكلاً من أشكال الحكم، عن طريق تشكيل المصفوفة المؤسسية، أو ما يُطلق عليها الأستيمية، للمجتمع. وكما أشار فوكو وغيره، تسن المجتمعات سياسات عامة أو نظاماً للحقيقة (truth) (131-130, 1977). وهو ما يتضمن طرقاً للفهم والممارسات مطمورة من خلال عادات، وأعراف، وشعائر الفاعلين تجعلهم يتمتعون بوضعية افتراضية. وكما وضع فوكو الأمر: "يضم أي مجتمع العديد من علاقات القوى التي تتخلل وتصف وتشكل الجسد الاجتماعي. وعلاقات القوى هذه لا يمكن في حد ذاتها ترسيخها وتعزيزها، كما لا يمكن تنفيذها، دون إنتاج وتراكم وتوزيع وتوظيف الخطاب" (1977, 93). إن كثرة الأنشطة البشرية في المجتمع المدني تقود إلى توليد جزئي لمثل هذا الخطاب. ويجب تأكيد تقاطع مثل هذه الأنشطة وتشكلها عن طريق الدولة والمشاريع الاقتصادية. ومع ذلك، فإنها تقوم بدور في تعزيز وتطوير فهم وممارسات بعينها تتخلل الحياة اليومية وتنظمها.

الأسرة في المجتمع المدني بالشرق الأوسط ... إلى أين؟

في إطار رؤية جرامشي للمجتمع المدني، والذي أكده فهم فوكو لسلطة غير الدولة، يمكننا أن ندرك كيف تظل الأسرة والشبكات والرؤى المعيارية البديلة جزءاً لا يتجزأ، وإن كان خلافياً، من المجتمع المدني المصري. إن مدونات السلوك والأعراف والقيم التي تنشأ أو تتم فصل داخل المجتمع المدني، وتتناولها بالمعالجة أدناه، توفر العديد من القواعد التي تُشكل سلوكيات وتوقعات واسعة الانتشار. ويمكن القول، من خلال رؤية فوكو، أنها تُشكل خطاب الحياة الجماعية. إن الشبكات الثقافية والاجتماعية الموجودة في مؤسسة الأسرة، وتكتسب شرعيتها من نظام معياري، تعمل على تنظيم السلطة على المستوى المنزلي داخل تشكيلات بعينها تعزز الاستقلال الذاتي وتعددية المجتمع المدني (Cohen and Arato 1992, 345-346).

إن هذا الملخص الموجز للخطاب السياسي الغربي حول المجتمع المدني يؤكد موقع الأسرة والشبكات في المجتمع المدني، والمواقع المعيارية التي تشكل أساس هذا الموقع. على أن هناك انقطاعاً بين النظرية المبكرة والبحث الإمبريقي، عندما يتحول التركيز نحو الشرق الأوسط. يجري نبذ الأسرة والقبيلة والشبكات غير الرسمية باعتبارها أشكالاً قبل-سياسية (Zubaida 1998)، بقايا المجتمعات التقليدية أو ارتباطات بدائية من شأنها أن تدبّل مع الحداثة أو الاشتراكية، لأنها تقيد المجتمع الإنتاجي، وتُعد السبب الجذري للثقافة السلطوية والسياسية البطريركية، والقاعدة التأسيسية العملائية السلطوية (Roniger 1994)، أو البيئة المؤسسية

لاستراتيجيات البقاء أو التكيف التي تعزز التدرج الهرمي والسيطرة (Bayat 1998, 1997). هذا النوع من البحوث يُضفي امتيازًا إلى حد كبير على المنظمات الرسمية والقانونية أو الحركات المعارضة، تاركة الروابط غير الرسمية خارج الصورة بالكامل تقريبًا. وكما يطرح نورتون (Norton): "المجتمع المدني عبارة عن خليط من الجمعيات والأندية والطوائف والنقابات والاتحادات والأحزاب والجماعات التي تتجمع كحاجز بين الدولة والمواطن (Norton 1995, 7). هذا الخليط من الجمعيات والأندية والطوائف والنقابات والاتحادات والأحزاب والجماعات التي نالها تفحص مدقق من جانب محلي المجتمع المدني في الشرق الأوسط، بينما درس قليلون أنماطًا أخرى من المؤسسات أو الاستراتيجيات التي تُشكل "حاجزًا" (buffer) بين الدولة والمجتمع" مثل الأسرة والآليات غير الرسمية (للإطلاع على أمثلة حول النهج الأخير، انظر/ي: Grey 1998; Wiktorowicz 2001; Joseph 1993; Carapico 1998; White 1996; Akman 1998).^٣ على أن الحواجز (buffers) لا تتخذ قالبًا روابيًا رسميًا فحسب.

ومن الغريب أن هذه المناقشات والبحوث المتعلقة بالمجتمع المدني التي لا تزال تتجاهل الأسرة والشبكات، لا تزال مُثقلة بالإدانات والتجاهل، سواء في مصر أو في غيرها من بقاع المنطقة. هذا، على الرغم من أن الأسرة تُعتبر مؤسسة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية قوية في هذا الجزء من العالم؛ إذ في أي مكان آخر يمكننا أن نتوقع أن مؤسسة الأسرة التي تتسم بمرونة شديدة في الشرق الأوسط، على وقد يدفع الباحثين إلى الاقتناع ببعدها السياسي. كما يبدو واضحًا أن القرابة لا تزال أساس الحكم السياسي في كل من المغرب، والأردن، والعربية السعودية، والكويت، والإمارات، وعمان، والصومال ... الخ، وأن السياسات العائلية تلعب دورًا مهمًا حتى داخل العديد من النظم العلمانية أو القومية مثل: مصر، واليمن، والعراق، وإيران، والسودان، وسوريا، وليبيا، ... الخ (انظر/ي: Anderson 1991; Herb 1999; Khoury and Kostiner 1990; Carapico 1998). ويبدو واضحًا أن السياسات على مستوى النخبة محملة مُشربة بعلاقات القرابة، مثل نهوض جمال مبارك في مصر، وبشار الأسد في سوريا. لماذا إذن يخفق عادة أغلب الباحثين عن رؤية الدلالة السياسية للأسرة، وينكرون مكانتها داخل المجتمع المدني؟ ومما يثير المفارقة، أنه على الرغم من العجز النظري عن الإقرار بالأسرة والشبكات غير الرسمية كمؤسسات سياسية، فإن نطاقًا واسعًا من الحركات الإيديولوجية المختلفة المعارضة للكلونيالية والإمبريالية، ومؤخرًا للعولمة والهيمنة الأمريكية والتغريب والاحتلال العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، يضع الأسرة في مركز استراتيجياته المعارضة. وكما تجادل بايدار (Paidar)، فيما يتعلق بإيران، أصبحت "الأسرة والنساء موضوعًا لنضال السلطة في المعركة بين القوى الغربية المتدخلية والقوى المحلية المقاومة. وفي ظل هذه البيئة، أصبحت النساء حصن الهوية الإسلامية والمسؤولات عن الحفاظ على الأصالة الثقافية (23, 1995). لقد سعت النظم القومية والحداثية والعلمانية ومؤيديها في الشرق الأوسط إلى تحول مؤسسة الأسرة والعلاقات بين الجنسين من أجل "تطوير" مجتمعاتهم، وخلق الرجل الحديث والمرأة الحديثة في سياق هذه العملية (انظر/ي: Hatem 1986, 1988). وتقوم بارثا تشاترجي (Partha Chatterjee) بتذكيرنا بالعنف والموارد المستخدمين في بعض المبادرات الرأسمالية والحداثية للقضاء على "التقاليد" والمجتمع المحلي" (128, 1990). وعلى الرغم من هذه الاستراتيجيات التي انتقلت إلى الأسرة عن طريق المصالح المتنافسة والمتباعدة، فإن نطاقًا يُثير الدهشة من الروابط التطوعية العلمانية، والأحزاب السياسية، والساسة، وجماعات المصلحة، والروابط الخاضعة لرعاية الدولة - بما يُشكل نمطًا أساس المجتمع المدني - لا يزال تحافظ على منطقة سياسية رئيسية عمياء تنكر الأسرة كموقع

للسلطة وفضاء لتحقق السياسة.

الأسرة، والمجتمع المدني، والحركة الإسلامية

وفي المقابل، تزعم حركة الإسلام السياسي (مثلها مثل حركة اليمين المسيحي (Christian Right) في الولايات المتحدة) أن "الأسرة" تُعد أرضيتها، كما أنها تتخرط كحركة في "حرب المواقع"، بحسب تعبير جرامشي، (وهجوم جبهوي عنيف)، دفاعاً عن فهمها للأسرة. لقد استخدمت حركة الإسلام السياسي الشبكات الأسرية والشبكات غير الرسمية، من بين استراتيجيات أخرى، لبناء حركتها، وحشد النساء والرجال، والفوز بالدعم. كما قامت بتسييس (أو إعادة تسييس) نطاق عريض من الممارسات والسلوكيات اليومية التي تسهم في تشجيع دوائر أنصارها على إعداد تصريحات سياسية لمقاومة النظام المهيمن (على الأقل رمزياً): الارتداء بأسلوب معين، وتعليم أطفالهم، والالتحاق بالعمل أو اتخاذ قرار بعدم العمل، والتردد على مساجد بعينها. ويدور النقاش حول قضايا الحياة اليومية، كما أن النزاعات بين الرؤية العلمانية أو الإسلامية حول "الحياة الجيدة" ليست "ببساطة حول 'الدين' أو 'السياسة'، بل هي معارك ثقافية حول تعريف هذه البنود ذاتها" (Wuthnow 1991, 16). لقد أسس الإسلاميون خطاباً معارضاً في المجال العام الأخذ في الاتساع ويقل خضوعه للرقابة، وهو مجال يسعى إلى تعزيز وحماية الأسرة، والعلاقات "التكميلية" (complementary) بين الجنسين، والأمومة، و"أسلوب الحياة" على النمط الإسلامي، عند شجب التأثير الأخلاقي الفاسد (المزعوم) القادم من الخارج، والثقافة المادية المحلية الأخذة في التعاضد، والحكومة القمعية، والنظام القانوني الذي يحاكي التقاليد القانونية الغربية.

هناك خطاب إسلامي مُسيس يتخلل جميع جوانب السياسة المصرية اليوم، حتى برغم محاولات النظام للتغلب على الحركة الإسلامية باختيار رموزها ومشاعرها في عجالة شديدة لإثبات اعتمادها أخلاقياً ودينياً (انظر/ي: Langohr 2001; Abdalla 1993). لقد أدى الاقتصاد الكلي والتغير الاجتماعي خلال العقد الماضي إلى اهتزاز أسس الأسرة المعيشية، وأعرافها، وتقسيمها للعمل بين الجنسين. واستخدم النشطاء الإسلاميين الراديكاليين تزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمعات المحلية منخفضة الدخل غذاءً لمعارضتهم لنظام مبارك وحلفائه في الغرب والشرق الأوسط. إن الثقافة والقيم والأعراف والدين وبنية الأسرة تقع في مركز حركتهم المعادية لخلق هيمنة مضادة. وبهذا المعنى، وفي إطار هذا السياق التاريخي والاقتصادي بعينه، تُعد الأسرة جزءاً من المجتمع المدني ويظل المجتمع المدني ساحة سياسية مهمة. تطرح كومار (Kumar) الآتي:

إن المجتمع المدني هو مجال الثقافة بالمعنى الأوسع؛ فهو يُعنى بالسلوك والأخلاق في المجتمع، وبأسلوب حياة الناس. إنه موقع ترسيخ القيم والمعاني ومناقشتها، والجدال حولها، وتغييرها. إنه المُكمل الضروري لحكم الطبقة من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج وسيطرتها على جهاز الدولة. وعلى نفس المنوال، هو الفضاء الذي يجب استعمارُه - "حرب الموقع" المشهورة - من جانب أي طبقة جديدة تسعى إلى اغتصاب القديم (1993, 382).

ومن الناحية الاستراتيجية، استفادت الحركة الإسلامية من الفهم الدقيق لظلال عمق كفاءات القوة والفرص التنظيمية التي توفرها الأسرة والشبكات الكثيفة عندما تعمل من أجل الدفاع

عن الفضائل العامة والقيم الأسرية، بينما تستخدم هذه الشبكات لبناء حركاتها الوطنية وعبر الوطنية. كما نشطت الحركات الإسلامية أيضاً وحققت نجاحاً في اكتساب نفوذ/قوة من خلال الروابط التطوعية الرسمية، والنقابات والاتحادات المهنية التي ترعاها الدولة (Al-Sayyid 1993, Wickham 2002). إن التخلي عن "الأسرة" إلى الإسلاميين لا يعزز سوى قدرتهم على صياغة بنود النضال وتأطير نطاق القضايا لصالحهم.

وبهدف فهم استمرار استبعاد الأسرة وشبكات العمل من مفهوم المجتمع المدني في الشرق الأوسط واستراتيجيات التعبئة التي يتبناها النشطاء المصريين، وُجدت أفكار مفيدة في كتابات عبد السلام مغروي. يجادل مغروي أن الإصلاحيين الليبراليين المصريين في العشرينيات والثلاثينيات تصوروا مجتمعاً سياسياً يجري تعريفه من خلال استبعاد الصفات العربية-الإسلامية ممن يُفترض أنهم يشكلون جزءاً من المجتمع (Abdel-Salem Maghraoui, 2006). وبعبارة أخرى، كان بناء الفرد المصري كمواطن حديث يستلزم مساومة القيم الأصلية والأولويات الأخلاقية (ix, 1991). "يطرح البناء الاجتماعي الذي قدمته الليبرالية المصرية لشعبها أن صورة الصالح الجماعي لأمتهم لا يمكن أن يتشكل إلا من خلال استبعاد أو إخضاع السمات الأساسية [والهوية] للمواطن الأصلي (220, 1991)". وبالتالي، نال الاحتقار كل من ما هو أصلي من مذاق، وتقاليد، ومؤسسات اجتماعية، وتضامن، وممارسات ثقافية، وملابس... الخ، وأصبحت "مشروعات" للتحويل. "إن سلوك الجماهير، وخاصة في الفضاءات العامة، أصبح مُدركا باعتباره خطراً يجب السيطرة عليه من أجل تحقيق الولادة الحديثة للأمة المصرية" (170, 1991).⁴ وإذا كان الليبراليون المصريون المبكرون يُفسرون انخفاض قيمة الهوية الأصلية باعتباره أمراً ضرورياً لبناء الأمة وتحقيق الاستقلال السياسي عن القوى الكولونيالية وتحقيق الحداثة، لا يصعب إذن فهم أسباب احتقار قادة ما بعد الكولونيالية والنشطاء السياسيين أيضاً للممارسات والتقاليد والتضامن الأصليين.

إن النموذج (paradigm) الحدائث الذي يتطلب بنية بعينها للفرد - يُنكر الأخلاقية، والهوية، وبنية الأسرة - لا يزال مسيطراً إلى حد ما في مصر اليوم بين المفكرين والنخبة السياسية والناشطين على السواء، ويتعزز يومياً من خلال وسائل الإعلام والخطاب المعارض وإيديولوجية الدولة. ويشير إيليا هاريك (Ilya Harik) إلى ما يلي:

نجد في أغلب البلدان العربية أن التضامن التقليدي يُشكل أكثر الروابط الاجتماعية شيوعاً - سواء كانت قبلية، أو عرقية، أو مجتمعية، أو دينية، أو تقوم على القرابية. ومع ذلك، ينفرد المثقفون العرب عادة - وهم أكبر مروجين للمجتمع المدني - الولاء والمواقف التقليدية، ويطرحون رؤية لا تضم مكاناً للروابط البدائية. ولا يقبل المثقفون سوى الروابط الحديثة ذات العضوية التطوعية [التشديد مضاف].

على أننا يجب أن نتذكر أن المجتمع المدني يعمل، كما هو مُفترض، كوسيط بين الفرد والقادة الوطنيين. وبذلك، فمن المفترض أيضاً أن يعمل المجتمع المدني بوصفه رقابة على السلطة التي يمكن أن يسيطر عليها هؤلاء القادة. وإذا نجح المثقفون العرب في تهميش الروابط التقليدية، فإنهم بذلك يلحقون الضرر بأهداف التحول الديمقراطي؛ وتحديداً بتخلصهم من تلك المجموعات

التي تتمتع بأفضل قدرة على التوسط بين المواطنين وحكومته، فضلاً عن القدرة على تقييد سلطة تلك الحكومة.

وعلى حين تُعتبر التعميمات حول "المتقنين العرب" وكراهيتهم الفطرية تجاه الولاء والمواقف التقليدية أمراً إشكالياً، حيث يرجع ذلك جزئياً إلى أن هذا المنظور يعزز لغة نظرية التحديث وهيمنتها، فإن تحليل هاريك (Harik) يسهم جزئياً في تفسير الأسباب التي حالت دون تحقيق الجمعيات التطوعية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب لنجاحات أكبر في تنشيط المجتمع المدني (دون إن ننكر، بطبيعة الحال، التدابير القمعية التي توجهها الدولة دائماً إلى حياة الروابط وأنشطتها).

وعلى نحو مماثل، تعترف كاريكو (Carapico) بالناس المتقنين (والناشطين، كما أود أن أضيف) تجاه القوى الاجتماعية "التقليدية".

يُترجم متقفو القاهرة، المتعلمون تعليماً غريباً، مصطلح "civil society" إلى اللغة العربية بمصطلح المجتمع المدني وليس المجتمع الأهلي. وعلى ذلك يصبح المدني، بمعنى المديني (civic) والمواطني (civilian) والحضري (urban)، مرادفاً للأهلي، بما يمكن أن يعني أيضاً المديني (civic) وإن كان يطرح أيضاً المحلي (local) والخاص (private) والمجتمع المحلي (community) والأبرشي (parochial) والبدائي (primordial). هذا الاستخلاص يتسع ليشمل الفروض الجوهرية-الثقافية حول عجز التقاليد المحلية أو الأصلية أو الدينية عن الدخول إلى الساحة المدنية. وبميل المحافظون الاجتماعيون والدينيون إلى تفضيل استخدام مصطلح المجتمع الأهلي، الذي يجري تعريفه بوصفه القطاع الحديث الذي يكفل فيه الاقتصاد الأخلاقي تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. أما عند المتقنين العلمانيين، فإن ما هو أهلي يمكن لا يمكن أن يكون أيضاً مدنياً أو يشكل إحدى مكونات المجتمع المدني (6-7، 1998).

إن دراسة سعد الدين إبراهيم للمنظمات التي شملها القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ (الذي ينظم حياة الروابط بقدر كبير، ويُضعف المجتمع المدني في سياق هذه العملية) تطرح أن أغلب مؤسسات المجتمع المدني لا تتمتع بمشاركة شعبية ذات دلالة، ويُعد الكثير منها بمثابة قواعد اجتماعية للسانة والنخب، وتُعد مؤسسات أخرى منها من صنع الدولة (انظر/ي أيضاً: CHRLA 1998). كما يطرح أن الكثير من المنظمات التطوعية الخاصة تجد نفسها في دائرة خبيثة. فقد أدت أوتوقراطية القيادة إلى لا مبالاة واسعة الانتشار بين المواطنين، والتي تُغذي بدورها موقف القادة النخبوي وتبرره" (35، 1996). كما يجادل أن القانون رقم ٣٢ "قد أدى بالفعل إلى تحويل المنظمات غير الحكومية في مصر إلى مجرد امتدادات للبيروقراطية الحكومية، ولكن دون مقابل" (21، 1996). و في بداية التسعينيات، وجدت إحدى الدراسات أن حوالي ٤٠% فقط من المنظمات غير الحكومية في مصر تُعد "نشطة وفاعلة" (Ibn Khaldun Center 1993). ومع ذلك، تتسم الروابط غير الرسمية التي تأسست خارج الجهاز التنظيمي والإشرافي للدولة بالحيوية، ويذهب تقدير سعد الدين إبراهيم إلى وجود سبعة جمعيات غير رسمية " (36، 9، 1996) إلى كل واحدة

رسمية (التشديد مضاف).

إن التكلفة التي يتحملها التنظيم الواسع الذي تقوم به الدولة المصرية لحياة المنظمات والروابط تخففها موافقة المحكومين. فمن الأسهل دائماً أن تحكم الحكومات من خلال اتفاق وليس من خلال القسر، لأسباب واضحة، والدولة المصرية تستخدم الاستراتيجيتين. إنها تروج لإيديولوجيات الشرعية التي تتصالح مع التناقضات، وتقلص الانقسامات، وتبني الولاء، وتدعم الأمة. وبإيجاز، يجري بناء نظام معياري بعينه، وتعزيزه عبر جميع الوسائل المتاحة: التعليم، الإعلام، الدين، المشاركة في القوات المسلحة، ... الخ. ومع ذلك، توجد في مصر أيضاً سياسات مضادة.

الروح الأسرية: مجال عام مضاد

تتضمن إحدى جوانب المجتمع المدني، والتي تحظى باتفاق واسع النطاق، أشكالاً من الاتصال الجماهيري التي تتيح إمكانية الخطاب الحر، والمفتوح، والمتسامح (Cohen and Arato 1992, ix). "وفقاً لهابرماس (Habermas)، تكمن فكرة المجال العام في وجود كيان من الأشخاص الخاصين الذين يجتمعون لمناقشة الأمور ذات الاهتمام العام أو المصلحة المشتركة". ويتمثل هدف هذه المجالات العامة في التوسط بين المجتمع والدولة [حيث تعرضت الإطلاقية (absolutism) للهجوم] من خلال مساءلة الدولة أمام المجتمع عبر النشر العلني" (Fraser 1992, 112; Calhoun 1992). ويوجد في مصر مجال عام بديل مضاد يتمتع بدرجة كبيرة من الحيوية (يستخدم الآخرون مصطلح المجال العام المضاد المهمش (subaltern))، وقد أطلقت عليه اسم "روح الأسرة" التي تعزز "الاتصال الذي يجري خلاله التحدث" بحيث يُشكل "مسرحاً للنقاش والحوار والتفكير" (Fraser 1992, 110). ومثل المجتمعات المحلية المهمشة والمستعبدة في أماكن أخرى، تُعد ممارساتها وروحها بمثابة علامات على التمايز بالمعنى الذي طرحه بورديو (Bourdieu)، بما يدعم القواعد البديلة للتحدث والمشاركة والصراع (contestation) (Ely 1992, 114). وبينما تعزز الدولة خطابها، في محاولة (ليست ناجحة بالضرورة) لخلق فاعل طيع وسهل الانقياد، تحاول الأسر والمجتمعات المحلية خلق مناخ أو بيئة مناسبة لتعزيز التضامن والنظام والتبادلية. وعلاوة على ذلك، نجد أن المواقف الأبوية والنخبوية والطبقية والمتعصبة جنسياً والعنصرية (في بعض الأماكن) لبعض قادة الجمعيات عادة ما تثبط همة مشاركة نساء ورجال الجماعات الخاضعة في المجتمع؛ وفي مصر بوجه عام الطبقات العليا والوسطى، فضلاً عن الطبقات المرتكزة على الدولة هي التي تهيمن على الجمعيات الرسمية.

تتمثل الأطروحة هنا في أن الروح الأسرية تتجاوز المفهوم "الثقافي"؛ إذ تُنتج داخل بيئة بنوية وسياسية خاصة، حيث تتسم شرعية الدولة وسلطتها بالالتباس، وحيث الحرية في تكوين الروابط محددة بوسائل قانونية وغير قانونية. وتذكرنا أن نورتون (Anne Norton) بأن "لا شيء خارج الثقافة" وأنه وفقاً لأطروحة ويتجينشتاين (Wittgenstein) "المعنى ... يصبح من خلال الممارسة" (2004, 5). إن الروح الأسرية التي أنتجها الشعب تدعم قنوات التحكيم وحل النزاع والمساعدة الاقتصادية والتعاون في المجتمع المحلي، كما يجري إنتاجها وإعادة إنتاجها يومياً. وتشتمل الكثير من القيم والأخلاقيات التي تسعى إلى تأكيدها على إعادة الإنتاج المستمرة للأسرة، والتي تحتل موقعاً مهماً في المجتمع المصري.

هناك نقاش دائم حول الأخلاقيات واللباقة في المجتمعات الشعبية، وخاصة فيما يتعلق بسلوك النساء الجنسي والأخلاقي، والذي ينظم الحياة اليومية وينخرط الناس في حوارات

وصراع (contestation) حوله. إن التفاوت بين النظرية والممارسة يُعد أمرًا شائعًا، ويعكس تناقضات والتباسات في الحياة اليومية والسياسة. وبمعنى مشابه، فإن القوى التي كانت مسؤولة عن توحيد الأسر في ظل ظروف معينة، قامت بتقسيم الأسر في ظل ظروف أخرى، فضلًا عن استخدام العار والعنف والمال عادة كآليات وضع الروح الأسرية موضع تنفيذ. وعلى الرغم من إصرار الناس علانية على نوع معين من السلوك يكون متوقعًا من الرجل أو المرأة في لحظة بعينها في تاريخ حياته/حياتها، فإن المجتمع المحلي يتسامح بالفعل مع نطاق عريض من السلوكيات والأفعال. على أن هناك تخطيات (transgressions) تنتج عنها مخالفة روح الأسرة، فيعجز الفرد عن إيجاد زوج/زوجة أو وظيفة أو شقة، أو النجاح في التفاوض مع البيروقراطية، لأن شبكة الأقارب والجيران أو الأصدقاء لا تعتبر هذا الفرد شريفًا أو ناصبًا أو يمكن الاعتماد عليه، وتستبعده من الشبكات.

غالبًا ما تُحاط إعادة التفاوض حول السلطة والموقع بالمنافسة والصراع، وكثيرًا ما تحدث معارك علانية وأحيانًا على شكل أداء مسرحي يصيب سمعة الفرد العلنية ويقضي عليها أو يُحسنها. تختار المرأة سطح المبنى لتعلن الشكوى من زوجها، وتصرخ إذا ضربها. ويختار الرجل فترة هادئة في المساء ليصبح من الشوارع منادياً زميله في الشقة ومعاتبته على عدم سداد القرض، بحيث يعلن للمجتمع كله أن الرجل غير شريف، بما يعني أن الجميع لن يقرضوه المال مرة أخرى. إن مثال النساء المطيعات والأطفال المطيعين، الذين يتسمون بالسلبية خوفاً من التعرض لتشويه السمعة أو تهديد مواردهم في الأسرة، لا يحظ بدعم من أي عمل ميداني حيث تقوم النساء والرجال والأطفال بحماية مصالحهم على نحو خلاق وعلني - حتى وإن لم يحققوا الفوز في كل معركة من معاركهم. تتوجه النساء عادة إلى أسرهم وكبار أفراد المجتمع المحلي الموقرين لدعمهن في خلافتهن مع أزواجهن، حيث يتمثل هدف الأسرة الجماعي في الإبقاء على الزواج دون مساس وحماية كرامة الأسرة وسمعتها - فالأسرة، قبل كل شيء، تتولى نمطياً ترتيب الزوجات، والأسرة هي التي تعاني من الآثار الاقتصادية التي تترتب على الطلاق، حيث تتحمل دعم الابنة وأطفالها. وتوجه هذه المجتمعات المحلية موارد كبيرة نحو إعادة إنتاج الأسرة - أو الزواج وسمعة الفرد وكذا الشبكات لا تكمن فحسب في العثور على زوج/زوجة، وإنما أيضاً تمويل التكلفة الباهظة للزواج في مصر.⁵

إن قيم الناس وأرائهم وقلقهم وأهدافهم الاقتصادية ومصالحهم لا يقتصر التعبير عنها داخل جدران منازلهم. وهناك صدى لهذه القرارات التي يكررها الآلاف عبر أنحاء المجتمع المحلي والاقتصاد والأمة ككل، وتشكل نظاماً معيارياً بديلاً: مجال عام مضاد لخطابات معيارية أخرى داخل مصر. ويجري السعي نحو المصالح المهمة للحفاظ على الأسرة داخل المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً؛ مثل قضايا قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم الزواج والميراث، والطلاق، وحضانة الأطفال، والبنية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة المعيشية، والعلاقات الجنسية السليمة بين الرجال والنساء، والجريمة، والعنف الأسري، ومستوى المعيشة، وفرص العمل أو الاقتدار إليها، وممارسات تربية الأطفال، والتغيرات التي تشهدها القوانين المدنية لتعكس المزيد من الأعراف الإسلامية، وأهمية الأمومة، والتعليم الديني، والمرأة العاملة، واحتشام النساء، عن طريق التليفزيون، والصحف الحكومية، والصحف والمجلات المعارضة والإسلامية، والتقارير الحكومية الرسمية، والدراسات التي تقوم بها المنظمات المحلية والدولية. ولم يتأسس في مصر بعد وفاق (consensus) حول العلاقة بين العام والخاص والمجالات الحكومية، ولا تزال توجد تساؤلات أساسية مطروحة حول الحقوق السياسية، والتمثيل، ومصدر السلطة الحكومية (الله،

الرئيس، البرلمان، القضاء المستقل، الجيش، أو الحكم الدستوري). وهناك بالتأكيد مصالح مختلفة في المجتمع تملك تحت تصرفها موارد كبيرة لتعزيز وجهة نظرها - بما في ذلك الدولة، وبيروقراطيتها الحكومية الكبيرة، ووسائل الإعلام - لكن المجتمعات المحلية، كما تحافظ على رؤيتها حول المجتمع الجيد وتحميها، تتناقش وتتفاوض حول الاتجاه المستقبلي للبلد. إنني لا أعني إضفاء الجوهريّة على روح الأسرة باعتبارها فئة ساكنة ومترابطة (monolithic) من التفضيلات بالنسبة لجميع الناس وتحت جميع الظروف. بل هي تُعد بالأحرى مثال تُناقش حوله النزاعات المحلية والقومية وتوضع في سياقها. إن الرجال والنساء، حسب أطروحة وولين (Wolin)، "يضعون الأسس والمبادئ العامة التي تصبح، عند اكتسابها للشريعة افتراضات مسبقة للممارسات وروح الممارسين" (1981، 402-403). وعندما يعزز الشعب الروح الأسرية، فإنه يشترك في أساس نظري مُظهرًا تفوق ومشروعية وكفاءة مجموعة من مبادئه التكوينية.

الأعراف والقانون، واللقاء مع الإسلاميين

هناك طريقة أخرى لفهم الروح الأسرية في مصر، وعلاقتها بالمجتمع المدني، وهي دراسة فكرة التعددية القانونية، أو "حالة تعايش نظامين قانونيين أو أكثر في نفس المجال الاجتماعي"، حيث يجري تعريف النظام القانوني باعتباره نظام المحاكم والقضاة الذي تدعمه الدولة، فضلًا عن أشكال ليست قانونية من الترتيبات المعيارية" (Merry 1988، 870; Santos 1985) (التشديد مُضاف). إن إضفاء طابع إشكالي على القانون المصري، بإقرار الروح الأسرية والمقترحات المتعلقة بوجود العديد من الأفكار حول ترتيب الحق والعدل وطرق تحديدهما، والتي توجد في تفاعل دياكتيكي، يتحدى الأفكار البسيطة حول مشروعية الدولة المصرية وقدراتها وسلطانها.

ومن بين الأمثلة الواضحة على التعددية القانونية في مصر، والتي تعتبرها الدولة تحديًا مباشرًا لسلطانها وسيادتها، يمكن الإشارة إلى محاولة الجماعة الإسلامية وغيرها من النشطاء الإسلاميين في إمبابة خلال السنوات الأولى من التسعينيات، قامت الجماعة ليس فقط بنشر رسالتهم الدينية ومكانتهم السياسية، وإنما أيضًا لفرض أعراف وقواعد ومدونات سلوك بعينها على ساكني إمبابة (منطقة شديدة الكثافة السكانية، مكونة من الإسكان غير الرسمي في مدينة القاهرة الكبرى، وتقع على النيل في محافظة الجيزة)، حتى وإن لم يدعموا الجماعة (انظر/ي: Haenni 2005). لقد اشترك الإسلاميون في حل نزاعات هذا الحي لسنوات، مع تنظيم وتقوية حركاتهم. وكانوا يروجون أيضًا لرؤيتهم الدينية حول الاحتشام والأخلاق والعدالة من خلال مختلف الأنشطة التعليمية والدينية والتمويلية. وفي الوقت نفسه، استخدم الإسلاميون العنف ضد أفراد ذلك المجتمع المحلي الذين رفضوا إطاعة أوامرهم - حرق محلات الفيديو، وإجبار التجار المسيحيين على دفع نفود مقابل الحماية (مستندين في ذلك إلى الشريعة الإسلامية، فيما يتعلق بنفود الجزية التي كان المسيحيون واليهود يدفعونها بدلًا من أداء الخدمة العسكرية)، والتحرش بالنساء غير المحجبات ومهاجمتهم، وتدمير وتحطيم احتفالات الزواج "غير الأخلاقية" لأنها تضم الرقص والمشروبات الكحولية (Omar 1992; Hafez 1992). إن هذا النظام المعياري، علاوة على تعاطف صفاقة هذه الحركة، قد أدى إلى "حصار" إمبابة في ديسمبر 1992، حيث استخدمت الحكومة عدد من القوات يتراوح بين 12,000 و16,000 ألف من مختلف الفروع الأمنية من أجل "تحييد" المنطقة (pacify) (Denis 1994; Singerman 1998; Salem 1992).

على أن الروح الأسرية لا تفرض - بالتعريف أو بالضرورة - تحدياً أمام الدولة، حيث إن أهدافها قد تعزز أو لا تعزز المبادرات البرنامجية للدولة. وبالتأكيد، تحتضن الدولة أحياناً الروح الأسرية، من خلال استخدام فكرة "الشرف" والتقاليد لتعزيز النزعة القومية والهوية المصرية. ومثلها مثل أي خطاب، تعمل الروح الأسرية داخل بيئة معقدة ومتغيرة، ولكن من المهم، ببساطة، الإقرار بهذه المنظومة المعيارية وبالمؤسسات والآليات التي يستخدمها الشعب للحفاظ عليها وتعزيزها.

الشبكات غير الرسمية

في سياسات الحياة اليومية للقطاع الشعبي في مصر، يشارك النساء والرجال بعمق في تشكيل المؤسسات الجماعية التي تخدم احتياجات مشتركة عامة وخاصة. فمن خلال المؤسسات السياسية غير الرسمية، يخلق النساء والرجال فضاء عاماً ويغزون ما يُعتبر تقليدياً المجال العام، حيث يربطون الأفراد والمجتمعات المحلية بيروقراطيات الدولة والمؤسسات العامة والمؤسسات السياسية الرسمية. إنهم يقومون بتنظيم شبكات غير رسمية تتحرك داخل وخارج البيروقراطية، ومكاتب الساسة، والمؤسسات الدينية، والروابط الخيرية والتطوعية الخاصة، وأماكن العمل، والأسر المعيشية، والأسواق، والمدارس، وعيادات الصحة، والأسر الممتدة والجوار - لتلبية الاحتياجات الفردية والجماعية. إن الأنشطة غير الرسمية - سواء الاقتصادية أو السياسية - هي تلك الأنشطة التي تفلت من الترخيص والقواعد، وحتى من تعداد الدولة، وبالتالي يصبح وضعها غير أو شبه قانوني.^٦ وبحكم طبيعتها غير الرسمية، تقع تلك الأنشطة خارج الإشراف المباشر والقواعد المباشرة للقوانين التي تنظم الروابط الرسمية في مصر.^٧ على أن هذه الأنشطة لا تتمتع، في الوقت نفسه، بالحصانة في مواجهة الدولة، نظراً لأن الدولة يمكنها أن تستخدم سيارات البلدوز لتدمير التجمعات السكنية غير الرسمية "غير القانونية" أو تعتقل وتسجن وتعذب أفراد المنظمات غير الرسمية.

وتتمتع هذه الشبكات بالانتشار، والمرونة، والكفاءة. كما تتمتع الطبقات والوظائف والمجموعات العمرية وجماعات القرابة الممتدة في شبكات بعينها بنطاق واسع، حيث تزداد فاعليتها بإدماج أناس من مختلف الصفات، والانتماءات العليا والدنيا، ومجموعة من الموارد والاتصالات إلى الشبكة. وعلى الرغم من أن الشبكات غير الرسمية موجه نحو تلبية أغراض أساسية، مثل الحصول على الغذاء أو الوظائف أو الادخار، فإنها يمكن أن توجه أيضاً نحو تعزيز المصالح "العامة" للمجتمع المحلي، مثل الانضباط واللياقة. وتعمل هذه الشبكات على تلبية احتياجات سياسي في المجتمع المحلي، عبر تمثيل وتعزيز مصالح الشعب الذي لا يتمتع بنفوذ مباشر على النظام السياسي الرسمي بعد عقود من الحكم الاستبدادي. كما إن الشبكات المرتكزة على القرابة - التي تُعتبر القرابة ملمحاً مركزياً لهذه الشبكات بشكل عام - ليست بقايا تاريخية لعصر كان الحكم الأسري يمثل النظام السياسي، لكنها مصدرًا إيجابياً مستمرًا يربط بين الأفراد ويحميهم من التدخل الخارجي أو التغيير السياسي والاقتصادي غير المتوقع (انظر/ي: Joseph 1983). إن الشبكات غير الرسمية تربط الأقارب بمن لا يعرفونهم من الناس، وبأفراد "المجموعات الخارجية" (out-groups) فضلاً عن "المجموعات الداخلية" (in-groups). كما يمكن أيضاً دعم عدم المساواة الاجتماعية والسياسية من خلال الشبكات غير الرسمية. لقد ازدادت قوة الشبكات، حيث ازدادت كثافة؛ نظراً لإدخال أنواع أكثر من الجماعات المهنية والموارد والناس والمعلومات المختلفة إليهم. وبهذا المعنى، تُجسد هذه الشبكات رأس المال الاجتماعي أو "ملامح التنظيم

الاجتماعي ... الذي يمكنه الارتقاء بكفاءة المجتمع من خلال تيسير تنسيق العمل" (Putnam 1993, 167). وفي واقع الأمر، المجتمع المصري مغمور في رأس المال الاجتماعي. على أن أي سرد من شأنه تمجيد "رأس المال الاجتماعي" في مصر يُعد إشكاليًا، إذا ما أدى إلى تقليص دور الدولة في تقييد السياسات الرسمية والقانونية والحد منها بحيث تقتصر على مجالات بعينها. في مصر، هناك إغراء تفسير انتشار وأهمية الشبكات غير الرسمية والأعراف والنقطة كقضية ثقافية، لكنها ترجع إلى الميراث التاريخي للاستبعاد السياسي المتعمد من جانب الدولة، حيث تقيّد بعض مواطنيها وتضر بالآخرين. وليس التاريخ ما "يخفف بعض المسارات ويغلق البعض الآخر" (حجة التبعية في المسار) وليست "الثقافة القديمة لعدم الثقة" (حجة طريق التبعية)، لكنها الدولة وسياساتها للاستبعاد السياسي هي ما تُشجع على تشكيل رأس المال الاجتماعي والمحافظة عليه (Putnam 1993, 180, 146). ومرة أخرى، على حين تظل مصر نظامًا سلطويًا بوجه ديمقراطي، فإن السياق البيروقراطي للسياسات الرسمية والقانونية هو ما يفسر - جزئيًا - الجهود الفردية والجماعية الكبيرة التي تبذلها النساء والرجال من أجل إنشاء مؤسسات سياسية غير رسمية، يقع مركزها في الأسرة والشبكات غير الرسمية، بغية تحقيق أهدافهم ومآربهم.

خاتمة: الشبكات غير الرسمية، والأخلاق، والمجتمع المدني

إن بناء المجال العام يتحقق من خلال بناء مجال أوسع من الشبكات الاجتماعية. والشأن الخاص/الشخصي يُعد مجالاً لا تنتم أفعال شخص آخر فيه بالأهمية ... إن وجود المجال العام تفترض مسبقاً وجود معايير أخلاقية مشتركة والإحساس بمجتمع أخلاقي.

Barrington Moore, Jr. (1984, 27, as quoted in Chmielewski 1991, 271).

إن الروح الأسرية - السلوك الأخلاقي والاهتمام باللياقة - تنتشر، ويمكن المحافظة عليها من خلال شبكة تنظيمية غير مرئية من الشبكات غير الرسمية في مصر. ويجري بهذا الأسلوب بناء مجال عام أوسع. وتُشكل هذه الشبكات ما أسماه هافل (Havel) السياسة (polis) الموازية أو المجتمع غير الرسمي وغير البيروقراطي والدينامي والمنفتح، حيث كشف في تشيكوسلوفاكيا عن ضعف الدولة وقلب بنية السلطة رأساً على عقب. وقد استغرق في التفكير متسائلاً عن مستقبل بلده: أليست السياسة الموازية 'توعاً من التشكيل المسبق البدائي، نموذجاً رمزياً من تلك البنى السياسية 'مابعد الديمقراطية' الهادفة، والذي يمكن أن يصبح أساساً لمجتمع أفضل" (Havel 1985, 95)؟

ويشير مراقب آخر للمجتمع المدني أن المجتمع المدني يسهم في ملاءمة "الخلاقات في المصالح والحساسيات. إنه يربط بين الأناس المتباعدين في إطار مجتمعات محلية تقوم على المسؤولية المتبادلة، والتي يتم التعبير عنها في ارتباطات متبادلة من الثقة، والاعتبار والإحراج" (Bryant 1995, 147). الشبكات غير الرسمية، التي تربطها روح الأسرة، تتبني على الثقة والتضامن والتبادل والتعاون المشترك (للإطلاع على مناقشة حول رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالمشاركة المدنية، انظر/ي: Putnam 1993; Coleman 1988; and Foley and Edwards 1996). وبالتالي، ففي السياق المصري، وغيره من الأماكن، يجري إنتاج وإعادة إنتاج الكياسة من خلال الشبكات غير الرسمية في المجتمع المدني.

إن ما يجعل التفاعلات العرضية (horizontal) المقترنة بالحكومة المحدودة واقتصاد السوق "مدنية" - وفقاً للتقييم الليبرالي- هو أن الأعراف المجتمعية تنشأ داخل المجتمعات

ومدونات السلوك وتفترض طابعاً ودوداً. وتتبع هذه الفكرة من أفكار التتوير الاسكتلندي التي تطرح أن الأخلاق والتعليم وخيرة ما يُسمى "الحضارة" تشجع الناس على التعامل بقدر معين من اللياقة والتسامح. وتعترف بوجود حساسية بعينها بين الناس، ويمكن تكريسها لخير المجتمع والحفاظ عليها لتحقيق الإثراء الفردي من خلال الاحترام المتبادل على أوسع نطاق. وعلى الرغم من وصف دماثة المتعلم (literate) من حيث الأساس، فإن المدنية قد أصبحت منذ ذلك الحين تقتزن إمكاناتاً بجميع أنواع التفاعل الاجتماعي المتواصل - الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي (Bryant 1995). وعندما يستمر ارتباط الناس بعضهم ببعض، يبدو الأمر كما لو أنهم يحرثون الأخلاق ويمارسون نوعاً من التعليم ويعرضون أنفسهم إلى عناصر الحضارة. وعلى هذا النحو، فإنهم يطورون إحساساً ضمناً بالثقة الاجتماعية والاعتبار المتبادل الذي يربطهم في نوع من 'المجتمع' (Perez-Diaz 1995, 82). وتُعد الكياسة الجانب الداخلي من هذا المجتمع. إنها المجموعة الذهنية الجماعية التي يمكن أن تظهر عندما يكون الناس أحراراً في التجمع لتحقيق أغراض مشتركة.

ومن منظور أكثر معاصرة، وخاصة في المناقشات حول الديمقراطية والمجتمع المدني، فإن "المدنية تقضي ضمناً بالتسامح، واستعداد الأفراد لقبول الآراء السياسية المتباينة والمواقف الاجتماعية المختلفة؛ وقبول الفكرة عميقة الأهمية بشأن عدم وجود إجابة صحيحة" (Norton 1995, 11). وبينما يجادل نورتون أن الكياسة تُعد نوعية مفقودة في أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط، فإنني أجادل أن الشبكات غير الرسمية تعززها، بدعم من أعراف الثقة والتبادلات المشتركة، والتبادلية (Norton 1995, 12). وتبدو الكياسة، في المجتمع السياسي والدولة، ناقصة بوضوح في كثير من الأمم الشرق أوسطية، لكنها تحيا داخل المجتمع المدني، وأحياناً يخدم هذا النظام الأخلاقي بوصفه نقداً ضمناً أو صريحاً للنظام، وخاصة مع ظهور فرص سياسية جديدة (انظر/ي: Tarrow 1994).

وفي مصر، يخرط نطاق من المؤسسات والروابط في معارك الهيمنة انخراطاً عميقاً. وبالرغم من سيطرة الدولة المصرية، فإنها ليست دولة هيمنة على الإطلاق. وهناك العديد من التحديات التي تواجه الدولة وشرعيتها، مثل: القوى الإسلامية المعارضة، والضغوط الاقتصادية الدولية والمحلية النابعة من العولمة والتعديل الهيكلي، واحتلال العراق، وتصاعد الحركة المعارضة المنظمة، والانتقادات الثقافية والأخلاقية التي تتحدى الدولة وشرعيتها. ومع ذلك، ونظراً لأن الدولة والمجتمع المدني هما مكونان يشكل كل منهما موقع الآخر، رغم تمايزهما تحليلياً، فإننا لا يمكن أن نتوقع مجتمع مدني قوي من دولة مضطربة. فالمجتمع المدني لا يمكن أن يسير بمفرده، ولا توجد دولة يمكنها أن تستمر لفترة طويلة إذا كانت في حالة اغتراب كامل عن المجتمع المدني (Walzer 1991, 301). وقد طرحت لانجور (Langohr) نقطة مماثلة في تشخيصها الكئيب للمقرطة، عندما تجادل أن هناك كثير من مؤسسات المجتمع المدني في مصر، وإن كان مع قدر غير كاف من السياسة. لا زالت الأحزاب السياسية ضعيفة وتفشل في تعبئة قطاعات واسعة من المجتمع. إن تركيز منظمات المجتمع المدني على قضية منفردة، وافتقارهم للديمقراطية الداخلية، والارتباط بالتمويل الأجنبي والطبيعة غير التمثيلية تعوق نموهم وتجعلهم غير فاعلين (انظر/ي: Langohr 2005).

ومن أجل فهم تغير نماذج (modalities) السلطة في مصر والشرق الأوسط، علينا أن نوسع، على الأقل، من مفهومنا حول المجتمع المدني بحيث يشمل الأسرة والشبكات غير الرسمية والمجالات العامة المضادة. في العراق، سرعان ما نشأت الجماعات الدينية والجماعات القبلية

القائمة على القرابة لشغل الفراغ الذي تركه رحيل دولة البعث وقواتها المسلحة. ولا يزال المقاتلون الأجانب والمحليون في مقاومة قوات الاحتلال الأمريكي بوضوح وعنف، مع تكلفة باهظة من السكان المدنيين والقوات العراقية والأمريكية. كيف جرى تنظيم هذه القوات بشكل جيد بحيث أصبح بإمكانها الاستمرار في شن الهجمات والفوز بكثير من المؤيدين في الوقت نفسه؟ لقد قال لنا كثير من الباحثين والناشطين إن دولة صدام حسين البعثية طمست التضامن غير الحزبي، لكن المسألة ليست كذلك. وعلى حين نرى إنجازات متواضعة في الانتخابات البرلمانية، وطاقت ثورة الأرز في لبنان عام ٢٠٠٥، أو الانتخابات الرئاسية في مصر التي سمح فيها أخيراً حسني مبارك للمنافسين بدخول الانتخابات (لكنه لم يسمح لهم بالموارد التنظيمية أو الإعلامية أو القانونية أو المالية التي تتيح لهم الفوز)، فإننا لا نزال نرى حيوية سلطة المؤسسات الأسرية والشبكات في أنحاء المنطقة كافة.

إن الشبكة العنكبوتية المعقدة الخاصة بالجماعات تقع في قلب الحركة الإسلامية التي لاتزال قوية، وتعد أساسية لفهمها. ولا تقتصر الشبكات على كونها أكثر الوسائل حيوية لبناء حركات لأي اتجاه سياسي داخل البيئة السياسية الراهنة، لكنها تُعد أيضاً مسارات نقل رئيسية للهوية الجماعية، لرسم الأفكار، والمشاعر، والحركة المنعكسة، في ظل اجتياز التراتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأخيراً، لا نعني بهذا التحليل الاحتفاء بهذه الظاهرة، وإنما فهمها تحليلياً واستكشاف معناها.

الهوامش:

١. لقد استخدم السرد التاريخي الاستشراقي "افتقار" المجتمع المدني في الشرق الأوسط إلى ميررات الإمبريالية والكولونيالية والاشتراكية والرأسمالية (انظر/ي: Turner 1978, 1970, 1967; Patricia Springborg 1992; Lapidus 1967, 1970). ومع ذلك، حصلت الطرق التي سلكتها المؤسسات الإمبريالية والكولونيالية لتثويه أو تدمير البنى والمؤسسات الاجتماعية والسياسية الأصلية، على قدر أقل من الاهتمام في التقييمات التي تناولت الاستبداد الشرقي والمجتمع الإسلامي في القرن ١٩ أو ٢٠، مما أتاح للنخب الكولونيالية والإمبراطورية الجدل بأن القوى الأصلية لم تكن "مستعدة" بالفعل للحكم الذاتي.
٢. إنني مدينة إلى بول وابنر (Paul Wapner) لبصيرته وبحوثه حول المجتمع المدني، انظر/ي: Wapner 1995, 1996, 2000.
٣. يكشف تحليل نورتون (Norton) عن توتر مألوف في البحوث التي تدور حول الأسرة والمجتمع المدني. فمن ناحية، تحظى الأسرة بالتقدير باعتبارها قاعدة ممكنة للعمل السياسي؛ لكننا نجد، من الناحية الأخرى، أن استخدام لغة الحداثة أو النظرية الماركسية لتوصيف الأسرة والعشيرة والطائفة باعتبارها "مصدراً للانقسام الاجتماعي" يُشجع الباحثين على استبعاد هذه المؤسسات من المجتمع المدني أو اعتبارها جزءاً خطراً وإشكالياً من أجزاء المجتمع المدني (6, 1995).
٤. يجادل مغروي أن إنكار الهوية والسمات الأصلية الأساسية اشتركت فيه النخب الليبرالية المصرية قبل ثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ والكوادر الجديدة للنظام الناصري بعد

- وصولها إلى السلطة، حيث كانت تجادل من أجل الاشتراكية العلمية، والتنمية، والمشروع الحدائي (1992، انظر/ي أيضاً Ghannam 2002 للإطلاع على تفسير رؤية الرئيس السادات للحدائثة وكيف أضفت شرعية على استيلاءه على شريط مهم من الأرض على النيل في بولاق لبناء فنادق فخمة وأبنية حكومية، مما أدى إلى ضرورة نقل سكان المنطقة إلى مناطق سكنية بعيدة تابعة للقطاع العام في أواخر السبعينيات).
٥. وجدت دراسة حديثة، تركز على بيانات قومية، أن تكلفة الزواج كانت تمثل تحدياً هائلاً للأسر المصرية، حيث بلغت في المتوسط ٢٠،١٩٤ جنيهاً مصرياً (٥،٩٥٧ دولاراً أمريكياً في منتصف التسعينيات). لقد كانت مجمل تكلفة الزواج أعلى بمقدار أربعة أضعاف ونصف عن الناتج القومي الإجمالي للفرد. وقد بلغ متوسط تكلفة الزواج على المستوى القومي ١١ ضعف إنفاق الأسرة المعيشية السنوي للفرد، وبلغ متوسط تكلفة الزواج للأسر المعيشية الريفية التي تعيش تحت خط الفقر ١٥ ضعف إنفاق الأسرة المعيشية السنوي للفرد (Singerman and Ibrahim 2001).
٦. كلمة "غير رسمي" مستعارة من مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي (Hart 1973; Rakowski 1994; Castells and Portes 1989). وبينما ينكر بعض الباحثين أن هذه الأنشطة هي، في واقع الأمر، أنشطة سياسية (Zubeida 1998; Bayat 1997, 5-7; 1998)، فإن سلوك الدولة ونخبها ومختلف وكالاتها البيروقراطية يطرح، على خلاف ذلك، نظراً لمعيهم إلى الحد من كثير من هذه الأنشطة أو تقييدها، أو على الأقل تنظيمها والإشراف عليها أو اختيارها.
٧. هناك علاقة سيموطيقية بين الشبكات غير الرسمية والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وفي المجتمع المحلي الذي تناولته بالدراسة في وسط القاهرة خلال منتصف الثمانينيات؛ فحوالي ٦٢% من سكانها الناشطين اقتصادياً ينخرطون في أنشطة القطاع غير الرسمي في واحد، على الأقل، من أنشطتهم الاقتصادية الأولية أو الثانوية أو الوسيطة (انظر/ي: Singerman 1995, 173-204). وعلاوة على ذلك، قامت الأسرة نفسها بدور اقتصادي مهم في المجتمعات الشعبية، حيث ٤٨% من جميع المصادر غير الرسمية للدخل كانت مستمدة من مشروعات الأسرة كنشاط اقتصادي أولي، و ١٩% كنشاط اقتصادي ثانوي. إن حجم الاقتصاد غير الرسمي لم يتقلص، وقد وجدت فيجنال (Vignal) ودينيس (Denis) أن منازل القطاع غير الرسمي، والتي تشكل أكثر من نصف سكان القاهرة، قد غطت ٨٠% من احتياجات السكن خلال العشرين سنة الأخيرة، ولا تزال تغطي ٤٠% من الوظائف غير الزراعية (انظر/ي أيضاً Denis and Séjourné 2002).

المراجع:

- Abdalla, Ahmed. 1993. "Egypt's Islamists and the State." *Middle East Report*. 183 (July-August): 28-31.
- Akman, Ayhan. 1998. "Conceptualizing Civil Society in the Middle East: Resource Mobilization Versus Social Orientation Perspective." Paper Delivered at the

- 1998 American Political Science Association Annual Meetings, Boston, September.
- Bayat, Asef. 1998. "Tomorrow God Willing: Self-Made Destinies in Cairo/Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo." *Third World Quarterly* 19 (March): 153-154.
- _____. 1997. *Street Politics: Poor People's Movements in Teheran*. New York: Columbia University Press.
- Bellin, Eva. 1995. "Civil Society in Formation: Tunisia." In *Civil Society in the Middle East*, ed. Augustus Richard Norton, 120-147, vol. 1. Leiden: E. J. Brill.
- Benhabib, Seyla. 1992. "Models of Public Space: Hannah Arendt, the Liberal Tradition, and Jurgen Habermas." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 73-98. Cambridge: MIT Press.
- Bounds, Elizabeth. 1991. "Between the Devil and the Deep Blue Sea: Feminism, Family Values, and the Division Between Public and Private." *Journal of Feminist Studies in Religion* 12 (Spring): 111-126.
- Brown, Wendy. 1992. "Finding the Man in the State." *Feminism Studies* 18:1 (Spring): 7-34.
- _____. 1995. *State of Injury*. Princeton: Princeton University Press.
- Bryant, Christopher G. A. 1995. "Civic Nation, Civil Society, Civil Religion." In *Civil Society: Theory, History, Comparison*, ed., 136-57. John A. Hall. Cambridge: Polity Press.
- Calhoun, Craig. 1992. "Introduction: Habermas and the Public Sphere." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 1-48. Cambridge, MIT Press.
- Carapico, Sheila. 1998. *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Castells, Manuel and Portes, Alejandro. 1989. "World Underneath: The Origins, Dynamics, and Effects of the Informal Economy." In *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, eds. Alejandro Portes, Manuel Castells, and Lauren A. Benton, 11-37. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Center for Human Rights Legal Aid (CHRLA). 1998. "Defending the Autonomy of Civil Associations: NGOs Position Paper on the Draft Law on Associations." Cairo: 27 May.
- Chatterjee, Partha. 1990. "A Response to Taylor's 'Modes of Civil Society.'" *Public Culture* 3 (Fall): 119-132.
- Chmielewski, Piotr. 1991. "The Public and the Private in Primitive Societies." *International Political Science Review* 12: 267-280.
- Cohen, Jean L. and Andrew Arato. 1992. *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- Coleman, James S. 1988. "Social Capital in the Creation of Human Capital." *American Journal of Sociology* 94 (S95-S120).
- de Soto, Hernando. 1989. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. Translated by June Abbott. New York: Harper & Row.
- Denis, Eric. 1994. "La Mise En Scène des 'Ashwaiyyat. Premier acte: Imbaba, Décembre 1992." *Egypte/Monde Arabe*, 20 (4e Trimstre): 117-132.

- Denis, Éric, and Marion Séjourné. 2002. "ISIS: Information System for Informal Settlement. Report." Participatory Urban Management Programme (Ministry of Planning & German Technical Co-Operation) & Observatoire urbain du Caire Contemporain (OUCC) – CEDEJ, Cairo.
- Ely, Geoff. 1992. "Nations, Publics, and Political Cultures: Placing Habermas in the Nineteenth Century." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 289-339. Cambridge: MIT Press.
- Farsoun, Samih K. and Lucia P. Fort. 1992. "The Problematic of Civil Society, Intellectual Discourse and Arab Intellectuals." Unpublished paper, Department of Sociology, American University, Washington, D.C.
- Foley, Michael W. and Bob Edwards. 1996. "The Paradox of Civil Society." *Journal of Democracy* 7 (Summer): 38-52.
- Foucault, Michel. 1977. *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977*. Colin Gordon, ed. New York: Pantheon.
- Fraser, Nancy. 1992. "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 109-142. Cambridge: MIT Press.
- Ghannam, Farha. 2002. *Remaking the Modern: Space, Relocation, and the Politics of Identity in a Global Cairo*. Berkeley: University of California Press.
- Gray, Jefferson. 1998. "Civil Society in its Tribal Dicontents," Paper Delivered at the 1998 American Political Science Association Annual Meetings, Boston, September.
- Haenni, Patrick. 2005. *L'ordre de caïds. Conjurer la dissidence urbaine au Caire*, Paris: Karthala.
- Hafez, Salah El-Din. 1992. "The Rise of the State of Imbaba and its Downfall." *Al-Ahram* (December 16): 9.
- Harik, Ilya. 1994. "Pluralism in the Arab World: Rethinking of Civil Society." *Journal of Democracy* 5 (July): 43-56.
- Hart, Keith. 1973. "Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana." *The Journal of Modern African Studies* 11: 61-89.
- Hatem, Mervat. 1988. "Egypt's Middle Class in Crisis: The Sexual Division of Labor." *Middle East Journal* 42 (Summer): 407-422.
- _____. 1986. "The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Modern Egypt." *Feminist Studies* 12 (Spring): 19-43.
- Havel, Vaclav, et. al. 1985. "The Power of the Powerless." In *The Power of the Powerless*, ed. John Keane, 23-96. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- Herb, Michael. 1999. *All in the Family: Absolutism, Revolution and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. Albany: State University of New York Press.
- Ibn Khaldun Center for Development Studies. 1993. "An Assessment of Grass-Roots Participation in Egypt's Development. A Study Presented to: UNICEF, UNFPA, UNDP, and Egypt's Social Fund for Development." Cairo. August.
- Ibrahim, Saad Eddin. 1996. "Egyptian Law 32, On Egypt's Private Sector Organizations: A Critical Assessment." Ibn Khaldun Center for Development Studies Working Paper No. 3, Cairo, November.

- Joseph, Suad. 1993. "Gender and Civil Society." *Middle East Report* 183 (July-August): 22-6.
- _____. 1983. "Working-Class Women's Networks in a Sectarian State: A Political Paradox," *American Ethnologist* 10 (February): 1-22.
- Khoury, Philip S. and Joseph Kostiner, eds. 1990. *Tribes and State Formation in the Middle East*. Berkeley: University of California Press.
- Kumar, Krishan. 1993. "Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of an Historical Term." *British Journal of Sociology* 44 (September): 375-395.
- Lapidus, Ira M. 1967. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge: Harvard University Press.
- _____. 1970. "Urban Society in Mamluk Syria." In *The Islamic City: A Colloquium. Papers on Islamic History: I*, eds. A. H. Hourani and S. M. Stern, 195-205. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Langohr, Vickie. 2001. "Of Islamists and Ballot Boxes: Rethinking the Relationship between Islamisms and Electoral Politics." *International Journal of Middle East Studies* 33 (November): 591-610.
- _____. 2005. "Too much Civil Society, Too Little Politics? Egypt and Other Liberalizing Arab Regimes." In *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance*, eds. Marsha Pripstein Posusney and Michele Penner Angrist, 193-218. Boulder: Lynne Rienner Press.
- Mackinnon, Catherine A. 1983. "Feminism, Marxism, Method, and the State: An Agenda for Theory." In *The 'Signs' Reader: Women, Gender & Scholarship*, eds. Elizabeth Abel and Emily K. Abel, 227-256. Chicago: The University of Chicago Press.
- Maghraoui, Adbeslam. 1991. "The Dilemma of Liberalism in the Middle East: A Reading of The Liberal Experiment in Egypt, 1920s-1930s." Ph.D. Dissertation, Princeton University, Department of Politics, January.
- _____. 2006. *Liberalism without Democracy: Reinterpreting Egypt's Failed Experiment, 1922-1936*. Chapel Hill: Duke University Press.
- Merry, Sally Engle. 1988. "Legal Pluralism." *Law & Society Review* 22: 867-896.
- Moore, Barrington Jr. 1984. *Privacy. Studies in Social and Cultural History*. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- Norton, Anne. 2004. *95 Theses on Politics, Culture and Method*. New Haven: Yale University Press.
- Norton, Augustus Richard. 1995. "Introduction." In *Civil Society in the Middle East*, ed. Augustus Richard Norton, 1-25. Vol. 1. Leiden: E. J. Brill.
- _____. 1996. *Civil Society in the Middle East*, vol. 2. Leiden: E. J. Brill.
- Okin, Susan M. 1991. "Gender, the Public and the Private." In *Political Theory Today*, ed. David Held, 69-90. Stanford: Stanford University Press.
- Omar, Nabil. 1992. "Imbaba's Empire of Terrorism." *Al-Ahram* (8 December).
- Paidar, Parvin. 1995. *Women and the Political Process in Twentieth-Century Iran*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Pateman, Carole. 1983. "Feminist Critiques of the Public/Private Dichotomy." In *Public and Private in Social Life*, ed. S. Benn and G. Gauss, 281-303. Canberra and London: Croom Helm.

- Putnam, Robert D. 1993. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press.
- Rokowski, Cathy A. ed. 1994. *Contrapunto: The Informal Sector Debate in Latin America*. Albany: State University of New York Press.
- Roniger, Luis. 1994. "The Comparative Study of Clientelism and the Changing Nature of Civil Society in the Contemporary World." In *Democracy, Clientelism, and Civil Society*, eds. Luis Roniger and Aysa Günes-Ayata, 1-18. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Salem, Mona. 1992. "Police Detain 360 'Fundamentalists' in Cairo." *Agence France Press*, Paris (9 December). FBIS-NES-92-238 (10 December): 19-20.
- Santos, Boaventura De Sousa. 1985. "On Modes of Production of Law and Social Power." *International Journal of the Sociology of Law* 13: 299-336.
- al-Sayyid, Mustapha Kamil. 1995. "A Civil Society in Egypt?" In *Civil Society in the Middle East*, ed. Augustus Richard Norton, 269-294. vol. 1. Leiden: E. J. Brill.
- Schwedler, Jillian, ed. 1995. "Civil Society and the Study of Middle East Politics." In *Toward Civil Society in the Middle East? A Primer*, ed. Jillian Schwedler, 1-30. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Singerman, Diane. 1995. *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Princeton: Princeton University Press.
- _____. 1998. "The Construction of a Political Spectacle: The Siege of Imbaba or Egypt's Internal Other." Paper presented at a Conference on "The Role of the Local: Political Structures and Logics of Action in the Face of Liberalization." CEDEJ. November. Cairo.
- Singerman, Diane and Barbara Ibrahim. 2001. "The Cost of Marriage in Egypt: A Hidden Variable in the New Arab Demography and Poverty Research." Special Edition on "The New Arab Family," Nick Hopkins, ed. *Cairo Papers in the Social Sciences*, 24 Spring: 80-116.
- Springborg, Patricia. 1992. *Western Republicanism and the Oriental Prince*. Cambridge: Polity Press.
- Tarrow, Sidney. 1994. *Power in Movement: Social Movements, Collective Action and Politics*. New York: Cambridge University Press.
- Turner, Bryan S. 1978. *Marx and the End of Orientalism*. London: George Allen & Unwin.
- _____. 1984. "Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam." In *Orientalism, Islam, and Islamists*. Eds. Asaf Hussain, Robert Olson, Jamil Qureshi, 23-42. Brattleboro, VT: Amana Books.
- Vignal, Leila and Éric Denis. 2006. "Cairo as Regional/Global Economic Capital? In *Cairo Cosmopolitan: Politics, Culture, and Urban Space in the New Globalized Middle East*, eds. Diane Singerman and Paul Amar, 99-151. Cairo: American University in Cairo Press.
- Walzer, Michael. 1991. "The Idea of Civil Society: A Better Vision." *Dissent* 38 (Spring): 293-304.
- Wapner, Paul. 1995. "Politics Beyond the State: Environmental Activism and World Civic Politics." *World Politics* 47 (April): 311-340.

- Wapner, Paul. 1996. *Environmental Activism and World Civic Politics*. Albany: State University of New York Press.
- _____. 2000. "The Normative Promise of Nonstate Actors: A Theoretical Account of Global Civil Society." In *Principled World Politics: The Challenge of Normative International Relations*, eds. Paul Wapner and Lester Edwin J. Ruiz, 261-274. Landham, MD: Rowman and Littlefield.
- White, Jenny B. 1996. "Civic Culture and Islam in Urban Turkey." In *Civic Society: Challenging Western Models*, eds. Chris Hann and Elizabeth Dunn. New York: Routledge.
- Wiktorowicz, Quintan. 2001. *The Management of Islamic Activism: Salafis, the Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan*. Binghampton: SUNY Press.
- Wolin, Sheldon S. 1981. "Max Weber: Legitimation, Method and the Politics of Theory." *Political Theory* 3 (August): 402-403.
- Wuthnow, Robert. 1991. "Understanding Religion and Politics," *Daedalus* 120 (Summer): 1-20.
- Zubaida, Sami. 1998. Public Lecture. Le Centre d'études et de documentations économiques, juridiques et sociaux (CEDEJ), Cairo.

قائمة شاملة بمراجع الكتاب

- Abdalla, Ahmed. 1993. "Egypt's Islamists and the State." *Middle East Report*. 183 (July-August): 28-31.
- Abraham, Nabeel. 2000. *Arab Detroit's "American" Mosque. In Arab Detroit: From Margin to Mainstream*. Andrew Shryock and Nabeel Abraham, eds. 279-312. Detroit: Wayne State University.
- Abramovitz, Mimi. 1996. *Regulating the Lives of Women: Social Welfare from Colonial Times to the Present*. Boston: South End Press.
- Ackelsberg, Marta, and Irene Diamond. "Gender and Political Life: New Direction in Political Science." In *Analyzing Gender: A Handbook of Social Science Research*, ed. Beth B. Hess and Myra Marx Ferree. Newbury, California: Sage.
- Acker, Joan. 1989. "Hierarchies, Job Bodies: A Theory of Gendered Organizations." *Gender and Society* 4 (June): 139-58.
- , 1992. "Gendered Institutions: From Sex Roles to Gendered Institutions." *Contemporary Sociology* 21 (September): 565-69.
- Adams, Richard and John Page. 2003. "Poverty, Inequality and Growth in Selected Middle East and North Africa Countries, 1980-2000". *World Development* (4) 4:2027-2048.
- Akman, Ayhan. 1998. "Conceptualizing Civil Society in the Middle East: Resource Mobilization Versus Social Orientation Perspective." Paper Delivered at the 1998 American Political Science Association Annual Meetings, Boston, September.
- Almond, Gabriel, and Sidney Verba. 1963. *The Civic Culture*, Princeton: Princeton University Press.
- al-Sayyid, Mustapha Kamil. 1995. "A Civil Society in Egypt?" In *Civil Society in the Middle East*, ed. Augustus Richard Norton, 269-294. vol. 1. Leiden: E. J. Brill.
- Alvarez, Sonia. 1990. *Engendering Democracy in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Amott, Teresa L. 1990. "Black Women and AFDC: Making Entitlement Out of Necessity", pp. 280-98 in Linda Gordon (ed.) *Women, the State and Welfare*. Madison: University of Wisconsin Press.
- Amundsen, Kirsten. 1971. *The Silenced Majority: Women and American Democracy*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall.
- Andersen, Kristi, and Elizabeth Cook. 1985. "Women, Work, and Political Attitudes." *American Journal of Political Science* 29:606-25.
- Andersen, Kristi, and Stuart J. Thorson. 1984. "Congressional Turnover and the Election of Women." *Western Political Quarterly* 37:143-56.
- Andersen, Kristi. 1975. "Working Women and Political Participation, 1952-1972." *American Journal of Political Science* 19:439-53.
- Anderson, Margaret. 1983. *Thinking About Women*. New York: Macmillan.
- Andrain, Charles F. 1971. *Children and Civic Awareness*. Columbus: Merrill.
- Anker, Richard and Martha Anker. 1995. "Measuring Female Labour Force with Emphasis on Egypt". *Gender and Development in the Arab World: Women's Economic Participation: Patterns and Policies*. Nabil Khoury and Valentine Moghadam Eds. Pp. 148-176. London: Zed Press.

- Assaad, Ragui. 1997. "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market". *The World Bank Economic Review*, 11(1): 85-118.
- Badawi, Leila. 1994. "Islam". *Women in Religion*. Jean Holm, with John Bowker, eds. 84-112. London: Pinter.
- Bagby, Ihsan. 2004. *A Portrait of Detroit Mosques: Muslim Views on Policy, Politics and Religion*. Michigan: Institute for Social Policy and Understanding.
- Bagy, Ihsan, Raul Perl, and Bryan Froehle. 2001. *The Mosque in America: A National Portrait, A Report from the Mosque Study Project*. Washington, DC: Council on American-Islamic Relations.
- Bane, Mary Jo. 1986 "Household Composition and Poverty: Which Comes First?", pp. 209-31 in Sheldon H. Danziger and Daniel H. Weinberg (eds) *Fishing Poverty: What Works and What Doesn't*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Bane, Mary Jo and Willwood, D. 1983 *The Dynamics of Dependency: The Routes to Self-sufficiency*. Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government at Harvard University.
- Barrett, Michele. 1980. *Women's Oppression Today*. London: Verso.
- Bartky, Sandra Lee. 1988. "The Feminine Body" In *Feminism and Foucault: Reflections on Resistance*, ed. Irene Diamond and Lee Quinby. Boston: Northeastern University Press.
- Basu, Amrita, ed. 1995. *The Challenge of Local Feminisms: Women's Movements in Global Perspective*. Boulder, CO: Westview.
- Baxter, Sandra, and Marjorie Lansing. 1980. *Women and Politics: The Invisible Majority*. Ann Arbor: University of Michigan.
- Bayat, Asef. 1998. "Tomorrow God Willing: Self-Made Destinies in Cairo/Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo." *Third World Quarterly* 19 (March): 153-154.
- 1997. *Street Politics: Poor People's Movements in Teheran*. New York: Columbia University Press.
- Bean, R. B. 1906 'The Negro Brain', *Century* 72: 778-84.
- Beckwith, Karen. 1986. *American Women and Political Participation: The Impacts of Work, Generations, and Feminism*. New York: Greenwood.
- Belenky, Mary Field et. Al. 1986. *Women's Ways of Knowing: The Development of Self, Voice, and Mind*. New York: Basic Books.
- Bellin, Eva. 1995. "Civil Society in Formation: Tunisia." In *Civil Society in the Middle East*, ed. Augustus Richard Norton, 120-147, vol. 1. Leiden: E. J. Brill.
- Bem, Sandra. 1974. "The Measurement of Psychological Androgyny." *Journal of Consulting and Clinical Psychology* 42 (2): 155-62.
- 1983. "Gender Schematic Theory and Its Implications for Child Development." *Signs* 8 (4): 598-616.
- 1993. *Lenses of Gender*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Benhabib, Seyla. 1992. "Models of Public Space: Hannah Arendt, the Liberal Tradition, and Jurgen Habermas." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 73-98. Cambridge: MIT Press.
- Bennett, Linda L. M., and Stephen Earl Bennett. 1989. "Enduring Gender Differences in Political Interest: The Impact of Socialization and Political Disposition." *American Political Quarterly* 17: 105-22

- Berelson, Bernard R., Paul F. Lazarsfeld, and William N. McPhee. 1954. *Voting*. Chicago: University of Chicago Press.
- Blair, Diane Kincaid, and Ann R. Henry. 1981. "The Family Factor in State Legislative Turnover." *Legislative Studies Quarterly* 6:55-68.
- Blank, Rebecca 1995 "What are the Trends in Non-marital Births?", pp. 27-30 in R.K. Weaver and W. Dickens (eds) *Looking Before We Leap: Social Science and Welfare Reform*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Bledsoe, Timothy, and Mary Herring. 1990. "Victims of Circumstances: Women in Pursuit of Political Office." *American political Science Review* 84:213-23.
- Boals, Janet K. 1979. *The Politics of the Equal Rights Amendment: Conflict and the Decision-Making Process*. New York: Longman.
- Boals, Janet Kay. 1975. "Review Essay: Political Science." *Signs* 1:161-74.
- Boneparth, Ellen, and Emily Stoper, eds. 1988. *Women, Power and Policy: Towards the Year 2000*. New York: Pergamon.
- Bookman, Ann, and Sandra Morgen. 1988. *Women and the Politics of Empowerment*. Philadelphia: Temple University Press.
- Bounds, Elizabeth. 1991. "Between the Devil and the Deep Blue Sea: Feminism, Family Values, and the Division Between Public and Private." *Journal of Feminist Studies in Religion* 12 (Spring): 111-126.
- Bourque, Susan C., and Jean Grossholtz. 1974. "Politics and Unnatural Practice: Political Science Looks at Female Participation." *Politics and Society* 4:225-66.
- Bower, Lisa C. 1991. "'Mother in Law': Conceptions of Mother and the Maternal in Feminism and Feminist Legal Theory." *Differences: A Journal of Feminist Cultural Studies* 3:20-38.
- Brennan, Teresa, and Carol Pateman. 1979. "Mere Auxiliaries to the Commonwealth: Women and the Origins of Liberalism." *Political Studies* 27:183-200.
- Brooks, Ethel. forthcoming. *The Empire's New Clothes*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Brown, Wendy. 1988. *Manhood and Politics: A Feminist Reading in Political Theory*. Totowa, NJ: Rowman & Littlefield.
- , 1992. "Finding the Man in the State." *Feminism Studies* 18:1 (Spring): 7-34.
- , 1995. *State of Injury*. Princeton: Princeton University Press.
- Bryant, Christopher G. A. 1995. "Civic Nation, Civil Society, Civil Religion." In *Civil Society: Theory, History, Comparison*, ed., 136-57. John A. Hall. Cambridge: Polity Press.
- Burns, Nancy, Kay Lehman Schlozman, and Sidney Verba. 2001. *The Private Roots of Public Action: Gender, Equality and Political Participation*. Cambridge: Harvard University Press.
- Bush, Raymond. 2004. "Poverty and Neo-Liberal Bias in the Middle East and North Africa". *Development and Change*, 35(4): 673-695.
- Butler, Judith. 1990. *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York and London: Routledge.
- Calhoun, Craig. 1992. "Introduction: Habermas and the Public Sphere." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 1-48. Cambridge, MIT Press.

- Calhoun-Brown, Allison. 1996. "African American Churches and Political Mobilization: The Psychological Impact of Organizational Resources". *The Journal of Politics* 58(4):935-53
- Campbell, Angus, Philip Converse, Warren Miller, and Donald Stokes. 1960. *The American Voter*. New York: Wiley .
- Carapico, Sheila. 1998. *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Carby, Hazel V. 1987 *Reconstructing Womanhood: The Emergence of the Afro-American Woman Novelist*. New York: Oxford University Press.
- Carroll, Berenice A. 1979. "Political Science, Part I: American Politics and Political Behavior." *Signs* 5:289-306.
- Carroll, Susan J. 1985. *Women as Candidates in American Politics*. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1988. "Women's Autonomy and the Gender Gap: 1980 and 1982." In *The Politics of the Gender Gap: The Social Construction of Political Influence*, ed. Carol M. Mueller. Newbury Park, CA: Sage.
- , 1989. "The Personal Is Political: The Intersection of Private Lives and Public Roles Among Women and Men in Elective and Appointive Office." *Women and Politics* 9:51-67.
- Carroll, Susan J., Debra L. Dodson, and Ruth B. Mandel. 1991. *The Impact of Women in Public Office: An Overview*. New Brunswick, NJ: Center for the American Woman and Politics.
- Casper, Lynne, Sara McLanahan and Irwin Garfinkel. 1994. "The Gender-Poverty Gap: What Can We Learn From Other Countries". *American Sociological Review*, 59(4): 594-605
- Castells, Manuel and Portes, Alejandro. 1989. "World Underneath: The Origins, Dynamics, and Effects of the Informal Economy." In *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, eds. Alejandro Portes, Manuel Castells, and Lauren A. Benton, 11-37. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Center for Human Rights Legal Aid (CHRLA). 1998. "Defending the Autonomy of Civil Associations: NGOs Position Paper on the Draft Law on Associations." Cairo: 27 May.
- Chappell, Louise. 2002. *Gendering Government*. Vancouver: University of British Columbia Press.
- Chatterjee, Partha. 1990. "A Response to Taylor's 'Modes of Civil Society.'" *Public Culture* 3 (Fall): 119-132.
- Chmielewski, Piotr. 1991. "The Public and the Private in Primitive Societies." *International Political Science Review* 12: 267-280.
- Chodorow, Nancy. 1978. *The Reproduction of Mothering: Psychoanalysis and the Sociology of Gender*. Berkeley: University of California Press.
- Christian, Barbara 1985 *Black Women Novelists: The Development of a Tradition, 1892-1976*. Westport, CT: Greenwood Press.
- Clarke, Lorene M. G., and Lynda Lange. 1979. *The Sexism of Social and Political Theory: Women and Reproduction from Plato to Nietzsche*. Toronto: University of Toronto Press.

- Cohen, Jean L. and Andrew Arato. 1992. *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- Cohn, Carol. 1987. "Sex and Death in the Rational World of Defense Intellectuals." *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 12:687-718.
- Coleman, James S. 1988. "Social Capital in the Creation of Human Capital." *American Journal of Sociology* 94 (S95-S120).
- Collins, Patricia Hill 1998 *Fighting Words: Black Women and the Search for Justice*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- , 1989. "The Social Construction of Black Feminist Thought." *Signs* 14:745-73.
- , 1990. *Black Feminist Thought*. New York: Harper Collins.
- Committee on Ways and Means, US/House of Representatives 1994 *Overview of Entitlement Programs, 1994 Green Book*. Washington, DC: Government Printing Office.
- Congressional Digest 1995 June-July. Washington, DC: Government Printing Office.
- Connell, R. W. 1987. *Gender and Power*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Conover, Pamela Johnston. 1988. "Feminists and the Gender Gap." *Journal of Politics* 50:985-1010.
- Corbett, Greville J. 1991. *Gender*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cornell, Drucilla, and Adam Thurschwell. 1986. "Feminism, Negativity, Intersubjectivity." *Praxis International* 5 (4): 484-504.
- Costain, Anne N. 1980. "The Struggle for a National Women's Lobby." *Western Political Quarterly* 33:476-91.
- , 1982. "Representing Women: The Transition from Social Movement to Interest Group." In *Women, Power and Policy*, ed. Ellen Boneparth. New York: Pergamon Press.
- Costantini, Edmond, and Julie Davis Bell. 1984. "Women in Political Parties: Gender Differences in Motives Among California Party Activists." In *Political Women: Current Roles in State and Local Government*, ed. Janet Flammang. Beverly Hills: Sage.
- Costantini, Edmond, and Kenneth H. Craik. 1977. "Women as Politicians: The Social Background, Personality, and Political Careers of Female Party Leaders." In *A Portrait of Marginality*, ed. Marianne Githens and Jewel L. Prestage. New York: McKay.
- Dahl, Robert. 1957. "The Concept of Power." *Behavioral Science* 2 (3): 201-15.
- , 1961. *Who Governs?* New Haven: Yale University Press.
- Dahlerup, Drude. 1988. "From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics." *Scandinavian Political Studies* 11:275-98.
- Dalton, Russell. 1998. *Citizen Politics in Western Democracies: Public Opinion and Political Parties in the United States, Great Britain, West Germany, and France*. 5th edition. Chatham: Chatham House.
- Daly, Mary. 1978. *GYN/Ecology*. Boston: Beacon.
- Darcy, R., Susan Welch, and Janet Clark. 1987. *Women, Elections, and Representation*. New York: Longman.
- Datt, Gaurav, Dean Jolliffe and Manohar Sharma. 2001. "A Profile of Poverty in Egypt". *African Development Review*, 13(2): 202-237
- Davis, Angela. 1981. *Women, Race, and Class*. New York: Random House.

- de Lauretis, Teresa. 1984. *Alice Doesn't: Feminism, Semiotics, Cinema*. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1987. *Technologies of Gender: Essays on Theory, Film, and Fiction*. Bloomington: Indiana University Press.
- de Soto, Hernando. 1989. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. Translated by June Abbott. New York: Harper & Row.
- Decter, Midge 1984 "Sex and God in American Politics: What Conservatives Really Think", *Policy Review* 29): 12-30.
- Denhardt, Robert B., and Jan Perkins. 1976. "The Coming Death of Administrative Man." *Women in Public Administration* 36:379-84.
- Denis, Éric, and Marion Séjourné. 2002. "ISIS: Information System for Informal Settlement. Report." Participatory Urban Management Programme (Ministry of Planning & German Technical Co-Operation) & Observatoire urbain du Caire Contemporain (OUCC) – CEDEJ, Cairo.
- Denis, Eric. 1994. "La Mise En Scène des 'Ashwaiyyat. Premier acte: Imbaba, Décembre 1992." *Egypte/Monde Arabe*, 20 (4e Trimstre): 117-132.
- Devor, Holly. 1989. *Gender Blending: Confronting the Limits of Duality*. Bloomington: Indiana University Press.
- Di Stefano, Christine. 1991. *Configuration of Masculinity: A Feminist Reading in Modern Political Theory*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Diamond, Irene. 1977. *Sex Roles in the State House*. New Haven: Yale University Press.
- , ed. 1983. *Families, Politics, and Public Policy: A Feminist Dialogue on Women and the State*. New York: Longman.
- Dietz, Mary G, 1985. "Citizenship with a Feminist Face: The Problem with Maternal Thinking." *Political Theory* 13:19-37.
- Djupe, Paul and Tobin Grant. 2001. "Religious Institutions and Political Participation in America". *Journal of the Scientific Study of Religion* 40(2): 303-14.
- Doane, Mary Ann. 1987. *The Desire to Desire*. Bloomington: Indiana University Press.
- Dodson, Debra L. 1991. *Gender and Policymaking: Studies of Women in Office*. New Brunswick, NJ: Center for the American Woman and Politics.
- Dodson, Debra L., and Susan J. Carroll. 1991. *Reshaping the Agenda: Women in State Legislatures*. New Brunswick, NJ: Center for the American Woman and Politics.
- Dodson, Debra, et al. 1995. *Voices, Views, and Votes: The Impact of Women in the 103rd Congress*. New Brunswick, NJ.: Center for American Women and Politics.
- Douglass, Fredrick 1950 "The Lesson of the Hour", reprinted under the title "Why is the Negro Lynched?", in Philip S. Foner's, *The Life and Writings of Frederick Douglass*. New York: International Publishers 4.
- DuBois, Ellen Carolm Gail Paradise Kelly, Elizabeth Lapovsky Kennedy, Carolyn W. Korsmeyer and Lillian S. Robinson. 1985. *Feminism Scholarship: Kindling in the Groves of Academe*. Urbana: University of Illinois Press.
- Duerst-Lahti, Georgia, and Rita Mae Kelly, eds. 1995. *Gender Power, Leadership and Governance*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Duncan, Greg J. and Hoffman, Saul D. 1990 "Welfare Benefits, Economic Opportunities, and Out-of-Wedlock Births Among Black Teenage Girls", *Demography* 27(4): 519-35.

- Duverger, Maurice. 1955. *The Political Role of Women*. Paris: UNESCO.
- Eisenstein, Zillah. 1979. *Capitalist Patriarchy and the Case for Socialist Feminism*. New York: Monthly Review Press.
- , 1981. *Radical Future of Liberal Feminism*. New York: Longman Press.
- , 1984. *Feminism and Sexual Equality: Crisis in Liberal America*. New York: Monthly Review Press.
- , 1988. *The Female Body and The Law*. Berkeley: University of California Press.
- El-Ghonemy, Riad. 1998. *Affluence and Poverty in the Middle East*. London: Routledge
- El-Laithy, Heba. Nd. "The Gender Dimension of Poverty in Egypt." Available on-line at: http://www.erf.org.eg/html/Heba_ElLaithy.pdf
- Elshtain, Jean Bethke. 1974. "Moral Woman and Immoral Man: A Consideration of the Public-Private Split and Its Political Ramifications." *Politics and Society* 4:453-73.
- , 1979a. "Methodological Sophistication and Conceptual Confusion: A Critique of Mainstream Political Science." In *The Prism of Sex: Essays in the Sociology of Knowledge*, ed. Julia A. Sherman and Evelyn Tort Beck. Madison: University of Wisconsin Press.
- , 1981. *Public Man, Private Women: Women in Social and Political Thought*. Princeton: Princeton University Press.
- , 1987. *Women and War*. New York: Basic Books.
- Ely, Geoff. 1992. "Nations, Publics, and Political Cultures: Placing Habermas in the Nineteenth Century." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 289-339. Cambridge: MIT Press.
- Enloe, Cynthia. 1990. *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. Berkeley: University of California Press.
- , 1993. *The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War*. Berkeley: University of California Press.
- , 2000. *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. Berkeley: University of California Press.
- Epperson, Sharon. 1988. "Studies Link Subtle Sex Bias in Schools with Women's Behavior in the Workplace," *Wall Street Journal*, 16 September, p. 19.
- Epstein, Cynthia Fuchs. 1971. *Woman's Place*. Berkeley: University of California Press.
- Farsoun, Samih K. and Lucia P. Fort. 1992. "The Problematic of Civil Society, Intellectual Discourse and Arab Intellectuals." Unpublished paper, Department of Sociology, American University. Washington, D.C.
- Federal News Service 1994 Senate Finance Committee Hearing in the news section, July 13. Washington, DC: Government Printing Office.
- Federal Register 1993 Washington, DC: Government Printing Office.
- Ferguson, Kathy E. 1984. *The Feminist Case Against Bureaucracy*. Philadelphia: Temple University Press.
- Figes, Eva. 1970. *Patriarchal Attitudes*. Greenwich: Fawcett.
- Fineman, Martha A. 1991 "Images of Mothers in Poverty Discourses", *Duke Law Journal* (April)(2): 274-95.
- Firestone, Shulamith. 1970. *The Dialectic of Sex*. New York: Bantam.

- Flammang, Janet. 1997. *Women's Political Voice*. Philadelphia: Temple University Press
- Floro, Maria. 1999. "Double Day/Second Shift". *The Elgar Companion to Feminist Economics*. Janice Peterson and Margaret Lewis, eds. 136-141. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- Folbre, Nancy. 1994. *Who Pays for the Kids? Gender and the Structures of Constraint*. London: Routledge.
- Foley, Michael W. and Bob Edwards. 1996. "The Paradox of Civil Society." *Journal of Democracy* 7 (Summer): 38-52.
- Foucault, Michel. 1977. *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977*. Colin Gordon, ed. New York: Pantheon.
- Fowlkes, Diane L. 1992. *White Political Women: Paths from Privilege to Empowerment*. Knoxville: University of Tennessee Press.
- Fowlkes, Diane, Jerry Perkins, and Sue Tolleson Rinehart. 1979. "Gender Roles and Party Roles." *American Political Science Review* 73:772-80.
- Fraga, Luis Ricardo. 1991. "Latinos in State Elective Office: Progressive Inclusion in Critical Perspective." In *Women, Black, and Hispanic State Elected Leaders*, ed. Susan J. Carroll. New Brunswick, NJ: Eagleton Institute of Politics.
- Frankovic, Kathleen A. 1982. "Sex and Politics – New Alignments, Old Issues." *PS: Political Science & Politics* 15:439-48.
- Fraser, Nancy. 1989. "Women, Welfare, and the Politics of Need Interpretation." In her *Unruly Practices*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Fraser, Nancy. 1992. "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy." In *Habermas and the Public Sphere*, ed. Craig Calhoun, 109-142. Cambridge: MIT Press.
- Freeman, Jo. 1975. *The Politics of Women's Liberation*. New York: Longman.
- . 2000. *One Room at a Time*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
- Friedan, Betty. 1963. *The Feminine Mystique*. New York: W. W. Norton.
- Gans, Herbert J. 1967 "The Negro Family: Reflections on the Moynihan Report", pp. 445-57 in L. Rainwater and W. Yancey (eds) *The Moynihan Report and the Politics of Controversy*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Gelb, Joyce, and Marian Lief Palley. 1982. *Women and Public Policies*. Princeton: Princeton University Press.
- Gelb, Joyce. 1989. *Feminism and Politics: A Comparative Perspective*. Berkeley: University of California Press.
- Geronimus, Arline T. and Korenman, Sanders D. 1992 "The Socioeconomics of Teen Childbearing Reconsidered", *Quarterly Journal of Economics* 107: 1187-241.
- Geronimus, Arline T. and Korenman, Sanders D. 1993 "The Socioeconomic Costs of Teenage Childbearing: Evidence and Interpretation", *Demography* 30(2): 1187-241.
- Ghannam, Farha. 2002. *Remaking the Modern: Space, Relocation, and the Politics of Identity in a Global Cairo*. Berkeley: University of California Press.
- Gilligan, Carol. 1982. *In a Difference Voice: Psychological Theory and Women's Development*. Cambridge: Harvard University Press.
- Githens, Marianne, and Jewel L. Prestage, eds. 1977. *A Portrait of Marginality: The Political Behavior of the American Woman*. New York: McKay.

- Glazer, Nathan and Moynihan, Daniel P. 1963 *Beyond the Melting Pot: The Negroes, Puerto Ricans, Jews, and Italians of New York City*. Cambridge, MA: Harvard University Press and MIT Press.
- Goot, Murray, and Elizabeth Reid. 1975. *Women and Voting Studies: Mindless Matrons or Sexist or Scientism?* Sage Professional Papers in Contemporary Political Sociology, no. 8. London: Sage.
- Gordon. 1988. *Heroes of Their Own Lives: The Politics and History of Family Violence*. New York: Viking.
- , ed. 1990. *Women, the State, and Welfare*. Madison: University of Wisconsin Press.
- , Linda 1994 *Pitied but Not Entitled: Single Mothers and the History of Welfare*. New York: Free Press.
- Grant, Judith. 1993. *Fundamental Feminism*. New York: Routledge.
- Grant, Rebecca. 1991. "The Sources of Gender Bias in International Relations Theory." In *Gender and International Relations*, ed. Rebecca Grant and Kathleen Newland. Bloomington: Indiana University Press.
- Gray, Jefferson. 1998. "Civil Society in its Tribal Dicontents," Paper Delivered at the 1998 American Political Science Association Annual Meetings, Boston, September.
- Green Book* 1994 Washington, DC: US Government.
- Greenberg, Anna. 2000. "The Church and the Revitalization of Politics and Community". *Political Science Quarterly* 115(3):377-94.
- Greenstein, Fred. 1965. *Children and Politics*. New Haven: Yale University Press.
- Gunnell, John. 1998. *The Orders of Discourse: Philosophy, Social Science and Politics*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
- Haavio-Mannila, Elina et al. 1985. *Unfinished Democracy: Women in Nordic Politics*. Oxford: Pergamon Press.
- Haddad Yvonne, and Jane Smith. 1996. "Islamic Values Among American Muslims". In *Family and Gender Among American Muslims*. Barbara Aswad and Barbara Bilge, eds. 19-40. Philadelphia: Temple University Press.
- Haenni, Patrick. 2005. *L'ordre de caïds. Conjurant la dissidence urbaine au Caire*, Paris: Karthala.
- Hafez, Salah El-Din. 1992. "The Rise of the State of Imbaba and its Downfall." *Al-Ahram* (December 16): 9.
- Halliday, Fred. 1991. "Hidden from International Relations: Women and the International Arena." In *Gender and International Relations*, ed. Rebecca Grant and Kathleen Newland. Bloomington: Indiana University Press.
- Haney Lopez, Ian. 1996. *White by Law*. New York: New York University Press.
- Hansen, Susan B., Linda M. Franz, and Margaret Netemeyer-Mays. 1976. "Women's Political Participation and Policy Preferences." *Social Science Quarterly* 56:576-90.
- Harding, Sandra. 1986. *The Science Question in Feminism*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Harik, Ilya. 1994. "Pluralism in the Arab World: Rethinking of Civil Society." *Journal of Democracy* 5 (July): 43-56.

- Harris, Frederick. 1994. "Something Within: Religion as a Mobilizer of American Political Activism". *The Journal of Politics* 56(1)42-68.
- Hart, Keith. 1973. "Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana." *The Journal of Modern African Studies* 11: 61-89.
- Hartsock, Nancy C. M. 1985. *Money, Sex, and Power: Towards a Feminist Historical Materialism*. Boston: Northeastern University Press.
- Hatem, Mervat. 1986. "The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Modern Egypt." *Feminist Studies* 12 (Spring): 19-43.
- , 1988. "Egypt's Middle Class in Crisis: The Sexual Division of Labor." *Middle East Journal* 42 (Summer): 407-422.
- , 1994. "Privatization and the Demise of State Feminism in Egypt". *Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment*. Pamela Sparr, ed. London: Zed Books
- , 2001. "The Nineteenth Century Discursive Roots of the Social-Sexual Contract in Today's Egypt". Paper presented at the Second Mediterranean Social and Political Research Meeting, European University Institute, Florence, Italy.
- Havel, Vaclav, et. al. 1985. "The Power of the Powerless." *The Power of the Powerless*, ed. John Keane, 23-96. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- Hawkesworth, Mary. 1990. "The Reification of Difference." *Beyond Oppression*. New York: Continuum.
- , 1997. "Confounding Gender," *Signs* 22 (3): 649-85.
- , 2003a. "Congressional Enactments of Race-Gender: Toward a Theory of Raced-Gendered Institutions." *American Political Science Review* 97 (4): 529-50.
- , 2003b. "Political Science in a New Millennium: Issues of Knowledge and Power." In *Encyclopedia of Government and Politics*, 2d ed., ed. Mary Hawkesworth and Maurice Kogan. London: Routledge.
- Herb, Michael. 1999. *All in the Family: Absolutism, Revolution and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. Albany: State University of New York Press.
- Heritage Foundation 1994 *Combating Family Disintegration, Crime and Dependence: Welfare Reform and Beyond*. April 8, Washington, DC.
- Hermansen, Marcia. 1991. "Two-Way Acculturation: Muslim Women in America Between Individual Choice (Liminality) and Community Affiliation (Communitas)". In *The Muslims of America*. Yvonne Haddad, ed. 188-201. New York: Oxford University Press.
- Hess, Robert D., and Judith V. Torney. 1968. *The Development of Political Attitudes in Children*. Garden City, NY: Doubleday Anchor.
- Higginbotham, Evelyn Brooks. 1992. "African-American Women's History and the Metalanguage of Race." *Signs* 17:251-74.
- Himmelweit, Susan. 1999. "Domestic Labour". *The Elgar Companion to Feminist Economics*. Janice Peterson and Margaret Lewis, ed. Pp. 126-135. Cheltenham, UK: Edward Elgar
- Hobbes, Thomas. [1651] 1971. *Leviathan*. Hamondsworth: Penguin Books.
- hooks, bell. 1981. *Ain't I a Woman: Black Women and Feminism*. Boston: South End Press.
- , 1984. *Feminism Theory: From Margin to Center*. Boston: South End Press.

- Ibn Khaldun Center for Development Studies. 1993. "An Assessment of Grass-Roots Participation in Egypt's Development. A Study Presented to: UNICEF, UNFPA, UNDP, and Egypt's Social Fund for Development." Cairo. August.
- Ibrahim, Saad Eddin. 1996. "Egyptian Law 32, On Egypt's Private Sector Organizations: A Critical Assessment." Ibn Khaldun Center for Development Studies Working Paper No. 3, Cairo, November.
- Iglitzin, Lynne B. 1974. "The Making of the Apolitical Woman: Femininity and Sex-Stereotyping in Girls." In *Women in Politics*, ed. Jane S. Jaquette. New York: Wiley.
- Irigaray, Luce. 1985a. *Speculum of the Other Woman*. Trans. Gillian Gill. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Irigaray, Luce. 1985b. *This Sex Which Is Not One*. Trans. Catherine Porter. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Isaac, Jeffrey. 1987. *Power and Marxist Theory: A Realist View*. New York: Cornell University Press.
- , 2003. "Conceptions of Power. In *Encyclopedia of Government and Politics*, 2d ed., ed. Mary Hawkesworth and Maurice Kogan. London: Routledge.
- Jackson, Jacqueline J. 1988 "Aging Black Women and Public Policies", *Black Scholar* 19(3): 31-44.
- Jamal, Amaney. In press (July 2005). "The Political Participation and Engagement of Muslim Americans: Mosque Involvement and Groups Consciousness". *American Politics Research*.
- Janeway, Elizabeth. 1971. *Man's World, Women's Place*. New York: Delta Books.
- Jaquette, Jane S. 1974. "Introduction." *Women in Politics*, ed. Jane S. Jaquette. New York: Wiley.
- Jaquette, Jane, and Sharon Wolchick, eds. 1998. *Women and Democracy: Latin America and Central and Eastern Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Jaquette, Jane, ed. 1989. *The Women's Movement in Latin America: Feminism and the Transition to Democracy*. Boston: Unwin Hyman.
- Jennings, M. Kent, and Barbara G. Farah. 1980. "Ideology, Gender and Political Action: A Cross-National Survey." *British Journal of Political Science* 10:219-40.
- Jennings, M. Kent, and Barbara G. Farah. 1981. "Social Roles and Political Resources: An Over-Time Study of Men and Women in Party Elites." *American Journal of Political Science* 25:462-82.
- Jennings, M. Kent, and Norman Thomas. 1968. "Men and Women in Party Elites: Social Roles and Political Resources." *Midwest Journal of Political Science* 12:469-92.
- Jennings, M. Kent, and Richard G. Niemi. 1981. *Generations and Politics: A Panel Study of Young Adults and Their Parents*. Princeton: Princeton University Press.
- Jenson, Jane. 1990. "Representations of Gender: Policies to 'Protect' Women Workers and Infants in France and the United States before 1914." In *Women, the State, and Welfare*, ed. Linda Gordon. Madison: University of Wisconsin.
- Jewell, Malcolm E., and Marcia Lynn Whicker. 1994. *Legislative Leadership in the American States*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

- Jewell, Sue K. 1993 *From Mammy to Miss America and Beyond: Cultural Images and the Shaping of US Social Policy*. New York: Routledge.
- Jeydel, Alana, and Andrew Taylor. 2003. "Are Women Legislators Less Effective? Evidence from the U.S. House in the 103rd-105th Congress." *Political Research Quarterly* 56 (March): 19-27.
- Jones, Kathleen B., and Anna G. Jonasdottir. 1988. "Introduction: Gender as an Analytical Category in Political Theory." In *The Political Interests of Gender*, ed. Kathleen B. Jones and Anna G. Jonasdottir. London: Sage.
- Jones-Correa, Michael and David Leal. 2001. "Political Participation: Does Religion Matter?" *Political Research Quarterly* 54(4):751-70.
- Joseph, Suad. 1983. "Working-Class Women's Networks in a Sectarian State: A Political Paradox," *American Ethnologist* 10 (February): 1-22.
- , 1993. "Gender and Civil Society." *Middle East Report* 183 (July-August): 22-6.
- , 1999. "Introduction: Theories and Dynamics of Gender, Self, and Identity in Arab Families." *Intimate Selving in Arab Families: Gender, Self, and Identity*. Suad Joseph (ed.), 1-24. Syracuse: Syracuse University Press.
- Jureidini, Ray and Layla Moukarbel. 2000. "Brief on Foreign Female Domestic Maids in Lebanon". Available on-line: <http://www.inf.org.lb/migrationnetwork/mig6a.html>
- Kabeer, Naila. 2003. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso.
- Karnig, Albert, and Susan Welch. 1979. "Sex and Ethnicity in Municipal Representation." *Social Science Quarterly* 60:465-81.
- Kathlene, Lyn. 1989. "Uncovering the Political Impacts of Gender: An Exploratory Study." *Western Political Quarterly* 42 (November): 397-421.
- , 1994. "Power and Influence in State Legislative Policymaking: The Interaction of Gender and Position in Committee Hearing Debates." *American Political Science Review* 88 (September): 560-76.
- Katz, Michael B. 1989 *The Undeserving Poor: From the War on Poverty to the War on Welfare*. New York: Pantheon.
- Kawar, Mary. 2000. *Gender, Employment and the Life Course: The Cast of Working Daughters in Amman, Jordan*. Jordan Studies Series.
- Kelly, Rita, Jane Bayes, Mary Hawkesworth, and Brigitte Young, eds. 2001. *Gender, Globalization and Democratization*. Boulder, CO: Rowman and Littlefield.
- Kenney, Sally. 1996. "New Research on Gendered Political Institutions." *Political Research Quarterly* 49 (June): 445-66.
- Kessler, Suzanne, and Wendy McKenna. 1978. *Gender: An Ethnomethodological Approach*. New York: John Wiley.
- Khoury, Philip S. and Joseph Kostiner, eds. 1990. *Tribes and State Formation in the Middle East*. Berkeley: University of California Press.
- King, Mae. 1973. "The Politics of Sexual Stereotypes". *The Black Scholar* 4:12-23.
- King, Mary. 2001. "Familial Economies or Patriarchal Economic Regimes? MENA in Comparative Perspective," paper presented at the Second Mediterranean Social and Political Research Meeting, Florence, March.
- Kirby, Jack Temple 1972 *Darkness at the Dawning*. Philadelphia, PA: J.B. Lippincott.
- Kirkpatrick, Jeane J. 1974. *Political Woman*. New York: Basic Books.

- Kirkpatrick, Jeane J. 1976. *The New Presidential Elite: Men and Women in National Politics*. New York: Russell Sage Foundation.
- Klatch, Rebecca E. 1987. *Women of the New Right*. Philadelphia: Temple University Press.
- Klein, Ethel. 1984. *Gender Politics*. Cambridge: Harvard University Press.
- . 1985. "The Gender Gap: Different Issues, Different Answers." *The Brookings Review* 3:33-7.
- Kolinsky, Eva. 1991. "Women's Quotas in West Germany." *Western European Politics* 14:56-72.
- Kovel, Joel 1970 *White Racism*. New York: Random House.
- Kumar, Krishan. 1993. "Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of an Historical Term." *British Journal of Sociology* 44 (September): 375-395.
- Lakatos, Imre. 1970. "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes." In *Criticism and the Growth of Knowledge*, ed. Imre Lakatos and Alan Musgrave. Cambridge: Cambridge University Press.
- Landes, Joan B. *Women and the Public Sphere in the Age of the French Revolution*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Lane, Robert. 1959. *Political Life*. New York: The Free Press.
- Langohr, Vickie. 2001. "Of Islamists and Ballot Boxes: Rethinking the Relationship between Islamisms and Electoral Politics." *International Journal of Middle East Studies* 33 (November): 591-610.
- . 2005. "Too Much Civil Society, Too Little Politics? Egypt and Other Liberalizing Arab Regimes." In *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance*, eds. Marsha Pripstein Posusney and Michele Penner Angrist, 193-218. Boulder: Lynne Rienner Press.
- Lapidus, Ira M. 1967. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge: Harvard University Press.
- . 1970. "Urban Society in Mamluk Syria." In *The Islamic City: A Colloquium. Papers on Islamic History: I*, eds. A. H. Hourani and S. M. Stern, 195-205. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Laqueur, Thomas. 1990. *Making Sex: Body and Gender from the Greeks to Freud*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Lasswell, H. 1950. *Politics: Who Gets What, When, How*. New York: P. Smith.
- Lebsock, Suzanne. 1990. "Women and American Politics, 1880-1920." In *Women, Politics, and Change*, ed. Louise A. Tilly and Patricia Gurin. New York: Russell Sage Foundation.
- Lee, Marcia Manning. 1976. "Why Few Women Hold Public Office: Democracy and Sex Roles." *Political Science Quarterly* 91:296-314.
- Leighley, Jan and Arnold Vedlitz. 1999. "Race, Ethnicity, and Political Participation: Competing Models and Contrasting Explanations". *The Journal of Politics* 56(1):42-68.
- Leighley, Jan. 1996. "Group Membership and Mobilization of Political Participation". *The Journal of Politics* 58(2):447-63.
- Lemann, Nicholas 1986 "The Origins of the Underclass, Part 1", *The Atlantic Monthly* 257(6).

- Leonard, Karen. 2003. *Muslim in the United States: The State of Research*. New York: Russell Sage Foundation.
- Lerner, Gerda. 1986. *The Creation of Patriarchy*. New York: Oxford University Press.
- Levi-Strauss, Claude. 1969. *The Elementary Structures of Kinship*. Boston: Beacon Press.
- . 1971. "The Family." *Man, Culture and Society*, ed. H. Shapiro. London: Oxford University Press, 340-58.
- Lien, Pei-te, Christian Collet, Janelle Wong, and Karthick Ramakrishnan. 2001. "Asian Pacific American Public Opinion and Political Participation". *Political Science and Politics* 34(3):625-30.
- Lien, Pei-te. 1998. "Does the Gender Gap in Political Attitudes and Behavior Vary Across Racial Groups? Comparing Asians to Whites, Blacks, and Latinos". *Political Research Quarterly* 51(4):869-94.
- Lopata, Helena, and Barrie Thorne. 1978. "On the Term, 'Sex Roles.'" *Signs* 3 (3): 718-21.
- Lorraine, Taming E. 1990. *Gender, Identity, and the Production of Meaning*. Boulder, CO: Westview Press.
- Loury, Glenn 1996 "Welfare: Where Do We Go from Here? Samaritan's Dilemma", *The New Republic* (August 12): 31-55.
- Lovenduski, Joni. 1981. "Towards the Emasculation of Political Science: The Impact of Feminism." In *Men's Studies Modified: The Impact of Feminism on the Academic Disciplines*, ed. Dale Spender. Oxford: Pergamon Press.
- . 1986. *Women and European Politics: Contemporary Feminism and Public Policy*. Amherst: University of Massachusetts Press.
- MacKinnon, Catharine. 1987. *Feminism Unmodified*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- . 1983. "Feminism, Marxism, Method, and the State: An Agenda for Theory." *The 'Signs' Reader: Women, Gender & Scholarship*, eds. Elizabeth Abel and Emily K. Abel, 227-256. Chicago: The University of Chicago Press.
- . 1987. *Feminism Unmodified: Discourses on Life and Law*. Cambridge: Harvard University Press.
- MacManus, Susan A., and Charles S. Bukkock III. 1989. "Women on Southern City Councils: A Decade of Change." *Journal of Political Science* 17:32-49.
- Maghraoui, Abdelsalam. 1991. "The Dilemma of Liberalism in the Middle East: A Reading of The Liberal Experiment in Egypt, 1920s-1930s." Ph.D. Dissertation, Princeton University, Department of Politics, January.
- . Forthcoming 2006. *Liberalism without Democracy: Reinterpreting Egypt's Failed Experiment, 1922-1936*. Chapel Hill: Duke University Press.
- Mahowald, Mary. 1978. *Philosophy of Women: Classical to Current Concepts*. Indianapolis: Hackett.
- Malveaux, Julianne. 1990. "Gender Difference and Beyond: An Economic Perspective on Diversity and Commonality among Women." In *Theoretical Perspectives on Sexual Difference*, ed. Deborah L. Rhode. New Haven: Yale University Press.
- Mandel, Ruth B. 1981. *In the Running*. New York: Ticknor and Fields.
- Mansbridge, Jane J. 1986. *Why We Lost the ERA*. Chicago: University of Chicago Press.

- Mathews, Donald G., and Jane Sherron De Hart. 1990. *Sex, Gender, and the Politics of ERA: A State and the Nation*. New York: Oxford University Press.
- Mazur, Amy. 2002. *Theorizing Feminist Policy*. Oxford: Oxford University Press.
- McClintock, Anne. 1995. *Imperial Leather*. New York: Routledge.
- McDonagh, Eileen L. 1982. "To Work or Not to Work: The Differential Impact of Archived and Derived Status upon the Political Participation of Women, 1956-1976." *American Journal of Political Science* 26:280-97.
- , 2002. "Political Citizenship and Democratization: The Gender Paradox." *American Political Science Review* 96 (30): 535-52.
- Merry, Sally Engle. 1988. "Legal Pluralism." *Law & Society Review* 22: 867-896.
- Millett, Kate 1970 *Sexual Politics: Power Struggle between the Sexes*. New York: Avon Books.
- Miller, Jean Baker. 1976. *Towards a New Psychology of Women*. Boston: Beacon.
- Mink, Gwendolyn. 1990. "The Lady and the Tramp: Gender, Race, and the Origins of the American Welfare State." In *Women, the State, and Welfare*, ed. Linda Gordon. Madison: University of Wisconsin.
- , 1994 "Welfare Reform in Historical Perspective", *Connecticut Law Review* 26: 891-2.
- , 1995. *The Wages of Motherhood: Inequality in the Welfare State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Minnow, Martha. 1984. "Learning to Live with the Dilemma of Difference: Bilingual and Special Education." *Law and Contemporary Problems* 48:157-211.
- Moffitt, Robert 1994 "Incentive Effects of the US Welfare System: A Review", *Journal of Economic Literature* 30: 1-61.
- Moghadam, Valentine. 2003. *Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East*, 2nd edition, Boulder Colorado: Lynne Rienner.
- , 2004. "Women's Economic Participation in the Middle East: What Difference has the Neoliberal Policy Turn Made?" *Journal of Middle East Women's Studies* (1)1: 110-46.
- Moon, D. 1975. "The Logic of Political Inquiry: A Synthesis of Opposed Perspectives." In *Handbook of Political Science*, ed. F. Greenstein and N. Polsby, vol. 1. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Moore, Barrington Jr. 1984. *Privacy. Studies in Social and Cultural History*. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- Morgenthau, Hans J. 1948. *Politics Among Nations*. New York: Knopf.
- Morton, Patricia 1991 *Disfigured Images: The Historical Assault of Afro-American Women*. New York: Praeger.
- Moynihan, Daniel P. 1965 *The Negro Family: The Case for National Action*. Washington, DC: United States Department of Labor, Office of Policy, Research and Planning.
- Mueller, Carol M., ed. 1988. *The Politics of the Gender Gap: The Social Construction of Political Influence*. Newbury Park, CA: Sage.
- Mullings, Leith. 1992. *Race, Class and Gender: Representation and Reality*. Memphis, TN: Memphis State University.
- , 1997. *On Our Own Terms: Race, Class, and Gender in the Lives of African American Women*. New York: Routledge.

- Murray, Charles A. 1984 *Losing Grounds: American Social Policy, 1950-1980*. New York: Basic Books.
- Nelson, Barbara J. 1989. "Women and Knowledge in Political Science: Texts, Histories, and Epistemologies." *Women & Politics* 9:1-25.
- , 1990. "The Gender, Race, and Class Origins of Early Welfare Policy and the Welfare Policy and the Welfare State: A Comparison of Workmen's Compensation and Mother's Aid." In *Women, Politics, and Change*, ed. Louise A. Tilly and Patricia Gurin. New York: Russell Sage Foundation.
- Norris, Pippa. 1985. "The Gender Gap in Britain and America." *Parliamentary Affairs* 38:192-201.
- Norton, Anne. 2004. *95 Theses on Politics, Culture and Method*. New Haven: Yale University Press.
- Norton, Augustus Richard. 1995. "Introduction." In *Civil Society in the Middle East*, ed. Augustus Richard Norton, 1-25. Vol. 1. Leiden: E. J. Brill.
- , 1996. *Civil Society in the Middle East*, vol. 2. Leiden: E. J. Brill.
- Norton, Mary Beth. 1986. "Is Clio A Feminist? The New History." *New York Times Book Review*, April 13.
- O'Brien, Mary. 1981. *The Politics of Representation*. Boston: Routledge & Kegan Paul.
- Okin, Susan Moller. 1979. *Women in Western Political Thought*. Princeton: Princeton University Press.
- , 1989. *Justice, Gender, and the Family*. New York: Basic Books.
- , 1991. "Gender, the Public and the Private." In *Political Theory Today*, ed. David Held, 69-90. Stanford: Stanford University Press.
- Olds, Madelin Joan 1989 "The Rape Complex in the Postbellum South", pp. 179-205 in Kim Marie Vaz (ed.) *Black Women in America*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Olmsted, Jennifer. 1996. "Women 'Manufacture' Economic Spaces in Bethlehem". *World Development*, 24(12): 1829-1840
- , 1999. "Economic History: Middle East and North Africa". *The Elgar Companion to Feminist Economics*. Janice Peterson and Margaret Lewis, (eds.), 219-226. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- , 2003. "Reexamining the Fertility Puzzle in the Middle East and North Africa". *Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy and Society*. Eleanor Doumato and Marsha Pripstein-Posusney (eds.), Boulder, CO: Lynne Rienner.
- , 2005. "Gender, Aging and the Evolving Arab Patriarchal Contract". *Feminist Economics*, 11(2): 53-78.
- Omar, Nabil. 1992. "Imbaba's Empire of Terrorism." *Al-Ahram* (8 December).
- Orum, Anthony, Roberta Cohen, Sherri Grasmuck, and Amy W. Orum. 1974. "Sex, Socialization and Politics." *American Sociological Review* 39:197-209.
- Owen, Diana, and Jack Dennis. 1988. "Gender Differences in the Politicization of American Children." *Women & Politics* 8:23-43.
- Paidar, Parvin. 1995. *Women and the Political Process in Twentieth-Century Iran*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). 1998. *Women and Men in Palestine: Trends & Statistics*. Ramallah, Palestine.

- Palestinian National Authority (PNA). 1998. *Palestine Poverty Report*, (Alternative title: *Poverty in Palestine*), National Commission on Poverty Alleviation
- Palmer, Phyllis M. 1983 "White Women/Black Women: The Duality of Female Identity and Experience in the United States", *Feminist Studies* 9(1): 151-70.
- Pateman, Carol. 1980a. "The Disorder of Women': Women, Love, and the Sense of Justice". *Ethics* 91:20-34.
- , 1980b. "Women and Consent." *Political Theory* 8:149-68.
- , 1983. "Feminist Critiques of the Public/Private Dichotomy." *Public and Private in Social Life*, ed. S. Benn and G. Gauss, 281-303. Canberra and London: Croom Helm.
- , 1988. *The Sexual Contract*. Stanford: Stanford University Press.
- Patterson, James T. 1986 *America's Struggle against Poverty, 1900-1985*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Persons, Georgia A. 1991. "Blacks in State Elective Office: The Continuing Quest for Effective Representations." In *Women, Black, and Hispanic State Elected Leaders*, ed. Susan J. Carroll. New Brunswick, NJ: Eagleton Institute of Politics.
- Peterson, Steven. 1992. "Church Participation and Political Participation: The Spillover Effect". *American Politics Quarterly* 20(1):123-39.
- Peterson, V. Spike, and Anne Sisson Runyan. 1999. *Global Gender Issues, 2nd Edition*. Boulder, CO: Westview.
- Peterson, V. Spike. 1992. *Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- , 2003. *A Critical Rewriting of Global Political Economy: Integrating Reproductive, Productive, and Virtual Economies*. New York: Routledge.
- Phillips, Anne. 1991. *Engendering Democracy*. University Park, PA: Pennsylvania State University.
- Piven, Frances Fox. 1990. "Ideology and the State: Women, Power, and the Welfare State." In *Women, the State, and Welfare*, ed. Linda Gordon. Madison: University of Wisconsin Press.
- Poole, Keith T., and L. Harmon Zeigler. 1985. *Women, Public Opinion, and Politics*. New York: Longman.
- Popper, Karl. 1972a. *Conjectures and Refutations: The Growth of Scientific Knowledge*, 4th ed. London: Routledge and Kegan Paul.
- , 1972b. *Objective Knowledge: An Evolutionary Approach*. Oxford: Clarendon Press.
- Putnam, Robert D. 1993. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press.
- Quadagno, Jill 1994 *The Color of Welfare: How Racism Undermined the War on Poverty*. New York: Oxford University Press.
- Randall, Vicky. 1987. *Women and Politics: An International Perspective*. 2nd ed. Chicago: University of Chicago.
- , 1991. "Feminism and Political Analysis." *Political Studies* 39:513-32.
- Rapoport, Ronald B. 1982. "Sex Differences in Attitude Expression: A Generational Explanation." *Public Opinion Quarterly* 46:86-96.
- , 1985. "Like Mother, Like Daughter: Intergenerational Transmission of DK Response Rates." *Public Opinion Quarterly* 49:198-208.

- Reed, Adolph, Jr, 1991 "The Underclass as Myth and Symbols: The Poverty of Discourse about Poverty", *Radical America* 24(1): 21-40.
- Richards, Alan and John Waterbury. 1996. *A Political Economy of the Middle East*. Second Edition, Boulder, Co.: Westview Press
- Riley, Denise. 1988. *Am I That Name? Feminism and the Category of 'Women' in History*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Rochefort, David A. and Cobb, Roger W. 1993 *The Politics of Problem Definition: Shaping the Policy Agenda*. Lawrence: University Press of Kansas.
- Rokowski, Cathy A. ed. 1994. *Contrapunto: The Informal Sector Debate in Latin America*. Albany: State University of New York Press.
- Roniger, Luis. 1994. "The Comparative Study of Clientelism and the Changing Nature of Civil Society in the Contemporary World." In *Democracy, Clientelism, and Civil Society*, eds. Luis Roniger and Aysa Günes-Ayata, 1-18. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Rosenstone, Steven and John Mark Hansen. 1993. *Mobilization, Participation and Democracy in America*. New York: Macmillan.
- Rosenthal, Cindy Simon. 2000. "Gender Styles in State Legislative Committees: Raising Their Voices and Resolving Conflict." *Women and Politics* 21 (2): 21-45.
- , 2002. *Women Transforming Congress*. Norman: University of Oklahoma Press.
- Rowbotham, Sheila. 1973. *Women's Consciousness, Man's World*. London: Penguin.
- Rubin, Gayle. 1975. "The Traffic in Women: Notes on the Political Economy of Sex." In *Towards an Anthropology of Women*, ed. Rayner Reiter. New York: Monthly Review Press.
- Ruddick, Sara. 1980. "Maternal Thinking." *Feminist Studies* 6 (2): 342-67.
- , 1989. *Maternal Thinking: Towards a Politics of Peace*. Boston: Beacon Press.
- Rule, Wilma. 1981. "Why Women Don't Run: The Critical Contextual Factors in Women's Legislative Recruitment." *Western Political Quarterly* 34:60-77.
- , 1990. "Why More Women Are State Legislators." *Western Political Quarterly* 43:437-48.
- , 1992, "Multimember Legislative Districts: Minority and Anglo Women's and Men's Recruitment Opportunity." In *United States Electoral Systems: Their Impact on Women and Minorities*, ed. Wilma Rule and Joseph F. Zimmerman. New York: Praeger.
- Rule, Wilma, and Joseph F. Zimmerman, eds. 1992. *United States Electoral Systems: Their Impact on Women and Minorities*. New York: Praeger.
- Rule, Wilma, and Joseph Zimmerman, eds. 1994. *Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities*. Westport, CT.: Greenwood.
- Saint-Germain, Michelle A. 1989. "Does Their Difference Make a Difference? The Impact of Women on Public Policy in the Arizona Legislature." *Social Science Quarterly* 70:956-68.
- Salem, Mona. 1992. "Police Detain 360 'Fundamentalists' in Cairo." *Agence France Press*, Paris (9 December). FBIS-NES-92-238 (10 December): 19-20.
- Saltus, Richard 1995 "Bad Diets Hamper the Poor", *Boston Globe* (March 3): A5.
- Santos, Boaventura De Sousa. 1985. "On Modes of Production of Law and Social Power." *International Journal of the Sociology of Law* 13: 299-336.

- Sapiro, Virginia. 1979. "Women's Studies and Political Conflict." In *The Prism of Sex: Essays in the Sociology of Knowledge*, ed. Julia A. Sherman and Evelyn Tort Beck. Madison: University of Wisconsin Press.
- Sapiro, Virginia, and Barbara G. Farah. 1980. "New Pride and Old Prejudice: Political Ambitions and Role Orientations Among Female Partisan Elites." *Women & Politics* 1:13-36.
- Sapiro, Virginia. 1981. "Research Frontier Essay: When Are Interests Interesting? The Problem of Political Representation of Women." *American Political Science Review* 75:701-16.
- , 1982. "Private Costs of Public Commitments or Public Costs of Private Commitments? Family Roles Versus Political Ambition." *American Journal of Political Science* 26:265-79.
- , 1983. *The Political Integration of Women: Roles, Socialization, and Politics*. Urbana: University of Illinois.
- , 1987. "What Research on the Political Socialization of Women Can Tell Us About the Political Socialization of People." *The Impact of Feminist Research in the Academy*, ed. Christie Farnham. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1989. "Gender Politics, Gendered Politics: The State of the Field." Presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.
- Sarvasy, Wendy. 1992. "Beyond the Difference Versus Equality Policy Debate: Postsuffrage Feminism, Citizenship, and the Quest for a Feminist Welfare State." *Signs* 17:329-62.
- Sawicki, Jana. 1991. "Foucault and Feminism: Towards a Politics of Difference." In *Feminist Interpretations and Political Theory*, ed. Mary Shanley and Carole Pateman. University Park: Pennsylvania State University Press.
- Saxonhouse, Arlene W. 1985. *Women in the History of Political Thought: Ancient Greece to Machiavelli*. New York: Praeger.
- Schlozman, Kay, Nancy Burns, and Sidney Verba. 1994. "Gender and the Pathways to Participation: The Role of Resources". *The Journal of Politics* 56(4):963-90.
- Schwedler, Jillian, ed. 1995. "Civil Society and the Study of Middle East Politics." In *Toward Civil Society in the Middle East? A Primer*, ed. Jillian Schwedler, 1-30. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Scott, Joan. 1986. "Gender: A Useful Category for Historical Analysis." *American Historical Review* 91 (5): 1053-75.
- , 1988. *Gender and the Politics of History*. New York: Columbia University Press.
- Seikaly, May. 1999. "Attachment and Identity: The Palestinian Community of Detroit". In *Arabs in America: Building a New Future*. Michael Suleiman, ed. 25-38. Philadelphia: Temple University Press.
- Shanley, Mary L. 1982. "Marriage Contract and Social Contract in Seventeenth-Century English Political Thought." In *The Family in Political Thought*, ed. Jean Bethke Elshtain. Amherst: University of Massachusetts Press.
- Shanley, Mary L. 1989. *Feminism, Marriage, and the Law in Victorian England, 1850-1895*. Princeton: Princeton University Press.
- Shanley, Mary L., and Victoria Schuck. 1974. "In Search of Political Women." *Social Science Quarterly* 55:632-44.

- Shanley, Mary, and Carole Pateman, eds. 1991. *Feminist Interpretations and Political Theory*. University Park: Pennsylvania State University Press.
- Shapiro, Robert Y., and Harpreet Mahajan. 1986. "Gender Differences in Policy Preferences: A Summary of Trends from the 1960s to the 1980s." *Public Opinion Quarterly* 50:42-61.
- Siltanen, Janet. 1994. *Locating Gender: Occupational Segregation, Wages and Domestic Responsibilities*. London: UCL.
- Silverman, Kaja. 1988. *The Acoustic Mirror*. Bloomington: Indiana University Press.
- Singer, Linda. 1993. *Erotic Welfare: Sexual Theory and Politics in the Age of Epidemic*. New York: Routledge.
- Singerman, Diane and Barbara Ibrahim. 2001. "The Cost of Marriage in Egypt: A Hidden Variable in the New Arab Demography and Poverty Research." Special Edition on "The New Arab Family," Nick Hopkins, ed. *Cairo Papers in the Social Sciences*, 24 Spring: 80-116.
- Singerman, Diane. 1995. *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Princeton: Princeton University Press.
- . 1998. "The Construction of a Political Spectacle: The Siege of Imbaba or Egypt's Internal Other." Paper presented at a Conference on "The Role of the Local: Political Structures and Logics of Action in the Face of Liberalization." CEDEJ. November. Cairo.
- Skocpol, Theda. 1992 *Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- . 1995 *Social Policy in the United States*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Smidt, Corwin. 1999. "Religion and Civic Engagement: A Comparative Analysis". *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 565(1): 176-92.
- Smith, Steven G. 1992. *Gender Thinking*. Philadelphia: Temple University Press.
- Smooth, Wendy. 2001. "African American Women State Legislators: The Impact of Gender and Race on Legislative Influence." Ph.D. diss. University of Maryland.
- Spelman, Elizabeth V. 1988. *Inessential Woman: Problems of Exclusion in Feminist Thought*. Boston: Beacon Press.
- Spender, Dale. 1980. *Man Made Language*. London: Routledge and Kegan Paul.
- Springborg, Patricia. 1992. *Western Republicanism and the Oriental Prince*. Cambridge: Polity Press.
- Steans, Jill. 1998. *Gender and International Relations: An Introduction*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.
- Steinberg, Ronnie. 1992. "Gender on the Agenda: Male Advantage in Organizations." *Contemporary Sociology* 21 (September): 576-81.
- Stokes, Atiya Kai. 2003. "Latino Group Consciousness and Political Participation". *American Politics Research* 31(4):361-78.
- Stone, Deborah 1997 *Policy Paradox: The Art of Political Decision Making*. New York: W. W. Norton.
- Stoper, Emily. 1977. "Wife and Politician: Role Strain Among Women in Public Office." In *A Portrait of Marginality*, ed. Marianne Githens and Jewel L. Prestage. New York: McKay.

- Stouffer Samuel A. 1955. *Communism, Conformity and Civil Liberties*. Garden City, NY: Doubleday.
- Studlar, Donley T., Ian McAllister, and Alvaro Ascui. 1988. "Electing Women to the British Commons: Breakout from The Beleaguered Beachhead?" *Legislative Studies Quarterly* 13:515-28.
- Suleiman, Michael, ed. 1999. "The Arab Immigrant Experience". In *Arabs in America: Building a New Future*. 1-21. Philadelphia: Temple University Press.
- Suleiman, Susan Rubin, ed. 1985. *The Female Body and Western Culture*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Swers, Michele. 2002. *The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Tamerius, Karin. 1995. "Sex, Gender, and Leadership in the Representation of Women." In *Gender Power, Leadership and Governance*, ed. Georgia Duerst-Lahti and Rita Mae Kelly. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Tarrow, Sidney. 1994. *Power in Movement: Social Movements, Collective Action and Politics*. New York: Cambridge University Press.
- Tate, Katherine. 1993. *From Protest to Politics*. Cambridge: Sage.
- Thomas, Sue, and Susan Welch. 1991. "The Impact of Gender on Activities and Priorities of State Legislators." *Western Political Quarterly* 44:445-56.
- Thomas, Sue. 1991. "The Impact of Women on State Legislative Policies." *Journal of Politics* 53:958-76.
- , 1994. *How Women Legislate*. New York: Oxford University Press.
- Tickner, J. Ann. 1991. "Hans Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation." *Gender and International Relations*, ed. Rebecca Grant and Kathleen Newland. Bloomington: Indiana University Press.
- , 1992. *Gender and International Relations*, New York: Columbia University Press.
- , 2001. *Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post-Cold War Era*. New York: Columbia University Press.
- Trattner, Walter I. 1989 *From Poor Law to Welfare State: A History of Social Welfare in America*. New York: The Free Press.
- Turner, Bryan S. 1978. *Marx and the End of Orientalism*. London: George Allen & Unwin.
- , 1984. "Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam." In *Orientalism, Islam, and Islamists*. Eds. Asaf Hussain, Robert Olson, Jamil Qureshi, 23-42. Brattleboro, VT: Amana Books.
- Tzannatos, Zafiris. 1999. "Women and Labor Market Changes in the Global Economy: Growth Helps, Inequality Hurt and Public Policy Matters". *World Development* 27(3): 551-569
- United Nations Development. 2004. *Human Development Report. Cultural Liberty in Today's Diverse World*. Available on-line at: <http://hdr.undp.org/reports/global/2004/>
- United Nations Development Program (UNDP). 1995. *Human Development Report. Gender and Human Development*. Available on-line at: <http://hdr.undp.org/reports/global/1995/en/>

- United Nations Office of the UN Special Co-ordinator (UNSCO). 2002. *The Impact of Closure and Other Mobility Restrictions on Palestinian Productive Activities*. October
- . Nd b. "Statistics Division, Statistics and Indicators on Women and Men". <http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/table5clx.htm>
- . Nd c. "Time Use Surveys". <http://unstats.un.org/unsd/methods/timeuse/tusresource.htm>
- . Nd. a. "Statistics Division, Demographic and Social Statistics". <http://unstats.un.org/unsd/demographic/default.htm>
- United States Social Security Administration (SSA). 1999. *Social Security Programs Throughout the World*. Available on-line at: <http://www.ssa.gov/policy/docs/prodesc/ssptw/1999/#toc>
- University of Michigan 1994 School of Social Work, Research and Training Program on Poverty, the Underclass, and the Public Policy, press release, June 23.
- US Congress 1995 The Personal Responsibility and Work Reconciliation Act. Pub. L. 141 [H.R. 15317] (21 December). Washington, DC: Government Printing Office.
- US Congress 1996 The Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act. Washington, DC: Government Printing Office, Title III, Pub. L. no. 104-93, 110 stat 2105.
- US Congressional Record 1996 P. S13508. Washington, DC: Government Printing Office.
- US Department of Health and Human Services 1996 Administration for Children and Families, Office of Family Assistance, State Welfare Demonstrations, HHS Fact Sheet, July, p. 15. Washington, DC: Government Printing Office.
- Van der Ros, Janneke. 1987. "Class, Gender and Participatory Behavior: Presentation of a New Model." *Political Psychology* 8:95-123.
- Verba, Sidney, Kay Schlozman, Henry Brady, and Norman Nie. 1993. "Citizen Activity: Who Participates? What Do They Say?" *American Political Science Review* 87(2):303-18.
- Verba, Sidney, Nancy Burns and Kay Lehman Schlozman. 1997. "Knowing and Caring About Politics: Gender and Political Engagement". *The Journal of Politics* 59(4):1051-1072.
- Vetterlinge-Braggin, Mary, ed. 1982. *"Femininity," "Masculinity," and "Androgyny."* Totowa, NJ: Littlefield Adams.
- Vignal, Leila and Éric Denis. 2006. "Cairo as Regional/Global Economic Capital? In *Cairo Cosmopolitan: Politics, Culture, and Urban Space in the New Globalized Middle East*, eds. Diane Singerman and Paul Amar, 99-151. Cairo: American University in Cairo Press.
- Wadud, Amina. 2003. "The Role of Women in the American-Muslim Community and Their Impact on Perceptions of Muslim Women Worldwide". In *Muslims in the United States*. Philippa Strum and Danielle Tarantolo, eds. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars.
- Walby, Sylvia. 1986. *Patriarchy at Work*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Walker, Alice 1983 *In Search of Our Mothers' Gardens*. New York: Harcourt, Brace & Jovanovich.

- Walzer, Michael. 1991. "The Idea of Civil Society: A Better Vision." *Dissent* 38 (Spring): 293-304.
- Wapner, Paul. 1995. "Politics Beyond the State: Environmental Activism and World Civic Politics." *World Politics* 47 (April): 311-340.
- , 1996. *Environmental Activism and World Civic Politics*. Albany: State University of New York Press.
- , 2000. "The Normative Promise of Nonstate Actors: A Theoretical Account of Global Civil Society." In *Principled World Politics: The Challenge of Normative International Relations*, eds. Paul Wapner and Lester Edwin J. Ruiz, 261-274. Landham, MD: Rowman and Littlefield.
- Welch, Susan, and Albert K. Karnig. 1979. "Correlates of Female Office Holding in City Politics." *Journal of Politics* 41:478-91.
- Welch, Susan, and Donley T. Studlar. 1990. "Multi-Member Districts and the Representation of Women: Evidence from Britain and the United States." *Journal of Politics* 52:391-412.
- Welch, Susan, and John Hibbing. 1992. "Financial Conditions, Gender, and Voting in American Elections." *Journal of Politics* 54:197-213.
- Welch, Susan, and Rebekah Herrick. 1992. "The Impact of At-Large Elections on the Representation of Minority Women." In *United States Electoral Systems: The Impact on Women and Minorities*, ed. Wilma Rule and Joseph F. Zimmerman. New York: Praeger.
- Welch, Susan. 1977. "Women as Political Animals: A Test of Some Explanations for Male-Female Political Participation Differences." *American Journal of Political Science* 21:711-30.
- White, Deborah Gray 1985 *Ar'n't I a Woman: Female Slaves in the Plantation South*. New York: W. W. Norton.
- White, Jenny B. 1996. "Civic Culture and Islam in Urban Turkey." In *Civic Society: Challenging Western Models*, eds. Chris Hann and Elizabeth Dunn. New York: Routledge.
- Wiktorowicz, Quintan. 2001. *The Management of Islamic Activism: Salafis, the Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan*. Binghamton: SUNY Press.
- Wolin, Sheldon S. 1981. "Max Weber: Legitimation, Method and the Politics of Theory." *Political Theory* 3 (August): 402-403.
- World Bank. 1995. *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*. Washington DC: World Bank.
- , 2001. *Moroccan Poverty Report*. Washington DC: World Bank
- , 2002. *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: A Survey for Social Protection in Middle East and North Africa*. Washington DC: World Bank.
- , 2004a. *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere*. Washington DC: World Bank.
- , 2004b. *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward A New Social Contract*. Washington, DC: World Bank.
- , Nd. "GenderStats: database on Gender Statistics", available at: <http://devdata.worldbank.org/genderstats/home.asp>
- Wuthnow, Robert. 1991. "Understanding Religion and Politics," *Daedalus* 120 (Summer): 1-20.

- Wuthnow, Robert. 1999. "Mobilizing Civic Engagement: The Changing Impact of Religious Involvement". In *Civic Engagement in American Democracy*. Theda Skocpol and Morris Fiorina, eds. 331-363. New York: Russell Sage.
- Yanow, Dvora. 2003. *Constructing "Race" and "Ethnicity" in America: Category-Making in Public Policy and Administration*. Armonk, NY: M. E. Sharpe.
- Young, Iris. 1994. "Gender as Seriality: Thinking About Women as a Social Collective." *Signs* 19 (3): 713-38.
- Yount, Kathryn. 2001. "Excess Mortality of Girls in the Middle East in the 1070s and 1980s: Patterns, Correlates and Gaps in Research". *Population Studies*, 55(3): 291-308.
- Zerilli, Linda M. G. 1991. "Machiavelli's Sisters: Women and the 'Conversation' of Political Theory." *Political Theory* 19:252-76.
- , 1993. *Signifying Culture and Chaos: Women in Rousseau, Burke, and Mill*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Zubaida, Sami. 1998. Public Lecture. Le Centre d'études et de documentations économiques, juridiques et sociaux (CEDEJ), Cairo.

تعريف بالمشاركات والمشاركين

أماني جمال (Amaney Jamal): أستاذة مساعدة في السياسة بجامعة برينستون (Princeton). تركز بحوثها الحالية على التحول الديمقراطي وسياسات المشاركة المدنية في الشرق الأوسط. وتمتد بحوثها لتشمل دراسة الأمريكيين المسلمين والعرب، وطرق بناء أنماط مشاركتهم المدنية في الولايات المتحدة. وقد أصدرت كتابين في عام ٢٠٠٧، وهما: *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World*; *Race and Arab Americans Before and After 9/11: From Invisible Citizens to Visible Subjects* (Arab American Writing). حيث تناولت في الكتاب الأول دور الروابط المدنية في تعزيز الآثار الديمقراطية في الشرق الأوسط. أما الكتاب الثاني، والذي شاركت في تحريره نادين نابير (Nadine Naber)، فيدرس أنماط عمليات التمييز العنصري للعرب-الأمريكيين وتأثيراتها.

جنيفير أولمستد (Jennifer Olmsted): اقتصادية نسوية بالدراسة، ويرجع اهتمامها بالاقتصاد السياسي للشرق الأوسط إلى فترة طفولتها في لبنان ودراساتها الجامعية في فلسطين. كانت أطروحتها للحصول على درجة الدكتوراه تتعلق بالاقتصاد الفلسطيني. وركزت كتاباتها التالية على فلسطين ومصر والعراق علاوة على كتابات أوسع نطاقاً للنماذج الاقتصادية الإقليمية. كما تهتم أيضاً بكيفية تأثير الاستشراق على الاقتصادات. وقد نشرت العديد من الفصول في الكتب، كما نشرت كتاباتها، في المجلات التالية: *Feminist Economic; The Journal of Middle East Women's Studies; World Development*. كما استمرت لمدة ستة أعوام في موقع رئيسة تحرير مجلة *Middle East Women's Studies Review (MEWS REVIEW)*.

جوزيف مسعد (Joseph Massad): أستاذ مشارك في مجال السياسة العربية الحديثة والتاريخ الفكري، بجامعة كولومبيا. من مؤلفاته: *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan* (Columbia University Press, 2001); *The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians* (Routledge, 2006); *Desiring Arabs* (University of Chicago Press, 2007) وهو عضو في هيئات تحرير المجلات التالية: *International Journal of Middle East Studies; The Journal of Palestine Studies; Electronic Journal of Middle East Studies*. بالإضافة إلى عموده الثابت في جريدة "الأهرام ويكلي".

جوليا جوردان-زاكري (Julia Gordan-Zakharey): أستاذة مساعدة في العلوم السياسية بكلية بروفيدينس (Providence, Rhode Island) حيث تقوم بإدارة مركز دراسات الأفارقة الأمريكيين. تركز بحوثها على النساء الأفرو-أمريكيات والسياسة العامة. وقد قامت بعدد من الدراسات، ومن بينها: "The Female Bogeyman: Political Implications of Criminalizing Black Women"; "Let Men be Men: A Gendered Analysis of Black Ideological Response to Familial Policies".

جين فلاكس (Jane Flux): أستاذة العلوم السياسية، جامعة هاوارد، واشنطن. كتبت العديد من المقالات عن النسوية، والتحليل النفسي، والنظريات السياسية. ومن ضمن مؤلفاتها: *Thinking Fragments: Psychoanalysis and Feminism and Postmodern West* (1990); *American Dream in Black and White* (1998); *Disputed Subjects* (1993).

دايان سينجرمان (Diane Singerman): أستاذة مشاركة في قسم "دراسات الحكومة"، في كلية الشؤون العامة بالجامعة الأمريكية (في واشنطن العاصمة). حصلت على الليسانس والماجستير والدكتوراه من جامعة برينستون، قامت بدراسات عليا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث عاشت في مصر لسنوات عديدة خلال عملها الأكاديمي. ومن بين أعمالها: *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo* (1995); *Development, Change, and Gender in Cairo: A View from the Household* (1996 with Homa Hoodfar); *Cairo Cosmopolitan: Politics, Culture, and Urban Space in the New Globalized Middle East* (2006 with Paul Amar); *Cairo Contested: Governance, Urban Space, and Global Modernity* (2009). ويدخل في نطاق اهتماماتها: السياسة المقارنة، النوع الاجتماعي والسياسة في مصر والشرق الأوسط،

السياسات غير الرسمية، المشاركة السياسية، دراسات الحضرة، العولمة، الحركات الاجتماعية. وتضمنت اهتماماتها البحثية الأخيرة: إصلاح قانون الأحوال الشخصية، تكلفة الزواج، أعراف النوع الاجتماعي، المشكلات التي يواجهها الشباب في الشرق الأوسط.

زهرة كاباسكال أرات (Zehra Kabascal Arat): أستاذة في كلية بيرتشيس (Purchase) بجامعة ولاية نيويورك (SUNY)، حيث تقوم بتدريس العلوم السياسية ودراسات المرأة منذ ١٩٨٩. كما شغلت أيضًا رئاسة برنامج دراسات المرأة خلال ١٩٩٦-١٩٩٩ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد حصلت على تعليمها الجامعي في تخصص العلوم السياسية بجامعة Bogazici في تركيا، وحصلت على درجتي الماجستير والدكتوراة من جامعة ولاية نيويورك (SUNY) Binghamton. وتركز بحثها على الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع التشديد على حقوق المرأة. إنها الرئيس المؤسس لقسم حقوق الإنسان بالرابطة الأمريكية للعلوم السياسية، ورئيسة لجنة بحوث حقوق الإنسان بالرابطة الدولية للعلوم السياسية، ورئيسة-مشاركة لسيمينار حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا، ورئيسة تحرير سلسلة جديدة من الكتب حول حقوق الإنسان تصدرها SUNY Press. وتضم آخر كتاباتها ما يلي: *Human Rights Worldwide; Non-State Actors in the Human Rights Universe* (co-editor); *Human Rights in Turkey* (editor).

سوزان كارول (Susan J. Carroll): أستاذة العلوم السياسية ودراسات المرأة في جامعة رتجرز الأمريكية (Rutgers) نيو جيرسي، وباحثة متقدمة في مركز دراسات النساء الأمريكيات والسياسة في معهد إيجلتون للسياسة. وهي مؤلفة كتاب عن "النساء كمرشحات في السياسة الأمريكية" (*Women as Candidates in American Politics*), (Indiana University Press, 1985) ومحررة الكتب التالية: *The Impact of Women in Public Office* (Indiana University Press, 2001); *Women and American Politics* (Oxford University Press, 2003); and co-editor *Gender and Elections: Shaping the Future of American Politics* (Cambridge University Press, 2005).

لوري براند (Laurie Brand): مديرة وأستاذة بكلية العلاقات الدولية بجامعة جنوب كاليفورنيا (Southern California). وخلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، شغلت منصب مديرة مركز جامعة جنوب كاليفورنيا للدراسات الدولية. حصلت على البكالوريوس في الفرنسية من جامعة جورج تاون، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراة من جامعة كولومبيا. ومن مؤلفاتها: *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (Columbia University Press, 1988); *Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making* (Columbia University Press, 1994); *Women, the State and Political Liberalization* (Columbia University Press, 1998); *Citizens Abroad: Emigration and the State in the Middle East and North Africa* (Cambridge University Press, 2006).

ليندا زيريللي (Linda M. G. Zerilli): أستاذة العلوم السياسية بجامعة نورثويسترن (Northwestern) بالولايات المتحدة. أصدرت العديد من الدراسات في مجال النظرية النسوية والنظرية الديمقراطية. وهي مؤلفة الكتب التالية: *Signifying Woman: Culture and Chaos in Rousseau, Burke, and Mill* (Cornell, 1994); *Feminism and the Abyss of Freedom* (Chicago 2005). وهي تعمل حاليًا في مشروع بحثي موضوعه "نحو نظرية ديمقراطية للأحكام" (Towards a Democratic Theory of Judgment).

ماري هوكسورث (Mary Hawkesworth): أستاذة بقسم "دراسات المرأة والنوع الاجتماعي"، وعضو بكلية الدراسات العليا في العلوم السياسية بجامعة رتجرز (Rutgers) بالولايات المتحدة. تضم اهتماماتها في التدريس والبحث: النظرية النسوية، المرأة والسياسة، الفلسفة السياسية المعاصرة، فلسفة العلم، والسياسة الاجتماعية. ومن مؤلفاتها: *Globalization and Feminist Activism* (Rowman and Littlefield, 2006); *Feminist Inquiry: From Political Conviction to Methodological Innovation* (Rutgers University Press, 2006); *Beyond Oppression: Feminist Theory and Political Strategy* (New York: Continuum Press, 1990); *Theoretical Issues in Policy Analysis* (Albany: State University of New York Press, 1988); co-author of *Women, Democracy and Globalization in North America* (Palgrave, 2006); editor of *The Encyclopedia of Government and Politics* (London: Routledge, 1992; 2nd Revised Edition, 2003), "Feminism and

Public Policy" (*Policy Sciences* 27(2-3), 1994), and co-editor of *Gender, Globalization and Democratization* (Rowman and Littlefield, 2001). كما نشرت العديد من المقالات في عدد من المجلات المهمة، ومن بينها: *American Political Science Review; Political Theory; Signs; Hypatia; Women and Politics; Journal of Women's History; NWSA Journal; International Journal of Women's Studies; The Signs: Journal of Women's Studies International Forum*. كما شاركت في هيئات تحرير المجلات التالية: *Women in Culture and Society; Women and Politics; The International Feminist Journal of Politics Signs: Journal of Women in Culture and Society*. وهي تتولى منذ عام ٢٠٠٥ مسؤولية تحرير مجلة:

ميرفت حاتم (Mervat Hatem): أستاذة العلوم السياسية بجامعة هاوارد في واشنطن العاصمة، وتشغل منصب الرئيس المنتخب لجمعية دراسات الشرق الأوسط (MESA: Middle East Studies Association, 2007-2009). نشرت أكثر من ٧٠ بحثاً حول النوع الاجتماعي والسياسة في مصر والشرق الأوسط وحول النزعات النسوية العربية-الأمريكية. ومن بعض الموضوعات التي تتناولها في دراساتها: صعود وأقول نسوية الدولة، الخطابات الإسلامية والعلمانية على أساس النوع الاجتماعي حول الليبرالية السياسية، خطابات العولمة حول المجتمعات الإسلامية والنساء المسلمات بما فيها تلك الخطابات التي تتناول الحرب على الإرهاب والتاريخ الاجتماعي والسياسي للمرأة المصرية. وقد نشرت تلك الموضوعات في الدوريات والمجلات التالية: *International Journal of Middle East Studies; The Middle East Journal; Comparative Studies of South Asia; Africa and the Middle East; Arab Studies Journal; Women's Studies International Forum; Feminist Issues; Hawwa: Journal of Women in the Middle East and the Islamic Societies; Arab Studies Quarterly; Comparative Studies of Society and History; Journal of Middle East Women Studies*. كما ساهمت بنشر دراساتها ضمن بعض الكتب التي تتناول قضايا المواطنة، برامج التكيف الهيكلي، وما بعد الكولونيالية. وكانت مستشارة تحرير *Feminist Studies* خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦؛ وعضوة هيئة تحرير: *Hawwa: Journal of Women in Islamic Societies* من ٢٠٠٢ حتى الآن، وكذلك *Journal of Middle East Women Studies: JMEWS* من ٢٠٠٨ حتى الآن. وقد حصلت على جائزة الخريجين المتميزين (Distinguished Alumni Award) من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام ٢٠٠٨.

فيكي لانجور (Vicki Langohr): أستاذة مشاركة في مجال العلوم السياسية بكلية الصليب المقدس في ولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة (College of the Holy Cross in Massachusetts)، حيث تقوم بتدريس السياسة في الشرق الأوسط والقومية والتحول الديمقراطي. وقد حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا. وتركز في بحوثها على النزعة القومية الدينية، والحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، والتحول الديمقراطي في العالم العربي. وقد نشرت مقالات في الدوريات التالية: *Comparative Politics; Comparative Studies of Society and History; International Journal of Middle East Studies; Journal of Democracy; The National Endowment for the Humanities*. ومنحة من The Council of American Overseas Research. ومنحة من National Endowment for the Humanities Centers للقيام بأبحاث في كل من الهند ومصر.

شكر و عرفان

نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل الكاتبات والكتاب الذين استعنا بمقالاتهم في هذا الكتاب، وأصحاب حقوق النشر الذين تكرموا بمنح مؤسسة المرأة والذاكرة حق الترجمة والطبع والنشر باللغة العربية عن المصادر التالية:

- Susan, Carroll and Linda Zerilli. "Feminist Challenges to Political Science", *Political Science: The State of the Discipline II*, ed. Ada Finifter (Washington DC: American Political Science Association, 1993), 55-77.
- Jane Flax, "Beyond Equality: Gender, Justice and Difference", *Beyond Equality and Difference, Citizenship, Feminist Politics and Female Subjectivity*, eds. Gisela Bock and Susan James, Copyright © 2008 New York: Routledge. Reproduced by permission of Taylor & Francis Books UK.
- Hawkesworth, Mary. "Engendering Political Science: An Immodest Proposal", *Politics and Gender*, © The American Political Science Association, published by Cambridge University Press, reprinted with permission.
- Reproduced with permission from Julian Jordan Zachary, "Black Womanhood and Social Welfare Policy: The Influence of Her Image on Policy Making", *Sage Race Relations Abstracts*, Copyright (©Sage Publications, 2001), by permission of Sage Publications Ltd.
- COPYRIGHT 2007, The Haworth Press, Philadelphia, PA. *Women & Politics*, Zehra Arat, "Kemalism and Turkish Women" 14:4 (Fall 1990), pp 57-80.
- Laurie Brand, "Introduction", *Women, the State and Political Liberalization, Middle Eastern and North African Experiences* (New York: Columbia UP, 1998), 1-26.
- Hatem, Mervat F. "In the Eye of the Storm: Islamic Societies and Muslim Women in Globalization Discourses," in *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, Volume 26, no.1, pp.22-35. Copyright, 2006, Duke University Press. All rights reserved. Used by permission of the publisher.
- Jamal, Amaney. "Mosques, Collective Identity and Gender Differences among Arab-American Muslims", *Journal of Middle East Women's Studies*, Indiana University Press.
- Massad, Joseph. "Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism," *The Middle East Journal*, Vol. 49, No. 3 (Summer 1995) pp. 41-54.
- Olmsted, Jennifer. "Is Paid Work the (Only) Answer? Neoliberalism, Arab Women's Well Being and the Social Contract", *Journal of Middle East Women's Studies*, Indiana University Press.
- Diane Singerman. "The Family and Community as Politics: The Popular Sector in Egypt", *The Family and Community as Politics: the Popular Sector in Egypt*, Diane Singerman and Homa Hoodfar, eds. (Bloomington: Indiana University Press, 1996). Translated and reprinted with the permission of Indiana University Press.
- كما نشكر فيكي لانجور على ورقتها البحثية وهي صيغة مُنقحة للورقة التي قدمت أساساً في اجتماع رابطة دراسات الشرق الأوسط (MESA)، الذي عُقد عام ٢٠٠٥ في واشنطن العاصمة:
- Vickie Langohr, "Does Gender Discrimination Explain Arab Authoritarianism?"

كذلك نشكر كلا من الأستاذة دايدة دريدي على جهودها في الحصول على حقوق الترجمة والطبع والنشر، والأستاذة ميسان حسن على متابعة حقوق الترجمة والنشر، والأستاذة داليا الحمامصي على متابعة الطباعة، ود. هالة كمال منسقة العمل في سلسلة "ترجمات نسوية".

نحو دراسة النوع في العلوم السياسية

يتكون هذا الكتاب من جزئين. تقدم المحررة في الجزء الأول بعض المختارات البحثية الهامة التي تناقش دراسة النوع في العلوم السياسية الأمريكية حيث تعمل. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح السياق التاريخي المجتمعي والمؤسسي والفكري لهذه الإضافات النظرية. وفي الجزء الثاني، يقوم عدد من المهتمين بدراسات الشرق الأوسط باستخدام منظور النوع لتقديم دراسات نقدية للدولة الكمالية في تركيا، الليبرالية السياسية في الاردن وتونس والمغرب، خطابات العولمة وتمثيلها للمجتمعات الإسلامية والنساء المصريات، المشاركة السياسية في المساجد الأمريكية، ذكورة الخطاب القومي الفلسطيني، العمل المأجور كعامل محرر للمرأة، وإضافة الاسرة لدراسة المجتمع المدني في مصر.

ونحن إذ نصدر هذا الكتاب ضمن سلسلة ترجمات نسوية في إطار جهود مؤسسة المرأة والذاكرة في إنتاج المعرفة، فإننا نرى أهميته بالنسبة للمكتبة العربية عامة والمتخصصة في الدراسات النسوية ومنظور النوع (الجندر)، كما نستشرف فيه أيضا إمكانيات استخدامه كمرجع دراسي في برامج الدراسات العليا في المؤسسات الأكاديمية العربية.